



جامعة يحي فارس بالمدية

كليَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة

قسم العلوم الإنسانيَّة

شعبة التَّاريخ

مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات (الصَّدارة العُظمى أنموذجًا)

أطروحةٌ مُقدَّمةٌ لنيل شهادة الدُّكتوراه الطَّور الثَّالث نظام (LMD)

تخصُّص تاريخ الدَّولة العثمانيَّة

إعداد الطَّالب: حسن بربورة

إشراف: أ.د/ الغالي غربي

لجنة المناقشة

الاسم واللَّقب	الرتبة العلميَّة	الجامعة الأصليَّة	الصّفة
محمَّد بوطيبي	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	رئيسًا
الغالي غربي	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	مشرفًا ومقرِّرًا
حكيم بن الشَّيخ	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	عضوًا مناقشًا
ليلى خيراني	أستاذ	جامعة الجزائر 2	عضوًا مناقشًا
درَّاجي بلخوص	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس المدية	عضوًا مناقشًا
دليلة بوجناح	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوًا مناقشًا

السَّنة الجامعيَّة: 1444- 1445هـ/ 2023- 2024م



جامعة يحي فارس بالمدية

كليَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة

قسم العلوم الإنسانيَّة

شعبة التَّاريخ



مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات (الصَّدارة العُظمى أنموذجًا)

أطروحةٌ مُقدَّمةٌ لنيل شهادة الدُّكتوراه الطَّور الثَّالث نظام LMD

تخصُّص تاريخ الدَّولة العثمانيَّة

إعداد الطَّالب:

حسن بربورة

إشراف:

أ.د/ الغالي غربي

لجنة المناقشة

الاسم واللَّقب	الرتبة العلميَّة	الجامعة الأصليَّة	الصّفة
محمَّد بوطيبي	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	رئيسًا
الغالي غربي	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	مشرفًا ومقرِّرًا
حكيم بن الشّيخ	أستاذ	جامعة يحي فارس المدية	عضوًا مناقشًا
ليلى خيراني	أستاذ	جامعة الجزائر 2	عضوًا مناقشًا
درَّاجي بلخوص	أستاذ محاضر . أ	جامعة يحي فارس المدية	عضوًا مناقشًا
دليلة بوجناح	أستاذ محاضر . أ	جامعة البليدة 2	عضوًا مناقشًا

السَّنة الجامعيَّة: 1444- 1445هـ/ 2023- 2024م



جامعة يحي فارس بالمدية
كليَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة
قسم العلوم الإنسانيَّة
شعبة التَّاريخ



مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات، (الصَّدارة العُظمى أنموذجًا)

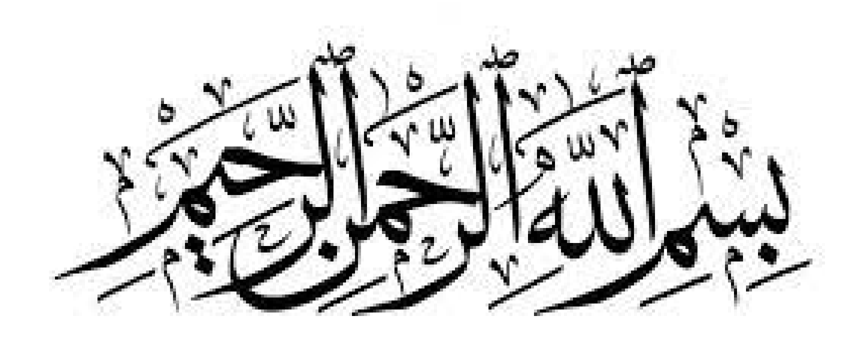
أطروحةٌ مُقدَّمةٌ لنيل شهادة الدُّكتوراه الطَّور الثَّالث نظام LMD

تخصُّص تاريخ الدَّولة العثمانيَّة

إعداد الطَّالب:
حسن بربورة

إشراف:
أ.د / الغالي غربي

السَّنة الجامعيَّة: 1444- 1445هـ/ 2023- 2024م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدتي الكريمة -رحمها الله وغفر لها-

والدي الفاضل أطال الله في عمره..

زوجتي وأبنائي، وكل أفراد العائلة..

كل الإخوة والأصدقاء..

زملاء الدفعة..

وكل أساتذة وطلبة قسم التاريخ بجامعتي الجلفة والمدية.

أُهدي ثمرة جهدي.

حسن بربورة

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿**لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ**﴾، فلا يستحقُّ الشُّكر بدايةً ونهايةً إلاَّ الله العليُّ القدير، الذي سهَّل لنا سبيل العمل من فيض عِلمه الذي وَسِعَ كلَّ شيءٍ، فَلَهُ الحمد الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

وقال صلَّى الله عليه وسلم: (**مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله**)، وعليه أتقدَّم بالشُّكر الجزيل بعد ذلك إلى أستاذنا الفاضل: أ.د/الغالي غربي الذي أشرف على هذا العمل من بدايته إلى نهايته، وعلى توجيهاته القيِّمة ونصائحه الثَّمينة.

كما أتوجَّه بالشُّكر إلى كل أساتذة قسم التَّاريخ بجامعتي الجلفة والمدية، الذين قدَّموا لنا كُلَّ المساعدات طوال مشوارنا الجامعي، خاصَّةً: أ.د/نادية طرشون أ.د/حكيم بن الشيخ، د. رشيد مياد، د. محمد بوطيبي.

وأشكر أيضًا الأستاذة حبيبة لعروسي الديلمي مُشرفة "المكتبة الوقفية" بمخبر الدِّراسات التَّاريخية المتوسطيَّة بجامعة المدية على مساعداتها، وكذا كل المشرفين على المكتبات الرقميَّة الذين سمحوا لنا بالاشتراك والحصول على العديد من الدِّراسات والمصادر العربيَّة والأجنبيَّة المهمَّة، أَخُصُّ منهم بالذِّكر: النظام الوطني للتَّوثيق الالكترونيSNDL، البوابة الجزائريَّة للمجلَّات العلميَّة ASJP، مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجيَّة Emirates Center for Strategic Studies and Research، دار المنظومة، دار المناهل، مكتبات الشَّارقة، مكتبة فارابي ارسيكا الرقميَّة للكتب والصُّور القديمة Ircica Farabi Digital Library.

كما أتقدَّم أيضًا بالشُّكر للسَّادة الأساتذة: أ/عائشة لملومة على مساعدتها في التَّرجمة من اللُّغة الانجليزيَّة، وأشكر السَّادة الأساتذة: د/سليمة بودخانة جامعة عنابة الجزائر، د/خالد زيادة من لبنان، د/ زهراء البحراني من العراق، والذين استفدت كثيرًا من ملاحظاتهم المنهجيَّة، وأشكر أيضًا الأساتذة: أ/محمود حجازي من مصر د/أسماء حافظ من العراق، د/ أمينة مولوة جامعة المدية، على مساعدتهم في الحصول على كثيرٍ من المصادر والدِّراسات، وإلى كُلِّ من أعاننا في هذا العمل ولو بالكلمة الطَّيبة.

وأشكر السَّادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضَّلوا بقراءة ونقد هاته الدِّراسة المتواضعة.

قائمة المختصرات

أ / باللُّغة العربيَّة:

إرسيكا: مركز الأبحاث للتَّاريخ والفنون والثَّقافة الإسلاميَّة باستانبول

تر: ترجمة

ج: جزء

د.ت: دون تاريخ

د.ط: دون طبعة

ص: الصَّفحة

مج: مجلد

ب/ باللُّغات الأجنبيَّة:

A.G.E: Adi Gecen Eser (المصدر السَّابق باللُّغة التُّركيَّة)

C: Cilt (مجلَّد أو جُزء باللُّغة التُّركيَّة)

Ed: Edition

N: Number

P: Page

S :Sayfa (الصَّفحة باللُّغة التُّركيَّة)

T: Tome

Vol: Volume

المقدِّمة

أ- التَّعريف بالموضوع

شَغَلَ التَّاريخ العُثماني أهمِّيَّةً ومَكَانَةً كبيرةً ضمن الإطار العام للتَّاريخ العالمي فالدَّولة العثمانيَّة هي الدَّولة الوحيدة التي استطاعت أن تُؤسِّسَ في التَّاريخ الحديث أطول الدُّول عمرًا في العالم، فوق أراضٍ ذات أهميَّةٍ استراتيجيَّةٍ، امتدَّت من الأناضول لتشمل أراضي واسعةً في آسيا، أوربا وافريقيا، وعاشت كثيرٌ من المناطق حقبةً طويلةً تحت الحُكم العثماني، في ظِلِّ مُجتمعٍ إسلاميٍّ مُتعدِّدِ الثَّقافات واللُّغات.

ومنذ أن أصبحت ذات هياكل تنظيميَّةٍ رسميَّةٍ عَقِبَ نقل عاصمتها من مدينة "سُوغُوت" Sögüt إلى "بُورصة" Bursa في عهد أورخان الغازي (1281- 1362م)، حَرِصَ السَّلاطين على هيكلتها بالعديد من المؤسَّسات الإداريَّة والعسكريَّة، لزيادة قُوَّتِهَا في إدارة شُؤون الدَّولة والأقاليم الخاضعة لها.

وكان من أهمِّ تلك المؤسَّسات "الصَّدارة العُظمى" (الوزارة)، التي وَرِثَهَا العثمانيُّون عن السَّلاجقة، فبعد أن كانت الإمارة العثمانيَّة تدير أُمُورها وفقًا للتَّنظيم القبلي العشائري عند نُشُوئِهَا، لم يَعُدِ السُّلطان قادرًا على مُتابعة كافَّة تفاصيل الحُكمِ بعد اتِّساع الدَّولة واهتمامها بالفُتوحات العسكريَّة، لذا أَوْكَلَ بعض المهامِّ المدنيَّة والعسكريَّة لِوُزَرَاءَ تنفيذيِّين، ولُقِّبَ هؤلاء بلقب (وزير)، واعتمدوا في هذا المنصب على وُلَّاة العهد (شاه زاده)، ثم تطوَّر المنصب حين عُيِّن أحد هؤلاء الوزراء صدرًا أعظمًا وأصبح لقب وزير رُتبَةً عسكريَّةً تُطلَقُ على كِبَارِ رجال الدَّولة.

وكان أوَّلُ من تقلَّد منصب البيروان Pervâne (الوزير) هو "علاء الدين" في عهد أورخان الغازي، ثمَّ تطوَّر اللَّقب - كما يُشِير المؤرِّخ مراد جه دوسون- فتلقَّب "خليل جندرلي الكبير" في عهد السُّلطان مراد الأوَّل (1360- 1388م) "بالوزير الأوَّل" Ulu Vezîr تمييزًا له عن باقي الوزراء، كما تلقَّب ابنه علي باشا جندرلي من بعده باسم "الوزير الأعظم" Vezîri A'zem.

كما عرف منصب الصَّدارة تطوُّراتٍ هامَّةٍ خلال القرنين 15- 16م، ففي عهد السُّلطان محمد الفاتح أُضفِيَ على المنصب هالةً عظيمةً من الألقاب، ومُنِحَ صلاحياتٍ واسعةً بعد أن كانت مهامُّه أَكثَرَ استشاريَّةً، وفي عهد السُّلطان سليمان القانوني تحوَّلت الصَّدارة من وزارة تنفيذٍ إلى وزارة تفويضٍ، ومُنِحَ صلاحيَّاتٍ مُطلَقَةً في كُلِّ ما يتعلَّق بشُؤون الدَّولة الإداريَّة العسكريَّة والاقتصاديَّة، باستثناء الشُّؤون الماليَّة التي يكون الدِّفتردار هو المسؤول عنها، وتَخَفَّفَ السُّلطان من كُلِّ التَّبِعَاتِ، وأصبح على السَّلاطين منذ سليم الثَّاني (1566- 1574م) وورثته الانسحاب عن شُؤون الحُكم، ما جعل منصب الصَّدارة نفسه في خطرٍ بسبب تزايد صلاحياتهم وسَطوَتِهم، خاصَّةً بعد أن صار تعيينهم يخضع لتأثير القِوَى المحيطة بالسُّلطان.

وخلال القرنين 17- 18م ظلَّ منصب الصَّدارة من أعلى المناصب والمقامات في الدَّولة العثمانيَّة بعد السُّلطان، حتَّى قال عنه الرَّحالة الفرنسي "جون تيفينو" Jean Thévénot في مُذكِّراته خلال القرن 17م: «كُلُّ قَضَايَا الدَّولة فِي يَدِهِ ... يَتَرَأَّسُ دِيوَانَ الدَّولَةِ، وَلَا يَنقُصُهُ إِلَّا اللَّقب» يقصد لقب السُّلطان.

لكن ومنذ أواخر القرن 18م، وبعد أن صار الإصلاح والاتِّجاه نحو التَّحديث في مؤسَّسات الدَّولة أمرًا لا عودة عنه في نظر السُّلطة، خاصَّةً وأنَّ الأوربيِّين بدأوا عمليًا يُشكِّلُون قوةً سياسيَّةً داخليَّةً، ويُساهمون في صناعة القرار السِّياسي؛ فَهُم خُبراء عسكريون؛ ومستشارون سياسيُّون؛ ولهم سلطةٌ على السُّوق والتِّجارة والمال، تراجعت مكانة الصَّدر الأعظم (الفرد) لفترةٍ حين عُيِّن كرئيسٍ للوُزراء، ووُزِّعت سُلطاته بين النَّظارات، لكن لعبت الصَّدارة العظمى (المؤسَّسة) بعد إضفاء الطَّابع المؤسَّسي عليها عهد السُّلطان محمود الثَّاني تكيُّفا مع حركة الإصلاح دورًا مهمًّا في سياسة ودبلوماسيَّة الدَّولة العثمانيَّة.

بل غدا "الباب العالي" منتصف القرن 19م أهمُّ أحيانًا من السَّراي السُّلطاني، حين صارت الصَّدارة محور كُلِّ المؤسَّسات الإداريَّة والسياسيَّة، خاصَّةً في فترة "التَّنظيمات"

(1839- 1876م) وما رافقها من حركة إصلاحٍ سياسيٍّ وإداريٍّ وإصدارٍ للّوائح والتّشريعات، وهذا بعد أن احتلَّ البيروقراطيُّون أهمَّ مواقع النَّشاط الإداري والسِّياسي.

ومع أنَّ هاته النُّخب الجديدة التي قادت تحديث الدَّولة تنحدر من أبناء جسم الكُتَّاب (الإدارة الدِّيوانيَّة القديمة)، فإنَّ تدريبها على العلوم الحديثة أدَّى إلى تلاشي جهاز الإدارة الدِّيواني، وما عادت في خدمة السُّلطان بقدر ما أصبحت شريكًا في قيادة أمور الدَّولة، وفي جميع الحالات آمنت تلك النخبة بضرورة الإصلاح، وبذلوا فيه كُلَّ ما في وُسعِهِم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسة "الباب العالي" لا "القصر"، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب، الذي استطاع اختراق النُّخبة العثمانيَّة ورجال الإدارة في الدَّولة.

ما سبق أعطاني رغبةً في البحث أكثر في الموضوع، وأَختَارُهُ كموضوعٍ لأطروحة الدُّكتوراه بعنوان: (**مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات، الصَّدارة العُظمى أُنمُوذَجًا**).

ب- دواعي اختيار الموضوع

أسبابٌ موضوعيةٌ وذاتيةٌ كثيرةٌ كانت وراء اختيار الموضوع لعلَّ أبرزها: الميل والرَّغبة للبحث في التَّاريخ العثماني، وبشكلٍ خاصٍّ دراسة الجوانب المتعلِّقة بمؤسَّسات الحُكمِ والإدارة.

أمَّا الأسباب الموضوعيَّة فمن أهمِّها:

1. محاولة فهم تطوُّر مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة في ظِلِّ حركة الإصلاح العثماني الطَّويلة، والتي شهدت عدَّة مراحل:

- بدايةً بمحاولات الإصلاح التي فرضتها الحاجة الدَّاخليَّة لتجاوز تدهور الشُّؤون الإداريَّة والضَّريبية للسَّلطنة؛ وهذا منذ بداية مرحلة التَّراجع التي أعقبت عهد السُّلطان سليمان القانوني.

- ثُمَّ محاولات النُّخبة العثمانيَّة اعتماد نموذج الإصلاح الأوربي من خلال تحديث المؤسَّسة العسكريَّة ومؤسَّسات الدَّولة الأخرى؛ على غرار ونسق ما حدث في روسيا القيصريَّة.

- وأخيرًا الإصلاحات المفروضة فرضًا؛ وباتفاقاتٍ دوليَّةٍ من طرف الدول الأوربيَّة؛ وهي ما عُرف اصطلاحًا بمرحلة التَّنظيمات.

2. قِلَّة الدِّراسات حول مُؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة - تحديدًا مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى- بمهامها وصلاحيَّاتها المتشعِّبة إداريًّا وسياسيًّا؛ والتي لم تُعطى حقَّها من الدراسة من قِبَلِ الباحثين؛ رغم أهمِّيتها كطرفٍ ثابتٍ وأساسيٍّ في نظام الحُكمِ العثماني، وأهميَّة التَّعرُّف على تطوُّراتها لفهم الصِّراع بين تيار المحافظين وتيار الإصلاحيِّين بمختلف توجُّهاتهم الإيديولوجية، وموقف مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في ظلِّ كل تلك التَّجاذُبات.

ج- أهداف وأهمِّيَّة الدِّراسة

1. محاولة إبراز دور مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في الدولة العثمانية سياسيًا وإداريًا ودورها في تحمُّل أعباء الحكم خاصَّةً خلال فترة التَّنظيمات، فرغم الكَمِّ الهائل من الدِّراسات التي تناولت تاريخ المسألة الشَّرقيَّة، إلَّا أنَّه ولأسباب عديدةٍ فإن تلك الكتابات لم تُركِّز على الجُهود الدُّبلوماسيَّة لمؤسَّسة "الصَّدارة العظمى" نفسها في الصراعات الدُّوليَّة التي نشبت خلال القرن 19م، أو أنَّها بحثت هذا الدَّور أحيانًا من زاوية كَونِهِ أَثَرًا مُعرقِلًا للطُّموحات السِّياسيَّة للدُّول الأوربيَّة.

2. تكمن أهميَّة الدراسة أيضاً في الفترة المعالجة، فقد بدأ القرن 19م والدَّولة العثمانيَّة تعاني من مشاكل داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ عديدة، لعلَّ أبرزها:

- انتشار حركات التَّحرُّر بين الشُّعوب الخاضعة لها، والتي ظهرت بين اليونانيين منذ الرُّبع الأخير للقرن18م، وثورات البلقان بين الصِّرب والبلغار وشُعُوبٍ أُخرى.

- خروج والي مصر محمد علي باشا على سلطة الدَّولة ومحاولته إيجاد سُلطَةٍ مُوازِيةٍ أو بديلةٍ عنها.
- إضافةً للحروب الروسيَّة العثمانيَّة المتوالية؛ وآخرها حرب 93 (1877-1878م)، زيادةً على ضغوط دول أوربا الاستعماريَّة لتفكيك الدَّولة والسَّيطرة عليها.

3. محاولة سدِّ النَّقص الذي تعاني منه المكتبة العربيَّة عامَّة والجزائريَّة خاصَّةً في دراسة المؤسَّسات العثمانيَّة. حيث انصرف أغلبُ المؤرِّخين العرب لإعادة كتابة التَّاريخ الوطني والتَّواريخ المحليَّة، ولم يَعْتَنِ العديدُ منهم بالتَّطوُّرات التي عرفتها الدَّولة العثمانيَّة في المركز، والتي لاشك أنَّها أساسيَّةٌ لِفَهْمِ التَّطوُّرات التي شهدها تاريخ الوطن العربي الحديث.

4. كما تأتي أهميَّة هذا النَّوع من الدِّراسات، كونها تحاول التَّركيز أكثر على تطوُّر المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة في ظل حركة الإصلاح العثماني، في محاولةٍ لتصحيح عددٍ من الأخطاء الشَّائعة ومحاولات تشويه صورة الدَّولة العثمانيَّة التي كرستها كثيرٌ من الكتابات الاستشراقيَّة، وردَّدتها بعض الكتابات العربيَّة التي استقت من مدرسة الاستشراق الغربي، ومن طروحاته الثَّقافيَّة في هذا المجال.

د- الإطار الزماني والمكاني

مع توقُّف النَّشاط التَّوسُّعي للدَّولة العثمانيَّة غربًا أواخر القرن 17م عند أسوار "فيينا"- بعدما انتهى توسُّعها شرقًا بنهاية المماليك وتحجيم دور الصَّفويين وسيادتها على شمال إفريقيا- تحوَّلت من التَّوسُّع إلى الدِّفاع عن أراضيها في مواجهة الزَّحف الرُّوسي باتجاه البحر الأسود، والضُّغوط النَّمساوية في البلقان، وأدَّى ذلك الضَّعف العسكري إلى ظهور بعض الحركات الاستقلاليَّة في الولايات خلال القرن 18م، وما إن حلَّ القرن 19م حتى أصبحت الدَّولة العثمانيَّة تعيش تحت ضغوط دول أوربا الاستعماريَّة، التي استغلت الوضع الاقتصادي المتعثِّر، كما كانت الامتيازات الأجنبيَّة بمثابة رأس حربةٍ

للتغلغل الأوربي في ولايات الدَّولة التي كانت وثيقة الصِّلة بالسُّوق الأوربيَّة، والسَّيطرة على اقتصادها واستخدامها مجالًا لتصريف فائض رأس المال لديها في مجال القُروض الحكوميَّة –على وجه الخصوص–الذي كان مُقدِّمةً للتَّدخُّل السِّياسي بِحُجَّة حماية المصالح الأوربيَّة.

أمام كُلِّ هذا الضَّعف والتَّدهور، كان إصلاح مؤسَّسات الحكم هو الحلُّ الأمثل للدَّولة، والعنوان الرَّئيسي لوقائع القرن 19م، ونقطة التَّحوُّل بين نفوذ الدَّولة العثمانيَّة والنُّفوذ الأوربي، القرن 19م الذي كانت فيه أطماع دول أوربا الاستعماريَّة ورغبتها في تفكيك الدَّولة العثمانيَّة، ومن ثمَّ السَّيطرة عليها قد دخلت مرحلة التَّنفيذ، وهي ما عُرِفَ تاريخيًا "بالمسألة الشَّرقيَّة".

وبذلك فإن حدود الدِّراسة تنطلق من تاريخ بداية حركة الاصلاح العثماني في عهد السُّلطان سليم الثَّالث (1789- 1808م)، وما عُرِفَ اصطلاحًا بالنَّظام الجديد nizâm-i cedid، والذي كان نتاجًا للتَّعبئة الواسعة التي قام بها العثمانيون منذ منتصف القرن 18م للاستعاضة عن الانكشارية –حيث بدأت سنة 1740م محاولات إعادة بناء سلاح المدفعية وكسب أسلحة جديدة- وهو ما انبأ عن النُّظم اللَّاحقة للنظام الجديد في عهد سليم الثَّالث، ثم جيش التَّجنيد الاجباري لمحمود الثَّاني (1808-1839م) واستمرار حركيَّة اصلاح المؤسَّسات خلال فترة التَّنظيمات، وحتى نهاية العهد الحميدي 1909م، وهو الأمر الذي أدَّى بنا إلى توسيع نطاق الدراسة، وترجيح كفَّة موضوع الاصلاح.

هـ- إشكاليَّة الدِّراسة

منذ انكسار "كَارْلُوفْجَه" Karlofça (1699م) –حين اضطرَّت الدَّولة العُثمانيَّة للتّنازُلِ عن بعض أراضيها وسط أوربا بما في ذلك هَنْغَاريَا– تزعزعت ثِّقة العُثمانيين بِقُوَّتِهِم وأدركوا ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، كما اضطرُّوا للتّفكير في الإصلاحات على النَّمط الأوربي خُصُوصًا عسكريًا.

وقد ظلَّت مُحاولات الإصلاح تلك مُتعثِّرةً طيلة القرن 18م، نتيجة اصطدامها بالمؤسَّستين العسكريَّة والدِّينيَّة، وكان من نتائج ذلك لاحقًا ظهور عهد التَّنظيمات (1839–1876م) الذي تراجع فيه دورُ السُّلطان وأخذ الصَّدر الأعظم يحِلُّ محلَّه، بل ويأخذ مكانته في الإشراف على أجهزة الدَّولة، وإن كانت سُلطَةُ الصَّدر الأعظم سُلطَةُ تفويضٍ، يُمكن حِرمَانهُ منها في أي وقتٍ.

وَلَعِبَ الصُّدور العِظَام بأفكارهم المتأثِّرة بالحداثة والتَّنوير الأوربي، دورًا كبيرًا في سياسة الدَّولة ودبلوماسيتها خلال القرن 19م، من أمثال مصطفى رشيد باشا (1846- 1857م) الذي صاغت أفكاره (خط كلخانة 1839م) في عهد السُّلطان عبد المجيد، ومحمد أمين عالي باشا (1852- 1871م) الذي ساهم في الإعلانات والإصدارات التَّنظيميَّة والقانُونيَّة فيما بعد، وأهمُّها (الخط الهمايوني 1856م) الذي ركَّز على المساواة بين الجماعات والطَّبقات، أيضًا فؤاد باشا (1861- 1866م) الذي أشرف على (قانون الولايات 1864م)، والذي نَصَّ على وجُودِ مَجَالِسَ إِدَارِيَّةٍ مُنتَخَبَةٍ، وما تَبِعَهُ من قوانين تُنَظِّمُ أحوال "التَّبعَةِ العُثمانيَّة" في عهد السُّلطان عبد العزيز، إضافةً لمدحت باشا الذي ناضل في سبيل إعلان دستور 1876م (المشروطيَّة الأولى)، وبالتالي ما عاد هؤلاء الصُّدور في خِدمة السُّلطان، بقدر ما أصبحُوا شُركاء في قيادة أمور الدَّولة.

كما عادت مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى لِتَشهَدَ خُفوتًا وتراجعًا في دورها خلال العهد الحميدي (1876- 1908م) بسبب الأزمات المُتعدِّدة، ما شكَّل واقعًا جديدًا في الدَّولة ودفع بالسُّلطان والطَّبقة السِّياسيَّة العثمانيَّة إلى طرح أكثر من تساؤلٍ حول مدى نجاعة سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع التي سلكها الصُّدور العظام الاصلاحيُّون في الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات.

ممَّا سبق تناقش الدِّراسة إشكاليَّة: دور ومكانة مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في نظام الحكم العثماني خلال القرن 19م؟ ومدى علاقتها باختلال موازين القوة داخليًا

وخارجيًا؟ وما أهداف ومنطلقات الإصلاحات التي روَّج لها الصُّدور العظام الاصلاحيُّون؟ وهل كانت إصلاحاتهم في نهاية المطاف تقويةٌ أم إضعافٌ للدولة؟

وهاته الإشكاليَّة الرئيسيَّة تقودنا لطرح بعض التَّسَاؤُلات الفرعيَّة أهمُّها:

- كيف كانت الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة مطلع القرن 19م داخليا؟ وما أبرز التَّحديات التي واجهتها الدولة خارجيًا؟ وكيف كان واقع الإصلاح العثماني قبل عهد التَّنظيمات؟ وكيف تطوَّر الهيكل التَّنظيمي للصَّدارة العظمى منذ مرحلة الإصلاحات؟ وما أهمُّ الأدوار الإصلاحية التي لعبتها في جهاز الحُكمِ خلال القرن 19م؟
- مَنْ هُمْ أَبرَزُ الصُّدور العظام خلال القرن 19م؟ وما موقفهم من التَّنظيمات؟ وهل يتحمَّلون مسؤُوليَّة ضُعف وانهيار الدَّولة لاحقاً؟ وهل كان تراجع تأثير مؤسَّسة الصَّدارة خلال العهد الحميدي (1876- 1908م) راجعٌ لاستبداد السُّلطان؟ أم لفشل سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع التي سلكها الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات؟

و- الدِّراسات السَّابقة

استقطب تاريخ الدَّولة العثمانيَّة العديد من المؤرِّخين والباحثين ماضيًا وحاضرًا ولا يزال، لكن وبالرُّغم مِمَّا أُلّف في تاريخ العُثمانيِّين، يبقى موضوع مؤسَّسات الحُكم (الصَّدارة العُظمى تحديدًا) بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الدِّراسة والتعمُّق، رغم أنَّ عددًا قليلًا من الدِّراسات قد تناولته إمَّا في سياقٍ عامٍّ، أو من خلال دراسة فتراتٍ زمنيَّةٍ مُحدَّدَةٍ، سابقةٌ للقرن 19م نذكر منها:

- نبيل سعدون، مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في الدَّولة العثمانية خلال القرنين 16-17م، إشراف: فتيحة الواليش، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، السَّنة الجامعيَّة 2015- 2016م، وضمَّت مدخلًا وثلاثة فُصُولٍ: أوضاع الدَّولة العثمانيَّة خلال القرنين

16- 17م، مهام الصَّدارة العُظمى خلال القرنين 16- 17م، نموذجين للصُّدور العِظَام (محمد صوقللي باشا ومحمد كوبريلي باشا).

- وليد خالد خضر خلف البياتي (رحمه اللّه)، منصب الصَّدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التَّنظيمات، إشراف: يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، رسالة ماجستير، جامعة تكريت العراق، السَّنة الجامعيَّة 2008- 2009م وتناولت بحث منصب الصَّدر الأعظم وَأَثَرُهُ في نظام الحكم العثماني منذ نشأة الدَّولة وحتَّى عهد التَّنظيمات، في أربعة فصولٍ: نشأة وتطوُّر منصب الصَّدر الأعظم في الدَّولة العثمانيَّة، الهيكل التَّنظيمي لمنصب الصَّدر الأعظم، موقع منصب الصَّدر الأعظم في جهاز الحُكمِ، دور منصب الصَّدر الأعظم في صراعات النُّفوذ الدَّاخليَّة.

- إيناس زكريا الصمادي، صدارة آل كوبرولي في العهد العثماني 1656- 1702م إشراف: وليد صبحي العريض، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك الأردن السَّنة الجامعيَّة: 2001- 2002م، وتضمَّنت ثلاثة فصولٍ: بدايةً بالهيكل التَّنظيمي للصَّدارة العُظمى، دور آل كوبرولي في السِّياسات العسكريَّة، وأخيرًا دورهم في تنظيم المؤسَّسة الماليَّة.

- رشيد ميكائيل محمد عبدي، مصطفى رشيد باشا ودوره في السِّياسة العثمانيَّة 1800- 1858م، إشراف: إبراهيم العدل المرسي ورياض محمد الرفاعي، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة القاهرة، السَّنة الجامعيَّة: 2013- 2014، وتناولت دور مصطفى رشيد باشا في السِّياسة العثمانيَّة خلال الفترة (1800- 1858م).

ز- منهج البحث

أمَّا عن المنهج المتَّبع في الدراسة فقد اعتُمِدَ بعد جمع المادة العلميَّة من مصادرها المتعدِّدَة على المنهج الوصفي أساسًا، إلى جانب المنهج التَّحليلي نسبيًا، الذي يقوم على استنباط الأحداث من المصادر والمراجع، ثم تحليلها وتوظيفها تاريخيًا، وهو ما ساعدنا

في دراسة تطوُّر مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة (الصَّدارة العُظمى) في ظلِّ حركة الاصلاحات والتَّنظيمات.

ح- خطَّة الدِّراسة

وقد اشتملت خطَّة الدِّراسة على مُقدِّمةٍ، أربعة فصولٍ ضمَّت عدة مباحث تعالج مواضيع البحث، إضافةً إلى الخاتمة، الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

فجاء **الفصل الأوَّل** بعنوان: (**الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة وإصلاح المؤسَّسات مطلع القرن 19م**) ضمَّ ثلاثة مباحث، بدايةً بالأوضاع الداخليَّة في الدَّولة العثمانيَّة في المبحث الأوَّل، وأهمَّ التَّحديات الخارجيَّة وأثرها على سياسة الدَّولة في عهد السُّلطان محمود الثَّاني في المبحث الثَّاني، وصولًا إلى تحديد أهمَّ ملامح الإصلاح العثماني قبل عهد التَّنظيمات في المبحث الثَّالث.

أمَّا **الفصل الثَّاني** فكان بعنوان: (**المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة العثمانيَّة**)، وجاء ضمن خمسة مباحث، تتناول أهمَّ مُؤسَّسات الحُكمِ العثماني، بدايةً بمؤسَّسة السُّلطان عصب النِّظام السِّياسي، ثم مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى (الحكومة العثمانيَّة)، كما تطرقنا لتطوُّرات المؤسَّسة العسكرية منذ التَّأسيس، أي منذ أن أَحدَثَ العُثمانيُّون جيشهم النِّظامي وحتى القرن 19م، وأهم الإصلاحات التي عرفتها منذ إلغاء فِرَق الانكشاريَّة سنة 1826م، ويستعرض المبحث الرَّابع: المؤسَّسة الدينيَّة ودورها في نظام الحُكمِ خلال القرن 19م، أمَّا المبحث الخامس والأخير فيتناول المؤسَّسات المحليَّة (حكومات الأقاليم) ودورها في إدارة الولايات خلال القرن 19م، حتى ظُهور البلديات العثمانيَّة الحديثة.

وجاء **الفصل الثَّالث** بعنوان: (**الصَّدارة العُظمى بين القوة والتَّراجع، من مرحلة الإصلاحات إلى التَّنظيمات**)، ويتناول من خلال ثلاثة مباحث رئيسيَّة، أولًا: التَّطوُّر التَّاريخي لمؤسَّسة الصَّدارة العُظمى حتى عهد التَّنظيمات، أمَّا المبحث الثَّاني فيتناول:

تطوُّر الصَّدارة خلال عهد التَّنظيمات (1839- 1876م)، حيث يبحث في دور المثَّقفين اللِّيبراليين في الصَّدارة (الحكومة)، وَشَكْلِ وَدَوْرِ مجلس الوزراء، في حين يتناول المبحث الثَّالث: (الصَّدارة العُظمى خلال العهد الحميدي 1876- 1908م) تراجع دور الصَّدارة، وإعادة تنظيمها أواخر القرن 19م.

وأخيرًا جاء **الفصل الرَّابع** بعنوان: **(نماذجٌ من الصُّدور العِظَامِ خلال القرن 19م)** ويستعرض مسيرة أبرز الصُدُورِ العِظَامِ، ومواقفهم من أهمِّ الأحداث والتَّحوُّلات السِّياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن 19م، بدايةً بالصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1846- 1858م) عهد السُّلطان عبد المجيد في المبحث الأوَّل، ثمَّ الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (1852- 1871م) عهد السُّلطان عبد العزيز في المبحث الثَّاني والصَّدر الأعظم مدحت باشا (1872- 1877م) عهد السُّلطانين عبد العزيز وعبد الحميد الثَّاني من بعده، في المبحث الثَّالث والأخير، أمَّا **الملاحق** فاشتملت على عددٍ من الصُّور الخرائط، الجداول والمخطَّطات التَّوضيحيَّة، التي ساعدت على توثيق دراسة الصَّدارة العُظمى خلال القرن 19م.

ط- نقدٌ وتقييمٌ لأهمِّ المصادر

رغم أنَّ ظروفًا خاصَّةً قد أعاقت السَّفر إلى الأرشيف العثماني في استانبول والمراكز الأخرى بسبب جائحة كورونا، إلَّا أنَّنا استفدنا من عددٍ من الوثائق المنشورة والدراسات المهمَّة، كما أنَّ أغلب المصادر والدِّراسات الأجنبية والعربيَّة التي اعتمدتها الدِّراسة قد اعتمدت الوثائق العثمانيَّة، ومن أهمِّ المصادر نذكر: المصادر العثمانيَّة والتُّركيَّة، المصادر الأجنبيَّة، المصادر والمراجع العربيَّة والمعرَّبة، إضافةً إلى عديد المقالات العلميَّة، الأطروحات والرَّسائل الجامعيَّة.

ففيما يخصُّ الوثائق المنشورة نذكر:

1. مذكّرة رشيد باشا إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون، والمؤرخة في 11 أوت 1839م، مكتب السِّجلات العامَّة في انجلترا

Public Records England, N: F.O. 78/383

وهي رسالةٌ باللغة الفرنسية ضمن 7 صفحات، وجَّهها مصطفى رشيد باشا أثناء إقامته كسفيرٍ في لندن قبيل عودته إلى استانبول إلى وزير خارجيَّة بريطانيا "بالمرستون"، وقد عثر عليها المؤرخ التُّركي Turgut Subasi أثناء إعداد بحثه حول العلاقات الانجليزية العثمانية، وتُناقشُ وضع الدَّولة العثمانيَّة خلال تلك الفترة، وأفكار رشيد باشا الإصلاحيَّة ورغبته في إعطاء شكلٍ جديدٍ لها، من خلال إقامة علاقاتٍ وُدِّيَةٍ مع بريطانيا، وطلب الدَّعم من بالمرستون. واستفدنا منها في الفصل الثَّالث، وفي عرض أفكار وجهود رشيد باشا الإصلاحيَّة في المبحث الأوَّل من الفصل الرابع.

2. لائحة الإصلاح المقدَّمة من طرف الصَّدر الأعظم خير الدين باشا التونسي للسُّلطان عبد الحميد الثَّاني، والمؤرخة في 21 جمادي الآخرة 1296هـ/12 جوان 1879.

أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول Basbakanlik Arsivi-Istanbul

والمنشورة في كتاب "خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسيَّة وتركيَّة نادرة"، للمؤرِّخ التُّركي أتيلا جتين، ويعرض فيها الصَّدر الأعظم خير الدين باشا أواخر عهده بالصَّدارة (جوان 1879م) للسُّلطان عبد الحميد الثاني أهمَّ الصُّعوبات التي واجهته في تأدية مهامه، وأهم مطالبه الاصلاحيَّة لتحسين أوضاع الدولة، واستفدنا منها في تحليل أوضاع الصَّدارة سبعينيَّات القرن19م.

أمَّا **المصادر** فنذكر منها كتب القوانين العثمانيَّة ومنها: مجموعة قانون نامة آل عثمان، الدُّستور العثماني، والقانون الأساسي (دستور 1876م)، وقد أفادتنا جميعها في أغلب فصول الدِّراسة، خاصَّةً الفصلين الثَّاني والثَّالث، بالرُّجوع إلى نصوص القوانين الأصليَّة، خاصَّةً ما تعلَّق منها بتطوُّرات الصَّدارة العُظمى ومؤسَّسات الحُكم.

نذكر أيضًا كتاب: "تاريخ جودت"، والذي يقع في اثني عشر جزءاً، وتكمن أهمِّيته في أنَّ مؤلِّفه كان المؤرِّخ الرَّسمي للدَّولة العثمانيَّة واستند على السِّجلات الرسميَّة في عرضه للأحداث، ووردت في الكتاب معلوماتٌ جيِّدةٌ عن المؤسَّسات الإداريَّة في الدَّولة بما فيها مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى، وأهمِّ الصُّدور العِظَام الذين شغلوا المنصب وطبيعة الأدوار التي قاموا بها، واعتمدت الدِّراسة بصفةٍ أخصٍّ على الجزء الأوَّل من الكتاب والمطبوع سنة 1890م.

كتاب تحوُّلات الفكر والسياسة في الدولة العثمانية (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السُّلطان عبد الحميد الثَّاني)، وأصل الكتاب التقرير المعروف باسم (معروضات)، والذي أعدَّه الفقيه والمؤرِّخ ورجل الدَّولة أحمد جودت باشا، بطلب من السُّلطان عبد الحميد الثاني، حيث يقدم عرضًا وتحليلًا للأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في الدولة العثمانيَّة، منذ إعلان التَّنظيمات وحتى جلوس السُّلطان عبد الحميد، كما يُوضِّح سياسة الدُّول الكبرى تجاه الدَّولة، والمداخل القانونيَّة التي استغلتها لتفكيكها، وأَثَر تخلِّي النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة عن الثَّقافة الأصيلة والاندفاع نحو التَّغريب بزعم إصلاح المؤسَّسات، ويكتسب التَّقرير أهمِّيته من العهد الذي كُتِبَ فيه، والسُّلطان عبد الحميد الذي قُدِّمَ له، وكاتب التَّقرير نفسه المعاصر لخمسةٍ من السَّلاطين العُثمانيين، واعتمدته الدراسة في الفصلين الثَّالث والرَّابع.

ومن المصادر المهمَّة التي تناولت أيضًا التَّاريخ العام للدَّولة العثمانيَّة كتاب: "تاريخ الأتراك العثمانيين"، لإدوارد شيفرد كريسي

Edward Shepherd Creasy, History of the Ottoman Turks From The Beginning Of Their Empire To The Present Time

وقد نُشِرَ الكتاب لأوَّل مرَّةٍ في مجلَّدين سنة 1854م في طبعته الانجليزيَّة، وفي مجلدٍ واحدٍ في طبعته الأمريكيَّة سنة 1878م، ضمَّت خمسةً وعشرون فصلًا، تتَّبع أغلبها التَّرتيب الكرونولوجي للأحداث، بدايةً بظهور العثمانيِّين، وحتَّى تولِّي السُّلطان

عبد الحميد الثَّاني للعرش سنة 1876م، ونبذةٍ عن أهمِّ الأحداث في مُستهلِّ عهده، وقد استفادت الدِّراسة من المعلومات التي وردت فيه عن بعض الصُّدور العظام وأثرهم في نظام الحكم العثماني، لكن ورُغم أهميَّة الكتاب، فقد اعتمد فيه المؤرِّخ -كما نوَّه هو نفسه- على المصادر الأوربيَّة المعاصرة للأحداث، ومذكِّرات وتقارير القادة والدُّبلوماسيِّين والرَّحالة التي يُغلُبُ عليها الانحياز واللَّهجة العدائيَّة، كما استفادت الدِّراسة لاحقًا من ترجمة للمؤرِّخ أحمد سالم سالم، والصَّادرة سنة 2019م والتي لم نحصل عليها إلَّا بصيغةٍ رقميَّةٍ مع بداية سنة 2021.

ومن **المراجع التُّركية المعرَّبة**، والتي لا يمكن الاستغناء عنها كتاب "تاريخ الدَّولة العثمانيَّة من النُّشوء إلى الانحدار" لخليل اينالجيك، وقد استفادت الدِّراسة من المعلومات التي وردت فيه، وبخاصَّةٍ ما تعلَّق بنشأة منصب الصَّدر الأعظم وهيكلة مؤسَّسة الصَّدارة، والمهام التي أنجزها بعض الصُّدور العظام، وهو كتابٌ موثَّقٌ اعتمد على سجلَّات الأرشيف العثماني.

أيضًا ما أنجزه المؤرخ التُّركي "أكمل الدين إحسان أوغلى" وبمساهمة مجموعةٍ من المؤرِّخين، ضمن مشاريع مركز (ارسيكا)، كتاب: "الدَّولة العثمانيَّة تاريخٌ وحضارةٌ"، الذي أتاح الفرصة للتَّعريف بتاريخ الشُّعوب والحضارة الإسلاميَّة في أنحاء العالم المختلفة، ولا سيما العالم الغربي وتصحيح المفاهيم الخاطئة والأحكام المسبقة عن الدَّولة العثمانيَّة، وصدر ضمن مجلَّدين، يستعرض الأوَّل موضوعات التَّاريخ السِّياسي العسكري والاجتماعي للعثمانيِّين منذ قيام الدَّولة، كما يدرس النُّظم الإداريَّة، العسكريَّة، الحقوق، الاقتصاد، الماليَّة وتركيب المجتمع، وهو الجزء الذي استفادت منه الدِّراسة كثيرًا، خاصةً في الفصل الثَّالث.

أيضا كتاب "خير الدين باشا التُّونسي من خلال وثائق تونسيَّة وتركيَّة نادرة" ويُقدِّم المؤلِّف من خلاله شخصيَّة خير الدين التونسي وأعماله وآثاره، وجهوده الإصلاحيَّة في تونس أولًا، ثم لتجربته في الصَّدارة العُظمى (1878- 1879م) في عهد السُّلطان

عبدالحميد، في فترةٍ حرجةٍ بلغ فيها التَّراجع العثماني أوجَّه. وقد سعى المؤلف إلى الإحاطة بإنجازات خير الدين في الدولة العثمانية، وباللَّوائح الإصلاحية التي قدَّمها إلى السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، ومجالات إعادة تنظيم الإدارة، وقد وُظِّفَت الدِّراسة في الفصل الثَّالث، تحديدا مبحث (الصَّدارة العظمى خلال العهد الحميدي 1876-1908م).

كما اعتمدت الدِّراسة عددًا من **المصادر الأجنبيَّة**، في مقدِّمتها الكتاب الوثائقي "مشهدٌ عامٌّ عن الإمبراطوريَّة العثمانيَّة"، للمترجم الأوَّل للقنصليَّة الآسوجية (السُّويدية) "مرادجه دوسون"

Mouradja Dóhsson, Tableau General de L'Empire Ottoman

وقد نشر الكتاب في سبعة مجلَّداتٍ بباريس بين سنوات (1788 – 1824م) وتضمَّن الجزء السَّابع بالأخصِّ –إذ تتحدَّث بقية الأجزاء عن الدِّين الإسلامي والعبادات- معلوماتٍ قيّمةٍ ومُوثَّقةٍ عن المؤسَّسات الإداريَّة العثمانيَّة أغنت بعض فصول الدِّراسة، وهو الجزء الذي تُرجِمَ إلى اللُّغة العربيَّة، وحمل عنوان: نظام الحُكم والإدارة في الدَّولة العثمانيَّة في عهد مراد جه دوسون، وصدر سنة 1942م، ويتناول بالوصف: السُّلطان البلاط، الصَّدر الأعظم، الوُزراء، الدِّيوان، الجيش البحريَّة، وعلاقات الدَّولة العثمانيَّة مع الدُّول الأجنبيَّة، وتم توظيفه في الفصل الثالث.

كتاب: الإصلاح البيروقراطي في الإمبراطوريَّة العثمانيَّة الباب العالي (1789-1922)، لكارتر فيندلي

Findley V.Carter, Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire The Sublime Porte (1789-1922).

ويتناول فيه وعبر ثمانية فصولٍ كاملةٍ، تطوُّرات الطَّبقة البيروقراطيَّة في الباب العالي (الحكومة العثمانيَّة) خلال القرن 19م، وقد استفادت منه الدِّراسة في الفصل الثَّالث خاصَّةً فيما تعلَّق بالتطوُّر التَّنظيمي للباب العالي خلال الفترة الدُّستوريَّة الأولى.

كتاب: "حكومة الإمبراطوريَّة العثمانيَّة في عهد سليمان العظيم"، لألبرت هوي ليبير.

Albert Howe Lybyer , The Governenment Of The Ottoman Empire in the Time Of Suleiman The Magnificent.

ويعتبر من المصادر المهمَّة في دراسة مُؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة، وَفَهمِ العوامل التي تحكَّمت في ضُعفِهَا وقُوَّتها، لاعتماده المصادر العثمانيَّة ومذكِّرات القناصل الأوربيِّين، وقد اعتمدته الدِّراسة في الفصل الثَّاني، وفي المبحث الأوَّل من الفصل الثَّالث.

ومِنَ **الدِّراسات المترجمة إلى العربيَّة نذكر**: كتاب المستشرقين البريطانيِّين هاملتون جب وهارولد بُووِن، المعنون: "المجتمع الإسلامي والغرب دراسةٌ حول تأثير الحضارة الغربيَّة في الثَّقافة الإسلاميَّة"

Hamilton Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West; a study of the impact of western civilization on Moslem culture in the Near East

وهو يؤرِّخ للسَّلطنة العثمانيَّة قبل أن تكتسحها المؤثِّرات الغربيَّة، مُعالجًا مسائل السُّلطة والمجتمع، ورغم أنَّ الدِّراسة تتوقَّف عند القرن 18م، إلَّا أنَّها تُمهِّد السُّبيل إلى حدٍّ كبيرٍ لتفسير وتبرير التَّطوُّرات اللَّاحقة، كما يحمل الكتاب بين دفَّتيه دراسةً تحليليةً عن الحكومة المركزيَّة العثمانيَّة ومؤسَّساتها الإداريَّة، ويحوي مادَّةً جيِّدةً عن نشأة منصب الصَّدر الأعظم وطبيعة عمله، تمَّ توظيفها في الفصلين الثَّاني والثَّالث بالأخصِّ.

أيضًا استفادت الدراسة من كتاب: تاريخ الإصلاحات والتَّنظيمات في الدَّولة العثمانيَّة، لأنكه لهارد Ankah Lahard، ويُعدُّ من المصادر المهمَّة حول مُؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن 19م، كَونَ مُؤلِّفهِ قضى عشرين سنةً كسفيرٍ لدولته في استانبول، وَاكَبَ خلالها مسيرة الإصلاحات والتَّنظيمات، ورصد في كتابه مُجمَل

التَّطوُّرات السِّياسيَّة، والخُطوات الإصلاحيَّة والتَّشريعات القانونيَّة التي صدرت بهذا الخُصوص في السَّلطنة العثمانيَّة، وَوُظِّف الكتاب بالأخصِّ في الفصلين الثَّاني والثَّالث.

أيضًا من المراجع المهمَّة نذكر كتاب: "الإمبراطوريَّة العثمانيَّة وعلاقاتها الدَّولية في ثلاثينيَّات وأربعينيَّات القرن التَّاسع عشر"، لنينل الكسندروفنا دولينا، ويُقدِّم فيه المؤلف دراسةً للدبلوماسيَّة العثمانيَّة من داخلها، أي من وُجهةِ نظر الأهداف السِّياسيَّة الخارجيَّة، ومهام الحكومة العثمانيَّة، والمناهج التي استخدمتها من أجل تحقيق هذه الأهداف، ووُظِّفَ الكتاب بالأخص في الفصل الرَّابع من الدراسة.

ومن بين أحدث الدِّراسات، كتاب: "الدَّولة العثمانيَّة في عصر الإصلاحات رجال النِّظام الجديد العسكري وأفكاره 1826- 1914م"، لأوديل مورو Odile Moreau ويعالج الإصلاحات العسكريَّة والإداريَّة في الدَّولة العثمانيَّة، أو ما سُمِّيَ "النِّظام العسكري الجديد"، مُنطلِقاً من تاريخ القضاء على فيالق الإنكشاريِّين سنة 1826م حتى أوائل الحرب العالميَّة الأولى، وقد اعتمدنا في دراستنا بالأخصِّ على القسم الأول: "رجال الجيش العثماني المُعاد تنظيمه".

ومن **المراجع العربيَّة** في مجالات البحث حول الدَّولة العثمانيَّة، كتاب: "العثمانيُّون المؤسَّسات الاقتصاد والثَّقافة"، لعبد الرحيم بنحادة، واستفادت منه الدِّراسة في أغلب فصولها.

وإضافةً لما سبق فقد اعتمدت الدِّراسة عديد المراجع، والتي تنوعت بين: المذكرات الشَّخصيَّة، المراجع المتخصِّصة والعامَّة، المقالات العلميَّة، الرَّسائل والأطروحات الجامعيَّة، والتي لا يسع المجال لذكرها، وهي مفصَّلةٌ ضمن قائمة المراجع والمصادر.

ي- أهمُّ صُعوبات الدِّراسة

واجهتني في إعداد الدِّراسة عقباتٌ وصعوباتٌ أثناء جمع المادة العلميَّة منها:

1 - صعوبة الحصول على الوثائق من مصادرها، كون أغلبها خارج الجزائر واستحالة التَّنقُّل إلى الخارج بسبب جائحة كورونا التي امتدَّت من نهاية السَّنة النَّظريَّة للدُّكتوراه، وحتى الانتهاء تقريبا من إعداد الدِّراسة، وهو ما زاد من معاناة البحث، إلَّا أنني حاولت جاهدًا توفير بعض الوثائق والمصادر المتعلِّقة بالموضوع - قدر الإمكان- والبحث عن المتاح والمنشور منها في الوسائط الرَّقميَّة.

كما قمت بإجراء بعض المراسلات مع بعض الباحثين في كل من مصر والعراق وأيضًا باستغلال بعض المكتبات الرَّقميَّة التي فتحت قواعد بياناتها لفتراتٍ محدودةٍ مثل: مكتبة قطر الرَّقميَّة مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجيَّة Emirates Center for Strategic Studies and Research، دار المنظومة، دار المناهل مكتبات الشَّارقة، مكتبة فارابي ارسيكا الرَّقميَّة للكتب والصُّور القديمة Ircica Farabi Digital Library وغيرها من المكتبات.

2 - ومن الصُّعوبات أيضًا مشكل التَّرجمة، خاصَّةً ما تعلَّق بترجمة بعض الوثائق عن اللُّغة العثمانيَّة، أو ترجمة بعض المقالات عن اللغة التُّركيَّة، إضافةً لترجمة بعض أجزاء بعض المراجع التي تخدم الدراسة من اللغتين الفرنسية والانجليزية، ولتجاوز الأمر فقد تمَّ الاستعانة ببعض الزملاء المتخصِّصين، وبمواقع التَّرجمة المتخصِّصة أحيانًا أخرى.

3 - زخم المصطلحات المتعلِّقة بمؤسَّسات الحُكم، الوظائف الإداريَّة، الألقاب والأعلام العثمانيَّة، إذ تكمن الصُّعوبة في اختلاف كتابتها بعد التَّرجمة، التي قد لا تُوافِقُ النُّطقَ بالأبجديَّة التُّركيَّة، ما تطلَّب مُراجعتها كثيرًا، والمقارنة بين بعضها في المراجع والمعاجم، حتى لا تُحْمَلَ في غير معناها.

4 - تشعُّب مهام مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى من النَّاحية الإدارية، من خلال ارتباطها وتأثيرها في أجهزة الحكم العثماني كافَّةً وارتباطها أيضًا بالجوانب الدُّبلوماسيَّة العسكريَّة، الاقتصاديَّة، الاجتماعيَّة وغيرها.

لذا فقد حرصت الدِّراسة على توضيح ماهية الدَّور الذي لعبته هاته المؤسَّسة خلال عهد التنظيمات، كمؤسَّسةٍ إداريَّةٍ في زمن الضَّعف، ومهامِّها الوظيفيَّة، ودورها في اتخاذ القرارات السياسيَّة المختلفة، لأنَّه بعد عهد التَّنظيمات فقدت تأثيرها السَّابق في ظل ازدياد نفوذ قصر السُّلطان في يلدز.

ختامًا أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفَّقني لهذا العمل، ولا يُمكنني أن أنسى فضل من كان لهم دورٌ في إنجاز هذه الدِّراسة، وأتقدَّم بالشُّكر الجزيل لكل من مدَّ يد العون والمساعدة لإظهارها، فأتوجَّه بخالص الشُّكر لجامعة يحي فارس بالمدية ومخبر الدِّراسات التَّاريخية المتوسطيَّة ومكتبته الوقفيَّة، التي وجدت فيها العديد من الدِّراسات التي أفادت البحث كثيرًا، كما أتقدَّم بخالص الشكر لمن كان له الدَّور الكبير في هاته الدِّراسة: الأستاذ المشرف الدكتور الغالي غربي الذي أعطانا من جهده ووقته الكثير وعلمه الغزير، وأمدَّنا بالتَّوجيهات والنَّصائح فكانت خير مُعين، كما أتقدَّم بالشكر الجزيل لكل أساتذتي في مشواري الجامعي بجامعتي زيان عاشور بالجلفة ويحي فارس بالمديَّة.

وفي الأخير أتمنى على الله العزيز القدير، أن أكون قد وُفِّقتُ في تغطية جانبٍ مهمٍّ من الموضوع، ومن تاريخ مُؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة الذي ما زال بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الدِّراسات، وأضع هذا الجُهد أمام أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين سيكون لملاحظاتهم وآرائهم الأثر الكبير في تقويم هفوات الأطروحة وتصويبها.

والله وَلِيُّ التَّوفيق، له الحمد وله الشُّكر في الأوَّل والآخر.

الفصل الأوَّل

الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة وإصلاح المؤسَّسات مطلع القرن 19م

أولاً: أوضاع الدولة العثمانيَّة داخليًا

ثانيًا: التَّحديات الخارجيَّة وتأثيرها على سياسة الدَّولة

ثالثًا: إصلاح المؤسَّسات قبل عهد التَّنظيمات

إنَّ مُدَّة ما يُقارب القرنين وثُلُثي قَرنٍ التي امتدَّت ما بين عثمان المؤسِّس (1281- 1326م)*، وسليمان المقنِّن (1520- 1566م)، والتي بلغت فيها مؤسَّسات الدَّولة العثمانيَّة غاية اكتمالها، وبلغ النِّظام البيروقراطي ذروة تماسكه واتِّزانه [1]، هي القاعدة الرَّاسخة التي وقفت عليها الدَّولة مدَّةً تزيد عن الثَّلاثة قرونٍ ونصف القرن إلى غاية سقوطها.

تمثِّل تلك المدَّة عند المؤرِّخين عصر السَّلاطين الأقوياء، وما تلاها يُمثِّل عصر السَّلاطين الضِّعافِ باستثناء عَدَدٍ قليلٍ، حيث نَخَرَ الفساد أركان الدَّولة، وبَدَت ملامحه واضحةً للعيان في عهد "مراد الثَّالث" (1574- 1595م)** ومن جاء بعده خاصَّةً في ظلِّ انخفاض كفاءة الصُّدور العِظَامِ، وزيادة تدخُّل الحريم السُّلطاني*** في شُؤون الحُكمِ [2].

* للتوسُّع حول فترة التَّأسيس **ينظر:** محمد فؤاد كوبريلي، **قيام الدولة العثمانية**، تر: أحمد السعيد سليمان، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967؛ **ينظر أيضًا:** آيرين بيلديسينو، **البدايات عثمان وأورخان**، في: تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص19 وما بعدها.

1) ليلى عبد اللطيف أحمد، **دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص355؛ يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، مج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988، ص357.

** خَلَف سليمان القانوني ابنه سليم الثَّاني (1566- 1574م)، والذي انصرف عن قيادة الحملات العسكريَّة وحُضُور جلسات الدِّيوان، وانغمس في شهواته وملذَّاته، على أنَّ آثار التَّحوُّل في الدَّولة لم تظهر في الحال، إذ ظلَّ النِّظام المدني والعسكري الذي خلَّفه سليمان القانوني يعمل بقوة الدَّفع الأصليَّة، كما كان للدَّولة عددٌ كبيرٌ من القادة والسَّاسة الذين تلقَّوا مرانهم بتوجيهٍ من سليمان، من أمثال الصَّدر الأعظم "محمد صوقوللي". **ينظر:** أحمد عبدالرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص ص143- 144.

*** مرَّ نفوذ الحريم بمرحلتين كانت الأُولى في ظلِّ وجود سلاطين أقوياء، بدءًا بأواخر عهد سليمان القانوني، إذ كانت زوجته "خُرَّم سلطان" تتدخَّل في شُؤون الحُكمِ، واستطاعت إيصال ابنها سليم الثَّاني إلى العرش على حساب شقيقه مصطفى، أمَّا المرحلة الثَّانية فهي سَلطَنَةُ الحريم (1623- 1656م) إذ مارسن الحُكمَ بأنفسهن،باستثناء السَّنوات الثَّمانية الأخيرة من عهد السُّلطان مراد الرَّابع (1623- 1640م) الذي مَنَعَ والدته من التَّدخل في السِّياسة. **ينظر:** زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان، 2014، ص210.

2) نادية محمود مصطفى وآخرون، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص92.

ومُنذُ القرن 17م بدأت الدَّولة العثمانيَّة تدخل فعليًا في حَالَةٍ من الرُّكُود والضَّعف ويعود الأمر –حسب العديد من المؤرِّخين– إلى عوامل متعدِّدةٍ ومُتشابكةٍ، فمنهم من يرى أنَّه يَكمُنُ في التَّكوين الأساسي للدَّولة، وانحلال نُظُمِهَا ومؤسَّساتها الدَّاخلية ذاتها [1]، في حين يرى آخرون أنَّ الحُروب والضُّغوط الخارجيَّة وما أفرزته من أزماتٍ كانت هي الأسباب المباشرة لِحَالَةِ التَّدهور والضَّعف التي لَحِقَتْ بالدَّولة*، غير أَنَّ الأكيد أَنَّ هاته الأسباب مُجتمعةً كانت وراء التّدهور والانهيار العام الذي أصاب الدَّولة [2].

هكذا فقد كانت نهاية القرن 17م بداية انكسار القُوَّة العثمانيَّة، بعد اضطرارها لتوقيع "معاهدة كارلوفيتز"** Karlowitz سنة 1699م، والتي أعقبتها "معاهدة باساروفيتز" سنة 1716م مع النَّمسا، وفقدت الدَّولة بموجبهما قسمًا من أراضيها في أوربا، وعقب توقيع "معاهدة بلغراد" مع النَّمسا سنة 1739م، دخلت الدَّولة العثمانيَّة في فترة سلامٍ استمرَّت ثلاثين عامًا، تركت آثارها السِّلبيَّة على القوَّة العسكريَّة العثمانيَّة، وانتهت بقيام الحرب العثمانيَّة- الروسيَّة 1769- 1774م وهي الحرب التي استنفذت الخزائن العثمانيَّة لمدة خمس سنواتٍ، فضلًا عن التَّعويضات التي فُرضت عليها بموجب معاهدة "كوتشوك كاناردشي" سنة 1774م***، فعاشت

---

1) أحمد هريدي علي صلاح، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، د.ط، دار الوفاء لدنيا، القاهرة، 1990، ص80.

* للمزيد من التَّفاصيل حول الأُطُر التَّحليليَّة، سواءً في مجال الدراسات التَّاريخيَّة، أو في مجال العلوم الاجتماعيَّة المختلفة، والتي تُفسِّر أسباب الضَّعف العثماني وسُبُل الإصلاح. **ينظر:** نادية مصطفى، مرجع سابق، ص ص 99-103.

2) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر**، ج1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1971، ص109.

** **معاهدة كارلوفيتز (karlofca):** تعتبر أسوأ معاهدة في تاريخ الدبلوماسيَّة العثمانيَّة، وقَّعها العثمانيُّون بعد انهزامهم أمام الحلف الأوربي المقدس المكوَّن من (النمسا، البندقية، بولندا وروسيا)، في 26 جانفي1699م، وتنازلوا بموجبها عن قسمٍ واسعٍ من الأراضي في أوربا لصالح الأطراف الموقِّعة على المعاهدة. **ينظر:**

Gabor Agoston and Bruce Masters, **Encyclopedia of the Ottoman Empire**, Facts On File Library of World History, New York, 2008, pp.309-310.

*** التزمت الدَّولة العثمانيَّة بموجب بندٍ سرِّيٍّ مُلحق بهذه المعاهدة أن تدفع تعويضًا عن الحرب لروسيا مقداره خمسة عشر ألف كيس ذهبٍ، على مدار ثلاث سنواتٍ. **ينظر:** ماجدة مخلوف، **"بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789- 1808"**، حوليات آداب عين شمس، مج31، القاهرة، 2003، ص249.

الدَّولة ضغوطًا ماليَّةً كبيرةً، وَلَحِقَ العجز بميزانيتها العامَّة، ممَّا فتح المجال لزيادة الضَّرائب على الرَّعايا [1].

كما شهد القرن 18م أيضًا بداية تأثُّر الدَّولة بالمؤثِّرات الغربيَّة، من خلال السُّفراء الأوربيِّين[*]، وانعكست بذلك على محاولات تحديث المؤسَّسة العسكريَّة اعتبارًا من عهد السُّلطان "محمود الأوَّل" [2]، مرورًا بمصطفى الثَّالث فعبد الحميد الأوَّل وذلك خلال الفترة (1730- 1789م)، وما زاد في زعزعة الدَّولة هو إقرارها منذ القرن 16م لنظام الامتيازات الأجنبيَّة les Capitulation التي عادت عليها بالسَّلب، وتحوَّلت بمرور الوقت إلى حقوقٍ مُكتَسَبَةٍ تتمتَّع بها الدُّول الأوربيَّة [3]، ولم يقتصر تأثيرها على الجانب الاقتصادي، بل استغلَّتها في حماية مصالحها، والتّدخل في شُؤونها الدَّاخليَّة [4].

كما عرف مطلع القرن 19م جملةً من التَّحديات الدَّاخليَّة والخارجيَّة، حتَّمت على السُّلطان محمود الثَّاني انتهاج سياسةٍ إصلاحيَّةٍ، مسَّت عديد المؤسَّسات ومهَّدت لعهد التَّنظيمات[**].

---

1) سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية النشأة الازدهار**، ط1، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007، ص373.

[*] بدأت التَّأثيرات الغربيَّة بالتَّسرُّب إلى داخل الدَّولة عهد السُّلطان "أحمد الثَّالث" (1703- 1730م)، حيث أرسلت أوَّل سفيرٍ لها إلى فرنسا سنة 1720م، بهدف التَّعرف على ما يجري في الغرب، وهو ما يُشير في حدِّ ذاته إلى تغيُّر فكر رجال الدَّولة، الذين بدأوا في البحث عن حلولٍ لتعثُّر مؤسَّستهم العسكريَّة في إطار العِلمِ الأوربي. **ينظر:** خالد زيادة، **"المثقف والعسكري"**، مجلة تبيين، ع13، مج4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص30- 31.

2) مخلوف، مرجع سابق، ص252.

3) قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص ص24- 27.

4) Roderic H. Davison, **Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**, princeton university press, new jersey, 1963, p.73.

[**] استغرقت حركة التَّنظيمات العثمانيَّة الإصلاحيَّة قُرابة مائة وخمسين عامًا، يُقسِّمُها المؤرخون على أربعة أدوارٍ مهمَّةٍ هي: الدَّور الأوَّل ويشمل محاولات الإصلاح والتَّجديد حتى إعلان خط كَلخانة سنة 1839م، الدَّور الثَّاني: ويمتدُّ حتى إعلان القانون الأساسي العثماني سنة 1876م، الدَّور الثَّالث: التَّنظيمات في فترة ما بين المشروطيتين (1876- 1908م)، أمَّا الدَّور الرَّابع فيشمل التَّنظيمات في العهد الدُّستوري في الفترة (1908- 1914م). لكن يبقى أنَّ مصطلح التَّنظيمات هو عَلَمٌ على عهدٍ بعينه (1839- 1876م)، وكان يُسمى "تنظيماتٌ خيريَّة"، فلا هو=

أولًا: أوضاع الدَّولة العثمانيَّة داخليًا

1 - الحركة الوهابيَّة (1811- 1818م)

من الملامح الرَّئيسيَّة للدَّولة العُثمانيّة، أنَّ ولاء رعاياها لآل عثمان كان مرجعه الأساسي هو المرجع الدِّيني، يقول البكري: ".. لِأَنَّهُم (آلُ عُثمان) فِي الحَقِيقَةِ عَيْنُ المُلُوكِ شَرْقًا وَغَرْبًا، عَجَمًا وَعَرَبًا، مَعَ مَا أَظْهَرُوهُ مِنَ العَدْلِ وَالإِنْصَافِ، وَإِطَاعَةِ الشَّرْعِ، وَالنَّظَرِ لِلرَّعِيَّةِ بِعَيْنِ اَلْإِسْعَافِ..، إِذْ كَانَ جَدِّي ﷺ يقول: مادام المُلْكُ بَاقِيًا فِي آلِ عُثْمَانَ، فَالشَّرْعُ مَعْمُولٌ بِهِ عَلَى تَوَالِي الزَّمَانِ، فَأَسْأَلُ اللّٰه بَقَاءَ دَوْلَتِهِمْ مَعَ مَزِيدِ رِفْعَتِهِم.." [1]، لكنَّ هذا لا يعني أنَّه لم يَثُر أحدٌ ضدَّ سلاطين آل عثمان، فقد ثَارَ بعض حُكَّام الولايات، وَتَحَدَّوا سُلطة الدَّولة العثمانيَّة، وأكَّدوا استقلالهم بل إنَّ بعضهم شَنُّوا الحروب تحقيقًا لأهدافٍ مختلفةٍ. وعند ظهور حركة محمد بن عبد الوهَّاب* في بلاد نجد منتصف القرن 18م**

=انقلابٌ، ولا هو حتى إصلاحٌ، بل عهد تنظيمٍ وتقنينٍ واعٍ، وتنظيمٌ لحياةٍ وعهدٍ بأكمله، يعتمد على مبدأ التَّدرُّج وكان المُشرِّع "يونغ" G.Young قد وضع مصطلح "تشريع" مقابلًا لكلمة Tanzimat وهي ترجمةٌ صحيحةٌ، فتلك المرحلة هي فعلًا مرحلة وضع اللَّوائح والقوانين والتَّشريعات بمعيارٍ واحدٍ على كافّة الممالك العثمانيَّة. **ينظر:** عوض عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864- 1914**، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم،د.ط، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969، ص ص11 – 12؛ أكمل الدين إحسان أوغلى وآخرون، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مج1، د.ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية ارسيكا، إستانبول، ص321.

1) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، **المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية**، تح: ليلى الصبّاغ، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995، ص6.

* **الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهاب**: ولد في العيينة سنة 1703م، من أسرة قُضاة حنابلة، درس في الحجاز والبصرة، وتأثَّر بآراء ابن تيميَّة، دعا إلى ترك البدَعِ والخرافات، وحَظِيَ بدعمٍ من أمير "الدَّرعيَّة" محمد بن سعود سنة 1754م فكان الاتفاق بين الاثنين يُمثِّل البداية الحقيقيَّة لقيام الدَّولة السُّعوديَّة. **ينظر:** حسين خلف الشيخ خزعل، **حياة محمد بن عبد الوهاب**، بيروت، 1968، ص150.

** تعود أصول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدعوات السلفية السابقة لها، كدعوة ابن حنبل، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والتي تقوم على أساس الإيمان بالعقيدة الصحيحة ومنهج السلف الصالح، كما أنها تلتقي بالدعوات السلفية في فهمها للإسلام والتوحيد. **ينظر: محمد كامل ظاهر، الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، بيروت، 1993م، ص7. وللمزيد حول الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب ودعوته **ينظر أيضا**: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، **الإمام محمَّد بن عبد الوهَّاب دعوته وسيرته**، الإدارة العامَّة للطَّبع والتَّرجمة، الرياض، 1411هـ.

لم تكن تُشكِّل أيَّ خطرٍ سياسي على الدَّولة العثمانيَّة، حيث لم تكن تتعارض مع مبادئ الدولة العثمانيَّة السُنِّيَّة، التي تعتمد القرآن والسُنَّة كمصادر للتَّشريع، لكن انضمام أمير نجد "محمد بن سعود" إلى دعوة الشَّيخ محمد بن عبد الوهَّاب، وتسخيره للإمكانات المادِّية والعسكريَّة في دعم نشر دعوة الحركة، حوَّل الدَّعوة الوهابيَّة من مجرَّد حركةٍ إصلاحيَّةٍ دينيَّةٍ، إلى حركةٍ سياسيَّةٍ انخرطت في الصِّراع مع آل رشيد المُوالين والمعتمدين من قبل الدَّولة العثمانيَّة لإدارة بلاد نجد [1].

وبدأت محاولات سيطرة الوهابيِّين على حدود بعض الولايات العثمانيَّة في الأحساء، البصرة، بغداد، مصر وبلاد الشَّام، وصارت بعض القبائل في بلاد الحجاز ونجد وأطراف الجزيرة تشتكي من سياسة الوهابيِّين، ودفع الإتاوات المالية لهم [2].

وقد شكَّل ضعف الدَّولة العثمانيَّة فُرصةً كبيرةً لتنامي قوة الوهَّابيِّين الذين دخلوا في صراعٍ كبيرٍ معها، تمثَّل في سيطرتهم على نجد منذ 1787م، وعلى أجزاء كبيرةٍ من إمارة مكَّة بقيادة "الشَّريف غالب" خلال الفترة 1790- 1795م [3] واستيلاء آل سعود على الأحساء 1790م، وعلى كربلاء 1802م، إضافةً للسَّيطرة التَّامَّة على مكة والمدينة خلال الفترة (1805- 1812م) [4].

كما شكَّل الاستيلاء على الحجاز أخطر مشكلةٍ سياسيَّةٍ ودينيَّةٍ للدَّولة العثمانيَّة هدَّدت شرعيتها، فمن النَّاحية السياسيَّة باتت الحركة الوهابيَّة تُهدِّدُ ولايات اليمن الشَّام، مصر، العراق وسواحل الخليج العربي، ومن النَّاحية الدينيَّة عطَّلت قوافل الحج الأربعة الرئيسيَّة إلى الحجاز، وأصبح السُّلطان العثماني فاقدًا لمفاتيح الحرمين، وفاقدًا

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص355.

2) جون لويس بوركهارت، **ملاحظات حول البدو والوهَّابيين جرى جمعها خلال التِّجوال في الشَّرق**، تر: صبري محمد حسن، مر: محمد صابر عرب، ج2، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007، ص ص99- 102.

3) مديحة أحمد درويش، تاريخ **الدَّولة السُّعودية حتى الرُّبع الأوَّل من القرن العشرين**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1980، جدة المملكة العربية السعودية، ص49.

4) بوركهارت، المرجع السابق، ص107 وما بعدها.

للشَّرعيَّة الدينيَّة أمام المسلمين [1]، لذا فقد كان طابعُ العَدَاء والرِّيبة هو السِمَةُ المميزة لعلاقة السُّلطان محمود الثَّاني بالحركة الوهابيَّة، فاستعان بِوُلَاة بغداد والشَّام، إلَّا أنَّ حملاتهم باءت بالفشل الذريع [*]، لِيُقرر بعدها الاستعانة بوالي مصر "محمد علي باشا"[**] وأَمَرَهُ بالإسراع في إعداد جيشه والسَّفر إلى الحجاز، وأكَّد في رسالته إليه بأنَّه حُرِمَ النوم والرَّاحة منذ أن تولَّى العرش، بسبب وجود الحرمين الشَّريفين في قبضة ابن سعود وختم رسالته بمدح محمد علي باشا "... إذا أراد الله بِمَلِكٍ خيرًا، جعل له وزيرًا صالحًا إن نَسِيَ ذَكَّرَهُ، وإن ذَكَرَ أَعَانَهُ " [2]، ويظهر من خلال الطَّلب العثماني، معرفة وفهم السُّلطان محمود الثاني لتطلُّعات محمد علي باشا للاستقلال، لذا أراد تكليفه بمهمَّة الحجاز التي من شأنها استنزاف قوته من جهةٍ، والقضاء على الخطر الوهَّابي في نفس الوقت، غير أنَّ بعض الوثائق العثمانيَّة أكَّدت على أنَّ محمد علي سيخوض الحرب الحجازيَّة لمصلحته وليس لمصلحة العثمانيِّين، وجاء ذلك في رسالة وردت استانبول من مصر، وهي التي أثارت تذمُّرًا في الأستانة، حتى أنَّ السُّلطان راودته فكرة عزل محمد علي باشا عن منصبه، غير أنَّ الظروف لم تكن تسمح في ظِلِّ الحاجة لخدماته، وهو ما

---

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص354.

* تضاربت آراء المؤرِّخين في أسباب عجز وُلَّاة بغداد والشَّام عن القضاء على الحركة الوهَّابية، فيذكر "بريدجز" Brydges أنَّ السَّبب هو العُمق الكبير للدِّرعيَّة عاصمة الدَّولة في الصَّحراء، أمَّا "رينتز" Rentz فَيُشِيرُ إلى أنَّ عناصر الجيش العثماني والمكوَّنة من خليطٍ غير متجانسٍ، لم تكن على درجةٍ كبيرةٍ من الانضباط والتَّرتيب. أمَّا "السلاوي" فقد علَّل ما حدث بخبرة آل سعود العسكريَّة، الذي كان يُحسِنُ المراوغة وعنصر المفاجأة. **ينظر:** يحي السلاوي، **عِقدُ الجُمَان في خلاصة تاريخ آل عثمان**، استانبول، 1313هـ، ص20؛

Harford Jones Brydges, **An Account Of Transaction of his Majestiys Mission of the Court of Persia (A brief History of the Wahauby)**, Vol.2, London, 1834, p.206; G. Rentz, **Wahabism and Saudi Arabia**, London, 1972, p.63.

** **محمَّد علي باشا (1805- 1848م):** وُلِدَ في ثغر "قوله" بين تراقيا ومقدونيا سنة 1769م، أُرسل إلى مصر سنة 1801م قائدًا لكتيبةٍ ألبانيَّةٍ لإخراج الحملة الفرنسيَّة، والمساهمة في وضع حدٍّ للفوضى التي أثارتها صراعات المماليك، منحه السُّلطان ولاية مصر سنة 1805م، واستعان بالأوربيين وبخاصَّةٍ الفرنسيين لبناء دولته الحديثة، من حيث تنظيم الجيش وبناء البحريَّة. **ينظر:** خليل بن أحمد الرجبي، **تاريخ الوزير محمد علي باشا**، تح: دانيال كريسيليوس وآخرون، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1997، ص ص8- 10؛ محمود متولي، **الإمبراطوريَّة العثمانيَّة وعلاقتها بمصر في منتصف القرن 19م**، ط1، دار وهدن للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص ص73- 74.

2) محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، 1977، ص113.

عبَّرت عنه وثيقةٌ أخرى بأهميَّة إبقائه في منصبه، إذ بدأت التَّهديدات الوهَّابيَّة بالهجوم على ممتلكات الدَّولة العثمانيَّة تأخذ منحىً جدِّيًا [1].

ودون الخوض في تفاصيل الحملات العسكريَّة التي قام بها محمد علي باشا على بلاد الحجاز ونجد، والتي بدأت بالحملة الأولى سنة 1811م، يمكن التَّأكيد على بعض النقاط أهمها قيادة أبناء محمد علي باشا إبراهيم وطُوسُون باشا للحملات العسكرية، والتي كان من أبرزها الحملة الأولى على بلاد الحجاز انطلاقًا من المدينة إلى الحَدِيدَة في اليمن، والتي أسفرت عن إنهاك الجيش المصري، فاستنجد إبراهيم باشا بوالده محمد علي الذي قاد بنفسه حملة 1815م، واستطاع السَّيطرة على الحجاز في معارك هي الأصعب في تاريخ الحركة الوهَّابية، واستطاع محمد علي أن يسيطر على كل بلاد الحجاز ونجد والعاصمة "الدِّرعيَّة"، بعد حصارها من طرف إبراهيم باشا سنة 1818م والقضاء على الدَّولة السُّعودية الأولى، بعد أن سلَّم "عبد الله بن سعود" نفسه لإبراهيم باشا بضمان حياته، والإبقاء على الدِّرعية وعدم إلحاق الأذى بسُكَّانها [2].

وتذكر إحدى المصادر التاريخيَّة أنَّ السلطان رفض الشَّرط الذي نصَّ على الإبقاء على مدينة الدرعيَّة [3]، بينما يُورِدُ آخرون أنَّ محمد علي هو الذي رفض ذلك، وأصدر أوامره لابنه إبراهيم باشا بهدم الدرعيَّة وتدميرها ".. فَأَمَرَ أهلها أن يرحلوا عنها، ثمَّ أَمَرَ العَسَاكِرَ أن يَهدِمُوا دُورَهَا وقُصُورَهَا، وأن يَقطَعُوا نَخيلها وأَشجَارها، فابتدأ العَسَاكِرُ مُسرِعِينَ... فَقَطَّعُوا الحدائق منها، وهَدَّمُوا الدُّورَ والقُصُورَ... وأَشعَلُوا في بُيُوتِهَا النِّيران وأَخرَجُوا جميع مَنْ كَان فِيهَا مِنَ السُّكَّان" [4]، وبذلك تحوَّلت المدينة إلى أنقاضٍ

1) الأرشيف العثماني باستانبول، **وثائق خط همايون**، غير مؤرخة رقم: H/349، وD/248 على الترتيب. نقلا عن: عمار محمد كاظم فرج البزاز، **السِّياسة الدَّاخليَّة في عهد السُّلطان محمود الثَّاني 1808- 1839م**، أطروحة دكتوراه فلسفة في التَّاريخ الحديث، إشراف: حميد أحمد حمدان التَّميمي، جامعة البصرة، العراق، 2006، ص ص41- 42.

2) جوزيف الحجار، **أوربا ومصير الشرق حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، تر: بطرس الحلاق وماجد نعمه، بيروت، 1976، ص30.

3) G.F. Sadlier, **Account of Journey from Katif on the persian Gulf to Yanbo on the Red Sea tran Sactions of the Literary Society of Bombay**, London, 1843, p.83

4) عثمان بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ج1، ط4، الرياض، 1983، ص215.

وكأنَّها لم تَقُم أساسًا، وحرص إبراهيم باشا على الإسراع باطلاع والده بأخبار انتصاره، فعمَّت الأفراح القاهرة لمدة ثلاثة أيام*، وكانت فرحة السُّلطان العثماني بهذا النَّصر كبيرةً وقد عبَّر عنَّها عندما وصف جهود إبراهيم باشا بالمُخلِصَةَ، وإنجازه بالعظيم [1].

2- **الثَّورة اليونانيَّة** (1821- 1826م)

تمتَّع اليونانيُّون بسلطةٍ إداريَّةٍ ودينيَّةٍ واسعةٍ من خلال نظام الملل** الذي طبَّقه العثمانيُّون، حيث لم يكن للدَّولة العثمانيَّة من سُلطَةٍ سوى الإشراف وجباية الضَّرائب كما تبوأ الكثير من اليونانيِّين وبخَاصَّةٍ الفناريون، كثيرًا من المناصب الإداريَّة والسياسيَّة الرَّفيعة في الدَّولة، وزيادةً على ذلك فقد سمحت الدَّولة العثمانيَّة لليونانيِّين بتأليف قوةٍ عسكريةٍ مُهُمَّتها حراسة الطُّرق، ومكافحة العصابات المنتشرة، وهي القوة التي تحوَّلت فيما بعد إلى جيشٍ ساعد اليونانيِّين [2]، وقد أسهمت سياسة العثمانيِّين هاته في إبقاء الرَّعايا اليونان محافظين على كيانهم الخاص، ومع نجاح شعوب أوربا الغربيَّة في الإصلاح والتَّقدُّم، أخذ الشُّعور القومي اليوناني أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م

* للاطِّلاع على تفاصيل تلك الاحتفالات **ينظر:** عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار عن التراجم والأخبار**، ج3، تح: عبد العزيز جمال الدين، ط2، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص ص582- 583.

1) أليكسي فاسيلييف، **تاريخ العربيَّة السُّعوديَّة**، تر: خيري الضامن وجلال الماشطة، شركة المطبوعات، بيروت، 1995، ص204.

** **نظام الملل:** نظامٌ يُصنِّفُ رعايا الدَّولة غير المسلمين على أساس الدِّين، وكان يُطلق على كل مذهبٍ ديني "ملَّةٌ" حيث أعطت الشَّريعة الإسلاميَّة لغير المسلمين الحقَّ في الاحتكام إلى قضائهم وتطبيق تشريعاتهم ولا تُجبرُهُم على الخضوع للقاضي المسلم، إلَّا إذا ارتضوا ولايته صراحةً، وقد تمتَّع أهل الذمَّة بحُرِّياتهم الدينيَّة، واعترفت الدَّولة العثمانيَّة منذ عهد محمد الفاتح للمسيحيِّين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينيَّةٍ لا تتدخَّل الدَّولة في شؤونها ولكلٍّ منها محاكمٌ خاصَّةٌ، إلَّا فيما يتعلَّق بالجرائم الكُبرى وأمن الدَّولة. **ينظر:** عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص130- 131؛ ولتفاصيل أكثر ينظر: وجيه كوثراني، **"المسيحيون من نظام الملل إلى الدولة الحديثة"**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع32، بيروت، 1981، ص ص12- 14.

2) W.A.Hertly and Others, **A short History of Greece From Early Times to 1964**, Cambridge, 1965, pp79-81.

بالتَّبلور، خاصةً في ظِلِّ ضُعف سلطة الحكومة المركزيَّة العثمانيَّة نتيجة الحرب الروسية (1806- 1812م)، فضلًا عن ثورة الصِّرب سنة 1813م [1].

ما سبق دفع مجموعةً من اليونانيِّين المتأثِّرين بأفكار الثَّورة الفرنسيَّة إلى تأليف جمعياتٍ سرِّية هدفها استقلال اليونان، أو الحصول على استقلالٍ داخليٍّ، فاندلع العصيان سنة 1820م، وتمكَّن "ألكسندر ابسلانتي" Alexander Ypsilantis في السادس مارس 1821م من عبور نهر "البروث"، مع عددٍ من جنوده باتِّجاه الولايات الدانوبيَّة (مولدافيا) الخاضعة للدَّولة العثمانيَّة، وهذا بعد تعهُّد قيصر روسيا "الكسندر الأول" (1801- 1825م) بتقديم العون في الثَّورة ضد الحكم العثماني، غير أنَّه في الأخير أُجبِرَ على التخلِّي عن المتمرِّدين، بسبب التَّعهدات التي قطعتها روسيا في مؤتمر "ترباو" 1820م، وبتأثيرٍ من المستشار النَّمساوي مترنيخ (1773- 1859م)، ما جعل الثَّورة تواجه جيش السُّلطان محمود الثَّاني، الذي تمكَّن من القضاء عليها، وبذلك فشلت الثورة اليونانيَّة في بدايتها في شمال البلقان [2].

وفي الوقت الذي لم تكن فيه عوامل النَّجاح واضحةً لقيام ثورةٍ في "الأفلاق والبغدان"، كان تأثيرها قد انتقل إلى "المورة"، التي ثار شعبها في ثورةٍ دينيَّةٍ قوميَّةٍ، بعد أن أدارها الرُّوم الأرثوذكس، وتزعَّمها البطريق جرمانوس [3] Germanos، وحاصر الثُّوار مدينة "باتراي" Batray بعد تأخر وصول المساعدات للجيش العثماني، ثم سرعان ما انتقلت شرارة الثَّورة إلى باقي الجزيرة، كما انتقلت الحرب من البرِّ إلى البحر وقامت السُّفن اليونانية المسلَّحة بمحاصرة الأسطول العثماني، ما دفع بالعثمانيِّين إلى البحث عن تدابير جديدة [4].

1) نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية**، ج1، د.ط، بيروت، 1967، ص319.

2) كارل براون، **السياسة الدوليَّة والشَّرق الأوسط**، تر: عبد الهادي حسين جياد، بغداد، 1978، ص60.

3) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص93.

4) ليلى دامس عقيل الرويلي، **السُّلطان محمود الثَّاني وإصلاحاته 1808- 1839**، رسالة ماجستير، إشراف: وليد العريض، جامعة اليرموك، الأردن، 2012- 2013، ص60.

فأصدر السُّلطان أوامره بتجريد جميع اليونانيِّين من أسلحتهم في الدَّاخل وصدرت الأوامر باعتقال كُلِّ من له علاقةٌ بالثُّوار، وكان منهم "بطريق الكنيسة الرُّوسيَّة" الذي أُعدِمَ وصُلِبَ، كما أُعدِمَ كُلٌّ من أُسقف "طرابيا" Trabya و"إزميت" Izmit، مع عِدَّة أُمراء أَلوِيَة من بطرِيقيَّة الفنار [1]، وأَمَرَ السُّلطان قائده "خورشيد باشا" بالتَّحرُّك إلى اليونان في فيفري 1822م، والسَّيطرة على الوضع، فقامت القوات العثمانيَّة بمهاجمة "ساموس وساقز"، وقتل الكثير من المتمرِّدين، إلَّا أنَّ اليونانيِّين استطاعوا التغلُّب على قوات خورشيد في واقعة "مضيق ألترومبيل" في أوت 1822م وقاموا بإحراق سفن القوات العثمانيَّة في "ساقز" [2]، وبوصول أنباء هزيمة خورشيد باشا قرَّر السُّلطان عزله، ووجَّه في 16 جانفي 1824م فرمانًا* إلى محمد علي باشا والي مصر، بالسَّعي لإخماد الثَّورة اليونانيَّة، وامتثالًا لأمر السُّلطان ولطموحاته الشخصيَّة أرسل ابنه إبراهيم باشا على رأس حملةٍ عسكريةٍ لمساعدة القوات العثمانيَّة [3]، حيث التقى الأسطول المصري بالأسطول العثماني بقيادة "خسرو باشا" وتمَّ توحيد القيادة لإبراهيم باشا، وما إن وصل الأسطول إلى أطراف جزيرة "رودس"**، حتى فُوجيء بهجومٍ بحريٍّ يوناني بقيادة "مياوليس" Miaulis و"كناريس" kanaris، ما دفع إبراهيم باشا

---

1) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطوريَّة العثمانيَّة السِّياسي والعسكري والحضاري**، مج2، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص673.

2) حقي العظم، **تاريخ حرب الدَّولة العثمانيَّة مع اليونان**، ط1، مطبعة الترقي، مصر، 1902، ص8.

* **الفرمان:** جمعها فرمانلر، وهي كلمةٌ فارسيَّة الأصل بمعنى (أمرٌ أو حُكمٌ أو مرسُومٌ)، فالفرمان هو الحُكمُ الصَّادر عن السُّلطان إلى أيِّ شخصٍ داخل حدود الدَّولة العثمانيَّة، أمَّا التَّعبير الدَّقيق للفرمان المستخدم في الوثائق العثمانيَّة فهو حُكم، وفي أحيانٍ كثيرةٍ تتبعها ألقابٌ تشريفيَّةٌ مثل شريف أو همايون (سُلطاني). **ينظر:** فيصل بن عبدالله الكندري، **"الفرمانات السُّلطانيَّة دراسةٌ في نظم الفرمانات الهمايونيَّة ورسومها"**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مج21، ع151، الكويت، 2001، ص26.

3) عمار البزاز، مرجع سابق، ص63.

** **رُودس:** أَبعَد جُزُر بحر إيجه ناحية الشَّرق، وتمتد من الجنوب الغربي إلى الشَّمال الشَّرقي على الشَّاطئ الجنوبي لآسيا الصُّغرى (تركيا الحاليَّة)، ويبلغ طولها 45 ميلًا، وعرضها 25 ميلًا، كان لها أهمِّيتها في التِّجارة البحريَّة لوقوعها على طريق التِّجارة. **ينظر:**
Gabor and Masters, Op.Cit, p.489.

للعودة إلى جزيرة كريت، وقضاء فصل الشِّتاء هناك، بعد أن طرد منها بعض الثُّوار وجعلها قاعدةً متقدِّمةً لقواته [1].

ونتيجة للخلافات التي نشبت بين زعماء الثَّورة اليونانيَّة، نجح إبراهيم باشا في فرض سيطرته على المورة ودخول عاصمتها "تريبولتزا" في فيري 1825م، ثمَّ سيطر على مدينة "ميسولونجي" و"أثينا" بعدها [2]. وقد أحدثت أنباء الانتصارات التي حقَّقها إبراهيم باشا في اليونان شعورًا كبيرًا بالارتياح لدى السُّلطان، عبَّر عنه بالفرمان السُّلطاني الذي أنعم على محمد علي بلقب "قاطع دابر الكفرة والمشركين"، ومنحه جزيرة كريت وشبه جزيرة المورة [3].

غير أنَّ استنجاد السُّلطان محمود الثَّاني بمحمد علي قد أَثَارَ حَفِيظَةَ نيقولا الأوَّل* وسعت روسيا للتدخُّل بحُجَّة حماية حقوق السَّلاف في البلقان، وحماية المذهب الأرثوذكسي، ووجَّهت في مارس 1826م إنذارًا للسُّلطان، تُلزمه فيه بالتَّسليم بحق حماية مولدافيا ووالاشيا وصربيا، كما بدأت محادثات في الرَّابع أفريل 1827م بمدينة "سان بطرسبورغ" مع انجلترا، أسفرت عن توقيع بروتوكول Senpen، والذي نصَّ على أنَّ صربيا واليونان لم تَعُودًا تابعتين للدَّولة العثمانيَّة، وأنَّه يجب طرد جميع الأتراك من بلاد اليونان [4].

كما قامت فرنسا بعد انضمامها للبروتوكول بحملةٍ سياسيَّةٍ، وبدأت محادثاتٍ جديدةٍ بينها وبين روسيا وانجلترا في لندن، انتهت بتوقيع معاهدة لندن في السادس جويلية 1827م، والتي جاء فيها أنَّه في حالة قبول الدَّولة العثمانيَّة بما ورد في بروتوكول

---

1) العظم، مرجع سابق، ص9.

2) مانتران، مرجع سابق، ج2، ص42.

3) البزاز، مرجع سابق، ص ص64- 65.

* **القيصر نيقولا الأوَّل Nicholas I (1825- 1855م)**: قيصر روسيا، ولد سنة 1796م. كان نصيرًا للرَّجعيَّة، حيث قمع الثَّورة في بولندا (1830 –1831م) وألغى الدُّستور والحكم الذَّاتي، وأخضع حكومته والصَّحافة لرقابةٍ شديدةٍ وساعد النَّمسا على سحق الثَّورة في هنغاريا في عام 1849م. توفي سنة 1855م. **ينظر**: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص457.

4) مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، مرجع سابق، ص ص42- 43.

سان بطرسبورغ فإنه يُمكن عقد اتفاق بينها وبين الثُّوار اليونان، وإذا رفضت إعلان قيام دولة لليونان فإنَّ الدُّول الموقِّعة على البروتوكول سَتُقَدِّمُ المساعدة إلى الثُّوار [1].

رفضت الدَّولة العثمانيَّة معاهدة لندن، واعتبرتها تدخُّلًا في شُؤونها، لذلك قام أسطول الدُّول المتحالفة بمحاصرة الأسطول العثماني الذي يحاصر نافارين* Navarin وقضت على أسطول إبراهيم باشا، ممَّا أَضعَفَ القوة العثمانيَّة في المتوسط، وقد أحدث الانتصار الأوربي فرحًا عظيمًا في جميع أنحاء أوربا، وفتح عهدًا جديدًا في العلاقات ورغم أنَّ الدَّولة العثمانيَّة قد طالبت بتعويضاتٍ من الدُّول التي أغرقت أسطولها البحري إلَّا أنَّ سُفَرَاء هذه الدول حمَّلُوا العثمانيين مسؤوليَّة ما حدث، واتفق الطرفان الانجليزي والعثماني على إنهاء ثورة المورة، وأرسلت فرنسا جنودها للسَّيطرة على الجزيرة، أمَّا روسيا ففتحت حربًا جديدةً ضدَّ الدولة العثمانية سنة 1828م، والتي اضطرَّت الدَّولة العثمانيَّة بعدها للاعتراف باستقلال اليونان، وفقا لمعاهدة أدريانوبل في 14 سبتمبر 1829م، والمستكملة بمؤتمر لندن فيفري 1830م، وتشكيل حكومةٍ يونانيَّةٍ جديدةٍ برئاسة "جان كابودستيريا" [2].

يتَّضحُ ممَّا سبق أنَّ العنصر الأكثر تميُّزًا في الصِّراع اليوناني- العثماني، هو التَّدخُّل المباشر للدُّول الأوربيَّة، والاهتمام المتزايد لِكُلٍّ من فرنسا وانجلترا بالتَّغلغُل أكثر في الدَّولة العثمانيَّة، من خلال الفنِّيين والمستشارين أولًا، ثم عن طريق تكوين عُملاء في أوربا البلقانيَّة.

1) علي رضا شاكر، **القول السَّديد في حرب الدَّولة العليَّة مع اليونان**، مطبعة الموسوعات، مصر، 1321هـ، ص12.

* **معركة نافارين (20 أكتوبر 1827م)**: تعتبر أخطر معركةٍ في البحر المتوسط في العصر الحديث، كونها أنهت عصر السُّفن الشِّراعيَّة ومهَّدت لعصر السُّفن الآلية، كما أخرجت البحر المتوسط من سيطرة الدَّولة العثمانيَّة وأدخلته تحت السَّيطرة الأوربيَّة. **ينظر:** خليفة حماش، **الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1821- 1827 قراءة جديدة في رواية مشاركة الأسطول الجزائري وتحطمه في معركة نفارين**، ط3 محكمة ومنقحة ومزيدة، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع وكلية الآداب والحضارة الإسلامية بقسنطينة، الجزائر، 2021، ص40.

2) إحسان أوغلى، مرجع سابق،ص95؛ مانتران، ج2، مرجع سابق، ص43.

3- المسألة المصرية* (1831- 1840م)

كان والي مصر محمد علي باشا يعتقد بأنَّه قدَّم الكثير من الخدمات للدَّولة العثمانيَّة [1]، لذا طلب مكافأته من السُّلطان محمود الثَّاني بمنحه ولاية الشَّام إلى جانب ولاية مصر له ولأبنائه وراثيًا، لكنَّ الدَّولة العثمانيَّة رفضت ذلك، مقابل موافقتها منحه ولاية مصر، فقرَّر الحصول على مطالبه عسكريًا**، حيث استطاع ابنه إبراهيم باشا الاستيلاء على بلاد الشَّام، وهزم الدَّولة العثمانية أكثر من مرَّةٍ، وعندما أرسل محمود الثَّاني آخر جيوشه لوقف تَقَدُّمِهِ انتصر عليه في منطقة "قونية" [2].

وفي ظلِّ التقدُّم المصري وتنامي قوة محمد علي باشا، استنجد السُّلطان محمود الثاني بالقيصر "نيقولا الأوَّل" في 21 جانفي 1833م [3] واستجابت روسيا*** بتقديم

---

* اعتمد الباب العالي في تسوية المسألة المصريَّة على المندوبين ورؤوساء الوفود الدبلوماسيَّة والسُّفراء، ووزراء الخارجيَّة، وبالرَّغم من أنَّ الأزمة المصريَّة سبَّبت قلقًا للباب العالي، إلَّا أنَّ رشيد باشا لم يكن يعتقد أنَّها القضيَّة المركزيَّة، حيث كان يعتقد أنَّه مع بعض المكاتبات الوديَّة للقوى الأوربيَّة خاصَّةً بريطانيا، يمكن إعادة حاكم مصر المتمرِّد إلى مكانه في الدَّولة العثمانيَّة دُون إضعافها. **ينظر:**

Turgut Subasi, **"Anglo Ottoman Relation In The Nineteenth Century Mustafa Resid Pasa's Lemorandum To Palmerston 11 August 1839"**, International Journal Of Human Sciences, Vol.8, Issue.1, 2011, p.1738.

1) J.B. Kelly, **Britain and the Persian Gulf 1795-1880**, The Clarendon Press Oxford, London, 1968, pp.129, 271

** للمزيد حول السِّياسة التَّوسعيَّة لمحمد علي ينظر: فرد لوسون، **الأصول الاجتماعيَّة للسياسة التوسعيَّة لمصر في عهد محمد علي**، تر: عنان الشهاوى، مر وتقديم: رؤوف عباس، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

2) يوسف حسين عمر، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانيَّة 1839- 1909**، ط2، دار نور للنشر، ساربروكن ألمانيا، 2016، ص35.

3) John Barker, **Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey**, Vol.2, New York, 1973, p.191.

*** مرَّ الموقف الرُّوسي اتجاه الدَّولة العثمانيَّة خلال النِّصف الأوَّل من القرن التَّاسع عشر بمرحلتين، تمثَّلت الأولى في محاولة تقطيع أوصال الدَّولة العثمانيَّة بمساندة الحركات الثَّوريَّة في البلقان، وما حصلت عليه من امتيازاتٍ في المضايق بعد غزوها العسكري المباشر للدَّولة العثمانيَّة، وإجبارها على توقيع معاهدة "أدرنة" سنة 1829م، أما المرحلة الثَّانية فكانت بعد سنة 1829م، ولمدَّة عشر سنواتٍ على الأقل، حيث توصَّل "نيقولا" إلى قناعة مفادها ضرورة المحافظة على بقاء الدَّولة العثمانيَّة موحَّدةً ووقَّع مع النَّمسا اتفاقية "مونشنجرانز" Munchengratz سنة 1833م التي تنصُّ على قيام الدولتين بالحفاظ على الدَّولة العثمانيَّة، حيث رأى بأنَّ هناك دُولًا بلقانيَّةً صغيرةً ستنشأ إذا ما استمرَّ انحلال الدَّولة العثمانيَّة وأنَّ روسيا لن تتمكَّن من السَّيطرة عليها. **ينظر:** أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلى، **أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950**، تر: بهاء فهمي، مر: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 2001، ص ص406- 407.

مساعداتٍ عسكريَّةٍ عاجلةٍ*، كما وقَّعت مع الدَّولة العثمانيَّة اتفاقية "هونكار اسكله سي" Hunkar Iskelesi سنة 1833م، والتي نصَّت على تقديم المساعدة مقابل إغلاق العثمانيِّين للمضايق في وجه السُّفن الحربيَّة "عند الحاجة" (ضمنيًا عند طلب روسيا) [1] ممَّا شكَّل صدمةً وقلقًا للدبلوماسيَّة الأوربيَّة وخاصَّةً بريطانيا** التي اعتبرت الاتفاقيَّة معاهدة حمايةٍ وليس تحالف [2]، ورأت أنَّ خير ما تقوم به هو التَّوسُّط لعقد سلامٍ كما استخدمت فرنسا علاقاتها الوديَّة مع محمد علي لإقناعه بتسوية خلافه مع السُّلطان وتحت الضَّغط توصَّل الجانبان إلى توقيع اتفاقيَّة "كوتاهية" Kutahya في 18 أفريل 1833م [3]، والتي تقرَّر بموجبها إخلاء محمد علي باشا للأناضول عدا أضنة، ومنحه ولايات: مصر- السودان، جدة، صيدا، طرابلس الشَّام، حلب وأضنة [4].

لكن الحقيقة أنَّ معاهدة كوتاهية لم تكن سوى هدنةٌ مؤقَّتةٌ بين السُّلطان محمود الثَّاني وواليه المتمرِّد محمد علي باشا، حيث سعى السُّلطان العثماني إلى إعادة

* كان قيصر روسيا يرى أنَّ وُصُولَ قوات محمد علي إلى منطقة الممرَّات يُهدِّدُ أَمنَ بلاده، لذا قام بتحرُّكٍ دبلوماسيٍّ مُنفَردٍ لدى الباب العالي يَخدُمُ سياسة روسيا، خاصَّةً في ظل اشتغال بريطانيا بالثَّورة البلجيكيَّة والإصلاحات وتردُّد النَّمسا، وتشجيع فرنسا لوالي مصر في سياسته التَّوسُعيَّة. **ينظر:** عبد الرؤوف سنو، **"العلاقات الروسية العثمانية 1687- 1878 سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة"**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع73- 74، بيروت، 1984، ص8.

1) إدوارد شيفرد كريسي، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، تر: أحمد سالم سالم، ط1، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، 2019، ص638.

** كانت بريطانيا هي أوَّل من سعت إليها الدَّولة العثمانيَّة طلبًا للمساعدة، من خلال إرسال مبعوث السُّلطان نامق باشا إلى لندن للتفاوض مع رئيس الوزراء البريطاني اللورد "جراي" Gray ووزير الخارجية "بالمرستون" Palmerstone أوائل ديسمبر 1832م، لكن عندما أدرك محمود الثَّاني أنَّ البريطانيِّين لن يُقدِّمُوا أيَّ مساعدةٍ توجَّه لاستخدام الورقة الرُّوسيَّة، في محاولةٍ لتذكير بريطانيا بأهميَّة الدَّولة العثمانيَّة للمصالح البريطانيَّة، وتخويفها على مستعمراتها في الهند. **ينظر:** أحمد عماش عبد الله، **"نظرة جديدة على هدف السلطان محمود الثاني في استدعاء القوات الروسية إلى اسطنبول في 1833 دراسة من الأرشيف العثماني"**، مجلة آداب الفراهيدي، ع36، جانفي 2019، ص242.

2) J.C. Hurewitz, **Diplomacy In The Near And Middle East, A Documentary Record 1535-1914**, Vol.1, D.Van Nostrand Co, London, 1948, p.261.

3) يوسف نعمان معلوف، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام، نيويورك، 1899، ص208.

4) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص17؛

M. Anderson, **The Eastern Question (1774-1923)**, London, 1966, p.39.

تنظيم قواته، وبناء أسطولٍ حربيٍّ بمساعدة بريطانيا، من أجل طرد إبراهيم باشا من بلاد الشَّام، وتجدَّدت المواجهات وبالتالي تجدَّد النَّشاط الدُّبلوماسي في أوربا [1].

وقد ضغط "بالمرستون"* Palmerstone على السُّلطان العثماني لترك المساعدة الرُّوسيَّة والاعتماد على بريطانيا، التي تمكَّنت فعلًا من توقيع معاهدة "بلطة ليمان التِّجاريَّة" The Commercial Convention Balta-Liman سنة 1838م، حيث فتحت الأسواق العثمانيَّة بالكامل للتُّجَّار البريطانيين وألغت احتكارات الدَّولة، رغم أنَّ بريطانيا لم تقم بالمقابل بأيِّ إجراءاتٍ سياسيَّةٍ أو عسكريَّةٍ جدِّيةٍ ضدَّ محمد علي [2].

ولجأت الدبلوماسيَّة العثمانيَّة لإستراتيجيَّةٍ مُتكاملةٍ في محاولاتها لتسوية المسألة المصريَّة، تمثَّلت في جذب الدُّول الأوربيَّة من خلال مواصلة عمليَّات الإصلاح وتنفيذ خط كلخانة، وبذلك حقَّقت معادلةً صعبةً من خلال إقناع بريطانيا بضرورة مساعدة الدَّولة العثمانيَّة في مواجهة طموحات محمد علي، والاستفادة من دوافعها وطموحاتها السياسيَّة [3].

---

1) محمد حبيب صالح، **"الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"**، مجلة دراسات تاريخية، ع67- 68، دمشق، كانون الثاني- حزيران 1999، ص328؛

Inari Rutsi, **"The Eastern Question Revisited Case Studies in Ottoman Balance Of Powers"**, Thesis of Doctor, The Faculty of Social Seines of the University of Helsinki, 1993, p.64.

* **هنري جون تمبل بالمرستون Lord H . J . Palmerstone**: سياسي ورجل دولة بريطاني، وُلِدَ سنة 1784م،تقلَّد مناصب حكوميَّة عليا؛ وزيراً للحربيَّة في الفترة (1809 – 1828م)، فوزيراً للخارجيَّة (1830 –1841م)، حيث أشرف على سياسة بريطانيا المعادية لمحمد علي باشا، ووقف زحف جيوشه نحو إستانبول وتوسُّعاته التي كان يرى فيها تهديداً لمصالح بريطانيا. توفي سنة 1865م. **ينظر:** عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص482 .

2) إريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، تر: عبد اللطيف الحارس، مر: سعد ضاروب، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013، ص ص 77- 78؛ يوسف حسين يوسف عمر، **"موقف روسيا من المسألة المصرية من اتفاقية بلطة ليمان حتى نهاية الأزمة 1838- 1841م دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"**، مجلة العلوم الإنسانية، ع30، جامعة البحرين، شتاء 2017، ص217.

3) أحمد صالح علي، **الاصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م دراسة لإصلاحات مدحت باشا**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017، ص78؛ نينل الكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص11.

حيث كان لزيارة رشيد باشا إلى بريطانيا، ولقائه مع بالمرستون دورٌ مهمٌّ في تغيير سياسة لندن اتِّجاه حكم محمد علي للشَّام، إذ أَدَانَ بالمرستون استخدام محمد علي للفرنسيِّين في جيشه وأسطوله، وأكَّد قلقه من مُخطَّطاته [1]، كما حرص رشيد باشا على تجنُّب إثارة روسيا، وعدم معاداة فرنسا التي كانت مُصَمِّمَةً على مساندة باشا مصر بصورةٍ مستمرَّةٍ، والحصول بواسطته على النُّفوذ، وترك لها سياسة التموُّج من خلال الاتفاق معها تارةً والاختلاف معها تارةً أخرى [2].

وبين أوت 1838م- مارس 1839م أجرت الدبلوماسيَّة العثمانية العديد من المباحثات بين عواصم الدُّول الأوربيَّة: لندن، باريس، فيينا والبندقية، وتطوَّرت الأمور كثيرًا سنة 1839م، حيث لعب السَّفير الرُّوسي في استانبول الدَّور الأكبر في تحريض السُّلطان العثماني على إعلان الحرب على قوات محمد علي باشا، فوقعت معركة "نصيبين"، والتي انتصرت فيها قوات محمد علي باشا وتوفي السُّلطان محمود الثَّاني دون أن يعلم نتيجة المعركة [3]، وأعقب ذلك تسليم الأسطول العثماني لمحمد علي في مياه الإسكندريَّة، وفقدت بذلك الدَّولة العثمانيَّة في غضون ثلاثة أسابيع سلطانها وجيشها وأسطولها، وفي ظلِّ خشية الدُّول الأوربيَّة من عواقب هذا النَّصر، اجتمع سُفراء كل من بريطانيا، فرنسا، النمسا، روسيا وبروسيا في استانبول، ووجَّهُوا مُذكرةً للسُّلطان عبد المجيد الثَّاني تُطالبه بعدم إقرار أيَّ أمرٍ في المسألة المصريَّة إلَّا بعد اطلاعهم عليه وهي المذكرة التي لقيت قبولًا لدى السُّلطان والباب العالي، نظرًا للدَّعم الذي شعر به السُّلطان من جانب الدُّول الأوربيَّة مجتمعةً ضدَّ التَّهديد المصري [4].

وسافر رشيد باشا إلى لندن في أفريل 1840م ليجتمع مع ملكة انجلترا، وعَرَض مذكرةً على الدُّول الأوربيَّة، يمنح فيها السُّلطان العثماني لمحمد علي باشوية مصر

---

1) رشيد ميكائيل محمد عبدي، **مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية 1800- 1858م**، رسالة ماجستير، إشراف: إبراهيم العدل المرسى ورياض محمد الرفاعي، كلية الآداب جامعة المنصورة، القاهرة، 2014، ص113.

2) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص36.

3) Barker, Op.Cit, p.236.

4) آمال السبكي، **أوربا في القرن التاسع عشر فرنسا في مائة عام**، د.ط، مكتبة النهضة، القاهرة، 1993، ص ص209، 211.

وراثيةً دون الشَّام كشرطٍ للصُّلح، وبناءً عليه اجتمع رؤساء خارجيَّة الدُّول الأوربيَّة الأربع: انجلترا، روسيا، بروسيا والنمسا في لندن يوم 15 جويلية 1840م، ووقَّعُوا على مذكِّرة لندن*، عدا فرنسا التي لم تنضم سوى بعد بضعة أشهرٍ، وقد تضمَّنت المعاهدة عددًا من القرارات أبرزها: إلزام محمد علي باشا بإعادة المناطق التي سيطر عليها من الدَّولة العثمانيَّة (جزيرة كريت وأضنة والشَّام والحجاز) في مُهلة عشرة أيام وإذا لم يستجب تُؤخَذُ منه فلسطين، وبعد عشرة أيامٍ أخرى تُؤخَذُ منه مصر [1]، كما تضمَّنت تعاون الدُّول الأربع في رد الجيش المصري عن استانبول في حال تقدُّمه، وتحقَّق بذلك نصرًا دبلوماسيًّا كبيرًا للدَّولة العثمانيَّة [2].

وقد كلَّف رشيد باشا مستشار الخارجية "صادق بك باشا" بالسَّفر إلى مصر لتقديم الرِّسالة التي اتَّفقت عليها الدُّول الأوربيَّة، إلَّا أنَّ محمد علي أعلن رفضه لشروط المعاهدة، لكن بعد الضُّغوط العسكريَّة للدُّول الأوربيَّة، وسقوط عكًّا بأيدي الانجليز اضطرَّ لعقد اتفاقية مع القائد البحري البريطاني "نابيير" Charles Napier تعهَّد بموجبها بإجلاء قواته عن إيالات الشَّام، وإعادة الأسطول العثماني للدَّولة العثمانيَّة [3].

وأرسل محمد علي خطابًا إلى الصَّدر الأعظم* في استانبول يُفيد موافقته على ما قرَّرته الدُّول الأربع في اتفاقيَّة لندن مع الباب العالي، ليتم إعلان فرمان التَّسوية في فيفري 1841م، ومُنحت بموجبه ولاية مصر وراثيَّةً لمحمد علي ولذريته [4]، إلَّا أنَّه ظلَّ

---

1) موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، 1984، ص ص405- 407.

2) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص462؛ السبكي، المرجع السابق، ص213.

3) حسين عمر، مرجع سابق، ص67.

* **الصدر الأعظم:** يدلُّ معنى المصطلح الضَّيِّق على "عين الأعيان"، وهو لقبٌ حمله رئيس الوزراء في الدَّولة العثمانيَّة منذ عهد سليمان القانوني، ويسمَّى أيضًا صدر عالي، وصاحب دولت، ودستور أكرم، وآصف أعظم. **للمزيد ينظر:** أ.جي. بريل، **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، إعداد وتحرير: إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، ج21، ط1، مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998، ص ص6504- 6505.

4) محمد رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة 1798- 1849م**، ج1، ط1، مطبعة الشعب بشارع محمد علي، القاهرة، 1920، ص170-173.

تابعاً للدَّولة العثمانيَّة، وكان عليه أن يدفع جزيةً سنويةً، وأن يقتصر جيشه على ثمانية عشر ألف رجلٍ [1].

وبعد انتهاء الأزمة المصريَّة – العثمانيَّة في سنة 1841م، وزَّعت الدولة العثمانيَّة بيانًا على سُفراء الدُّول الأجنبيَّة في استانبول جاء فيه: "إنَّ محمد علي كان يُشكِّلُ تهديدًا ليس للدَّولة العثمانيَّة فحسب، بل لِكُلِّ الدُّول الأوربيَّة، بعد رفضه الخضوع لأوامر السُّلطان، وقد أقنع الباب العالي انجلترا بالتَّوسُّط لدى محمد علي لإيقاف أعماله الاستفزازيَّة دون جدوى، وتمَّ إجهاض مشروعه، وهو مصير كُلُّ من يخرج عن طاعة السُّلطان" [2].

ثانيًا: التَّحديات الخارجيَّة وتأثيرها على سياسة الدَّولة

1- الحملة الفرنسيَّة على مصر والشَّام (1798- 1801م)

تعرضت إيالة مصر* سنة 1798م لاعتداءٍ خارجي فرنسي، يعتبر الأوَّل من نوعه على الإيالات العربيَّة الخاضعة للسيادة العثمانيَّة، فقد كانت أوَّلَ غَزوٍ أوربي للأراضي العثمانيَّة في العصر الحديث، ما يعني أنَّ الدَّولة العثمانيَّة قد دخلت مرحلةً جديدةً وتحوَّلت من الهجوم إلى الدِّفاع عن أراضيها، كما فتحت الباب أمام الصِّراع الدَّولي والتَّنافس الاستعماري على المنطقة، وبذلك فقد كانت الحملة بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ من الصِّراع العثماني الأوربي، وكان من نتائجها تَشَكُّل تحالفاتٍ سياسيَّةٍ مختلفةٍ، وتعاون سياسي عسكري عثماني مصري انجليزي ضدَّ الفرنسيِّين لإخراجهم من مصر وبلاد

---

1) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص38؛

Zeyneb yildirim, **"Understanding The Tanzimat Facility Of Mustafa Resit Pasa In The Solution Of The Egypt Issue"**, Ersoy Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Dergisi, Cilt.10 sayi.25 2018, SS.534-548.

2) عبدي، مرجع سابق، ص119.

* تميَّز الواقع السِّياسي في إيالة مصر خلال العهد العثماني، والممتد خلال القرنين 16- 18م بنوعٍ من الفوضى وعدم الاستقرار، وذلك بسبب نظام الحكم الذي أوجده العثمانيون في الإيالة، والذي يعتمد على ثلاث هيئاتٍ هي: الوالي أو الباشا، وهو نائب السُّلطان العثماني، والحامية العثمانيَّة، إضافةً للمماليك الذين بقوا من السُّلطة السَّابقة، وكان زعيمهم يعرف بشيخ البلد. **ينظر:** محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514- 1922**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ، 1985، ص ص148- 149.

الشَّام، وهذا رغم تحالف محمد علي باشا لاحقًا مع الفرنسيِّين، سواءً ضد السُّلطان العثماني، أو ضدَّ مصالح بريطانيا في المنطقة [1]، كما كان من نتائجها لاحقا تنامي طموحات محمد علي باشا لتشكيل الإمبراطورية المصرية*، من خلال السَّيطرة على الشَّرق وطُرُق التِّجارة الدَّولية شرق المتوسط [2].

ورغم أنَّ الحملة جاءت في وقتٍ كان فيه سُكَّان مصر يتمنَّون الخَلَاص من المماليك، إضافةً لِتَمَنِّي أهل الشَّام أيضًا الخَلَاصَ من سُلطة "أحمد باشا الجزَّار" وأعوانه، إلَّا أنَّ المذابح التي قام بها نابليون في مصر، من حرقٍ للقُرى الفلاحيَّة، ومذابح في مدينة "يافا" بعد منح عهد الأمان، قد شكَّل قاعدة عداءٍ لنابليون، وتضافرت المصالح العثمانيَّة، المصريَّة، الشَّامية وحتى الانجليزية لطرد الفرنسيِّين، وهذا بعد أن فشل نابليون أمام أسوار مدينة عكَّا، نتيجة مقاومة السُّكَّان والجيش العثماني بقيادة أحمد باشا الجزار، إضافةً لانتشار الأمراض بين جنوده [3].

لقد كُتِبَ الكثير عن الحملة الفرنسيَّة على مصر، ومراحلها ونتائجها على البلاد العربيَّة والمنطقة، وما يعنينا هو تأثيرها على الدَّولة العثمانية وعلى سياسة السُّلطان محمود الثَّاني، الذي أدرك فشل "التَّرتيب الجديد" الذي أسَّس له السُّلطان سليم الثَّالث** بمحاولة إلغاء الانكشاريَّة، وتأسيس جيشٍ جديدٍ على أساسٍ أوربيٍّ حديثٍ نتيجة بعض الأخطاء السياسيَّة التي ذهب هو نفسه ضحيتها سنة 1807م.

---

1) الرويلي، مرجع سابق، ص92.

* آمن محمد علي باشا بِمُنجَزَاتِ الثَّورة الفرنسيَّة، وكان يرى بأنَّه ليس أقلُّ قُدرَةً من نابليون على تحقيق أهدافه، من خلال تنفيذ الإصلاحات، وتكوين جيشٍ مُتطوِّرٍ، وإرسال البعثات إلى أوربا. **ينظر:** الرويلي، نفس المرجع السابق، ص ص91- 92.

2) هربرت فيشر، **نابليون**، تر: محمد مصطفى زيادة، دار المعارف، 1952، ص64 وما بعدها.

3) شكري محمد فؤاد، **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر**، القاهرة، 1949، ص117.

** **السُّلطان سليم الثَّالث (1789- 1807م)**: تولَّى الحُكم وعُمره لا يتجاوز 27 سنة، كان ميَّالًا ومتحمِّسًا للإصلاح حيث شرع بتجنيد الجيش على النِّظام الأوربي ولم يتردَّد في الأخذ ببعض الأنماط الأوربيَّة، ما أثار عليه ضغينة علماء الدِّين والانكشاريَّة وكان نتيجة ذلك خلعه سنة1807م، ثم اغتياله سنة 1808م. **ينظر:** محمد جميل بيهم، **أوليّات سلاطين تركيا المدنية والاجتماعية والسياسية**، مطبعة العرفان، صيدا لبنان، 1931، ص ص41- 42؛ **ينظر أيضا:** Agoston and Masters, Op.Cit, p.514.

ما فرض على محمود الثَّاني إعادة النَّظر في السياسة العثمانية من عدَّة وجوهٍ، فقد كشفت الحملة الفرنسيَّة على مصر ضُعفَ القوة العسكريَّة العثمانيَّة من جهةٍ، والخطر المستقبلي لسلطة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشَّام والأناضول، على الدولة العثمانيَّة وسلطتها في المنطقة العربية بأكملها، لذا كان على السُّلطان ترتيب الجبهة الدَّاخليَّة والقضاء على أيِّ تمرُّدٍ داخلي في الدَّولة وولاياتها، وفي مقدِّمتها الحركة الوهَّابيَّة، وثورة اليونان وغيرها [1].

كما أدرك السُّلطان أنَّ سبب فشل إصلاحات من سبقه هو عدم تَهَيُّؤُ مؤسَّسات الحكم والمجتمع العثماني لاستقبال إصلاحاتٍ شاملةٍ، تتعارض مع مصالح القِوى المحافظة من الانكشاريَّة والعُلماء وغيرهم، لذا قرَّر إلغاء الانكشاريَّة، وتأسيس جيشٍ عثماني حديثٍ، إضافةً لإنشاء أسطولٍ بحريٍّ على غرار أسطول محمد علي باشا والأساطيل الأوربيَّة، وفتح علاقات دبلوماسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ وعلميَّةٍ مع أوربا، من خلال إرسال البعثات العلميَّة، وفتح السِّفارات في لندن وباريس، وإنشاء نظام ضريبيٍّ جديدٍ وإلغاء نظام الالتزام*، وإجراء إحصاءاتٍ جديدةٍ تقدِّم معلوماتٍ كافيةٍ وصحيحةٍ عن الإنتاج وعدد السُّكَّان**، وقد كان هذا تزامنًا مع إنشاء نظام المراقبة من طرف

---

1) الرويلي، مرجع سابق، ص94.

* **الالتزام:** هو نظامٌ أساسه تعهُّد شخصٍ ما أو عدَّة أشخاصٍ، بتولِّي جمع موارد أيِّ نوعٍ من أنواع الضَّرائب العائدة للدَّولة، لقاء بدلٍ سنويٍّ يُحدَّد مُسبقًا، وبمفهومٍ حديثٍ هو (خصخصة للعملية الضرائبية)، ويُسمَّى القائم بهاته المهمَّة "الملتزم"، وبموجب هاته العمليَّة يحصل على الفائض –وهو الفرق بين ما يجمعه من الفلاحين وما يدفعه للروزنامة– كما يحصل على مساحةٍ من الأرض مُعفاةٍ من الضَّريبة، وقد اختلف في مسألة ظهور الالتزام فاعتبره البعض خلال القرن 17م معتمدًا على وجود أوَّل دفتر التزام يحمل نفس التاريخ 1658م، بينما يرى المؤرخ "جب" أنَّه ظهر منذ القرن 16م. **ينظر:** هاميلتون جب وهارولد بُوون، **المجتمع الإسلامي والغرب دراسةٌ حول تأثير الحضارة الغربيَّة في الثَّقافة الإسلاميَّة بالشَّرق الأدنى في القرن18م**، تر: أحمد إيبش، ج2، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012، ص52؛ عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص120.

** حول موضوع المراقبة والإحصاء في الدولة العثمانية ينظر: جنكيز كيرلي، **"المراقبة وتشكل الحيز العام في الإمبراطورية العثمانية"**، مجلة عمران، ع2/6، خريف 2013. ويتناول بالتَّفصيل عمليَّة تشكُّل الجمهور والرَّأي العام في الدَّولة العثمانيَّة عبر تتبُّع حالة التَّغيير التي طرأت على الرَّأي العام في الدَّولة العثمانيَّة أربعينيات القرن 19م. وهو في الأصل ترجمة لمقال "سياسة الانتهاك وشاعريته"، لبيتر ستاليبراس وآلون وايت.
Peter Stallybrass and Allon White, **"The Politics Of Transgression"**, London, Methuen, 1986.

الحكومة العثمانيَّة، إضافةً للتغيُّر في شكل الظُّهور السِّياسي والممارسة غير المسبوقة للسُّلطان العثماني محمود الثَّاني، والذي اكتسبت الشَّخصيَّة العامَّة للسُّلطان في عهده طابعًا جديدًا بالكامل، من خلال رحلاته المتعدِّدة داخل الدَّولة لاستعادة ولاء الرَّعايا وتحقيق شعبيَّةٍ شخصيَّةٍ، ومشاركته في كل الاحتفالات والمناسبات الرَّسمية، ودراسة ونشر المصادر الحكوميَّة للأوضاع المعيشيَّة والصِّحيَّة للرَّعايا، والإحصاء الشَّامل للسُّكَّان في عهده، وتأسيسه لأوَّل صحيفةٍ عثمانيَّةٍ "تقويم وقائع" سنة 1831م، والسَّماح بنشر صُوَرِهِ ولوحاته خَارِجَ "سراي توب كابي"، والتي كانت مختلفةً عن سابقاتها، وهو يرتدي الزَّي العسكري على النَّمط الأوربي [1].

2- الحرب العثمانيَّة الروسيَّة 1828- 1829م

لم تبدأ الحرب العثمانيَّة- الرُّوسيَّة مباشرةً سنة 1828م، بل كان لها مُقدِّماتٌ مُبكِّرةٌ جدًّا أهمُّها ثورة اليونان، ففي سنة 1824م أصدر السُّلطان فرمانًا أسند فيه ولاية "المورة" إلى محمد على باشا لمساعدته للقضاء على الثَّورة [2]، وبعدها بعامين قرَّر محمود الثَّاني التَّخلُّص من الانكشاريَّة بعد فساد وضعهم، وقام بتغيير العديد من قادة المؤسَّسة العسكريَّة، وتعيين أعوانٍ مخلصين لمساعدته في إعادة تنظيم الجيش الجديد [3].

إلَّا أنَّه وبعد التخلُّص من الانكشاريَّة في الواقعة الخيريَّة سنة 1826م، أصبحت الدَّولة العثمانيَّة بلا جيشٍ يُدافع عنها، إذ أنَّها لم تكن قد أسَّست بعد جيشها الحديث، ولم يكن لديها قوةً إلَّا جنود الولايات المتطوِّعين والعساكر المنصورة، ومن الطَّبيعي ألَّا تُفَوِّتَ روسيا فرصة الاستفادة من هذا الوضع [4].

---

1) كيرلي، مرجع سابق، ص ص42- 46.

2) هنري دودويل، **الاتِّجاه السِّياسي لمصر في عهد محمد على مؤسِّس مصر الحديثة**، تر: أحمد عبد الخالق بك، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2007، ص80 .

3) حسين مؤنس، **الشَّرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938، ص250.

4) أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية..**، مج2، مرجع سابق، ص 669.

وزاد من الأمر سوءًا فقدان الأسطول البحري في موقعة نافارين، وبذلك أصبحت الدَّولة بلا جيشٍ ولا أسطولٍ، وهي حادثةٌ فريدة من نوعها في التَّاريخ العثماني أن تكون الدولة مكشوفة الحدود بهذه الطريقة، فقامت مجبرةً على توقيع معاهدة "آكيرمان" Akkerman في السابع أكتوبر 1826م، والتي لا تزيد عن كونها توضيحاً لمعاهدة "بوخارست" سنة 1812م، وبموجبها تمَّ توسيع الاستقلال الدَّاخلي لإمارات الأفلاق والبغدان وصربيا، كما تقرَّر عدم وجود أيِّ مسلمٍ محلِّي في قلاع صربيا عَدَا جنود الجيش العثماني، وبموجبها أيضاً يَنتَخِبُ الباب العالي بكوات الأفلاق والبغدان من بين أُمَرَاءَ تلك المناطق، وليس من بكوات الرُّوم، وليس له حق تغييرهم ما لم تكن هناك أسبابٌ جِدِّيَةٌ، ومن ناحيةٍ أخرى قُوبِلَ إخماد الثَّورة اليونانيَّة بالاستياء في أوروبا، ووقَّعت الدُّول العظمى (إنجلترا وفرنسا وروسيا) على اتفاقية لندن (جويلية1827م)، وقد شاركت إنجلترا في هذا الحلف دون رغبتها، حيث أنَّها كانت تخشى استفادة روسيا من ضعف الدَّولة العثمانيَّة، ومن ثمَّ فإنَّها لم تشأ أن تترك منافستيها الكبيرتين فرنسا وروسيا كحاميتين لليونان تنفردان بتسيير القضيَّة [1].

وبعد رفض السُّلطان محمود الثَّاني لعرض دول التَّحالف، تجدَّدت الثَّورة وعاد اليونانيُّون إلي القتال، ولذلك أعلنت روسيا الحرب على الدَّولة العثمانيَّة في 26 أفريل 1828م، وبالفعل اجتاز الرُّوس نهر "بروث" Prut ودخلوا الأراضي العثمانيَّة في 8 ماي 1828م، وهاجموا قفقاسيا، وفي 12 ماي بدأوا في حصار قلعة "أناب" Anap قرب القرم، وسار السِّر عسكر المشير آغا "حسين باشا" من استانبول بأفواج المتطوعين اختياريًا، ولم يكن لديه إلَّا القليل من الجيش الجديد، لكن استمرَّ التَّغلغل الرُّوسي حتى احتلال أدرنة* ، سيلسترة، قارص، بايزيد وأرضروم، وأخرجوا العثمانيِّين من

---

1) أوزتونا، مرجع سابق، مج3، ص12؛ مانتران، ج2، مرجع سابق، ص42

* **أدرنة (أضنة) Edirne:** مدينةٌ في تركيا الأوربيَّة، تقع عند ملتقى نهر مريج Maritza وطونجه وأرده، أُسِّست فوق موقع مدينة أوسكوداما Uscudama القديمة، وظلّت العاصمة العثمانيَّة ومكان الإقامة المفضّل لبعض السَّلاطين إلى غاية فتح القسطنطينيَّة. **ينظر:** س. موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر: عصام محمد الشحادات، ط1، الجفان والجابي للطباعة والنشر- دار ابن حزم، قبرص- بيروت، 2002، ص35؛ **ينظر أيضا:** Agoston and Masters, Op.Cit, p.195.

سواحل البحر الأسود الشَّرقيَّة، واحتُّلوا الأفلاق والبغدان، ودخلوا "فارنا" Varna وحضر نيقولا الأوَّل بنفسه إليها [1]، وعند هذا الحدِّ أصبح الجيش الرُّوسي قريبًا من استانبول، فتدخَّلت النمسا وانجلترا خشية تقدُّم الرُّوس أكثر، وتمَّ توقيع معاهدة أدرنة 1829م[*]، وهذا بعد حوالي عام وأربعة أشهر من اندلاع الحرب [2].

وقد كانت للمعاهدة آثارٌ مجحفةٌ على الدَّولة العثمانيَّة، إذ قامت بدفع غرامةٍ حربيَّةٍ لروسيا قدرها أحد عشر مليونًا ونصف المليون قطعةً ذهبيةً [3]، ما وضع السُّلطان محمود الثَّاني في ضائقةٍ ماليَّةٍ، منعته من تحقيق مشاريعه الجديدة، والواقع أنَّ الحرب كانت قد استنفذت مالية الدَّولة ودمَّرتها [4].

كما فرضت معاهدة أدرنة على الدَّولة العثمانيَّة إعادة النَّظر في علاقاتها مع الدُّول الأوربيَّة، وفتحت الباب على مصراعيه للتدخُّل الدُّولي المباشر وغير المباشر، فما إن عُقدت المعاهدة حتى قامت فرنسا باحتلال الجزائر.

3- الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، وفشل الدبلوماسيَّة العثمانيَّة

في الثلاثين من مارس عام 1830م، أبلغت فرنسا الباب العالي أنها سَتُرسِلُ جيشها إلى الجزائر، ما دام الدِّيوان لم يتعاون في إزالة الخلافات القائمة بينها وبين الدَّاي [5]

1) أوزتونا، **موسوعة تاريخ الامبراطورية..**، مج3، مرجع سابق، ص11..

* **معاهدة أدرنة (15 سبتمبر 1829م)**: وقَّعتها الدَّولة العثمانيَّة بعد هزيمتها في الحرب الرُّوسيَّة (1827- 1829م) وتضمَّنت ثمانية عشر مادَّةً، واضطرَّ فيها الباب العالي لقبول معاهدة لندن، التي تمَّ فيها الاتفاق على استقلال اليونان (إمارةٌ يونانيَّةٌ تتكوَّن من المورة وجزر كيكلاد تابعةٌ للدَّولة العثمانيَّة، ويُنتخب أميرها من سلالة إحدى الدُّول الأوربيَّة وتُسدِّدُ للباب العالي ضريبةً سنويَّةً)، كما حصلت روسيا بموجبها على سواحل على البحر الأسود مساويةٌ للسَّواحل العثمانيَّة. **ينظر:** أوزتونا، نفس المرجع السابق، ص12.

2) محمد أسامة زيد، **منهل الضمآن لإنصاف دولة آل عثمان**، ج1، دار ابن رجب، ط1، القاهرة 2012، ص308، ص316.

3) عبد الحكيم عبد الغني قاسم، **العلاقات الدولية بين أوربا والشرق 1789- 1919م**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص244

4) أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية..**، مج3، مرجع سابق، ص13.

5) Serres J, **La Politique Turque En Afrique Du Nord Sous La Monarchie De Juillet**, Paris, 1925, pp.52-53.

وبعد تنفيذ الاحتلال في 5 جويلية 1830م*، هدَّدت فرنسا الدَّولة العثمانيَّة بالحرب عند اقتراب قبطان "دريا طاهر باشا"** إلى مياه الجزائر، ولم تجرؤ الدَّولة العثمانيَّة على إعلان الحرب، وهي التي لم يمض عامٌ واحدٌ على خروجها من الحرب الرُّوسيَّة [1]، وفي مقابل ذلك أدرك الباب العالي خطأه بتَخَلِّيهِ عن حقَّهِ السِّياسي دون مقابلٍ وسُوء تقديره للسِّياسة العُدوانيَّة لفرنسا، وَرَاحَ يُرسِلُ المذكِّرات والسُّفراء إلى مجلس الوزراء في فرنسا، مُؤكِّدًا حقَّه في استعادة الجزائر، لكن دون أيَّ جدوى في ظِلِّ التَّعنُّت والرَّفض الفرنسي [2].

كما اعتمد الباب العالي لاحقًا على السَّفيرين مصطفى رشيد في باريس، ونوري أفندي في لندن، بعد أن ترك لهما صلاحيَّاتٍ كافيةٍ لاتَّخاذ مُبادراتٍ شخصيَّةٍ –في حُدودٍ معلومةٍ- واتِّخاذ مبادرةٍ دبلوماسيَّة بشأن محاولة استعادة الجزائر، وطَلَبِ المشُورَةَ من سُفراء روسيا والنمسا، حيث طلب السَّفير التُّركي في لندن نوري أفندي من القائم بالأعمال الروسي "بوزو دي بورقو" Bozzo De Borgo أن يشرح له ما الذي ينبغي للدَّولة العثمانيَّة أن تقوم به، وكلَّف الباب العالي رشيد باشا ببدء المفاوضات مع الحكومة الفرنسيَّة حول سحب قواتها من الجزائر، ويحتفظ أرشيف الدَّولة العثمانيَّة في استانبول

* لم تكن الدَّولة العثمانيَّة في حالةٍ تسمح لها بالتَّدخُّل أو حتى الاعتراض، بسبب الكوارث التي حلَّت بها جرَّاء الحرب الرُّوسيَّة 1828- 1829م من جهةٍ، وازدياد روح الاستياء والثَّورة لدى بعض شعوب البلقان، كما حدث في البوسنة ورغم تمكُّن السُّلطان ووزيره رشيد باشا من قمع ثورة البوسنة، إلَّا أنَّ موارد الدَّولة المُثقلة أصلًا قد استُنفِذَت، كما زادت المسألة المصريَّة من تعقيد الأمور في تلك الفترة. **ينظر:** كريسي، مصدر سابق، ص636.

** **تشنغال أوغلو طاهر باشا:** تكمن أهميَّة شخصيته في التَّاريخ العثماني –الجزائري كونه أوَّل من قاد مهمةً رسميَّةً مُعلنةً للتَّوسُّط بين الفرنسيِّين والدَّاي حسين، لكن الرفض الفرنسي حتَّم عليه التوجه إلى ميناء طولون للحديث مع وزراء فرنسا، كما أنشأ بعد ذلك بسنوات (1835م) عند تعيينه واليًا على طرابلس الغرب علاقات مع أحمد باي، بغرض تقديم مساعداتٍ عسكريَّةٍ للوقوف أمام زحف القوات الفرنسيَّة، وتم إرسال سفينتين عسكريتين لم تنجحا في مهمتهما. للمزيد حول حياته وجهوده ينظر :

Ayden Özkan, **Çengeloglu Tahir Paşa Hayati, Askeri, Idari Ve Limi Yönü**, Bilgeoguz, Istanbul, 2021.

ولمزيد من التفاصيل حول مهمته إلى الجزائر، وكذا مهمة كامل باي ينظر: خير الدين سعيدي، **"قراءة في المهمة السرية للمير آلاي كامل باشا إلى قسنطينة سنة 1836م"**، مجلة عصور الجديدة، مج11، ع2، الجزائر، جوان2021.

1) أوزتونا، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية..**، مج3، مرجع سابق، ص14.

2) الكسندروفنا دولينا، مرجع سابق، ص ص40- 41.

بتعليماتٍ دبلوماسيَّةٍ غير محدِّدَةٍ المُرسَلْ إليه، جاء فيها: "حيث أنَّ هناك نياتٌ طيبةٌ ثنائيَّةٌ (المقصود بها على ما يظهر عثمانيَّةٌ جزائريَّةٌ) لتحرير الجزائر من أيدي الدَّولة الغربيَّة فمن الضَّروري تعيين وإرسال شخصٍ ما من دولتنا على وجه السُّرعة، لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف"، وقد علَّق الباب العالي آماله تلك على وعدٍ قطعته فرنسا في المذكِّرة التي سلَّمها السَّفير الفرنسي في استانبول "جيليمينو" بعد الاحتلال سنة 1830م [1].

وكان من العوامل المؤثِّرة التي دفعت الباب العالي لطرح "المسألة الجزائريَّة" مُجدَّدًا سنة 1834م، العريضة التي رفعها "حمدان خوجة أفندي"*، للسُّلطان محمود الثاني في 18 جويلية 1833م، والتي يشكو فيها معاناة الشَّعب الجزائري من الاحتلال الفرنسي ويطلب المساعدة، كما يقترح اتِّخاذ بعض الإجراءات التي تستهدف تحرير البلاد من بينها: تعيين "أحمد باي" باشا للجزائر، وتوحيد جهود باشوات الجزائر تونس وطرابلس مما يسمح بتكوين جيشٍ قِوامه 40- 50 ألف جندي، يقفون في مواجهة الاحتلال الفرنسي [2].

لكن وبسبب مُضي أربعِ سنواتٍ على احتلال الجزائر، فإنَّ الباب العالي كان يخشى رفض فرنسا الدُّخول في المفاوضات، كما أنَّ السُّلطان محمود الثَّاني لم يكن راغبًا في قطع العلاقات الفرنسيَّة العثمانيَّة التي أصبحت ضروريةً للوصول إلى حلٍّ ناجحٍ

1) الكسندروفنا دولينا، مرجع سابق، ص ص52، 58، 135.

* **حمدان خوجة أفندي (1773- 1841م)**: من المولَّدين الكراغلة في الجزائر، والده عثمان أحد العلماء الأشراف والذي تعود أصوله إلى مدينة "بودر" Budur بتركيا، وقد عاش حمدان قرابة سبعين سنةً بين الجزائر، فرنسا واستانبول، استوعب خلالها أهمَّ الأحداث والتَّحوُّلات التي عرفها العالم الإسلامي والأوربي، والتي كان لها أثرها القوي على شخصيَّته. من أهم مُؤلَّفاته: المرآة، إتحاف المنصفين والأدباء عن الاحتراس من الوباء، رسالة حكمة العارف، ترجمة كتاب نور الإيضاح ونجاة الأرواح، إضافة لمذكرةٍ قدَّمها لِلَّجنة الإفريقية في جويلية 1833م وبعض الرسائل التي تبادلها مع شخصيَّاتٍ مُتعدِّدةٍ. **ينظر:** حميدة عميراوي، **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827- 1840**، ط1، مطابع دار البعث، قسنطينة، 1987، ص59 وما بعدها.

2) آرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص ص75- 76.

لمشكلةٍ أخرى أكثر أهميةً وهي: الصِّراع العثماني- المصري[*]، ورأى بأنَّ العمل بالطُّرق الدُّبلوماسيَّة هو المتاح، لذا صرَّح بوجوب معرفة رأي دول أوربا الكُبرى سَلَفًا بشأن الإعلان بصراحةٍ عن مهمَّة رشيد باشا، حيث وافق سُفراء كل من فرنسا انجلترا والقائم بالأعمال الروسي على إرسال الدَّولة العثمانيَّة سفيرًا لها في باريس، رغم تصريح السَّفير الفرنسي في استانبول "روسين" Roussin بعدم ارتياحه لعزم الدَّولة العثمانيَّة بدء المفاوضات بشأن الجزائر، لذلك اتَّسمت مهمَّة رشيد باشا بالسِّريَّة حتى يتسنَّى له الحصول على موافقة الحكومة الفرنسيَّة على قبول مذكرة الحكومة العثمانيَّة الرَّسمية بشأن المسألة الجزائريَّة، وأُعطيت له رسالةٌ همايونيَّةٌ لِيُقدِّمَهَا إلى ملك فرنسا ورخصةً سرِّيةً بخصوص مُهمِّته حول الجزائر، وقبل انتقاله إلى باريس، زار رشيد باشا العاصمة النَّمساويَّة فيينا للتَّباحث مع الأمير "فون مترنيخ" Von Metternich وعند وصوله باريس تباحث مع وزير الخارجيَّة الأميرال "دي رينيي" De Rigny، كما قدَّم رسالة السُّلطان إلى الملك "لويس فيليب" Louis Philippe، وقد استمرَّت مباحثات رشيد باشا مع وزير خارجية فرنسا على مدار نصف العام [1].

كما زار رشيد باشا السَّفير الروسي "دي بورقو" الذي نصحه بالانتظار لحين تأمين مساعدة انجلترا[**]، وإبلاغ السَّفير العثماني هناك "نامق باشا" بنتائج المباحثات الجارية في باريس، غير أنه وبعد مقابلة نامق باشا لوزير الخارجيَّة الانجليزي اللورد "بالمرستون"

---

[*] رغم الظَّرف العصيب التي كانت تمرُّ به الدَّولة العثمانيَّة، فإنها لم تتوانى عن الإعلان رسميًا بطلب استعادة الجزائر، وكان من العادة في عيد الفطر من كُلِّ سنةٍ أن تُجرى توجيهات الوظائف العالية والتَّوليات، وقد كُتبت الجزائر في دفتر التَّوجيهات سنة 1247هـ/1832م، ولكن اسم الوالي بقي شاغرًا، وجاء في نسخة 4 شوال 1247هـ/7 مارس 1832م من جريدة "تقويم وقايع" الرَّسمية: "ولمَّا كانت ولاية الجزائر موعودًا بردِّها لطرف الدَّولة العلية عندما طلبناها، فَسَيُنظَرُ بمقتضاه عند التَّنظيم". **ينظر:** كوران، مرجع سابق، ص70.

1) الكسندروفنا دولينا، مرجع سابق، ص9، 135، 136، 137؛ كوران، المرجع السابق، ص77

[**] منذ بداية الحملة الفرنسيَّة لم تجد انجلترا مطلبًا شرعيًا يَحُولُ دون تصميم فرنسا على احتلال الجزائر، خاصَّةً وأنَّ الرَّأي العام البريطاني لم يكن مهيَّأً لثورةٍ ضدَّ فرنسا من أجل الجزائر، زيادةً على انشغالها بالإصلاحات الانتخابيَّة حول من يتولَّى العرش بعد وفاة الملك "جورج الرابع" سنة 1830م، لذا اكتفت بمطالبة الحكومة الفرنسيَّة بتوضيح الهدف الحقيقي لها، ومارست نوعًا من الضَّغط الدُّبلوماسي، كما لم تستمر في موقفها المعادي لفرنسا بخصوص المشكلة الجزائريَّة بل عدلت عن ذلك، وقد أشاد الملك الفرنسي "لويس فيليب" بهذا التَّقارب الذي حدث بينهما. **ينظر:** عميراوي، مرجع سابق، ص ص98- 99.

أواسط شهر نوفمبر أفصح له الوزير بأنَّه لا يستطيع أن يقول شيئًا لفرنسا بشأن ذلك. ومن ناحيةٍ أخرى أسَّس رشيد باشا علاقاتٍ مع حمدان أفندي للاستفادة من معلوماته أثناء محادثات المسألة الجزائريَّة، وفي 18 ديسمبر 1834م تقابل رشيد باشا مع وزير الخارجيَّة الفرنسي، وبعد فتح موضوع الجزائر، أخبره الأميرال "دي رينيي" بأن فرنسا لن تتخلَّى عن الجزائر، ومع ذلك فإنه سيعلم الوزراء بإفادة رشيد باشا، وبعد مرور أسابيع على المقابلة لم يصدر شيءٌ من وزارة الخارجيَّة الفرنسيَّة فطالب رشيد باشا بتحديد يومٍ للمقابلة المتَّفق عليها إلَّا أنَّ وزير الخارجيَّة ظلَّ يُسَوِّفُ إلى أن تمكَّن رشيد باشا من الاجتماع معه يوم 27 جانفي 1835م، لكنَّه لم يحصل على النَّتيجة التي كان يتوقَّعها، وأعلمه الوزير بوجوب تأخير المحادثات بشأن الجزائر. كان رشيد باشا يعلم أنَّ فرنسا لن تُعيد الجزائر بسهولةٍ، فعاد بعد شهرين إلى استانبول، تاركا "روح الدين أفندي" قائم بالأعمال في باريس بعد أن سلَّمه تعليماتٍ تتألَّف من سبعة بنودٍ، يتعلَّق البند الثَّالث منها بالمشكلة الجزائريَّة، وأمره بأن يُصرِّح بإدعاءٍ رسميٍّ بشأن القضيَّة الجزائريَّة، ما لم تصدر إرادةً جديدةً من السُّلطان، وفي أوائل جوان 1835م، أرسل القائم بالأعمال كتابًا إلى السَّفير العثماني في لندن "نوري أفندي"، يَذكُرُ فيه إعلان البرلمان الفرنسي بأن الجزائر تابعةً لفرنسا، طالبًا منه كتابة مُذكِّرةٍ لوزارة الخارجيَّة الفرنسيَّة تُبيِّنُ حقَّ العثمانيين، إلَّا أنَّ رئيس المترجمين في وزارة الخارجيَّة الفرنسيَّة رفض المذكرة بشكلٍ قطعيٍّ [1].

نستخلص ممَّا سبق أنَّ استرداد الجزائر من فرنسا، بالمباحثات السِّياسيَّة التي بذلها الدُّبلوماسي رشيد باشا وغيره لم يكن مُمكنًا، بالنَّظر لحالة الضَّعف التي كانت تعيشها الدَّولة العثمانيَّة، وفي نفس الوقت لم يَكُن بوُسعِهَا أن تسلك طُرُقًا أخرى للوصول إلى هدفها، غير أنَّ هذا لا ينفي جهود الدَّولة العثمانيَّة، ودعمها المادي والمعنوي للمقاومات الشعبيَّة أواخر القرن التَّاسع عشر وحتى الحرب العالميَّة الأولى، من خلال إستراتيجيَّة الدَّعاية الإسلاميَّة وترويج فكرة الجامعة الإسلاميَّة، التي انبرت لها عديد

1) كوران، مرجع سابق، ص ص80- 88.

الصُّحف العثمانيَّة: المعلومات، ثمرات الفنون، المنار، المهاجر، المقتبس، المؤيَّد وغيرها ووجدت صداها بين الجزائريِّين، الذين بقوا مُتمسِّكين بانتمائهم وتبعيتهم للسُّلطان العثماني، الذي كان يُنظر إليه في الوجدان الشَّعبي على أنَّه خليفة المسلمين* إضافةً لاستمالة العلماء وشيوخ الزوايا ورجال الطُّرق الصُّوفيَّة، كالطَّريقة السنوسيَّة التي كانت تتمتَّع بنفوذٍ كبيرٍ في تونس، الجزائر، وليبيا وبلاد السودان وبلدان افريقيَّةً أخرى، وكان لها تأثيرٌ واضحٌ في الأحداث التي شهدتها الصَّحراء الشَّرقيَّة الجزائريَّة تحديدًا على التُّخوم الليبيَّة، حيث أشارت بعض المصادر الفرنسيَّة إلى مجموعةٍ من الرَّسائل المرسلة من قادة قبائل الطَّوارق إلى مُمثِّلي السُّلطة العثمانيَّة في طرابلس لطلب المساعدات، ما يُبيِّن مدى ارتباط الدَّولة العثمانيَّة مع القضيَّة الجزائريَّة رغم أوضاعها المتردِّية [1].

ثالثًا: إصلاح المؤسَّسات قبل عهد التَّنظيمات

1- نظرةٌ على حركة الإصلاح العثماني خلال القرن 18م

في نهاية القرن 18م شاركت الدَّولة العثمانيَّة في حربين قاسيتين واحدةً ضدَّ روسيا (1768- 1774م)، وأخرى ضدَّ روسيا والنمسا- المجر (1787- 1792م) وتعتبر معاهدة "كوجك قينارجه" سنة 1774م، والتي مُنحت بموجبها شبه جزيرة القرم

---

* تزخر أدبيات ومواقف الجزائريين بنماذج عِدَّةً، تعكس هذا الشُّعور الذي استخدم من قبلهم، كأداة رفضٍ لمحاولة طمس انتمائهم الحضاري والدِّيني، كما أنَّ المتصفِّح للكتابات الفرنسيَّة، ولتقرير سلطات الاحتلال ولِلِجَانِ التَّحقيق، وللصُّحف الفرنسيَّة الصَّادرة في باريس والجزائر، يجد شبه اتفاق على حقيقة الدَّور العثماني في تأليب الجزائريين ودفعهم لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وإن كان ذلك يُعدُّ أمرا طبيعيًا ومُتأصِّلًا في الجزائريين. **ينظر**: الغالي غربي، **"الدعم العثماني للمقاومة الشعبية في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى"**، ندوة دولية بعنوان: العلاقات التركية الجزائرية، تنظيم الأكاديمية العثمانية للعلوم OSIA وجمعية دعم العلوم ILDES، وبالتعاون مع جمعية الشرق الأوسط وإفريقيا ORDAF، ومخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور بجامعة يحي فارس المدية- الجزائر، Ildes Zoom Programi، Meeting ID729 272 1003، 2020/12/04، 21.00، دد47- 59. **رابط الندوة:**

https://bit.ly/3xMbegp

1) نفسه، دد47- 59.

استقلالها، بداية لأزمةٍ داخليَّةٍ خطيرةٍ فتحت النقاش واسعًا حول مستقبل السَّلطنة*، وإن اختلفت التَّوصيات المتعلِّقة بالإصلاحات العسكريَّة، فإنها أجمعت على ضرورة استخدام الخبرات الأوربيَّة [1]، وبالتالي فقد كانت الإصلاحات العسكريَّة العثمانيَّة خلال القرن 18م ضرورةً، حيث سعى العثمانيون إلى إعادة بناء سلاح المدفعيَّة وإعادة تطوير وإنشاء القلاع والحصون لتكون قادرةً على مقاومة الهجمات بالمدافع، وتطوير استخدام المتفجرات والألغام، وكسب أسلحةٍ جديدةٍ بالاقتباس من التِّقنيَّات الأوربيَّة لاستدراك التَّخلف [2].

كما بدأت محاولات الإصلاح العثماني عهد السُّلطان أحمد الثَّالث (1703-1730م) وصدره الأعظم الداماد إبراهيم باشا، تأخذ شكلًا مختلفًا عمَّا كانت عليه في القرن 17م، حيث أقرَّ السُّلطان بضرورة الانفتاح على الحضارة الأوربيَّة والاقتباس منها، وعَزَمَ على إجراء إصلاحاتٍ على النَّمط الغربي [3].

فتمَّ استقدام أحد الضُبَّاط الفرنسيِّين وهو "دو رشفور" De Rechefor الذي تقدَّم بمشروعٍ للإصلاح العسكري سنة 1718م، عن طريق تشكيل فريقٍ من الخُبراء

---

* لم يكن نظام السَّلطنة طابعًا للدَّولة العثمانيَّة في بداياتها، حيث لم تكن تحكم من قبل حاكمٍ واحدٍ يُمسك بزمام السُّلطة، بل كانت العائلة كُلُّها تشترك في الحُكمِ والإدارة، وفي سياق الفتوحات كانت تُمنح البلاد المفتوحة لمختلف أفراد العائلة، ولم يتحرَّر العثمانيون من كلِّ سيطرةٍ عليهم قبل منتصف القرن 14م، ونجد ترجمة ذلك في ألقاب الحكَّام الأوائل في السِّجلَّات الأقدم، فعثمان وأورخان حملوا لقب "بك" أو "خان"، ولم يظهر لقب السُّلطان إلَّا عهد بايزيد الأوَّل (1389- 1402م)، ويُعرِّفُ "مراد جه دوسون" السلطنة بقوله بقوله: "السَّلطنة العثمانيَّة هي حكومةٌ ملكيَّةٌ مطلقةٌ، محصورةٌ بشخصٍ واحدٍ هو السُّلطان، وهي حكومة عسكريَّةٌ قبل كُلِّ شيءٍ يدعمها الجيش، وإنَّ جميع مُوظَّفيها عدا البعض منهم هم من رجال الجيش". **ينظر:** إيرين بيلديسينو، **البدايات عثمان وأورخان**، في: تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: مانتران، ج1، مرجع سابق، ص ص32- 33؛ مراد جه دوسون، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر**، تر: فيصل شيخ الأرض، رسالة قدمت إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، 1942، ص11.

1) أوديل مورو، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال النظام الجديد العسكري وأفكاره 1826- 1914**، تر: كارمن جابر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر- بيروت، 2018، ص22.

2) ثريا فاروقي، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، تر: حاتم الطحاوي، مر: عمر الأيوبي، ط1، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2008، ص ص 206- 207.

3) مبدر محمد علي أحمد، **الدولة العثمانية عهد السلطان أحمد الثالث 1703- 1730م**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص69.

المختصِّين بالتَّسليح والتَّدريب والتِّقنية العسكريَّة، إلَّا أنَّ الظُّروف لم تسمح بتنفيذه، ثم امتدَّت فكرة الإصلاح بعد ذلك إلى النَّواحي العامَّة، فأرسل الصَّدر الأعظم إبراهيم داماد عددًا من السُّفراء إلى العواصم الأوروبيَّة، وكلَّفهم بكتابة تقارير مفصَّلةٍ كلٌّ عن رحلته*، لتستفيد الدَّولة من مشاهداتهم في البلاد التي زاروها [1].

ولعلَّ "سفارة نامة فرنسا"، لمحمد جلبي أفندي "يرمي ساكيز"** كانت أبرز تلك السِّفارات، والتي مكث خلالها عدَّة أشهرٍ بباريس، التقى فيها بملك فرنسا "لويس الخامس عشر" وَوَصِيَّ عرشه "فيليب دورليان" (1674- 1723م) وكبار رجال الدَّولة كما أخذت زياراته لقصور فرنسا (قصر فونتان بلو، سان كلو، فرساي، مارلي..) الجزء الأكبر من زيارته تلك، إضافةً للمكتبات، المتاحف، المراصد، وكذا التَّمتُّع برحلات الصَّيد وحضور الاستعراضات العسكريَّة وتدريبات السِّلاح، وقد كان لتقرير جلبي أفندي دورٌ حاسمٌ في ظهور عصر التُّوليب (الزَّنبق) في الدَّولة العثمانيَّة، حيث أنَّ الوزير إبراهيم – المعروف بالميل للدَّعة والتَّرف- صمّم وبَنَى قصرًا للسُّلطان (قصر السَّعادة) وِفقًا لتصميم قصر "فونتان بلو"، كما شيّد كثيرًا من رجال الدَّولة وأقرباء السُّلطان قُصُورًا ودُورًا على النَّمط الفرنسي، وشاعت الكثير من التَّقاليد والعادات الأوربيَّة (لبس السَّراويل التَّصوير، الاحتفال بالألعاب الناريَّة، كثرة السِّلع المستوردة..) وبدأت الدَّولة سيرها في طريق المدنيَّة الأوربيَّة، بدخول ثقافاتٍ وعاداتٍ غريبةٍ، كما

---

* كثيرةٌ هي تقارير العُثمانيِّين وسفاراتهم نحو الغرب، للاستفادة من مدنيته وعلومه العسكريَّة خلال القرن 18م نذكر منها: سفارة "محمد أمني" إلى روسيا 1750م، سفارة أحمد رسمي أفندي إلى برلين 1763م، سفارة أبو بكر راتب أفندي، وسفارة جريتلي عزيز أفندي إلى بروسيا 1796م، وحتى السفارة إلى إيران سنة 1721م، لأحمد دري وانلي أفندي. **ينظر:** محمد جلبي أفندي، **جنة النساء والكافرين**، تر وتقديم: خالد زيادة، د.ط، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة، 2003، ص3.

1) جلبي أفندي، نفس المصدر السابق، ص ص27- 28.

** **محمد جلبي يرمي ساكز:** من كبار رجال الدولة العثمانيين، ولد ضواحي (أورنه)، والتحق بفرق الانكشارية لقرابة ثمانية وعشرون سنة، ولذا لقب بالثامن والعشرين، وعندما ترك الجيش أصبح وزيرا للمدفعية، ثم سفيرا لدولته في باريس سنة 1720م، وهناك كتب أثره الشهير سفارتنامة فرنسا، وأرسل بعد ذلك في وظيفة مرموقة، ومات سنة 1730م. **ينظر:** كامل فؤاد، "**حركات الإصلاح في الدولة العثمانية والتنظيمات**"، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع38، القاهرة، 2006، ص96.

ازدهرت الحياة الأدبيَّة والشِّعريَّة، وانتشر بناء المساجد رائعةُ الهندسة، وشهدت الدَّولة أيضًا ولادة النَّزعات الحديثة في التَّعبير الدُّنيوي بعيدًا عن التَّقاليد الصَّارمة، فَكُسِرَ الحاجز النَّفسي والعقائدي الذي كان يرفض التَّشَبُّهَ بالأوروبيِّين المختلفين في العادات والإيمان [1].

وكانت أبرز انعكاسات بعثة جلبي أفندي على الحركة الثقافيَّة في الدَّولة العثمانيَّة، أن بادر بالاتصال بإبراهيم متفرقة وعددٍ من رجال الفُنون والأدب في الأستانة عن طريق ولده "سعيد زاده أفندي"، وناقشهم بفكرة إنشاء مطبعةٍ، فَرَحَّبُوا بالفكرة ورفع متفرقة رسالة بعنوان (وسيلة الطِّباعة) إلى الصَّدر الأعظم وشيخ الإسلام، مُلتَمِسًا السَّماح بطبع كُتُبَ اللُّغة والتَّاريخ والطِّب وسائر العلوم، باستثناء الكُتب الدينيَّة، وأَفتَى شيخُ الإسلام "عبد اللّه أفندي" بجواز طبع سائر الكتب عدا كُتُبَ الدِّينِ، لِتَشهَدَ استانبول دخول الطِّباعة لأوَّل مرَّةٍ سنة 1727م، وكان أهمَّ ما طُبِعَ فيها كتاب (أُصُولُ الحِكَمِ في نظام الأُمَمِ)، والذي يبحث في إلزام الملوك والسَّلاطين بالوجود بين عامَّة الناس، فضلًا عن آراء الحُكَمَاءِ في قواعد تأسيس الدُّول، ويُعَدُّ الكتاب أوَّل محاولةٍ نظريَّةٍ للاستفادة من العلوم الأوربيَّة، واستيعاب التِّقنيَّة الحديثة، وإعادة تنظيم القوات وفق الأساليب الحديثة، ودعوةٌ صريحةٌ لضرورة تطبيق النُّظم الأوربيَّة في مجال الحُكمِ والعُلُومِ [2].

وقد استمر عهد التُّوليب إلى غاية ثورة الانكشاريَّة على السلطان بحُجَجٍ شَتَّى منها اعتراضهم على حياة البذخ في القصور، ما اضطرَّ السُّلطان أحمد الثَّالث لقطع رأس صهره الوزير إبراهيم، لكن ذلك لم يكن كافيًا للانكشاريَّة إلى غاية خلع السُّلطان نفسه، أمَّا محمد جلبي فَنُفِيَ إلى جزيرة قبرص تحت لقب والي، وتُوفِّي هناك سنة 1732م [3].

1) جلبي أفندي، مصدر سابق، ص7 وما بعدها.

2) عمار البزاز، مرجع سابق، ص8.

3) جلبي أفندي، المصدر السابق، ص ص27- 28.

وفي معرض مقارنته بين العثمانيِّين والفرنسيِّين يقول محمد جلبي: "الفرنسي عثماني يقف على رأسه.."، في إشارة لتناقض العالمين العثماني والأوربي*، ورغم الدِّقة والتَّفاصيل الكثيرة للتَّقرير، إلَّا أنَّه لم يتناول بالبحث عالم الأفكار والأدب الفرنسي لكن ابنه سعيد عوَّض ذلك. ومن خلال ما سبق نلحظ أنَّ المبعوث العثماني ركَّز في رحلته على الجانب المادي لا الفكري، في مفهومٍ ضيَّق للحداثة والمدنيَّة، وسعى العثمانيُّون للأخذ بمظاهر التَّقدُّم الأوربي لا بأُصُولِهِ.

كما واجه السُّلطان الجديد محمود الأوَّل (1730- 1754م) أيضًا تمرُّد الانكشاريَّة، فدبَّر مكيدةً لهم بمساعدة الصَّدر الأعظم، حيث قضى على قادة الفتنة وقتل أكثر من سبعة آلاف انكشاري في العاصمة، واستطاع بذلك التوجُّه إلى ما يمكن وصفه بمشاريع إصلاح مُؤسَّسات الحكم، إذ شهد عهده تطوُّراتٌ مهمَّةٌ في مجال التَّحديث على الطِّراز الأوربي، وخاصَّةً العسكريَّة منها، واستعان بـ "الكونت دي بونفال"** Kont De Banneval الذي قدَّم مشروع افتتاح مدرسة للعلوم الهندسيَّة سنة 1783م[1]، وإنشاء مدرسةٍ لتعليم الرياضيَّات لِضُبَّاط الجيش، غير أنَّ معارضة الانكشاريَّة وَسَطوَتِهِم عرقلت تنفيذ المشروع، ممَّا دفعه للاهتمام بفرق المدفعيَّة

* يَسردُ جلبي أفندي هنا مفارقاتٌ كثيرةٌ وطريفةٌ بين العثمانيِّين والفرنسيِّين، منها مثلًا: أنَّ العثماني عند دخوله البيت ينزع الحذاء بينما ينزع الفرنسي قبعته، يحلق العثماني شعر رأسه ويُرخِي لحيته، بينما يحلق الفرنسي ذقنه ويُرخِي شعر رأسه، كما أن هناك فرق كبير في العلاقة بالمرأة، فالفرنسي يقدم المرأة عكس العثماني، كما تحظى النساء لديهم بحضورٍ مُمَيَّزٍ في الحياة العامَّة وفي الشَّوارع...، ومن هنا جاء عنوان الكتاب (جنَّة النساء) الذي اختاره المترجم، فتعليل (جنَّة الكافرين) هو أن جلبي عند دخوله "قصر مارلي" وَلِشِدَّةِ إعجابه به تذكَّر حديث الرسولﷺ: (الدُّنيَا سِجنُ المُؤمِنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِ). **ينظر**: جلبي أفندي، مصدر سابق، ص12.

** **كلود الكسندر دي بونفال" Le Conte C.A. De Bonneval (1675- 1747م)**: عمل في صفوف جيش ملك فرنسا لويس14، وجرى تقديمه للسُّلطان محمود الأوَّل (1730- 1754م)، الذي كلَّفه بإصلاح سلاح المدفعيَّة، وقد اعتنق الإسلام وعرف باسم "خمبره جي أحمد باشا"، وحاول طوال فترة وجوده في الدَّولة العثمانيَّة وحتى وفاته سنة 1784م أن يلعب دورًا في العلاقات الدبلوماسيَّة العثمانيَّة، كما تمكَّن من تعزيز علاقة الدَّولة مع فرنسا. **ينظر:** مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، مرجع سابق، ص424؛ عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص161-162.

1) محمود رئيف أفندي، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تعريب وتحقيق وتقديم: خالد زيادة، ط1، منشورات جرّوس برس، بيروت، 1985، ص9.

والمشاة، فكان أوَّل مسؤولٍ للمدفعيَّة العثمانيَّة الحديثة، وساهم في إدخال قسمٍ خاصٍ بالطِّب في الجيش، ونَشَطَ في تثقيف الطَّبقة الحاكمة في المجالات السياسيَّة والعسكريَّة، كما توسَّعت الإصلاحات لتشمل مجالاتٍ اقتصاديَّةٍ، اجتماعيَّةٍ وثقافيَّةٍ وفي عهد مصطفى الثَّالث (1774.1757م) استخدم البارون الفرنسي "دي توت" للإشراف على إنشاء جسم جديد من قوات المدفعيَّة، وتنظيم شُؤون البحريَّة، وابتداءً من سنة 1784م وفد إلى استانبول سفيرٌ فرنسيٌّ جديدٌ، ومعه بعثةٌ مُوسَّعةٌ من خُبراء عسكريِّين وعلميين وفنِّيين لإجراء إصلاحات في الإدارة والجيش ومعاهد التَّعليم [1].

أمَّا سليم الثَّالث (1789- 1807م) فيعتبر رائد الإصلاح في القرن 18م[*]، حيث وَفَوْرَ انتهاء الحرب الروسيَّة العثمانيَّة 1792م، شرع في وضع برنامج تحديثٍ للدَّولة وإعادة النَّظر في كافَّة مؤسَّساتها [2]، وحتى تكون إجراءاته في تحديث وإصلاح الدَّولة مشروعًا واحدًا يتَّفق رجال الدَّولة على خطوطه الأساسيَّة، طلب من رجال الدَّولة والعلماء كتابة لوائح تتضمَّن رُؤيتهم للإصلاح، وقد كشفت تلك التَّقارير عن اتجاهين رئيسيين مختلفين في فكر رجال الدَّولة، بين اتجاهٍ مُحافظٍ شكّل الأغلبيَّة، رأى أصحابه الإصلاح في عودة الدَّولة إلى نُظُمها الأصيلة، واتجاهٌ راديكاليٌ أراد التَّغيير الجذري باعتبار أن نُظُم الدَّولة القديمة أصبحت لا تفي باحتياجات الدَّولة، وهو نفس الاتجاه الذي تبنّاه السُّلطان سليم الثَّالث[**]، لذلك فقد أنشأ تشكيلًا جديدًا للمُشاة منفصلٌ عن

---

1) رئيف أفندي، مصدر سابق، ص ص9، 10، 46.

[*] لقد تعرَّف سليم الثَّالث على مشكلات الدَّولة العثمانيَّة الداخليَّة زمن والده السُّلطان مصطفى الثَّالث، كما شهد إصلاحات والده وعمِّه عبد الحميد الأوَّل (1774- 1789م)، وكان كلاهما مهتمًّا بتدعيم مكانة الدولة وقدرتها على الدفاع عن حدودها في مواجهة روسيا والنمسا، حيث قاما فعلًا بتطوير وتحديث أسلحةٍ أساسيَّةٍ في الجيش كسلاح المدفعيَّة والبحريَّة. **ينظر:** مخلوف، مرجع سابق، ص255.

2) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص79.

[**] يرى المؤرخ أوزتونا بأن السُّلطان سليم الثَّالث كان مُحقًّا بترجيح رأي الراديكاليِّين، لكن غاب عن نظره شيءٌ مهمٌّ جدًا، وهو أنَّ هؤلاء لم يكونوا كتلةً واحدةً، بل كانوا يُمثِّلون مجموعاتٍ مختلفةٍ، إذ فيهم من كان يتنكَّر للتَّاريخ العثماني الإسلامي، وفيهم من كان فقط حريصًا على الثروة والنُّفوذ والسُّلطة، لذلك فعند الشُّروع في تطبيق النِّظام الجديد، فتر حماس الكتلة الكبرى الرَّافضة أصلًا له، والتي لا يمكن تحقيق إصلاحٍ حقيقي من دونها. **ينظر:** أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج1، مرجع سابق، ص ص644- 645.

أوجاق الانكشاريَّة سمَّاه "النِّظام الجديد"* سنة 1794م، مُدرَّبٌ على يد خبراء أجانبٍ من ضُبَّاط فرنسيين وألمان وبوسائل خاصَّةٍ، ومجنَّد بالأساس من الأناضول حيث أخفقت محاولات التَّجنيد في البلقان نتيجة معارضة الأعيان المحلِّيين [1].

كُلُّ ما سبق يُظهر اعتماد السَّلاطين العثمانيّين تدريجيًا على الخبرة والدَّعم الأوربي، الذي وبالرغم من محدوديته، فإنَّه أَصبَحَ عاملًا داخليًّا في الصِّراع بين مؤسَّسة القصر والمناهضين لها من الانكشاريَّة والعُلماء، وتبلور بذلك اتجاهان: اتجاهٌ محافظٌ يريد أن يُبقِي على المؤسَّسات القديمة ويحفظ استمرارها، بينما يُريد الاتِّجاه الثَّاني وعلى رأسه السُّلطان أن يُنشئ مؤسَّساتٍ جديدةٍ وحديثةٍ تابعةً له مباشرةً، ومستقلَّةً عن الأجهزة التي تُقاسمه النُّفوذ.

2- الواقعة الخيريَّة، وإصلاحات محمود الثَّاني مطلع القرن 19م

كانت سنة (1805- 1806م) نقطة تحوُّل في تاريخ الدولة العثمانيَّة، فعندما اتَّجهت إلى تطبيق "النِّظام الجديد" في منطقة الروملِّلي، واختيرت "أدرنه" و"تكير داغ" لِيُطبَّق فيهما أولًا اندلعت ثورة الانكشاريَّة** الذين أعلنوا العصيان في "واقعة أدرنه" مطالبين بإلغاء الإصلاحات وإقالة السُّلطان، كما دعَّم شيخ الإسلام "طوبال عطاء اللّه أفندي" تمرُّد الانكشاريَّة، ما اضطرَّ السُّلطان إلى إلغاء كافَّة إجراءات النِّظام الجديد

* يمكن تعريف مصطلح "النِّظام الجديد" بأنَّه حركة تحديث راديكاليَّةٍ شاملةٍ لجميع مؤسَّسات الدَّولة العثمانيَّة قام بها سليم الثَّالث للقضاء على الانكشاريَّة، وتحطيم نُفوذ العلماء، ووضع الدَّولة العثمانيَّة في إطار المدنيَّة الأوربيَّة في العلوم والفنون والاقتصاد، وهي إحدى الخطوات التي قطعتها الدَّولة العثمانيَّة في طريق التَّغريب. **ينظر:** إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص79؛ وللمزيد حول النظام الجديد **ينظر أيضا:**

Hamit Bozarslan, **Histoire De La Turquie de L'Empire a Nos Jours**, ed.Talandier, Paris, 2013, pp.126-128.

1) مانتران، ج2، مرجع سابق، ص13.

** استفحل خطر الانكشاريَّة جرَّاء حركة الإصلاح التي قام بها السُّلطان، وأعلنوا التَّمرد على الدَّولة، وبدأوا في استثارة الولايات التَّابعة للدَّولة العثمانيَّة وخاصَّةً في منطقة صربيا ضدَّ السُّلطان وجنده الجديد، حتى استعان السَّلطان ببعض المسيحيِّين الفنار سنة 1800م، حيث تمَّ تسليحهم لأوَّل مرَّةٍ لمحاربة الانكشاريَّة. **ينظر:** جون باتريك كينروس، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، تر: ناهد إبراهيم دسوقي، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص ص488- 489؛ **ينظر أيضًا:**

Christine M.Philiou, **Biography of an empire governing ottomans in an age of revolution**, University of California press LTD, London, 2011, p.80.

وانتهى الأمر بخلع السُّلطان سليم الثَّالث في 29 ماي 1807م [1]، ومقتله لاحقًا على يد الانكشاريَّة[*]. ليتولى السُّلطان محمود الثَّاني (1808- 1839م) العرش العثماني سنة 1808م، والذي فرضت عليه التَّطورات التي شهدتها الدولة العثمانية إجراء تغييراتٍ مهمَّةٍ، وتنفيذ برنامج إصلاحٍ واسعٍ، هَدَفَ من خلاله إلى استرداد هيبة وقوة الدَّولة خاصَّةً بعد أن بدأت مظاهر الضَّعف تزداد بشكلٍ متواصلٍ، فضلًا عن فشل محاولات إصلاح المؤسَّسات في العهود السَّابقة، وأدرك أنَّ أيَّ إصلاحٍ عامٍّ لا يمكن أن يتمَّ قبل إصلاح الجهاز العسكري.

فجرى في الأوَّل من جوان 1826م محاولة إعادة تنظيم المؤسَّسة العسكريَّة بتأسيس فرقة "الاشكنجيان"[**]، إلَّا أنَّ الانكشاريَّون انتفضوا وخرجوا عن السَّيطرة [2]، ونهبوا قصر الصَّدر الأعظم، وطالبوا بإسقاط الإصلاحيين عندها اعتمد السُّلطان محمود الثَّاني على سلاح المدفعيَّة والضُبَّاط المؤيدين وعلى العلماء وقمعت يوم 15 جويلية 1826م آخر ثورةٍ كبيرةٍ للانكشاريَّة، عبر هجومٍ مدفعيٍّ قضى على تشكيلٍ قديمٍ امتدَّ نفوذه خمسة قرونٍ، وهي الحادثة التي أُطلق عليها "الواقعة الخيريَّة" Vakayihayriye أي الحدث السَّعيد، وقد بلغ عدد القتلى من الانكشاريَّة في تلك الحادثة أربعة آلاف قتيلٍ، وشنق منهم سبعة آلافٍ، وطرد من العاصمة عشرون ألف

---

1) كريسي، مصدر سابق، ص418؛ كينروس، مرجع سابق، ص489.

* يذكر الجبرتي في حادثة مقتل السلطان: "ففي جمادي الثَّانية سنة 1223هـ وردت أخبارٌ من استانبول عن عزل السُّلطان سليم الثَّالث ومجيء مصطفى الرَّابع الذي أبطل النِّظام الجديد.. وعندما أسَّس سليم الثَّالث هذه الحركة طلب المساعدة.. لكن السُّلطان مصطفى أرسل جماعةً قتلوا سليم في المكان الذي سُجن فيه بالخناجر". **ينظر:** الجبرتي، **عجائب الآثار..**، ج6، مصدر سابق، ص ص744- 745.

** لم يغفل السُّلطان محمود الثَّاني عن أخطاء سليم الثَّالث، حيث أدخل بين قادة الانكشاريَّة بعض مُواليه، وسعى لتحقيق ذلك سنين طويلة، وأسس "تشكيلات اشكينجي" (فرسان خيالة) يوم 25 ماي 1825م وتمَّ تدريبهم على الطِّراز الأوربي ولحساسيَّة الأمر أصدر شيخ الإسلام "طاهر أفندي" فتواه المشهورة حول إنشاء هاته التَّشكيلات الجديدة. **ينظر:** أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج1، مرجع سابق، ص676.

2) ماجدة مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009، ص39.

جنديٍّ، كما تمَّ مُلاحقة قادة الطَّريقة الصوفيَّة البكتاشيَّة واعتقالهم ولقيت كُلُّ الفرق التي لها علاقة بالانكشاريَّة نفس المصير [1].

بعد إلغاء فرق الانكشاريَّة والسَّباهية صدر المرسوم السُّلطاني من السُّلطان محمود الثَّاني بإنشاء جيشه الجديد، "العساكر المحمدية المنصورة" [2] Asakir-i Mansure-i Muhammediye من فرقتي المدفعيَّة والفرسان، وفِرَقٍ أخرى جرى تجديدها، وتمَّ الاستعانة بمدربين وفنِّيين أجانب رُوس، أنجليز وبروسيون [3] أشهرهم الملازم "فون مولتكه"، وهذا بعد رفض محمد علي تقديم المساعدة للسُّلطان، كما أُنشئت وظيفةٌ جديدةٌ هي السِّر عسكر Serasker (القائد العام للقوات المسلَّحة ووزير الحربيَّة) [4]، إضافةً لإصدار سلسلةٍ من القوانين التنظيميَّة*.

وبعد فترةٍ أيضًا أنشأ محمود الثَّاني كتيبة البلاط السُّلطاني Enderun-i Humayun Agavati التي ضمَّت عبيد السُّلطان من العائلات الكبيرة، كما تأسَّست مدرسة تحضيريَّة عسكريَّة في استانبول، ونُظِّمت على غرار المدارس التَّقليديَّة، وأنشئت المدرسة الطِّبيَّة العسكريَّة سنة 1827م، غير أن الهزيمة ضدَّ روسيا سنوات (1828-1829م) كشفت أوجه القُصُور في سلك الضُبَّاط الذين كانت ترقياتهم تتمُّ من دون تدريبٍ عسكريٍّ، ولا حتَّى إجراءاتٍ شكليَّةٍ. وفي عام 1834م أُنشئت مدرسةٌ عسكريَّةٌ حقيقيَّةٌ في استانبول وكانت واحدةٌ من العلاجات المقترحة لاستخلاص نتائج الانكسار أمام قوات محمد علي باشا [5]، كما أقدم السُّلطان محمود الثَّاني على إصلاح الجهاز الإداري، الذي كان يعتبره مرآةً لعملية الإصلاح برُمَّتِهَا، لكن رغم ذلك

---

1) مورو، مرجع سابق، ص25؛ صالح علي، مرجع سابق، ص61.

2) صالح علي، المرجع السابق، ص61.

3) مانتران، مرجع سابق، ج2، ص55.

4) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص678؛ مورو، المرجع السابق، ص ص25- 26.

* منها إلغاء كافة الرتب والألقاب السَّابقة، وقد ضمَّت التَّشكيلات الجديدة ثمانية فرق "بلوكات"، يرأسها جميعًا ضابط بيكباشي، ويرأس كل فرقة بيكباشي (قائد الألف). **ينظر:** عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة**، تقديم: عبد الرحمن المودن، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص132.

5) مورو، المرجع السابق، ص ص26- 28.

لم تتَّضح في عهده خطوطًا واضحةً للسياسة الدَّاخليَّة والخارجيَّة، كما ظهرت بعد عهد التَّنظيمات، وإنما اقتصر الأمر على إنشاء بعض المؤسَّسات في كل جانبٍ، لكن يبقى أنَّ هناك ثلاثُ إصلاحاتٍ باتت آثارها واضحةٌ للعيان على مؤسَّسات الدَّولة وعلى المجتمع العثماني، وهي الإصلاحات العسكريَّة، الاقتصاديَّة والتعليميَّة، أمَّا باقي الإصلاحات ومنها الإداريَّة فقد بقيت محدودةً، لكن نذكر من أهمِّها فرز الرُّتب المدنيَّة عن العسكريَّة، وهي بدايات السُّلطة المدنيَّة، وتَولِّي مُوظَّفين مدنيِّين للولايات، وتقليص سلطة رجال الدِّين الرَّسميِّين، فَسُحِبَت صلاحيات إدارة الأَقضِيَة والبلديات والأوقاف والمدارس والمعارف والعدلية منهم، والمتمثِّلة في (القضاء والنِّظام الشَّرعي في الإسلام) كما لم يبق تحت سلطة رجال الدِّين أو مجلس الشَّرع الشريف سوى المدارس الدِّينيَّة والحقوق الشَّخصيَّة كالزَّواج والطَّلاق والمواريث، وأُمُورِ الدِّين كالوعظ والخَطَابَةِ والإمَامَةِ وإدارة الوقف، أيضًا أُحِيلت إدارة المحاكم الجنائيَّة والجزائيَّة والتِّجاريَّة إلى رجال القانون (العدلية) المدنيِّين، وأُنشئت مجلَّة أحكامٍ عدليةٍ لهذا الغرض، وأُنِيطَ بها تشريع القوانين المدنيَّة، كما انتقلت إدارة المعارف والبلديات إلى المدنيِّين، وتمَّ تأسيس الدبلوماسيَّة العثمانيَّة الحديثة، بإنشاء نظارةٍ للخارجيَّة، وتعيين القناصل والسُّفراء العثمانيِّين في عواصم الدُّول الصَّديقة، وتعيين سُفراء الدول الأجنبيَّة في العاصمة والقناصل في مراكز الولايات العثمانيَّة والمدن الكبرى [1].

كما تمَّ تنظيم تشكيلات السَّراي على طراز العائلات المالكة الأوروبيَّة الحديثة مع الحفاظ على التَّقاليد العثمانيَّة في إدارة الدَّولة، بما لا يتعارض مع الشَّريعة والعادات والتَّقاليد، وتأسَّست الوزارات الحديثة، فأُطلق وزير الخارجية (ناظر الخارجية) بدل رئيس الكُتَّاب*، و(ناظر المالية) بدل باشا دفتر دار، و(رئيس الوزراء) بدل الصَّدر الأعظم، لكنه أُلغي فيما بعد، وأُسِّست المجالس في الولايات بهدف إصلاح الأبنية

1) الرويلي، مرجع سابق، ص109- 110.

* **رئيس الكُتَّاب**: أو "رئيس أفندي"، كان في بداية ظهور المنصب مُساعدًا للنيشانجي، لكن منذ سنة 1650م توسَّعت اختصاصاته وأصبح رئيساً لدائرة المراسلات مع الدُّول الأجنبيَّة، كما أنَّه أصبح السِّكرتير الأوَّل للصَّدر الأعظم. **ينظر:** جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص195- 196.

والشَّوارع والجُسُور، كما أُنشئت النُّظُم المالية الحديثة وظهر البريد، وأصبح التِّعداد السُّكاني الحديث على أساس: الولايات، المدن والقُرَى، الذُّكور والإناث، المسلمين وغير المسلمين، وتمَّ نشر الجريدة الرَّسمية التي أُطلق عليها "تقويم وقايع"* Takvim-i Vekayi ابتداءً من سنة 1831م، على غرار الوقائع المصريَّة، كما قام السُّلطان بتقليل أعضاء الحكومة، وإدخال العناصر الكُفُؤة، وألغى الكثير من المجالس داخل القصر، ولم يبقى منها سوى مجلسه الخاص ومجلس الخزانة، وحدَّد الاجتماعات في الدِّيوان للحالات السَّريعة والمهمَّة، وحدَّد فيها مكانًا للصَّدر الأعظم، الوزراء والنيشانجي، وألغى ما دون ذلك [1].

ومن خلال الوقوف على تجربة الإصلاح التي قادها السُّلطان محمود الثَّاني، يظهر أنَّها جاءت ببعض النَّتائج الايجابيَّة، كالقضاء على مراكز السُّلطة القديمة المتمثِّلة بالانكشاريَّة، وإضعاف نفوذ رجال الدِّين، فضلًا عن انهيار أصحاب الإقطاع وأعيان الولايات، مما قوَّى سُلطة الحكومة المركزيَّة، إلَّا أن ذلك كُلُّه لم يكن كافيًا للوقوف بالدَّولة من جديد في وجه التَّحديات، وظلَّ البحث قائمًا عن مزيد من الإصلاح لمؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة.

* **مجلة تقويم وقايع Takvim-i Vekayi**: صدر العدد الأوَّل منها في 13 أكتوبر 1831م كجزء من حملة الإصلاحات، وكان قاضي مكة "شيخ زاده أسعد أفندي" أوَّل ناظرٍ لها، ولم يكن صدورها منتظم، حيث توقفت سنة 1878م، وعادت للصُّدور مرَّةً أخرى سنة 1891م، لتتوقَّف مرَّة ثانيةً بأمرٍ من السُّلطان عبد الحميد الثَّاني في 20 مارس 1892م، واستمرَّ توقُّفُها إلى غاية انقلاب جماعة الاتحاد والتَّرقي ضد السُّلطان سنة 1908م، لتستأنف صدورها في 28 سبتمبر 1908م. **ينظر**: سامي ناظم حسين المنصوري، **"الجريدة الرسمية تقويم وقايع مصدرًا لدراسة تطوُّر التَّقسيمات الإداريَّة في سوريا 1908- 1918م"**، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع22، جامعة القادسية، الأردن، 2016، ص544.

1) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص ص97- 100.

الفصل الثَّاني

المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة العثمانيَّة

أولاً: مؤسَّسة السُّلطان والسَّراي

ثانيًا: الصَّدارة العُظمى

ثالثًا: تطوُّرات المؤسَّسة العسكريَّة

رابعًا: الهيئة الدينيَّة بين تراجع النُّفوذ وتطوُّر الهياكل

خامسًا: المؤسَّسات المحليَّة (حكومات الأقاليم)

إنَّ دراسة مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى، وباقي مؤسَّسات الحُكم العُثماني واستعراض تاريخها تحليلًا وتفسيرًا، واللُّجوء بين الحين والآخر إلى مقارنتها بنظيرتها في أوربا، وإحالتها على مرجعيَّتها الإسلاميَّة وحتى للتَّأثيرات الفارسيَّة والبيزنطيَّة*، أَدَاةٌ مُهِمَّةٌ لفهم سِرِّ الفترة الطَّويلة التي حكم فيها العُثمانيُّون، وبدون معرفة تاريخ تطوُّر هاته المؤسَّسات سَتَظَلُّ الكثير من القضايا غامضةً في تاريخ الدَّولة العُثمانية وخاصَّةً خلال القرن التَّاسع عشر.

ويأتي على رأس هاته المؤسَّسات "مؤسَّسة السُّلطان" باعتبارها عصب النِّظام السِّياسي، ونظرًا للدَّور الفعَّال الذي لعبه مختلف السَّلاطين العثمانيِّين في تسيير وإدارة شُؤون الدَّولة، ورسم سياساتها العامَّة داخليًا وخارجيًا، مرورًا بمؤسَّسة الصَّدارة العظمى (الوزارة)، التي تأتي في الدَّرجة الثَّانية في نظام الحكم العثماني، بل تعدَّت أحيانًا مؤسَّسة السُّلطان، خاصَّةً فترة "التَّنظيمات" وما رافقها من حركة إصلاحٍ سياسي وإداري، إضافةً إلى المؤسَّسة العسكريَّة التي عرفت بدورها إصلاحاتٍ كبيرةٍ، كان أساسها إلغاء الجيش الانكشاري سنة 1826م، ما أشار إلى بداية التزام الجيش العثماني بمسارٍ تغييري مُستدامٍ، وعكس في الوقت نفسه سياسات النُّخب الحاكمة والتَّوترات القائمة في مجتمعٍ مأزومٍ.

* يرى المؤرخ "أرنولد توينبي"، أنَّ الدَّولة العُثمانية وَرِثت ثلاثة تقاليد منفصلةً، فهي وريثة الإمبراطوريَّة العربيّة الإسلاميّة، والإمبراطورية الرُّومانيّة المسيحيّة، بالإضافة إلى تقاليد الرُّعاة الرُّحَّل في استبس أُوراسيا، ويذهب إلى أنَّ ميراثها العربي- الإسلامي كان أقلُّ هذه النَّواحي أهميَّةً بعكس مِيراثها الرُّوماني، لكن المؤرخ "كوبريلي" يرى بأنَّ ما أُخِذَ عن التُّراث الإسلامي والتُّركي، في مجال نظام الحُكم والإدارة أكثر ممَّا أُخِذَ عن النُّظم البيزنطيَّة وليس العكس، كما تسرَّع باحث الدِّراسات البيزنطيَّة "يورجا" في استنتاجاته، ونقلها عنه بعض المؤرخين الغربيين، وهو ما يبدو أقرب للصِّحة باعتبار الطَّبيعة الإسلاميَّة للدَّولة العثمانيَّة، وإن تأثَّرت بأنظمة ومؤسَّسات حُكمٍ أخرى. **ينظر:** جان سوفاجيه وكلود كاين، **مصادر دراسة التاريخ الإسلامي دليل ببليوغرافي**، تر: عبد الستار حلوجي وعبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998، ص ص329- 330. **ينظر أيضًا:**
Kemal H.karpat, **The Ottoman State and its Place in World History**, E.J. Brill, Leiden,1974, p.21-22.

هذا دون إهمال دور ومكانة المؤسَّسة الدينيَّة، التي يمكن تقييم أوضاعها خلال القرن 19م في إطارين: تراجع النُّفوذ وتطوُّر المؤسَّسات الإداريَّة، وصولًا إلى المؤسَّسات المحليَّة الحاكمة في مختلف ولايات الدَّولة العثمانيَّة.

أولًا- مؤسَّسة السُّلطان

1- السُّلطان في المفهوم العثماني

يتَّفِقُ كثيرٌ من المؤرِّخين* على أن أُسرة آل عثمان لا تنتمي إلى أُصُولٍ قَبَلِيَّةٍ، ما يعني عدم ارتباطها بأي التزامٍ نحو أقربائها، كما لم تكن أسرةً حاكمةً تَحتَكِرُ مهام الدَّولة الرئيسيَّة، مِمَّا جعل الكفاءة هي المعيار الأساسي للرُّتْبة والوضع الاجتماعي وقد ظلَّ العرش طيلة التَّاريخ العثماني يتبوأُ قمة النّظام الاجتماعي والسِّياسي، ولمَّا كان هذا النظام يرتكز على نُخبَةٍ مُنتقَاةٍ فإنّ كلَّ مجموعةٍ كانت تَحرِصُ على المحافظة عليه لكونه يخلع الشَّرعيَّة على وضعها الاجتماعي والسِّياسي [1]، يؤكِّد ذلك المؤرخ التُّركي "كوبريلي" الذي يرى أنَّ تأثير قبيلة (قايي) - التي ينتمي إليها العُثمانيون- في نُشوء الدَّولة العُثمانية ليس بالكبير ويقول ما نصُّه: « تُجمِعُ المصادر القديمة على أن العنصر الذي أنجب أسرة آل عثمان.. النَّواة الأولى للدَّولة العثمانيَّة، عُنصُرٌ غُزّي (تُركماني) لا يفترق في ذلك عن أغلبيَّة التُّرك الذين وفدوا مع السَّلاجقة.. وقد تَوَطّنَ قِسْمٌ من (قايي) بين ظَهرَانِي التُّركمان فيما وراء بحر الخَزَرْ (قزوين)، وتَوَطّنَ قِسمٌ في مازندران، وقسمٌ في أذربيجان وأران (جنوب قفقاسيا)، وامتزجوا في هذه المواطن بقبائل تُركيَّةٍ أُخرى، ومن المعروف أنَّ القسم الذي وَرَدَ على الأناضول، تَقَسَّمَ وتَفَرَّقَ ووُطِّن بدوره في أماكن مختلفةٍ.. ويتبيّن من هذا أنَّ الشُّعبة القليلة الأهميَّة التي أحاطت بأرطغرل، ثم بعثمان من بعده.. لم تُؤثِّر مع أنّها النَّواة الأولى للتشكُّل السِّياسي الجديد في صبغة الدَّولة» [2].

* نذكر منهم بول ويتك P. Wittek، خليل إينالجيك Halilinalcık، ومحمد فؤاد كوبريلي Mehmet Fuat Köprülü (1890- 1966م).

1) عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص105.

2) كوبريلي، **قيام الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص ص118، 123، 124.

هكذا فقد انطلقت الدَّولة العثمانيَّة في بادئ الأمر من عصبيَّةٍ تركيَّةٍ، أسرة آل عثمان التي اعتمدت بشكلٍ أساسيٍّ على الجند الأتراك، وعلى القبيلة التُّركيَّة المقاتلة التي وحَّدت القبائل التُّركمانيَّة حول مشروعٍ سياسيٍّ كمشروع دولةٍ ومشروع سَلطَنةٍ [1] وفقًا لما أكَّده ابن خلدون في نشأة الدُّول السُّلطانيَّة [2].

كما اصطبغت الدَّولة العُثمانيَّة بالصِّبغة العسكريّة منذ قيامها، واتَّجهت إلى التّوسُّع باعتباره أفضل وسائل الدِّفاع، فقامت الدَّولة منذ نشأتها على نظريَّة الجهاد الذي يُعطي للقائمين به فُرَصَ مُتابعته بِصِفَةٍ مُستمرَّةٍ بالقِوى البشريَّة والمادِّية، ما ترتَّب على هذا الاتِّجاه مُحافظة الدَّولة على طابعها العسكري حتّى النِّهاية، وكان هذا التَّوسُّع من السُرعة بحيث حال دُون إدماج الرَّعايا غير المسلمين مِمَّن دخلوا في نِطاقِ الدَّولةِ الجديدةِ واستمرار الحكومة العسكريَّة، وبذلك فإنَّ السُّلطة العُليا كانت للمجاهد العُثماني* أو من يَختَارُهُ العُثماني [3].

ولم تكن النُّخبة العُثمانيّة الحاكمة تُمارس السُّلطة فحسب، وإنما كانت تُحافظ على حضارة تقليديَّة، واعتمدت شأنها شأن بقية الدُّول في البلاد الإسلاميّة على الدَّعَائِم الإسلاميَّة الموروثة، التي تكلّمت عنها مختلف المصادر الإسلاميَّة المكتوبة [4] والتي اعتبرت الحاكم أو الخليفة أو السُّلطان مُمَثِّلاً للإرادة الإلهيَّة فوق الأرض، وهذا بالرُّغم من أنَّ التأثيرات التُّركية كانت واضحةً في أكثر من مستوى، ومن أهمِّ

1) وجيه كوثراني، **"من الدولة السُّلطانية إلى الدولة الوطنية"**، مركز الدراسات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، ع122، 2006، ص129.

2) ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **المقدمة ابن خلدون**، تح: عبد الله محمد الدرويش، ج1، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004، ص308.

* إنَّ مصطلح (العُثماني) كان يعني السُّلالة الحاكمة، باعتباره دلالة على نُخبةٍ حاكمةٍ، شأنه في ذلك شأن الدُّول الإسلاميَّة التي سبقت، من أمويّين وعبّاسيين وسلاجقة، وقد كان لدى العثمانيين شعورٌ بأنّهم الوريث والخلف للدُّول الإسلاميَّة الكُبرى السَّابقة، أما مفاهيم الأمَّة العثمانية بوصفها تعبيرًا عن الولاء القومي والوطني، فكانت من تجديدات القرن التَّاسع عشر تحت التأثير الأوربي. **للمزيد ينظر:** برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم وسامية محمد ،ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص20.

3) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص215- 216.

4) زوركر، مرجع سابق، ص 31.

المفكِّرين المسلمين الذين اعتمدتهم التَّشريعات العُثمانية نذكر أبو الحسن الماوردي (991- 1031م) الذي يرى بوُجوب طاعة أُولي الأمر باعتبار أنَّ الحاكم خليفة رسول الله ﷺ ومُوكَلُ شَرْعًا بحماية الدِّين وسياسة الدُّنيا وتنفيذ أحكام الشَّرع، حيث يقول: "الإمامة مَوضُوعَةٌ لِخِلافَةِ النُّبُوَّةِ فِي حِراسَةِ الدِّين وسِيَاسَةِ الدُّنيا، وعَقْدُهَا لمن يقُوم بها في الأمَّة واجبٌ بالإجماع.. واُخْتُلِفَ فِي وُجُوبِها، هل وَجَبَتْ بالعقلِ أو بالشَّرعِ؟ فقالت طائفةٌ وَجَبَتْ بالعقل لِمَا فِي طِبَاع العُقلاء من التَّسليم لزعيمٍ يمنعهم من التَّظالُمِ ويَفصِلُ بينهم في التَّنازُعِ والتَّخاصُمِ،.. وقالت طائفةٌ أخرى بل وَجَبَتْ بالشَّرعِ دون العقل لأن الإمام يقوم بأمورٍ شرعيةٍ.." [1]،

ويرى شيخ الإسلام ابن تيميّة (1263- 1328م) أنَّ ولاية أمر النَّاس من أعظم واجبات الدِّين، بل لا تَمَامَ للدِّين والدُّنيا إلَّا بها فيقول: "ولهذا رُوُيَ أن السُّلطان ظِلُّ الله في الأرضِ.. ويُقال: سِتُّونَ سَنَةً مِنْ إمَامٍ جَائِرٍ أَصْلَحُ مِنْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِلَا سُلْطَانٍ" [2]، وبذلك فهو يرى أَحَقِيَّة الحاكم في فرض الطّاعة على رعاياه، وواجب طاعة الرعيَّة له ولو كان ظالمًا خشية الفتنة*، كما يُعَرِّف العلَّامة التُّركي "أبو السُّعود العمادي"** الخلافة على أنَّها

1) الماوردي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، ص13.

2) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام ابن تيميّة، **السِّياسة الشّرعية في إصلاح الرّاعي والرعيّة**، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبوزيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 1429هـ، ص ص232- 233.

* القول الأخير نَسَبَهُ المصنِّف لبعض العُقلاء في (الفتاوى) لكنه لا يذكر مصدر هذا القول، وهو كلامٌ معارضٌ لمبادئ الإسلام الثَّابتة في القرآن: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُم"، والسُّنة: "لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق" فالاستبداد بعيدٌ كل البُعد عن طبيعة الإسلام. **ينظر:** لويس برنارد، **استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تر: سيد رضوان علي، ط2 مزيدة ومنقحة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص74.

** **أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (898- 982هـ/1493- 1574م)**: من علماء الترك المستعربين مُفسِّرٌ وشاعرٌ، ولد قرب القسطنطينيَّة ودرس في بلادٍ مُتعدِّدَةٍ. تولّى القضاء في بروسة ثم استانبول فالرُّومللي، كما أُضيف له الإفتاء منذ سنة 952هـ/1554م، من مؤلَّفاته "تفسير القرآن الكريم". **ينظر:** الزركلي، **الأعلام**، ج7، مرجع سابق، ص59.

من جهة اللَّه سبحانه في إجراء أحكامه وتنفيذ أوامره بين النَّاس وسياسة الخَلْقِ [1]، وهو تعريفٌ يَضمُّ السُّلطة السِّياسية والدِّينيّة أيضًا للخليفة.

هذا ويُمثِّلُ (السُّلطان)* في الدَّولة العُثمانيَّة قِمَّة الجهاز الحكومي سواءً كان مدنيًا أو عسكريًا، فهو مركز الولاء بالنسبة إلى الحُكَّام والمحكُومين على حدٍّ سواءٍ ويأتي على رأس الهيئات الحاكمة [2]، يقول جودت باشا** "وأمَّا الحكومة الإسلاميَّة فإنَّها جامعةٌ بين الخلافة والسَّلطنة***، فالسُّلطان الذي هو إمام المسلمين، هو حامي

1) أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، **تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تح: عبد القادر أحمد عطاء، ج1، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت، ص142.

* **السُّلطان**: لغةً الحُجَّة والبُرهان، واستعمله سائر السَّلاطين العثمانيِّين، بعد أن نقلوه عن السَّلاجقة، و قد حظي هذا اللَّقبُ بالتَّقديس، إلى درجة أنَّه كان من بين أسباب نكبة الصَّدر الأعظم إبراهيم باشا عهد السُّلطان سليمان القانوني، بعد أن تجرَّأ على حمل لقب (سر عسكر سلطان). **ينظر:** بنحادة، **العثمانيون..**، مرجع سابق، ص ص85- 86.

2) Richard Davey, **The Sultan And His Subject**, Chatto and Windus, London, 1907, p.37.

** **جودت باشا (1824- 1895م):** أحمد بن الحاج إسماعيل آغا بن الحاج علي أفندي، ولد سنة 1824م في قرية "لوفجه" ببلغاريا، وبعد أن تلقَّى تعليمه الأول، ارتحل إلى استانبول سنة 1839م لمواصلة تعليمه، ليتقلَّد بعدها منصب مستشار الصَّدر الأعظم رشيد باشا، ثم رئيسًا لدائرة التَّنظيمات في مجلس شورى الدَّولة، فوزيرًا للأوقاف سنة 1873م، ثم المعارف، واشترك في لجنة الدستور العثماني سنة 1876م، كما عُيِّن واليًا لسورية، فوزيرًا للتِّجارة وشغل منصب قائمقام الصدر الأعظم بعد إعفاء خير الدين التونسي، وقد كلَّفه مجلس المعارف بكتابة تاريخ الدَّولة العثمانيَّة منذ سنة 1853م ثمَّ عُيِّن مؤرخًا رسميًا للدَّولة في الفترة 1855- 1866م. اعتزل الحياة العمليَّة سنة 1895م وتوفي في 25 ماي من نفس السنة في حي "بَبَك" باستانبول. **ينظر:** أحمد جودت باشا بن إسماعيل، **تاريخ جودت**، تر: عبد القادر أفندي الدنا، مج1، مطبعة جريدة بيروت، بيروت، 1308هـ، ص ص6- 11؛ مخلوف، **تحوُّلات الفكر والسياسة..**، مصدر سابق، ص ص13- 15.

*** عند قيام الدَّولة العثمانيَّة بدأ فُقهاء الدَّولة على المذهب الحنفي في تغيير وُجهَةِ نظرهم حول الخلافة ، وبات يصلح لمنصب الخلافة ومهمَّاتها في نظرهم كلُّ حاكمٍ رشيدٍ،أي أنَّ "الفقه السُّنِّي" قد تجاوز شرط القرشيَّة بنقلها من النَّسب إلى الوظيفة والقدرة على القيام بأعباء المنصب، وتُعَدُّ هذه النَّظرية أساس استعمال اصطِلَاحَي "خليفة" و"خلافة"، في الفترة الأخيرة من الدَّولة العثمانيَّة، وقد كان الفقيه "الدواني" الذي عاصر السُّلطان بايزيد الثَّاني قد تبنَّى هذه النَّظريَّة ومهَّد لها لكي تكون تعبيرًا نهائيًا لقي قبولًا عند النَّاس، كما لقيت نظريته تأييدًا من قِبَلِ السُّلطان، ومنذ ذلك الوقت أصبح اصطلاحَا "الخلافةِ والسَّلطنةِ" مُترادفين معنىً ومبنًى، إلَّا أنَّ السُّلطان العثماني لم يكن يُخاطَبُ على الإطلاق بلقب الخلافة بوصفه إمامًا وخليفةً سواءً في الاستعمال العادي أو الرَّسمي، كما أقرَّ العالم وفقيه الدِّيار الشَّاميَّة:"محمد أمين بن عمر عابدين الدمشقي" (ت1836م) بأنَّ السُّلطان العثماني محمود الثَّاني هو الخليفة الرَّاشد، ما دام أنَّه يَصُونُ حُكمَ القانون، ويُقَاتِلُ مُجَاهِدًا ضدَّ الكُفَّار، إلَّا أنَّه مَيَّزَ بين الخلافة (الأَرقَى) وهي الخلافة الرَّاشدة، والخلافة (الأَدنَى) الخاصَّة بآل عثمان، كما كان للعُثمانيين على ما يبدو فهمٌ خاصٌّ للخلافة، كنتيجةٍ طبيعيَّةٍ للتطوُّرات التي عرفتها البلاد الإسلاميَّة، وبَدَتِ الحاجة إلى ألقاب الخلافة أكثر عندما=

الشَّريعة الغرَّاء والقائم بأعباء السَّلطنة.." [1]، وهو بذلك يأتي على رأس الهيئة الدِّينية الإسلاميَّة، وله هيمنةٌ على رؤساء المِلَلِ المختلفة غير الإسلاميَّة في الدّولة، وحُكّام الولايات والمقاطعات، ويُسيطر سيطرةً تامَّةً على جميع أجهزة الدَّولة، كما هو الحامي والمُنفِّذ للشَّريعة الإسلاميَّة والمُدافع عن العقيدة والإسلام، وله هيمنةٌ على جميع موارد الدَّولة [2].

2- ألقاب السَّلاطين ومراسيم تولِّي العرش

حمل سلاطين الدَّولة العثمانيَّة عدَّة ألقابٍ* منها لقب "خداوندكار" الذي حمله السُّلطان مراد الأوَّل بعد فتحه لمدينة "أدرنة" Edirne سنة 1365م، وهناك لقب "الخَاقَان" والذي عَرَفَ طريقه إلى العُثمانيّين عن طريق التَّتار وبدأ استعماله منذ القرن الخامس عشر، ولقب "خَانْ"، كَمُرَادِفٍ لِلَقَبِ خاقان، والمُستَلهَمُ من السَّلاجقة [3]، وفي مقدّمة قانون نامه للسُّلطان سليمان القانوني (1520- 1566م) يصف نفسه بسلطان العرب والعجم والرُّوم، واستبدل لقب سلطان الروم بلقب "بادشاه إسلام"، وهكذا فخلال

=شعر العُثمانيُّون بالضَّعف، وعليه فإنَّ رواية "خلافة آل عثمان" وتسمية السُّلطان سليم الأوَّل بخليفة المسلمين، هي دَعوى لا تستند إلى أصلٍ تاريخيٍّ أو مصدرٍ شرعيٍّ فالدَّولة العثمانيَّة هي دولة سَلطَنَةٍ، وهذا رغم أنَّ مُصطَلَحي السَّلطنة والخلافة كانا مُتداخلين دائمًا لدى المؤسَّسة الدِّينيَّة العثمانيَّة في القرون الأولى. **ينظر:** جب وبوون، مصدر سابق، ص83- 84؛ بروس ماسترز، **عرب الإمبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي واجتماعي (1516- 1918م)**، تر: عبد الحكيم ياسين عبد الله، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2018، ص ص192، 252، 253؛ بنحادة، مرجع سابق، ص ص80- 84.

1) أحمد بن إسماعيل جودت، **تاريخ جودت**، تر: عبد القادر الدنا، مج1، مطبعة جريدة بيروت، بيروت، 1308هـ، ص23.

2) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص473.

* للتوسُّع في موضوع ألقاب السَّلاطين **ينظر:** مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات1517- 1923م**، د.ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص ص17- 62.

3) بنحادة، مرجع سابق، ص87.

قرنين من الزمن يرى المؤرخ "برنارد لويس" أنَّ مؤسّسات السِّيادة العثمانيّة قد مرَّت بثلاث مراحل: مرحلة أمراء الثغور، مرحلة سلطان الروم، وأخيرا بادشاه الإسلام [1].

أيضًا حَمَلَ السَّلاطين ألقابًا أُخرى ذات أصلٍ فارسيٍّ منها:"الشَّاه" و"شَهِنْشَاهْ" و"البَادشَاه" [2]، هذا الأخير يُعتبر الأكثر تردُّدًا في الكتابات العُثمانيَّة الرَّسميَّة والأدبيَّة منذ القرن 16م، حيث حَضَرَ في كل المراسلات، ويعني الحاكم الأعلى أو ملك الملوك ولم يسمح العُثمانيون باستعماله لغيرهم من الملوك الأوربيِّين إلا في حالاتٍ محدودةٍ جدًا قبل نهاية القرن 18م، كما هو الحال بالنسبة لملك فرنسا لويس الرابع عشر الذي خاطبه العُثمانيون في إحدى المرّات بلقب "فرانجه بادشاهي"، كما لم يتمكّن الرُّوس من انتزاع مخاطبتهم به إلّا بعد معاهدة "كوجك قينارجه "Kucuk Kaynarja سنة 1774م، حيث اعتبر الرُّوس ذلك أمرًا عظيم الأهميَّة بعد تمكُّنهم من فرض إرادتهم على الدَّولة العثمانيَّة المهزومة*، كما حمل السُّلطان العثماني لقب "خنكار" بمعنى السُّلطان الأعظم، وعندما نجح السُّلطان محمَّد الثَّاني في فتح القسطنطينية تلقّب بلقب "سلطان البرَّين والبحرين، "كما لم يتردَّد في حمل لقب "القيصر" [3]، وبعد بسط السُّلطان سليم الأوَّل السِّيادة على الشام، مصر والحجاز تغيّر بشكل جذري مركز

---

1) لويس، **استانبول..**، مرجع سابق، ص ص69- 70.

2) Davey, Op.Cit, p.38.

* تؤكّد ذلك المادَّة (13) في المعاهدة (TREATY OF KUCUK KAYNAARCA)

XIII. "The Sublime promises to employ the sacred title of the Empress of all the Russias in all public acts and letters, as well as in all other cases, in the Turkish language, that is to say, (Temamen Roussielerin Padischag)".

وترجمة النَّص: "لقد تعهَّد الباب العالي باستخدام اللَّقب المقدَّس لإمبراطور روسيا في كل الأعمال العامَّة والخطابات، وكل الحالات الأخرى، باللُّغة التُّركية بمعنى، (تمامين روسيليرين بادياج)". **ينظر:**

J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Midlle East, A Documentary Record 1535-1914, D-Van Nostrand Compony, In C, Vol.1, London, 1956, pp.55-61.

نقلا عن: منصور بن معاضة بن سعد العمري، **الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة 1709- 1805م دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة دكتوراه، إشراف: يوسف بن علي الثقفي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010، ص278. (ضمن الملاحق).

3) بنحادة، مرجع سابق، ص87.

السُّلطان العُثماني وأصبح أكثر من مُجرّد سلطان، وأضاف إلى ألقابه "حامي الحرمين" و"راعي طرق الحج" اللذين كانا أهمَّ من لقب الخليفة [1].

وفي القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر تمسّك السّلاطين بلقب "الخليفة" لأسبابٍ سياسيَّةٍ، لا سيما عهد السُّلطان عبد الحميد الثّاني، الذي كان أكثر السّلاطين العُثمانيين استخدامًا لمؤسَّسة الخلافة بشكل فعَّال خاصّةً مع الخارج*، حيث جعل من مقام الخلافة ورقةً من الأوراق السِّياسيّة في دبلوماسيّته، ولا شكَّ أن الذين ادَّعوا أنَّ استخدام السُّلطان عبد الحميد مقام الخلافة ضد الدُّولِ الكُبرى خاصَّةً انجلترا، لم يَكُن إلّا نوعًا من الخداع**، لم يفهموا الطّبيعة السِّياسيّة لذلك المقام [2] حيث يرى المؤرخ "الشّناوي" أنَّ السُّلطان كان يهدف بذلك إلى إرهاب الدُّول الأوربيّة الطّامعة في مُمتلكات الدّولة من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيّةٍ فإن العاطفة الدِّينيَّة الإسلاميَّة كانت أكثر تَأَصُّلًا وعُمقًا في نفوس رعايا الدولة من العاطفة الوطنيَّة، وعلى أحسن الظروف كانت العاطفتان الدِّينيَّة والوطنيَّة مُمتزجتين مُتشابكتين، وكان رعايا الدّولة يزدادون التصاقًا بالدَّولة العُثمانية، ويزداد ولاؤُهم للسُّلطان [3].

وقد دأب السّلاطين حين تولِّيهم العرش على القيام ببعض الإجراءات ذات الطّابع الرَّمزي والتي يمكن إيجازها في: الجلوس، البيعة، آداء صلاة الجمعة والإعلام الخارجي، فالجلوس كانت مراسيمه في البداية تجري في العاصمة"أدرنة" ثم "بورصة" ليصبح بعدها قصر "توب كابي" Topkapi في العاصمة "إسلام بول" Istanbul هو مقر

---

1) إينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد.م. الأرناؤوط، الطبعة1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص92.

* يقول المؤرخ "ريتشارد ديفي" أن السُّلطان عبد الحميد دعا بعض شيوخ الإسلام المتحمِّسين إلى فكرة الجامعة الإسلامية Pan-Islamism إلى قصر يلدز، من أجل إحياء الحماس الدِّيني وجمع كلمة المسلمين حول الخلافة، إلّا أن مشروعه لم يُتوّج بأي نجاح، بل انتهى إلى فشلٍ ذريعٍ كلّف الحكومة العُثمانية مبالغ ضخمة من المال وخسارةً كبيرةً في هيبتها. **للمزيد ينظر:** Davey, Op.Cit, p.40

** كان ذلك رأي بعض المُخطِّطِين الاستعماريِّين الأوربيِّين، الذين رأوا بأنَّ (مسألة الخلافة) بتَأَخُّرِهَا التَّاريخي قضيةً مُبالَغٌ فيها. **ينظر:** ماسترز، مرجع سابق، ص257.

2) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مرجع سابق، ص149.

3) الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مرجع سابق، ص26.

العمليَّة وبالضَّبط "باب السَّعادة"، وبالتَّالي فقد أصبح التَّحَكُّم فيه بعد موت السُّلطان مفتاح للعرش العثماني، أمَّا البيعة فترجع للموروث الإسلامي، وقد اتَّخذت عند العثمانيين شكل احتفالٍ رسميٍّ في القصر، يُشارك فيه عددٌ محدودٌ من الأعيان والأشراف وعُموم أهل الدِّيوان وأركان الدوَّلة، وكانت تجرى عادةً يوم الجمعة زمن الصَّلاة، ولا مجال للتَّأكيد على أهمِّيتها إضفَاءً للشَّرعيَّة، وتُؤخذ عادةً من العُلماء والأعيان وقادة الجيش، وكانت نُصوصها تختلف من سلطان لآخر، غير أنَّه لا يمكن أن نتحدَّث عمَّا يُسمى (البيعة) بمعناها الإسلامي وبشكلها التَّقليدي إلَّا مع السُّلطان محمد الفاتح، ومن المراسم أيضًا آداء صلاة الجمعة الأولى في مسجد آيا صوفيا كإعلانٍ للعامَّة، إضافة لتقليد السَّيف عند قبر الصَّحابي أبا أيُّوبٍ الأنصاري، وأخيرًا الإخبار الخارجي بإعلام مُلوكِ الدُّول الأجنبيَّة بتولية السُّلطان الجديد وتسلُّم التَّهاني [1].

3- صلاحيَّات السُّلطان

لقد تبوأ السُّلطان العثماني قمَّة النِّظام السِّياسي الاجتماعي، وارتكز على شرعيَّةٍ تاريخيَّةٍ حافظت على نفسها من خلال الصِّراع الدَّاخلي على الحُكم، وشغل قمَّة نظام الحكم الذي يتألَّف من أجهزةٍ متعدِّدَةٍ مدنيَّةٍ وعسكريَّةٍ، بإصداره لجميع القوانين والنُّظم والأوامر لتمتُّعه بالسُّلطتين التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة، وقوانينه تأتي بعد القرآن والسُنَّة والمذاهب الأربعة وبخاصَّةٍ المذهب الحنفي، فتغدو مراسيمه بمثابة أعرافٍ [2] ومن هذا المنطلق كان الحُكَّام العثمانيون يرفضون أيَّ تحديدٍ لسلطتهم السِّياسيَّة وكان السُّلطان يُصدر القانون على شكل "فرمان"*، فالقانون العثماني الذي وُضِعَ في نهاية القرن 15م يقول: «إنَّ الرَّعيَّة والأرض تعود إلى السُّلطان»، وبعبارةٍ أخرى فإنَّه كان

1) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص ص91- 94.

2) سيار الجميل، **بقايا وجذور التكوين العربي الحديث**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمَّان، 1997، ص147.

* مع تمتُّع السَّلاطين العثمانيين بالحريَّة في وضع القوانين وإلزام الآخرين بالعمل بها، إلَّا أنَّ السُّلطان كان مُلزمًا باحترام قواعد النِّظام والتَّقاليد واحترام قرارات القاضي، ولم يكن السُّلطان شأنه شأن أيَّ حاكمٍ مسلمٍ قادرٌ على الحكم وفق هواه، أي أن يكون فوق القوانين، فهو لا يستطيع تجاوز مبادئ الشَّريعة الإسلاميَّة التي تحكم حياته العامَّة والخاصَّة. **ينظر:** جيل فاينشتاين، **الإمبراطورية في عظمتها القرن السادس عشر**، في تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ج1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ص253.

لا يَحِقُّ لأحدٍ أن يُمارس سلطةً دون إذن السُّلطان، وكان هذا يوفر للسُّلطان سيادةً مطلقةً في الدّولة، ويسمح له بالتّخلُّص من كل أشكال السِّيادة القانونيّة في الولايات كما يسمح له ممارسة بعض الرّقابة على الأوقاف والملكيّات الخاصّة، وهكذا فقد كان هذا المبدأ في الحقيقة حجر الزّاوية للنِّظام المركزي العثماني، وبالمقابل كانت الشّريعة الإسلاميّة القانون الثّابت والأساسي في الدّولة، لكنَّ ذلك لم يمنع من وجود "القوانين العقليّة" التي وضعها السُّلطان، على أنّها كانت قاصرةٌ على بعض مسائل القانون العام الدستوريّة، الإداريّة، الماليّة والجزائيّة [1].

وهكذا فإنَّ السّلاطين العثمانيّين بحكم التُّراث الذي ورثوه حقّقوا تطويرًا عظيمًا لهذا الحقِّ الممنوح للسُّلطان*، وقد تسنَّى لبعض السّلاطين الاضطلاع بنشاطٍ تشريعيٍّ مُكثَّف لعل أبرزهم محمَّد الفاتح (1451- 1481م)** وسليمان القانوني (1520-1566م).

ومن الملامح الأساسيّة لمنصب السّلطنة في الدّولة العثمانيّة إمساك السُّلطان بزمام السُّلطة والحكم، فهو الذي يُعيِّن الحكومة أو يعزلها ويُعيِّن الموظّفين في جميع الوظائف، ويُحدِّد وظيفتهم و ألقابهم، وهو القائد الأعلى للجيوش، وهو الذي يَعقِدُ المعاهدات وعهود الصُّلح مع الدُّول الأجنبيّة [2]، وقد بقي السُّلطان الزعيم المطلق للدّولة حتى القرن 17م، عندما أدّى ضعف بعض السّلاطين العثمانيين إلى تعاظم تدخُّل الإنكشاريّة وتأثيرها في نظام الحكم، ومع ذلك فقد بقي منصب السُّلطان العثماني ذا

---

1) فاينشتاين، المرجع السابق، ص ص251- 252.

* كُتِبَ في مُقدِّمة "قانون نامه" للسُّلطان سليمان الأوَّل الذي شهد عهده ذروة عمليَّات التَّصنيف القانوني لنظام الحكم، والذي وُضِع في نهاية القرن 15م: "لقد أمر السُّلطان بوضع القانون العثماني، لأن هذه الأنظمة مهمَّةٌ لأجل ازدهار شُؤون العالم وكل قضايا الرَّعيَّة". **ينظر:** إينالجيك، مرجع سابق، ص111.

** كان محمد الفاتح أوَّلُ سُلطانٍ عثماني يهتمُّ بإدخال النِّظام وتجميع القوانين وتنسيقها في مختلف الأنظمة القانونيَّة والاجتماعيَّة، فصدر في الفترة الأولى لحكمه (1453- 1456م) قانون نامه Kanunname وتضمَّن منزلة والتزامات رعاياه، وصدر الثَّاني في فترةٍ مُتأخِّرَةٍ من حكمه (1477- 1478م) وتضمَّن تنظيم الدَّولة والطَّبقة الحاكمة، وصدر الثَّالث في أواخر سنتين من حكمه، تضمَّن التَّنظيمات الاقتصاديَّة وامتلاك الأراضي والضَّرائب. **ينظر:** سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان، 1997، ص ص62- 63.

2) نفسه، ص250.

مكانةٍ في الدَّولة، وضُعف السَّلاطين كان بعد ضعف الدَّولة العثمانيَّة وليس بسبب ضعف منصب السُّلطان نفسه، مع أنَّ البعض منهم لم يلعب سوى دورٍ ثانويٍّ في شُؤون الحُكمِ [1].

لقد تمتَّع السُّلطان العُثماني بسُلُطَاتٍ كثيرةٍ، حيث كان يُمثِّل السُّلطة المطلقة بينما كان الكثير من مُساعديه عمليًا، وعلى رغم نفوذهم كمفوّضين لفرض سلطته عبيدًا له، ومن بين تلك السُّلطات حق الحياة والموت لرعاياه باستثناء شيخ الإسلام "المفتي"* وسُلطتِهِ المطلقة على الأملاك والأشخاص، وإن لم تمتد يد السَّلاطين إلى مصادرة الأملاك المربوطة على الأوقاف الدِّينية، كما كان السُّلطان وحده هو الذي يَتَمَتَّعُ بسلطة منح كل ألوان التَّكريم والقيادة والمناصب ذات الألقاب الرَّفيعة ونزعها حين يشاء [2]، ومع أن السُّلطان كان يتمتَّع بالسُّلطتين التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة، ولم يكن يَحُدُّ من سُلطته قانونٌ مدنيٌّ، أو وجود أرستقراطيَّةٍ لها امتيازاتٌ خاصَّةٌ، إلّا أنّه لم يكن حاكمًا مُطلقًا بمعنىً تام**، فلم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشّريعة الإسلاميَّة بشكلٍ علنيٍ، وكان "الفرمان الشَّاهاني" أو (الخط الشَّريف) يأتي في المرتبة الرَّابعة بعد المصادر الأساسيَّة للقانون الإسلامي وهي القرآن والسُّنَّةُ والمذَاهِبِ الأربعة، وبذلك فإن المراسيم التي كان يُصدرها كانت ذات صِفَةٍ «عُرفِيَّةٍ» بمعنى أنها تكميليَّة، يقول

1) جب وبُوون، **المجتمع الإسلامي والغرب..**، مصدر سابق، ص90.

* هو استثناءٌ قابلٌ للشكِّ أيضًا، فقد كان للسُّلطان متى يشاء أن يخلع المُفتي الذي لا يتجاوب معه، ممّا يعني حِرمَانُهُ من الحَصَانَةِ التي يتمتّع بها باعتباره رئيسًا للجهاز الدّيني في الدّولة. **ينظر:** شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص216.

2) زوركر، مرجع سابق، ص33.

** لقد دفعت السُّلطات التي كانت في يد السَّلاطين العُثمانيين بالعديد من المؤرخين إلى نعتهم بالاستبداد معتمدين على بعض الكتابات التي تعود للقرن16م، منها كتاب "الأمير" لمكيافيللي، والذي نشر سنة 1513م ونشر أحكامًا قاسيةً في حق السُّلطان العثماني، مُستوحاةٌ ولا شكَّ من العلاقات التي كانت تربط العثمانيّين ببعض المدن الايطاليَّة كما حملت كتابات السُّفراء البنادقة كثيرًا من أوصاف الاستبداد للسَّلاطين العثمانيّين كما فعل "أُتّافيانو بون" في وصفه للسُّلطان أحمد الأوَّل (1603- 1617م)، أو كما كان يُوصف السُّلطان عبد الحميد الثَّاني في القرن 19م (بالسُّلطان الأحمر). للمزيد **ينظر:** أتافيانو بون، **سراي السُّلطان**، تر: زيد عيد الرواضية، مر: عز الدين عناية، ط1، هيئة أبو ظبي للسِّياحة والثَّقافة، 2014؛ **ينظر أيضا:** بنحادة، مرجع سابق، ص98.

المؤرخ هـ. ليبير* Albert H .Lybyer في هذا الصَّدد: "كانت الشَّريعة الإسلاميَّة أكبر قيدٍ أمام استبداد السُّلطان العُثماني، وتُعَدُّ قوانين مُقدَّسةً أعلى من سلطة السُّلطان، قد يتجاوز السُّلطان أحيانًا بُنُود الشَّريعة، ولكنَّه لا يتمادى في ذلك، لإدراكه أن ذلك من شأنه أن يُفقِدَهُ عرشه.. ويمكن القول أيضاً أن حُريَّة السُّلطان في بعض النَّواحي كانت تأخذ بالحسبان الشَّعب العُثماني المحافظ جداً والمعتزّ بتُراثه" [1].

وكانت التَّشريعات التي يُصدرها في المسائل الدِّينيَّة والعلمانيَّة، التي لم تنصُّ عليها المصادر الثَّلاثة الرئيسيَّة السَّابقة، تُسمى "قانون نامه"**، وقد وضع السُّلطان محمد الثَّاني (الفاتح) القواعد الأساسيَّة التي قامت عليها الدَّولة العُثمانيَّة سياسيًا واجتماعيًا وإداريًا حتى قُرب انهيارها [2]، ومع مرور الوقت تمكَّنت الحُكومة المركزيَّة من السَّيطرة تدريجيًا على كُلِّ مؤسَّسات الدَّولة واستطاعت السَّيطرة على الثَّقافة والدِّين، وبذلك برز نظامٌ قويٌّ يقوم على تركيز السُّلطة الاقتصاديَّة والتَّخطيط الاقتصادي في يد الدَّولة، ويستندُ إلى بيروقراطيَّةٍ مركزيَّةٍ كان لها أثرٌ كبيرٌ في استمرار بقاء الدَّولة العُثمانية برغم ما أحاط بها من تَقَلُّبَات [3].

---

* **ألبرت هـ. ليبير Albert Howe Lybyer (1876- 1949م)**: مستشرقٌ أمريكيٌّ من أهم مؤلَّفاته: الحكومة العثمانيَّة في عهد سليمان القانوني، الأتراك العثمانيُّون، طرق التِّجارة الشَّرقيَّة، رحلات إليا أفندي، محمَّد الفاتح. **ينظر**: نجيب العقيقي، **المستشرقون**، ج2، ط5، دار المعارف، القاهرة، 2006، ص112.

1) Lybyer, Op.Cit, pp.26-28.

** **قوانين نامة**: هي الكُتُبُ التي تَجَمَعُ بين النُّظم المعمول بها في الدَّولة العُثمانية، وقد صِيغَت انطلاقًا من الشَّريعة الإسلاميَّة ومقاصدها وهي أنواعٌ كثيرةٌ، منها التي تحوي فرمانات بشُؤونٍ مختلفةٍ لا يجمع بينها موضوعٌ واحدٌ ومنها ما يجمع قوانين خاصّة في موضوعٍ واحد مثل التِّيمار، أو الأرض وغيرها، أمّا (قانون نامة محمد الفاتح)، والذي اختلف المؤرِّخُون في نسبته إليه، إلَّا أنَّ"إدريس البدليسي" مُعاصر السلطان "سليم الأول" قد أكّد هذه النسبة في تاريخه (الجنَان الثَّمَانِي)، كما أكَّدها المؤرخ "عالي الكليبولي" أحد الدفتردارية في أواخر القرن 16في تاريخه (كُنْهُ الأخبَار)، ويشتمل "قانون نامة" على مجموعة من القواعد السُّلطانية مُقسَّمةٌ إلى أبواب، يتضمَّن الأول: بيان مراتب الأكابر والأعيان، و الثَّاني: المراسم المتعلِّقة بتشكيلات السَّلطنة كالديوان، أمّا الباب الثَّالث: فيتضمَّن الجرائم (الغرامات)، الرَّواتب والألقاب. **ينظر**: خليل ساحلي أوغلي، **"قانون نامة آل عثمان ترجمة"**، مجلة دراسات، مج13، ع4، استانبول، 1986، ص ص107- 109.

2) علي محمد محمد الصَّلابي، **فاتح القسطنطينية السُّلطان محمَّد الفاتح**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2006، ص148.

3) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص217.

ووفقًا للأعراف والتّقاليد العُثمانيَّة، كان على السُّلطان العُثماني قبل أن يُنفِّذ أي إجراءٍ سِيَاسِي أن يَحصُل على فتوى من شيخ الإسلام بتَماشِيه مع الشَّريعة الإسلاميَّة وفي كثيرٍ من الأحيان كان رَفضُ المفتي يُفْضِي إلى إرغام السُّلطان عن العُدول عن إجراءاته*، وقد عبَّر كل من "جب وبوون" عن هذا التَّكامل الوظيفي في بُنية نظام الحكم العثماني بين السُّلطان والمفتي بالقول: "أمَّا ما يتعلَّقُ بالالتزام بقوانين الشَّريعة (وقد التزم بها السَّلاطين العُثمانيُّون أكثر من أيَّةِ سُلالةٍ حاكمةٍ قبلهم) فالنَّتيجة هي أنَّ المفهوم العام لِنُفُوذِ وَسَطْوَةِ المُلْكِ في الإمبراطوريَّة العُثمانيَّة لم تتأثر بالأفكار الإسلاميَّة إلَّا بشَكلٍ ضئيلٍ.." [1].

لكن وبالرّغم من أن المفتي كان يتمتّع بسلطة دُستوريَّة من شأنها أن تُقيِّد سُلطة السُّلطان، فقد كان بإمكان السُّلطان عزله من منصب الإفتاء، كما كان وجود سُلطان قوي محبوب من شأنه أن يجعل المفتي أداةً سلبيَّةً في يده، برغم أن التزام السُّلطان بأحكام الشَّريعة كان يُرغمه على احترام آراء المفتي، خاصّةً وأن رعاياه كانوا مُتمسِّكين بدينهم، وبتفسير أَكْبَرِ سُلطَةٍ دِينيَّةٍ لهذا الدِّين، في حين أنَّ تَولِيَةَ سُلطانٍ ضعيفٍ أو غير محبوبٍ، كان يفسح المجال لمعارضة المفتي المستند إلى تلويح الجماهير بالثَّورة من وراء أسوار القصر، وكان تصريح المفتي بأن السُّلطان لا يحترم الشَّريعة وأنَّه غير صالح للحكم كفيلًا بالتَّمهيد لخلعه، ورغم مكانة السُّلطان والسُّلطات التي تمتَّع بها فإن سلطته لم تكن طاغيةً فقد ظلَّت بعض الهيئات والطَّوائف مُستقلةً عن السُّلطة المركزيَّة، ومن ذلك الطَّوائف الدِّينيَّة لغير المسلمين (الملل) وطوائف الحِرَفِ والمؤسَّسات والجماعات الدِّينية وغيرها من الهيئات التي شَكَّلت أُسُسَ المجتمع

* يُورد المؤرخ "اسبيرلي" في هذا الشَّأن، فتوى شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (1490- 1574م)، والذي عاصر أقوى السَّلاطين العُثمانيّين وأنشطهم على مستوى التّشريع، ومع ذلك لم يمتنع من إصدار إحدى فتاواه المعارضة لأحد إجراءات السُّلطان سليمان: "لا يصحُّ الأمر السُّلطاني فيما يُقرّه الشرع". **ينظر:**
Mehmet Ipsirli, **Insan Haklan Ve Sosyal Hayat Acisindan Osmanli Fetvalari**, in Turklerde Insan Degerler Ve Insan Heklari II, Istanbul, 1992, SS.115-117.

نقلا عن: بنحادة، مرجع سابق، ص99.

1) جب وبوون، مصدر سابق، ج1، ص86.

العُثماني، حيث ترك السَّلاطين الأُوائل كُلَّ الشُّؤون المحليَّة والماليَّة والإصلاحات العامَّة والأمن في أيدي الحُكَّام المحلِيِّين [1].

4- وراثة العرش

لقد مرَّت الدَّولة العُثمانيَّة منذ قيامها بعدة أطوارٍ سياسيَّة يمكن حَصرُها في فترتين رئيسيَّتين، تمتدُّ الأولى في الفترة (1300- 1566م)، وشملت حُكْمَ عشرة سلاطين - من عثمان إلى سليمان- اتَّصَفُوا بالقُوّة والنّشاط*، وكانوا على درجةٍ كبيرةٍ من الكفاءة، وصفاتٍ استمدُّوها من طبيعة الظُّروف التي مرّت بهم، والفُتوحات التي قاموا بها، فقد حصل كل منهم على خبرةٍ إداريةٍ وأحيانًا عسكريةٍ، نتيجةً لتولِّيه حُكم إحدى الولايات في بداية حياته العامَّة، فقد كان الابن عادةً ما يخلف أباه في الحكم، ولم يكن بالضَّرورة الابن الأكبر**، وفي بعض الأحيان كانت تنشب بين الإخوة صراعاتٌ دمويةٌ حول وراثة عرش أبيهم، ومن أبرز هذه الصِّراعات الصِّراع بين أبناء السُّلطان بايزيد الأوَّل في أعقاب "موقعة أنقرة" والذي استمرَّ عشر سنوات، لهذا اعتبر الإخوة مصدر خطر على السُّلطان الحاكم، وأصدر السُّلطان محمد الفاتح في عهده قانونًا يأمر كل من يأتي بعده بأن يفتتح حُكمَهُ بتصفية إخوته واستمرَّ العمل

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص217- 218.

* كان السَّلاطين الأوائل يُشاركون في الحروب بأنفسهم ويقتحمون الصِّعاب بأشخاصهم، ولعلّ مِمَّا له دلالةً أنَّ السُّلطان مراد الأوَّل استشهد في أرض معركة قوصوه، وأنَّ سليمان القانوني شارك شخصيًا في 13 حملةً عسكريةً وأَبَى أن يموت على فراشه، فخرج وهو مريضٌ في آخر أيَّامه وتُوفِّي في حملته الأخيرة، وظَلَّ السَّلاطين يُجاهدون بأنفسهم إلى نهاية القرن السابع عشر. **ينظر:** محمد شعبان صوان، **يوميّات السُّلطان الحوادث الهامّة في تاريخ الدّولة العثمانية ودلالاتها**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع- دار الروافد الثقافية، الجزائر- بيروت، 2020، ص 243.

** في الفترة ما بين القرنين (14- إلى مطلع القرن17م) كانت السَّلطنة تُورَّثُ من الأب لابنه، لكن بوفاة السلطان أحمد الأول سنة 1617م، وفي ظل عدم بلوغ أحد أبنائه سنًّا يؤهله لخلافته، تولّى السلطنة أخوه مصطفى الأول كما أُصدر قانون يُنظّم تتابع السلاطين في المستقبل، بتَسَلُّم أكبر ذكر من الأسرة للعرش، وقد سمح هذا القانون لمدة قرن ونصف لاحق للإخوة والأعمام وأبناء الأعمام بأن يحلُّوا محل الأبناء إن لم يوجدوا، ولكن لم يحصل هذا سوى مرَّةً واحدةً مع السلطان محمَّد الرابع الذي خلف أباه إبراهيم سنة 1648م، وهكذا لم تعد وراثة العرش تنتقل من الأب إلى الابن، بل أصبحت تعتمد على أكبر أعضاء الأسرة سناً، وبقيت على هذا النحو دون وجود قانون ينظم ذلك حتى إعلان الدستور الأول سنة 1876م. **ينظر:** إينالجيك، مرجع سابق، ص98.

بهذا القانون حتى نهاية القرن السَّادس عشر، ثم وُضِعَ "قانون الحَجر"* كبديلٍ عهد السُّلطان سليمان الأوَّل، لكنه لم يُطبَّق حتى عهد مراد الثَّالث [1].

لقد كان المبدأ القاضي بتولِّي أكبر أفراد الأسرة سنًّا هو النظام الجاري، فبدأ النِّزاع لتغيير هذا المبدأ إلى الولد الأكبر، ولكن مع وجود ولي العهد في السَّراي أصبح الأمراء الآخرون لا يُقيمون فيه، وتفرَّقُوا في أماكن مختلفةٍ في استانبول، كما تباينت أساليب تعليمهم، فكان منهم من يُفضِّل ثقافة الشَّرق وآخرون يُفضِّلون ثقافة الغرب كما كان منهم أيضًا من حصل على قدرٍ ضئيلٍ من التَّعليم، أما في السَّنوات الأخيرة فقد بدأ الأُمراء تعليمهم في المدارس العاديَّة [2].

أمَّا الفترة الثَّانيَّة للسَّلاطين فامتدَّت في الفترة (1566- 1924م)، وتبدأ بعهد السُّلطان مراد الثَّالث، فقد بدأت تتجمَّع فيها أسباب التَّدهور والانحدار، حيث كان لِتَوقُّف التَّوسُّع العثماني في عهد سلاطين هاته الفترة أَثَرٌ في تطوُّر الدَّولة، على الرَّغم من أنَّ بعضهم قد مَدَّ رقعتها إلى مساحاتٍ جديدةٍ لكنَّها قليلةً نسبيًا [3]، وظهر ضعف الدَّولة واضمحلالها وتدهورها في شخصيَّات السَّلاطين أنفسهم- مع استثناءاتٍ قليلةٍ- فبعد أن كان السَّلاطين الأَوَائِلْ يتولَّونَ قيادة الجيش بأنفسهم، كما كان السُّلطان العثماني حتى عهد محمد الفاتح يرأس بنفسه جلسات الدِّيوان ويبث في مختلف شئون الدَّولة فقد انسحب سلاطين الفترة الثَّانية بالتَّدريج من المساهمة الفعليَّة في قيادة الجيش وفي الإدارة، بل إنَّ السُّلطان سليمان القانوني ومن بعده من السَّلاطين كانوا يُنصِتُون إلى مداولات الدِّيوان من وراء ستار، وانصرف هؤلاء السَّلاطين لحياتهم الخاصَّة إما للمُتعة أو للعبادة، والسَّبب يعود أيضًا بالأساس إلى تنشئتهم الغريبة، ففي حين اعتاد العُثمانيون

---

* كان كُلُّ الأمراء ما عدا الأبناء يُحجَزُون داخل منطقةٍ خاصَّةٍ من القصر، ويُحرمُون من أيِّ اتِّصال بالعالم الخارجي، ويُزوَّدُون بمعلِّمين لتعليمهم القرآن وبعض العلوم الأخرى. **ينظر:** جب وبوون، مصدر سابق، ج1، ص88.

1) جب وبوون، نفس المصدر السابق، ج1، ص87.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص337.

3) محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص ص558- 559.

الأوائل على منح أمراء السُّلالة الحاكمة بعض الأقاليم لإدارتها لكن ذلك لم يكن لِيُرضِي طُمُوحَ هؤلاء الأُمَرَاءِ، بل كان يُشجِّعُ بعضهم على محاولة الاستيلاء على العرش، فكان السلاطين مُعرَّضِين لمخططات الثورة ضِدّهم، حيث كان كل الأمراء ما عدا الأبناء يُحجزون داخل منطقة خاصَّةٍ من القصر، ويُحرمون من أيِّ اتِّصالٍ بالعالم الخارجي [1]، وهو ما كان يؤثِّر حتمًا على كفاءتهم في إدارة شُؤون الدَّولة*، حيث لم يَعُد السَّلاطين يُمسكون بزمام الحُكمِ في الدَّولة، كما كان عليه الحال من قبل وتركوا مسائل الدَّولة العُليا في يد الوزير الأوَّل (الأعظم) [2].

5- السَّراي خلال القرن التَّاسع عشر

مع اتِّساع الأجهزة البيروقراطيَّة خلال القرن 19م، بدأ السَّراي العثماني** يفقد بعض وظائفه، حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية بعد الحكومة، فقد اعتمدت الدَّولة العثمانيَّة منذ نهاية القرن 15م على نظام "الديوشرمة"*** Devşirme بتجنيد بعض رعايا السُّلطان، ويختار منهم ذوي الكفاءة العالية ليُصبحوا خدمًا للسُّلطان في السَّراي، بعد

---

1) جب وبوون، مصدر سابق، ص ص87- 88.

* يعطي "محمد جميل بيهم" مثالًا حيًّا للتَّصرُّفات الارتباكيَّة للأمير سليم الثاني (1566- 1574م)، ولي عهد السُّلطان سليمان القانوني، وعزاها إلى الحَجْرِ الطَّويل الذي قضى فيه هذا الأمير حياته. **ينظر:** محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني كيف نشأت وارتقت السلطنة العثمانية وإلى أي حد بلغت عظمتها**، ج2، مكتبة صادر، بيروت، 1925، ص ص21- 22.

2) جب وبوون، المصدر السابق، ص ص86- 87.

** من المؤلَّفات التي تناولت السَّراي العثماني، كتاب سفير جمهورية البندقيَّة في استانبول "أتفيانو بون" Ottaviano Bon، في الفترة (1604- 1608م) عهد السُّلطان أحمد الأوَّل (1603- 1617م)، ومما يُسجِّلُه المترجم، أنَّ المؤلِّف ينتمي إلى ما يُعرف في الآداب الأوروبيَّة بالتَّقارير السِّفارية، التي كان يُقدِّمُها السَّفير في مهمته الدُّبلوماسيَّة، والتي كانت تتجاوز الطَّابع السِّياسي لتصف حياة الناس وطرائق عيشهم وعاداتهم. **ينظر:** أتفيانو بون، **سراي السُّلطان**، تر: زيد عيد الرواضية، مر: عز الدين عناية، ط1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

*** **الديوشرمه Devsirme:** تعبير يطلق على تجنيد الأطفال المسيحيين، الذين كانوا يُجمعون من البلدان الأوروبيَّة عند فتحها ويُنشَّأُونَ على التَّعاليم والعادات الإسلاميَّة والتَّقاليد التُّركية، وقد جرى تطبيق هذا النظام زمن السُّلطان محمد الأول، وإن لم يكن قد قُنِّنَ إلَّا عهد السُّلطان مراد الثَّاني (1421- 1451م) الذي أقام لهم معسكرات خاصَّة وصار يُطلق عليهم (عجمي أوغلان) ويتدرَّبون إما على القتال، أو على الإدارة والخدمة في الحكومة والقصور السُّلطانيَّة. **ينظر:** بركات، مرجع سابق، ص ص74- 75؛ **ينظر أيضا:**
Gabor Agoston and Bruce Masters, **Encyclopedia of the Ottoman Empire**, Facts On File Library of World History, New York, 2008, pp.183-185.

تدريبهم إمَّا في أحد القصور الملكيَّة القديمة في "بورصة" أو "أدرنه"، أو في مدارس خاصَّةٍ في "غلطة" Galata وفي استانبول نفسها [1].

حيث كانوا يتولّون سائر الأعمال الخاصَّة بالسُّلطان*، وعقب إعلان التَّنظيمات أخذ السَّراي والسُّلطان يُمثِّلان وظيفةً رمزيَّةً وليست إداريَّةً ما عدا بعض الاستثناءات حيث مرَّ السَّراي العثماني منذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني بمرحلة تغيير مهمَّةٍ من ناحية البروتوكول والأجهزة والقيم المتوارثة، إذ كان لابدَّ عليه أن يتشابه مع بروتوكولات القصور الأوربيَّة المعاصرة خاصَّةً بعد إلغاء الانكشاريَّة، فأصبح السَّراي العثماني دائم التَّغيُّر لفترةٍ تَقرُبُ من قرنٍ من الزَّمان، في شكله الطَّبيعي وأسلوب عمارته وحياته اليوميَّة، فأجرى السُّلطان محمود الثَّاني بعض التَّغييرات مسَّت الزَّي والنَّياشين، وتمَّ التَّخلِّي عن نظام إلباس الخلعة، كما شكَّل السُّلطان فريقًا (اوركسترا) موسيقيًا على الطَّريقة الأوربيَّة، لكن وبالرُّغم من كل التَّحوُّلات السَّريعة التي شهدها السَّراي، فإنَّه ظلَّ يحتفظ ببعض العناصر الأساسيَّة التي لم تتغيَّر منذ القرن 16م في تقاليده وتقاليد الأسرة الحاكمة حيث استمرَّت حفلات ختان الأمراء، كما كانت تُقام مراسم جلوس السَّلاطين على العرش - باستثناء السُّلطان محمد رشاد الخامس- أمام باب السَّعادة في بيت العائلة وعلى كرسي العرش، إضافة إلى زيارة البردة النَّبوية الشَّريفة في شهر رمضان من كل عام [2].

كما شهد السَّراي العثماني في القرن 19م بداية زيارة بعض الملوك الأوربيّين وبعض النُّبلاء من دول البلقان مثل بلغاريا، باعتباره إحدى المقرَّات المركزيَّة في الدَّولة

1) بنحادة، مرجع سابق، ص113.

* كان لبعضهم مهامٌ مُحدَّدةٌ كما هو الحال بالنسبة للسلحدار المختصّ في حمل سيف السُّلطان، و"ركاب دار" المتخصِّص في ركوب السُّلطان الفرس، و"جوكه دار" المتخصّص في كسوة السلطان، و"سر كاتب" المختصُّ بالكتابة للسُّلطان، و"خاص أوضه باشي"، وهو أقربهم للسُّلطان بحكم إشرافه على الغرفة الخاصة للسُّلطان، ومن الخدم أيضًا من كان مختصًا في طعام السُّلطان، حيث يتناول منه قبل السُّلطان مخافة تسمُّمِهِ ويدعى صاحب هاته الوظيفة "جاشنكر"، كان هناك أيضا المسؤول عن البروتوكول داخل البلاط ويدعي "جاووش باشي" أو جاووش العتبة السنِّيَّة، وقد وصل عددهم سنة 1535م إلى 42 جاووشا في حين وصل مجموع العاملين في خدمة السُّلطان سنة 1568م حوالي 488. **ينظر:** بنحادة، نفس المرجع السابق، ص100.

2) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص ص237- 238.

التي تعترف بالنِّظام الدّبلوماسي الدولي، واختلفت مكانة الحريم السُّلطاني هي الأخرى في تلك العلاقات البروتوكولية عمَّا كانت عليه قديمًا، فقد تغيَّرت في تلك الوحدة أيضا مستويات تعليم السَّيدات الأميرات وزوجات السَّلاطين، وتغيَّر طراز حياتهن اليوميَّة كما بدأت ضغوط التَّغيير في المجتمع خارج السَّراي تكشف عن نفسها خلال ذلك، وفي نصف القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية، قامت "أوجيني" Eugenie إمبراطورة فرنسا بردِّ زِّيارة السلطان عبد العزيز إلى فرنسا، مُمثِّلَةً لنابليون الثَّالث [1].

وفي عهد ما قبل التَّنظيمات كان الأغا السلحدار في السَّراي العثماني معدودًا بين كبار الموظَّفِين، حيث شغلها "مشير المابين السُّلطاني"، كما زاد عدد العاملين برتبة "ياور اكرم" (الياروان) معاون السُّلطان عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، حتى أنَّ هذه الرتبة بعد عام 1880م كان يحصل عليها المستشارون الألمان مثل "كامب هوفينر باشا" كذلك كان دور آغا الحريم الذي هو استمرارٌ لمنصب أغا دار السَّعادة ومكانته في إدارة الحريم الهمايوني في القرن 19م وترتيبه في بروتوكول الدَّولة غير ذي بالٍ، غير أنَّه وإن فقد مكانته في العهد التَّقليدي في السَّراي فقد كان آغا دار السعادة الشَّريفة "حافظ بهرام أغا" يتمتَّع بمكانةٍ في البروتوكول تأتي مباشرةً بعد ترتيب مشير المابين كما كان يتمتَّع في الوقت ذاته برتبة الوزارة عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني [2].

وقد عاد السَّراي عهد السُّلطان عبد الحميد كمركزٍ للإدارة واتِّخاذ القرارات وصار يمثل السُّلطة في مواجهة الباب العالي بل ويسيطر عليه، ففي العهد الحميدي بوجهٍ خاصٍّ لم يكن الباب العالي إلَّا دائرةً رسميَّةً متخصِّصةً، تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كونه جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، وقضت الدَّولة نصف القرن الأخير من عمرها بحكمٍ فرديٍّ دستوريٍّ،إضافةً إلى أنَّ السُّلطان العثماني كحاكمٍ كان يُعلن في الدَّاخل والخارج أكثر من أيِّ وقتٍ مضى أنَّه الخليفة

---

1) سليم سركيس، **سرُّ مملكة تاريخ حياة عبد العزيز وقتله، ولاية مراد وخلعه، محاكمة مدحت باشا وأعوانه**، ج1، مطبعة صحيفة المشير أ. كودج، مصر، 1895، ص23.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص340.339.

ويستخدم هذا اللَّقب وتلك الصَّلاحيات في العالم الخارجي بالقدر الذي أشارت إليه الدِّراسات وكشفت عنه المواثيق الدَّولية، كما تميَّزت تلك الفترة من ناحيةٍ أخرى بالتَّأكيد الواضح على أنَّ واجبات الخلافة الإسلاميَّة هي مسؤولية السُّلطان العثماني وهذا يعني أنَّ السُّلطان كان يُعترف به من النَّاحية القانونيَّة أيضًا كرئيسٍ دينيٍّ في البلدان التي خرجت من حوزة الحُكمِ العثماني، فكان السُّلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين يقوم بأداء صلاة الجمعة في بعض مساجد استانبول، ويواظب على حضور دروس الوعظ في شهر رمضان، وهي المعروفة باسم "دروس الحضرة"، ويواصل الإعداد لموكب الصرة "صره ألايى" الذي يخرج إلى الأراضي الحجازيَّة كالعادة كلَّ عامٍ [1].

كما أصبح "سراي يلدز" عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني هو مكان الإقامة وإلى جانبه "سراي طولمه باهجه"، وكان من أهمِّ الموظَّفين العاملين ومكاتبهم في السَّراي العثماني خلال عام 1885م مشير المابين الهمايوني الغازي عثمان باشا، و كلٌّ من أغا دار السَّعادة الشَّريفة، ناظر دروس الأمراء، ناظر شؤون أسرة السُّلطان، كبير أمناء المابين والأمناء، الإمام الأوَّل والإمام الثَّاني، كبير النُّدماء، كاتب المخصَّصات السُّلطانيَّة "جيب همايون كاتبى"، خُدَّام الخاصَّة والموسيقات السُّلطانية، ومدير الإسطبل العامر وكيل الخزانة السُّلطانيَّة، ثم يأتي بعد ذلك جمعٌ غفيرٌ من الموظَّفين وحملة الرُّتب المعروفين باسم الياوران الكرام، ثم كانت تأتي بعد ذلك مكاتبٌ مهمَّةٌ مثل إدارة الخزانة الخاصَّة والأملاك الهمايونيَّة، ولاشكَّ أنَّ أهمَّ الوظائف في بروتوكول السَّراي هي دائرة الكتابة الأولى "باشكتابت"، أي (أمانة الدِّيوان السُّلطاني) [2].

وهناك ثلاثة أقسامٍ هامَّةٍ في تشكيلات السَّراي في القرن التَّاسع عشر، هي "دائرة المابين"* و"دائرة الباشكاتب" ثم "دائرة التَّشريفات"، والمعروف أنَّ دائرة المابين هي التي

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص235- 237.

2) نفسه، ص ص340- 341.

* **المابين:** مصطلحٌ أُطلق الحيِّز الفاصل في السَّراي السُّلطانية بين مجلس السُّلطان وقسم الحريم، ويتألَّف من مجموعةٍ من الغُرف، مُخصَّصةٌ للسُّلطان وحاشيته التي تقوم على خدمته الخاصَّة، وقد وصل نفوذ "دائرة المابين" درجةً كبيرةً عهد السُّلطان عبد الحميد. **ينظر:** صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية..**، مرجع سابق، ص198.

تضطلع إداريًا بعملية تنظيم العلاقة بين السَّراي وخارجه، أمَّا دائرة الباشكاتب فهي التي تتولّى إدارة المكاتبات الخارجيَّة، وتقوم على تنظيم وإدارة الأعمال الداخليَّة في السَّراي، على ضوء أوامر السُّلطان وتُعرَضُ عليه تذاكر العرض "عرض تذكره لري" القادمة من الصَّدارة العظمى للتَّصديق، فإذا حصل الباشكاتب على موافقة السُّلطان سجَّل ذلك على هامشها، والواقع أنَّ هذه التَّذاكر كانت تُكتَبُ موجَّهة إليه، ولاشكَّ أنَّ دائرة الحريم كانت تخرج عن نطاق عمل الباشكاتب، وكان الجاري غالبًا أن يأتي الصَّدر الأعظم مرَّتين إلى السَّراي في الأسبوع، فإذا فرغ من مقابلة السُّلطان تناول هناك طعام الغداء على مائدةٍ أُعِدَّت خصِّيصًا له، وكان من الأصول أن يدعو إليها رئيس موظَّفي المابين "باش مابينجي" و"الباشكاتب"، فلم يكن هناك مفرٌّ في القرن 19م من أن يتَّجه السَّراي العثماني نحو هذه الهيكلة الجديدة، وأن يُعِدَّ الاستقبالات الرَّسميَّة والعزائم بالشَّكل الذي يوافق العُرف الدَّولي، وأن تنهض الدَّولة لإقامة القصور التي تزدان بها استانبول اليوم، مثل سراي "دولمه بهجه" وسراي "بكلربك" وسراي "جراغان" [1].

وفي إطار زيارات السَّلاطين خلال القرن 19م، فقد كان كلٌّ من السُّلطان محمود والسُّلطان عبد المجيد يقومان برحلاتٍ داخل الولايات العثمانيَّة، بينما كان السُّلطان عبد العزيز هو أول وآخر حاكمٍ عثمانيٍّ يقوم برحلةٍ خارج الأراضي العثمانيَّة* أمَّا السُّلطان عبد الحميد فلم يبرح القصر لا إلى الدَّاخل أو إلى الخارج، غير أنَّه استطاع أن يُتَابِعَ باستمرارٍ كلَّ ما كان يجري داخل البلاد [2].

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص341- 342.

* للاطلاع على تفاصيل رحلة السُّلطان إلى أوربا **ينظر:** يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، مج2، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988، ص71- 74؛ صوان، **يوميَّات السُّلطان..**، مرجع سابق، ص89.

2) إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص341.

ثانيًا- مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى

1- ظهور الوزارة وتطوُّرها عند العثمانيِّين

عرف نظام الحكم الإسلامي "نظام الوزارة" قبل قيام الدَّولة العُثمانيَّة، والتي تُعدُّ من أهم هياكل الدَّولة، وتأتي بعد الخلافة من النَّاحيَّة السِّياسيَّة والإداريّة، بل قد تتجاوز أهميَّتُها إلى النَّاحيَّة الاجتماعيَّة.

لُغةً وردت لَفظُ الوزير في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: **﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾** [1]، وفي قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾** [2]، والوزير لفظةٌ مُشتقَّة من (الوزر) أي العبء أو الثقل أو الحمل، وذلك لأنَّه يحمل عن الملك أعباءه وأثقاله [3]، أي يُعينه في أعماله السِّياسيَّة والإداريَّة فيكون بمثابة السَّند أو الظهر [4] لذلك فإنَّ وظيفة الوزير ترجع إلى عهد الإسلام الأوَّل ويُعتَقَدُ أنَّها انتقلت إلى المسلمين من الإمبراطوريَّة السَّاسانيَّة [5]، رغم ذلك لم يظهر منصب الوزير بوضوحٍ إلَّا في عهد الدَّولة العبَّاسيَّة*

1) **القرآن الكريم**، سورة طه، الآية 29- 32.

2) **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، الآية 35.

3) أبي القاسم الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت538ه)، **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص331.

4) عبد الملك محمد بن إسماعيل الثّعالبي النّيسابوري (ت1038م)، **تحفة الوزراء**، تح: حبيب الراوي، مطبعة العاني، بغداد، 1997م، ص39؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهري، **معجم الصّحاح**، دار المعرفة، بيروت، 2005م، ص355.

5) جب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج1، مصدر سابق، ص179؛ عمر شريف المستشار، **نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية دراسة مقارنة**، د.ط، معهد الدراسات الإسلامية،الإسكندرية، 1991، ص57.

* لم تأخذ وظيفة الوزير مكانها الرّسمي ضمن نظام الحكم الإسلامي، لا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الخلفاء الرَّاشدين رغم أن عليًّا وعثمان رضي الله عنهما. كانا يقومان بمهام معيّنة في خلافة عمر بن الخطَّاب ﷺ منها كتابة الرَّسائل والنَّظر في شؤون الأسرى والاستشارة، فمنصب الوزير وُجِدَ في صدر الإسلام بالمعنى وليس باللَّفظ، وقد استخدم المسلمون هذه الكلمة في سقيفة بني ساعدة حينما قال المهاجرون (نحن الأمراء وأنتم الوزراء)، وفي العهد الأموي (40- 132هـ/660- 749م) وعلى الرّغم من وجود وظيفة الكاتب الذي تعدّدت مهامه إلَّا أنَّه لم تُطلق عليه لفظة وزير. **ينظر:** أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م)، **تاريخ الرسل والملوك**، ج3، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1959، ص220؛ جب وبوون، مصدر سابق، ص179؛

Stanford, J. Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Empire of the Gazis the Rise and Declin of the ottoman Empire 1280-1808**, Vol. I, Cambridge, 1977, p.24.

حيث تمّ تعيين "أبي سَلَمَةَ الخَلَّال" وزيراً في الدَّولة ولُقِّب "وزير آل محمَّد" [1]، وسار نظام الوزارة نحو الرُّسوخ والثَّبات طيلة العهد العبَّاسي الأول، لكن في العهد العبَّاسي الثَّاني (عهد نفوذ الأتراك) ظهر ضعف منصب الوزارة، كما لم يعد لمنصب الوزارة أهميَّةٌ خلال حُكم البُويهيين (334هـ- 447هـ) حيث صارت الوزارة من جهتهم، وأصبح للخليفة كاتبٌ يدير شؤونه [2]، إلَّا أنَّ مؤسَّسة الوزارة استعادت أهميَّتها ومكانتها من جديد خلال مدة الحُكم السَّلجُوقي، وأصبح للوزير مكانةً مرموقةً في المجتمع، حيث صار يتولَّى أرفع مَنصِبٍ في الدَّولة السَّلجوقيَّة بعد السُّلطان، وأخذ يُشرف على جميع الدَّواوين في الدَّولة [3]، وكانت هناك شروطٌ لاختيار الوزير منها أن تكون له خبرةٌ في أمور الحُكم، وأن يكون حَسَنُ السِّيرة والسُّلوك، عالماً بقوانين الدَّولة وحريصاً على مستقبلها، وأن يقوم بواجبه بنشر العدل وحماية الدِّين [4].

ويرتبط ظهور منصب الصَّدر الأعظم في الدَّولة العثمانيَّة، بالبدايات الأولى لنُشُوء الدَّولة وبناء مؤسَّساتها الحكوميَّة والإداريَّة، فقد نشأت الدَّولة على أُسُسٍ عسكريَّةٍ دينيَّةٍ، تبنَّت الجهاد لنشر الإسلام في محاربة (دار الكفر)، وإقامة مؤسَّساتها الإقطاعيَّة، متأثرة في ذلك بالأنظمة الإداريَّة لدى السَّلاجقة والايلخانيّين والبيزنطيّين [5] وفي مطلع تأسيس الدَّولة استعان السُّلطان في إدارة شُؤون نظامه المركزي، بعددٍ قليلٍ من الموظَّفين كان أكثرهم من كبار الموظَّفين العاملين في المؤسسات الإدارية للدَّولة

---

1) محمد بن علي بن طباطبا، **الفخري في الآداب السُّلطانية والدَّولة الإسلامية**، دار بيروت للطباعة والنشر، 1966، ص ص153- 154.

2) محمد مسفر الزهراني، **نظام الوزارة في الدولة العباسية 334- 590هـ العهدان البويهي والسلجوقي**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص7.

3) بن طباطبا، مصدر سابق، ص304؛ محمد عبد العظيم يوسف أبو النصر، **السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2001، ص189.

4) عباس إقبال، **الوزارة في عهد السلاجقة**، تر: أحمد كمال الدين، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1984م، ص46.

5) وليد خالد خضر خلف البياتي، **"منصب الصدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التنظيمات"**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، جامعة تكريت، العراق، 2009، ص14.

السَّلجوقيَّة، وكان الابن الأكبر للسُّلطان عادةً هو من يقوم بمساعدة والده في تسيير أمور الحكم وأطلق عليه لقب "بيشه" ثمَّ حُرِّفَ إلى "باشا"، ورغم قيامه بوظيفة الوزير الأوَّل فعلياً، إلَّا أنَّه لم تُطلق عليه هذه التَّسميَّة بل أُطلق عليه اسم "بيرفان" Pervâne أو "بيرفانجي" Pervâneci، وبسبب انشغال السَّلاطين العُثمانيين الأوائل بالعمليَّات العسكريَّة المستمرَّة من أجل توسيع مساحة الدَّولة تركوا للبيرفان صلاحيَّات وسُلطاتٍ واسعةٍ وعديدةٍ، كان يمارسها نيابةً عن السُّلطان العثماني [1].

لقد أنشئ منصب الصَّدر الأعظم في الدَّولة العثمانيَّة بعد توسُّع رقعتها، وتشعُّب أجهزتها الإداريَّة، لمساعدة السلطان في أداء مهامه، فكثرت اختصاصاته، وتعدَّت إلى إشرافه على مؤسَّسات الدَّولة كافَّةً، وعندما جُمعت قوانين الدَّولة "قانون نامه" في عهد السُّلطان محمَّد الفاتح حُدِّد مركز واختصاص كلَّ موظَّفٍ في الدَّولة، وقد أُشير إلى الوزير الأول بأنَّه الوكيل المطلق للسُّلطان [2]، ولم يَعُد يُسمَّى بيرفان، إنما "الوزير الأوَّل" Ulu Vezîri أو "الوزير الأعظم" Vezîri A'zem تمييزاً له عن باقي الوزراء [3].

وهذا نصُّ ما جاء في "قانون نامه آل عثمان" عن منصب الصَّدر الأعظم: "اعلم أنَّ الوزير الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، وأجلُّهُم قدرًا وأَرفَعُهُم مقامًا وهو الوكيل المطلق للسُّلطان، الذي يتصدَّر في الجلوس والقيام ويتقدَّم على الجميع.." [4]، ممَّا يدلُّ على المكانة السَّامية لمن يتولَّى هذا المنصب لأهمِّيته وخُطورته في آنٍ واحد، وقد أجمع المؤرِّخون على أنَّ الأمير علاء الدِّين بن الغازي عثمان الأوَّل، هو أوَّل من تقلَّد هذا المنصب، بعد رفض أخيه السُّلطان أورخان (1326- 1359م) تقاسم المملكة معه بحسب ما تقتضيه التَّقاليد التُركيَّة، مُفضِّلًا تقاسم أعباء المسؤولية معه [5]، فقام علاء الدين بتنظيم

---

1) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص280- 281.
2) خليل ساحلي أوغلو، **"قانون نامة آل عثمان"**، دراسات العلوم الإنسانية، مج13، ع4، أبريل 1986، ص112.
3) جب و بوون، ج1، مصدر سابق، ص181.
4) ساحلي أوغلو، المرجع السابق، ص112؛ **ينظر أيضا:** الملحق رقم (11)، ص296.
5) Hammer, **Histoire De L'Empire Ottoman..**, Op.Cit, p.110.

الأوضاع الدَّاخلية للدَّولة [1] وسنَّ القوانين وعمل على تنظيم الجيش كما قام بسكِّ العملة من الذَّهب والفضَّة*، ويُعلِّق المؤرخ التُّركي فريد بك على ذلك: ".. ومن حسن حظِّ هذه الدولة أنَّ علاء الدين لم يعارض في هذه الوصيَّة التي حرمته من مُلكٍ عظيمٍ، بل قَبِلَهَا مُقدِّمًا المصلحة العامَّة على المصلحة الخاصَّة واكتفى بوزارة المملكة، وهي الوظيفة المسمَّاة الآن بالصَّدارة العظمى التي قلَّده إيَّاها أخوه أورخان". [2]

بعد علاء الدين تولَّى المنصب "سليمان باشا" ابن السُّلطان أورخان، إلى غاية وفاته في إحدى الحملات العسكريَّة سنة 1342م، وبقي بعدها المنصب شاغرًا مُدَّةً من الزمن حتى تولية "قره خليل جاندرلي الكبير" سنة 1360م، عهد السُّلطان مراد الأوَّل (1360- 1389م) [3]، والذي كان له دورٌ بارزٌ في بناء إدارةٍ مركزيَّةٍ وصار الوكيل المطلق للسُّلطان، بعد أن جمع في يديه قيادة الجيش والوزارة [4].

ولم يتَّخذ سلاطين الدَّولة العثمانية قبل عهد مراد الأوَّل أكثر من وزير، فقد عيَّن السُّلطان المذكور "قره تيمور باشا" وزيراً ثانياً له، ومنذ ذلك الوقت أطلق على خليل جاندرلي لقب وزير أعظم** والذي يعتبر مؤسِّس سلالة الوزراء الجندرلية، حيث تولَّى

---

1) جودت، مج1، مصدر سابق، ص38.

* تمثَّلت في قطعٍ نقديَّةٍ صغيرة الحجم بوزن (1.2غرام)، واستُعمِلَت كَعُملةٍ رسميَّةٍ في كافة أنحاء الدَّولة العثمانيَّة آنذاك وسُمِّيت "الأقجة"، وقد استمرّ العمل بها إلى غاية سنة 1697م، حين أصبح القرش وحدة النَّقد العثمانيَّة **ينظر:** وليد العريض، **"الإحصاء السُّكَّاني في الدَّولة العثمانيَّة"**، أبحاث اليرموك، مج13، ع3، عمّان، 1997، ص134.

2) فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص122.

3) إبراهيم أفندي، **مصباح الساري ونزهة القارئ**، بيروت، 1273هـ/1855م، ص89.

4) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص59.

** من المفيد أن نشير أنَّ عدد الوزراء منذ عهد السُلطان بايزيد الأول (1389- 1402م) أخذ بالتزايد، فبينما كان عددهم في عهده ثلاثة وزراء، ارتفع إلى أربعة عهد السُّلطان مراد الثاني(1421- 1451م)، وبقي كذلك حتى عهد السُّلطان سليمان القانوني (1520- 1566م) إذ بلغ عددهم سبعة وزراء، في حين ارتفع العدد إلى عشرة عهد السُلطان محمد الثَّالث عام (1596م)، في حين بلغ عددهم سنة 1599م ثلاثة وعشرين وزيراً وانقسموا من حيث المهام إلى نوعين: وزراء الداخل ووزراء الخارج. **ينظر:** أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص184.

أفراد هذه الأسرة منصب الصَّدارة العظمى ولمدة أربعة أجيال*، وكان رابع أفراد هذه الأسرة يسمى خليل جاندرلي الصغير حين فُتحت القسطنطينية في 29 أيار 1453م عهد السُّلطان محمد الفاتح [1].

وقد تعرَّض منصب الوزير الأوَّل بعد فتح القسطنطينيَّة إلى تغيُّرٍ نوعي، فبعد أن كان هذا المنصب حكرًا على طبقة المسلمين الأحرار، وَخَشيَةَ تَعَاظُمِ دَورِهِم عَمَدَ محمد الفاتح إلى إسناد المنصب إلى أفراد الطَّبقة العسكريَّة "القولار"** التي تتميَّز بولائها التَّام للسُّلطان، حيث لم يرغب الفاتح في تأسيس سُلالةٍ خاصَّة بالوزارة توازي سُلالة السَّلطنة وتكون منافسةً لها [2]، وقد فكَّر في إلغاء منصب الوزير الأوَّل والاستغناء عنه نهائيًا، وظلَّ المنصب شاغراً لمدة ثمانية أشهرٍ، إلَّا أنَّه رأى أن يجعل التَّعيين في هذا المنصب مقصوراً على طبقة القولار [3] وقام بتعيين أحد أفراد هذه الطبقة وهو محمود باشا في منصب الوزير الأوَّل [4].

---

* وزراء هذه الأسرة هم على التَّوالي: خير الدين قرَّه خليل جاندرلي (770- 813هـ) عهد السُّلطان مراد الأوَّل، علي بن قرَّه خليل (813- 815هـ) عهد السُّلطان بايزيد الأول، إبراهيم بن علي (814- 831هـ) عهد السُّلطان محمَّد الأوَّل، خليل بن إبراهيم (832- 857هـ) عهد السُّلطان مراد الثَّاني، وإبراهيم (بن خليل بن إبراهيم) سنة 903هـ عهد بايزيد الثاني. **ينظر:** إدوارد فون زامباور، **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي**، أخرجه: زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود، تر: سيدة إسماعيل كاشف وآخرون، دار الرائد العربي، بيروت، 1980، ص ص240- 241.

1) حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997، ص ص87- 88.

** **القولار**: كان يُطلَقُ على كُلِّ فردٍ في الهيئة الحاكمة لفظ "قول" Koul أو Kul أي العبد، ويقصد به عبد السُّلطان. **ينظر:** الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص107.

2) اوزتونا، مج1، مرجع سابق، ص141.

3) جب وبوون، مصدر سابق، ج1، ص182؛ الشناوي، مرجع سابق، ص288.

4) إسماعيل سرهنك، **من حقائق الأخبار عن دولة البحار**، ج1، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، 1312هـ/1894م، ص512.

وللحدِّ أيضًا من سُلُطَاتِ الوزير الأوَّل وصلاحيَّاته، استحدث السُّلطان محمد الفاتح نظام وزراء القُبَّة*، رغم ذلك بقي الصدر الأعظم يسيّطر على جميع فروع الإدارة في الدَّولة العثمانيَّة، وله حرِّية التَّصرف في جميع شُؤونها، باستثناء مُؤسَّستين من مُؤسَّسات الحكم، وهما القصر السُّلطاني والهيئة الدينيَّة، وبذلك فإن محاولات السُّلطان محمَّد الفاتح لم تأت بنتيجة مُثمرةٍ، بل أصبح وزراء القبَّة مع مرور الوقت أحد عناصر المؤامرات والدَّسائس التي لم تنقطع يوماً من أجل زيادة سلطاتهم ونفوذهم وزعزعة سلطة الوزير الأوَّل، وتعريض الدَّولة للأخطار المستمرَّة [1]، أمَّا في حالة انشغال الوزير الأوَّل بالحروب والحملات العسكريَّة فكان يَحِلُّ محلَّه أحد وزراء القُبَّة ويسمى "القائمقام"، وعادةً ما يكون الوزير الثَّاني من وزراء القبَّة، ويتمتَّع القائمقام بِكُلِّ سلطات وصلاحيَّات الوزير الأوَّل، وغالباً ما كان يُرشح إلى منصب الوزير الأوَّل [2]، ومع بداية القرن الثَّامن عشر، أخذ نفوذ وزراء القبَّة يضمحلُّ تدريجيًا، كما تناقصت أعدادهم إلى اثنين أو ثلاثةٍ، ثُمَّ أُلغِيَ نظام وزراء القبَّة، وانقطع تعيين هؤلاء الوزراء بعد سنة 1731م [3].

وعلى الرُّغم من الصَّلاحيَّات الواسعة التي مُنحت للصَّدر الأعظم، في عهد السُّلطان محمَّد الفاتح، إلَّا أنَّه كان يمارس فعلياً صلاحيَّات وزير التَّنفيذ**، إلَّا أنَّ الوضع تغيَّر في نهاية عهد السُّلطان سليمان القانوني، حين أصبح السَّلاطين العُثمانيون

---

* هم وزراء يخضعون لإدارة الوزير الأول، ولما كانت المجالس التي يشتركون فيها تعقد عادة في أحدى قاعات القصر وتعلوها قبة، أصبحوا يُعرفون بوزراء القبة، وكانت تعهد إليهم في بعض الأحيان قيادة الجيش في الحملات العسكرية الصغيرة. **ينظر:** جب وبوون، المصدر السابق، ج1، ص163.

1) الشناوي، ج1، المرجع السابق، ص289.

2) إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص178.

3) نفسه، ص185.

** قسَّم الفُقهاء الوزارة إلى قسمين: أولًا وزير التَّنفيذ ويكون واجبه تنفيذ أوامر السُّلطان عندما يستعين به، حيث تكون سُلُطَاتُهُ مُقيَّدَةٌ، فهو بمثابة وسيطٍ بين السُّلطان والشَّعب، ثانيًا: وزير تفويضٍ، ويكون مُفوَّضًا في إدارة أمور الدَّولة دون الرُّجوع إلى السُّلطان أو الملك لانشغال الأخير، أو كأن يكون ضعيفًا. **ينظر:** أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح: سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، ص ص35- 37.

أكثر ميلاً إلى حياة البذخ والتَّرف، تاركين أمور الدَّولة بيد الصَّدر الأعظم [1]، كما برزت في أواخر عهد السُّلطان سليمان القانوني ظاهرة نفوذ "الحريم السُّلطاني" وتدخُّلهم في شؤون الدَّولة [2].

2- ألقاب الصَّدر الأعظم وزياراته الرَّسمية ومراسيم تقلُّده المنصب

كانت المراسيم والتَّشريفات على درجة كبيرةٍ من الأهميَّةً عند العُثمانِيِيّن خاصَّةً عند تعيين المسؤُولين الكبار في الدَّولة كمنصب الصَّدارة العُظمى، واتَّبع السَّلاطين العُثمانيّين أسلوب إصدار الفَرَمَان السُّلطاني (الخط الهَمَايُوني)، وهو الذي يَكتُبُه السُّلطان العُثماني بخط يده، بتعيين من يتمتَّع بثقته صدرًا أعظمًا للدَّولة [3]، ولم تكن هناك قاعدةٌ معيَّنةٌ أو شروطٌ مُتَّبعة في عملية اختيار الصَّدر الأعظم، بل كان يذلك يتمُّ وفقاً لرغبة السُّلطان، ونظراً لأهميَّة منصبي الصَّدارة العظمى ومشيخة الإسلام كان لا يجُوز أن يُفَوَّضَ أحدٌ بدلاً عنه في عملية الاختيار للمنصب، وهذا كما جاء في القانون الأساسي والذي نصَّ على: "إنَّ الحضرة الشَّاهانيَّة تُوجِّهُ الصَّدارة العُظمى ومَشيَخَةُ الإسلام الجليلةِ إلى الذَّاتين اللَّذين تَركَنُ إلَيهِمَا، وتعيين سائر الوُكلاء يكون بإرادةٍ سُنِّيَّةٍ"*، وبمجرد تعيين الصَّدر الأعظم يُمنح صلاحيَّات إدارة شُؤون الدَّولة من خلال تسلُّم خاتم المهر السُّلطاني [4].

إنَّ استلام الصَّدر الأعظم لِلْخَتْمِ السُّلطاني، كان دليلُ الثِّقة المطلقة التي كان يتمتَّع بها لدى السُّلطان، وهو امتيازٌ عظيمٌ كما يؤكد "جب وبوون" بقولهما: "إنَّه نال شرف الاحتفاظ بخاتم مهر سيِّد العالم"، ويبدو أنَّ هذا التَّقليد قد وَرِثَهُ العُثمانيون عن

---

1) محمود علي عامر، **الدولة العثمانية تتهم سلاطينها**، ط1، دار الصفدي، دمشق، 2003، ص63.

2) دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700- 1922م**، تر: أيمن الارمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004، ص177.

3) إيناس زكريا الصمادي، **صدارة آل كوبرولي في العهد العثماني 1656- 1702م**، رسالة ماجستير ، إشراف: وليد صبحي العريض، كلية التاريخ جامعة اليرموك، 2002، ص37.

* **ينظر** المادة 27 في : **القانون الأساسي**، مصدر سابق، ص27.

4) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص282.

السَّلاجقة [1]، حيث كان الصُّدور العِظَام في بداية عهد الدَّولة العُثمانية يضعون خاتم المهر السُّلطاني في أصابعهم، بينما دَأَبُوا في العهود المتأخرة إلى حفظه في كَيْسٍ من القُماش المُذهَّب ووضعه في جيوبهم، كما كانت عمليَّة استرجاع الخاتم السُّلطاني منه بمثابة أمر سُلطاني بعزله من المنصب [2]، وبعدها يُطلَبُ من الصَّدر الأعظم مغادرة العاصمة فوراً* أو يُعيَّنُ واليًا على إحدى الولايات، أو سفيرًا بإحدى الدُّول [3].

وقد تعدّدت الألقاب التي أُطلقت على الصَّدر الأعظم في الدَّولة العُثمانيَّة، ففي بداية نُشُوءِ الدَّولة كان يُدعى: "بيرفان" Pervâne أو "بيرفانجي" Pervâneci ويعني القائدُ وكان للبيرفان حقُّ التَّصرُّفِ بالسُّلطات الواسعة الممنوحة له من قبل السُّلطان لذا يمكن وصفه بوزير تفويض [4].

وعندما اتَّسعت رُقعَةُ الدَّولة العثمانيَّة، وازدادت أهميَّة المنصب وتوسَّعت اختصاصاته، أُنشئ منصب الوزير الأوَّل، وهكذا أصبح منصب الوزير الذي لم يكن في بداية الأمر أكثر من مستشارٍ أوَّلٍ للسُّلطان، منصبًا خطيراً تعاظمت أَهَمِّيَّتُهُ بمرور الزَّمن [5]، وبعد جمع قوانين الدَّولة العثمانيَّة في عهد السُّلطان محمَّد الفاتح، والمعرفة باسم (قانون نامه)، أشير إلى الوزير الأول بأنَّه (الوكيل المطلق)، وأصبح الوزير الأول يُسمَّى الوزير الأعظم، تمييزاً له عن باقي الوزراء، وبهذا تكون الدَّولة العُثمانيَّة قد

---

1) جب وبوون، مصدر سابق، ج1، ص185؛ Edward S. Creasy M.A, **History of the Ottoman Turks from the Beginning of the Empire to the Present Time**, Henry Holt and Company, New york, 1877, p.97.

2) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص178؛ علي عامر، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية (دراسة تاريخية اجتماعية)**، ط1، دار الصفدي، دمشق، 2004م، ص70.

* باستثناء ما حدث مع بعض الصُّدور العظام، كتونسلي خير الدين باشا الذي لم يُبعد عن العاصمة حين استقال من منصبه يوم 5 أوت 1879م، بل سعى السُّلطان عبد الحميد إلى إبقائه في استانبول تجنُّبًا لأي نوعٍ من المشاكل وكذا محاولة الاستفادة من خبرته مستقبلًا عند الحاجة. **ينظر:** أتيلا جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، تر: مصطفى الستيتي، مر وتق: أكمل الدين إحسان أوغلى، مراجعة تاريخية: خالد شاطر، ط1، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2005، ص212.

3) نفسه، ص212.

4) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص280.

5) عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث..**، مرجع سابق، ص49.

عادت إلى التَّقليد الإسلامي باستخدام لقب وزير، ثم أُطلق على الوزير الأعظم لقب "الصَّدر الأعظم" [1].

وبالإضافة لِلَقَبِ الصَّدر الأعظم وهو أكثر الألقاب انتشاراً واستعمالاً في الدَّولة العثمانيَّة، كانت هناك ألقابٌ أخرى مثل: "دولتلو فخامتلو" (صاحب الدَّولة والفخامة) وهو اللَّقب العثماني الرَّسمي [2]، كما تعرَّض لَقَبُ الصَّدر الأعظم إلى التَّغيير عدَّة مرَّاتٍ خلال العهود اللَّاحقة من تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، إذ استخدم لقب "باشا وكيلي"[*]، وقد اتَّخذه كل من محمَّد رشدي باشا في وزارته الخامسة سنة 1878م، وتونسلي خير الدِّين باشا، كما استُخدِمَ أيضاً لقب "باش باكان" Başbakan بمعنى رئيس الوزراء، إلَّا أنَّ هذا اللَّقب لم يستمر طويلاً، فبعد استقالة تونسلي خير الدين باشا في السَّنة التَّالية أُلغِيَ لَقَبُ "باشا وكيلي" وأُعِيدَ استعمال لقب الصَّدر الأعظم الذي استمرَّ حتى نهاية عهد الدَّولة العُثمانيَّة [3].

وقد كانت مُشَارِكة الصُّدور العظام في الأعياد والمراسيم والاحتفالات المختلفة وقيام مُوظَّفي الدَّولة بزيارتهم من الأمور التي تجري في إطار بروتوكولٍ ثابتٍ، وتشغل حيِّزًا مهمًّا من أعمالهم الوظيفيَّة، فقد حُدِّدَت أيامٌ معيَّنةٌ من كلِّ أُسبوعٍ أو شهرٍ يستقبل فيها الصَّدر الأعظم مُوظَّفِي الدَّولة، فكان كُلٌّ من آغا الانكشاريَّة، والقُضاة وبكوات السَّناجق، وعددٌ آخرٌ من أصحاب المناصب القياديَّة في الدَّولة العُثمانيَّة يقومون بزياراتٍ رسميَّةٍ للصَّدر الأعظم، وكان من الضَّروري الالتزام بهذه الزِّيارات والمحافظة عليها، وقد تتكرَّرُ مثل هذه الزِّيارات في أيام الأعياد، كما كان على جميع هؤلاء

1) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص188.

2) أوزتونا، مرجع سابق، مج2، ص335.

* **باشا وكيلي:** مصطلح أطلق على رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة في القرن التَّاسع عشر، وهو مصطلح مركَّب (باش) أي رأس أو قمَّة أو زعيم، و(وكيل) وهي كلمةٌ عربيَّة الأصل،بمعنى الذي ينُوب عن الآخر ببعض أعماله. **ينظر:** شقيرات، مرجع سابق، ص143- 144؛ بريل، **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص6506.

3) Mehmet Zeki pakalin, **Osmanli Tarih Deyimeri Ve Terimleri Sözlüğü**, III. Alt, M.E. Bakanliği Basimevi, Istanbul, 1993, S.87.

نقلا عن: البياتي، مرجع سابق، ص28.

الموظَّفين تقبيل طرف رداء الصَّدر الأعظم حين الدُّخول عليه ومقابلته باستثناء شيخ الإسلام، ممّا يدلُّ على مدى أهميَّة الصَّدر الأعظم ودوره في جهاز الحُكمِ العثماني وكان لا يُسمح بمقابلة الصَّدر الأعظم، إلّا لأفراد الطَّبقة العُليا ويستثنى من ذلك أيام جلوسه في ديوان القضاء لحل مشاكل أفراد الطَّبقة العامَّة وتخصيصه يوماً في الشَّهر لمقابلة الرَّعيَّة، كما كان الصَّدر الأعظم بحُكمِ موقعه الرَّسمي في الدَّولة العُثمانيَّة يُشارك في جميع المناسبات والاحتفالات الرَّسمية، يُضَافُ إلى ذلك قيامه بالعديد من الزِّيارات والمُجاملات، التي تحصل بين كبار مُوظَّفِي الدَّولة ومن بين هذه الزِّيارات التي يقوم بها هي زيارته شيخ الإسلام [1]، كما يُشارك في الاحتفال الذي يقام عند مغادرة الأسطول العثماني خارج العاصمة، أو عند تدشين قطعة بحريَّةٍ جديدةٍ ويكون في استقباله مع السُّلطان قبودان البحريَّة العثمانيَّة [2].

ويحضر الصَّدر الأعظم أيضًا حفل الختان للأمير ولي العهد (الشَّاه زاده)، في احتفالاتٍ كبيرةٍ جدًا [3]، ويُلاحظ ممَّا سبق حرص الحكومة العثمانيَّة، على التَّشريفات الخاصَّة بالصَّدر الأعظم مثل الزِّيارات والاحتفالات الرَّسميَّة، لدرجةٍ تكاد تقترب من التَّشريفات الخاصة بالسُّلطان نفسه، ممَّا يدلُّ على سُمُوِّ منصبه ومكانته في نظام الحكم العثماني.

3- شروط تقلُّد الصَّدارة العظمى

حتَّى فتح القسطنطينيَّة سنة 1453م، كان يتمُّ اختيار الصَّدر الأعظم من طبقة المسلمين الأحرار [4]، لكن منذ عهد السُّلطان محمد الفاتح أُسنِدَ المنصب إلى طبقة

1) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص185- 186؛ كيدو، مرجع سابق، ص ص44، 45، 70.

2) اينالجيك، مرجع سابق، ص54؛

Shaw, Op. Cit, Vol.I, p.132.

3) دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700- 1922م**، تر: أيمن الارمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004، ص292؛ أوزتونا، مرجع سابق، مج1، ص427.

4) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص80.

الموظَّفين العبيد، وأوَّل من تولَّاه من أفراد هاته الطَّبقة هو محمود باشا (1453-1466م)، ونتيجة لهذا الإجراء أصبح منصب الصَّدارة العظمى يتميَّز بالتَّنوُّع العرقي* إذ أنَّ معظم من تولَّوا هذا المنصب كانوا من أبناء النَّصارى في البلاد المفتوحة، أي أنَّ أصولهم غير عثمانيَّةٍ [1]، وبالرُّغم من عدم وجود نَصٍّ دستوري يذكر الشُّروط الواجب توفرها في من يتسلَّم منصب الصَّدر الأعظم، إلاَّ أنَّه كان من الطَّبيعي أن تكون هناك مجموعةٌ من الضَّوابط التي يجب مراعاتها، ومن خلال النَّظر إلى المؤسَّسات العُثمانية نجد أنَّها كانت مَفتُوحَةٌ دائمًا لجميع رعايا الدَّولة دون الأخذ بمعايير عرقيَّةٍ، باستثناء أن يكون الشَّخص مُسلِماً سُنِّياً، وولاؤه للسُّلطان والدَّولة إضافةً إلى ممارسته للوظائف الإداريَّة وتدرُّجِهِ فيها [2]، واكتسابه للخبرة الكافيَّة التي تُؤهِّلُهُ لِتَولِّي هذا المنصب** فضلاً عن إجادته اللُّغة العُثمانيَّة التي تعتبر اللُّغة الرَّسمية في الدَّولة [3].

---

* يُقدِّم لنا المؤرخ "جلزر" إحصاءً للصُّدور العظام الذين تعاقبوا على حكم الدَّولة العثمانيَّة فترة ازدهارها (1453-1623م) وكانوا سبعةً وأربعون، منهم خمسةٌ فقط من أُصُولٍ تركيَّةٌ، أما الباقون فكانوا إحدى عشر ألبانيًا، إحدى عشر صقليًا، ستَّةٌ يونان، وواحد جركسي، وإيطاليٌّ وأرمينيٌّ وجورجيٌّ، وعشرةٌ من أصولٍ غير معروفةٍ. **ينظر:** أحمد شلبي، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ط7، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص846؛ السعيد حبيب، مرجع سابق، ص314.

1) مانتران، مرجع سابق، ج1، ص258.

2) جودت، مج1، مصدر سابق، ص103؛ كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (1- 1325هـ/622- 1908م)**، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص314.

** دائمًا كانت هناك استثناءات، فقد أَسنَدَ السُّلطان سليمان القانوني المنصب إلى إبراهيم باشا سنة 1523م والذي كان يشغل منصبًا صغيرًا وهو "رئيس الصقَّارة" المسؤولة عن صيد الطيور للسُّلطان، ثم رئيس خدم الغرفة الخاصَّة "خاص أوده باشي"، وسرعان ما صعد في سُلَّم الإدارة العثمانيَّة. لكن في نفس الوقت يُلفِتُ المؤرخ "لويس برنارد" انتباهنا إلى أنَّ الوظائف الحكوميَّة العُليا في الدَّولة العثمانيَّة لم تكن تُعطى للخدم والجُهلاء من حملة الركاب والسَّيف والمفتاح وغير ذلك كما قد يعتقد البعض، بل كان هؤلاء من أكفأ الرِّجال وأرقاهم ثقافةً وتدريبًا. **ينظر:** إيمان عبدالرحمن هياجنة، **"الصدر الأعظم إبراهيم باشا، دراسة في دوره السياسي (898هـ/1492م/942هـ/1535م)"** مجلة دراسات، مج42، ع2، العراق، 2015، ص476. **ينظر أيضا**: لويس، **استانبول..**، مرجع سابق، ص109.

3) أوزتونا، مرجع سابق، مج1، ص461.

وقد أورد السِّياسي والمؤرِّخ العُثماني الشَّهير لطفي باشا* في كتابه "آصفنامه"** بعض الشُّروط والصِّفات، التي يجب أن يتحلَّى بها من يتولَّى منصب الصَّدارة العُظمى من بينها أن يكون عمله لوجه الله وليس لغاياتٍ شخصيَّةٍ، وضرورة تَحلِّيهِ بالعلم والأمانة والتَّقوى والزُّهد، إضافةً لتكريس حياته في سبيل خدمة الدَّولة وتحسين أحوالها، مع ضرورة أن يكون صادقاً في تعامله مع السُّلطان، وأن يعرض ودون تردُّدٍ القرارات التي يجب أن تؤخذ من أجل تنظيم أمور الدَّولة، كما لا يجب أن يخشى العزل من منصبه ما دام أنَّه يُؤدي عمله بشكلٍ صحيحٍ ولا يخون واجباته [1].

أيضا يُشير لطفي باشا إلى أنَّه ينبغي على الصَّدر الأعظم أن يُحدِّدَ حقَّ الدَّولة على الشَّعب، وأن يحرص على وقاية السُّلطان من الطَّمع في المال، وأن يحترم أملاك الرعيَّة وأن يكون بابه مفتوحاً لأصحاب الحاجات، وألاَّ يخضع إلى أيَّ تأثيراتٍ خارجيَّةٍ وضرورة اعتماد الاستحقاق والأقدميَّة في عمليَّة تعيين مُوظَّفي الدَّولة [2].

* **الصَّدر الأعظم لطفي باشا (1539- 1541م):** لطفي بن عبد المعين، أصله من الأرناؤوط (ألبانيا)، تُرجِّح ولادته سنة 1488م، وقد أُخِذَ إلى القصر الهمايوني ضمن أفراد الدوشيرمه عصر السُّلطان بايزيد، حيث تربَّى وتعلم هناك حتى صار يُجيد اللُّغات العربية والتركية والفارسية، وجُنِّد في الخدمة العسكرية العثمانية، وتدرَّج في الوظائف حتى وصل إلى منصب الصَّدر الأعظم في عهد السُّلطان سليمان القانوني، تزوَّج من أخت السُّلطان سليم الثَّاني، وبعد إقالته من المنصب، كرَّس بقية حياته في البحث والكتابة، وقبل وفاته سنة 1563م ترك العديد من المؤلفات أشهرها تواريخ آل عثمان وآصفنامة باللُّغة التُّركيَّة. **للمزيد ينظر:** لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان الوقائع التاريخية للدولة العثمانية حتى عام 961هـ/1553م**، تر: محمد عبد العاطي محمد، تق: سيد محمد السيد، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2016، ص ص23- 31؛ لطفي باشا، **خلاص الأمة في معرفة الأئمة**، تح: ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، 2011، ص ص13- 20.

** **آصف نامه:** خلاصة فكر وتجربة لطفي باشا، قدّم فيها ما يجب أن يكون عليه الوزراء العظام، وقد ذكر في مقدمة رسالته الهدف من كتابتها: "..قمت بتأليف هذه الرسالة لتكون تذكارًا لإخواني ممن سيتبؤون الوزارة العُظمى، وجعلتها مضنَّةً لآداب الوزارة العُظمى ومهام ولوازم الصَّدارة الكبرى"، وقد قسَّمها إلى أربعة أبواب. **ينظر:** لطفي باشا، **خلاص الأمة**..، مصدر سابق، ص18.

1) حسن كافي الآقحصاري، **أصول الحكَم في نظام العالم**، تح: نوفان رجا الحمود، تقديم: محمد عدنان البخيت، منشورات الجامعة الأردنية، عمَّان، 1986، ص ص24- 25؛ خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوربي دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، د.ط، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص95؛ يوسف عبد الكريم طه الرديني، **"رسائل الإصلاح العثمانية وأثرها في إصلاح البنية الداخلية للدولة العثمانية"**، مجلة آداب البصرة، ع36، 2003، ص133.

2) لويس، **استانبول**..، مرجع سابق، ص ص119- 120.

لذلك كان على السُّلطان العُثماني أن يختار لمنصب الصَّدارة العُظمى شخصًا يكون من ذوي العلم والإصلاح يعتمد عليه في تسيير أمور الدَّولة، ولعلَّ أبرز الأمثلة التي تُؤكِّد دقة اختيار الصُّدور العظام في مناصبهم وتقيّدهم بشروط المنصب وصفاته تعيين الصدر الأعظم محمد صوقللو باشا* عهد السُّلطان سليمان القانوني، والصَّدر الأعظم محمد كوبريلي باشا**، عهد السُّلطان محمَّد الرَّابع (1648- 1687م)، والذي تولّى خمسة أفرادٍ من عائلته منصب الصَّدارة العظمى***، الذين تمكَّنُوا من إيقاف الانهيار وحالة الفوضى التي كانت تعيشها الدَّولة العثمانيَّة من خلال العديد من الخدمات التي أدَّوها في مختلف المجالات [1]، ومع ذلك لم يخضع معظم الصُّدور العظام إلى هذه القاعدة خاصَّةً في القرن السَّابع عشر [2].

* **صوقللو محمد باشا (1565- 1579م) Sokollu Mehmed Pasha**: ولد في قرية صوقولوفيتش البوسنية سنة 1505م، وجُنِّد حسب نظام الدفشرمة، وأسلم وأصبح اسمه محمد، وتعلَّم في قصر أدرنة، وترقى في مناصب الدولة حتى أصبح سلحدارًا ثم قبودان باشا خلفًا لبربروسا، ثم تولّى سنة 1549م بكلربك الرُّوملي، ثم وزيرًا ثالثًا سنة 1554م عهد سليمان القانوني، ثم وزيرًا ثانيًا فصدرًا أعظمًا سنة 1565م، وقد نجح في تأمين العرش لسليم الثَّاني بعد وفاة القانوني، واستطاع بخبرته الإداريَّة والعسكريَّة حفظ هيبة الدولة رغم كل الصعاب، لكن اغتيل مسمومًا سنة 1579م، بعد أربع سنوات من حكم السُّلطان مراد الثَّالث. **ينظر:**
G.Veinstein, **Sokollu Mehmed Pasha**, in Encyclopaedia of Islam, 2nd Ed, vol. IX, 1997, pp.706-711

** **محمد كوبريلي باشا (ت 1072هـ)**: من أسرةٍ ألبانيةٍ تنسب إلى مدينةٍ صغيرةٍ تدعى "كوبري، وعلى الرُّغم من كِبَر سنِّه عند تولِّيه الصَّدارة سنة 1066هـ، إلَّا أنَّه تمتَّع بالقدرة على التَّغيير، حيث أجرى العديد من الإصلاحات الماليَّة والعسكريَّة، وتمكَّن من إصلاح ميزانية الدَّولة بعد عجزها الواضح، كما تمكَّن من استرجاع بعض الجزر التي استولت عليها البندقية، وقاد العديد من الحملات العسكريَّة في مناطق ترانسلفانيا والأفلاق، وأخضع المتمردين، وبذلك أعاد إلى الدَّولة العثمانيَّة هيبتها. **ينظر:** جودت، مج1، مصدر سابق، ص56؛ زامباور، مرجع سابق، ص244.

*** هم على الترتيب: محمد كوبريلي باشا (1656- 1661م)، ابنه فاضل احمد باشا (1661- 1676م)، فاضل مصطفى باشا ابن محمد باشا (1689- 1691م)، حسين باشا ابن أخ محمد باشا (1697- 1702م) نعمان باشا ابن مصطفى باشا (1702- 1710). **ينظر:** الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص286؛ محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000، ص135.

1) البياتي، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

2) الآقحصاري، **مصدر سابق**، ص24.

4- **قصر الصَّدر الأعظم**

في بداية عهد الدَّولة العثمانية، كان الصَّدر الأعظم يؤدي مهامه الإداريَّة والوظيفيَّة في مقر قريب من البلاط أو السَّراي السُّلطاني [1]، واستمرَّ الوضع حتى عام 1654م عندما قام السُّلطان محمد الرابع (1648- 1687م) بتخصيص بنايةٍ كبيرةٍ تكون مقراً لإقامة الصَّدر الأعظم وأفراد أسرته وحاشيته من الحرس والخدم وخَصَّصَ قسمًا آخر من البناية للمُوظَّفين العاملين في الدِّيوان السُّلطاني، لأداء مهامهم الوظيفيَّة في تصريف شُؤون الدَّولة، كما شملت البناية على مقر آخر شغله المُوظَّفُون العاملون بالشُؤون الماليَّة [2].

ويُعَدُّ الصَّدر الأعظم "درويش محمد باشا" هو أوَّل من سكن هاته الإقامة الجديدة من الصُّدور العظام، وقد أطلق عليها اسم "باشا قابيسي" أي بوابة الباشا و"بابي عالي" أي بوابة عليا، لتعني مقر الصَّدر الأعظم والحكومة العثمانيَّة [3]، وأصبح الباب العالي بذلك يُمثِّلُ مركز السُّلطة الحقيقي، والمرجع الأعلى في إدارة جميع شُؤُونِ الدَّولة، وفي أروقته كانت تُناقش الأمور العسكريَّة والمدنيَّة وكل ما يتعلَّق بقضايا الدَّولة الدَّاخلية والخارجيَّة [4]، وانتقلت السُّلطة الإداريَّة من قصر السُّلطان إلى قصر الصَّدر الأعظم وقد أشار بعض الباحثين إلى أن السُّلطان سليمان القانوني هو الذي أمر بتشييد المبنى

1) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص511؛ كنج وآخرون، **دليل الأرشيف العثماني فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية**، تر: صالح سعداوي، تق: خالد أرن، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ارسيكا، استانبول، 2008، ص11.

2) محمود علي عامر، **الدولة العثمانية تاريخ ووثائق**، ط1، دار الرحاب للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 2001، ص72؛ ياغي، مرجع سابق، ص80؛

Shaw, Op. Cit, Vol. I, p.119.

3) مراد جه دوسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942، ص72.

4) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص290؛ عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ الحديث الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند**، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص179.

المذكور، وأطلق على مجلس الوزراء اسم الباب العالي، كما أمر بزيادة رواتب أعضائه، وأطلق على رئيسه لقب الصَّدر الأعظم [1].

لقد أصبح للصَّدر الأعظم قصرٌ يُماثل قصر السُّلطان من حيث الإدارة والتَّنظيم وذلك بحكم الإيرادات والمُخصَّصات الكبيرة التي كان يتقاضاها، مع وجود بعض الاختلافات، تتعلَّق بالحاشية وحجم الخدمات، فمثلاً كان عدد حُرَّاس جناح الحريم في قصر الصَّدر الأعظم لا يتجاوز الخمسة، في حين أنَّ عددهم يبلغ أضعاف ذلك في قصر السُّلطان [2].

أمَّا بالنسبة للتَّنظيمات الإداريَّة الدَّاخلية لقصر الصَّدر الأعظم، فهي مُشَابِهَةٌ إلى حدٍّ ما، لما هو موجود في قصر السُّلطان، فكانت له خدمةٌ داخليَّة وخدمةٌ خارجيَّة [3] ولم يكن الصُّدور العظام في بداية عهد الدَّولة العُثمانيَّة، يهتمُّون كثيراً بمظاهر التَّرف والأُبَّهة بسبب انشغالهم في إرساء قواعد الدَّولة وتوسُّعِها الخارجي فضلاً عن قِلَّة واردهم، وبعد أن تهيأ للعثمانيِّين سُبُلُ الرُّقي والتَّقدُّم، انصرف العديد منهم إلى حياة الرَّفاهيَّة، فقاموا ببناء العديد من القصور الشَّامخة، التي تطلَّب بناؤها صرف أموالٍ طائلةٍ، وزاد اهتمامهم بمظهرهم الخارجي [4].

كما كانت رواتب الصُّدور العظام عاليةً، بل غير محدَّدة أحياناً [5]، وقد تحدَّث الصَّدر الأعظم لطفي باشا في كتابه الشهير (آصف نامه) عن مقدار الرَّاتب والإيرادات التي يحصل عليها الصَّدر الأعظم أثناء تولِّيه المنصب بقوله: "إنَّ القائم بمنصب الوزير الأعظم يملك إقطاعاً يُدِرُّ عليه دخل مليون ومائتي ألف أقجة، وله ثيابٌ وخيولٌ بقيمة مائتين

---

1) محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها**، د.د.ن، 1954، ص63؛

Creasy, Op. Cit, p.96.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص386.

3) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص283.

4) جودت، مج1، مصدر سابق، ص116.

5) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص335.

ألف أو ثلاثمائة ألف أقجة..، وهكذا فلا بدَّ من أن يكون دخله السَّنوي المجموع حوالي مليونين وأربعمائة ألف أقجة، وهذا بفضل الله العلي القدير مِنحَةٌ كَافيَّةٌ في الدَّولة العثمانيَّة..." [1]

كما كانت هناك مواردٌ إضافيَّةٌ تأتي للصَّدر الأعظم، وهي عبارة عن مجموع الهدايا والتُّحف التي تُقدَّم له وللسُّلطان كُلَّ عامٍ، مقابل التَّعيينات المهمَّة التي تتمُّ من قِبَلِهِ أو بوساطته، كما كان على الوزير أيضاً تقديم الهدايا والتُّحف إلى السُّلطان والصَّدر الأعظم وكبار الموظَّفين عند تَسَلُّمِهِ منصبه، وتختلف هذه الهدايا حسب أهميَّة الولاية التي عُيِّنَ عليها وكميَّة مواردها، وساعد هذا الوضع على انزلاق الكثير من الصُّدور العظام في مهاوي الرَّشوة [2].

وكان الصَّدر الأعظم لا يظهر إلا وسط حاشيَّةٍ كبيرةٍ تُرافقه في أثناء تحركَّاته وتشترك مع هذه الحاشيَّة فِرقَةٌ من حَرَسِ السُّلطان، وفرقةٌ المُتَفَرِّقَةِ بالملابس التَّشريفيَّة تُرافقه أثناء ذهابه إلى الدِّيوان، كما سمح السُّلطان بأن يقوم فريقٌ من رجال الخدمة العاملين في قصره، بخدمة الصَّدر الأعظم مَرَّةً كُلَّ أسبوعٍ [3]، وكان سماحه بهذه الخدمة يُعَدُّ تشريفاً كبيراً له، ويدلُّ على المكانة العظيمة التي يحظى بها لدى السُّلطان.

ثالثاً- المؤسَّسة العسكريَّة

قامت الدَّولة العثمانيَّة على سياسة التَّوسُّع الإقليمي في مختلف الاتِّجاهات واصطبغت حياة العُثمانييّن بالصِّبغة العسكريَّة، بحيث جعلت الدَّولة للجيش وظيفتين "الحرب والحُكم"، وقد أبدى الجيش العثماني في مُعظم حُروبه في أوروبا، مستوًى عالٍ من التَّدريب والتَّنظيم والتَّسليح، من هنا كان التَّركيز في الدَّولة على هاته المؤسَّسة

1) لويس، **إستانبول..**، مرجع سابق، ص96.
2) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ص185- 186.
3) أحمد ياغي، مرجع سابق، ص79؛ الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص283.

كونُها أداةٌ في الفتوحات الحربيَّة ووسيلةٌ في حكم الأقاليم، والدِّرع الحصين في التَّصدي والدِّفاع عن ممتلكات الدَّولة.

1- بدايات الجيش العثماني ونظام الديوشرمة

لقد كان الجيش العثماني يعتمد بدايةً على الفرسان التُّركمان وحملة السُّيوف غير النِّظاميين، حيث كان يجتمع وقت الحرب ويُسرَّح بعدها، كما استعانت الإمارة العثمانيَّة الحدوديَّة بجماعات الدَّراويش التي تشكَّلت بأسماء عدَّةً: "غازيان روم" (مجاهدوا الرُّوم) و"آخيان روم" (الأخية الروم)، و"آبدالانِ روم" (دراويش الروم)، ولعبت تلك الطَّوائف دورًا فعَّالًا في تتريك الأراضي المفتوحة، ولمَّا اعتلى الأمير "أورخان" عرش الإمارة أدرك حاجته الى جيشٍ من المشاة، لاستكمال عمليَّات الفتح والتّوسُّع ضدَّ البيزنطيِّين، ومن هنا كان الدَّافع إلى تكوين نواة جيشٍ محترفٍ تحكمه الأنظمة والقوانين، كما أنشئت فرق "اليايا"، والفرسان "مُسَلَّم" [1]، وكانوا جنودًا دائمين يتقاضون راتبًا ومُعفَونَ من الضَّرائب، أمَّا بعد الحرب فينتشرون في إقطاعاتهم ويشتغلون بالزِّراعة، ولم يكتمل هذا التَّنظيم حتى حلول عهد السُّلطان سليمان القانوني، لكن عندما كثرت ثوراتهم على الدَّولة العثمانيَّة، تم التَّفكير في استحداث تشكيلات جديدة عرفت بالانكشاريَّة [2].

هذا النِّظام الذي جاء في البداية بدوره بشكل تدريجي من خلال الاستفادة من أسرى الحروب عبر نظام "الديوشرمة" والمستلهَم بدوره من "قانون بنجيك"، الذي يحتمل أن يكون قد صدر سنة 1363م، ويتلخَّص في الحصول على خُمس أَسرَى الحرب مقابل الضَّريبة المستحقَّة عليهم [3].

كان جنود الديوشرمة من الأسرى الأرقَّاء، ومن الصِّبية المسيحيِّين من البلاد المفتوحة حديثًا في البلقان، الذين تلقَّوا تعليمًا وتدريبًا خاصًّا لكي يُصبحوا جنودًا

1) إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية..**، مج1، مرجع سابق، ص381.

2) مروان محمد عمر، **"الانكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها"**، المجلة العلمية لكلية التربية، السنة3، ع8، مصراته ليبيا، 2017، ص321.

3) بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، مرجع سابق، ص123.

مسلمين، وفيما يبدو فإن نظام الديوشرمة قد طُبِّق بوجهٍ عامٍّ في عهدي مراد الثَّاني ومحمَّد الفاتح، وكان معظم الرَّعايا المسيحيِّين خارج استانبول عُرضةً لهاته العمليَّة [1].

واختصَّ المُتميِّزُون عقليًا وجسمانيًا منهم بالعمل في الخدمة الدَّاخليَّة في القصر السُّلطاني، أمَّا الباقون فكانوا يعملون في الجيش*، وكانوا يتلقوَّن تدريبًا بدنيًا ودينيًا يُؤهِّلُهم للانخراط في الخدمة العسكريَّة في جيش "القبوقولو" (عبيد الباب العالي)، أمَّا غلمان الخدمة الدَّاخليَّة فكانوا يتلقوَّن تعليمًا وتدريبًا يُؤهِّلُهُم للعمل في القصر وفي أكبر مراكز الدَّولة، ومن ذلك تدريبهم على مختلف الأسلحة وتعلُّم الكتابة واللُّغات وحفظ القرآن والعلوم الإسلاميَّة، بالإضافة إلى التّدريبات الخاصَّة التي تُؤهلهم للعمل في مختلف فروع الطبقة الحاكمة، فكانوا يخضعون لنظامٍ صارمٍ ويتمُّ عزلهم عن العالم الخارجي وعن الحياة الأسريَّة، وقد أثَّر التوسُّع في الاعتماد على الديوشرمة إلى الإقلال من الاعتماد على المسلمين الأحرار في إدارة الدَّولة العثمانيَّة، حتى أنَّ أيَّ مُجَنَّدٍ يشغلُ كل منصبٍ تقريبًا من مناصب الهيئة الحاكمة**، مما أدّى إلى إبعاد المسلمين الأحرار عن المناصب العليا [2].

2- تشكيلات المؤسَّسة العسكريَّة وتطوُّراتها

تألَّف الجيش العثماني في أوجِّ قُوَّة الدَّولة العثمانيَّة من خمسة أقسام: الفُرسان السَّباهيَّة، المشاة، سلاح المدفعيَّة، البحريَّة، والأفواج الخاصَّة، وقُسِّمت فرق المشاة إلى

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص225- 226.

* يقول المؤرخ ويليام آلان: "بدلاً من الجزية بالمال والعين، اضطرَّ الصرب، البلغار والألبان إلى إمداد ألف صبيٍّ في السَّنة بين سِنِّ العاشرة والثَّانية عشرة، يتم أخذ الأصح والأكثر ذكاءً، وتحويلهم بالقوة إلى المحمدية (الإسلام) وبعد ستِّ سنواتٍ من التَّدريب يتمُّ تجنيدهم في فيلق الانكشارية". **ينظر:**
William E.D. Allen, **The Turks in Europe A sketch-Study**, Santiniketan Viswa Bharati Library, London, 1919, p.12.

** تذكر وثائق الدَّولة العثمانية أنَّ الانكشاريين كان يتمُّ ترقيتهم إلى أعلى مناصب الدَّولة، وهو منصب الصَّدر الأعظم (رئيس الوزراء). **ينظر:** صالح علي، **الاصلاحيون في الدولة العثمانية..**، مرجع سابق، ص24.

2) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص226- 227.

تشكيلاتٍ عدَّةٍ أشهرها فرقة الإنكشاريَّة* yeniçeri المؤلَّفة جزئيا من الفتيان المسيحيين الذين جرى تجنيدهم [1].

لكن قبل الانكشاريَّة شكّلت فرق الجند السَّباهية (الفرسان) والمؤلَّفة إلى حدٍّ كبيرٍ من التِّيمارجيّين** عماد الجيش العثماني نظرًا لطبيعة المجتمع التُّركي المتميّز بالفروسيَّة، وظلَّ اعتمادهم على هذا السِّلاح حتى القرن 16م، ولعلَّ من أكبر سلبيَّات العثمانيِّين أنَّهم رَكَنُوا إلى ذلك، وقاوموا الأساليب الجديدة للحرب على كل المستويات، ولمَّا كان معظم السَّباهية يعيشون على الموارد التي تُدِرُّها عليهم الاقطاعات العسكريَّة فقد كان "التَّيمار"*** يقوم مقام المرتَّب [2]، في مقابل استمرار قيامهم بواجباتهم العسكريَّة، وكان السَّباهية يعيشون في القرية التي توجد بها أراضي التّيمار، ويقومون بجباية الضَّرائب من الفلاحين، وإلى جانب مسؤوليَّتهم عن ضمان

---

* **الانكشارية:** أصل الكلمة "يني جري" وهي مؤلَّفةٌ من مقطعين، الأول "يني" yeni (جديد)، والثَّاني "جري" çeri (العسكر)، أي "العسكر الجديد"، وقد أطلقت على نوعٍ من الجند الجديد الذين يُؤلِّفُون فرقة المشاة النِّظاميَّة التي ألَّفها السُّلطان أورخان في القرن 14م، والتي لعبت دورا كبيرا في توسُّعات الدَّولة العثمانيَّة، حتى إلغائها سنة 1826م. **ينظر:** حسان حلاق وعباس صباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص26.

1) مورو، مرجع سابق، ص19.

** قُسِّمت الدَّولة العثمانيَّة إلى إيالات (ولايات فيما بعد)، والتي تتفرَّع داخليًا إلى سناجق (ألوية)، ويعني منطقة أو مقاطعة بالعربية، ويترأس كل سنجق ممثِّل للسُّلطة العثمانيَّة يُعرف باسم سنجق بيك (مُتصرِّف)، كما يتفرَّع كل سنجق إلى إقطاعات يُسمَّى كل واحد منها "تيمار"، وهي أراضٍ ممنوحةٌ لعلية القوم، ويطلق على مالك التّيمار لقب "تيمارجي"، الذي يقوم بتجنيد الفرسان للدَّولة المركزيَّة عند الحاجة. **ينظر:** مورو، مرجع سابق، ص19.

*** **التيمار Timar:** كان يُسمَّى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع، وهو كُلُّ أرضٍ تُمنَحُ لشخصٍ أو أكثر بشروط خاصَّةٍ مقابل وظيفةٍ مُعيَّنةٍ، وقد اعتمدته الدَّولة العثمانيَّة حين قامت بتوزيع الأراضي على الجنود والمجاهدين خلال توسُّعاتها واعترفت لهم بحقِّ جمع الضَّرائب العُرفيَّة والشَّرعيَّة المفروضة، لكن يبقى حقُّ ملكيَّة الأرض للدَّولة، بينما الاستخدام والانتفاع لصاحب التّيمار، وقد وفَّر هذا النِّظام الإقطاعي تثبيت نفوذ الدَّولة في الأراضي المفتوحة والحصول على الموارد الماليَّة، وجرى إلغاؤه رسميًا سنة 1831م، وإن كان قد تلاشى في الواقع قبل ذلك. **ينظر:** صابان، مرجع سابق، ص76. **ينظر أيضا:**

Agoston and Masters, Op.Cit, pp.561-562

2) جيل فاينشتاين، **الإمبراطورية في عظمتها القرن السادس عشر**، في تاريخ الدولة العثمانية، ج1، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص296.

فلاحة الأراضي، كان عُشْرُ التّيماريُّون يبقون في السَّنجق* في أوقات الحرب لحفظ الأمن، وهكذا بدت السَّباهية مرتبطة بالإقطاعات ارتباطًا وثيقًا وأدَّى اهتمامهم بالأرض وتمسُّكِهِم بها أكثر من اهتمامهم بالحرب، ولجوئهم إلى دفع البدل عوضًا عن الخدمة العسكريَّة، إلى زيادة اعتماد الدَّولة على الانكشاريَّة [1].

هاته الأخيرة حظيت باهتمامٍ بالغٍ لم تَحظَ به هيئةٌ عسكريَّةٌ أخرى في الدَّولة حيث كان جنودها يُشكِّلُون مُجتمعًا خاصًّا بهم، وينفردون عن غيرهم بِشَارَاتِهِم وامتيازاتهم وتدريباتهم وبقوانينهم الخاصَّة** التي تُنظِّم عملهم وأساليب انضباطهم العسكري فكانوا أقوى أفراد الجند وأكثرهم نفوذًا، ووصلوا إلى المراتب القياديَّة المدنيَّة والعسكريَّة، كما أسهموا إسهامًا كبيرًا في رفع شأن الدَّولة وتحقيق المزيد من الفتوحات العسكريَّة، لكنهم أصبحوا فيما بعد عبئًا ثقيلًا على الدَّولة، بل وخطرًا على السَّلاطين وكبار رجال الدَّولة، حيث قاموا بالعديد من حركات التَّمرُّد والعصيان وتدخلوا في سياسة الدَّولة، وصاروا يَعزِلُون ويقتلون ما يشاؤُون من السَّلاطين وأصبحوا في مركزٍ خطيرٍ في الدَّولة بمباركة ورعاية دراويش الطَّريقة البكتاشيَّة [2].

وقد كان الجيش الانكشاري مؤلَّف من أربعة أنواع من "الأوجاق" (الفرق) مُوزَّعة بين العاصمة استانبول والولايات ومواقع الحدود، تألَّفت كلٌّ منها من عدد من "الأورطات" (الكتائب) [3]،ومن المفيد أن نُشير إلى أنَّ الفرق الأربع للجيش الانكشاري كانت تضمُّ بحدود سنة 1824م، مائتي واثنتي وعشرين أورطة منها سبعين أورطة في

---

* **السنجق Sancak**: معناها اللُّغوي عَلَم/لواء الدَّولة، ثم تطوَّر معناها لِيُطلَقَ على قِسمٍ إداريٍّ من أقسام الدَّولة يشمل من خمسة إلى عشرة قَضَاءَات. **ينظر:** صابان، مرجع سابق، ص136.

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص224- 225.

** للاطلاع على قانون الانكشارية (البنود الأربعة عشر) الذي أُعِدَّ عهد السلطان سليمان القانوني **ينظر:** سونيا محمد سعيد البنا، **فرقة الانكشارية ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص17؛ **ينظر أيضًا:**

Allen, Op.Cit, p.12.

2) عمر علي حسين محمد، **دور الانكشارية في سياسة الدولة العثمانية 1330- 1826**، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2010.

3) Mouradja Dohsson, **Tableau General de L'Empire Ottoman 1788-1824**, T.VII paris, 1824, p.312.

استانبول والباقي موزَّعةٌ في الولايات [1]، وتأتي فرقة"السكبان" (حارس الكلاب) في مُقدِّمة الفرق الأربع من حيث الأهميَّة، لكن وبمرور الوقت ضَعُفَ نظامهم وأدى عدم انضباطهم وقيامهم بأعمال الفوضى إلى استبدالهم بفرق "اللوندات" و"التفنكجية" حملة البنادق، خاصَّةً أواخر القرن 17م [2] ، أمَّا الفرقة الثَّانية فهم "أبناء الأعاجم" الذين يؤخذون من أبناء الشُّعوب الأوروبيَّة الخاضعة للدَّولة العثمانية، حيث ينشأؤون تنشئةً إسلاميَّةً وعسكريَّةً، وتتواجد هاته الفرقة في العاصمة استانبول، سواءً في وقت الحرب أو السِّلم، إذ كان يتدرَّب في ثكناتها أفرادٌ صغارٌ من الجنود قبل توزيعهم على الفرق المقاتلة [3]، وعُرفت الفرقة الثَّالثة باسم فرقة "الجماعة"، وكان جنودها موزَّعين بين استانبول ومواقع الحدود لحمايتها، وتسمَّى الفرقة الرَّابعة بفرقة "البلوك" التي توزِّع أفرادها بين استانبول والولايات [4].

لم يتأثَّر الجيش العثماني كثيرا بإدخال الأسلحة النَّارية في بدايات القرن 15م لكن صناعتها واستخدام المدفع، قادا إلى نُشُوء ثلاثة فيالق خاصَّة عهد السُّلطان مراد الثَّاني (1421- 1451م) وهي "الطُّوبجيه" (المدفعيِّين)، و"الطُّوب عربجيَّه" (سائقي عربات المدافع)، و"الجبه جيَّه" (صانعي الدُّروع)، وهي الفرق التي استخدمها في حصار المدن [5]، وقد كان أفراد المدفعيَّة يعتمدون بشكلٍ أساسيٍّ على التَّزوُّد بالبارود والقذائف، والتي لا يُمكن التَّزوُّد بها محليًا، ولا تستطيع القُوَّات المسلَّحة ذاتها أن تُنتجها، لذا كانوا أكثر اعتمادًا على من يمدُّونهم بهذه الأسلحة والذَّخائر، ما جعل

1) يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **المؤسسة العسكرية العثمانية 1299- 1839م دراسة تأريخية**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص ص74- 75.

2) غسان عبد الله مجول الدوري، **"النظام الداخلي للجيش الانكشاري في الدولة العثمانية"**، مجلة آداب الفراهيدي، ع17، بغداد، 2013، ص284.

3) Dohsson, Op.Cit,T.VII, p.312.

4) إبراهيم أفندي، **مصباح الساري ونزهة القارئ**، ج1، بيروت، 1272هـ/1855م، ص ص237- 238.

5) جب وبوون، مصدر سابق، ص126.

سيطرة السُّلطة المركزيَّة عليهم شديدة، حتى وإن كانوا يُعسكرون بعيدًا عن العاصمة [1].

وإلى جانب السَّباهية، الانكشاريَّة والمدفعيَّة، ضمَّت تشكيلات المؤسَّسة العسكريَّة " الأفواج الخاصَّة" منذ القرن 18م، وهي فرقٌ من الجُند الخاصِّ أو المرتزقة في الولايات، وكانت نفقاتهم تُدفع عادةً من واردات الولاية، وقد ازداد اعتماد الوُلَّاة عليهم بازدياد الفوضى وانعدام النِّظام في صفوف السَّباهية والانكشاريَّة، أمَّا الأسطول البحري العثماني، فقد تكوَّن أساسًا لمواجهة البندقيَّة [2]، وتطوَّر تدريجيًا وفق نُظُم الأسطولين الجنوي والبندقي لخدمة السِّياسة العثمانية غربي البَّحر المتوسط، وفي البحرين الأسود والأحمر، والمحيط الهندي والخليج العربي، وكان يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على سفن القراصنة من رعايا الدَّولة، ولهذا خصَّص الأسطول قسطًا كبيرًا من أوجه نشاطه لسفن مملوكة امتلاكًا خاصًّا [3]، ولم يحرز العثمانيُّون سمعةً بارزةً باعتبارهم بحَّارةً، فقد كان الاعتماد على اليونانيين، وعلى المساهمة الفعَّالة من القراصنة الذين أسلموا من أمثال: خير الدين، تورغوت، علي قليج باشا وعلوج حسن باشا، لكن ومنذ نهاية القرن 16م صار الأسطول العثماني شبه معطَّل، وأصبح يستنزف خزينة الدَّولة خاصَّةً في ظلِّ مُعاناة خزينة الدَّولة منذ القرن17م [4].

وبعد معاهدة "كارلوفيتز" 1699م أُعِيد تنظيم البحريَّة العثمانيَّة، من خلال إصدار قوانين جديدة، وعاد الأسطول العثماني للتفوق متوسطيًّا، يؤكد ذلك نشاطات قبطان البحر "ميزومورتو" في منطقة الشَّمال الإفريقي [5]، غير أنَّه سرعان ما تعرَّض لنكبةٍ قويَّةٍ بعد إحراقه في موقعة "جشمة" ضد الرُّوس سنة 1770م، وهي الكارثة التي

1) دوسون، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية..**، مصدر سابق ص162.

2) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص230- 231.

3) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص128- 129.

4) بنحادة، مرجع سابق، ص ص136- 137.

5) عزيز سامح التر، الأتراك **العثمانيون في شمال إفريقيا**، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص426 وما بعدها.

نبَّهت العثمانيين إلى ضرورة إجراء إصلاحات، حيث تولَّى "جزايرلو حسن باشا" مهمَّة قيادة البحريَّة وحاول إصلاح أوضاعها من خلال إنشاء "دار الهندسة البحريَّة السُّلطانيَّة" التي اعتمدت على الأجانب خصوصًا الفرنسيِّين [1].

وفي القرن 19م لَحِقَ بالأسطول العثماني ما لَحِقَ بالانكشاريَّة، حيث أصبح قوة لا يعتدُّ بها لأسبابٍ عِدَّةٍ، أهمُّها افتقاد الأتراك العثمانيِّين للخبرة البحريَّة، وعدم بناء السُّفن الشِّراعيَّة المحيطية والتي كانت تعتبر طرازًا مُتقدِّمًا في ذلك الوقت [2].

هكذا فمنذ بداية الدَّولة وحتى نهاية القرن 19م، نجد أن القوَّة العسكريَّة للدَّولة العثمانيَّة قد تطوَّرت وخضعت لمجموعةٍ من التَّغيُّرات، وبعد أن كانت الدَّولة تعتمد على ما تستطيع استنفاره من القوات وخاصَّةً الفرسان الذين ينتمون لمختلف القبائل التُّركمانيَّة في الأناضول، صارت مع تطوُّرها وتوسُّعاتها في حاجةٍ لتوفير قواتٍ منظَّمةٍ ومخلصةٍ، فكان إحداث نظام "اليايا" نقلةً مهمةً في التَّاريخ العسكري للدَّولة، وبعد أن كانت الدَّولة تعتمد على المسلمين كركيزةٍ أساسيَّةٍ، أصبح الاعتماد على عناصر مسيحيَّة الأصل، ومن خلال تتبُّع مسار تطوُّر المؤسَّسة العسكريَّة العثمانيَّة منذ إنشائها يمكن أن نُميِّز بين ثلاث مراحلٍ كُبرى، تمتدُّ الأولى من القرن 14م إلى نهاية القرن 16م، وهي تمثِّل الفترة الذَّهبية حيث ارتبطت بعملية التَّوسُّع العثماني، وأظهرت القوة العسكريَّة العثمانيَّة خلالها فعاليَّتها في الحروب التي شاركت فيها، أما المرحلة الثَّانيَّة فتمثِّل "مرحلة الأزمة" التي عاشتها القوَّة العسكريَّة خلال القرن 17م، بسبب توقُّف حركة التَّوسُّع وانشغال الجيش بقضايا لا تمتُّ بصلةٍ إلى تخصُّصه، حيث أثر توقف التوسُّع على مداخيل الخزينة التي كان عليها تغطية أجور جيشٍ عاطلٍ وكثير العدد [3].

1) بنحادة، مرجع سابق، ص137.

2) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص232.

3) بنحادة، المرجع السابق، ص ص122- 124.

وقد اعتبر بعض المؤرِّخين العثمانيّين* أنَّ أزمة الدَّولة ارتبطت إلى حدٍّ بعيدٍ بتكاثر أعداد الجيش وما يكلفه ذلك ماليًا، وعلاوة على ذلك فالجيش العثماني لم يستطع أن يُساير التَّطورات الحاصلة في الجيوش الأوربيَّة على مستوى التِّقنية والتَّكتيك، وهو ما دفع بالدَّولة إلى الدَّعوة وبشكلٍ واسعٍ للقوات غير النِّظامية من المرتزقة "صقبان" Sekban "ساريجا" Sarica، و"لاوند" Levend، إلى حدِّ أنَّه منذ حرب عام 1768م ضدَّ روسيا جرى تأليف جيشٍ مُوازٍ للانكشاريين أكثر عددًا منهم، مستبدلين بذلك الجنود الذين أصبحوا غير فاعلين (التِّيمارجيّين والسَّباهية) [1].

وتمتدُّ المرحلة الثالثة طيلة القرن 18م وبعده، حيث أصبح إصلاح المؤسَّسة العسكريَّة ضرورةً مُلحَّةً لمواجهة التَّحديات العسكريَّة الأوربيَّة، وشرع السَّلاطين في استقدام الخبراء الأجانب من أمثال "الكونت دي بونفال" سنة 1731م و"البارون دي توت"Le Baron De Tott سنة 1733م، اللذين عُهِدَ إليهما بمهمَّة التَّدريب العسكري العصري، غير أنَّ هاته المحاولات لم تجد صدًى لدى قادة الجيش، وهو ما كان يُترجم بانتفاضاتٍ عارمةٍ، وعندما تأكَّد السُّلطان سليم الثَّالث من مدى الوهن الذي وصل إليه الجيش**، أقدم على وضع ما يُسمَّى بالنِّظام الجديد، ممَّا أثار الجيش وأدَّى ذلك إلى عزله واغتياله، وهكذا لمَّا استعصى إصلاح هذا النِّظام من الدَّاخل كان التَّفكير في إلغائه، وهو ما تمَّ سنة 1826م عقب الثَّورة العارمة للانكشاريَّة [2].

---

* يمكن الرُّجوع لما قدَّمه المؤرِّخ العثماني "كاتب جلبي"بخصوص بعض الإحصائيات الدَّقيقة المرتبطة بالعلاقة بين أزمة الخزينة وكثرة أعداد الجيش العثماني العاطل. **ينظر:** كاتب جلبي، **دستور العمل في إصلاح الخلل**، استانبول، 1280هـ، ص ص129- 132. نقلا عن: بنحادة، مرجع سابق، ص124.

1) أوديل مورو، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال النظام الجديد العسكري وأفكاره 1826- 1914**، تر: كارمن جابر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر- بيروت، 2018، ص21.

** يذكر جودت باشا أنَّه خلال المعارك العسكريَّة مع روسيا، اجتاح ثمانية آلاف جندي روسي نهر الطونة (الدَّانوب بالتركية)، وقضوا على مائة وعشرين ألفًا من جند الانكشاريَّة، وذكر الصَّدر الأعظم يوسف باشا أن سبب هذه الهزيمة، جهل غالبية الجُند العُثمانيين بالتَّكتيك العسكري الحديث أمام التَّفوُّق العسكري النِّظامي لروسيا وقال: "إذا استمرَّ حَالُنَا على هذا النَّحو فلن نرى النَّصر أبدًا حتَّى تقوم السَّاعة". **ينظر:** جودت، مج1، مصدر سابق، ص5؛ أوزتونا، مج1، مرجع سابق، ص641.

2) بنحادة، مرجع سابق، ص125.

3- إصلاح المؤسَّسة العسكريَّة 1839- 1909م

لقد انتصر السُّلطان محمود الثَّاني حقيقةً على الجيش الانكشاري وأَزَالَهُ من الوجود، إلَّا أنَّ الجيش النِّظامي الذي أسَّسه خَسِرَ أُولَى معاركه ضدَّ محمَّد علي باشا والي مصر، كما ضاعت سفن الدَّولة العثمانيَّة الحربيَّة بميناء "نافارين"، فكان لذلك تأثيرٌ كبيرٌ على المؤسَّسة العسكريَّة وعلى السَّلطنة، التي تولَّى عرشها بعده ابنه صغير السِّن عبد المجيد، ولذلك فأغلب الإصلاحات التي كانت في زمنه كان سببها الصَّدر الأعظم رشيد باشا [1]، وكان أهمُّ جديدٍ في تاريخ التَّشكيلات العسكريَّة العثمانيَّة في تلك الفترة وخلال القرن 19م بكامله، هو قانون الخدمة العسكريَّة الصَّادر سنة 1839م بموجب حركة "التَّنظيمات"، والذي يفرض على كلِّ فردٍ وبموجب القانون قضاء خمس سنواتٍ في الخدمة العسكريَّة، لكن تطبيق القانون لم يتم إلَّا في 16سبتمبر 1843م [2]، وبعد ثلاث سنوات (1946م) تقرَّر فرض الخدمة العسكريَّة على غير المسلمين مقابل رفع الجزية [3]، وقد اقترحت لجنةٌ خاصَّةٌ بوزارة الحربيَّة يرأسها القائد العام عمر باشا، حصر الخدمة في الأرمن والبلغار (السُكَّان الأوفياء للسُّلطة المركزيَّة)، لكن المشروع بقي حبرًا على ورقٍ بسبب رفض مُمثِّلي الطَّائفة الأرمينيَّة له [4]، ليتمَّ إعفاؤهم مقابل دفع "البدل العسكري" كضريبةٍ للتَّحرُّر من الخدمة [5] كما تمَّ عهد التَّنظيمات استحداث مجلس البحريَّة "بحرية مجلسي" [6].

اعتلى السُّلطان عبد العزيز العرش سنة 1861م، بعد وفاة السُّلطان عبد المجيد وتميَّزت فترة حكمه بالتَّأثير الخارجي المتزايد، من خلال القُروض الخارجيَّة

---

1) أنكه لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، د.ط، نقله إلى العثمانية: علي رشاد، تر: محمود علي عامر، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017،ص ص39- 40.

2) لهارد، المصدر السابق، ص65.

3) Enver Ziya Kraral, **Osmanli Tarihi**, Cilt.VII, Ankara, 1970, S.180.

نقلا عن: بنحادة، مرجع سابق، ص133.

4) مورو، مرجع سابق، ص54.

5) مانتران، مرجع سابق، ج2، ص98.

6) بنحادة، المرجع السابق، ص138.

والإصلاحات الغربيَّة التي دعت إليها معاهدة باريس، وقد دفع تسلُّح القوى الأوربية ومشكلة إبقاء جنود الاحتياط في الخدمة بوزير الحربيَّة حسين عوني باشا* إلى إعادة تنظيم الجيش العثماني، حيث اعتمد برنامجاً واسعًا من الإصلاحات العسكريَّة** ترجمت باعتماد قانون 1869م [1]، الذي جعل إصلاح التَّجنيد مُدَّةَ الخدمةِ العسكريَّةِ الإلزاميَّةِ للعثمانيين جميعهم عشرين عاما، توزَّعت على ثلاث مراحل: الجيش النِّظامي لمدة ست سنوات، الاحتياط الرَّديف لمدة ستُّ سنواتٍ أيضًا، ودفعة استدعاء الاحتياط الخلفي Mustahfaz (المستحفظة) لمدة ثمان سنواتٍ، وهكذا زادت مُدَّة الخدمة العسكريَّة لتنتقل من 12سنة في قانون 1843م إلى عشرين سنة***، وتمَّ استحداث "آلايات خاصة" (خاصه الآيلري)، وأقرَّت لهم الدَّولة زيًّا عسكريًّا مُوحَّدًا، وجهَّزتهم بالأسلحة الحديثة، وأصلحت المدفعيَّة والمدارس العسكريَّة، وأصبحت القوَّات البريَّة العثمانيَّة مكوَّنةً من سبعة جيوش يُقيم كلُّ منها بمنطقةٍ معيَّنةٍ، جيش الخاصَّة ومركزه العاصمة (استانبول)، جيش الطونة (شميني)، جيش الرومللي (مناستر)، جيش الأناضول (أرضروم)، جيش سوريا (دمشق)، جيش عربستان (بغداد)، جيش اليمن (اليمن)، كما أنشئت "حربيَّة نظارتي" (نظارة الحربية)، ووجَّه السُّلطان اهتمامه

* **حسين عوني باشا (1236- 1292هـ)**: ولد في ولاية قونية، ودخل المكتب الحربي في الأستانة سنة 1253هـ، ثم صار ملازمًا، إلى أن وصل لرتبة فريق، ثم قائمقام السر عسكر، ثم سر عسكر عموم الجيوش الشاهانيَّة، وعُيِّن في سنة 1290هـ صدراً أعظمًا، ليعود بعدها إلى السِّر عسكريَّة. كان ماسونيًا وقام بتدبير مؤامرة عزل السُّلطان عبد العزيز وقتله، وقد قتل بعد خلع السلطان ببضعة أيام على يد حسن بك الشركسي صهر السلطان. **ينظر:** فريد بك المحامي محمد، **تاريخ الدَّولة العليَّة العثمانيَّة**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النّفائس، 1981، ص583؛ **مذكرات السُّلطان عبد الحميد**، تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991، ص86؛ مخلوف، مصدر سابق، ص137.

** ينظر النَّص الكامل للتَّقرير الذي قدَّمه وزير الحربيَّة حسين عوني باشا في 22 يونيو 1869م، والموجه إلى السُّلطان عبد العزيز لحثِّه على القيام بإصلاحاتٍ في الجيش في:

H. Zboinski, **L'Armée Ottomane**, Librairie militaire de J.Dumaine, Paris, 1877, pp.13-21

1) مورو، مرجع سابق، ص39.

*** على اختلافٍ بين المؤرِّخين في تحديد الفترة التي يقضيها المجنَّدُون النِّظاميُّون، حيث يذكر "دومون" أنَّها أربعُ سنواتٍ فقط. **ينظر:** بول دومون، **فترة التنظيمات 1839- 1878**، في تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص98؛ مورو، المرجع السابق، ص ص 40- 41.

بالأسطول، الذي أظهر آداءً سيئًا في حرب القرم أمام الوحدات الروسيَّة [1].

لقد تطوَّرت الدَّولة العثمانيَّة من سيطرةٍ مركزيَّةٍ مباشرةٍ على رعاياها، إلى حالة متوسطةٍ من السَّيطرة المشتركة بين المركز والأطراف، لتنتهي إلى إنشاء نظام للضَّبط والرَّقابة غير المباشرة بواسطة الأعيان المحلِّيين [2]، وقد شارك الجيش العثماني خلال القرن 19م في الحرب ضدَّ روسيا عامي (1877- 1878م) والتي سُمِّيت (حرب 1293)* من خلال التَّنظيم العسكري الذي وضع سنة 1869م، وتلقَّت العسكريَّة العثمانيَّة خلالها هزيمةً قاسيةً، أَفضَت إلى مؤتمر برلين**، ما شكَّل صدمةً كبيرةَ للدَّولة التي فقدت الكثير من أراضيها لتبدأ مرحلةً أخرى من الإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف فأصدر السُّلطان عبد الحميد قانونًا جديدًا للخدمة العسكريَّة سنة 1886م بقيادة الخبراء الألمان لإصلاح الجيش***، منهم الخبير "فون در غولتز" Colmar von der

---

1) بنحادة، مرجع سابق، ص133؛ مانتران، ج2، مرجع سابق، ص ص98- 99.

2) مورو، مرجع سابق، ص20.

* كانت سنة 1876م سنةً حاسمةً، ومسرحًا لأزماتٍ متعدِّدةٍ هزَّت كيان السَّلطنة العثمانيَّة، الأزمة الماليَّة مع إفلاس 1865م، والأزمات السياسيَّة المتلاحقة، مع توالي ثلاثة سلاطين في العام نفسه، وإصدار الدُّستور، كما بدأت أزمات البلقان والاضطرابات في الهرسك خلال صيف 1875م، التي اتَّسعت سنة 1876م وانتشرت في البوسنة ومن ثم بلغاريا والجبل الأسود وصربيا، كما اندلعت سلسلةٌ من الأزمات الدِّبلوماسيَّة، لأن القوى الكبرى طالبت بتنفيذ الإصلاحات في منطقة البلقان، وبعد فشل مؤتمر استانبول في جانفي 1877م، أعلن قيصر روسيا الحرب على السُّلطان في أفريل 1877م، واحتلَّ شمال بلغاريا وتوجَّه نحو صوفيا وأدرنه، كما احتلَّ ارداهان وبيازيد في آسيا، وأعلنت صربيا والجبل الأسود الحرب على السَّلطنة، وأمام خطورة الوضع وافقت الدَّولة العثمانيَّة على توقيع هُدنة مع روسيا في 31 جانفي 1878م. **ينظر:** مورو، المرجع السابق، ص 44.

** **مؤتمر برلين:** مثَّل بداية النِّهاية للدَّولة العثمانيَّة، إذ أملت عليها روسيا معاهدة "سان ستيفانو" في 3 مارس 1878م لكن بنود المعاهدة لم تُطبَّق قطّ، لاعتراض القوى الأوربيَّة خصوصًا انجلترا والنَّمسا، ما أجبر "الكسندر الثَّاني" على التخلِّي عنها، والقبول بعقد مؤتمرٍ جديدٍ (برلين) في 13 جوان 1878م، والذي كرَّس خسارة الكثير من الأراضي العثمانيَّة واستقلال الولايات الأوربيَّة في صربيا ورومانيا وبلغاريا، واحتلال البوسنة والهرسك من طرف النّمسا والمجر واحتلال شرق الأناضول (باطومي، قارص وأرداهان) من طرف روسيا. **ينظر:** أوزتونا، مج1، مرجع سابق، ص 121 وما بعدها؛ **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تق وتر: محمد حرب، ط3 مزيدة ومنقحة، دار القلم، دمشق، 1991، ص ص83- 84؛ ص28.

*** خلال عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، تمَّ تعيين العديد من الضُبَّاط، الخبراء والفنِّيين الألمان في وظائف الجيش العثماني، منهم الكولونيل "كيهلر" Kaehler، والنَّقيب "كامب هوفنر"Kamphovener سنة 1882م وكلاهما ترقى حتى رتبة مُشير، أي في مستوى وزير الحربيَّة الغازي عثمان باشا، إضافة للكابتن "فون مسمر"Von Messmer سنة 1901م، والكولونيلان: "ستركه" Starke و"كالاو فوم هوفه"KalauvomHofe سنة 1891م كمستشارين في وزارة=

Goltz أبقى من خلاله مدَّة الخدمة العسكريَّة على حالها وسعى إلى تحسين تدريب الجيش العثماني وإلحاق أكبر عددٍ منهم بالخدمة الفعليَّة وضمان التَّعليم لجنود الاحتياط جميعهم، ومنذ سنة 1864م شكّل قانون الحكم الذَّاتي للولايات خطوة في عمليَّة المركزة التي أطلقتها "التَّنظيمات" بهدف وضع حدٍّ للحكم الذَّاتي، ومع صعوبة تطبيق إصلاحات 1886م العسكريَّة قام السُّلطان عبد الحميد بإنشاء وحداتٍ مختلطةٍ، تشبه أفواج احتياطي سلاح التِّيمارجيِّين البُوسنيين المنشأ سنة 1874م، والتي شكَّلت قوات محليَّة إضافيَّة، تُشكَّلُ وتُحَلُّ حسب التَّهديدات المحليَّة [1]، لكن وفي ظل قلَّة حماستها في الدفاع عن السَّلطنة والقتال من أجلها خاصَّةً في حرب 1877م*، تمَّ التَّخلِّي عنها وإنشاء "الفرسان الحميديَّة" على النَّمط القوزاقي سنة 1891م من العشائر البدويَّة في الولايات الشَّرقيَّة [2] (عشائر الأكراد السُّنَّة إضافة لبعض التُّركمان) وعُرفت باسم "حميديه سواري آلايلري" [3] وذلك بهدف إضفاء الطَّابع المؤسَّسي على الأكراد في الدَّولة العثمانيَّة، وإقامة حصن منيع على طول محور "أرضروم- فان" ضد أيِّ هُجومٍ روسيٍّ إضافةً لتعبئتها للعمل في مناطق أخرى من الدَّولة عند الحاجة**، أمَّا في طرابلس الغرب المعزولة في شمال إفريقيا ونتيجة الأطماع الايطاليَّة، تم إلغاء الإعفاء من الخدمة العسكريَّة، كما تمَّ إنشاء قوة من الخيَّالة، وتمَّ تأمين خدمة الدرك من خلال

=البحريَّة، وقد كان للضبَّاط الألمان نوعٌ من السَّيطرة على مجموع البناء العسكري العثماني إضافةً لمهمَّة تدريب القوَّات البريَّة والبحريَّة. **ينظر:** مورو، مرجع سابق، ص ص99- 102.

1) مورو، نفس المرجع السابق، ص ص51، 53، 115- 118.

* فيما يتعلَّق بصعوبة تجنيد البوسنيين في القرن 19م ومقاومتهم **يُنظر:**

O. Moreau, **"The Recruitement of Bosnian Soldiers During the 19th Century 1826-1876"**, Islamic studies, vol 36, nos 2-3, islamabad, 1997, pp.263-279.

2) مصطفى أرمغان، **السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب**، تر: مصطفى حمزة، ج1، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص217.

3) بنحادة، مرجع سابق، ص134؛ مورو، المرجع السابق، ص ص139، 154.

** يذكر بعض المؤرخين أن تأسيس تلك الوحدات Hamidiye Hafif Suvari Alaylari من السُكَّان المحلِّيين للقبائل الكرديَّة، كان له دورٌ في مواجهة النَّشاط الثَّوري القومي الأرميني، كما دفعت بالمنطقة إلى دوَّامةٍ من العنف والمذابح بين الطَّوائف. **ينظر:**

Nilay Özok-Gündogan, **"Ottoman Empire"** , in The Encyclopedia of Empire Ottoman, edited by John M. Mackenzie, published by John Wiley& Sons, Inc, Mardin Artuklu University, Turkey 2016, p.12. https://onlinelibrary-wiley-com.www.sndl1.arn.dz/doi/10.1002/9781118455074.wbeoe408

"الكولوغللو"، الذين كان لهم دورٌ مهمٌّ في الدِّفاع عن الولاية خلال الحرب الايطاليَّة- التركيَّة [1]، لكن في النِّهاية كل إصلاحات المؤسَّسة العسكريَّة التي جرت عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني كان نتيجتها الفشل، لانشغال قياداتها بأمور السِّياسة والانقلاب على السُّلطان.

رابعًا- المؤسَّسة الدينيَة

تختلف المؤسَّسة الدينيَّة في الدَّولة العثمانيَّة في طبيعتها وتكوينها عن جميع المنظمات الدِّينيَّة المسيحيَّة في أوروبا، فالدِّين الإسلامي لا يعترف بوجود طبقة دينيَّة (الكهنوت)، ولا وجود فيه للرهبانيَّة أو للأرستقراطيَّة والطَّبقيَّة الدّينيَّة مثل الكَرَادلة الأسَاقِفَة، القسِّيسين والرُّهبان، وهو دينٌ يتميّز بالبساطة، ويبتعد عن التَّعقيدات ولا يُقِيمُ وسيطًا بين العبد وخالقه [2].

وقد تجسَّد حرص الدَّولة العثمانيَّة والتزامها بتطبيق الشَّريعة الإسلاميَّة تطبيقًا دقيقًا، واتِّخاذها مصدرًا أساسيًا لكل القوانين والتَّشريعات في استحداث "الهيئة الدِّينيَّة الإسلاميَّة" التي امتدَّت جذورها في أوساط المجتمع والجيش، وكافَّة رعاياها في ولاياتها المختلفة، وجعلت لها اختصاصاتٌ واسعةٌ وتمكَّنت من المشاركة في الحكم، حيث كان قاضيا العسكر عضوين بارزين في الديوان الهمايوني، كما كان النيشانجي (كاتب سرِّ السُّلطان) في كثيرٍ من المرَّات بأيدي العلماء، رغم أنَّ القانون كان يمنعه من تعاطي الشُّؤون السياسيَّة، إلى غاية إلغاء هذا القانون سنة 1826م [3].

---

1) مورو، مرجع سابق، ص ص118، 165- 166.

2) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص221.

3) علي مزهر العكيلي، **النظام السياسي في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة حول النظم السياسية عند المسلمين**، أطروحة دكتوراه، إشراف: ياسين العيثاوي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2014، ص237.؛ أورييل هايد، "**موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني**"، تر: عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، السنة11، ع 45- 46، دار الاجتهاد للترجمة والأبحاث والنشر، بيروت، شتاء وربيع 2000، ص ص42- 43.

1- شيخ الإسلام (المفتي)، وأعضاء الهيئة

يأتي على رأس هرم المؤسَّسة الدينيَّة في الدَّولة العثمانيَّة منصب"شيخ الإسلام"* الذي يُعَدُّ الرئيس الفعلي لها، وإن كان خاضعًا هو نفسه لحكم السُّلطان، كما تضمُّ الهيئة أيضًا القُضاة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم، المفتُون، عُلماء الشَّريعة وأُصُول الدِّين هيئات التَّدريس في المدارس الإسلاميَّة، ويعاون هؤلاء جميعًا الكثير من الإداريّين إضافةً لما يلحق بهاته المؤسَّسة من طبقات وفئات كنقابة الأشراف، وشيوخ الطُّرق الصُوفيَّة المنتشرة بكثرة في مركز الدَّولة وأقاليمها المختلفة [1].

وإذا كان السُّلطان العثماني هو رئيس الهيئة الإسلاميَّة بمدلولها العام والخاصّ فإنَّ "شيخ الإسلام" كان الرئيس الفعلي للهيئة العلميَّة الإسلاميَّة والمهيمن عليها يقول عنه المؤرخ "بول ريكو" Paul Ricaut: "هو القدِّيس الأعظم، وفي الوقت نفسه المرجع الدِّيني والمفسِّر للقانون"، ويخضع له القُضاة الشَّرعيُّون والقُضاة العسكريون والمفتون [2] وقد كان كُلٌّ من الإفتاء، القضاء والتَّدريس في بدايات الدَّولة العثمانية ضمن اختصاصٍ واحدٍ [3]، ثمَّ استقلت الوظائف الدينيَّة عن بعضها البعض، فأصبح "مفتي استانبول" هو من يتولَّى رئاسة الهيئة الدّينيَّة الإسلاميَّة [4].

---

* **شيخ الإسلام:** ظهر مصطلح شيخ الإسلام Seyhul-Islam كلقبٍ تشريفي يُطلق على بعض شيوخ المتصوِّفة وعُلماء الشَّريعة في العالم الإسلامي منذ القرن 10م كابن تيميَّة. ومنذ سنة 1300م ارتبط المصطلح أكثر بطبقة المفتين في كلٍّ من مصر والشَّام، التي مثَّل فيها لاحقًا صفة أعلى منصبٍ على رأس المؤسَّسة الدينيَّة، ويعتبر "محمد شمس الدين فناري" أول شيخٍ للإسلام في الدَّولة العثمانيَّة. **ينظر:** أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر: هاشم الأيوبي، لبنان، 1992، ص24؛ شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام..**، مرجع سابق، ص301؛
J.H. Kramers and R.W. Bulliet, **Shaykh AL-Islam**, **The Encyclopedia of Islam**, T.9, New Edition, E.J.Brill, Leiden Holland, 1997, pp399-400.

1) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، مرجع سابق، ص481.

2) Sir Paul Ricaut, **The Present State of The Ottoman Empire**, Harvard Univ Library, 1958, p.110.

3) طاشكبري زاده، **الشَّقائق النُّعمانيَّة في علماء الدولة العثمانيَّة ويليه العِقْدُ المنظُوم في أفاضل الروم**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975، ص18.

4) محمد م. الأرناؤوط، **دراسات في التَّاريخ الحضاري للإسلام في البلقان**، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي زغوان، تونس، 1996، ص101 وما بعدها؛ **ينظر أيضا:** يعقوب جايماز أوغلي، **حقوق الأقليَّات في الدَّولة العثمانية من خلال فتاوى شيخ الإسلام أبي السعود في القرنين الخامس عشر والسادس عشر**، رسالة ماجستير، المعهد الأعلى لأصول الدين جامعة الزيتونة، تونس، 2002، ص8.

ويُعدُّ شيخ الإسلام أكبر شخصيَّة في نظام الحكم العثماني بعد الصَّدر الأعظم* ويتلوه في التَّشريفات الرَّسميَّة، وذُكر في الكتابات الرسميَّة على أنَّه شيخ العُلماء ورئيسهم، وله مهامُّه الخاصَّة التي يؤديها باستقلال في وجود السُّلطان والصَّدر الأعظم مثل تشييع جنازة السُّلطان المتوفِّي ومُبايعة السُّلطان الجديد وتقليده السَّيف [1]، وهو المسؤول عن إدارة جهاز الإفتاء وإدارة كبار المدرّسين والقُضاة، وهذا برفقة رئيس العلماء [2]، وتقديرًا لمكانته فقد كان السُّلطان يستشيره في العديد من المسائل الهامَّة كتعيين وزيرٍ جديدٍ، وفي قضايا إعلان الحرب وتحقيق الإصلاحات والتَّغييرات في مؤسَّسات الدَّولة الحكوميَّة، ليس هذا فحسب بل كان له حقُّ قرار ما إذا كانت انتفاضةٌ ما كالتي تقوم بوجه الدَّولة شرعيَّةٌ أم باطلةٌ، كما كان يُفتي فيما إذا كانت المطالبة بالعرش السُّلطاني من طرف ورثة السُّلطان جائزةٌ أم أنَّها مُخَالِفَةٌ [3]، وقد حرص السَّلاطين على تدعيم سُلطة شيخ الإسلام، فكانوا يفزعون إلى استغلال مكانته والإفادة من نفوذه عند الأزمات، حتى بلغ من سُلطته قدرته على إصدار فتوى بعزل السُّلطان نفسه [4].

وفي بداية ظهور المنصب في الدَّولة، كان يُسمَّى "مفتي العاصمة" تمييزًا له عن رجال الإفتاء الذين كانوا يعملون في معظم الأقاليم الأخرى [5] واختلفت آراء المؤرخين حول الفترة الزَّمنيَّة التي أطلق فيها لقب "شيخ الإسلام" فيرى القانوني النَّمساوي

---

* بل إنَّه في عهد السُّلطان سليمان القانوني صارت رتبة شيخ الإسلام تُعادل رتبة الصَّدر الأعظم، حيث كانا الموظَّفين الوحيدين اللذين يُقلدان المنصب من طرف السُّلطان نفسه، وفي المراسم يتقدَّمان بحيث لا يسبق أحدهما الآخر. **للمزيد ينظر:** جب وبوون، مصدر سابق، ص129.

1) سعد الدين مستقيم زادة سليمان، **"دوحة المشايخ مع الملحق مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية"**، عرض: عبد الخالق عبد الكريم عبد الفتاح، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع17، القاهرة، 1987، ص36.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص303.

3) أكرم كيدو، **مؤسَّسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانيَّة**، تر: هاشم الأيوبي، ط1، منشورات جرس برس، لبنان، 1992، ص98.

4) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص222.

5) Lybyer Albert Howe, **The Governement Of The Ottoman Empire In The Time Of Suleiman The Magnificent**, Volume.XVIII, Cambridge Harvard University Press, Henry Frowde Oxford University Press, London, 1913, P.199.

"هايدبورن" Heidborn، أنَّ السُّلطان مراد الثَّاني (1421- 1451م) هو من أطلق لقب شيخ الإسلام على المولى "شمس الدين الفناري"* مفتي أدرنة عاصمة الدولة آنذاك، ثم بعد فتح القسطنطينيَّة أطلق عليه السُّلطان محمَّد الثَّاني لقب "رئيس العلماء" [1].

بينما يرى فريق آخر منهم المؤرِّخَين: "دوسون" Dohosson و"ليبير" Lybyer، أنَّ السُّلطان محمَّد الثَّاني (1451- 1481م)، هو الذي أطلق لقب "شيخ الإسلام" على مفتي العاصمة، في حين يرى فريقٌ ثالثٌ منهم "جب وبووِن" Gibb and Bowen أنَّ السُّلطان سليمان القانوني (1520- 1566م) هو صاحب التَّسمية [2]، بل يذهب المؤرخ المحدث جميل بيهم إلى أنَّ هذا اللَّقب يرجع إلى عهدٍ متأخِّرٍ منتصف القرن 18م [3]، وأنَّ السُّلطان محمود الأوَّل (1703- 1754م) هو من أطلقه على مُفتي استانبول سنة (1154هـ/1741م)**، ورغم الاختلاف فإن تعدُّد التّسميات والألقاب يدلُّ على تطوُّر إطلاق الصِّفات على الرئيس الفعلي للمؤسَّسة العلميَّة، تبعًا لمتطلَّبات الظُروف التَّاريخيَّة.

وترجع أهميَّة لقب "شيخ الإسلام"، في مختلف الفترات التَّاريخية للدَّولة العثمانيَّة إلى أسباب عدَّة منها، رغبة الدَّولة في إضفاء مزيدٍ من الأهميَّة والتَّبجيل على مفتي العاصمة، في مواجهة رؤساء الطَّوائف الدّينيَّة غير الإسلاميَّة، والأمر الثَّاني هو محاولة الدَّولة توسُّط ميزان القوى والتَّأثير بينها، فقد كانت هناك تياراتٌ ومذاهب إسلاميَّةٌ

* **فناري زاده:** من العائلات العلميَّة البارزة في تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، ويعتبر المولى شمس الدّين محمد فناري أوَّل مُفتي يحصل على لقب شيخ الإسلام، وهو من مواليد مدينة بورصة سنة751هـ/1350م، تلميذ الصُّوفي الشَّهير صدر الدّين الكوراني (ت672هـ/1273م)، اشتغل بالتَّدريس في مدينة بورصة، ثم قاضيًا، وقد ارتبط هو وعائلته كثيرًا بالسُّلطان مراد الثَّاني وابنه محمَّد الفاتح، من أشهر مؤلَّفاته "فصول البدائع في أصول الشَّرائع". **ينظر:** طاشكبري زاده، **الشَّقائق النُّعمانيَّة**، مصدر سابق، ص ص111- 115؛ **ينظر أيضًا:**
J.R. Walsh, **Fenari-Zade, The Encyclopaedia of Islam**, Op. Cit, T. 2, p.879.

1) Heidborn A, **Manuel de Droit Public et Administratif de L'Empire Ottoman**, Vol.1, Livraison1, C.W. Stern Editeur, Vienne, 1909, p.215.

2) جب وبووِن، مصدر سابق، ص196.

3) بيهم، **كيف نشأت وارتقت السلطنة العثمانية**، مصدر سابق، ص298.

** هو رأيٌ ضعيفٌ، لا تؤيّده الشَّواهد التَّاريخيّةَ حسب المؤرخ "الشناوي"، ليبقى الرأي الأقرب للصِّحة في نظره هو أنَّ السُّلطان مراد الثَّاني هو صاحب التَّسمية، وتأكَّد اللقب أكثر عهد السُّلطان محمَّد الفاتح، متماشيًّا في ذلك مع الجو الدّيني والسِّياسي العابق للدَّولة وهي تعيش أجمل أيامها بعد فتح القسطنطينية، ونقل عاصمة الدَّولة العثمانيَّة إليها وتسميتها بدار الإسلام. **ينظر:** الشناوي، مرجع سابق، ص ص 400- 401.

كثيرةٌ، حاولت الدَّولة أن تكون معها على مسافةٍ واحدةٍ، وذلك بأن يكون لشيخ الإسلام الرَّأي الفاصل في الفتوى، حتى لا يطغى في الدَّولة مذهبٌ دينيٌّ على حساب مذهبٍ آخر يكون بمقدوره التَّأثير في جُموعٍ من أفراد ورعايا الدَّولة، إضافةً إلى محاولة إيجاد نوعٍ من التَّوازن بين الوظائف القياديَّة في الهيئتين الرئيسيَّتين في الدَّولة، وهما طبقة "القُولار"، والهيئة الدينيَّة الإسلاميَّة الحاكمة، فرأت أن تُطلق على شخصيَّةٍ دينيَّةٍ إسلاميَّةٍ، لقبًا دينيًا وأدبيًا يجعل من هذه الشَّخصيَّة نِدًّا للصَّدر الأعظم [1]، ويعرض لنا النَّص القانوني الآتي في تلخيص البيان تحت فصل (قانون شيخ الإسلام) بيان أهميَّة هذه المؤسَّسة ومقامها: "ومن المعلوم في هذه الدَّولة العالية مقام شيخ الإسلام فهو في مرتبة الوكالة الكبرى، بمعنى أنَّه إذا لم يكن أعلى من الوزارة العظمى على الأقل، فهما متساويان في الدَّرجة، بل في بعض الخصوصيَّات يُعَدُّ هو أعلى منها.." [2].

أمَّا بخصوص دور ومركز شيخ الإسلام من النَّاحية الوظيفيَّة والقانونيَّة، فقد حدَّده السُّلطان سليمان القانوني تحديدًا قاطعًا، فجعله رئيسًا لهيئة العلماء، وأكبر شخصيَّةٍ عاملةٍ في الهيئة العلميَّة، فقدَّمه السُّلطان على جميع مُوظَّفي الدَّولة، وأوكل إليه صلاحيَّة إقالة وتعيين أعضاء طبقة العلماء، إلى جانب إصدار الفتاوى والتَّدريس وصلاحيَّاته الرُّوحيَّة، ممَّا جعله يُمارس تأثيرًا سياسيًّا واضحًا في شُؤون الحُكم والإدارة [3].

بعد شيخ الإسلام تأتي فئة القضاة في المرتبة الثَّانية داخل الهيئة العلميَّة، ولا تمنح صفة القاضي* في الدَّولة إلَّا لمن كان له مسارٌ علميٌّ ودراسيٌّ طويلٌ، حيث وُضِعَ نِظَامٌ

---

1) محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دار القلم، دمشق، 1989، ص176.

2) أورهان صادق جانبولات، **التَّحوُّلات الفكريَّة في العالم الإسلامي أعلام وكتب وحركات وأفكار من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، 2014، ص563.

3) أحمد أق كوندز وسعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008، ص581.

* كانت للقاضي مسؤوليَّات مُتعدِّدة منها: النَّظر في القضايا الحقوقيَّة، أمَّا القضايا المتعلِّقة بالميراث فكانت من اختصاص الدِّيوان الهمايوني، ونفس الشَّيء يُقال عن القضايا المتعلِّقة بالمستأمنين التي كانت من اختصاص محاكم القنصليَّات تطبيقًا لمقتضيات الامتيازات الممنوحة للأجانب، كما أنَّ قضايا أهل الذمَّة كانت من اختصاص محاكم الطَّوائف، وقد أوكلت للقضاة أيضًا بعض المهام الإداريَّة كمراقبة الأسواق والبضائع والأسعار، يساعده في ذلك=

دقيقٌ لتعيين القضاة وترقيتهم وتنقُّلهم ومتابعة أعمالهم، وقد كانت ولاية القضاء تشمل جميع أنحاء ولايات الدَّولة، وينقسم القضاة حسب وظائفهم إلى خمس فئات تختلف في الدَّرجة والمقام: "الملَّا" Molla أو الملالي الكبير، ثم الملَّا الصغير*، ويليها المفتِّشُون ثم القضاة العاديون ثم النواب أو الوكلاء، وكان الاسم العام للقاضي خلافًا للطَّبقات الوظيفيَّة الأخرى هو الملَّا نظرًا للاحترام والتَّقدير [1].

كما كان على رأس النِّظام القضائي العثماني منصب "قاضي القضاة" أو "قاضي عسكر" ومقرُّه العاصمة، ومهمته الإشراف على أعمال القُضاة في سائر أنحاء الدَّولة [2] وباعتبار المذهب الحنفي مذهبًا رسميًا للدَّولة العثمانيَّة، فقد كانت الأولويَّة بين القضاة للقاضي الحنفي [3]، أما المفتِّشُون من رجال القضاء فكانوا خمسةً فقط، يختصُّون بالإشراف على الأوقاف السُّلطانيَّة [4]، وكان القضاة من فئة "المولا الصَّغير" يعملون كقضاة عاديين ويشكِّلُون الغالبية العظمى من عدد قضاة الهيئة الإسلاميَّة، وقد بلغ عددهم في أواخر القرن الثامن عشر أربعمائة وخمسين قاضيًا، يباشرون القضاء بالمدن الصَّغيرة في الولايات العثمانيَّة [5]، ويأتي في أدنى درجات السُلَّم القضائي فئةٌ أخرى من القُضاة وهم "النُّواب"، الذين يُباشرون اختصاصاتهم القضائيَّة في بعض القرى والمدن الصَّغيرة، كما يَنُوبُون عن القُضاة أثناء غيابهم [6].

=المحتسب حتى زمن التَّنظيمات، عندما قرَّرت الدَّولة العثمانيَّة إحالة وظائفهم الإداريَّة على موظَّفين إداريين كالولَّاة والقائمقام، ولم يبقى لهم سوى الوظائف القضائيَّة. **ينظر:** بنحادة، مرجع سابق، ص ص157- 158.

* كان القضاة من فئة "الملا الصغار" يعملون بعشر مدن عثمانيَّة، من مدن الصَّف الثاني وهي: مرعش، بغداد عنتاب، بوسنا سراي، بلغراد، صوفيا، فيلوبوليس، ديار بكر، كوتاهية، قونية. **ينظر:** كيدو، مرجع سابق، ص12.

1) كيدو، مرجع سابق، ص10.

2) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: محمد. م. الأرناؤوط، ط1، دار المنار الإسلامي، بيروت، 2002، ص ص260- 261.

3) نفسه، ص222.

4) جلال يحي، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1989، ص ص581- 582.

5) محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط6، دار الجيل، بيروت، 1977، ص311.

6) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص432.

كما يُشكِّل الإفتاء أهميَّة كبيرةً في الهيئة الإسلاميَّة، وإن كان يأتي في ترتيبه بعد القضاء، وقد كان المفتون يظلُّون في مناصبهم مدى الحياة دون تقيُّدٍ بالسِّن، وكانت وظائفهم غير مُحاطةٍ بأيِّ نوعٍ من الامتيازات التي كانت تُحاط بها المناصب الأخرى [1]، وكانوا يدرسون العلوم الدينيَّة في مدارس العالم الإسلامي لاسيما في الشَّام ومصر، ثم يعودون إما للتَّدريس في العاصمة أو المدن العثمانيَّة المهمَّة، أو لشغل مناصب في الهيئة الدينيَّة، بناءً على تعيين من السُّلطان أو شيخ الإسلام [2].

إضافةً لما سبق ضمَّت الهيئة العلميَّة كبار العلماء في الدَّولة، والذين يعملون على مَقرُبَةٍ من السُّلطان منهم أئمة الصَّلاة داخل القصر، وكانوا جميعًا يتمتَّعون بنفوذٍ كبيرٍ لاتِّصالهم المستمر والوثيق بالسُّلطان، وأغلبهم على ثقافةٍ كبيرةٍ، ما يجعل السُّلطان يأخذ بآرائهم أحيانًا، ولم يكن علماء الدِّين وحدهم ينتمون إلى هاته الفئة، بل كانت هذه الهيئة تتَّسع لتشمل علماء التَّنجيم* والأطباء وغيرهم [3].

ومعروفٌ أن بعضًا من السَّلاطين العثمانيِّين كمصطفى الثَّالث كان لا يقوم بعملٍ من الأعمال إلَّا بإشارةٍ من المنجِّمين، وبالمقابل تدلُّنا المصادر التَّاريخية من ناحيةٍ أخرى أن السُّلطان عبد الحميد كان لا يعبأ كثيرًا بأقوالهم [4]، وإلى جانب العلماء فقد شكَّل الأشراف جزءًا من الهيئة الدينيَّة، ومثَّلوا أحد الأنظمة الوراثيَّة التي استمرَّت في الدَّولة إضافة لوراثة العرش السُّلطاني في أسرة آل عثمان [5]، وقد كان نقيب الأشراف يُعيَّن من

---

1) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص ص281-282.

2) صلاح أحمد هريدي، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، 2004، ص26.

* رغم إجماع العلماء على إنكار علم التَّنجيم، إلَّا أنَّ عددًا غير قليلٍ من العلماء المسلمين كانوا يؤيدونه، مثل الكندي وإخوان الصفا وفخر الدين الرَّازي، إذ كانوا يرون التَّنجيم فرعٌ من علم النُّجوم، وأطلقوا عليه "علم أحكام النجوم"، وقد كان لفظ المنجم يطلق على الفلكي أيضًا، وإن لم يكن هناك تفرقة دقيقةٌ آنذاك بين المنجم والفلكي، ولكن ظهرت التفرقة في القرن التاسع عشر. **ينظر:** الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص ص437- 438.

3) دوسون، مصدر سابق، ص14.

4) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص306.

5) مراد صاريجك، **نقابة الأشراف في الدولة العثمانية**، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2006، ص270 وما بعدها.

طرف السلطان مدى الحياة، وله امتيازاته ومكانته في الدَّولة، ويتولَّى تسيير شؤون الأشراف المختلفة [1]، ورغم أنَّ أعماله لم تكن ذات حجمٍ كبيرٍ، إلَّا أنَّه كان يحظى بجهازٍ خاصٍ ويساعده في أعماله خارج العاصمة وكيلٌ في كل ولاية يدعى "قايمقام نقيب الأشراف" [2].

2- تشكيلات الهيئة خلال القرن التاسع عشر

شهدت الدَّولة العثمانيَّة منذ العقد الثَّالث من القرن 19م، عديد التَّطورات السِّياسيَّة والإداريَّة، خاصَّةً ما تعلَّق بمجال إصلاح المؤسَّسات ونظمها الإداريَّة المقتبسة من الغرب الأوربي وبالأخصِّ فرنسا، ومحاولة وضعها في قالب عثماني [3] ومما يؤكِّد ذلك ما جاء في مقدّمة خط كلخانة: "إنَّ المؤسَّسات الحديثة الموجودة في هذه الأيام في أوربا، لا يوجد مثيلها في البلاد العثمانيَّة، ولا بد أن تُستورد هذه المؤسَّسات من الغرب" [4].

وكغيرها من مؤسَّسات الدَّولة، فقد تعرَّضت المؤسَّسة الدينيَّة لإعادة هيكلة تراجع من خلالها منصب شيخ الإسلام، وسحبت منها كثيرٌ من الصَّلاحيَّات، نتيجة لظهور المؤسَّسات الجديدة المنظَّمة على الطَّريقة الأوربيَّة، فأصبح في الدَّولة العثمانيَّة مؤسَّستين الأولى سلفيَّة عثمانيَّة إسلاميَّة (المؤسَّسة القديمة)، والثَّانية جديدةٌ على الطِّراز الغربي، حيث صارت المؤسَّسة العلميَّة مؤسَّسةٌ بكل معنى الكلمة، ويمكن تقييم أوضاعها خلال مرحلة التَّنظيمات في القرن 19م في إطارين: إطار تراجع النُّفوذ وإطار تطوُّر المؤسَّسات الإداريَّة، ففيما يخصُّ تراجع نفوذ وتأثير المؤسَّسة الدينيَّة فقد سحبت الإصلاحات العثمانيَّة من شيخ الإسلام ورجال الهيئة الإشراف على الكثير من القطاعات الحكوميَّة التي صارت مدنيَّةً، بعد أن كانت ذات طابعٍ شرعي إسلامي [5] ومنذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني بدأت النَّظرة إلى هيئة رجال العلم وأدوارهم تختلف

---

1) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص222.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص304.

3) شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام..**، مج1، مرجع سابق، ص265.

4) **الدستور**، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل الخوري، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883، ص ص3- 4.

5) شقيرات، المرجع السابق، ص ص265، 266، 270.

حيث أهملت الدَّولة فئة العلماء، وانتزعت ما كان لهم من إمكانيات ونُفوذٍ واسعٍ وكانت أكبر ضربةٍ وُجِّهت إليهم في هذا الصَّدد هي تأسيس "أوقاف همايون نظارتى"* (نظارة الأوقاف الهمايونيَّة) سنة 1829م، والتي استحوذت على موارد الأوقاف فتضرَّرت المدارس التي كانت تُسَيَّرُ بفضل وارداتها بعد أن سُلبت مواردها الماليَّة كما تضرَّرت الخدمات الدّينيَّة الأخرى، ولم تقم فيها محاولاتٌ جادَّةٌ لتجديدها وتطويرها بل على العكس تُرِكَت على حالها، كما تلقَّت تلك المدارس ضربةً أخرى عند تأسيس نظارة المكاتب العموميَّة (نظارة المدارس العامَّة) سنة 1846م [1]، والتي تغيَّر اسمها فيما بعد إلى نظارة المعارف العموميَّة**، حيث رأت الدَّولة ضرورة أن تُقِيمَ مؤسَّساتٍ تعليميَّةٍ بديلةٍ على الطِّراز الأوربي، واستمرَّ الأمر كذلك في العهود التَّالية، مع بعض الاختلافات البسيطة فقد قام السُّلطان عبد الحميد الثَّاني بوجه خاصٍّ بحملاتٍ ضخمةٍ من أجل إقرار التَّعليم الحديث في الولايات العثمانيَّة، ولم يبذل مع ذلك أيَّ محاولةٍ جادَّةٍ في مجال التَّعليم التَّقليدي وإصلاح حال القائمين عليه من فئة رجال العلم القُدَامَى، غير أنَّ كُلًّا من السُّلطان محمود الثَّاني والسُّلطان عبد الحميد قد استفادا في الأعمال التي قاما بها من أهل العلم، ولاسيما من العلماء المبرزين، لإقناع المجتمع بجدوى هذه الإجراءات وتكوين رأيٍ عامٍ مُساندٍ [2].

* أُسِّست نظارة الأوقاف الهمايونيَّة (وزارة الأوقاف السُّلطانيَّة)على يد السُّلطان محمود الثَّاني في 14 تشرين الأول 1826م في أعقاب الواقعة الخيرية، وكانت هاته النظارة من أقدم النظارات العثمانيَّة على الإطلاق، وكان الهدف من إنشائها إدارة الأوقاف العثمانيَّة من قِبَلِ مرجعٍ رسميٍّ واحدٍ، فكان "آغا السَّعادة" يُشرف على أوقاف الحرمين و"سراي روزنامه جي" يُشرف على الأوقاف السُّلطانيَّة، وقد استمرَّت نظارة الأوقاف حتى نهاية الدَّولة العثمانيَّة، حيث أُلغيت سنة 1922م، وأُقيم بدلًا عنها في العهد الجمهوري مديريَّة الأوقاف العامَّة. **ينظر:** شقيرات، مرجع سابق، ص270.

1) شقيرات، نفس المرجع السابق، ص271.

** **نظارة المعارف:** تأسَّست عهد السُّلطان عبد المجيد الأول 8 نوفمبر 1846م باسم "مكاتب عموميَّة نظارتي" (نظارة المدارس العامَّة)، وكانت خارج نطاق الحكومة العثمانيَّة، ثمَّ أُعيد تسميتها سنة 1857م، باسم (نظارة المعارف العامَّة) ضمن عضوية الحكومة العثمانيَّة للإشراف على القطاع التَّعليمي الجديد، وعلى القطاع الثَّقافي أيضًا، بما في ذلك المطابع والمكتبات العامَّة والمتاحف. **ينظر:** أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص ص506- 507.

2) إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص ص310- 311.

وفي إطار تراجع نفوذ شيخ الإسلام، قامت الدَّولة العثمانيَّة أيضًا سنة 1830م بسحب عضويَّة قاضي العسكر من الدِّيوان الهمايوني (الحكومة)، وأُدخِلَ شيخ الإسلام إلى عضويَّة الدِّيوان بدلًا عنه، وبذلك قلَّ نُفوذه [1]، ومع صدور خط التَّنظيمات "همايون 1856م" باشرت الدَّولة العثمانيَّة سلسلةً من الإجراءات التَّشريعيَّة والقانونيَّة حيث تمَّ تحديث النِّظام القضائي وفقًا للمفاهيم الغربيَّة، وأُعيد النَّظر في تنظيم محاكم الدَّولة وأُنشئت محاكم مدنيَّةً مختلطةً، كما قُسِّم القضاء ابتداءً من سنة 1858م إلى: قضاء "شرعي" يستند على تطبيق الشَّرع الإسلامي، وقضاء "نظامي" وفقًا للمفاهيم الغربيَّة، وشرَّعت الدَّولة استنادًا للقوانين الفرنسيَّة في المجالات الجنائيَّة والمدنيَّة، ما قلَّص من نفوذ شيخ الإسلام والمؤسَّسة العلميَّة ككل [2].

وإذا كانت حركة التَّنظيمات قد حدَّت من نفوذ المؤسَّسة العلميَّة من جهةٍ فإنَّها قد سمحت من جهةٍ ثانيةٍ بتطوُّرها إداريًا ومؤسَّساتيًا، حيث قامت الدَّولة بإعادة بناء مؤسَّسات الهيئة الدينيَّة بأسلوبٍ جديدٍ، فخصَّص السُّلطان محمود الثَّاني "سرايا أغاسي" وهو مبنى قيادة الانكشاريَّة القديم بعد إلغائها كمقرٍّ لشيخ الإسلام وسُمِّيَ (باب المشيخة)، وبذلك صار عنوانًا ثابتًا لمشيخة الإسلام في الدَّولة العثمانيَّة [3]، كما جرى تنظيم جديد للمؤسَّسة العلميَّة كما تُبَيِّنُهُ السَّالنامه* العثمانيَّة العامَّة خلال الفترة

1) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص474.

2) شقيرات، مج1، مرجع سابق، ص ص271- 272.

3) أوزتونا، المرجع السابق، ص ص474- 475.

* **السالنامه:** مصطلحٌ فارسيٌّ يتألَّف من مقطعين: سال (سنة)، ونامة (سجل)، فتعني السِّجل السَّنوي، وقد اشتملت على الأخبار الرئيسيَّة لمختلف الولايات العثمانيَّة، وكانت تُصنَّف إلى السالنامات العامَّة التي كانت تصدر سنوياً عن الحكومة المركزيَّة في استانبول، وتضمَّنت معلومات تفصيليَّة عن الدَّولة العثمانيَّة وولاياتها، وصدر أوَّل عددٍ منها سنة1847م عهد السُّلطان عبد المجيد (1839 –1861م)، في حين صدر آخر عددٍ سنة 1917م، وهناك السَّالنامات الخاصَّة، التي كانت تصدر من بعض الوزارات، وسالنامات الولايات التَّابعة للدَّولة العثمانيَّة. **ينظر:** فاضل مهدي بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية**، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت،2003، ص206؛ إبراهيم خليل أحمد، **"السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث"**، مجلة دراسات تاريخية، ع2، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص49.

(1856- 1904م)، من خلال استحداث عشرة مجالس شرعيَّةٍ مختلفة الاختصاص* تُشرف على كافَّة القطاعات والأجهزة الدِّينيَّة والشَّرعيَّة فيها وأصدرت العديد من القوانين والأنظمة التي تُنظِّم عمل المؤسَّسة العلميَّة [1].

3- دور الهيئة في نظام الحكم خلال القرن التاسع عشر

لم تكن للمؤسَّسة العلميَّة في بداياتها مكانةً كبيرةً في تسيير الدَّولة، حيث انحصر عمل شيخ الإسلام في الإفتاء فقط، فأُطلق عليه في أوَّل الأمر اسم "مفتي العاصمة" وأحيانا "المفتي الأكبر"، ثم رأت الدَّولة أن تُميِّزه عن سائر زملائه، فأطلقت عليه لقب "شيخ الإسلام" [2]، وبذلك فإنَّ اختصاصات المؤسَّسة العلميَّة لم تكن تسمح لها بالتَّدخُّل في الحياة السّياسيَّة كثيرًا، غير أنَّ المركز الرُّوحي لشيخ الإسلام مكَّنه عمليًا من التأثير وبشكلٍ فاعلٍ على السُّلطان ورجال السّياسة، حتى أصبح نفوذه السّياسي يتجاوز نفوذه الدِّيني، وقد كان للمؤسَّسة الدّينيَّة الإسلاميَّة بنظامها وفتاواها أهميَّةً خاصَّةً في نظام الحكم العثماني، وكان السَّلاطين يحرصون دائمًا على تدعيم سلطتهم من خلالها، خاصَّة عند الإقدام على اتِّخاذ القرارات الكُبرى والسِّياسات العُليا للدَّولة وتمتَّع شيخ الإسلام بنفوذٍ كبيرٍ، واحترامٍ لرأيه وفتاواه في القضايا الكبرى

* هاته المجالس هي: مجلس انتخاب حُكَّام الشَّرع (تأسَّس سنة 1856م) ويُشرف على انتقاء وتعيين قُضاة المحاكم الشَّرعيَّة مجلس عالي تنظيمات في دائرة قاضي العسكر (1860م) لإصلاح وتجديد القضاء الشَّرعي العثماني لكنَّه أُلغي بعد سنة فقط مجلس التَّدقيقات الشَّرعية (1861م) ويعمل كمحكمة تمييزٍ أو نقضٍ شرعيَّة، مجلس المشايخ (1868م) للإشراف على الطُّرق الصُّوفيَّة، مجلس امتحان القرعة الشَّرعيَّة (1871م) الخاصَّة بعملية سحب وجمع الجنود للخدمة العسكرية الإلزامية في العاصمة استانبول والولايات العثمانية الأخرى، مجلس إعداد مجلة الأحكام العدلية (1873م)، بهدف وضع أول قانون مدني عثماني يستند للفقه الحنفي الإسلامي، واستمرَّ حتى سنة 1887م مجلس إدارة أموال الأيتام (1874م)، مجلس الطَّلبة (1877م) ويُشرف على التَّعليم الشَّرعي مجلس تدقيق المؤلَّفات (1891م)، مجلس تفتيش المصاحف الشَّريفة (1896م). **ينظر:** شقيرات، مج2، مرجع سابق، ص ص275- 280.

1) شقيرات، مج2، نفس المرجع السابق، ص ص 274- 281.

2) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص 398.

كالحرب وإبرام المعاهدات، وحتّى عَزلِ السّلاطين من الحكم [1]، وكان يُدعى إلى الدّيوان الهمايوني عند الحاجة، على الرُّغم من أنّه ليس عضوًا فيه [2].

فمنذ عهد السُّلطان سليمان القانوني كان شيخ الإسلام، يُستشار من طرف السُّلطان والصَّدر الأعظم في بعض القضايا الحسَّاسة، كما كانوا يعرضون عليه مشروعات قوانين الدَّولة "قوانين نامة" قبل إقرارها بصفةٍ نهائيَّةٍ، ويطلبون منه الرَّأي في مدى مطابقتها لمبادئ الشَّريعة الإسلاميَّة [3]، كما كان يتمتَّع بحقِّ عرض الفتاوى على السُّلطان مباشرةً دون وساطةٍ من الصَّدر الأعظم، وله فَرضُ تطبيقها في المحاكم إجباريًا، وعلى هذا كان شيوخ الإسلام أصحاب تأثيرٍ واضحٍ ومباشرٍ في تطبيق التَّشريعات العثمانيَّة، ويتَّضح ذلك من مجموعة الفتاوى التي أصدرها "أبو السُّعود أفندي" وجمعها تحت اسم "المعروضات"*، ثم قدَّمها مباشرة إلى السُّلطان الذي أمر بالعمل بموجبها، وبذلك شكَّلت مجموعة الفتاوى هذه نموذجًا فريدًا للفتوى التي تحوَّلت إلى صفة الإلزام، وأقوى مظهرٍ يوضِّح سُلطة شيخ الإسلام ونفوذه، هو أنَّه كان يَحِقُّ له وحده دون سواه إصدار فتوى في عزل السُّلطان إذا انحرف في تطبيق مبادئ الشَّرع، أو أصيب بمرضٍ عقليٍّ يمنعه عن آداء مهامه [4].

لكن يجمع المؤرخون على أنه منذ القرن 16م، قد بدأ الضعف يَدُبُّ في مؤسَّسات الدَّولة العثمانيَّة ومنها المؤسَّسة الدّينيَّة، ويُعَدُّ كتاب "آصفنامة" من أوائل المؤلَّفات التي أشارت لذلك حيث تحدَّث مؤلفه "لطفي باشا" (ت1564م) عن العُلماء واستخدم عبارات لا تدلُّ كثيرًا على الإطراء والمديح، أمَّا "طاشكبري زاده أحمد أفندي" (ت1561م) فيقول بأنَّ الرَّغبة القديمة في العلوم الشَّرعية ضاعت بين العلماء في المدارس خلال العقد

1) علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب (1798- 1914)**، ط3، الدار الأهلية للنشر، بيروت، 1980، ص12.

2) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص302.

3) جايماز أوغلي، مرجع سابق، ص9.

* **معروضات:** تطلق على الأوراق المرفوعة إلى السُّلطان من أجل النَّظر فيها، وكانت تُطلق قبل التَّنظيمات على ما يرفعه الصَّدر الأعظم خاصَّةً إلى السُّلطان. **ينظر**: بنحادة، **العثمانيون..**، مرجع سابق، ص336.

4) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية..**، مج1، مرجع سابق، ص484.

الخامس من القرن 16م، ومُستوى العلم تدنّى بوجهٍ عامٍّ، ولم يعد أحدٌ يُقبِل على قراءة كتب العلوم النّظرية، كما وجّه "مصطفى عالي الغليبولي" انتقاداتٍ شديدةٍ للعلماء في كتبه: "كُنهُ الأخبار"، "نُصحة السّلاطين" و"موائد النّفائس في قواعد المجالس"، حيث يذكر بأنّ العلماء قد تحوّلوا إلى رجال احتفالات ومراسم باستثناء البعض، كما تحدّث "كاتب جلبي" بدوره في القرن 17م، في مؤلفاته عن الأزمة التي تعرّضت لها المدارس العُثمانيّة والحياة العلميّة بوجهٍ عامٍّ، وذكر الأسباب التي أدّت إليها ووسائل علاجها [1].

وقد حاولت الدّولة العثمانيّة إصلاح ما يمكن إصلاحه في نظم وتشكيلات الهيئة العلميّة وبأساليب مختلفة، حيث صدرت أوائل القرن 18م عدّة فرماناتٍ سلطانيّةٍ إلى المسئولين عن إصلاح نظم الهيئة خلال عهد السُّلطانين أحمد الثّالث ومحمود الأوّل وتناولت هذه الفرمانات تلك الموضوعات التي جرى الحديث عنها بالشّكل التّقليدي خلال القرنين 16- 17م، كما حاول السُّلطان سليم الثّالث إجراء الإصلاح في كافّة الميادين تقريبًا، فاهتمّ بتشكيلات الهيئة العلميّة وأعطاها الأولويّة ففي الفرمانات التي أصدرها خطابًا إلى قاضي العسكر "حميدي زاده"، ومن بعده إلى شيخ الإسلام "دري زاده محمد عارف أفندي"، تعرّض لمواطن الخلل في نظام القُضاة والتّدابير اللّازم اتّخاذُها لذلك[*]، ورغم ما تعرّضت له المؤسّسة الدّينيّة من إصلاحات هيكليّة، قلّصت من نفوذها في الحياة السياسيّة، فقد استغلّت من أطرافٍ مختلفةٍ في نظام الحكم، ويمكن إعطاء أمثلة عن ذلك في مجال فتاوى عزل السّلاطين، والتي كانت تستصدر عادةً من معارضي السُّلطان أو المؤسّسة العسكريّة كفتوى عزل السُّلطان سليم الثّالث سنة 1808م بسبب الإصلاحات التي شرع فيها في الدّولة، والتي مسّت تنظيم الجيش الانكشاري وفقًا للأساليب الأوربيّة، وكان نصّ الفتوى: "إنّ كُلّ سلطانٍ يُدخل أنظمة الفرنجة وعوائدهم ويجبر الرّعيّة على إتّباعها لا يكون صالحًا للملك" [2]، وبالفعل تمّ

1) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية..**، مج1، مرجع سابق، ص ص308- 309.

* للمزيد حول محتويات تلك الفرمانات ت الإصلاحيّة. **ينظر:** مخلوف، "**بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789- 1808م**"، حوليات آداب عين شمس، مج31، القاهرة، اكتوبر- ديسمبر 2003.

2) كيدو، مرجع سابق، ص163 وما بعدها.

عزله وقتله على يد الانكشاريين، الذين وقفوا بدوافع المصلحة الشَّخصية في وجه كُلِّ محاولةٍ لتطوير الجيش من حيث نظامه أو أسلحته، كما أصدر شيخ الإسلام "طاهر أفندي قاضي زاده" فتواه الشَّهيرة حول تأسيس الجيش الجديد باسم "تشكيلات اشكينجي" أيام السُّلطان محمود الثَّاني والدَّاعمة لقرار السُّلطان بإلغاء الانكشاريَّة سنة 1826م*، والتي عرفت تاريخيًا بالواقعة الخيريَّة [1].

ومن الدَّلائل الأخرى على أهميَّة الدَّور الذي لعبته الهيئة العلميَّة في الحياة السياسيَّة واستعانة السَّلاطين بفتاواها، هو ما كان من السُّلطان محمود الثَّاني الذي استصدر فتوى من شيخ الإسلام تجيز له محاربة "محمد علي" والي مصر إثر اندلاع حرب الشَّام الأولى سنة 1831م، وعندما توقَّفت العمليات الحربيَّة بين الطرفين وأبرمت اتفاقية "كوتاهية" سنة 1833م، عاد السُّلطان واستصدر فتوى أخرى تُجيز له التَّوقُّف عن محاربة محمد علي، وقد جاء في هذه الفتوى ردًّا على سؤال السُّلطان: "إذا كانت طائفةً من المسلمين جمعت العساكر وهجمت على طائفةٍ أخرى من المسلمين ولكنَّها عرضت بعد ذلك الطاعة إلى إمام المسلمين وخليفة الأرض، خلَّد الله ملكه إلى يوم الدين، ورجعت عن تعدِّياتها، هل يكون من المشروع أن تقبل طاعتها وترك قتالها؟" [2] فصدرت الفتوى من شيخ الإسلام بقبول طاعتهم والكفِّ عن قتالهم.

كما كانت فتوى عزل السُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م) في 29 ماي 1876م على يد شيخ الإسلام "حسن خير الله أفندي" مظهرًا آخرًا لتدخُّل المؤسَّسة الدينيَّة في الحياة السياسيَّة، وكانت الحُجَّة هي إسرافه والتجائه إلى القروض الأجنبيَّة

---

* استخدم السُّلطان الهيئة الدينيَّة استخدامًا أَدَاتيًا لتطبيق برنامجه، وهذا بعد أن كسبها إلى جانبه، من خلال تعيين أشخاصٍ موالين له في مناصب شيخ الإسلام وقُضاة العسكر، فوافق العلماء على ضرب حُلفائهم التَّقليديين (الانكشاريَّة)، واعتبروه عملًا خيريًا، بل صار القضاء عليهم واجبًا إسلاميًا، وبذلك مهَّدت المؤسَّسة الدينيَّة لتقليص نفوذها على نحوٍ تدريجي. **ينظر:** خالد زيادة، **"دور فئة الكتاب الإداريين في علمنة الدولة العثمانية"**، مجلة الاجتهاد، ع3، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، ربيع 1989، ص ص195- 196.

1) أوزتونا، مج1، مرجع سابق، ص676؛ شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير- دار التربية، دمشق، 2001، ص ص284- 285.

2) الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص54.

من باريس ولندن وعجزه عن تصريف شؤون الدَّولة، وهي الفتوى التي أملتها في حقيقة الأمر المؤسَّسة العسكريَّة، فكان أن عزل السُّلطان عبد العزيز رسميًّا في اليوم الموالي لصدورها وعُيِّن مكانه ابن أخيه "مراد الخامس"، والملاحظ من هذه الواقعة أن تلك الفتوى لم تكن كافيةً وحدها لعزل السُّلطان، لولا تدخُّل ضبَّاط الجيش وتأييدهم لها ومطالبتهم بتنفيذها، وهذا يُبيِّن تدخل المؤسَّسة العسكريَّة في تنفيذ الفتاوى واستغلالها وهو ما تكرّر مرَّةً أخرى سنة 1909م في الفتوى القاضية بعزل السُّلطان عبد الحميد الثَّاني نُزولًا عند رغبة الاتِّحاديين، حيث جاء في الفتوى: "إن السُّلطان عبد الحميد يكيد للنِّظام الدُّستوري في الدَّولة" [1].

يؤكِّد أيضًا مدى تأثير الحياة الدينيَّة في القرارات السياسيَّة للدَّولة، خاصَّةً في سياستها الخارجيَّة، فتاواها التي أجازت تنازل الدَّولة عن أقاليم عثمانيَّةٍ خاضعةً لها لدولٍ أخرى، كالفتوى التي صدرت عن شيخ الإسلام عام 1829م، بعد أن اضطرَّت الدولة إلى قبول الصُّلح عقب الحرب الخاسرة ضدَّ روسيا عام 1828م فعقدت معاهدة أدرنة عام 1829م اعترفت فيها باستقلال اليونان استقلالًا داخليًّا وباستقلال ولايتي "الأفلاق والبغدان" في إدارتهما تحت حماية روسيا، وبهذا اتَّجه السُّلطان محمود الثَّاني إلى شيخ الإسلام للحصول على فتوى يستند عليها في التَّصديق على المعاهدة [2]، وعندما انفرد الاتحاديون بالسُّلطة بعد عزل السُّلطان عبد الحميد حرص النِّظام الجديد على الانتقاص من سلطة هذه الهيئة، المتمثِّلة في سلطة شيخ الإسلام وسائر علماء الدين وتجريدهم تباعًا من اختصاصاتهم وامتيازاتهم، كما انتزعت منها مهمَّة الإشراف على التَّعليم والقضاء، لِتُلغى بعدها وظيفة شيخ الإسلام والمؤسَّسة الدينيَّة ككل.

1) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص ص313- 414.

2) حمزة الزين، **الدولة العثمانية في الميزان**، ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص139 وما بعدها.

خامسا- المؤسَّسات المحلِّيَّة

من أهمِّ تقاليد الفتح عند العثمانيِّين أنَّهم كانوا يُعيِّنُون على المناطق المفتوحة قاضيًا يتولَّى أمور الشَّرع، وأميرًا "صوباشي" يُشرف على الإدارة والحُكم، ومع تسارع عمليات الفتح واتِّساع رقعة الدَّولة، تطوَّرت نُظُم ومفاهيم الدَّولة المركزيَّة وكيانها الذي بدأ مع بايزيد الأوَّل، وبلغ ذروة اكتماله عهد السُّلطان محمَّد الفاتح، حيث اتَّجهت الدَّولة العثمانيَّة لإحداث تغييرات هامَّة في هيكلتها، تهدف إلى إحكام الرَّابطة بين المناطق المفتوحة ومركز الدَّولة في استانبول [1]، وقد ورد في كتاب عاشق باشا زاده [2] أنَّ الدَّولة العثمانيَّة في القرن 15م عهد السُّلطان محمَّد الأوَّل كانت تشمل ولايتي الروملي* والأناضول فقط عيّن عليهما بكلربكيان، واستمرَّ الحال كذلك عهد السُّلطان مراد الثَّاني، لكن استلزم الأمر بعد ذلك تقسيمها إداريًا وعسكريًا إلى عدة إيالاتٍ أو(ولاياتٍ)** والتي تزايد عددها بعد سنة 1590م جرَّاء اتِّساع أراضي الدَّولة وتقسيم المقاطعات تبعًا للضَّرورة العسكريَّة، فأصبح عددها ثمانيةً في السَّنوات الأولى لعهد سليمان القانوني، وإحدى عشر سنة 1544م، ونحو عشرون ثابتةً أواخر العهد نفسه وبَلَغَ

1) إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص245.

2) نقلًا عن: أميرة علي مدلح، **"تاريخ البيلربكية العثماني في بعض الولايات العربية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي"**، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة- مركز الدراسات الشرقية، مج8، ع4، 1999، ص400.

* كانت الرُّوملي أوَّل مقاطعةٍ يتمُّ إنشاؤها عهد مراد الأوَّل (1360- 1389م)، وكان مخططًا أن يحكمها أمير ملكي من أبنائهم وإخوانهم، وكانوا معتادين على إطلاق لقب بكلر بك Beylerbeyi على وارثيهم، لكن وريث السُّلطان مراد وهو بايزيد الصاعقة كان لا يزال صغيرًا، فمنحت حكومة الروملي لمدرِّسِهِ "لالا شاهين"، بعدها استمر الأمراء في تولِّي المقاطعات حتى القرن 16م، ثم أبطلت العادة بسبب كثرة ميلهم للتَّمرد. **ينظر:** جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص215- 216.

** كانت الولاية تحمل اسم بيكلربيلك، قبل أن تسمى منذ سنة 1590م "إيالت"، وتفوض أمور تسييرها إلى والي يدعي "بكلر بك"، الذي يحمل لقب الباشا، وكان هذا الوالي يحصل على سنجق مترامي الأطراف، وعلى أملاك "خاص" بحيث يتراوح مدخوله بين 600ألف ومليون أقجه. **ينظر:** جيل فاينشتاين، **الإمبراطورية في عظمتها القرن السادس عشر**، في تاريخ الدولة العثمانية، ج1، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص310.

عددها اثنان وثلاثون ولايةً* في الرُّبع الثَّالث من القرن 17م وكان يتمُّ تفويض إدارتها دائمًا من قبل السُّلطة المركزيَّة [1]، وتتوزَّع كل ولايةٍ إداريًا إلى مقاطعاتٍ تُعرف بسنجق أو "لواء"، يوجد على رأسه "سنجق بك"، الذي يمكن له أن يتطلَّع إلى تولِّي منصب "بكلربك" الولاية باعتبار أنَّ هذا الأخير غالبًا ما يُختار من بين سناجق الولاية، ثم يأتي بعد السَّنجق "القضاء"، الذي ينقسم بدوره إلى مجموعةٍ من "النَّواحي" تضمُّ مجموعةً من القُرى، ويَضُمُّ ديوان السُّلطة العثمانيَّة في مركز كل ولايةٍ إلى جانب الوالي "بكلر بك"، والذي يُلقَّب عادة "الباشا" إضافةً إلى الدِّفتردار، القاضي، آغا الانكشاريَّة نقيب الأشراف وعددًا من أعيان البلد [2].

1- بكلربك الولاية ومساعدوه

يُسمَّى الوالي أيضًا**، وكان مسؤولاً عن إدارة الشُّؤون العُليا للولاية، ومكلَّف بالإدارتين السِّياسيَّة والماليَّة لها، كما يتكفَّل بحفظ الأمن وتنفيذ الأحكام القضائيَّة [3] ويذكر عبد الرحمن باشا التَّوقيعي في "قانون نامه" أهمَّ وظائفه فيقول: إنَّها حماية

---

* هي: البوسنة، تمشوار، سيلستره (أوزو)، كفه (في القرم)، كرجستان (جورجيا)، الرومللي، مورة (الموريا) الجزائر (الأرخبيل وبعض الأراضي الساحلية)، الأناضول (أناطوليا)، سيواس، أرضروم، طرابزون، جيلدير كرمان ديار بكر، وان، مرعش (ذو القدرية)، الموصل، شهرزور، اضنة، حلب، قنديَّة (كريت)، الشَّام (دمشق) صيدا طرابلس، الرِّقَّة، بغداد، البصرة، مصر الحبشة، اليمن، الأحساء. **ينظر:** جب وبوون، مصدر سابق، ص221.

أما دول الشَّمال الإفريقي الثَّلاث (طرابلس تونس والجزائر)، فلم تُحكم مباشرةً، ولم تُعتبر في عِداد الولايات وإن اعترف حكامها بسيادة السُّلطان العثماني. **ينظر:** عبد الكريم محمود غرايبه، **مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500- 1918**، ج1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960، ص50.

1) فاينشتاين، ج1، مرجع سابق، ص310.

2) إحسان اوغلي، مج1، مرجع سابق، ص246؛ غرايبه، مرجع سابق، ص87.

** منذ نهاية القرن 17م أصبح لقب "البكلربك" لقبًا شرفيًّا إلى جانب أنَّه يدلُّ على الحاكم العام، ثم زاد اضطراب المصطلح في القرن 18م لأمورٍ منها: أن لقب "الوالي"صار يُمنح للحاكم العام بدلًا من البكلربك باستثناء بكلربك الروملي والأناضول، واللَّقب الفارسي "ميرميران" أو اللَّقب العربي "أمير الأمراء" أصبح يُستعمل للدَّلالة على لقب تشريف البكلربك، ولمَّا أُعيد تنظيم إدارة الولايات تنظيمًا شاملًا بمقتضى قانون 1864م، أصبح لقب "الوالي" هو التَّسمية الرَّسميَّة لحاكم الولاية. **ينظر: دائرة المعارف الإسلامية**، مج7، ص ص505- 507؛ مدلج، مرجع سابق، ص402.

3) بنحادة، مرجع سابق، ص140.

الرَّعايا وتحقيق النِّظام بين الجنود، والقضاء على الظلم، وإدارة الإيالة والاشتراك في الحروب [1].

وقد كانت مدَّة تولية الحكَّام المحليِّين* سواءً "بكلربك" أو "سنجق بك" محدودةٌ جدًا، ولا تتجاوز في الغالب سنةً واحدةً أو أقل**، وبعض الولَّاة حكموا أقلَّ من شهرٍ، لكن نجد أنَّ بعضهم قد حكم لأكثر من ربع قرنٍ، وخلال العهد العثماني الأوَّل كان تغيير الوُلَّاة قليلًا، لكنَّه ازداد ازديادًا كبيرًا في القرن 17م*** وعادت الأحوال فاستقرَّت في القرن 18م، ثم عادت وازدادت ثانيةً في القرن 19م [2] وكانت الدَّولة العثمانيَّة تسند هذه المناصب في بعض الولايات إلى سُلالة أُمَرَاء سابقين بل وتحصر الولاية في نَسلِهِم [3] وكان الوالي يُمنح إقطاعًا أو راتبًا سنويًا يُسمَّى "ساليانه" للقيام بنفقاته ونفقات حاشيته وجنوده، واختلف هذا الرَّاتب أو الإقطاع من ولايةٍ إلى أخرى

---

1) نقلًا عن: إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص254.

* يعتبر المؤرِّخ "بروس ماسترز" مصطلح "المحليين"، غير مُقنعٍ للدَّلالة عليهم، لأنَّ معظمهم كانوا من خارج الولايات التي حكموها، كما يُشير إلى أنَّ كُتَّاب سِيَرُ المدن التَّاريخيين -ويذكر منهم "أبو الوفا العرضي" خلال القرن 17م (1661م) صاحب كتاب "معادن الذهب في الأعيان المشرَّفة بهم حلب" - والذين وصفوا بشكلٍ كبيرٍ العلاقات والمصالح المحليَّة، لم ينظروا لحكَّامهم كحكامٍ ذوي أُصُولٍ محليَّةٍ، أو ممثِّلين لمصالح المدنيين الذين حكموهم غير أنَّهم ثمَّنوا في نفس الوقت وبشكلٍ عامٍّ حالة الاستقرار التي فرضها حُكمُهُم، لكن "بروس" يعود ويؤكِّد على أنَّ كثيرٍ من أولئك الحُكَّام قد نجح في خلق أُسُسٍ محليَّةٍ للسُّلطة السياسيَّة والعسكريَّة، كما أظهروا درجاتٍ متفاوتةٍ من الاستقلال الذَّاتي في التَّعامل مع الأوامر الموجَّهة من المركز، وبذلك فقد كانوا حُكَّامًا محلِّيين بأعمالهم. **ينظر:** بروس، مرجع سابق، ص ص61، 62، 65.

** المتتبِّع لتاريخ الإيالات يجد أنَّ البكلربكيين تولَّوا الإيالات لمُدَدٍ مختلفةٍ، وكان معظمهم يتولَّون لمدة سنتين أو أكثر، وذلك في الفترة الواقعة بين النِّصف الثَّاني من القرن16م والنصف الأول من القرن17م، لكن تقلَّصت هذه المدَّة بمرور الزَّمن، بعد عهد السُّلطان سليم الثَّاني (1566- 1574م)، إذ كان يتمُّ تعيين البكلربكي لمدَّة سنةٍ واحدةٍ وبعدها يتمُّ نقلهم إلى إيالةٍ أخرى. **ينظر:** فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرًا (مطلع العهد العثماني–أواسط القرن التاسع عشر)**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص55؛ هاثاواي وبربير، **البلاد العربية في ظل الحكم العثماني..**، مرجع سابق، ص30.

*** كان من بين أهم أسباب انتشار ظاهرة تغيير الوُلَّاة منذ أواخر القرن 16م تفشِّي بيع الوظائف الحكوميَّة وانتشار الرَّشوة، ممَّا ولَّد نوعًا من الفوضى وعدم الاستقرار، وما زاد الأمر سوءًا عدم كفاية هؤلاء الوُلَّاة. **ينظر:** ليلى الصباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1973، ص132.

2) غرايبه، مرجع سابق، ص55.

3) فاينشتاين، مرجع سابق، ص ص311- 312.

حسب الرُّتبة التي كان يشغلها الوالي قبل تعيينه في منصبه، ولم تكن هناك قاعدةٌ ثابتةٌ لتعيين الوُلَّاة أو نقلهم [1].

ونظرًا لأنَّ "البكلربك" هو رأس النِّظام العسكري في إيالته، والقائد العام عليها فقد تعدَّدت صلاحيَّاته، حيث كان قيام الحروب المتعدِّدة الجبهات يضطرُّه لقضاء معظم حياته الوظيفيَّة تقريبًا وهو يخوض الحرب على الجبهات أو الإعداد لها، وكان يساعد الوالي في إدارته المحليَّة للولاية عددٌ من الموظَّفين، بعضهم مرتبطٌ به مباشرة والبعض الآخر مستقلٌ عنه ومرتبطٌ باستانبول، وَضَمَنَ الباب العالي بذلك وجود سلطاتٍ في الولاية تَحُدُّ من نفوذ الوالي، وتمنعه من التَّفكير في التَّمرُّد أو الاستقلال بالولاية [2] ومن أهمِّ الموظَّفين المساعدين: الدفتردار، آغا الانكشارية، القاضي والكتخدا (المتسلِّم) [3]، هذا الأخير الذي يعتبر وكيل الوالي ونائبه في إدارة شُؤون الولاية ويرأس جلسات الدِّيوان العمومي في الولاية عند غياب الوالي أو عند الضرورة [4].

أمَّا الدّفتردار فَيُمثِّل الشَّخصيَّة الثَّانية بعد الوالي، وهو بمثابة وكيل السُّلطان للشُؤون الماليَّة في الولاية، وكان يتمُّ تعيينه مباشرةً من استانبول، حيث يحتفظ بدفاتر الموارد الماليَّة للولاية ومقدار الأموال المحصَّلة والمنتظر إنفاقها والاحتياطي، كما يقوم بإرسال الأموال الأميرية (الميري) لخزانة الدَّولة العثمانيَّة باستانبول [5]، وفي عهد السُّلطان سليمان القانوني كان هناك دفتردار واحدٌ لولايات الشَّام والعراق مركزه حلب لُقِّبَ "دفتر دار عرب وعجم"، ثم أُقِيم دفتر دار خاصٌّ لكلِّ ولايةٍ [6]، وينقل المؤرخ التُّركي أحمد جودت المصير الذي آلت إليه هاته الوظيفة إذ يقول: "إنَّ وظيفة جابي المال في حلب كانت منذ أربعين سنةً مطمح أنظار الموظَّفين في الدَّولة، لأنها تعود عليهم بثرواتٍ طائلةٍ، إذا

---

1) غرايبه، مرجع سابق، ص ص54- 55.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص7.

3) بنحادة، مرجع سابق، ص140.

4) الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916**، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص87- 88.

5) شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص233- 234.

6) غرايبه، المرجع السابق، ص132.

حملوها إلى الأستانة ينالون بها رتبة الوزارة ورتبة ميرامار.. وما برحت هذه الوظيفة تُباع وتُشترى بالمزاد" [1].

وتميَّز القُضاة العثمانيُّون في الولايات بالطَّابع المنظَّم، ففي دوائر اختصاصهم "القضاءات" التي تُشكِّل أقسامًا فرعيَّةً للسَّناجق، يتمتَّعون باحتكار مؤسَّسة القضاء حيث يحقُّ لهم تقييم جميع الشُؤون العامَّة أو الخاصَّة، كما يتمتَّعون بحق تطبيق القانون وكذا الشَّريعة فيما يتعلَّق بالمسلمين، ورغم أنَّ نشاطهم يتعلَّق أساسًا بالمسلمين، باعتبار اعتراف الدَّولة العثمانية للطَّوائف غير المسلمة باستقلال قضائي معيَّن في المجال المدني ومجال العقوبات، إلَّا أنَّه كان مسموحًا للطَّوائف غير المسلمة باللُّجوء للقاضي المسلم كما كان القضاة موثِّقين شرعيين ومديرين محلِّيين للأوقاف الخيريَّة وما تعلَّق بها ويتمتَّعون أيضًا بهيمنةٍ على الحياة الاقتصاديَّة من خلال عمل المحتسبين، وبالتَّالي فقد شكَّلت شبكة "القضاءات" العمود الفقري للإدارة المحليَّة العثمانيَّة [2]، وينبغي الإشارة إلى أنَّ النِّظام المحلِّي الذي سبق وصفه لا ينطبق على جميع الولايات العثمانيَّة، فهناك من الولايات خاصَّةً تلك البعيدة عن المركز، من لا يوجد بها سوى الوالي ودفتردار وقاضي، ويبقى للولاية أن تُهَيكَلَ حسب الحاجة*، وفي هذه الحالة فإنَّ الدَّولة المركزيَّة تكتفي بالحصول على ضرائب سنويَّةٍ، وتُسمى هذه الولايات "ساليانه لى" [3]، كما هناك ولاياتٌ أخرى تابعةٌ للدَّولة العثمانيَّة يختلف نظامها المحلِّي تمامًا مع النِّظامين السَّابقين، ولم تكن تربطها بالدَّولة العثمانيَّة سوى علاقة التَّبعيَّة ويتجلَّى هذا النوع من

---

1) نقلًا عن: غربي، مرجع سابق، ص87.

2) فاينشتاين، مرجع سابق، ص ص314- 315

* من خلال تتبُّع المسار التَّاريخي للإدارة العثمانيَّة في الولايات العربيَّة مثلًا، يمكن رصد ثمانية أساليب إداريَّة استخدمت في ألويتها المختلفة وهي: التّيمار، الأوجاقلق، الحكومة، إمارة العشيرة، الآربالق، الساليانة، الالتزام والمالكانة، ويأتي أسلوب التيمار على رأس هاته الأساليب، والذي طُبِّق في الألوية التي خضعت لعملية تحرير أي (مسح الأراضي وإحصاء السُّكان لتقدير الضَّرائب)، وموارد هذه الألوية كان يتصرَّف بالجزء الأكبر منها أصحاب التيمارات والزَّعامات، وفي مقابل ذلك يعتبرون مقاتلين للدَّولة للمشاركة في الحملات العسكريَّة. لأكثر تفاصيل حول الأساليب الإداريَّة العثمانيَّة وتطبيقاتها. **ينظر:** بيات، مرجع سابق، ص73 وما بعدها؛ إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص267 وما بعدها.

3) بنحادة، مرجع سابق، ص ص140- 141.

التدبير في "مكَّة" التي كان يتولَّاها شُرفاء، و"خانة القرم" التي كان خاناتها يدينون بالولاء للدَّولة، لكنهم كانوا يتمتَّعون باستقلالٍ تامٍّ في تدبير علاقاتهم الخارجيَّة وكما كانت علاقات التَّبعيَّة بين مسلمي مكة ومسلمي القرم مع الدَّولة العثمانيَّة كانت بعض المدن والدُّول المسيحيَّة تدين بالتَّبعية وتؤدِّي ضريبةً سنويةً عنها (الخراج) كما هو الشَّأن بالنسبة لراكوز وإمارة الجبل الأسود [1].

2- **السَّنجق/اللِّواء، وأمير السَّنجق**

يعود استخدام العثمانيين للسَّنجق كوحدةٍ إداريَّةٍ إلى بداية دولتهم، حيث منح عثمان مُؤسِّس الإمارة العثمانيَّة الأماكن الواقعة تحت سيطرته إلى إخوانه وأبنائه وأُمَرَاءِ عشيرته، وبقي تنصيب أبناء السُّلطان في السَّناجق المختلفة حتى عهد سليم الثَّاني (1566- 1574م)، وفي عهد السُّلطان محمَّد الثَّالث أصبح تقليد وليَّ العهد السَّنجقَ اسميًّا فقط إذ كانت إدارته تتمُّ من قبل مُتسلِّم أو وكيل، وابتداءً من أواخر القرن 16م أُوقِفَ العمل بتعيين الأمراء أبناء السَّلاطين في السناجق [2].

ويُمثِّلُ السَّنجق/اللِّواء الوحدة الأساسيَّة للنِّظام المالي والعسكري العثماني، إلى جانب كَونِهِ وحدةً إداريَّةً تُمثِّل نواة التَّشكيلات الإداريَّة العثمانيَّة، ويرى المؤرخ "متين كونت" Metin Kunt أنَّ دفاتر التَّحرير أُعدَّت باتخاذ السَّنجق أساسًا لها، كما أن القانونامات هي الأخرى اتَّخذَت السَّنجق أساسًا لها، وكان يُفرض على السَّباهي الإقامة في السَّنجق الذي يقع فيه تيماره [3]، وكان "سنجق بك" (أمير السنجق) يعتبر القائد الطَّبيعي للسّباهيين التّيماريين والزعماء (أصحاب الزَّعامات)، وكان عليه الاشتراك في الحملات العسكريَّة مع حاشيته والزُّعماء السَّباهيين المقاتلين تحت قيادة

1) فاينشتاين، مرجع سابق، ص ص312- 313.

2) بيات، مرجع سابق، ص59.

3) نقلًا عن: إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص260.

البكلربكي المرتبط به، أمّا مهامه الإداريّة فتمثّلت في تأمين الأمن والنّظام في السّنجق وبهذا فقد كان يجمع بين الصّفتين العسكريّة والمدنيّة [1].

ومنذ أواخر القرن 17م استخدم إلى جانب مصطلح أمير السنجق مصطلح "مُتصرِّف" [2] وهذا بعد اكتساب السّناجق سمةً اقتصاديّةً وتَقَلُّصِ دورها العسكري حيث صارت في هاته الفترة تُنظّم بطريقة "الالتزام" بتحويلها إلى مقاطعات ميريّة، أو بطريقة "الآربالق"* أو "المالكانة"**، واستمرّ استخدام مصطلح "سنجق بك" حتى القرن 19م، حيث استُبدِلَ نهائيًّا بمصطلح "المتصرِّف" الذي تقلّصت مهامُّه وسُلطاته وجُرِّد من مهامه العسكريّة، بعد أن تمّ تعيين قائد على رأس القوات العسكريّة في السّناجق تحت اسم "مير لوا" (أمير اللواء)، وأصبح المتصرِّف يتبع الوالي واستقرّت التّقسيمات الإداريّة بشكل: ولاية- لواء- قضاء- ناحية- قرية [3].

وهناك قوائم متعدّدة قدّمت لنا أسماء السّناجق العثمانيّة في فترات معيّنة، مُرتّبةً حسب الإيالات، منها "منشآت السلاطين" لفريدون بك، و"سياحتنامه" لأوليا جلبي، ومع ذلك فلا يمكن القول أنّ هذه القوائم عكست دائمًا التّقسيمات الإداريّة بشكلٍ صحيحٍ، نظرًا للتّغييرات التي كانت تطرأ عليها، ففي أواخر القرن 16م كان يوجد

---

1) الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص ص31- 32.

2) إلبير أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر: عبد القادر عبد اللي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص60.

* **الآربالق:** لفظةٌ تركيّةٌ تعني بالعربيّة (الشّعيريّة)، وهي أرضٌ تُوهَبُ لأحد الأعيان من قِبل الدّولة، ليزرع فيها الشّعير علفًا لخيله وأصبح بمرور الزمن مصطلحًا يفيد المخصّصات العينيّة والنّقديّة التي تُقدِّمُها الدّولة لرجالاتها العسكريين والمدنيين. **ينظر**: حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004، ص18.

** **المالكانة:** يعتبر شكل متطوّرٍ لنظام الالتزام، ويمكن تعريفه بأنه: "عبارة عن منح المقاطعات بطريقة الالتزام مدى العمر" وكان الهدف من تطبيقه حماية الرّعايا والأراضي وازدياد الوارد الزّراعي نقدًا، إذ كانت الدّولة العثمانيّة تعاني في القرن 18م من نقص السُّيولة الماليّة وعجزٍ في ميزانيتها، واضطرّت للتّحوُّل الاقتصادي النّقدي. **ينظر:** بيات، مرجع سابق، ص119.

3) نفسه، ص63.

حوالي اثنان وثلاثون إيالةً تضم 500 سنجقًا، وفي أوائل القرن 19م تواجد حوالي خمسة وعشرون إيالةً ضمَّت 290 سنجقًا [1].

3- الحكم المركزي وإدارة الولايات في القرن19م

جديرٌ بالذِّكر أنَّ القرن 19م كان عهد إصلاحاتٍ إداريَّةٍ غيَّرت مشهد الدَّولة العثمانيَّة التي لم تكتفي بإصلاح جوانب معينةٍ من الإدارة، بل كانت هناك عملية تنظيمٍ مركزيَّةٍ ونظرةٌ شاملةٌ لكل شيء، بما فيها فروع الإدارة المدنيَّة والعسكريَّة والحياة الاجتماعيَّة، وقد بدأ تحديث الأجهزة الإداريَّة بمحاكاة النَّموذج الفرنسي منذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني، وتنظيم إدارة الولايات على أُسُسٍ مركزيَّةٍ عصريَّةٍ خاصَّةً في المجال المالي والعدالة الضريبيَّة، فتغيَّر بدايةً اسم "الإيالة" إلى "ولاية"، وتُركت إدارتها للوُلَّاة، وجرى إقرار الرُّؤوساء المدنيّين في الألويَّة والأقضيَّة، غير أنَّ تلك الإصلاحات الإداريَّة قُوبلت بعوائق ناجمةٍ عن التَّركيب الاجتماعي الاقتصادي القائم وكانت المشكلة الأكبر التي تواجه مركزيَّة التَّنظيمات هي عدم كفاية رجال الإدارة المتخصِّصين، ممَّا اضطرَّ روَّاد التَّنظيمات إلى التَّخلِّي عن فكرة تجديد الجهاز الإداري برمَّته في إطار مركزي، والاكتفاء بإجراء تعديلاتٍ أدَّت إلى ظهور هيكلةٍ جديدةٍ في الولايات خلال القرن 19م [2].

وكان من ملامح ذلك تغيُّر مراكز الإنتاج والرقابة تبعًا لتغيُّر شبكة المواصلات وطُرُق التِّجارة الخارجيَّة، وظهور بعض التَّقسيمات الإداريَّة الجديدة التي فرضتها مراكز الاستيطان الجديدة وتوسُّعاتها فانتقل مركز الولاية مثلًا من مدينة آيدن إلى إزمير، وأجريت بعض التَّعديلات على ولاية "الطونة" ابتداءً من سنة 1860م وكثيرًا ما تغيَّر التَّركيب الإداري لولاية البصرة استجابةً للتَّغيُّرات وأخيرًا ولزيادة تأثير وفعاليَّة المركز تمَّ تضييق الحدود الطَّبيعية للولايات وقد أعاد فرمان سنة 1856م تنظيم

1) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية..**، مج1، مرجع سابق، ص ص260- 261.

2) نفسه، ص316.

الأجهزة الإداريَّة والماليَّة والقضائيَّة في الولاية واللِّواء والنَّاحيَّة* وَضَمَنَ مشاركة الأهالي في الحُكم ولا سِيَمَا غير المسلمين، كما أَكَّدَت ذلك "لائحة إدارة الولايات" الصَّادرة سنة 1864م**، والتي جرى تطبيقها لأوَّل مرةٍ وبشكلٍ فِعلِيٍّ على ولاية "الطونة" (بلغاريا حاليا) التي كان يتولَّاها مدحت باشا***، بعد تنظيم حدودها وتشكيلاتها من جديد ولم تمض فترةً طويلةً حتى جرى تطبيق شكلٍ مُشابهٍ لها على ولايات "معمورة العزيز" "مناستر"، "سلانيك"، "يانية" و"ترحال"، وأسفرت النَّتائج المشجِّعة لتطبيق القانون الجديد عن إصدار "اللَّائحة التَّنظيميَّة لإدارة عموم الولايات" سنة 1871م ومحاولة تطبيق النِّظام الجديد بشكلٍ أوسعٍ، وهو القانون الذي ظلَّ ساريًا طيلة القرن 19م، كما جرى خلال فترةٍ وجيزةٍ تنظيم عشر ولاياتٍ في الرُّومللي، وستة عشرة ولايةٍ في الأناضول وولايةً واحدةً في إفريقيا، وتشكيل "مجالس الإدارة" إلى جانب الوُلَّاة في الولاية، وإلى جانب المتصرِّفين في الألويَّة، وإلى جانب القائممقامين في الأقضية، وهاته المجالس كانت عبارة عن هيئاتٍ مختلطةٍ من الموظَّفين ومُمثِّلي الأشراف (كبار العائلات) وبمشاركة الطَّوائف غير المسلمة أيضًا، ممَّا زاد في تأثير رقابة المركز [1].

* **النَّاحيَّة:** استعمل المصطلح عند العثمانيين للدَّلالة على بعض القرى والمزارع أو على بعض الجهات أو المناطق ذات الخصائص الجغرافيَّة المحدَّدة، وقد كان يترأس كُلَّ ناحيةٍ وبعكس الايالة والسنجق قاضي أو نائب قاضي وتُوكل إليه أيضًا بعض الخدمات المدنيَّة. **ينظر:** خليل ساحللي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إرسيكا، استانبول، 2000، ص 65.

** وفقًا لشهادة المؤرِّخ والفقيه والعالم جودت، فإنَّ فكرة الصَّدر الأعظم فؤاد باشا من وراء صياغة قانون الولايات سنة 1864م، تدور حول جمع الولايات في وحداتٍ أكبر، ووضعها تحت سيطرة رجال ذوي خبرة ومختارين بعنايةٍ ومنحهم سلطةً تقديريَّةً مُوسَّعةً إلى حدٍّ كبيرٍ، دون الرجوع إلى استانبول، وعلى هذا الأساس تمَّ صياغة قانون الولايات الجديد، حيث بلغت27 ولاية أكبر بكثير من الولايات القديمة، يحكُمُ كلٌّ منها والٍ بصلاحيَّاتٍ واسعةٍ. **ينظر:** ماجدة مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص107؛ لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص464.

*** قضى مدحت باشا ثلاث سنوات في إصلاح ولاية نيش، فأظهر كفاءةً عاليةً، وبسبب نجاحه تم تعيينه في 13 أكتوبر 1865م على ولاية الطونة (بلغاريا)، وطبَّق فيها برنامَجا إصلاحيًا شاملًا. **ينظر:**
Kevin Goodwin, **The Tanzimat and The Problem of Political Authority in the Ottoman Empire 1839-1876**, Rhode Island College, U.S.A, 2006, p.38.

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص344- 345.

وجرى تنظيم الإدارة العثمانية ضمن تقسيمٍ متسلسلٍ يبدأ بالولاية، فاللِّواء القضاء النَّاحية ثمَّ القرية*، وكانت كُلُّ هيئةٍ تُراقب بشكل مُؤثِّرٍ ومستمرٍّ كافَّة القرارات والأعمال التي تُنجزها الهيئات الأقل، كما جرى تقسيم أراضي الإمبراطوريَّة عسكريًا إلى مناطق، وتعيين قائد عسكري برتبة "مُشير" على كل منطقةٍ عسكريَّةٍ وبذلك انفصلت إدارة الولاية عن الكيان العسكري، وتحوَّل الإداريُّون فيها إلى رُؤوساء مدنيِّين، هكذا فقد دفع تطبيق الإصلاحات خلال عهد التَّنظيمات إلى تحجيم صلاحيَّات الولَّاة في الولايات، ومضاعفة حجم السُّلطة المركزيَّة حيث تحوَّل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى مُوظَّفين لدى الإدارة المركزية برواتب شهريَّةٍ وتمَّ الحدِّ من صلاحيَّاتهم وتقاسم صلاحيَّاتهم العسكريَّة والماليَّة مع الإداريِّين الأقل درجةً مثل المحافظ (المسؤول العسكري التَّابع للقيادة العامَّة)، والدّفتردار (التَّابع لنظارة الماليَّة) أمَّا المحاكم ومجالس الإدارة فكانت مُختلطةً ويجري تشكيلها عن طريق الانتخاب [1].

4- البلديات العثمانيَّة الحديثة

بدأ تنظيم البلديات الحديثة في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر بعد صُدور "اللَّائحة التَّنظيميَّة للولايات" سنة 1864م، والتي تقرَّر بمُوجبها تشكيل سبعًا وعشرون ولايةً، تنقسم كُلٌّ منها إلى عددٍ من السَّناجق، التي تنقسم بدورها إلى "قضاءاتٍ" مؤلَّفةً من "نواحي"، وتتشكَّل الوحدة الأساسيَّة تحت النَّواحي من "القرية أو الحي"، وعلى هذا المستوى الأخير يُعهد بالمهام الإداريَّة إلى عُمدةٍ مُنتخب (مختار) يساعده مجلس من الكبار، وبعد ذلك تصعد الهيكلة الإداريَّة إلى مدير أو رئيس النَّاحية فالقائممقام (مدير القضاء)، وبالمتصرِّف (حاكم السَّنجق) وأخيرًا الوالي (حاكم الولاية) [2]، غير أنَّ العمليَّة لم تتم في كثيرٍ من الولايات، ولم تتشكَّل في البعض الآخر

---

* كانت الدَّولة العثمانيَّة غير راضيةٍ عن إقامة إدارة للنَّواحي، كتقسيمٍ إداريٍّ بين القضاء والقرية، ولم يتحقَّق ذلك إلَّا نتيجة الضُّغُوط الأوربيَّة أكثر من أي شيء آخر، وظهرت نتيجة لذلك اللائحة التنظيمية للنَّواحي سنة1876م، والتي أَقرَّت بانتخاب مدير النَّاحية ومجلسها من قبل الأهالي على أساس تمثيل ديني عرقي. **ينظر:** إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص350.

1) نفسه، ص ص344- 349.

2) دومون، **فترة التنظيمات 1839- 1878**، مرجع سابق، ص100.

إلّا من خلال جهود وحماسة بعض الولاة المندفعين بشدَّةٍ نحو الإصلاح، من أمثال مدحت باشا الذي كان واليًا على بغداد ثم ولاية الطونة، كما أنَّ تلك المجالس لم تحظى بالفعاليَّة والتَّأثير حيث كانت مواردها شحيحةً وتعاني قلَّة العاملين، وتفتقر إلى صلاحيَّات الرقابة ومحدوديتها في ظلِّ رقابة المركز [1].

وما يلفت الانتباه في نظام الولايات الصَّادر سنة 1864م ليس هيكليَّة الوحدات الإداريَّة- الجغرافيَّة بحدِّ ذاتها، بل عدد أفراد "الهيئة الحاكمة" الذي لم يكن يتعدَّى عدد أصابع اليدين وفقًا للنِّظام القديم، أما "الولاية الجديدة" فكان مشروعها يقضي بتحويل هذه الهيئة إلى مؤسَّساتٍ وأجهزةٍ إداريَّةٍ وقضائيَّةٍ وماليَّةٍ، وإلى أقلامٍ ومكاتب وموظَّفين يتابعون شُؤون الحياة في الولاية، كما أعطت للوالي والموظَّفين الآخرين امتدادًا وظيفيًّا مباشرًا في المجتمع بالاستغناء عن وسطاء السُّلطة الأهليَّة من نقاباتٍ وقُضاةٍ ومشايخ حرفٍ ومُلتزمي ضرائبٍ [2]، وتوزَّعت مع تنظيم القانون الجديد "الأمور الحقوقيَّة" على مؤسَّسات قضائيَّةٍ متخصِّصَةٍ، تتمايز فيها القضايا التي تعود إلى المحاكم النِّظامية، عن تلك التي تعود إلى المحاكم الشَّرعيَّة والملِّية وعن تلك التي تعود إلى المحاكم التِّجارية، وهذا بعد أن كان أمر البتِّ فيها من صلاحيَّات القاضي (الحاكم الشَّرعي) من حيث المبدأ، وقد أكَّدت على ذلك عديد مواد الدُّستور كالمادتين 18 و20: "يكون في الولايات ديوان تمييز، ووظيفةُ مأموريَّتهِ الدَّعاوى الحُقوقيَّة المتعلِّقة بالأموال والأملاك والدَّعاوى المنبعثة عن الجناية"، " ديوان التَّمييز يكون تحت رئاسة مفتش الحكام، ويتركَّب من ستَّة أعضاء، ثلاثة مسلمين وثلاثة غير مسلمين.. ديوان التمييز مأمور برؤية الدَّعاوى التي تفصل وتحسم قانونًا ونظامًا والتَّدقيق عليها، عدا عن الدَّعاوى المخصومة العائدة لأهل الإسلام اللَّازمة رؤيتها في المحاكم الشَّرعيَّة والعائدة كذلك للأهالي غير المسلمة التي ترى في إدارتهم الرُّوحانيَّة، وعن الخُصومات المتعلِّقة في الأمور التِّجارية صرفًا

1) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص ص352- 353.

2) وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني وسائط السلطة في بلاد الشام**، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص ص116- 117.

التي ترى في مجالس التجارة"[1]، وواضح من خلال هاته المواد، ومواد أخرى كثيرةً الانتقاص الحاصل من صلاحيَّات القاضي، الذي تحوَّل منصبه إلى مجرَّد وظيفةٍ إداريَّةٍ ولم يتبقَّى له من صلاحيَّاته سوى مجال النَّظر في الأحوال الشَّخصيَّة للمسلمين[2].

وإذا كان هذا هو حال الولايات، فإنَّ العاصمة استانبول قد شكَّلت عالمًا قائمًا بذاته، تمثَّلت فيه اتِّجاهات التَّطور الاجتماعي بسائر المدن العثمانيَّة بحكم وضعها وامتدادها الجغرافي ودورها السِّياسي، وشهدت نموًّا ديمغرافيًّا كبيرًا، حيث انتقل عدد سكَّانها - بين مسلمين وغيرهم- من أقل من 400 ألف نسمة سنة 1844م إلى حوالي مليون مع نهاية القرن 19م[3]، ويعود ظهور المجالس والتَّقسيمات فيها قبل الولايات الأخرى بكثيرٍ، بسبب رغبة الدَّولة في وضع حدٍّ للفوضى التي سادت العاصمة نتيجة حرب القرم، حيث جرى في 13 جوان 1854م تنصيب "مجلس وآلا" (المجلس الأعلى) بلائحةٍ تنظيميَّةٍ خاصَّةٍ، ووضع على رأسها آمر باسم "أمين العاصمة"، إلى جانب "مجلس أمانة العاصمة" يَضُمُّ أعضاء من ممثِّلي التُّجار والحرفيين وبعض كبار الموظَّفين المنتخبين من طرف الباب العالي وبعد موافقة السُّلطان[4] لكن وظائف المجلس ظلَّت استشاريَّةً بالدَّرجة الأولى، وبالتَّالي فلا فرق بينها وبين "نظارة الاحتساب" التي كانت قد أُنشئت منذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني، فلا "أمين العاصمة" ولا أعضاء مجلس الأمانة كانوا يتمتَّعون بالصَّلاحية والاستقلاليَّة، كما جرى سنة 1868م تقسيم العاصمة استانبول إلى أربع عشرة بلديةً على غرار بلدية "بك أوغلى"[5]، غير أنَّ أغلب تلك البلديات والتي وُضِعَ على رأس كلٍّ منها أحد كبار الموظَّفين المتقاعدين لم تتشكَّل

1) **الدستور**، ج1، مصدر سابق، ص ص384- 385.

2) كوثراني، مرجع سابق، ص ص119- 120.

3) فرانسوا جورجو، **النزع الأخير 1878- 1908**، في تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص ص205- 206.

4) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص472.

5) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص352- 353.

مجالسها البلديَّة ولم يتم تعيين العاملين اللَّازمين لها*، أمَّا الأُسس الحقيقيَّة للتَّنظيمات البلديَّة فقد جرى وضعها في سنة 1876م عهد المشروطيَّة الأولى، حيث قام مجلس المبعوثان العثماني الأوَّل بمناقشة قوانين وأساليب عمل البلديات على ضوء تجارب عهد التَّنظيمات، ورغم كُلِّ الاعتراضات التي أبداها النُّواب جرى سَنُّ قانونين مختلفين لاستانبول والولايات الأخرى، وبهما اكتسبت البلديات في الأراضي العثمانيَّة قُوَّةً أكبر تتعدَّى التَّركيب الإداري، ويَنُصُّ القانون على أنَّ جهاز البلديَّة يتشكَّل من رئيسها ومجلسها، وتبعًا لعدد السُّكان في المدينة يكون عدد أعضاء المجلس (بين 6- 12 شخص) يُنتخبون لأربع سنواتٍ كما يتمُّ تغيير نصفهم كلَّ عامين بالقرعة، أمَّا رئيس البلديَّة فتنتخبه الحكومة من بين الأعضاء وبعد سنة 1877م صارت العمليَّة تتمُّ بالتَّعيين، وفي الولايات كان يختار رؤوساء المجالس من بين أشراف البلدة [1].

والخلاصة أنَّ البلديات العثمانيَّة كمؤسَّسات محليَّة في القرن 19م، ظهرت في فترة اكتساح النِّظام المركزي السُّلطوي وكانت امتدادًا له، حيث بدأ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني بمراجعة كاملة للمبادئ التي استندت إليها سياسة عهد الإصلاحات** مُعلنًا عدم ثقته في الليبراليين، ورغبته في توطيد سلطته، وعلى مدار ثلاثين سنةً لن يدعو البرلمان إلى الانعقاد بعد تعطيل العمل به، ليبدأ ما يمكن تسميته "حكمٌ دستوريٌّ مطلقٌ" [2].

* لم يتم إنشاء سوى "الدائرة السَّادسة" (حي "جالاتا" وحي "بيرا") والتي كان يُطمح أن تكون نِدًّا للدَّائرة الباريسيَّة التي تحمل الرقم نفسه، وكان على أعضاء البلدية أن يجعلوا منها قطاعًا حضريًّا نموذجيًّا، مُزوَّدًا بشوارع مرصوفةٍ، وأرصفةٍ وشبكة إضاءةٍ للمدينة بالغاز، وشبكة توصيلٍ للمياه. **ينظر:** دومون، مرجع سابق، ص112.

1) دومون، نفس المرجع السابق، ص354.

** لقد خلَّفت الحرب الرُّوسيَّة العثمانيَّة آثارًا عميقةً على الدَّولة العثمانيَّة التي كانت قريبةً جدًّا من نهايتها، فلم يحدث أن كانت الجيوش الرُّوسيَّة جدُّ قريبةً من استانبول، وأوَّل من تساءل وشكَّك في حكمة سياسة التَّنظيمات هو السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، المتأثِّر بدوره بالظُّروف المضطربة التي أحاطت تولِّيه العرش. **ينظر:** جورجو، مرجع سابق، ص163.

2) جورجو، نفس المرجع السابق، ص ص163- 164.

الفصل الثَّالث

الصَّدارة العُظمى، بين القوة والتَّراجع

(من مرحلة الإصلاحات إلى التَّنظيمات)

أولًا: التَّطوُّر التَّاريخي لمؤسَّسة الصَّدارة العُظمى

ثانيًا: الصَّدارة العُظمى خلال مرحلة التَّنظيمات

(1876.1839م)

ثالثًا: الصَّدارة العُظمى خلال العهد الحميدي

(1909.1876م)

أَمْلَتْ السِّياقات التَّاريخيَّة خلال القرن التَّاسع عشر، والممثَّلة في ازدياد الضَّغط الأوربي، ونمو الرَّأسماليَّات التَّوسُّعيَّة التَّنافسيَّة، إضافةً لوعي النُّخب المحليَّة لأهميَّة الإصلاح باعتباره مدخلًا لإنقاذ الدَّولة وتقويتها، عبر اقتباس ما تعتقد أنَّه مَكْمَنُ ازدهار وقوَّة الغرب، إلى ظهور حركة التَّنظيمات العثمانيَّة (1839- 1876م)، ومحاولة نقل معطيات الحداثة السياسيَّة الأوربيَّة إلى مؤسَّسات الدَّولة وإدارتها انطلاقًا من المؤسَّسة العسكريَّة التي كانت في أولى درجات الاهتمام، ثمَّ المؤسَّسات الحاكمة الأخرى والهيئات الإداريَّة بمختلف اختصاصاتها بدءًا من سنة 1839م وحتّى إعلان دستور 1876م[1]، بل وحتى عهد السُّلطان "عبد الحميد الثَّاني"، الذي تميَّز بالمركزة وبالإصلاحيَّة السُّلطويَّة[2].

ويوصف عهد التَّنظيمات (1839- 1876م) بفترة سيادة الباب العالي (الصَّدارة العُظمى) على الحياة السِّياسيَّة والإداريَّة العثمانيَّة، أين تراجع مقام السَّلطنة، وفَقَدَ السَّراي السُّلطاني وظائفه كرأسٍ للحكومة المركزيَّة، حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية واحتلَّ البيروقراطيُّون أهم مواقع النَّشاط الإداري والسِّياسي، وتراجعت وظائف الدِّيوان الهمايوني الذي بدأت اجتماعاته تتضاءل منذ القرن 18م.

لكن الدَّولة العثمانيَّة شهدت مرَّةً أخرى خلال الفترة (1875- 1878م) أزمةً مُتعدِّدة الجوانب سياسيًا، عسكريًا ودبلوماسيًا، أين لحقت بها خسائر إقليميَّةً في البلقان، وفقدت كثيرًا من مواردها الماليَّة، وصارت مُحاصرةً من جميع الجهات ومهدَّدةً من الدَّاخل، ما شكَّل واقعًا جديدًا عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، الذي حاول تحجيم دور مؤسَّسة الصَّدارة (الحكومة)، وهذا بعد التَّساؤُلات التي طُرِحَت حول مدى نجاعة سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع، التي سلكها الصُّدور العظام الاصلاحيُّون في الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات.

---

1) وجيه كوثراني، **"التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما"**، مجلة تبيَّن للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للدراسات الفكرية والثقافية، الدوحة، 2013، ص ص7- 8.

2) فرانسوا جورجو، **النزع الأخير 1878- 1908**، في: تاريخ الدولة العثمانية، إشراف: روبير مانتران، ج2، مرجع سابق، ص167.

يحيلنا هذا كُلُّه إلى ضرورة التَّعرُّف على تطوُّرات مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في مراحل مختلفة وحسَّاسةٍ من تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، ورَصدِ أهمِّ أدوارها وتحوُّلاتها ودورها في نظام الحكم العثماني خلال القرن التَّاسع عشر الميلادي.

أولًا- التَّطور التَّاريخي لمؤسَّسة الصَّدارة العَظمى

1- الهيكل التَّنظيمي للصَّدارة وصلاحيَّاتها

يأتي الصَّدر الأعظم في الهيكل التَّنظيمي للدَّولة العُثمانيَّة بعد السُّلطان مباشرةً وبذلك فهو يُمثِّل أحد الرَّكائز المهمَّة في بنية الدَّولة وسُلطتها الإداريَّة والسياسيَّة، إلَّا أنَّ منصبه شهد بعض التَّحوُّلات المهمَّة منذ بداية ظهوره، وارتبط ذلك بتطوُّر الدَّولة واتِّساع رُقعتها الجغرافيَّة، وتشعُّب أنظمتها الإداريَّة [1].

وقد مرَّت الصَّدارة العظمى بمرحلتين مُهمَّتين، بدأت الأولى مع نشأة الدَّولة تقريبًا وحتَّى فتح القسطنطينيَّة في 29 ماي 1453م، وهي المرحلة التي اقتصر فيها تقلُّد المنصب على أفراد طبقة الأحرار من الارستقراطيَّة المسلمة [2]، حيث كانت لهم مشروعيَّةً مُستمدَّةً من واقع تمثيلهم لِقِوَى سياسيَّةً واجتماعيَّةً ساهمت في بناء السُّلطة وبالتَّالي المشاركة الايجابيَّة في سياسة الدَّولة وإدارة شُؤونها [3].

أمَّا في المرحلة الثَّانية فقد تعرَّض منصب الصَّدر الأعظم إلى تغييرٍ نوعيٍّ، حين عَمَدَ السُّلطان "محمد الفاتح" إلى منح المنصب إلى طبقة القولار (الطَّبقة السَّيفيَّة) وعدم تركيزه بحوزة أُسرَةٍ مُعيَّنةٍ، وذلك بعد تزايد نفوذ أُسرة "الجندرليَّة" وتعاظُم ارتباطاتهم الاجتماعيَّة، وهذا يكشف عن ظهور اتِّجاه جديدٍ لدى السُّلطة العليا والممثَّلة بالسُّلطان نحو الحصول على أكبر قدرٍ مُمكِنٍ من الاستقلاليَّة في الحكم وتركيزه بيده، بسبب

1) حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص ص87- 88.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص157.

3) الضيقة، المرجع السابق، ص ص87–88.

اتِّساع نفوذ الصَّدر الأعظم كونه من طبقة المسلمين الأحرار، وما تتمتَّع به هاته الطَّبقة من احترامٍ كبيرٍ داخل المجتمع العثماني[1].

وقد تضمّن "قانون نامة" منذ عهد السُّلطان محمد الفاتح، تحديدًا دقيقاً لمراكز ورُتَبْ كِبَار مُوظَّفي الدَّولة واختصاصاتهم، كما أشار لمنصب الصَّدر الأعظم وصلاحيَّاته، ووَرَدَ في الفقرة الأولى من القانون ما نصُّه: "اِعلَم أنَّ الوزير الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، وأجلُّهم قدرًا وأَرفَعُهُم مَقَامًا وهو الوكيل المطلق للسُّلطان الذي يتصدَّر في الجلُوسِ والقِيَامِ، ويتقدَّم على الجميع، وإنَّ الدِّفتردار وكيلنا على أموالنا ونَاظرٌ عليها من قِبَلِنَا، وإنَّ شيخَ الإسلام رئيسُ العلماء، والمعلم السُّلطاني قَائِدُ العُلماء بهذا الخصوص على سواءٍ، ويليق بالوزير الأعظم أن يُقدِّمَهُمَا رعايةً لَهُمَا على نفسه..."[2].

وبذلك فإن التَّنظيم السِّياسي في الدَّولة العثمانيَّة حسب ما جاء في قانون نامة يَنُصُّ على أنَّ السُّلطان يُعدُّ الحاكم الأعلى للدَّولة، والصَّدر الأعظم هو المسؤول الأعلى لجميع دواوينها، والرئيس الأعلى للوزراء[3]، ومن المعروف في الدَّولة العثمانيَّة أنَّ الوزير قبل عهد التَّنظيمات رتبةً لا وظيفةً، إلَّا أنَّه في الوقت نفسه عُدَّ رئيسًا للأمراء (أُمَراء السَّناجق/الألوية) والوُلَّاة في الدَّولة، ما يَضَعُهُ في أعلى وأهمِّ مركزٍ إداريٍّ وسياسيٍّ بعد السُّلطان، وقد تمتَّع الصَّدر الأعظم بصلاحياتٍ مُطلَقَةٍ في كُلِّ ما يتعلَّق بشُؤون الدَّولة الإداريَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة، باستثناء الشُّؤون الماليَّة، التي يكون الدِّفتردار هو المسؤول عنها، إلَّا أنَّه خاضعٌ من النَّاحية القانونيَّة والإداريَّة لِسُلطَةِ الصَّدر الأعظم أيضًا كما أعطى هذا القانون للصَّدر الأعظم، حقَّ التَّقدُّمِ على جميع مُوظَّفِي الدَّولة في المناسبات والمراسم الرَّسميَّة، باستثناء مُربِّي (مُعلِّم) السُّلطان وشيخ الإسلام، وربما يعود

1) Osman Kaşikçi, **"Osmanli Devlettinde Vezir-i-Azam (SADRAZAM) (Grand Vizier in The Ottoman Empire)"**, Marmara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Hukuk Araştırmaları Dergisi 21, vol. 21, no. 2, Jan. 2016, SS.112-113.
https://dergipark.org.tr/en/pub/maruhad/issue/27556/289420

2) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، منشورات دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص ص473- 474؛ خليل ساحلي أوغلي، **"قانون نامة آل عثمان"**، مجلة دراسات، مج13، ع4، الأردن، 1986، ص112.

3) Creasy, Op. Cit, p.97.

سبب ذلك لكونهما من طبقة الأحرار من بني عثمان والعلماء، ولا يجوز أن يتقدَّم أحد أفراد طبقة القولار عليهم، ومع ذلك فقد كان منصب الصَّدارة العُظمى أهمَّ منصبٍ في الدَّولة العثمانيَّة [1].

وفي هذا الصَّدد أشار بعض الباحثين إلى أنَّ النِّظام الإداري العثماني كان قائمًا على ثمانية أركانٍ*، وأنَّ كُلًّا منها يُمثِّل مجموعةً شاملةً من السُّلطات والصَّلاحيات وتتدرَّج هذه الأركان من الأعلى إلى الأدنى، من ناحية المكانة الإداريَّة والصَّلاحيَّات الممنوحة، فيأتي الصَّدر الأعظم في الرُّكن الأول ثم يليه في الأركان الأخرى على التَّوالي، الوزراء، وقُضَاة العسكر والدّفتردارية والنيشانجيَّة**، والأمراء العسكريُّون والإداريون، وأغوات الدَّاخل (من الموظَّفين العاملين في البلاط السُّلطاني والقصور ومؤسَّسة الحريم)، وأخيراً العلماء ورجال الدِّين والقانون [2].

لكن وعلى الرُّغم من أنَّ العلماء ورجال الدِّين قد احتلُّوا الموقع الأخير في الهيكل الإداري بموجب الصَّلاحيات الممنوحة لهم، إلَّا أنَّهم يُعتبرون أصحاب الطَّبقة الأولى في الدَّولة العثمانيَّة، حيث أنَّ طبقتهم هي الوحيدة التي اقتصرت على الأحرار الذين هم أعلى مرتبةً من كُلِّ الطَّبقات الأخرى [3].

---

1) ساحلي أوغلي، مرجع سابق، ص474.

* ينظر الملحق رقم (7)، ص288.

** **النيشانجي Nisanci**: ويدعى التَّوقيعي، والمصطلح يتكون من "نشان" الفارسية بمعنى شارة أو علامة أو توقيع و"جي" اللَّاحقة الوظيفية، وهو الموظف المسؤول عن تحرير الطَّغراء على الوثائق الرسميَّة بمختلف أنواعها، كما أنَّه مُخوَّل بتصحيح هذه الوثائق ومقارنتها بالقوانين القائمة، ويقوم في حالاتٍ خاصَّةٍ بتعديل القوانين بحيث تنسجم مع اللَّوائح الجديدة، بعد أن يأخذ الموافقة من الصَّدر الأعظم بالتَّصحيح ويُسمَّى حينئذ "تصحيح فرماني"، ويقوم هذا الأخير بنفسه بختم هذا (الفرمان) بالطَّغراء، من أجل عدم انفراد النيشانجي به. **للمزيد ينظر**: جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص191- 192؛ دوسون، **نظم الحكم والإدارة..**، مصدر سابق، ص87؛ بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، مرجع سابق، ص13.

2) عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص 112؛ الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ص49.

3) طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975، ص90.

كما أَكَّدَ "قانون نامة آل عثمان" لعبد الرحمان عبدي باشا التَّوقيعي، الذي يرجع إلى النِّصف الثَّاني من القرن السَّابع عشر الميلادي، على الصَّلاحيات الواسعة التي مُنِحَت للصَّدر الأعظم، حيث جاء فيه أنَّه: الوكيل المطلق باسم السُّلطان نفسه في أمور الدِّين والدَّولة، وتأمين نظام الدَّولة وتنفيذ أحكام الحَدِّ والقِصَاصِ والحَبسِ والنَّفي والتَّعزير والإعدام، وسماع الدَّعاوى وتطبيق الأحكام الشَّرعية والعُرفيَّة، ورفع الظُّلم وإدارة البلاد، والتَّعيين في شؤون الولايات والسناجق (الألوية) والتِّيمار والقضاء والإمامة والخطابة، وإصدار قرارات التَّعيين في جميع المناصب العلميَّة والسَّيفيَّة [1]، إلَّا أنَّه وعلى الرَّغم من أنَّ صلاحيَّات الصُّدور العظام قد عبَّرت عنها مجموعة القوانين آنفة الذكر بهذا الشَّكل المستفيض، إلَّا أنَّهم كانوا دائماً يشعرون بنفوذ السُّلطان المطلق عليهم.

ومنذ أن أخذ دور السَّلاطين العثمانيِّين في التَّراجع تدريجيًا عن عمليَّة توجيه وإدارة شُؤُون الدَّولة أواخر عهد سليمان القانوني، صار الصَّدر الأعظم يتولّى قيادة الحملات العسكريَّة، كما صار بإمكانه أن يملأ الأوراق البيضاء المُوشَّحة (بطغراء السُّلطان) وِفقَ ما يشاء، ويُنفِّذَّ الأحكام كأنَّها أوامر السُّلطان [2]، ويبدو أنَّ الصُّدور العظام وبحكم الصَّلاحيات المخوَّلة لهم، صاروا هم الحكَّام الفعليُّون المشرفون على شُؤون الدَّولة، وبخاصَّةٍ في فترة حُكمِ السَّلاطين الضِّعاف، وبفضل قيادتهم حافظت الدَّولة على هيبتها، وعاشت مُدَّةً من الانتعاش والقوَّة على المستويين الدَّاخلي والخارجي، كما كان السَّلاطين يستشيرون الصُّدور العظام، وكانت المداولات السرِّية تتمُّ إمَّا برئاسة السُّلطان أو الصَّدر الأعظم، وبحضور كل من شيخ الإسلام والوزراء وقادة الجيش الذين كانوا يُعبِّرون بكل حرِّيَّةٍ عن آرائهم وازدادت صلاحيَّات الصَّدور العظام منذ

---

1) **Ḳānūn Nāme-i Āl-i ‘Osmān**, Abdürrahmān Abdī Pāşā, Cérémonial de l’Empire ottoman, rédigé pour Merzifonlu Ḳara Mustafa Pāşā (f. 1v), sous le règne de Mehmet IV (r.1648-1687) (f. 1v), par le Nīşānğī Abdürrahmān Abdī Pāşā (cf. f. 2). Bibliothèque universitaire des langues et civilizations**, MS.TURC.138**. Bibliographie: F. Babinger, Die Geschichtsscheiber der Osmanen und ihre Werke, Leipzig, 1927, n° 198, pp.8-9.

https://bina.bulac.fr/TURC/MS.TURC.138

2) الشناوي، مرجع سابق، ج1، ص282.

تخلّي السلطان محمد الفاتح عن رئاسة الدِّيوان السُّلطاني، وانتقلت مسؤوليَّة النَّظر في الشَّكاوى، وحل جميع القضايا إلى الصَّدر الأعظم، وكان يعاونه في إنجاز مهامه كل من قاضيا عسكر الرُّوملِّي والأناضول [1].

ولم تكن سلطة الصَّدر الأعظم والقاضي محدودةً، بل كانت تشمل كل القضايا المعروضة، فالأوَّل هو نائب السُّلطان، والثَّاني هو المنفِّذ والشارح لأحكام الشَّرع وعلى الرُّغم من تفوُّق منصب الصَّدر الأعظم على منصب القاضي إلَّا أنَّه من الصَّعب عليه أن يقوم بتسوية أيَّة قضيَّةٍ منفردًا، وكانت تُرفع إلى الصَّدر الأعظم جميع مطالب وشكاوى الوزراء والعلماء والولَّاة وأفراد العامَّة، ثم يقوم بدوره برفعها إلى السُّلطان لأخذ موافقته حال الضَّرورة مع إصدار أمر سلطاني، ونظراً لكون الصَّدر الأعظم النَّائب المطلق للسُّلطان، فكان يَحقُّ له اتِّخاذ بعض القرارات دون الرجوع إلى السُّلطان كما جاء في قانون نامة: "إنَّه لا يحقُّ لأحدٍ ولا حتّى لبقيَّة الوزراء، أن يتدخَّل في تعامل الصَّدر الأعظم مع السُّلطان، ولا في القرارات السرِّية التي يتَّخذها" [2].

ويستلم الصَّدر الأعظم التَّقارير الرسميَّة الواردة من الدَّوائر المركزيَّة في العاصمة أو الواردة من الولايات التَّابعة لها، وكذلك من الدُّول الخارجيَّة، ويَعرِضُهَا ملخَّصة على السُّلطان، مع إبداء رأيه على حاشية التَّقارير، حيث يوضِّح مصدر تلك التَّقارير ومضامينها، وبعد إطِّلاع السُّلطان عليها تُعاد مباشرةً إليه، مُثبَّتٌ عليها رأي السُّلطان وقد استمرَّ هذا الوضع حتى عهد التَّنظيمات، إذ لم تعد تلك التَّقارير تُرسل مباشرة إلى الصَّدر الأعظم، وإنَّما تُعَادُ إليه عبر رئاسة دائرة المابين*، مُثبَّتٌ عليها رأي السُّلطان

---

1) Stanford J. Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Empire of the Gazis, the Rise and Declin of the Ottoman Empire 1280-1808**, Vol.I, Cambridge, 1977, p.136.

2) إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية ..**، مرجع سابق، ص ص151–152.

* **دائرة المابين:** تُمثِّل حلقة الوصل بين السُّلطان والباب العالي، وقد اقتُبِسَ من المصطلح المستعمل في نظام الخدمة الداخليَّة في القصور السُّلطانيَّة، ويعني مجموعة الغُرَف التي كانت تقع بين جناح الحريم والبلاط الدَّاخلي، وقد احتوى المابين الكبير Buyuk Mabeyn على معظم سكرتارية السُّلطان ومستشاريه، كما وُجِدَت بنايةً طويلةً منخفضةً لِضُبَّاط السُّلطان، وضمَّ المابين الصغير Kucuk Mabeyn أجنحة السُّلطان الخاصَّة. **للمزيد ينظر**: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1999، ص198؛=

بخطِّه الهمايوني، الذي يكون في الغالب عبارةً موجزةً*، وكان لتلك الأوامر أنواع مختلفة، مثل "أمرٌ على عرضٍ" و"أمرٌ على بياضٍ" وغير ذلك، ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ الألقاب التي يستخدمها شيخ الإسلام وقاضي العسكر والبكلربكي وغيرهم من رجال الدَّولة في تحريراتهم إلى الصَّدر الأعظم كانت تتباين في الأسلوب، كما أنَّ الصُّدور العظام عندما يُحرِّرُون رسائل إلى الدُّول الأجنبيَّة، كانوا يضعون علامةً عليها تُعرف باسم "بنجة"، تمتدُّ على الجانب الأيمن للرسالة من أعلى إلى أسفل، تحمل اسم الصَّدر الأعظم وتوقيعه في الوسط، أما كتاباتهم التي يُرسلونها إلى إحدى الجهات داخل الدَّولة، فكانوا يضعون البنجة أسفل الكتاب [1].

وباعتباره نائبٌ مطلقٌ للسُّلطان، فقد كان هذا الأخير يَعهدُ للصَّدر الأعظم بِخَتمِهِ الخاص، وقد ورد في قانون نامة ما يؤكِّد ذلك: "هناك مقاماتٌ يَحِقُّ لها إصدار بيورلدي (أحكامٌ أو أوامرٌ) مُعَنوَنَةٌ بالطَّغراء أوَّلهم الصَّدر الأعظم، الذي يُصدِرُ بيورلديًا في كُلِّ ما يَخُصُّ شُؤون الدَّولة، والأمر الذي يصدر عن مقامه يُعرَفُ بيورلدي الصَّدر الأعظم، ويُصدِرُ الدّفتردار بيورلديًا في كُلِّ ما يَخُصُّ أَموَالَنَا، كما يُصدِرُ قُضَاةُ العَسكَرِ بيورلديًا في كُلِّ ما يَخُصُّ الدَّعاوي التي تتعلَّق في الشَّرع" [2].

وبحكم موقع الصَّدر الأعظم فقد كان تعيين أو عزل أي مُوظَّف حُكومي لا يتمُّ إلَّا بعد موافقته، وأعظم ما كان يشغل الصُّدور العظام هو شؤون التَّعيين التي تجري

=فيليب مانسيل، **القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم 1453- 1924**، تر: مصطفى محمد قاسم، ج2، عالم المعرفة، الكويت، 2015، ص ص135- 137.

* من بين العبارات الموجزة التي كان يضعها السُّلطان: "منظور أولدي" (اطلعنا عليه)، أو "ويردم" (منحناه إياه) أو "تدارك أيده جك" (عليك بما يلزم) أو "زمانيد كلدر" (ليس وقته الآن)، أو "اولماز" ومعناه (لا يَصِحُّ) وكانت هذه العروض –التي هي أساس التَّلخيصات – والرَّسائل وغيرها تُقدَّم مع تلخيصاتها، أمَّا التَّحريرات التي يُوجِّهُهَا الصَّدر الأعظم إلى رجال الدَّولة والإداريِّين فكانت تُعرف باسم "بيورلدي"(أمر). **ينظر:**

Milliyet Gazetesi, **Bŭyŭk Larousse**, Sözlŭk Ve AnsikLopedisi, 19 cilt Istanbul, 1986, S.10043; Pal Fodor, **"Sultan, Imperial Council, Grand Viziier: Changes in the Ottoman Ruling Elite and the Formation of the Grand Vizieral (TELḪīṣ)"**, Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, Vol.47, No.1/2, Budapest, 1994, p.85.

1) نقلا عن: إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص ص178–179.

2) نفسه، ص116.

على نطاق الدَّولة، فقد كانت الوظائف والمناصب محدَّدة بِمُدَّة معيَّنة، فإذا جُدِّدَت مُدَّة الوظيفة عند نهايتها، أطلقوا عليها اسم (إبقاء) أو (مقرَّر) أمَّا إذا وجَّهوا ذلك المنصب لشخصٍ آخر أطلقوا عليه اسم (توجيه)*، وكانت التَّعيينات تجري مجتمعةً، وعلى شكل أربعة قوائم في أول شهر شوَّال بوجهٍ عامٍّ لتشمل: الوزراء البكلربكية، أُمراء الَّسناجق/الألوية، رجال الدَّولة، آغاوات الأوجاق الخاصَّة بالانكشاريَّة، وكتبة الدِّيوان الهمايوني [1].

لقد منح القانون العثماني صلاحيَّاتً واسعةً للصَّدر الأعظم، وعلى الرّغم من ذلك فإن بعض الصُّدور العظام كانوا يضعون شُروطًا خاصَّة مقابل تسلُّمهم المنصب تتعلَّق بضرورة توسيعٍ أكثر للصَّلاحيات الممنوحة، فعلى سبيل المثال طلب "محمد كوبريلي باشا" (1656–1661م) عدم رفض السُّلطان أيَّ اقتراحٍ له، وحقُّ تعيين وعزل موظَّفي الدَّولة، وألَّا يكون للسُّلطان مستشارٌ غيره، وأن تُنفَّذ جميع طلباته، مع عدم الإلحاح عليه في مسألة تعيين أيَّ شخص في مناصب الدَّولة [2].

كما كانت هناك بعض القيود المفروضة على سلطة الصَّدر الأعظم، فمثلاً لم يكن باستطاعته تغيير أحكامٍ صادرةٍ عن القاضي، باستثناء الأحكام المتعلِّقة بأمن الدَّولة كما أنَّه لا يستطيع أن يصرف مبلغاً أكثر من المبلغ المصادق عليه في الميزانيَّة العامَّة للدَّولة، وربَّما كانت كل هذه القيود والتَّدابير تُتَّخذ من أجل أن يؤدِّي الصَّدر الأعظم عمله بصُورةٍ جيَّدة [3].

* وكان يتمُّ تعيين الموظَّفين من غير فئة رجال العلم بعرض من الصَّدر الأعظم على السُّلطان، فإذا اقترب شهر شوّال قام الصَّدر الأعظم بإعداد قائمتين، إحداهما تَضُمُّ أسماء (الإبقاء) والثَّانية تضمُّ أسماء (التَّوجيه) ويُقدِّمها إلى السُّلطان مع تلخيصٍ منه فيقوم السُّلطان بوضع التَّعديلات التي يراها على القائمتين، ليُعيد الصَّدر الأعظم كتابتهما من جديد ثم يُقدِّمها له للمصادقة. **ينظر:** إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص179.

1) Milliyet Gazetesi, A.G.E, S.10044.

2) محمد وائل الحنبلي، "**الصدر الأعظم كوبريلي فاضل أحمد باشا (ت1087هـ/1676م)**"، مجلة الوعي الإسلامي، السنة 53، ع616، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سبتمبر- أكتوبر 2016، ص61.

3) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص334.

وفي الحقيقة فان الصَّدر الأعظم وعلى الرّغم من السُّلطات والصَّلاحيات الواسعة التي حصل عليها، لم يستطع أن يَحِلَّ محلَّ السُّلطان، والسَّبب هو أنَّ مدَّة تولِّيه المنصب كانت تعتمد على مدى رضا السُّلطان عنه، إلَّا أنَّ الأمر أصبح أكثر اضطرابًا بعد انعزال السَّلاطين وغيابهم عن تولِّي شُؤون الحُكم بصورةٍ مباشرةٍ، فقد وضع الصَّدر الأعظم نتيجة ذلك تحت رحمة الحريم السُّلطاني ونُفُوذ الخصيان ومؤامراتهم، فمنهم كان يحصل السَّلاطين المحجوزون على الأخبار والمعلومات عن العالم الخارجي وخصوصًا بعد إنشاء نظام الأقفاص، الذي سهَّل أمر حجبهم عن الحياة الخارجيَّة [1].

ومن الأخطار الأخرى التي كانت تُهدِّدُ منصب الصَّدر الأعظم وحياته أيضًا هو انتماؤه إلى طبقة عبيد السُّلطان، فكانت حياته مرتبطةٌ برضا السُّلطان عنه، ويذكر بعض المؤرِّخين أنَّ حوالي عشرين صدراً أعظمًا قد تعرّض للإعدام، وبذلك فقد كان الصَّدر الأعظم يعيش مفارقاتٍ غريبةٍ، يتمتَّع من ناحيةٍ بسُلطات كبيرة وصلاحيَّات واسعةٍ ولا يظهر أمام العامَّة إلَّا وهو محاطٌ بحاشيةٍ كبيرةٍ، وفي الوقت نفسه كان يعيش تحت رحمة السُّلطان ورضاه عنه*، فإذا ما غضب عليه فإنه يقوم بعزله أو إعدامه [2].

ولتأمين مركز ومكانة السُّلطان، فقد كانت هناك ضوابطٌ كثيرةٌ على سُلطة الصَّدر الأعظم، فكان رؤساء الدوائر الحكوميَّة والقضاة، يُعَدُّونَ بدورهم مُمثِّلين للسُّلطان في دوائرهم، فقد عيَّن السُّلطان مراد الثَّالث أحد أقرب مساعديه "أويس باشا"

1) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص183.

* أُعدِمَ "إبراهيم باشا" سنة 1536م، بالرُّغم من الخدمات الكبيرة التي قدّمها للدَّولة العثمانيَّة وللسُّلطان سليمان القانوني، لكن ولأنَّه كان ينفرد باتِّخاذ القرارات دون التَّشاور مع الوزراء الآخرين، حتى صار يتفاخر أمام المبعوثين الأجانب بأنَّه قادرٌ على حمل السُّلطان على تنفيذ كُل ما يريد، وأنَّه يتّخذ القرارات دون الرُّجوع إلى السُّلطان، ما أثار مخاوف السُّلطان من نفوذه وقوَّته المتزايدة، كما أُعدم "نصوح باشا" سنة 1614م بحجَّة الطَّمع بالحكم. **ينظر:** إينالجيك، مرجع سابق، ص153؛ رائد سامي حميد الدوري، **"قراءة في أسباب مقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا عام 1536م"**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج7، ع21، بغداد، 2015، ص39؛ Shaw, Vol.I, Op.Cit, pp.95-98.

2) Sabah Gazetesi, **Grolter International Americana Encyclopedia**, cilt. II, Medya Hoding, A.S, Istanbul, 1993, S.372.

في منصب الدفتردار ليكبح قوَّة وتأثير "صوقوللو محمَّد باشا"، ومع أن الصَّدر الأعظم كان يَحِقُّ له الإشراف على الدّفتردار، إلَّا أنَّ قانون نامة الفاتح أوضح مكانة هذا الأخير: "لا يمكن لأية أقجة أن تدخل أو تخرج من الخزينة إلَّا بموافقة الدّفتردار" [1].

هذا وتعتبر رئاسة الصَّدر الأعظم للدِّيوان الهمايوني* من أهمِّ مهامه الإداريّة وقد ورث العثمانيُّون هذا المجلس من دواوين الدَّولتين العبَّاسيَّة والسُّلجُوقيَّة، كما عرف السَّلاجقة ديوان الإنشاء وديوان الطَّغراء [2]، وقد كان السَّلاطين العُثمانيُّون الأوائل يعقدون مثل هذه المجالس لغرض سماع الشَّكاوي لإحقاق العدالة وإنصاف المظلومين وكذا لاستقبال فروض الطَّاعة والاحترام من الوزراء، ومقابلة السُّفراء، كما كانت تناقش في هذه المجالس شُؤون الدَّولة الإداريَّة والماليَّة والعسكريَّة [3].

وشَهِدَ عهد السُّلطان محمَّد الفاتح نقطة تحوُّل في عمل الدِّيوان الهمايوني وآدائه** إذ أعدَّ مجموعةً من القوانين المعروفة باسم (قانون نامة)، والتي ضمَّت كثيرًا من المعلومات حول شكل جلوس الأعضاء الأصليين داخل الدِّيوان، وتناولهم الطَّعام ودخولهم للمثول بين يدي السُّلطان، كما أوردت وصفًا عن الموظَّفين المساعدين الذين يقومون بمهام المعاملات وأمور الكتابة والتَّحرير في الدِّيوان والأحكام المتعلِّقة بذلك [4].

---

1) Creasy, Op. Cit, p.96.

* **الدِّيوان الهمايوني:** هو مجلسٌ أعلى في الدَّولة أو مجلس وزراء مُوسَّع، و"همايون"مصطلح فارسي يعني(مُقدَّس) كما تستخدم بمعنى ملكي أو سلطاني أو إمبراطوري، لذا فإنَّ عبارة الدِّيوان الهمايوني معناها الدِّيوان السُّلطاني أو الدِّيوان الإمبراطوري. **ينظر:** الشناوي، مرجع سابق، ص291؛ بروكلمان، مرجع سابق، ج3، ص98.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص188- 189.

3) Sabah Gazetesi, A.G.E, S.373.

** كان شكل الدِّيوان قد اتَّضح عهد السلطان أورخان، وتطوُّر عهد السُّلطان مراد الأوَّل بزيادة عدد الوزراء ووضع نظام قضاة العسكر، حيث ذكر الطبيب المملوكي "شمس الدين" أنَّ السُّلطان بايزيد الأول كان يُصغي لشكاوى النَّاس كُلَّ صباح في مكان مرتفع، وأنَّه كان يجتهد في الحكم بالعدل بينهم، واستمرَّ عقد الدِّيوان في عهده كل يوم تقريباً في سراي أدرنة، بحضور الوزراء الثَّلاثة، إلى جانب كل من قاضي العسكر والدّفتردار، إذ تمَّ تقسيم العمل بينهم، وبمرور الزَّمن زادت تشريفات الدِّيوان وكانت اجتماعاته تُعقد تحت رئاسة السُّلطان. ينظر: إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ص170- 171؛ بروكلمان، ج3، مرجع سابق، ص98.

4) ساحلي أوغلى، مرجع سابق، ص ص113- 114.

وكان من نتيجة تطوُّر الدِّيوان زيادة عدد أعضائه وهم على النحو التَّالي: الصَّدر الأعظم وهو رئيس الدّيوان، الوزراء وكان عددهم يتغيَّر من عهدٍ لآخرٍ، قُضاة العسكر الدّفتردارية، آغا الانكشارية، قائد الأسطول البحري "قبودان باشا" والنيشانجي إضافةً لرئيس الكُتَّاب [1]، وفضلاً عن هؤلاء الأعضاء يوجد العديد من المحرِّرين والمساعدين من ذوي الخبرة في شتَّى المجالات، وهناك أيضاً الجاووشية [2].

ومن الثَّابت تاريخيًا أنَّ الدِّيوان الهمايوني تطوَّر حتَّى تحوّل إلى مجلسٍ وزاريٍّ وقد اعتاد السَّلاطين ترأسه إلى أواخر عهد السُّلطان محمَّد الفاتح*، وأدَّى توقُّف السَّلاطين العُثمَانيِّين بعد محمد الفاتح عن حضور جلسات الدِّيوان، إلى انتقال السُّلطة تدريجيًا إلى الصَّدر الأعظم، الذي عَظُم شأنه وزادت صلاحيَّاته في عهد الفاتح وقد حُدِّدت هذه الصَّلاحيات في قانون نامة، الذي نصَّ في إحدى فقراته على أن: "تُتَّخَذُ قَاعَةُ العَرضِ دِيوَانٌ يَحضُرُهُ جَانِبُنَا مِنْ وَرَاءِ سِتَارٍ، ويَدخُلُ وُزَراؤُنَا وقُضَاةُ عَسَاكِرِنَا ودفتَردَارِينَا أَربَعَةَ أَيَّامٍ فِي الأَسبُوعِ لِلعَرضِ" [3].

وبذلك أخذ السَّلاطين العُزوف عن حضور جلسات الدِّيوان، والقيام بمراقبة هذه الجلسات من وراء ستارة أو نافذة [4]، حيث يصف المؤرِّخ التُّركي اينالجيك ذلك: "في نهاية الرِّواق السرِّي كانت توجد نافذة مربَّعة صغيرة ذات قُضبانٍ صقيلةٍ، تُستَخْدَمُ كَمَرْكَزِ تَنَصُّتٍ.. تُغَطِّيهَا سِتَارَةٌ.. وتَشْتَهِرُ بِاسْمِ النَّافِذَةُ الخَطِرَةُ، لأنَّ السُّلطان يُمكِنُهُ حِينَمَا يُرِيدُ أن

1) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص301؛
Show, Vol.I, Op.Cit, p.118.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص192- 193؛ لويس، **استانبول..**، مرجع سابق، ص88.

* ينقل مصطفى نوري في كتابه "نتائج الوقوعات" Netayicül-vukuat أنَّه في صدارة "كدك أحمد باشا" (1473–1477م)، حَدَثَ أن دَخَلَ أحد الفلَّاحين للدِّيوان أثناء انعقاد المجلس لتقديم شكوى، لكنَّه لم يتعرَّف على السُّلطان فسأل بصوتٍ مُرتَفِعٍ: مَن منكم السُّلطان؟ عندي شكوى. وقد أدَّت تلك الحادثة إلى استياء السُّلطان وجعله يتخلَّى عن رئاسة الدِّيوان، حيث اكتفى بالحضور والاستماع للشَّكاوى والمداولات من وراء حجاب، وهذا باقتراح من صدره الأعظم. **نقلا عن:** البياتي، مرجع سابق، ص47.

3) ساحلي أوغلي، مرجع سابق، ص120.
M. Philips price, **A History of Turkey from Empire to Republic**, London, 1956, p.54.

4) لويس، **استانبول..**، المرجع السابق، ص92.

يَسمَعَ ويَرَى الجميع دُونَ أن يَرَاهُ أَحَدٌ، أو حتَّى دون أن يَعرفَ أَحَدٌ إِذَا كَانَ مَوجُودًا هُنَاكَ أَم لا، فَمِنَ الخُطُورَةِ بِمَكَانٍ أن يُحَاوِلَ أَحَدُهُم كَتْمَ أيَّ شَيءٍ أو إِيقَافَهُ، لأنَّ في هذه الجَلَسَاتِ كانت تُنَاقَشُ كُلُّ الأُمُور العَامَّةِ والخَاصَّةِ"، رغم ذلك فقد كان السُّلطان يحضر أحيانًا جلسات الدِّيوان، خاصَّةً في حال وقوع نوعٍ من الظلم أو التَّقصير في أُمُور الرَّعية، فقد حَرِصَ السُّلطان أحمد الثَّالث (1703–1730م) على حضور بعض الجلسات، وخلال القرن الثَّامن عشر لم يَعُد الدِّيوان السُّلطاني ينعقد في البلاط، بل أصبحت كُلُّ أمور الدَّولة تتمُّ في قصر الصَّدر الأعظم [1]، حيث كان بوسع أيَّ شخصٍ التَّقدم بشكوى إلى الدِّيوان مباشرةً، بينما كانت الرعية تُرسل وفداً إلى الدِّيوان في الحالات المهمَّة [2].

كما كان بوسع الرَّعايا التوجُّه إلى الدِّيوان السُّلطاني للاعتراض على أحكام القُضاة المحلِّيين، وفي هذه الحالة كانت القضيَّة تُعاد إلى المحكمة ذاتها للنَّظر فيها، أو حسب طبيعة القضيَّة تُرسل إلى محكمةٍ أُخرى في المنطقة ذاتها، وفضلاً عن ذلك كان أعضاء الدِّيوان يَستمِعُون أيضًا بشكلٍ مباشرٍ إلى الشَّكاوى المقدَّمة ضد كِبَار الموظَّفين [3].

وتُؤكِّد المصادر التَّاريخية على أنَّ اجتماعات الدِّيوان قد انخفض عددها بوجهٍ عامٍّ في القرن 16م، إلى أربعة أيام في الأسبوع من السبت إلى الثلاثاء، أمَّا أيَّام العَرضِ على السُّلطان فكانت يومين هما الأحد والثلاثاء، كما يتَّضح من دفاتر المهمَّة التي احتوت القرارات والأحكام الصَّادرة عن الدِّيوان أنَّ اجتماعاته كانت تعقد خمسة أيام أحياناً يدخل فيها الخميس والجمعة، وفي منتصف القرن 17م انخفضت أيام الانعقاد في الغالب إلى يومين هما الأحد والثلاثاء، واقتصر العرض على السُّلطان إلى يوم واحد في الأسبوع حيث بدأت شؤون الدَّولة تتحوَّل بالتَّدريج إلى الباب العالي (باب الباشا)، وفي أوائل

---

1) إينالجيك، مرجع سابق، ص145؛

price, Op.Cit, p.55.

2) جودت، مصدر سابق، مج1، ص ص50–51؛ بروكلمان، ج3، مرجع سابق، ص99.

3) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص192- 195.

القرن 18م، اقتصر انعقاد الدِّيوان على يوم واحد، ثم لم يلبثوا بعد مدَّة أن تركوا اجتماعاته كُلِّهَا، واقتصر اجتماعه على مراسيم معيَّنةٍ، مثل مراسيم توزيع الرّواتب على الجنود كل ثلاثة أشهرٍ، فيما عُرِفَ "بديوان العلوفات" ومراسيم استقبال سفراء الدُّول الأجنبيَّة "ديوان الغلبة"، وقد أراد بعض السَّلاطين إعادة إحياء تقاليد عقد الدِّيوان من جديدٍ، إلَّا أنَّ شُؤون إدارة الدَّولة قد انتقلت بكاملها ضمن مسيرة طبيعيَّة إلى الباب العالي [1].

وكان انعقاد الجلسة في الدِّيوان يتمُّ بعد حضور الصَّدر الأعظم وجلوسه في مُقدِّمة الدِّيوان، بعدها يجلس أعضاء الدِّيوان إلى يسار أو يمين الصَّدر الأعظم، ثم يبدأ أصحاب الدَّعاوى بعرض قضاياهم، حيث يتولَّى قُضاة العسكر عرض ودراسة القضايا المتعلِّقة بالقانون، ويتولَّى الدِّفتردارية القضايا الماليَّة، أمَّا قضايا النَّصب والاحتيال وتقليد الختم فمن اختصاص النَّيشانجي، هذا فيما يخص القضايا الدَّاخليَّة [2]، أمَّا القضايا الخارجيَّة فكان الدِّيوان مُخَوَّلاً في إقرار السِّياسة الرئيسيَّة للدَّولة، والحفاظ على مبادئها الثَّابتة مع الدُّول الأخرى، وكان ينظر في طلبات السُّفراء الأوربيين المقيمين في استانبول، حيث كان يتمُّ استدعاؤهم إلى الدِّيوان للتَّباحث معهم، كما كان يتمُّ وضع شروط الحرب أو الصُّلح، ومتابعة جميع التَّقارير القادمة من الولايات العثمانيَّة وبخاصَّةٍ ولايات الحدود والثُّغور ذات الأهميَّة الإستراتيجية، كما كان للدِّيوان صلاحيَّة وضع القوانين والأحكام العرفيَّة باسم السُّلطان، وفيما يخصُّ الشُؤون الاقتصاديَّة والماليَّة كانت صلاحيَّات الدِّيوان واسعةً جدًّا، حيث يُعِدُّ تقرير السِّياسة الضريبيَّة واتّخاذ التدابير الفعَّالة لضمان جبايتها، وتقرير أوضاع الأراضي الأميريَّة والأوقاف والأملاك العامَّة والمحافظة عليها، وتحديد السِّياسة النَّقدية وتنظيم أمور المقاطعات ونظام الالتزام، وتحديد البضائع والمحاصيل والأمتعة التي تجري عليها قوانين حظر

1) إحسان أوغلي، مرجع سابق، مج1، ص172.

2) لويس، **استانبول..**، مرجع سابق، ص89؛

Creasy, Op.Cit, p.97.

التَّصدير ووضع قوانين ومبادئ التِّجارة المحليِّة والأجنبيَّة، ومكافأة الأشخاص الذين يتولَّون أداء هذه المهام بأمانةٍ، ومعاقبة المقصِّرين منهم [1].

لقد كان الدِّيوان مسؤولاً عن تحقيق الأمن والاستقرار بين جميع رعايا الدَّولة العثمانيَّة من المسلمين وغيرهم، ومحاولة تسيير العلاقة بين الرَّعايا من زُرَّاع الأراضي والفرسان (السَّباهية) من المتصرِّفين عليها، في إطار من الانسجام والحفاظ على التَّوازن الحسَّاس في العلاقات بين مركز السُّلطة وأجهزتها خارج العاصمة، وتعيين البكلربكية وأُمراء السَّناجق على الولايات، تبعًا لطبيعة كُلٍّ منها، وبذلك فقد كانت صلاحيَّات الدِّيوان السُّلطاني تشمل الجوانب السِّياسيَّة والتَّشريعيَّة وحتَّى الاقتصاديَّة [2] وبذلك يكون صاحب أعلى الصَّلاحيات في الدَّولة العثمانيَّة، وأكثر أجهزتها فعاليةً ونشاطًا، ممَّا جعل أعماله تسير ضمن برامج مُنتَظَمَةٍ، يتجلَّى فيها دور منصب الصَّدر الأعظم كمحورٍ أساسيٍّ لجميع فروع الإدارة العثمانيَّة، وفضلاً عن الإشراف على الدِّيوان السُّلطاني، كان الصَّدر الأعظم يمارس صلاحيَّاتٍ ومسؤوليَّاتٍ مُتعدِّدَةٍ، من خلال دواوين أخرى مختلفةٍ.

فإلى جانب رئاسته للدِّيوان، كان الصَّدر الأعظم يتولَّى الإشراف على دوائر: الدَّفترخانة، وأقلام الدِّيوان ومجلس الشُّورى، وتُعدُّ الدَّفترخانة من الدَّوائر الأساسيَّة والأرشيفيَّة المُلحقة بالدِّيوان السُّلطاني، وكان أرشيفها يُفتَحُ ويُغلَقُ بختم الصَّدر الأعظم قبل وبعد انعقاد الدِّيوان، وتحتوي بدورها على جميع دفاتر تسجيل الأراضي والعقارات وكذلك سِجِلَّات التِّيمار ومُعامَلات الأوقاف، وتُحفظ فيها جميع الدَّفاتر والسِّجلَّات الخاصَّة باجتماعات هذا الدِّيوان، ويتمُّ في هذه الدائرة استلام العرائض المقدَّمة من قِبَلِ مُوظَّفي الدَّولة والشَّكاوي المقدَّمة من قِبَلِ السُّكان [3].

---

1) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص175- 176؛
Shaw, Op.Cit, Vol. I, p.136.

2) شقيرات، مج1، مرجع سابق، ص ص230–232.

3) إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص191.

وكان يتولَّى مهمَّة الإشراف على الدَّفترخانة "الدفتر أميني" [1] ويرأسها"الدفتردار" Defter Dar المسؤول المالي المباشر أمام الصَّدر الأعظم، وأحد أهمِّ أعضاء الدِّيوان السُّلطاني، وحسب ما جاء في قانون نامة، ترجع فترة ظهور الدَّفترخانة إلى منتصف القرن الخامس عشر: "وَلَيَبْقَ خَاتَمِي الشَّرِيفَ عِندَ الصَّدر الأَعظَمِ، فَإِذَا دَعَا الأَمرُ إلى فَتْحِ وَغَلْقِ خزانتي ودَفتَرخَانَتِي والخَتمُ عَلَيهَا، فَلْيُفعَلُ ذَلِكَ فِي حُضُورِ الدَّفتردَارين" [2].

ومع اتِّساع رقعة الدَّولة العثمانيَّة، والزِّيادة التي حصلت في منح الإقطاعات الصَّغيرة (التِّيمارات)، توسَّعت الدَّفترخانة وتَضَاعَفَ عدد الوثائق الرَّسميَّة المحفوظة فيها، كما تَضَاعَفَ عدد الموظَّفين العاملين فيها، ووصل حوالي مائة كاتبٍ، وكان يجري تعيين هؤلاء الموظَّفين بتوصيةٍ من الدَّفتر أميني، وعلى الرُّغم من أنَّ الدفتر أميني يُعدُّ موظفًا ذا مَنزِلَةٍ أقلَّ من الدِّفتردار، إلَّا أنَّ وظيفته تُعَدُّ هي المؤدِّية إلى وظيفة الدفتر دار والمُكمِّلة لها [3].

كانت الدّفترخانة من أكثر الدَّوائر الرسميَّة ازدحامًا بالعمل داخل أجهزة الدَّولة المركزيَّة، كونها تستلم جميع العرائض والطَّلبات القادمة من الأجهزة الإداريَّة الأخرى التي يتمُّ نقلها بعد ذلك إلى الدِّيوان، وكانت عمليَّة تسجيل الأراضي والعقارات بعد فتح ولاية معينَّة وضمِّ أراضيها، من أبرز أعمالها [4]، وكانت تضمُّ مجموعةً من الدَّفاتر (الأقسام) تُعرف باسم: (مُفصَّل، إجمال روزنامة ودردست)*، وتُسهِّل هاته الدفاتر عملية

---

1) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص300.

2) ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين**، استانبول، 2000، ص662.

3) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص203- 204؛

Lybyer, Op.Cit, p.186.

4) Mouradja Dohsson, **Tableau General de l'Empire Ottoman**, T.VII, Paris, 1788, p.261.

* تحوي دفاتر "المفصَّل" معلومات عن حدود كل ولاية، إضافة للتَّفاصيل المتعلقة بالأراضي وأسماء الأشخاص المكلَّفين بدفع الضرائب عنها، والوضع القانوني للسَّنجق (اللواء) والضرائب المستحقَّة عليه، أما دفاتر "الإجمال" فتحتوي على قوائم العائدات الخاصَّة بالدَّولة والقائمين عليها، والوحدات الإداريَّة الموجودة في السَّنجق ومجموع الدَّخل الذي يأتي منها، أمَّا "الروزنامة" فتستخدم دفاترها لتدوين المعاملات اليوميَّة، إضافة لبراءات التيمار التي توضع بعد إجراء التَّعيينات الجديدة والتَّرقيات والنَّقل، بينما تحتوي دفاتر "دردست" على قوائم الأماكن التي تُشكِّل نواة التَّيمار. **ينظر:** الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص300.

تتبُّع التِّيمارات الشَّاغرة من أصحابها والتغيُّرات التي تطرأ عليها، وبسبب ارتباط عمل الدَّفترخانة بأعمال الدِّيوان، فقد كانت هذه الدَّائرة تقع حتى القرن الثَّامن عشر بجوار المبنى الذي يُعقد فيه الدِّيوان السُّلطاني، ثم انتقلت بعد ذلك إلى قصر الصَّدر الأعظم "إبراهيم باشا" في حي السُّلطان أحمد الثَّالث، وبعد تأسيس وزارة (نظارة الخاقاني) سنة 1871م، انتقلت هذه الدائرة إلى تلك الوزارة [1].

أمَّا أقلام الدِّيوان، ويُقصد بلفظة "قلم" (قسم أو دائرة)، وهي مكاتب شبه مستقلة عن بعضها، تجمعها رئاسة رئيس الكُتَّاب، وكان يترأس كل قلم موظَّفين من غير العسكريِّين، يُطلَقُ عليهم اسم "خواجة"، وهم الذين يُشكِّلُون الحلقة العُليا في سُلَّمِ الموظَّفين الإداريِّين [2]، وقد تنوَّعت أقلام الدِّيوان المعاونة لرئيس الكُتَّاب، والتي كانت تحت إشرافه بين أقلام أساسية: كقلم البيليك، قلم التَّحويل، قلم الرُّؤوس، وقلم الآمدي، وأقلامٌ تابعةٌ [3].

فقلم (قسم) البيليك* Belik Kallemi، ويُدعى أيضًا (قلم الإمارة)، هو أوَّل وأهمُّ أقسام الدِّيوان، تأسس بعد سنة 1650م، حيث كان يتولَّى حفظ قرارات الدِّيوان السُّلطاني، وتُحوَّلُ عن طريقه الأوراق الخاصَّة بالموضوعات التي نُوقشت فيه إلى الجهات المعنيَّة، وكتابة النُّسخ اللَّازمة من الأوامر والأحكام الصَّادرة، كما تُنظَّم فيه معاملات الدِّيوان الشَّرعية وتُقدَّم إلى الجهات المختصَّة، وكان إمساك دفاتر الدِّيوان وإعداد نصوص المعاهدات و(الفرمانات) والرَّسائل السُّلطانية من اختصاص قلم الدِّيوان نفسه والذي كان يُضمُّ في محتوياته العديد من الدَّفاتر الأخرى: (دفاتر الأحكام، المهمَّة

1) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص ص192- 194؛
Shaw, Vol.I, Op.Cit, p.118;

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص203.

3) الشناوي، مرجع سابق، ص ص291–292؛
Shaw, Op.Cit, p.119.

* **بيلك Belik**: بمعنى وثائق، لأن كلمة بيلك تحريفٌ لكلمة "بتك" والتي تعني وثيقةٌ، بحُكمِ أنَّ القِسم كان مستودع أوراق القوانين المدنيَّة والعسكريَّة والمعاهدات الأجنبيَّة غير المتعلِّقة بالأمور الماليَّة. **ينظر:** دوسون، **نظام الحكم والإدارة..**، مصدر سابق، ص73؛ الشناوي، المرجع السابق، ص292.

الشِّكاية القديمة، المهمَّة السرِّية، مهمَّة مصر، دفاتر الرَّسائل الهمايونيَّة، ودفاتر الكنائس وغيرها) [1]، وكان "البكلكجي" هو المسؤول عن قلم الدِّيوان، واستمرَّ المنصب حتَّى نهاية عهد الدَّولة العثمانيَّة، وكان يُساعده عددٌ من الموظَّفين مثل: "حافظ كيس البكلكجي"، المكلَّف بكتابة الأوراق ومتابعة المعاملات والإجراءات و"القانونجي" الذي يتولَّى مهمَّة البحث في تطابق الأحكام الصّادرة مع قوانين الدَّولة و"الإعلامجي" المختصُّ بوضع مذكرة عن المشاكل التي قد تطرأ، والنَّص القانوني الذي يعالجها، إضافة لإعداد تقارير عن الأعمال الجاريَّة في الدَّوائر الأخرى، و"المميِّز" الذي يفرز ويُصحِّح الوثائق بوضع إشارة أو رمزٍ عليها [2].

أمَّا قلم الإحالة Tahvil Kallemi ويُعرَفُ أيضًا بقلم التَّحويل، فتُحفظ فيه الأوامر (البراءات) الخاصَّة بتعيين قُضاة الولايات والوزراء والبكلربكية وأمراء السَّناجق كما تُحفظ فيه سجلَّات التِّيمار، فعند مَنحِ أحد الأشخاص تيمارًا، تُرسَلُ أوراقه أولاً إلى الدفترخانة لوضع المعلومات اللَّازمة، ومن ثمَّ تُرسل إلى قلم التَّحويل الذي يقوم بتحصيل رسومٍ معيَّنةٍ على بعض الوثائق التي يصدرها، ويتولَّى قلم (دائرة) الرُّؤوس Rüûs Kalemi إعداد (براءات) التَّعيين لمُوظَّفي الأوقاف والقائمين على الخدمات الدِّينية والكَتَبَةِ في جميع الأقلام، وموظَّفي السَّراي ومُحافظي القِلَاع وجنودها، ونظرًا لِكَونِهِ من أكثر الأقلام تعاملًا، فقد ضمَّ حوالي مائةً وخمسين موظَّفًا وكاتبًا، ويقوم هذا القلم بإمساك ثلاثة أنواعٍ من "سندات الرؤوس"، أوّلها لشيخ الإسلام وقاضي استانبول وثانيها للعاملين في الأوقاف، أمَّا الثَّالث فللعاملين في القلاع، أماً قلم الأمدي Amedi Kalemi فهو القلم الرَّابع ضمن أقلام الدِّيوان السُّلطاني، وترجع فترة تأسيسه إلى سنة1777م، واستمرَّ حتى نهاية الدَّولة، ومُهمَّته إعداد جميع التَّقارير التي يكتبها الصَّدر الأعظم وتُرفع إلى السُّلطان، إضافةً للمكاتبات التي تُرسل إلى الدُّول الأجنبيَّة ويقوم أيضاً بإعداد تقارير ملخَّصة عن المذكِّرات التي يرفعها رئيس الكتّاب إلى الصَّدر

1) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص198.

2) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص ص292–293.

الأعظم، وبعد انتقال مسؤوليَّة إدارة الدَّولة إلى الباب العالي*، أصبحت أغلب مُكاتبات الصَّدر الأعظم تتمُّ عن طريقه، كما ازدادت أهمِّيته بعد أن أصبح للدَّولة العثمانيَّة سفاراتٌ دائمةٌ بأوربا بعد سنة 1793م، حيث صار يحتفظ بسجلَّات تتضمَّن التَّقارير القادمة من سفراء الدَّولة بعد دراستها والردِّ عليها [1].

وإضافةً للأقلام السَّابقة، فقد كانت هناك مجموعةٌ من الأقلام التَّابعة، منها "قلم التَّشريفات" Tesrifat Kalemi، وهو الذي يتولَّى إدارة شُؤون التَّشريفات** أثناء المراسم والاحتفالات الرسميَّة، كجلوس السُّلطان على العرش، وكل ما يتعلَّق باحتفالات الأسرة السُّلطانية خاصَّةً والدولة عامَّةً، وهذا حتى لا يقع ما يُسيء إلى هيبة الدَّولة ومكانة رجالها، وقد كان قلم التَّشريفات يمسك بثلاثة دفاتر رئيسية هي (اليوميَّة المفصَّل والمتفرِّقة) [2]، حيث يُسجَّل في دفتر اليوميَّة أسماء الأشخاص الذين قابلوا السُّلطان كل يوم، والخُلَع التي حصلوا عليها، ومصروفات الولائم واستقبال السُّفراء ومراسم الدِّيوان السلطاني، أما دفتر "المفصَّل" فيسجِّل تفاصيل كل المراسم من جلوس السُّلطان، إلى تهاني الأعياد ومواكب الموالد، واستقبال السُّفراء الأجانب، ومواكب تقليد السَّيف للسُّلطان، ومراسم الجنازات وموكب الصُّرَّة وأُصُول التَّشريفات التي تجري على كبار رجال الدَّولة، بينما يُسجَّل في "دفاتر الأمور المتفرِّقة" أنواع الخُلَع المقدَّمة، وعددها والأقمشة المشتراة ونفقات الولائم وغير ذلك [3].

---

1) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ص199–201؛

Shaw, Vol.I, Op.Cit, p.118.

** استُخدِمَت كلمة تشريفات في الدَّولة العثمانيَّة كمرادفٍ لمصطلح "بروتوكول"، وكان للدُّول الإسلاميَّة سبقٌ في تطبيق قواعد التَّشريفات، وما الحِجَابَةُ إلَّا مِنْ مُتعلِّقَاتِهَا، حيث وضع الجاحظ كتابه الذي أوضح فيه الكثير من مظاهر القواعد والتَّراتيب المتعلِّقة بالأمويِّين ثم العبَّاسيِّين، والتي كانت نتيجة نفاذ تقاليد البلاط الفارسيَّة إلى بلاط الخليفة العبَّاسي من مراسم استقبالٍ وجُلُوسٍ وأعيادٍ. **للمزيد ينظر:** أبو عثمان عمر الجاحظ، **التاج في أخلاق الملوك**، تح: أحمد زكي باشا، ط1، المطبعة الإدارية، القاهرة، 1914، ص ص143- 144.

2) عبد القادر ده ده أوغلو، **البوم العثمانيين**، تر: محمد صالح بن علي جان، الدار العثمانية للنشر، استانبول، 1976، ص96.

3) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص ص201–202.

وإضافة لقلم التّشريفات كان هناك قلم تسجيل الوقائع "وقعة نويس" Nüvislik Vak'a، الذي يهتمُّ بتدوين التّاريخ الرّسمي للدّولة ووقائعها، حيث اتّجه العثمانيون للاهتمام بكتابة تاريخ الدّولة منذ القرن 15م ، عهد السُّلطانين بايزيد الثاني ومحمد الفاتح، اللذين كانت لهما اهتماماتٌ بكتابة التّاريخ الرّسمي، لكن لم تظهر هاته الوظيفة (كاتب الوقائع) ضمن أقلام الدِّيوان الهمايوني إلّا في أوائل القرن الثّامن عشر [1].

وفيما يَخُصُّ إشراف الصَّدر الأعظم على مجالس الشُّورى[*]، فهي عادةٌ دَرَجَتْ عليها الدَّولة العثمانيَّة بعض الوقت، لكن بعد ظهور الدِّيوان السُّلطاني، أخذت جميع قضايا الدَّولة تناقش فيه واختفت مثل هذه المجالس [3]، وفي أواسط القرن 17م بدأت مجالس الشُّورى بالظُّهور من جديد، وباشرت عقد مجالسها خاصَّةً بعد تناقص اجتماعات الدِّيوان السُّلطاني وفقدانها أهمِّيتها السَّابقة، وخلال القرنين 18- 19م عُقِدَت مجالس الشُّورى بشَكلٍ أكثرُ انتظامًا، وكانت تجتمع بناءً على (خطٍّ همايونيٍّ) من السُّلطان، وأحيانًا من الصَّدر الأعظم، وكانت المسائل الدُّبلوماسيَّة من بين المواضيع التي تُناقش، إضافةً للأمور الاقتصاديَّة والماليَّة [4].

1) Ismail Hakki Uzencarsili, **Osmanli Devlettinin Merkezve Bahriye Teskilati**, Tarih Kurumu Yayinlari, Ankara, Turk,1984, S.67.

نقلًا عن: نورة بنت عبد الله هلال البقمي، **الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية 1421- 1922م دراسة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015،ص203.

* كانت الشُّورى من المناهج المعروفة في العالم الإسلامي، لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، وقوله تعالى أيضًا: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾، وفي الدَّولة العثمانيَّة كان هذا المبدأ مُتَّبَعاً منذ بداية عهدها كإمارة، حيث أوصى مؤسِّسُها الأوَّل السلطان عثمان ابنه أورخان بأن يستشير العلماء في المسائل المهمَّة، فكان يُعقد في زمن الحرب، وفي حالة الطَّوارئ مجلسٌ يحضره كِبَارُ القَادَةِ في الإمارة العثمانيَّة، ويجتمعون وَهُمْ على ظُهور الخَيل، ويقومون ببحث الموضوعات المهمَّة مثل خوض الحرب أو تقرير السِّلم. **ينظر:** الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص302.

3) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص302؛

Creasy, Op.Cit, p.97.

4) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص205؛ شقيرات، مرجع سابق، ص286.

وكان يشارك في اجتماعات مجالس الشُّورى كِبَارَ رجال الدَّولة: كشيخ الإسلام، قُضَاة العَسكَر، الدَّفتردار، آغا الانكشارية وكبار الضبُّاط، ويترأسها السُّلطان أو الصَّدر الأعظم، وتعقد اجتماعاتها في (السَّراي) أو الباب العالي، أو في مقر شيخ الإسلام [1]، وبعد طرح أحد الموضوعات للمناقشة يقوم أعضاء المجلس بإبداء آرائهم ويُراعون في النِّهاية قرار الإجماع، وبخاصَّةٍ في المسائل المُختَلَفِ عليها [2].

كما كان الصَّدر الأعظم وإضافةً لترأسه للدِّيوان السُّلطاني، الدفترخانة ومجلس الشُّورى، يترأس خلال كُلِّ أسبوعٍ عددًا من الدَّواوين لمناقشة شُؤُون الدَّولة وأحوال الرَّعايا، بدايةً بديوان العصر، الذي يأتي في المرتبة الثَّانية من حيث الأهميَّة بعد الدِّيوان الهمايوني، وكان يُعقد في مقر الصَّدر الأعظم نفسه، ويشترك فيه رئيس الكُتَّاب وكُتَّاب التَّذاكر "تذكرجي" من الدَّرجتين الأولى والثَّانية، وكُتَّاب تذاكر الوزراء الذين يتولَّون أمانة مكاتبهم الخاصَّة، كما يشترك معهم عددٌ من الجاويشية والكَتَبَةِ والمترجمين، ويكون هذا الدِّيوان مفتوح أمام الجميع، إذ يستطيع الرَّعايا أن يعرضوا عليه مطالبهم وشكاويهم حيث يقوم الصَّدر الأعظم بإصدار القرارات الفوريَّة في الموضوعات التي تدخل ضمن نطاق صلاحيَّاته، خاصَّةً المسائل المتعلِّقة بإدارة شُؤون أراضي التّيمار والمسائل العرفيَّة الأخرى، وأمَّا الموضوعات التي يرى من الضَّروري مناقشتها مع أعضاء الدِّيوان الآخرين فكان يحملها إلى الدِّيوان السُّلطاني، في حين كان يستلزم عرض البعض الآخر على السُّلطان، حيث يُقدِّمها إليه مُرفقة بملخَّص وكان يحدث أيضاً أن يُحيلَ بعض القضايا ذات الأهميَّة إلى الدواوين الأخرى حتى تُنَاقَشَ فيها، حيث كانت هاته الدَّواوين جميعها تعمل في تناسُقٍ تامٍّ [3].

---

1) كيدو، مرجع سابق، ص108.

2) إحسان أوغلي، مج1، المرجع السابق، ص206.

3) نفسه، ص180؛

Shaw, Op.Cit, Vol. I, p.136.

أمَّا ديوان الجمعة فيعقده الصَّدر الأعظم صبيحة يوم الجمعة، ويحضره قاضيا عسكر الرُّوملّي والأناضول، إضافةً لمجموعة من كتَّاب التَّذاكر، الجاوش باش كُتَّاب الجاوشيَّة والصوباشي، وتتمُّ فيه مُناقشة جميع الدَّعاوي الشَّرعية والعرفيَّة إضافةً إلى مُناقشة مشاكل هيئة رجال العلم على اختلاف أنواعها، وبعد الانتهاء من النَّظر في القضايا والدَّعاوى المقدَّمة، يجلسون لبعض الوقت بعد تناول وجبة الغداء ويُجرِي الصَّدر الأعظم بعض المداولات مع قُضاته [1].

ويُعقد ديوان الأربعاء بمشاركة مجموعة من القُضاة، قاضي استانبول، وقُضاة (غلطة واوسكودار وأيوب)، والتي تُعرف باسم "الخواص الرَّفيعة"، تحت رئاسة الصَّدر الأعظم بمقرِّه الخاص، ويتمُّ النَّظر خلاله في جميع الدَّعاوى الشَّرعية والعُرفية المقدَّمة من قبل سكان مدينة استانبول بصفةٍ خاصَّةٍ، ومن العادة أن يقوم البكلربكية وأُمَرَاءِ السَّناجق في حالة تواجدهم في استانبول بزيارة الصَّدر الأعظم قبل انعقاد هذا الدِّيوان [2].

ويتّضح لنا مما تقدَّم عِظَمِ المهام والمسؤوليَّات التي كان يقوم بها الصَّدر الأعظم ففضلاً عن رئاسته للدِّيوان السُّلطاني، كان يتولّى إدارة دواوين خاصَّة به، ما يعني أعباءً وصلاحيَّاتٍ ومسؤوليَّاتٍ إداريَّةٍ وتشريعيّةٍ أكبر.

ونظراً لأهميَّة مركز الصَّدر الأعظم وعديد مسؤوليَّاته، فقد كان يعمل ضمن دائرته عددٌ كبيرٌ من الموظَّفين لمساعدته في تسيير شؤون الدَّولة، وقد قُدِّر عددهم بحوالي خمسمائة مُوظَّفٍ، بل يصل العدد في بعض الفترات نحو الألف [3]، وكان الصَّدر الأعظم يُنفق الكثير من الأموال على دائرته، وعلى الموظَّفين العاملين فيها سواءً كانت هذه الأموال من خزينته الخاصَّة أو خزينة الدَّولة العامَّة [4].

1) شقيرات، مج1، مرجع سابق، ص232.

2) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص ص181–182.

3) نفسه، ص183.

4) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص511- 512.

ومن أهمِّ الموظّفين الذين عملوا في دائرة الصّدارة نذكر: قائمقام الصّدارة الذي يتمُّ اختياره من بين الوزراء، ويُعرف باسم "صدارت قائمقامي"، وكان ينوب عن الصّدر الأعظم في حالة غيابه، ويُمارس صلاحيّات ومسؤوليّات الصّدر الأعظم من ترأس جلسات الدّيوان، ومنح بعض الوظائف والمناصب المحدودة [1]، كما كان يقوم بجولات في استانبول يتفقّد من خلالها أحوال النّاس مثلما كان يفعل الصّدر الأعظم، كما نجد "محافظ استانبول"، الذي مُنِحَ صلاحيّات عقد الدّيوان وإصدار بعض القرارات، حتّى أنّه كان يُزوَّدُ بمجموعةٍ من الأوراق البيضاء التي تحمل طَغرَاء السُّلطان لاستخدامها عند الحاجة [2]، ويعتبر "الوزراء" أيضًا من أبرز مُساعدي الصّدر الأعظم في عمله* ويُعَدُّون من الأعضاء الأساسيين في الدّيوان [4]، وهُم صنفان: وزراء الدّاخل (وزراء القُبَّة) ويُعرَفُون غالبًا حسب التّرتيب الثّاني، فالثّالث، ووزراء الخارج، وهم على الأغلب حُكّام الولايات الكبرى [5].

وقد ازداد عدد الوزراء أواخر القرن 16م، من عشرة إلى ثلاثةً وعشرون وزيراً لكن ومنذ القرن السّابع عشر أخذ عددهم يتضاءل تدريجيًا بأمرٍ من الصّدر الأعظم محمد كوبريلي باشا للحد من صلاحيّاتهم ولم يتبقّى سوى ثلاث وزراء، أمّا في القرن

---

1) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص340..

2) إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص184.

* في بداية نشأة الدّولة العثمانية وإلى غاية سنة 1362م كان يوجد وزيرٌ واحدٌ، ثم أضاف إليه السُّلطان مراد الأول وزيراً ثانياً، ليصبح أحدهم وزيراً أعظمًا، واستمرَّ عدد الوزراء بالتّزايد حتى وصل في عهد السُّلطان محمد الفاتح إلى أربعة وزراء، وهم الذين عُرِفُوا باسم "وزراء القبّة"، وقد كان منصب الوزارة يُسنَدُ إلى أحد أبناء العائلات التركيّة المسلمة، إلّا أنّه منذ عهد السُّلطان محمد الفاتح أُلغي هذا التّقليد، وأصبح المنصب مقتصراً على رجال الدوشرمة.
ينظر:
Lybyer, Op.Cit, p.34; Sabah Gazetesi, A.G.E. S.372 ; Encyclopedia Britannica, Vol.22, Op. Cit, p.595.

4) الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص301.

5) أوزتونا، مج2، المرجع السابق، ص340.

الثَّامن عشر، ومنذ سنة 1731م فقد انقطع تعيين الوزراء نهائياً، بعد انتقال كافَّة الصَّلاحيَّات والسُّلطات التَّنفيذية إلى الباب العالي [1].

وفي مقابل انخفاض عدد وزراء الدَّاخل زاد عدد وزراء الخارج، وبسبب أنَّ كثيرٍ منهم كانوا لا يتمتَّعون بالكفاءة والخبرة، أدَّى ذلك إلى تضاؤل نفوذ الوزراء كما حاول السُّلطان سليم الثَّالث (1789–1807م) أثناء الإصلاحات التي باشرها تقليل عدد الوزراء، وعمل على إطالة مدَّة خِدمَةِ الوزير، أي كُلَّ أربع أو خمس سنواتٍ، وذلك للحدِّ من حالة الفوضى التي كانت تحدث نتيجة عمليَّة تغييرهم سنويًا [2].

وكان تعيين الوزير يتمُّ بإصدار منشورٍ رسميٍّ يتضمَّن مهامه وصلاحيَّاته ولِفَترَةٍ محدَّدة، أمَّا في حالة إبقاء أحدهم في منصبه فيحصل على "براءة إبقاء"، ووجب عليه عندئذ تقديم مجموعةٍ من الهدايا إلى المعنيِّين، وفي حالة تقديم شكوى ضدَّ الوزير لسوء استعمال وظيفته فإنَّه يخضع للتَّحقيق والمُساءلة وتجري محاكمته، فيصدر الحكم إمَّا بعزله أو إعدامه، بحسب التُّهم الموجَّهة إليه [3].

ونُشير هنا إلى أنَّ منح مثل تلك الهدايا والمبالغ من قبل ذوي المناصب العليا في الدَّولة، أدَّى إلى تفشي ظاهرة الرَّشوة في أجهزة نظام الحُكمِ، وكان من أهمِّ عوامل ضعف الدَّولة العثمانيَّة، كما تزداد قيمة الوزير بتولِّيه رتبة قائممقام، أو "سر عسكر"، وعلى الرُّغم من إسناد بعض المهام إلى هؤلاء الوزراء، إلَّا أنَّهم بصورةٍ عامَّةٍ يُعادلون وزراء الدَّولة في الدُّول المعاصرة، من خلال إشرافهم على بعض الإدارات العامَّة والمعاهد العلميَّة والمؤسَّسات المستقلَّة وغيرها من التَّنظيمات [4].

---

1) إحسان أوغلي، مج1، مرجع سابق، ص185؛

Encyclopedia Britannica, Vol.22, Op. Cit, p.595.

2) Shaw, Vol.I, Op.Cit, p.117.

3) رافق، مرجع سابق، ص45.

4) إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص187.

فضلاً عن قائمقام الصَّدارة، محافظ استانبول، والوزراء كان هناك عددٌ آخر من الموظَّفين الخاضعين لسلطة الصَّدر الأعظم، والمرتبطين به بحكم وظائفهم، وهُم كل من قضاة العسكر*، النيشانجي Nisanci، رئيس الكُتَّاب، الكخية بك، الجاوش باشي والدّفتردار، وقد كان النيشانجي بمثابة سكرتير السُّلطان، ومكلَّفٌ بوضع ختم الطَّغراء** على جميع المناشير والفرمانات [1]، وكان يتمُّ اختياره من صنف القلمية (العلماء)، وأُطلِقَ عليه لقب باشا، أما رتبته فهي تُعادِلُ رتبة وزير، ويُعدُّ من أعضاء الدِّيوان الأساسيّن [2]، كما كان في بداية الأمر يتمتَّع بنفوذٍ وسُلطَةٍ أعلى من سلطة رئيس الكُتَّاب الذي هو بمثابة مساعد للصَّدر الأعظم، إلَّا أن مركزه بدأ يضعُفُ تدريجيًا مقابل صعود مركز رئيس الكُتَّاب، ويعود سبب ذلك إلى إقامة الدَّولة العثمانيَّة لعلاقاتٍ دبلوماسيَّةٍ مع الدُّول الأوربيَّة، ممَّا تطلَّب شخصيَّةً تتولَّى إدارة العلاقات الخارجيَّة، وكان الصَّدر الأعظم يقوم بهذه المهمَّة في بداية الأمر، إلَّا أنَّه تخلَّى

* **قاضي العسكر**: يُعَدُّ من أقدم المناصب التي نشأت في الدَّولة العثمانيَّة، ويتولى رئاسة الجهاز القضائي، ويُشرِفُ على جميع أعمال القُضاة، ظهر لأوَّل مرَّةٍ سنة 1361م عهد السلطان مراد الأوَّل (1359–1389م)، وكان "قرة خليل جاندرلي الكبير" أول من تولَّى المنصب، وفي عهد السلطان محمد الفاتح وبسبب اتِّساع رقعة الدَّولة العثمانيَّة، تمَّ استحداث وظيفة قاضي عسكر ثانٍ سنة 1480م، وجرى تقاسم الصَّلاحيات بينهما، حيث اختصَّ أحدهم بمنطقة الأناضول "قاضي عسكر الأناضول"، بينما تولَّى الثَّاني منطقة البلقان وباقي الولايات العثمانية في أوربا "قاضي عسكر الروملي"، وقد كان هذا الأخير أكثر أهميَّةً، باعتبارها المنطقة الأكثر عُمقًا وإستراتيجيَّةً، ومع التَّوسُّع العثماني في البلاد العربيَّة، أُنشيء منصب قاضي عسكر ثالث، تولَّى الإشراف على أمور القضاء في معظم الولايات الافريقيَّة. **ينظر:** طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية..**، مصدر سابق، ص10؛ ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، تر: أسعد صقر، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1977، ص257.

** **الطغراء Tuğra**: في قاموس اللُّغة التُّركيَّة القديمة طغراغ، لكن حرف العين لا يُلفَظُ فَتَكُونُ طغرا، ومُرادفها في العربيَّة توقيعٌ، وهي خَتمُ السُّلطان العثماني، منقوشٌ عليها اسمه للتَّوقيع الرَّسمي، وكان كلُّ سُلطانٍ يتولَّى العرش يقوم بعمل طغراء خاصٍّ به، وقد نشأت أُصُول نظام الطغراء سنة 1335م، أي منذ عهد السُّلطان مراد الأوَّل الذي وضع بصمته على المعاهدة التِّجاريَّة بين الدَّولة العثمانيَّة وجمهورية راجوزا (دوبرفينيك). **ينظر:** خالد ماجد حياتلة، **"الطغراء العثمانية"**، مجلة مهد الحضارات، ع17- 18، المديرية العامة للآثار والمتاحف، 2013، ص153. **ينظر أيضا:** جون باتريك كينروس، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية**، تر: ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص56.

1) أوغلو، **البوم العثمانيين**، مرجع سابق، ص100.

2) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص341.

عنها لرئيس الكُتَّاب، الذي أصبح يُمارس الاختصاصات نفسها التي يُمارسها وزير الخارجيَّة بعد عهد التَّنظيمات[1].

أمَّا رئيس الكُتَّاب، فكان يتولَّى الإشراف على الخزانة العامَّة للدَّولة، ومسؤوليَّة حفظ القوانين، باستثناء المتعلِّقة منها بالشُؤون الماليَّة، ومن المهام الأخرى أيضًا التي كان يقوم بها إصداره "براءات"* تُعطى لحُكَّام الولايات وأصحاب الاقطاعات العسكريَّة[2]، أيضاً تلخيص التَّقارير التي يضعها الصَّدر الأعظم بمساعدة (الآمدجي) والتي تُرفع إلى السُّلطان[3]، وعندما تطوَّرت العلاقات الخارجيَّة والدُّبلوماسيَّة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبيَّة، أُحيلت مسائل السِّياسة الخارجيَّة إلى رئيس الكُتَّاب وبمساعدة عدد من الخبراء والمترجمين ذوي الأصول الأوربية، الذين كانوا يزوِّدُونه بالمعلومات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والدِّينيَّة والتَّاريخيَّة، كما يتولَّون ترجمة المذكِّرات المتبادلة ما بين الحكومة العثمانيَّة والدُّول المذكورة، وكذلك التَّرجمة أثناء المفاوضات التي يقوم بها الصَّدر الأعظم أو رئيس الكُتَّاب، هذا الأخير الذي كان يَعُدُّهُ السُّفراء الأجانب بمثابة الشَّخص الثَّاني بعد الصَّدر الأعظم[4]، وفي القَّرن التَّاسع عشر ومع تولِّي رئيس الكُتَّاب مهمَّة إدارة الشُّؤون الخارجيَّة للدَّولة العثمانيَّة، أصبح يُعرف منذ سنة 1836م بوزير الخارجيَّة[5].

---

1) Lybyer, Op.Cit, pp.183–184.

* **البراءات Berat**: كلمةٌ عربية الأصل، وتعني في الوثائق العثمانيَّة شهادةٌ صادرةٌ عن السُّلطان، وتحمل طغراءه لتعيين أو لتحديد مأموريةٍ أو مهمَّةٍ محددةٍ، أو منح امتيازٍ ما، أو حقُّ استغلال شيءٍ معيَّنٍ أو إعفاءٍ، وغالبًا تحوي البراءة نفس أركان الفرمان، مع بعض الاختلافات. **للمزيد ينظر:** أحمد القطوري الصفصافي، **الوثائق العثمانية دراسة حول الشكل والمضمون**، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004، ص216.

2) الشناوي، مرجع سابق، ص292.

3) Dohsson, T.VII, Op.Cit, p.159.

4) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص ص197- 198.

5) Lybyer, Op.Cit, pp.180–181.

وكان الكخية بك*، وبحُكمِ وظيفته كنائبٍ للصّدر الأعظم، دائم التّواجد في مقرِّ الصّدارة حتّى أيّام العُطل والأعياد، إذ لا يسمح له بالتّمتع بالإجازة كبقيّة مُوظّفي الدّولة الآخرين في الباب العالي [1]، ويدخل ضمن دائرته "التّشريفاتجي" (مدير المراسم) ومساعديه: "الكخية كاتبي" (كاتب الكخية) الذي يشرف على المراسلات العامّة وجمع مبالغ الرُّسوم الخاصّة به وبالصّدر الأعظم، و"القرة قولاق" (الأذن السّوداء) المشرف على المراسلات المتبادلة بين الصّدر الأعظم والكخية بك [2]، الذي أُطلِقَ عليه أيضًا اسم (صدارت كتخداسي)، وأصبح يُعرف منذ سنة 1837م بوزير الدّاخليّة [3].

أمّا الجاوش باشي**، وبعد تزايد اختصاصات الصّدر الأعظم، فقد أُلحِقَ وأفراد فرقته بخدمته، ولذلك غلبت عليه صفة أحد كبار مُوظّفي الإدارة المركزيّة أكثر من صفته ضابط في البلاط السُّلطاني، وقد ذهب المؤرخ "دوسون" D'ohsson إلى أنه رُقِّيَ إلى رتبة وزير رسمياً عهد السُّلطان أحمد الثّالث [4]، وبهذا فإن الجاوش باشي كان أعلى رُتبَةً من رئيس الكُتَّاب، كما يُعدُّ أحد نواب الصّدر الأعظم والموظّف الثّاني في محكمته حيث يتولّى تقديم السُّفراء له [5].

---

* **الكخية بك:** بمثابة نائب رئيس الوزراء، فهو نائب الصّدر الأعظم فيما يتعلّق بالمسائل الدّاخلية والعسكريّة وبحكم اختصاصاته الواسعة، كان يجمع بين مسؤولية رجال القلم ومسؤولية رجال السّيف، وقد أطلق على الكخية بك لقب "وزير كخية بك" لتمييزه عن ضُبَّاط الانكشاريّة الذين يحملون اللّقب نفسه. **ينظر:** جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص194؛ أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص341.

1) Lybyer, Op.Cit, p.184.

2) أحمد المرسي الصفصافي، **معجم صفصافي تركي-عربي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1979، ص224.

3) البياتي، مرجع سابق، ص85.

** **الجاوش باشي:** من المناصب المهمّة والمساعدة للصّدر الأعظم في أداء مهامه، والمحافظة على أمنه الشّخصي، وهو أشبه بالقائد العسكري الذي يتبعه مجموعة من العسكريّين "الجاوشيّة" مُنقسمين إلى خمسة عشر مجموعة يبلغ عدد أفرادها أربعين فرداً، يحضرون الاجتماعات التي يعقدها السُّلطان مع كبار موظّفي الدّولة، ويشهدون أيضًا جلسات المحكمة التي تُعقد برئاسة السُّلطان أو الصّدر الأعظم لحفظ الأمن إضافة إلى مشاركتهم في مواكب السُّلطان الرّسميّة حيث يُمثِّلون جزءاً من الحرس السُّلطاني. **ينظر:** الشناوي، مرجع سابق، ص296.

4) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص166.

5) Lybyer, Op.Cit, p.182.

وعندما تحوَّلت رئاسة محكمة السُّلطان إلى الصَّدر الأعظم، أصبح الجاوش باشي تابعاً له وذا صِلَةٍ قويَّةٍ به، وكان له دورٌ كبيرٌ في إجراءات المحكمة، حتى غدا في القرن 18م نائباً لرئيسها، وصار يتولَّى رئاسة الجلسات التحضيريَّة في المحكمة توفيراً لوقت الصدر الأعظم، حيث يُعِدُّ له مُلخَّصًا للقضايا التي يفصل فيها إضافةً لإحالته بعض القضايا إلى المحاكم المختصَّة الأقلُّ درجةً [1]، كما كان أيضًا من مهامه الرئيسيَّة تنفيذ الأحكام القضائيَّة [2]، وضمن العمل القضائي الذي يؤديه الجاوش باشي فإنه كان يُشرِفُ على عمل اثنين من الموظفين يسمَّيان التذكرجية يتولَّان بالتَّناوب قراءة الشَّكاوى المقدَّمة للصَّدر الأعظم وكتابة القرار الذي يتَّخِذُهُ ونظراً لدقَّة عملهما فإنَّهما كانا يتمتَّعان بالأسبقيَّة على كَتَبَةِ الرئيس أفندي [3].

وهكذا فإنَّ اختصاصات الجاوش باشي كانت متنوِّعةً بشكلٍ كبيرٍ، حيث جمعت بين الطَّابع العسكري والقضائي، وبذلك أصبح يُمارس نفوذًا واسعًا في شتَّى مجالات الإدارة المركزيَّة وأخيرًا يمكن القول أنَّ مؤسَّسة الصَّدارة العظمى قد ضمَّت عدداً كبيراً من الموظَّفين تنوَّعت مناصبهم واختصاصاتهم في الدَّولة، يعملون تحت إشراف الصَّدر الأعظم ويساعدونه في تسيير أمور الدَّولة.

2- من الدِّيوان الهمايوني إلى الباب العالي

كان السُّلطان في الدَّولة العثمانيَّة هو مصدر السُّلطة الوحيد، حيث كان يُعيِّن الصَّدر الأعظم والوزراء، ورئيس الشؤون الماليَّة (الدّفتردار)، والقادة العسكريِّين في الجيش والبحريَّة، وكان مجلس الدَّولة "الدِّيوان الهمايوني" يجتمع في قصر توب كابي برئاسة الصَّدر الأعظم وحضور وزراء القُبَّة، وهم قاضيا العسكر في الرُّومللي

1) Shaw, Op.Cit, Vol.I, p.135.
2) Dohsson, Op.Cit, T.VII, p.159.
3) Lybyer, Op.Cit, p.183.

والأناضول، قاضي استانبول، النيشانجي، الدَّفتردار، أغاوات الانكشاريَّة، سلاح الفرسان والقبطان باشا [1].

وقد كانت المسائل التي لم يُستكمل بحثها في الدِّيوان الهمايوني، تُراجع في ديوان الصَّدر العظم بمنزله، حيث يَعقِدُ مجلسًا بعد صلاة العصر بصفةٍ دائمةٍ خمس مرَّاتٍ في الأسبوع يعرف "بديوان العصر"، ومن دون حضور وزراء القبة، وتدريجيًا تسلَّم هذا الديوان قسمًا كبيرًا من مسائل الدِّيوان الهمايوني، وإلى جانبه كان الصَّدر الأعظم يعقد أيضًا كلًّا من ديوانا (الأربعاء والجمعة)، وبذلك فلم يكن في تلك الفترة حاجةٌ إلى دائرةٍ رسميَّةٍ ثابتةٍ للصُّدور العظام، ما دام الدِّيوان الهمايوني مُستَقِرُّ المبنى رسميًّا في سراي "توب كابي"، بصفته مركزًا للحكومة، ويقوم بوظائفه الإجرائيَّة والتَّنفيذيَّة في إدارة شُؤون الدَّولة [2].

وقد ظلَّ الصَّدر الأعظم من دون مقرٍّ رسميٍّ مُحدَّدٍ خاصٍّ به للإقامة والعمل حتَّى قام السُّلطان محمَّد الرَّابع (1648- 1687م) بتخصيص مبنًى كبير له للإقامة مع أفراد أسرته في أحد أجنحته، وخُصِّصَت بقيَّة الأجنحة لاجتماعات كبار مُوظَّفي الدَّولة، وتمَّ إنشاء هذا المبنى سنة 1654م، كمقرٍّ للدِّيوان تُبحث فيه جميع قضايا الدَّولة، وقد تعدَّدت أسماؤه في تلك الفترات بدايةً بباب "باشا قابيسي" أو بوابة الباشا [3] ثم "الباب الآصفي"*، وأخيرا "الباب العالي" [4].

---

1) برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم وسامية محمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006، ص447.

2) البقمي، **الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية..**، مرجع سابق، ص266.

3) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص80.

* **الباب الآصفي:** على اسم شخصيَّة "آصف" المذكورة في العهد القديم (التَّوراة)، والذي كان وزيرًا للملك النَّبي سليمان عليه السَّلام. **ينظر:** برنارد لويس، **استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تعريب: سيد رضوان علي، ط2 مزيدة ومنقحة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص118- 119.

4) لويس، **استانبول..**، نفس المرجع السابق، ص ص124- 125.

وهي التَّسمية التي واكبت فترة الإصلاح الإداري في الدَّولة العثمانية خلال القرن 19م، وكان الصَّدر الأعظم "درويش محمد باشا"* هو أوَّل من سكن مبنى "الباب العالي"، وفي حالاتٍ استثنائيَّةٍ أقام الصُّدور العظام الذين جاءوا من بعده في أماكن عديدةٍ مختلفةٍ، نتيجة لتعرُّض المبنى للحرائق في أعوامٍ متتاليةٍ خلال القرنين17- 18م حتى تمَّ بناء مبنىً جديدٍ للباب العالي يُحيطه سُورٌ سميكٌ خلال القرن 18م [1].

لقد ساهمت عواملٌ عديدةٌ في انتقال شُؤون الحكومة المركزيَّة إلى "الباب الآصفي" لعلَّ أهمّها صغر سن السُّلطان محمد الرَّابع، الذي لم يكن يتجاوز السَّابعة من عمره حينما جلس على العرش، وكان وصوله إلى العرش بدعمٍ من جدَّته "كوسم سلطان"، ورجال الدَّولة وفيالق الانكشارية، بعد عزل والده السلطان إبراهيم الأوَّل سنة 1648م، وكان من الطَّبيعي أن تُمارس جدَّته الوصاية عليه، لكنَّها سرعان ما دخلت في صراعٍ مع والدته "خديجة ترخان"، ممَّا تسبب في نشر الفوضى والقلاقل في الدَّولة جرَّاء تدخُّل الانكشاريَّة في الحُكمِ، وبتآمر والدة السُّلطان مع كبار رجال الدَّولة المؤيدين لها تخلَّصت من جدته، وتفرَّدت بالقيام بدورٍ كبيرٍ في إدارة أمور الدَّولة لخمس سنواتٍ متواليةٍ، تكرَّرت فيها ظاهرة تغيير الصُّدور العظام، وتفاقمت فيها تمرُّدات الانكشاريَّة، الذين ساوموا السُّلطان على تسليم كبار رجال الدَّولة الذين كان لهم يدٌ في مشاكلهم الماليَّة من أجل إعدامهم، وبعد ضغطٍ كبيرٍ استجاب السُّلطان لمطالبهم في 4 مارس 1656م [2]، وفي خِضَّم هذه الفتن والقلاقل التي جعلت الدَّولة في موقفٍ حرجٍ

* **الصَّدر الأعظم درويش محمد باشا (1652- 1655م)**:من أعلام الشَّراكسة، عمل في خدمة ضابط الحرم السُّلطاني عهد السُّلطان أحمد الأوَّل (1603- 1617م)، ثم عمل رفقة الصَّدر الأعظم محمد باشا، عُيِّنَ بعدها كتخدا للوزير محمد باشا في مصر، ولما تولَّى محمد باشا منصب الصَّدارة العُظمى عُهِدَ إليه بولاية الشَّام سنة 1045هـ، ثمَّ عُيِّن واليًا على بغداد (1638- 1642م)، وتنقَّل بعد ذلك في نيابات أخرى حتى وصوله إلى منصب الصَّدارة العُظمى سنة 1652م،الذي ظلَّ فيه إلى غاية وفاته سنة 1655م. **ينظر**: فيصل حبطوش إيزاخ، "**الشراكسة ومنصب الصدارة العظمى في تركيا العثمانية والحديثة**"، مجلة نارت، ع83، الجمعية الخيرية الشركسية، عمان، مارس 2006، ص30.

1) البقمي، مرجع سابق، ص267.

2) صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014، ص ص187- 188.

داخليًّا وخارجيًّا برزت أسرة كوبريلي في الصَّدارة العظمى والتي أحدثت ثورة تغييرات تنظيميَّة، كرَّست من مركزيَّة الصَّدر الأعظم في الحكومة العثمانيَّة.

وقد مهَّد انتقال الصَّدر الأعظم إلى مقرِّه الجديد لاستقلاليَّته التي أسهمت فيها ظروف الدَّولة منتصف القرن 17م، والتي كانت بحاجةٍ كبيرةٍ إلى تنظيم أُسُس الإدارة والإيالات، وارتبطت استقلاليَّة الصَّدر الأعظم بصدارة محمد كوبريلي*سنة 1656م الذي استأثر بشُؤون الدَّولة كوكيلٍ مطلقٍ للسُّلطان، فبعد أن تمَّ منحه الختم الهمايوني خرج من السَّراي مُتوجهًا للمقر الرَّسمي، ومارس صلاحيَّاته دون الحاجة إلى موافقة الدِّيوان [1].

وقد قدّم كوبريلي بعض الشروط للسُّلطان محمد الرَّابع مقابل تعيينه في الصَّدارة العُظمى، وافقت عليها والدته السُّلطانة خديجة ترخان، أهمُّها تطبيق أيَّ تقريرٍ يتقدَّم به مع عدم تدخُّل السُّلطان أو أيَّ شخصٍ من أركان الدَّولة في التَّعيينات، أو في الإجراءات التي يتَّخِذُها أو تقييد مسؤوليَّاته [2]، وكان من أبرز نتائج ذلك تكريس بُروز الصَّدر الأعظم في الحكومة المركزيَّة، وتهميش قرارات الدِّيوان وفصل شُؤون الحكومة عن القصر، وصارت أمور الحُكم وشُؤونه تُدار في مقر الصَّدر الأعظم الذي يكتفي بإرسال نتائج المناقشات والقرارات إلى السُّلطان، الذي اقتصر دوره على إضافة بعض الأوامر والرَّغبات على تلك التَّقارير [3].

* **كوبريلي محمد باشا Koprulu Mehmed Pasa**: ولد في قرية "روزنيك" Ruznik التابعة لسنجق بيرات في ألبانيا أُحضِرَ إلى استانبول بعد التقاطه بنظام الدفشرمة، وبسبب تواجده في قصبة "كوبري" فإنَّه عُرِف بهذا الاسم وأصبح خزندار في إدارة "خسرو باشا"، ثم أميرًا على "أماسيا" خلال فترة قصيرة، تقلَّد بعدها مناصب عديدةً حتى صار (مُتسلِّم) في الشَّام، ومنح إيالة طرابلس الشَّام، ثم عُيِّن وزير قبَّةٍ، وأخيرًا صدرًا أعظمًا. توفي في أدرنة بعد مرضٍ أصابه سنة 1661م. للمزيد حول حياته وجهوده في الصَّدارة ينظر:

Mucteba Ilgurel, **"Koprulu Mehmed Pasa"**,Türkiye DiyanetVakfi Islam Ansiklopedisi, cil26, S.258. https://islamansiklopedisi.org.tr/koprulu-mehmed-pasa

1) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، مرجع سابق، ص342.

2) ilgurel, Op.Cit, p.258.

3) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمدم.م . الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص159.

هكذا وابتداءً من النّصف الثَّاني من القرن 17م، تراجع دور الدِّيوان الهمايوني الذي كان يُمثِّل مركز الحكومة العثمانيَّة [1]، وبدأ يفقد أهمِّيته وسلطته لصالح "الباب العالي"*، الذي انتقلت إليه إدارة شُؤُون الدَّولة، غير أنَّ الدِّيوان ظلَّ مُستمرًّا حتى نهاية عهد الدَّولة العثمانيَّة وإن كان بشكلٍ رمزيٍّ، وأخذ مكانه في التَّقاويم الرسميَّة التي كانت تصدرها الدَّولة تحت اسم "سالنامة"**.

وبذلك يمكن القول بأنَّ صدارة كوبريلي محمد باشا، تُعَدُّ تدشينًا لانتقال الحكومة المركزيَّة وظيفيًا من الدِّيوان الهمايوني إلى "الباشا قابيسي" مقر الصَّدر الأعظم الرَّسمي والوظيفي، ومُقدِّمةٌ لسلسلةٍ من الإجراءات اللَّاحقة في إحداث تغييرات في الإدارة والبُنية الحكوميَّة العثمانيَّة، وإذا اعتبرنا منتصف القرن 17م تَراجُعًا للدِّيوان الهمايوني كأداةٍ تنفيذيَّةٍ ومقرًّا للحكومة المركزيَّة، فإنَّه في المقابل يعتبر تطوُّرًا من مرحلة الباب قابيسي إلى الباب العالي، إذ أصبح ذا تشكيلاتٍ واسعةٍ ومتطوِّرةٍ بصفةٍ مُستمرَّةٍ من أجل تيسير إدارة شُؤون الدَّولة الإداريَّة والسياسيَّة [2].

وبانتقال الإدارة إلى باب الباشا تحوَّل عددٌ من الموظَّفين الذين كانوا يُعرفون "خدمية باب آصفي" (خدَّام الباب الآصفي) إلى الباب العالي، ليعملوا تحت إمرة الصَّدر

---

1) لويس، **استانبول..**، مرجع سابق، ص124.

* استخدم العُثمانيُّون كلمة "باب" العربية، ومقابلها التركي "قابي" للدَّلالة على الإدارات أو الدَّوائر الحكوميَّة في نُظُم الدَّولة، فقد أطلقوا على مدخل سراي السُّلطان "باب همايون"، وعلى الصدارة العظمى " باب آصفي- باب عالي"، وعلى الدَّائرة الماليَّة "باب دفتري"، وعلى مقر القيادة العسكريَّة العامَّة اسم "باب سر عسكرى"، وعلى دائرة شيخ الإسلام "باب مشيخت". **ينظر:** إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص206؛ الشناوي، ج1، مرجع سابق، ص317؛ أحمد صدقي شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 828- 1341هـ/ 1425–1922م**، مج1، الأردن، 2002، ص373.

** بالرَّغم من كلِّ التَّغييرات التي حدثت في الهيكلة الإداريَّة، إلَّا أن هناك وثائقٌ تثبت أنَّ الدِّيوان الهمايوني كمصطلحٍ بقي يُستعمل حتى عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، الذي أراد أن يُعيد للدَّولة العثمانيَّة هيبتها، كتقليدٍ سُلطانيٍّ وجهةٌ عُليا لإصدار الأوامر، بناءً على ما أشارت إليه إحدى وثائق أرشيف مجلس الوزراء باستانبول مؤرَّخةٌ في 7جويلية 1909م بشأن اعتماد ميزانية مؤقَّتةٍ ومُخصَّصاتٍ لولايات: إيدن، الحجاز، اليمن وبغداد بخلاف المعاشات، بمادةٍ قانونيَّةٍ تمَّ إرسالها إلى الدِّيوان الهمايوني لاعتمادها، ومن ثمَّ استصدار إرادة سنيَّةٍ لإنفاذ ما فيها **ينظر: أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول** B. A-I، 3583.268679.3. نقلا عن: البقمي، **الديوان الهمايوني..**، مرجع سابق، ص275.

2) إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص207.

الأعظم مباشرةً، فشكَّلُوا حاشيته ومساعديه، بنقل جميع الدَّوائر القلميَّة الموجودة في الدِّيوان الهمايوني والدَّفاتر والسِّجلَّات، كما تمَّ نقل رئيس الكتَّاب وجميع الأقلام الأساسيَّة والتَّابعة التي تحت إمرته والجاوش باشي وصحبته والتَّشريفاتي وتابعيهم [1].

ثانيًا- الصَّدارة العُظمى خلال مرحلة التَّنظيمات 1839- 1876م

بلغت الدَّولة العثمانيَّة خلال العقود الثَّلاث الأولى من القرن التَّاسع عشر مرحلةً قُصوى من الضَّعف والتَّفكُّك والانحلال*، بسبب المشاكل الدَّاخليَّة والتَّحوُّلات الدَّولية، ما جعل الدَّولة عُرضةً للأطماع من كُلِّ جانبٍ خاصَّةً من قِبَلِ القِوى الأجنبيَّة رغم محاولات الإصلاح المتتابعة التي أنجزتها، ومحاولة تحديث مؤسَّساتها السياسية والإدارية، منذ عهد السُّلطان سليم الثَّالث، غير أنَّ تلك المحاولات كانت هزيلةً ومحدودةً جدًّا وبالتالي فقد تركت أثرها العميق في سياسة السُّلطان محمود الثَّاني الإصلاحيَّة (1808- 1839م)، الذي وضع نُظمًا تحديثيَّةً على الطِّراز الأوربي وكانت أساسًا فيما بعد لإعلان التَّنظيمات في عهد ولده عبد المجيد (1839- 1861م).

وقد شهدت حركة إصلاح المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة العثمانيَّة، تحوُّلًا حاسمًا في تاريخها منذ نهاية العقد الرَّابع من القرن التَّاسع عشر، حيث كان قد تسبب تزايد الاتِّصال بأوربا، وإيفاد السُّفراء واستقبال الخبراء، وازدياد عدد العثمانيِّين الذين يعرفون اللُّغة الفرنسيَّة والأفكار الشَّائعة في أوربا، خُصوصًا أولئك الذين أُسنِدَت لهم مناصب في السُّلطة والإدارة، وقادوا مرحلة التَّنظيمات (1839- 1876م) في تغيُّر الدَّولة

---

1) البقمي، مرجع سابق، ص270.

* تُقسِّمُ نظرية "الانحدار في التاريخ العثماني" التي يتبنَّاها عديد المؤرخين تاريخ الدَّولة إلى: عهد قوةٍ ويمتدُّ من بداية الدَّولة إلى عهد السُّلطان سليمان القانوني، ثم عهد ضُعفٍ من زمن ابنه سليم الثَّاني إلى إلغاء السَّلطنة والخلافة، في حين يرى المؤرِّخ "شعبان صوان" أنَّ البحث التاريخي يُبيِّن أنَّ الدَّولة العثمانيَّة قد عانت من أزماتٍ وتكيَّفت معها واستطاعت الاستمرار بعد قيامها ثانيةً، وهو ما يُفسِّرُ طُول بقائها الذي يعلو عن كونه مجرَّد عهد تحلُّلٍ أو اختلالٍ أو غير ذلك من الصِّفات الاختزالية، فَطُولُ الفترة التي يُنسَبُ إليها الضّعف (ثلاثة قرون)، هي فترةٌ لم تعشها كثيرٌ من الإمبراطوريات الكبرى، فكيف بها تكون مجرَّد فترة ضعف صمدتها الدَّولة العثمانيَّة؟!. **ينظر:** هاثاواي، **البلاد العربية في ظل الحكم العثماني..**، مرجع سابق، ص ص10- 11(مقدمة المترجم).

العثمانيَّة، وتغيُّر العناصر التي تحكمها، ومع أن هاته النُّخب الجديدة التي قادت تحديث الدَّولة تنحدر من أبناء جسم الكتَّاب (الإدارة الدِّيوانيَّة القديمة)، فإنَّ تدريبها على العلوم الحديثة أدَّى إلى تلاشي جهاز الإدارة الدِّيواني، وما عادت في خدمة السُّلطان بقدر ما أصبحت شريكًا في قيادة أمور الدَّولة.

وكان مرسوم كلخانة الصَّادر سنة 1839م عهد السُّلطان عبد المجيد الثَّاني أوَّل خطوةٍ في مرحلة التَّنظيمات، حيث دعا إلى إعادة ترتيب وتنظيم القوانين والأنظمة الأساسيَّة على أُسُسٍ جديدةٍ في جميع الميادين والاتِّجاهات، والعمل على تحسين نُظُمِ الحُكمِ في عاصمة الدَّولة وولاياتها، كما تدعَّم أكثر بخط شريف همايون سنة 1856م وبالتَّالي فقد شكَّل المرسومان معًا الأساس الذي ارتكزت عليه حركة التَّنظيمات والتي أُعتُبِرَت حاجةً مُلحَّةً وضرورةً قُصوى، أكثر من كونها إعجابًا عشوائيًا شعر به المسؤولون تجاه الغرب.

فقد كان الباعث على التَّنظيمات هو حاجة الدَّولة العثمانيَّة إلى إصلاح القوانين المدنيَّة وأساليب الحُكمِ وشُؤون الإدارة، رغبةً في التَّصدِّي لعدوان الدُّول الغربيَّة ومقاومتها بسلاحها، وذلك بعد الهزائم التي مُنيت بها خلال القرنين 18- 19م فأرادت أن تجذب الدَّول الأوربيَّة إلى صفِّها وإظهار عزمها على إصلاح بُنيانها الدَّاخلي والأخذ بمبدأ المساواة بين مواطنيها على اختلاف أديانهم.

ويرى المؤرِّخ "ستانفورد شو" في حركة التَّنظيمات العثمانيَّة واحدةً من حركات التَّاريخ الكُبرى، كونها وضعت الدَّولة العثمانيَّة والمشرق العثماني ككل وجنوب شرق أوربا على طريق التَّحديث، وسبقت في برامجها كثيرًا من برامج أمم غرب أوربا الكبرى بوقتٍ طويلٍ* ولكنَّها رغم ذلك لم تشهد نجاحاتٍ مهمَّةً بسبب الأزمات الماليَّة

* بنَظَرِ المؤرِّخ "صوان" هي نقطةٌ بحاجةٍ إلى وقفة تأمُّلٍ في سبب تعثُّر النَّتائج، ثم ما حدث من تفاوتٍ بين الطَّرفين تمامًا كما حدث في السَّبق المصري للنَّهضة اليابانيَّة. **ينظر:** محمد شعبان صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات في قراءة المؤرخ ستانفورد شو**، في: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، ج2، مرجع سابق، ص ص936- 937.

الحادَّة التي قادت إلى تدمير الدَّولة التي كانت الإصلاحات تحاول إحياءها، ومن جهةٍ أخرى بسبب عرقلتها بالثَّورات القوميَّة الدَّاخليَّة، والهجوم من الدُّول الأوربيَّة الكُبرى التي لم تكن تريد استمرار الدَّولة العثمانيَّة، فضلًا عن إصلاحها، وإصلاح مؤسَّساتها الحاكمة.

1- الباب العالي قبل عهد التَّنظيمات

لم يُستخدم مُصطلح "الباب العالي" بمعنى دائرة الصَّدر الأعظم وباب الباشا "باشا قابيسي" إلَّا نحو القرن الثامن عشر، وقد أشار المؤرخ فون هامر Von Hammer إلى أنَّ تسمية الباب العالي ربما كانت تُطلَقُ في بداية الأمر على قصر السُّلطان، أين كان يستمع فيه لحاشيته ويمارس أُمُورَ الحُكمِ، ثم انتقلت لتعني مقر الصَّدر الأعظم مع انتقال السُّلطة الفعليَّة إليه [1].

وكان من أوائل المؤرِّخين الذين استخدموا هذا المصطلح في كتاباتهم للدَّلالة على باب الباشا، المؤرخ خليل نوري (ت1798م) في كتابه "الوقائع"، وأديب محمد أمين أفندي (ت1801م)، وأحمد واصف أفندي (ت1806م)، بعد ذلك أخذ المؤرِّخين والرحَّالة الأوربيِّين، وكذا الدُّول الغربيَّة في استخدام المصطلح Sublime Porte للدَّلالة على الحكومة العثمانية [2]، أمَّا في القرن 19م لا سيما عهد السُّلطان عبد المجيد (1839- 1861م)، والسُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م)، فقد تحوَّل المصطلح ليدُلَّ بمفرده على الحكومة العثمانيَّة [3].

تميَّز الباب العالي بأنه تنظيمٌ دائم التَّغير والتَّطوُّر، نظرًا للمهام الإداريَّة الكثيرة التي نهض بها، ومن أجل التَّعرُّف على ماهية عمله خلال القرن 19م، كأعلى تنظيم

---

1) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص186؛ لويس، **استانبول ..**، مرجع سابق، ص145.

2) اوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص339؛ عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516- 1916**، دمشق، 1974، ص44؛

Stanford. J. Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Empire of the Gazis the Rise and Declin of the ottoman Empire 1280-1808**, Vol I, Cambridge Rep, 1977, p.118.

3) إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، مرجع سابق، ص144.

إداري في الدَّولة العثمانيَّة وطبيعة علاقته بالأجهزة الإداريَّة الأخرى، علينا أن نتتبَّع سير عمله في المرحلة الأولى قبل ظهور "النَّظارات" (الوزارات) عام 1830م، حيث كانت الصَّدارة العُظمى في الباب العالي تُقسَّم في تلك الفترة إلى ثلاثة أقسامٍ رئيسيَّةٍ: "حرم دائره سي" (دائرة الحريم)، "سلاملك دائره سي" (دائرة السلاملك)، و"قلم دائره سي" (دائرة القلم) التي كانت تُستخدم كدوائر رسميَّةٍ، وكان الصُّدور العظام يُقيمون في دائرة الحريم في الباب العالي ليكونوا على مقربةٍ من السُّلطان، غير أنَّهم كانوا بين الحين والآخر يذهبون لقصورهم ومصائفهم للاستجمام، أما قسم السَّلاملك فكانت تُقام فيه شتَّى المراسم والاجتماعات المهمَّة [1].

وكان من الدَّوائر المهمَّة أيضًا في الباب العالي دائرة "جاوش باشي" (دائرة الجاويش الأول) التي تحوّلت سنة 1836م إلى نظارة الدَّعاوى [2] ثم (نظارة العدل منذ سنة 1870م)، وقد مثَّلت دائرة "رئيس الكتَّاب"، رأس النِّظام البيروقراطي فهو رئيس كل الكَتَبَةِ والأقلام، والمسؤول عن إدارة كافَّة المكاتبات في جهاز الصَّدارة العظمى وهذا إلى غاية صدور فرمان 1835م الذي قضى بتحويله إلى "نظارة الشُّؤون الخارجيَّة" [3].

ويأتي في درجةٍ ثانيةٍ بعد هؤلاء، ستَّة مستشارين هم التذكرجي الكبير والتذكرجي الصغير والمكتوبي والبكلكجي والتشريفاتي وكاتب الكخيا، وكان التذكرجية تابعين للجاويش الأول حيث يقومان بقراءة العرائض وكتابة الرُّدود عليها وتسجيل القرارات التي يصدرها الصَّدر الأعظم وتحرير أوامره "بيورلدي" إلى الولايات والمحاكم والوحدات العسكريَّة والأعيان، أمَّا التشريفاتي وكاتب الكخيا فتابعين للجاويش الأوَّل، وكان المكتوبي أفندي بمثابة سكرتيرٌ خاصٌّ للصَّدر الأعظم يُساعده عددٌ من الكَتَبَةِ في قلمه، في حين كان البكلكجي بمثابة الآمر على الأقلام

1) إحسان اوغلي، مرجع سابق، ص ص208- 209.

2) جب وبوون، ج1، مصدر سابق، ص192؛ روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص53.

3) مانتران، المرجع السابق، ص54.

الموجودة في الصَّدارة العظمى، والمعاون الأوَّل لرئيس الكُتَّاب، كما لم يخلو الباب العالي من عددٍ آخر من الموظَّفين، ليسوا ضمن هيئته، ولكن يقومون بتمثيل الأجهزة الأخرى ومتابعة أعمالها وتأمين الاتِّصال بها مثل: كاتب شيخ الإسلام "تلخيصجي" ومُوظَّفي البكلربكية، وبطارقة اليونان والأرمن، وعددٌ من موظَّفي أركان الدَّولة والمترجمين الذين يُتابعون أعمال السِّفارات الأجنبيَّة لدى الباب العالي [1].

وبذلك فقد شغل الباب العالي وتنظيماته حيّزاً كبيراً من عمل الصُّدور العظام ومجهوداتهم، ومن خلال دراسة الهيكل التَّنظيمي للباب العالي قبل عهد التَّنظيمات تتَّضح مدى الأهميَّة التي شغلتها مؤسَّسة الصَّدارة في شُؤون الدَّولة الإداريَّة والسياسيَّة لتظهر أهمِّيتها بصورةٍ أكبر في الشُّؤون السِّياسيَّة خلال مرحلة التَّنظيمات.

2- المثقَّفون اللِّيبراليُّون في الحكومة

من المعروف أنَّ النِّظام البيروقراطي العثماني قد تشكَّل على أيدي فئة أرباب القلم (الكَتَبَةُ)* الذين يعملون في وظيفة الكتابة الرسميَّة، وعلى عكس هيئة العلماء التي اقتصرت على المسلمين وحدهم، فإن حرفة الكتابة في الجهاز البيروقراطي العثماني سلكها في شتَّى الأدوار تقريبًا، كُتَّاب ومُترجمون من غير المسلمين ممَّن يُجيدون اللُّغات المختلفة [2]، ففي أواخر القرن الثَّامن عشر كان عدد الكَتَبَةِ الذين يخدمون الحكومة السُّلطانيَّة حوالي ألف وخمسمائة، ليصل العدد في مكاتب الباب العالي عهد السُّلطان

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص209- 211.

* كان لِحِرفَةِ الكتابة ماضيًا عريقًا عند المسلمين، وهي صنعةٌ ليست باليسيرة، إذ يلزم الكاتب بعد تحصيل العلوم الأساسيَّة المختلفة، أن يُدرِّب نفسه بنفسه على ممارستها، وتتوزَّع فئة الكَتَبَةِ عند العثمانيِّين إلى أربع مجموعاتٍ تتناسب مع المجالات التي عملوا فيها، وخصائص الوثائق والأوراق التي حرَّرُوها، فهناك كتبة الدِّيوان والباب العالي وكتبة الماليَّة والخزانة، وكتبة الدَّفترخانة، وكتبة الشُّؤون الشَّرعية، وقد شكلت هاته الفئة طبقةً مغلقةً على تقاليدها بسبب تكوينهم، واقتصارهم على الخدمة الإداريَّة المتخصِّصَة داخل دواوين الدَّولة، لكنَّها في نفس الوقت أثبتت نشاطًا وحيويَّةً وملكت تأثيرًا مُهمًّا في بعض الفترات من خلال الدَّور المتنامي الذي لعبته في مواقع الدَّولة وتوجيه القرارات، بل تَسلُّم المناصب المهمَّة بما في ذلك منصب الصَّدر الأعظم. **للمزيد ينظر:** إحسان أوغلى، المرجع سابق، ص ص211، 213؛ خالد زيادة، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، ط1، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2013، ص ص166، 197.

2) إحسان أوغلى، نفس المرجع السابق، ص ص211، 214.

عبد الحميد الثَّاني إلى مائة ألفٍ، وهي أرقامٌ تكفي وحدها لإعطاء فكرةٍ عن التَّضخُّم المثير الذي شهدته المؤسَّسات الحكوميَّة في مرحلة التَّنظيمات.

وقد تطلَّبت عمليَّة تجديد نُظُم الإدارة العثمانيَّة وفقًا لتطوُّرات القرن التَّاسع عشر وجود طبقةٍ بيروقراطيَّةٍ عصريَّةٍ، وهي النُّخبة التي ظهرت في الدَّولة كنتاجٍ لعمليَّات التَّغريب المحدودة منذ القرن الثَّامن عشر ، خاصَّةً من خلال انتشار اللُّغات، وتعلُّم قوانين الإدارة الغربيَّة والتَّعرف على الدَّساتير العملية الأوربيَّة عبر تَّرجمة القوانين واللَّوائح، وهو العمل الذي قامت به مجموعةٌ من الوجوه الجديدة في غرفة التَّرجمة [1]، في ظِلِّ تراجع سيطرة الرُّوم الفناريين* تدريجيًّا.

فأمام انحدار مسيرة الدَّولة في القرن التَّاسع عشر، أمام الصُّعود الأوروبي المتنامي اندفع المثقَّفين العثمانيّين إلى التَّفكير في أنَّ ما أخذوه عن الغرب كان مظهرًا، وأنَّ دولتهم كانت في حاجةٍ إلى معرفة مصدر الخلل في المعادلة العثمانيَّة- الأوروبيَّة، وأنَّ الجوهر الذي لابدَّ من إنقاذه هو التَّدني العثماني في العلوم والتقنيَّة خاصَّةً في المجال العسكري، لذا فقد كان نجاح السُّلطان محمود الثَّاني في القضاء على الانكشاريَّة سنة 1826م، دافعًا ومشجِّعًا له على سياسة التَّحديث، وعندما تولَّى السُّلطان عبد المجيد العرش العثماني أصبح الاتِّجاه غربًا هو السِّياسة الرَّسميَّة الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة للدَّولة العثمانيَّة، حيث أمر سنة 1839م بإعلان تنظيم الدَّولة وفق النُّظم الغربيَّة حسب

1) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص ص318- 319.

* كانت وظيفة المترجم الرَّسمي جزءًا أساسيا في الجهاز الحكومي العثماني لإدارة الشُّؤون الخارجيَّة، وكان مسؤولًا عن التَّعاملات مع الدُّول الأجنبيَّة عبر مكتب الصَّدر الأعظم، وكان أغلب هؤلاء المترجمين أوربيين حديثي الإسلام، بولنديين ونمساويين ويونان، وفي القرن 17م أصبح المكتب المسمَّى "الترجمان الأكبر" معهدًا مقصورًا لمدَّةٍ طويلةٍ على مجموعةٍ من العائلات اليونانيَّة التي تعيش في ضاحية فنار في استانبول، واستطاعوا الحصول على مكانةٍ عظيمةٍ ومؤثرة في النِّظام العثماني، حيث وسَّع افتتاح السِّفارات العثمانيَّة الدَّائمة في العواصم الأوربيَّة أواخر القرن 18م من نفوذهم. **ينظر:** برنارد لويس، **اكتشاف المسلمين لأوربا**، ترجمة: ماهر عبد القادر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص94.

مرسوم"خط كلخانه"*، وهو أساس حركة التَّنظيمات العثمانيَّة لشُؤون الدَّولة على النَّسق الأوروبي، كما كانت اللُّغة الفرنسيَّة أداةٌ للشَّباب العثمانيِّين الذين أُرسِلُوا إلى فرنسا للدِّراسة في معاهدها وأكاديمياتها لاكتساب العلوم والتِّقنيات الحديثة كنتيجةٍ للتَّعاون العثماني- الفرنسي الإنجليزي المشترك في حرب القرم (1854- 1856م) وطبعًا فإنَّ هذا الابتعاث المنظَّم لا ينفي دور أوَّل إرسالٍ للطُلَّاب العُثمانيّين إلى أوربا منذ سنة 1827م [1].

كان البيروقراطي منذ منتصف القرن التَّاسع عشر، عندما يقوم بإعداد لوائح القوانين، من القانون الأساسي سنة 1876م وحتى أبسط اللَّوائح، يَطَّلِعُ على القوانين والنُّظم الأوربيَّة في كُلِّ مجالٍ ويُترجمها، ثم يقوم بإعداد نصٍّ للَّائحة التي يريدها بما يوافق الظُّروف، وتُعرض اللَّائحة للمناقشة، حيث كان يجتمع كبار البيروقراطيِّين الذين لم يكونوا يَتَّفقُون في الرَّأي غالبًا، حتى تصدر اللَّائحة في شكلها النِّهائي [2].

هكذا أخذ التَّغيير يفرض نفسه على كل مناحي الحياة العثمانيَّة الفكريَّة والفنيَّة والأدبيَّة** وحتى في اختيار الثِّياب وتأسيس الدُّور والقُصور، وكذلك الزَّخرفة والعمارة وتنسيق الحدائق على النَّمط الأوروبي، خاصَّةً في ظل ظهور حركة التَّنظيمات

* صدر خط كلخانه باللُّغة العثمانيَّة مع ترجمةٍ فرنسيَّةٍ كاملةٍ، وهي اللُّغة التي حملت معها بالضَّرورة الثَّقافة والأفكار والأساليب الفرنسية إلى المثقَّفين العثمانيِّين، وكان دورها كبيرًا في نقل الفكر الغربي، والفرنسي بالذَّات، وتأثيره في تغيير مفهوم الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة، حيث كانت أداةً للتوسُّع التَّدريجي، وانتشار العلوم الغربيَّة بين المثقَّفين العثمانيِّين، خاصَّةً في مجال العلوم الأكثر فائدةً مباشرةً، وهي العلوم المتَّصلة بالفنون العسكريَّة. **ينظر:** محمد حرب، **المثقفون والسلطة تركيا نموذجا**، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2017، ص31.

1) حرب، **المثقفون والسلطة..**، مرجع سابق، ص ص31- 32.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص319.

** ظهر التغيُّر لاحقًا حتى في كتابة التَّاريخ - وهو الفن الذي أثبت العثمانيُّون فيه مكانتهم- فغيَّر الأديب واللغوي والمؤرِّخ ورجل الدَّولة "أحمد وفيق باشا" (1823- 1891م) في طريقة الكتابة التَّاريخيَّة، وأخذ منهجًا جديدًا تمثَّل في تقسيم كتابه: "فذلكه- اي تاريخ- اي عثماني" (موجز التاريخ العثماني) على أساس المراحل الكبرى للتَّاريخ العثماني، كما تبنَّى مصطفى نوري باشا (1824- 1890م) في كتابه "نتائج الوقوعات" Netayicül-vukuat منهجًا جديدًا أيضًا، بتناول أحداث التَّاريخ العثماني على أساس إيراد الأسباب والنَّتائج والمشكلات الاقتصاديَّة، وربط التَّاريخ العثماني بالتَّاريخ الإنساني العام، كما لم يَفُتهُ الاهتمام بالعلوم وتطوُّرها، وتفاعل الأحداث في الدَّولة العثمانيَّة بمجرى الأحداث العالميَّة، واتَّخذ أسلوب النَّقد مبتعدًا عن المنهج القديم وتقاليد الحوليَّات. **ينظر:** لوي بازان، **الحياة الفكرية والثقافية في الإمبراطورية العثمانية**، في تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ص464- 465.

عهد السُّلطان عبد المجيد (1839- 1861م) والذي كان له دورٌ مهمٌّ مع رجال دولته في تشجيع المثقَّفين العثمانيِّين على هَجرِ التَّعليم والثَّقافة الإسلاميَّة التَّقليديَّة، والاندفاع نحو التَّعليم الأوروبي وأسلوب الحياة الأوروبيَّة [1]، والأهمَّ من هذا كُلِّه هو موقف المثقَّفين من أسلوب الحكم نفسه، إذ تأثَّرت النُّخبة العثمانيَّة بأفكار الثَّورة الفرنسيَّة من الملكيَّة الدُّستوريَّة، إلى مفهوم الحريَّة بالمعنى الغربي، وكان لِكُلٍّ هذا دوره في البناء الجديد للمثقَّف العثماني*، الذي استطاع بهذا التَّأثر قلب مفاهيم الحُكمِ، رغم وجود تيار الأصالة والتُّراث الإسلامي وأنصاره، الذين دافعوا عنه أمام حركة التَّغيير والتَّغريب لكنَّه ورغم الاستجابة القويَّة له من قطاعات الأمَّة المختلفة، لم يكن له نفوذُ وسلطةُ النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحُكمِ [2]، ونجح المصلحون العثمانيُّون في أن يُنشئوا في غضون بضعة عقودٍ، إدارةً مركزيَّةً تُماثل في شكلها الإدارة المركزيَّة لدولةٍ ذات تراثٍ بيروقراطي غني كفرنسا [3].

كما أنَّ الاندفاع إلى التَّحديث كان سمةً بارزةً من سمات عهد السُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م)، الذي حاول على الرُّغم من الظُّروف التي كانت تُحيط به أن ينهض بالدَّولة ويُوقِفَ مسيرة الانحدار، ويواصل مسيرة الإصلاح لمواجهة الحركات الانفصاليَّة في شبه جزيرة البلقان من جهةٍ، والدُّيون الماليَّة التي أربكت ميزانيَّة الدَّولة من جهةٍ أخرى، فَشَهِدَ عهده زيارةً ومباحثاتٍ مع نابليون الثَّالث في فرنسا، وتحرُّكاتٍ دبلوماسيَّةٍ نحو أوربا في لندن وبرلين وفيينا، وهي التي اُعتُبِرَت حدثًا جديدًا على القصر

1) محمد حرب، **"تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"**، حوليات آداب عين شمس، مج31، يناير- مارس 2003، ص ص33- 34.

* كان في مقدّمة هؤلاء إبراهيم شناسي (1826- 1871م) الذي أقام في فرنسا في الفترة (1849- 1855م) وتميَّز بقوة التَّأثير الثَّقافي الفرنسي عليه، وتحمَّس للحداثة الفرنسيَّة بل ولكل جديدٍ فرنسيٍّ، والشَّاعر التركي نامق كمال الذي استخدم تعبير"الوطن العثماني" في أدبياته، وغيرهما من أمثال: ضيا باشا، علي سعاوي، نوري بك، محمد بك رشاد بك، صبحي باشا، زادة آية الله بك، الذين أنشأوا مجموعة "العثمانيِّين الجدد" بهدف إحداث تغييرٍ في مسار الحكم في الدَّولة. **ينظر:** حرب، **المثقفون والسلطة**، مرجع سابق، ص37؛ **ينظر أيضا:**
Bernard Lewis, **The Emergence of Modern Turkey**, Op.Cit, pp.141,150.

2) حرب، **المثقفون والسلطة**..، المرجع السابق، ص ص32- 34.

3) دومون، مرجع سابق، ص84.

السُّلطاني العثماني، وإشارةً للاتِّجاه نحو الغرب، فمن خلال هذه الزِّيارات الأوروبيَّة أَسهَمَ السُّلطان في ازدياد نفوذ طبقة المثقَّفين العثمانيِّين، الذين رجَّحُوا كفَّة أوروبا والغرب على كفَّة الأصالة، وأدَّت إلى تقوية أواصر العلاقات بين المثقَّفين العثمانيّين والغربيّين من ذوي النُّفوذ، وبذلك نال المثقَّف الثَّوري العثماني دعمًا أوروبيًا كان له أثره في تغيير حال الدَّولة لاحقًا [1]، حيث اضطرَّ السُّلطان عبد العزيز في 12 ماي 1876م وتحت ضغوط الإصلاحيِّين والدُّول الأوربيَّة، إلى إقالة شيخ الإسلام والصَّدر الأعظم وتشكيل حكومةٍ برئاسة "رشدي باشا"[*]، ضمَّت شخصيَّتين من الشَّخصيَّات العثمانيَّة المثقَّفة، لعبتا دورًا مُهِمًّا فيما بعد في حركة التَّغيير الإداري في الدَّولة العثمانيَّة هما: مدحت باشا (1822- 1884م)[**]، وحسين عوني باشا (1820- 1876م)، الذي أُسندت إليه وزارة الحربيَّة، وتوتَّرت العلاقات بين السُّلطان وبين هذه الوزارة، وتمكَّن المثقَّفون العثمانيُّون في السُّلطة من عزل السُّلطان عبد العزيز، وتولية مراد أفندي "السُّلطان مراد الخامس" [2]، كما سارعوا في 31 أوت 1876 مرَّةً أخرى إلى السَّيطرة على توجيه الحُكم بخلع السُّلطان مراد، وتعيين السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، الذي تحالف معهم مؤقَّتًا من أجل وقف الأطماع الأوربيَّة، وأعلن الدُّستور في 23 ديسمبر 1876م[***]، كتتويجٍ لجُهود المثقَّفين العثمانيّين، غير أنَّه وبعد أقل من عامٍ من التَّجربة

---

1) حرب، **المثقفون والسلطة..**، مرجع سابق، ص34.

[*] **الصَّدر الأعظم مترجم محمد رشدي باشا:** تولَّى منصب الصَّدارة العظمى في الدَّولة العثمانيَّة لمدة ثمانية أيامٍ فقط (25 جمادي الأولى- 3 جمادي الآخرة 1295هـ) وخلفه ناظر الخارجيَّة صفوت باشا، وكان رشدي باشا قد تولَّى المنصب قبل ذلك لأوَّل مرَّةٍ أواخر عهد السَّلطان عبد المجيد، وثلاث مرَّاتٍ عهد السُّلطان عبد العزيز. **ينظر:** محمد روحي الخالدي، **أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، تق وتح: خالد زيادة، ط2 مزيدة ومنقحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص195؛ زامباور، مرجع سابق، ص ص248- 249.

[**] حول إنجازاته كصدرٍ أعظم، ودوره في السِّياسة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر، ينظر الفصل الأخير من الأطروحة.

2) دومون، مرجع سابق، ص ص147- 148.

[***] حاول المصلحون الأتراك من خلال سنِّ التَّشريعات إعطاء الدَّولة العثمانيَّة شَكْلَ دولةٍ أوربيَّةٍ، وتحويلها إلى ديمقراطيَّةٍ برلمانيَّةٍ، وتتويجًا لذلك أُعلِنَ دستور 1876م، الذي أُعتُبِرَ أعلى إنجازٍ للمصلحين اللِّيبراليِّين، وقد كان الدُّستور بلجيكيًا (صدر سنة 1831م) يجمع بين المزايا الليبرالية والملكيَّة، ومكتوبٌ باللُّغة الفرنسيَّة. **ينظر:** لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص437.

البرلمانيَّة وبعد اندلاع الحرب الرُّوسيَّة- العثمانيَّة في 19أفريل 1877م وَجَدَ السُّلطان عبد الحميد نفسه يتَّخذ قراره بحَلِّ مجلس المبعوثان، وتعطيل العمل بالدُّستور، لتنتهي الفترة الدُّستوريَّة الأولى في 14 فيفري 1878م [1]، والتَّصدي للطُّموحات القوميَّة لسكان بعض أقاليم الدَّولة، كما اجتهد في إضعاف نفوذ المثقَّفين العثمانيين المتأثِّرين بالغرب لكنَّه مقابل ذلك كان مُنفتحًا على المستجدَّات، راغبًا في تطوير التَّعليم أملًا في ظهور مثقَّفٍ عثمانيٍّ جديدٍ لا ينحاز للغرب [2].

ومن جانبٍ آخر ظهر خلال القرن التَّاسع عشر دخول مصطلح "مدني" حيِّز الاستخدام العامِّ في الدَّولة العثمانيَّة، للدَّلالة على الخدمة المدنيَّة المركزيَّة والمحليَّة وللتَّمييز بين الخدمة العسكريَّة (الجيش) والعلميَّة (الدينيَّة)، فمنذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني تأسَّست إدارة الشُّؤون الدَّاخلية "ملكية" سنة 1836م، وأحدث تجنيد الفئة الإداريَّة المدنيَّة من خلال إصدار المراسيم والنُّصوص العديد من المشاكل للوزراء الجُدُد، والإدارات التي أُعِيدَ تنظيمها، بسبب قلَّة عددهم رغم إنشاء المدارس العلمانيَّة، وهو ما سوف يُؤكد عليه جودت باشا (1824- 1895م) في وقتٍ مُتأخِّرٍ أيضًا سنة 1872م في مُذكِّرته الموجَّهة إلى الصَّدر الأعظم: "إِذَا كُنَّا لا نَزَالُ نُعَانِي مِنْ نَقْصٍ فِي المُوظَّفِينَ القَضَائِيِّينَ وتَزدَادُ الحَاجَةُ إِلَيهِم ازدِيَادًا كَبِيرًا يَومِيًّا، وَهِيَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ العَصرِيَّةِ المُلِحَّةِ لِتَوسِيعِ نِطَاقِ المَدرَسَةِ المَلَكِيَّةِ وِفْقًا لِضَرُورِيَّاتِ الزَّمَنِ والأَحوَالِ، وَإِعَادَةِ تَنظِيمِ جَدَاوِلِ الدُّرُوسِ المُتَوافِقَةِ مَعَهَا، وَلِتَوظِيفِ خِرِّيجِيهَا تَدرِيجِيًّا فِي المَنَاصِبِ المُهِمَّةِ وَبِالتَّالِي تَدرِيبُ المُوظَّفِينَ الإدارِيِّين المُؤَهَّلِينَ، لدينا التزامٌ فَورِيٌّ هو الحِرص على اختيارِ وتَوظِيفِ الأشخَاصِ الذين هُم فعلًا مِن ذَوِي الخِبرَةِ إلى حَدٍّ مَا وَبِالتَّالِي وَضعُ الجِهَازِ الإدَارِي للدَّولة على الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ" [3].

1) دومون، مرجع سابق، ص155.

2) حرب، **المثقفون والسلطة..**، مرجع سابق، ص ص37- 41.

3) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص449- 450.

3- الحكومة (مجلس الوزراء) عهد التَّنظيمات

يُوصف عهد التَّنظيمات بفترة سيادة الباب العالي على الحياة السِّياسيَّة والإداريَّة العثمانيَّة، حيث تراجع مقام السَّلطنة في ظل شخصيَّة السُّلطان عبد المجيد الطَّيعة وَفَقَدَ السَّراي السُّلطاني وظائفه كرأسٍ للحكومة المركزيَّة، حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية بعد الحكومة، إذ صار السَّراي والسُّلطان بعد إعلان فرمان التَّنظيمات عبارةٌ عن وظيفةٍ رمزيَّةٍ وليس إداريةٍ مع بعض الاستثناءات [1]، والحقيقة أنَّ البيروقراطيُّون كانوا قد احتلُّوا مواقع النَّشاط الإداري منذ "معاهدة كارلوفجه"، وكان تحويل إدارة الدَّولة إلى المركزيَّة، والاضطلاع بالنَّشاط التَّشريعي أمورا تُسَيَّرُ غالبًا بفضل مجالس وهيئات الباب العالي المتخصِّصَة، بينما أخذت وظائف الدِّيوان الهمايوني واجتماعاته تتضاءل منذ القرن الثامن عشر، كما أنَّ "مجلس عالىء تنظيمات" (مجلس التَّنظيمات العالي) قد ظهر كجهازٍ مُنافسٍ "لمجلس وأَلاي أحكام عدلية" (المجلس الأعلى للأحكام العدليَّة) رغم تضارب وظائفهما في كثيرٍ من الأحيان [2].

لقد كان ظهور الوزارات في أوربا على شكل هيئاتٍ استشاريَّةٍ Office Chancellery ثمَّ ما لبثت في نهاية القرن 18م وأوائل القرن 19م أن تحوَّلت إلى وزاراتٍ مُستقلَّةٍ [3]، وبشكلٍ مشابهٍ تقريبًا كان عهد التَّنظيمات في الدَّولة العثمانيَّة هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات (الوزارات) وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة [4].

وكان السُّلطان محمود الثَّاني بدايةً قد حاول استحضار النِّظام الأوربي للوزارات لكن لم تكن وزارته الأولى تمتلك الخبرة في التَّغريب، وكانت تتحرك في صراعٍ داخليٍّ، حتى تُخضِع السُّلطة الدينيَّة تحت إشراف رسميٍّ قويٍّ، ولم يُجرى أيُّ تغييرٍ

---

1) نيزل الكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص59؛ إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص335.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص329.

3) نفسه، ص332.

4) Ihsan Satis, **"Sadaret'ten Basvekalet'e Sadrazamlik"**, Turkish Studies-International Periodical For The Languages, Vol.6/3, Turkey, Summer 2011, (Giris).

كبيرٍ ففي الفترة (1836- 1838م)، حيث تمَّ تغيير بعض ألقاب الضُبَّاط في الباب العالي، وحتى لقب الصَّدر الأعظم نفسه فيما بعد، لكن لم يستمر تغيير لقبه إلى "رئيس الوزراء" سوى لفترةٍ قصيرةٍ (أربعة عشر شهرًا ونصف)، وهو الأمر الذي تكرَّر عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني*، ثم سقط مرَّةً أخرى بعد نحو ثلاث سنواتٍ ونصفٍ (سنة 1882م)، ليبقى لقب الصَّدر الأعظم مُستخدمًا بشكلٍ رسميٍّ حتى نهاية الدَّولة والحقيقة أنَّ هاته التَّغييرات في الألقاب لم تكن ذات أهميَّةٍ كبيرةٍ، حيث يصفها المؤرخ التُّركي عبد الرحمن شرف بالشَّكليَّة [1].

وكان من أهمِّ المظاهر في الإدارة المركزيَّة في تلك الفترة، كثرة المجالس الاستشاريَّة والتَّنفيذيَّة، ففي عام 1836م جرى تشكيل "مجلس الشُّورى العسكري"** إلى جانب مجالس عسكريَّةٍ أخرى مثل: "مجلس الطوبخانة العامرة"، و"مجلس البحريَّة"، التي شُكِّلت بهدف تنظيم شُؤون الجنديَّة والمدفعيَّة والبحريَّة، كما تشكَّل سنة 1845م "مجلس المعارف العموميَّة"، للنَّظر في شُؤون التَّعليم، و"مجلس الماليَّة" و"مجلس الزراعة"، كما تشكَّل "المجلس العالي للتَّنظيمات" كما سبق ذكره ليكون جهازًا مساعدًا لمجلس الوكلاء وأُوكِلَت له ثلاث وظائفٍ: تنظيم لوائح القوانين والنُّظم، محاسبة الوزراء، ورفع الأمر إلى الصَّدر الأعظم في حال ملاحظة أي اضطرابٍ في تنفيذ القوانين [2].

وأُنشئ "مجلس وآلا" (المجلس الأعلى) الذي ظلَّ المجلس الوحيد بعد إلغاء المجلس العالي للتَّنظيمات سنة 1861م، وصار أكثر تخصُّصًا، وتفرَّعت عنه الأجهزة الأخرى وانقسم في عهد السُّلطان عبد العزيز إلى قسمين: "مجلس شورى الدَّولة"، وكان مجلسًا

---

* ينظر الملحق رقم (12)، ص297.

1) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص ص447- 448.

** كان تأسيس هذه الهيئة عهد السُّلطان محمود الثاني في جزءٍ منها لإحياء الدِّيوان الهمايوني، والجزء الآخر تقليدًا لمجالس الوزراء التي كانت في الدُّول الأوربيَّة، وكان مجلس الشُّورى ينعقد مرَّتين أسبوعيًّا في الباب العالي تحت رئاسة الصَّدر الأعظم لمناقشة قضايا الدَّولة، وخلافًا للدِّيوان لم يكن تجري به التَّعيينات، ولا تُوزَّع فيه أيُّ قراراتٍ قضائيَّةٍ، و لكنه مع ذلك كان أداةً مفيدةً للحكومة. **ينظر:** لويس، نفس المرجع السابق، ص ص452- 453.

2) مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني..**، مصدر سابق، ص77.

للإصلاحات، وأُسنِدَت رئاسته لمدحت باشا والي الطونة، و"ديوان الأحكام العدليَّة" الذي كان بمثابة مجلس عالٍ للحكومة يرأسه أصحاب الرَّأي والمشورة والقرارات وأُسندت رئاسته لأحمد جودت باشا [1]، وكوَّنا معًا جِهَازَينِ مُهِمَّينِ في إصدار القرارات التَّشريعيَّة والاستشاريَّة*، وهكذا فقد كانت أغلب هاته المجالس شبه استشاريَّة وشبه تشريعيَّة وشبه رقابيَّة، وكانت نواة البرلمان الأوَّل عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني سنة 1877م.

وفي الربع الأخير من القرن 19م، ظهرت "هيئت وكلا" (مجلس الوكلاء) أي مجلس الوزراء بالاصطلاح الحالي، والتي عرفت في التَّاريخ العثماني أيضًا باسم "مجلس الوكلاء الخاص"، واتَّضحت معالم هذا المجلس عهد السُّلطان عبد العزيز حيث مثَّل جهاز الحكومة المركزيَّة القوية ذات الصَّلاحيَّات، مقارنةً بالمجالس السَّابقة التي تشكَّلت في الباب العالي، وهو من حيث الأساس جهازٌ استشاريٌّ/تحضيريٌّ، أي أنَّ قراراته تصبح في حُكم القانون وتدخل حيِّز التَّنفيذ لكن بعد الإرادة السُنِّيَّة للسُّلطان وتصديق شيخ الإسلام فيما يتعلَّق بالأمور الدينيَّة، ولذلك يمكن القول أنَّ الاختلافات في النِّظام بين الإجراءات الإداريَّة والقوانين لم تكن بارزة في التَّشريع العثماني خلال ذلك العهد [2].

كما كان كُلٌّ من ناظر البحريَّة، ناظر الخارجيَّة، ناظر العدل، ناظر المالية ناظر الأشغال العموميَّة، ناظر الضبطيَّة، وناظر الأوقاف أعضاءً في هيئة الوكلاء (مجلس الوزراء) إلى جانب كل من القائد العسكري العام (سر عسكر) وشيخ

---

1) جودت باشا، **تاريخ جودت**، مصدر سابق، ص9؛ أنكه لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، نقله إلى العثمانية: علي رشاد، تر: محمود علي عامر، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص220؛ مخلوف، مصدر سابق، ص113.

* كانت مهمَّة "مجلس الشُّورى" إعداد ومراجعة لوائح النُّظم، والفصل في القضايا بين الحكومة والأفراد، والفصل في الخلافات على الصلاحيَّة بين السُّلطات القضائيَّة والإداريَّة، وفي عام 1875م قسم إلى ثلاثة أقسام هي دائرة التَّنظيمات، لإعداد اللَّوائح والقوانين والنُّظم، دائرة الدَّاخليَّة (الملكية فيما بعد) التي تتولَّى التَّفتيش على الدَّعاوى والشَّكاوى والبحث فيها، ودائرة المحاكمات، أمَّا "مجلس الأحكام العدليَّة" فكان يُمثِّل أعلى هيئةٍ في المحاكمات القضائيَّة في الدَّولة. **ينظر:** إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص ص331، 332، 368.

2) نفسه، ص330.

الإسلام كلُّهم تحت رئاسة الصَّدر الأعظم، كما كان المجلس يضمُّ مستشار الصَّدارة ورئيس مجلس شورى الدَّولة، وأمين الرُّسومات وناظر الدَّفتر الخاقاني، وضمَّ الباب العالي في تشكيلته الصَّدارة العظمى مع ثلاث وزاراتٍ كبيرةٍ، نظارة الشُّؤون الخارجيَّة، نظارة الشُّؤون الداخليَّة التي حلَّت محل نظارة الشؤون الملكيَّة، ونظارة الشُّؤون الماليَّة وجديرٌ بالذكر أنَّ نظارتي الخارجيَّة والدَّاخليَّة حتى في السَّنوات الأولى من عهد التَّنظيمات، كانتا تحت الرقابة المباشرة للصَّدر الأعظم، وعلاقاتهما بالمجالس محدودةٌ، كما كانت بعض النظارات (الوزارات) عبارة عن مكاتب فقط تابعةٌ للصَّدارة العظمى، والنَّاظر الموجود على رأسها هو فقط من رجال الدَّولة وليس من أركانها، ولم تتحوَّل إلى أجهزةٍ مستقلَّةٍ قادرةٌ على تسيير مُعاملاتها بنفسها واكتساب شخصيتها البيروقراطيَّة المستقلَّة إلَّا بعد انسحاب مجالس الباب العالي إلى اختصاصاتٍ أخرى [1].

على أنَّ التَّغيير الكامل يكتمل تقريبًا مطلع سبعينيَّات القرن 19م، حيث حقق الباب العالي درجة جديدة من التَّطوُّر التَّنظيمي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة للأدوار والإجراءات الرسميَّة المتداولة، والتي كانت على نطاق أقل في العهود السابقة، حيث لوحظ أنَّ هناك زيادةٌ ملحوظةٌ في القوانين واللَّوائح الرسميَّة التي تحكم الهياكل وتحدد مهام المجالس المختلفة، وهذا بالرُّغم من أنَّ تلك الوثائق واللَّوائح التَّنظيمية لم تحل محل (السَّالنامات) كمصدرٍ رئيسي لإعادة بناء التَّنظيم البيروقراطي [2].

وتمتَّع الباب العالي بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة العدل الماليَّة، الأوقاف الخيريَّة التِّجارة، الزِّراعة والأشغال العموميَّة، ويُدار كلُّ جهازٍ من هذه الأجهزة إمَّا من طرف وزيرٍ (ناظر) أو مستشار يُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من مجلس الوزراء، جنبًا إلى جنبٍ مع شخصيَّات أخرى كشيخ الإسلام، والضُبَّاط المسؤولين عن الهيئات العسكريَّة، ورؤوساء المجالس

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص330- 335.

2) Findley V. Carter, **Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire The Sublime Porte 1789-1922**, A Princeton University Press E-Book, New Jersey, 1980, pp.240, 288, 289.

الاستشاريَّة المختلفة، والحال هكذا أنَّ الجهاز المركزي للسُّلطة التَّنفيذيَّة المُشكَّل على هذا النحو يُشبه إلى حدٍّ ما المجالس الخاصَّة السَّابقة التي اعتاد السُّلطان العثماني دعوتها للانعقاد، ويشبه من حيث أسلوب عمله "مجلس وزراء" من النَّمط الأوربي، حيث يجري مداولاتٍ حول الشُّؤون الجارية، ويدرس مشروعات القوانين ويعتمد ميزانيَّة الدَّولة وتُشكِّل وزارة الخارجيَّة الهيئة الأقوى من حيث التأثُّر الأوربي، والتي أُرسيت منذ عهد السُّلطان محمود الثَّاني، وتميَّزت هَيكَلَتُهَا سنة 1870م بِبُنيَةٍ جِدُّ مُتنوِّعَةٍ، حيث تضمُّ عشرون قسمًا مختلفًا أهمُّها: "ترجمة أوضاسي" (مكتب التَّرجمات)، الذي تكفَّل إضافةً لترجمة الوثائق، بتكوين نُخبَةٍ سياسيَّةٍ عُثمَانيَّةٍ حَدِيثَةٍ كانت ركيزة مشروعات الإصلاح التي اضطلع بها الباب العالي، وهو نفس الدُّور الذي لعبته السِّفارات والمفوضيَّات [1].

ثالثًا- الصَّدارة العُظمى خلال العهد الحميدي 1876- 1909م

شهدت الدَّولة العثمانيَّة خلال الفترة (1875- 1878م) أزمةً مُتعدِّدة الجوانب سياسيًا، عسكريًا ودبلوماسيًا، أين لحقت بها خسائر إقليميَّةً في البلقان، بعد الاستقلال التَّام والكامل لِكُلٍّ من رومانيا، صربيا والجبل الأسود، واحتلال النمسا للبوسنة والهرسك، وتحوُّل بلغاريا إلى إمارةٍ تتمتَّع بالحُكم الذَّاتي، كما جرى التَّنازل عن قبرص لصالح انجلترا، واحتلت روسيا ولايتي قارص واردهان، وإجمالًا فقد فقدت الدَّولة العثمانيَّة نحو 210.000 كم من أراضيها، ضمَّت نحو الخُمس (5.5 مليون نسمة) من إجمالي سكَّان الدَّولة، وفقدت كثيرًا من مواردها الماليَّة.

ودبلوماسيًا كان قد جرى إضعاف الدَّولة منذ معاهدة باريس 1856م التي أنهت حرب القرم والاعتراف بها كجزءٍ من الاتِّحاد الأوربي، وعلى الرُّغم من اعتراف دول أوربا بمبدأ احترام وحدة أراضيها وعدم التَّدخُّل في شُؤونها الدَّاخليَّة، إلَّا أنَّ معاهدة برلين سنة 1878م، قد أجازت تدخُّل الدُّول في حالة عدم قيام الدَّولة العثمانيَّة

1) مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، مرجع سابق، ص ص84- 85.

بالإصلاحات المطلوبة في الولايات التي يَسكُنُهَا الأَرمَن، ما عرَّضها لاستقطاعاتٍ جديدةٍ، ففي سنة 1881م، وإثر مساوماتٍ طويلةٍ جرى التَّنازل لليونان عن ثيساليا Thessalie ، وجزءٍ من ايبيروس*، وبعد ذلك ببضع سنواتٍ ضمَّت بلغاريا روميليا الشَّرقيَّة.

كما تلقَّت الدَّولة العثمانيَّة ضربتان من دولتان أوربيَّتان كانتا تتظاهران بحماية الدَّولة، بإعلان الحماية الفرنسيَّة على تونس سنة 1881م، واحتلال مصر عسكريًا من قبل انجلترا سنة 1882م، ورغم أنَّ الأمر يتعلَّق ببلدين لا يرتبطان بالدَّولة العثمانيَّة إلَّا بشكلٍ صُوريٍّ، إلَّا أنَّ ذلك شكَّل ضربةً جديدةً لهيبة الدَّولة العثمانيَّة، ولم يعُد الخطر عليها يقتصر على الجزء الأوربي بل صار ينتشر في كل مكانٍ، في أوربا آسيا وإفريقيا وصارت الدَّولة العثمانيَّة مُحاصرةً من جميع الجهات، ومهدَّدةً من الدَّاخل ما شكَّل واقعًا جديدًا في الدَّولة عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، ودفع الطَّبقة السِّياسيَّة العثمانيَّة إلى طرح أكثر من تساؤلٍ حول مدى نجاعة سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع، التي سلكها الصُّدور العظام الاصلاحيُّون في الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات.

1- حكومة "القصر"

إنَّ استمرار الصَّدارة (الحكومة) بالدَّولة العثمانيَّة أو سقوطها لم يخضع عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وفي غير ذلك من الفترات إلى قانونٍ ضابطٍ، فمنذ سبتمبر 1876م وحتى ديسمبر 1878م، ارتقى إلى الباب العالي** (الوزارة) ثمانية صُدورٍ عِظامٍ بمعدَّلٍ عمريٍّ حوالي ثلاثة أشهر ونيفٍ لكل وزارة، كما تقلَّص إلى شهرين وبضعة أيامٍ في الفترة بين فيفري وديسمبر من سنة 1878م، فخلال هاته الأشهر الإحدى عشر تداول

* **إيبيروس Epeiros**: منطقة جبليةٌ تاريخيَّةٌ، تقع في جنوب شرق أوروبا، وتمتدُّ في المنطقة الجنوبيَّة الغربيَّة لشبه الجزيرة البلقانيَّة، تشمل القسم الشمالي الغربي من اليونان، وجنوب ألبانيا، وتمتدُّ على طول الشَّاطئ الأيوني للبحر المتوسط، حكمها العثمانيون منذ سنة 1430م، وعرفت ثوراتٍ متعددةٍ: كثورة اسكندر بك وثورة علي باشا. **ينظر:** موستراس، مرجع سابق، ص15.

على الصَّدارة العظمى خمسة صدورٍ عظامٍ*، بل إنَّ بعض الوزارات لم تَدُم مُدَّتُهَا أكثر من ثمانية أيَّامٍ، وهي صدارة محمد رشدي باشا (جوان 1878م) وبالتَّالي فقد مثَّلت مسألة عدم استقرار الصَّدارة ظاهرةٌ شائعةٌ، وكانت ترقية الصُّدور العظام لا تخضع لبرنامجٍ حكوميٍّ تتمُ تزكيته، حيث كانت إرادة السُّلطان من جهةٍ ومدى فعاليَّة الدَّسائس في قصر يلدز ضدَّ هذا الصَّدر الأعظم أو ذاك، أو حتى الوزراء، هي من يُحدِّد عُمُرَ الصَّدارة، وكان المحيطين بالسُّلطان يُساهمون بقدرٍ كبيرٍ في تحديد التَّحوُّلات الجديدة في كل مرَّةٍ [1].

والحقيقة أنَّ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني بعد الحرب الرُّوسيَّة العثمانيَّة (1877-1878م) لم يسعى للسَّيطرة على الحكومة فحسب، بل على النِّظام كُلِّه، بما في ذلك المؤسَّسة العسكريَّة، التي سعى للحفاظ عليها وإبعادها عن السِّياسة، من خلال استبعاد كبار الضُّبَّاط عن مركز السَّلطنة، من أمثال "الغازي أحمد مختار باشا"** الذي عُيِّن سفيرًا خلال الفترة (1883- 1908م) في كُلٍّ من ألمانيا، ايطاليا وأخيرًا مصر، ولم يشغل طوال خمسةً وعِشرُونَ عامًا أيَّ وظيفةٍ عسكريَّةٍ، والغازي "سليمان حسنو باشا"*** (1838- 1892م)، الذي واجه مُحاكَمَةً عسكريَّةً، وجرى إبعاده إلى بغداد و"سعد اللّه باشا" الذي عُيِّنَ سفيرًا في برلين، وغيرهم الكثير، ولعلَّه وحده "الغازي

---

* هم على التوالي: أحمد وفيق باشا، صادق باشا، محمد رشيد باشا، صفوت باشا وخير الدين باشا.

1) الكراي القسنطيني، **"حول تجربة خير الدين الصدر الأعظم باسطنبول: المصاعب والمعوقات ديسمبر 1878- جويلية 1879"**، الكراسات التونسية، ع174، تونس، 1996، ص ص42- 43.

** **الغازي أحمد مختار باشا Gâzi Ahmed Muhtar Paşa (1839- 1919م)**: ولد في مدينة "بورصة" لعائلةٍ تنحدر من منطقة "قسطموني"، أتمَّ دراسته كُلَّها في المدارس العسكريَّة، وتخرَّج من كلية الأركان العامَّة سنة1861م، حيث عُيِّن في جيش البوسنة والهرسك والجبل الأسود لقمع الانتفاضات، ورُقِّيَ إلى عميد سنة1866م، وفريقًا في السَّنة التي تليها، ثم مشيرًا وقائدًا لجيش الأناضول سنة 1871م، وخلال الحرب الروسيَّة العثمانية 1877- 1878م وبعد تحقيقه سلسلة انتصارات، تلقى الهزيمة أثناء تراجعه في "قارص" ومرتفعات "ديفيبورين"، وأقيل من مهماته العسكرية بسبب انتقاداته للوضع، ومطالباته بإصلاح الجيش وإدارات الدَّولة جميعا، ليشغل بعدها بعض الوظائف الدُّبلوماسيَّة لكنَّه عاد أثناء ثورة تركيا الفتاة كعضوٍ في المجلس العسكري، كما شغل منصب الصَّدارة سنة 1912م، كآخر منصب في حياته. **للمزيد ينظر:** مورو، مرجع سابق، ص ص172- 187.

*** للإطلاع على حياته وانجازاته العسكريَّة في الدَّولة العثمانيَّة. **ينظر:** مورو، المرجع السابق، ص ص188- 200.

عثمان باشا"* كان مُحتَفًى به، لكنه بالمقابل قد أُفرِغَ لَقَبُهُ الفخري (كوزيرٍ للحربيَّة) من أيِّ معنًى أو محتوًى، واستُخدِمَ - كما وصفه بعض المؤرِّخين- كَدِرعٍ عسكريَّةٍ للسُّلطان، الذي احتفظ بسلطة اتخاذ القرار، وبذلك فقد كانت السُّلطة العسكريَّة إن وُجدت في العهد الحميدي، مُكمَّمَةً ومُحتَجَزَةً، وخاضعةً لسلطة القصر السِّياسيَّة وتحت اليد العُليا للسُّلطان، مثلها مثل الصَّدارة العُظمى [1].

وصار البلاط السُّلطاني بذلك مجالًا لشتَّى المؤامرات والدسائس منذ إيقاف العمل بالدُّستور، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، لعلَّ أبرزها صدارة خير الدين التُّونسي** (ديسمبر 1878- جويلية 1879م)***، التي جاءت على أنقاض حكومةٍ سعت لإحداث انقلابٍ

---

* **الغازي عثمان نوري باشا (1833- 1900م):** وُلِد في الأناضول، وتابع تعليمه في المدارس العسكريَّة العثمانيَّة ليتخرَّج برتبة مُلازم ثانٍ سنة 1851م، شارك في حرب القرم (1853- 1856م) وترقَّى بعدها، كما شغل عديد المناصب العسكريَّة في بورصة ويني شهر واليمن، وشارك في عديد الجبهات كجبل لبنان وكريت، كما اشترك في خلع السُّلطان عبد العزيز في ماي 1876م لِقُربِهِ من السر عسكر "حسين عوني" الذي أَوكَلَ إليه حراسة بعض الأحياء التي يسكنها عسكريون قُدامى متعاطفون مع عبد العزيز، كما شارك بعدها في حصار بليفني سنة 1877م خلال الحرب الروسية، ووقع في الأسر، وبعد عودته سنة 1878م مُنِحَ لقب غازي، وعُيِّن ياورًا أوَّل للسُّلطان عبد الحميد، ثم مشيرًا أكبر للقصر Mabeyn müşīri ووزيرًا للحربيَّة، وهو المنصب الذي حافظ عليه طوال حياته وبالرُّغم من أنَّه اكتسب سُمعة الإداري غير الناجح، بخلاف صفاته العسكريَّة، إلَّا أنَّ السُّلطان كان شديد التمسُّك به، بسبب ثقته به ولتسامحه المفرط حيال قراراته. **للمزيد ينظر:** مورو، نفس المرجع السابق، ص ص200- 209.

1) مورو، مرجع سابق، ص ص210- 211.

** **الصَّدر الأعظم خير الدين التُّونسي**: سياسيٌّ، مُفكِّرٌ ومصلحٌ، يعتبر من أهمِّ من تولَّى منصب الصَّدارة عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وقد أمضى الجزء الأكبر من خدماته للدَّولة في تونس، التي كانت إيالةً في وضعيةٍ خاصَّةٍ تابعةً للدَّولة العثمانيَّة، وشغل هناك منصب الوزير الأكبر (1873- 1877م) التي تُعتبر أعلى رتبةً بعد الباي ثم شغل منصب الصَّدر الأعظم في الدَّولة العثمانيَّة لمدة ثمانية أشهرٍ بين (ديسمبر 1878- جويلية 1879م)، أين استفاد السُّلطان عبد الحميد في الكثير من الأحيان من أفكاره وآرائه، وكلَّفه الإشراف على بعض اللِّجان المهمَّة وبعد استقالته قضى الجزء الأخير من حياته باستانبول، ومات في الأستانة سنة 1889م عن نحو سبعين عامًا ودُفن في جامع أيوب. **ينظر:** جتين، **خير الدين باشا التونسي..**، مرجع سابق، ص13.

*** كان تعيين خير الدين التُّونسي - الجركسي الأصل- صدرًا أعظمًا سنة 1878م، والألباني عابدين بك وزيرًا للخارجيَّة سنة 1880م، أوَّل خطوةٍ ذات مغزًى هامٍّ في سياسة السُّلطان عبد الحميد الإسلاميَّة، لإفهام "قوميَّات" السَّلطنة معاني الجامعة الإسلاميَّة، التي يتساوى في ظِلِّها رعاياه جميعًا دون اعتبارٍ للعرق واللِّسان، ورغم محدوديَّة تجربة خير الدِّين كصدرٍ أعظمٍ بالدَّولة العثمانيَّة، غير أنَّها كانت مهمَّةً باعتبارها تندرج ضمن مسار محاولات حركات الإصلاح العام التي تبنَّاها من قبله عددٌ من المتنوِّرين الرَّاغبين في التَّصدي للأطماع الاستعماريَّة. **ينظر:** عبد الرؤوف سنو، **"تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني"**، مجلة المنهاج، ع5، بيروت، 1997، ص99.

عسكريٍّ، حيث أُتُّهِمَت حكومة "صفوت باشا"، ولاسيما وزير الدَّاخلية بها بالإعداد لمؤامرةٍ ضدَّ القصر [1]، لذا فقد بدأ السُّلطان بالبحث عن وُزراء جُدُد، بدلًا من وزرائه الذين فقد ثقته بهم [2]، وكان بحاجةٍ إلى من يثق به ويكون على درايةٍ بأمور الدَّولة وربما كانت شخصيَّة خير الدين* وارتباطاته بالدَّولة العثمانيَّة ارتباطًا عميقًا من العوامل التي عجَّلت بدعوته إلى استانبول بعد استقالته من منصب الوزارة الكبرى** في تونس في 21جويلية 1877م [3].

وكان السُّلطان مستعجلًا في إدخال خير الدين في سلك الخدمة المدنيَّة ضمن الكادر المتقدِّم للدَّولة العثمانيَّة، ولم ينتظر كثيرًا بعد وصوله إلى استانبول واستقباله من قبل رئيس الدِّيوان "حمدي باشا" ومدير مكتب الدِّيوان "علي فؤاد بك"، حيث وبعد إقامته القصيرة في جناحه بقصر "دولمه بهجه"، أمر السُّلطان في 30 سبتمبر 1878م بتعيينه وزيرًا وعضوًا في مجلس الأعيان في نفس الوقت، كي يستطيع حضور اجتماعات المجلس، ولم يمضي شهرٌ واحدٌ حتى أخبره الصَّدر الأعظم صفوت باشا بأنَّه أدخله ضمن التَّشكيلة الوزارية بصفة وزير عدلٍ***، وبعد مجيء عائلته من تونس بيومٍ واحدٍ

1) الكراي القسنطيني، مرجع سابق، ص43.

2) Carter, Op.Cit. P.242.

* ينظر الملحق رقم (5)، ص286.

** استلم خير الدِّين ميراثًا ضخما مليئًا بالمشاكل والمصاعب في تونس، وكان يحتاج إلى مُدَّةٍ طويلةٍ نسبيًا للقيام بإصلاحاتٍ جذريَّةٍ وشاملةٍ، لكنَّ قلَّة الموارد الماليَّة والإمكانات الاقتصاديَّة في ظل الدِّيون، إضافة لِقصَرِ المدَّة التي حكمها (45 شهرًا)، كانت من المعوِّقات الرئيسيَة لبرنامجه الطَّموح، فضلًا عن الحملات الموجَّهة ضدَّه من مناوئيه وافتقاره للمساعدة في إدارته سوى من بعض خرِّيجي الزَّيتونة ذوي العقلية المنفتحة نحو التَّطوُّر والتَّجديد. **ينظر:** جتين، مرجع سابق، ص171، 174.

3) سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي**، د.ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993، ص ص54- 55.

*** كان ردُّ خير الدِّين على صفوت باشا برفض المنصب بحجَّة جهله بأحوال الدَّولة، وعندما أخبره بأنَّ تلك هي رغبة السُّلطان، ما كان منه سوى مقابلة السُّلطان عبد الحميد وطلب إعفائه من هذا المنصب، ومنحه مهلةً للتَّفكير في الموضوع، فوافق السُّلطان على طلبه، حيث صدر توجيهٌ من رئيس مكتب الدِّيوان إلى الصَّدر الأعظم بتاريخ 13أكتوبر 1878م جاء فيه: "... تأجيل تنفيذ الأمر الصَّادر بتعيين خير الدِّين حتَّى يتمكَّن من استيعاب وفهم أسلوب الإدارة في الدَّولة إلى إشعارٍ آخرٍ، ودعوته لحضور اجتماعات المجلس الأعلى عند اقتضاء الحاجة إليه وِفقَ الإرادة السَّنِّيَّة الصَّادرة". **ينظر:** جتين، نفس المرجع السابق، ص184.

في السَّفينة الخاصَّة التي أرسلها السُّلطان [1]، تمَّ استدعاؤه يوم 4ديسمبر 1878م إلى القصر وإخباره بعزل صفوت باشا من منصبه، وتعيينه بدلًا عنه بمنصب الصَّدارة العُظمى [2].

وبغضِّ النَّظر عن مدى صِحَّة الإدعاء حول انقلاب حكومة صفوت باشا، فإنَّ أحد أفراد حاشية السُّلطان استطاع أن يؤثِّر على السُّلطان عبد الحميد، بإبعاد الصَّدر الأعظم السَّابق إلى باريس وتعيينه سفيرًا، وتعيين خير الدين صدرًا أعظمًا، وقد أوضح "هنري لايارد"* Henry Layard بعد لقائه بالسُّلطان، أسباب عزل صفوت باشا كونه عديم الخبرة، وله موقفٌ سلبيٌّ من الإصلاحات الواجب اتِّخاذها، وقد رأى السَّفير بأنَّ خير الدين لم يستوعب بعض الحقائق والمسائل التي تُعايشها الدَّولة العثمانيَّة حتى أنَّه لم يتوقَّع تعيينه: "..لم أظن أنَّه (يقصد خير الدِّين) سيتقلَّد منصبًا رفيع المستوى كمنصب الصَّدر الأعظم" [3].

كما يؤكِّد أيضًا سفير فرنسا باستانبول "فورنييه" Hugues-marie Henri Fournier (1877- 1880م) بأنَّ صدارة خير الدين لم تكن سوى حكومةً انتقاليةً: "إنَّ حكومة خير الدِّين هي حكومةٌ انتقاليةٌ.. إنَّ سعيد باشا قد عُيِّن وزيرًا للعدل.. إنَّها خطوةٌ أولى نحو الصَّدارة العُظمى، وخير الدِّين سبقه في ذلك لا غير، ولكنَّ هذا الأمر لن يدوم" ودليل ذلك حسب رأيه أنَّ تركيب حكومته قد حُدِّدَت من قِبَلِ وزير العدل سعيد باشا بل إنَّ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني أجاب خير الدِّين بنفسه عند سؤاله عن الموضوع بأنَّه قد اختار له مُعاونيه، وأنَّه "دُونَمَا شَكٍّ له من الثِّقة في السُّلطان لكي يَقبَلُهُم من يده" [4].

---

1) جتين، مرجع سابق، ص183.

2) أحمد أمين، **فيض الخاطر مجموعة مقالات أدبية واجتماعية**، ج6، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص255.

* **أوستن هنري لايارد Henry Layard (1817- 1894م)**: عالم آثار ورجل سياسة، شغل منصب سفير بريطانيا لدى الدَّولة العثمانيَّة خلال الفترة (1877- 1880م). **ينظر:** جتين، مرجع سابق، ص187

3) جتين، نفس المرجع سابق، ص187.

4) الكراي القسنطيني، مرجع سابق، ص45.

وكان نصُّ الخط الهمايوني الذي يقضي بتشكيل الحكومة كما يلي: "تعيين أحمد أسعد أفندي بمنصب المشيخة (شيخ الإسلام)، ومشير الدِّيوان عثمان باشا بمنصب سر عسكر (قائد الجيش)، وتعيين والي جزيرة كريت ألكسندر كار اتودوري باشا بمنصب وزير للخارجيَّة، وتعيين والي بغداد قدري باشا بمنصب وزير للدَّاخليَّة، وتعيين سعيد باشا من أعضاء وزارة الخزانة الخاصَّة بمنصب وزير للعدل، وتعيين جودت باشا الوالي السَّابق لسوريا بمنصب وزير الزِّراعة والتِّجارة، وتعيين ساوا باشا في منصب وزير الأشغال العامَّة ويتمُّ تعيين سعيد باشا وزير الدَّاخليَّة وكالةً، وسوا باشا بمنصب وزير الخارجيَّة وكالةً أيضًا حتى قُدُوم ألكسندر باشا وقدري باشا إلى استانبول من محلَّات إقامتهما"[1].

لقد كانت صدارة خير الدِّين باشا فترةً مليئةً بالمشاكل والمسؤوليَّات، حيث كان السُّلطان قد أكمل سنتين على العرش، وهي فترةٌ رغم قِصَرِها في تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، إلَّا أنَّه قد جرت فيها أحداثٌ جسامٌ ومهمةٌ، أهمُّها الحرب ضد صربيا والجبل الأسود، وأحداث البوسنة والهرسك، إضافةً إلى مؤتمر استانبول، واندلاع الحرب الرُّوسيَّة- العثمانيَّة وتطوُّراتها، وإلغاء المجلس النِّيابي، والتَّغيُّرات المتتالية في منصب الصَّدارة، يُضاف إلى ذلك هزيمة العثمانيِّين، وعقد هدنة "أدرنة" في 31 جانفي 1878م وعقد اتفاقية مع انجلترا ضمَّت بموجبها جزيرة قبرص في 4 جوان 1878م، وعقد اتفاقيتي "آياستيفانوس" في الثالث مارس 1878م، ومعاهدة "برلين" في 13 جويلية 1878م وهي الاتفاقيَّات التي فقدت الدَّولة العثمانيَّة بموجبها أجزاءً شاسعةً من أراضيها[2].

وينقل لنا خير الدِّين في مُذكِّراته تصويرًا عامًّا للموقف في بداية عهده بالحكومة قائلًا: "كانت أراضي الدَّولة مُحتلةً من قِبَلِ جيوش الأعداء، اعتبارا من "تونا" Tuna حتى العاصمة، والأسطول البريطاني سُفُنُهُ راسيةٌ في البوسفور، ولكنَّ أضخم المشاكل هي التي

1) ينظر الخطوط الهمايونيَّة الصادرة بشأن تعيين الصُّدور العِظَام، والخطُّ الهمايوني بتعيين خير الدِّين باشا بمنصب الصَّدر الأعظم في: Mehmet Zeki Pakalin, **Son Sadrazamlar Ve Basvekiller, C.II**, Ankara, 1944, S.900 . نقلا عن جتين، مرجع سابق، ص 187.

2) جتين، نفس المرجع السابق، ص186؛ **ينظر أيضا:** الملحق رقم: (6)، ص287.

سادت في الأوساط الماليَّة، حيث فقدت العملة الوطنيَّة قيمتها.. وكان هناك 380.000 نازحٌ يملأون مناطق استانبول.. وحتى الآن لم يُعيَّن والٍ على شرق الروملّي التي لها وضعٌ خاصٌ (ولاية حكم ذاتي)، ولم يتم تحديد الحدود الجديدة للدَّولة بعد، ولم يُتَوَصَّل إلى حلٍّ نهائيٍّ مع إيران بخصوص مسألة "كوتور" Kutur وكذلك بالنسبة لليونان، أمَّا المعاهدة مع الجبل الأسود فكانت في طور الإعداد، والبوسنة والهرسك كانت محتلَّةً من قبل النمسا.." [1].

رغم كُلَّ هاته الأوضاع الصَّعبة، فقد بذل خير الدِّين جُهدَهُ في الصَّدارة وَأَنقَذَ بسياسته ما يُمكنُ إنقاذه، فكان الاتِّفاق مع روسيا، ووُضعت ضماناتٌ تكفل مصالح المسلمين في بلغاريا ورومللي الشَّرقي، وخُفِّضت التَّعويضات الحربيَّة تخفيضًا كبيرًا وانسحبت الجيوش الرُّوسيَّة إلى بلغاريا ورومللي، كما انسحب الأُسطُول البريطاني من بحر مرمرة، وسُوِّي الخلاف مع النَّمسا بما حفظ للدَّولة العثمانيَّة كثيرًا من حُقُوقها وحُلَّت المشكلة التي استعصت على الحل نحو عشر سنواتٍ [2].

كما ظهرت في أيام صدارة خير الدِّين مشكلة مصر الكبرى آخر عهد الخديو إسماعيل، حيث وبعد اضطراب الأوضاع الماليَّة والسِّياسيَّة في مصر، عزمت إنجلترا وفرنسا على التَّدخُّل في شُؤونها تَدخُّلًا آخر جديدًا، وبمساندة قناصل كل من ألمانيا والنَّمسا أرسلتا بطلب تنازل خديو مصر على العرش لأكبر أبنائه "توفيق"، فَأَبَى إسماعيل مُحتجًّا بأن ذلك من حقِّ الباب العالي وحده، فكانت هذه مُشكلةً جديدةً أمام خير الدِّين في الأستانة*، الذي أشار على السُّلطان بأفضليَّة خلع إسماعيل، مع ضرورة تعديل فرمان مصر بسلب بعض الحقوق التي أُعطيت لخديو مصر كالاستدانة وعقد المعاهدات مع الدُّول الأجنبيَّة لكن إنجلترا وفرنسا رفضتا ذلك فصدر الأمر بعزل إسماعيل، وكَثُرَ الأخذ والرَّد في مسألة تعديل الفرمان، حتى خرج خير الدِّين من

---

1) جتين، مرجع سابق، ص188.

2) أمين، **فيض الخاطر**، ج6، مرجع سابق، ص256.

* كان قُبُول خير الدين، يعني السَّماح للدُّول الأوربيَّة بالتَّدخُّل فيما ليس من حقِّها، كما كان رفضه يعطي الفرصة أكثر للدُّول الأجنبيَّة بإتباع أساليب القوة بدلًا عن المفاوضات، وتقطع العلاقة الباقيَّة بين مصر والدَّولة العثمانيَّة.

الصَّدارة، وأجابت الحكومة الجديدة مطالب الدُّول الأوربيَّة في إصدار الفرمان المعتاد مع بعض التَّعديلات [1].

من جهةٍ أخرى كانت الحرب الرُّوسيَّة قد أوجدت عبئًا جديدًا على ميزانيَّة الدَّولة التي كانت قد أشهرت إفلاسها منذ سنة 1875م، ومن أهمِّ انعكاسات ذلك مشكلة العملات الورقيَّة الصَّادرة بدون غطاء الذَّهب، فكان الصَّدر الأعظم خير الدِّين يملك جِدِّيَّةً صارمةً تجاه معالجة القضايا الماليَّة من واقع تجاربه السَّابقة، وأراد سدَّ فارق القيمة بين اللِّيرة والعملة الورقيَّة المطروحة حديثًا للتَّداول، وفعلًا تمكَّنت الدَّولة من إلغاء العملة الورقيَّة تدريجيًا [2].

لكن في نفس الوقت لم تجد محاولات خير الدِّين الإصلاحيَّة، ومحاربته للفساد المستشري في الإدارة العثمانيَّة قبولًا واسعًا، وبدأ التَّمَلمُل من سياسته، كما بدأت المؤمرات والدَّسائس تُحَاكُ ضدَّه من قِبَلِ أصحاب المصالح في الباب العالي والقصر من خلال محاولات تأليب السُّلطان* والرَّأي العام ضدَّه، وإفساد خططه في الإصلاح لإضعاف موقفه في الصَّدارة، وكان على رأس المتآمرين ضدَّه مدير مكتب الدِّيوان حمدي باشا الكرجي، وقد بيَّن خير الدِّين هذا في رسالةٍ بعث بها إلى الشيخ "ظافر

1) أمين، **فيض الخاطر**، ج6، مرجع سابق، ص257.

2) جتين، مرجع سابق، ص201.

* كمثال عن تلك الدَّسائس ما جاء في العريضة التي تقدَّم بها "نصرت باشا" للسُّلطان بتاريخ 7 فيفري 1879م والتي رَوَى فيها حادثةً مُلفَّقةً عن خير الدِّين مُلخَّصُهَا: "عندما بُحِثَ أمر التَّخلِّي عن أراضي "كوتور" Kutur لصالح إيران في المجلس الخاص عُرِضَ على السُّلطان، الذي أصدر تعليماته بدوره بإعادة البحث والتَّدقيق فيه، علَّق خير الدِّين: (لماذا يتدخَّل السُّلطان في أعمال هذا المجلس، في باقي الدُّول لا يحدث مثل هذا الأمر)". وفي حادثةٍ أخرى عند عزل وزير الماليَّة "زهدي أفندي" رُوِيَ عن خير الدِّين قوله: "في الدُّول الأوربيَّة هناك تقليدٌ مُتَّبعٌ على عدم استقبال رئيس الحكومة أو الوزراء في قصر حاكم البلد إلَّا في الأيام الرَّسميَّة، أمَّا هنا فإنِّي أُشاهد كُلَّ من هبَّ ودبَّ يستيقظ في الصَّباح الباكر كما أفعل أنا للذَّهاب إلى مقر عملي، أمَّا غيري فيذهب مباشرةً إلى قصر السُّلطان ويبدأ بالقيل والقال، هل هذا أمرٌ يجوز السُّكوتُ عنه؟ وهل من الممكن تنفيذ الحكومة لسياستها بعد أن يتدخَّل فيها السُّلطان..". **ينظر:** جتين، مرجع سابق، ص203.

أفندي" ممَّا جاء فيها: ".. أغلب رجالات الدَّولة يعملون في سبيل إفشالي في آداء مهام منصبي ولكن سأستمرُّ في آداء وظيفتي ومهامي بعون الله تعالى بكل ثباتٍ وإصرارٍ" [1].

وَكَرَدِّ فِعلٍ من خير الدِّين على مُعارضيه، تقدَّم بعريضةٍ إلى السُّلطان في 22 مارس 1879م، يُفنِّدُ فيها المزاعم والافتراءات الموجَّهة إليه، ومُطالبا السُّلطان بتشكيل حكومةٍ من رجالٍ مشهودٍ لهم بالنَّزاهة والاستقامة، ومُقدِّمًا لائحةً تُلخِّصُ تصوُّراته عن المرحلة المقبلة ومشاريعه الإصلاحيَّة*، لكن وبالرُّغم من كُلِّ التَّوجيهات التي قدَّمها خير الدِّين باشا، فإنَّ السُّلطان كان واقعًا تحت الدِّعاية المضادَّة للصَّدر الأعظم، ولم يُبدِي أيَّ استجابةٍ لمطالبه، بل أبدى في إحدى لقاءاته مع الفرنسي "دراس باشا" Drese شُكُوكَه من توجُّهات خير الدِّين، الذي قدَّم عريضةً أخرى بتاريخ 12 جوان 1879م مكتوبةً بالعربيَّة**، مع نسخةٍ مترجمةٍ تحوي الصُّعوبات والعراقيل التي واجهها وما زال يواجهها في آدائه مهامِّه كَصَدرٍ أعظمٍ وممَّا جاء فيها أنَّ منصب الصَّدارة قديما في الدَّولة العليَّة يعتبر مُساعدًا ووكيلًا عن الحضرة السُّلطانية في إدارة شُؤون الدَّولة سواءً في الدَّاخل أو في الخارج، ويُعتبر المصدر الرَّئيسي للأوامر السُّلطانيَّة ومتابعة تنفيذها إضافةً إلى مسؤوليته في بحث شُؤون الدَّولة الدَّقيقة والحسَّاسة والتي لا تحتمل التَّأخير ولديه صلاحيَّات إصدار الأوامر والتَّعليمات حسب طبيعة كُلِّ شأنٍ من شُؤون الدَّولة إلى كافَّة الوزراء والموظَّفين، وقائد البحريَّة ووزير الشُّرطة فردًا فردًا، أو بشكلٍ جماعيٍّ ولديه صلاحيَّة أن يجتمع بهؤلاء في مكانٍ وزمانٍ مُحدَّدين لبحث شُؤون الدَّولة، لكن منذ استلامه الصَّدارة العُظمى (رئاسة الحكومة) قبل ستة أشهرٍ، لم يَأتِ من الوزراء أحدٌ إلى مقر الحكومة إلَّا عند استدعائه، عدا وزير الخارجيَّة، وانحصر لقاؤه بهم في

---

1) جتين، مرجع سابق، ص203.

* من أهمِّ ما تضمَّنته لائحة الصَّدر الأعظم خير الدِّين باشا: تنظيم القوانين وِفقَ الحاجات المستجدَّة لإضفاء حيويةٍ على الإدارة المدنيَّة وتخفيض وظائفها، إعادة تنظيم بناء الجهاز الإداري بكل فروعه، تحديد واجبات ومهام الوزراء وتكوين طاقم إداري خاص بكل وزارةٍ، إصلاح المحاكم والمجالس النِّظاميَّة، تشكيل قوات لحفظ الأمن الدَّاخلي (الجندرمة) كما هو معمولٌ به في الدُّول الأوربيَّة، تخفيض حجم القُوات العسكريَّة إلى الحدِّ الأدنى، دون إحداث خللٍ في قُدرتها الحربيَّة. **ينظر**: جتين، نفس المرجع السابق، ص ص204- 204.

** ينظر النَّص الكامل للَّائحة في الملحق رقم: (13)، ص ص298- 305.

الأيام التي كان يجتمع فيها بمسؤُولي المجلس الخاصِّ، وعلى سبيل المثال تمَّ اللِّقاء مُصَادَفَةً بالوزير "نامق باشا" في الدِّيوان، بعد عودته من مقابلة الإمبراطور الرُّوسي، مع أنَّه كان من المفروض أن يُبَلِّغ المعلومات التي لديه بعد عودته للصَّدارة العُظمى، أمَّا مُوظَّفُو الدِّيوان فقد اتَّخذُوا موقفًا سلبيًا منه (خير الدِّين باشا) نتيجة منعهم من التَّدخُّل في غير شُؤونهم، وكان الولَّاة وباقي رجال الدَّولة يُراجعون الدِّيوان في المسائل التي من المفروض عليهم مراجعة الباب العالي فيها [1].

ورغم هاته العرائض المقدَّمة، فقد باءت جميع محاولات الصَّدر الأعظم خير الدِّين باشا في تقوية موقف الباب العالي أمام القصر والسُّلطان، ووصل إلى طريقٍ مسدُودٍ نتيجة عدم انصياعه لرغبات السُّلطان وأوامره، ورغبته في تطبيق آرائه بصورةٍ مُستقلَّةٍ إضافةً إلى جهوده في جعل الوزراء مرتبطين به إداريًا وسياسيًا، كما لم يجد الاستجابة الكافيَّة في أوساط رجال الدِّين، الذين تألَّبُوا عليه، وَكَرِهَ منهم ضيق عقولهم وتعرُّضهم لما ليس من شأنهم وتدخُّلِهِم في أمور السِّياسة، وكَرِهُوا هُم منه الوقوف أمامهم وضغطه عليهم [2]. ثمانية أشهر قضاها خير الدين صدرًا أعظمًا كانت أعباؤها كبيرةً، ولولا ما عُهد إليه من حَلِّ المشاكل ما بقي هذه الأشهر، ففيه من الصِّفات ما لا يتَّفِقُ ومزاج السُّلطان، لذلك تم عُزله*، خاصَّةً بعد محاولاته الدفاع عن مبدأ المسؤوليَّة الوزاريَّة الجماعيَّة، وأدرك عبد الحميد الثَّاني أن قد خابت فراسته فيه [3].

1) جتين، مرجع سابق، ص ص204- 205.

2) نفسه، ص ص204، 205، 211.

* رغم عزله من الصَّدارة فقد ظلَّ السُّلطان يستفيد من آراء خير الدين باشا كأحد مستشاريه، فكان يُبدي آراءه شفويًا أو كتابيًا في مختلف شُؤون الدَّولة الإداريَّة والسِّياسيَّة، ويُعِدُّ في كُلِّ مَرَّةٍ لائحةً بكيفيَّة تطوير الدَّولة وإدارتها نحو الأحسن مثل لوائح الإصلاح الثَّلاث المؤرَّخة في: 22أفريل، 2ماي و3جويلية 1880م واللَّائحة الخاصَّة بصلاحيات الصَّدر الأعظم، ولائحة الحفاظ على حقوق السُّلطان وكيفية إدارة شُؤون الدَّولة وغيرها من اللَّوائح كما كان يكتب تقاريره الشَّخصيَّة نزولًا عند رغبة السُّلطان فيما يتعلّق بالمسائل السِّياسيَّة والتَّاريخيَّة، كما فعل في رسائله عن: أسباب اندلاع الحرب بين النمسا وبروسيا 1866م، وبين فرنسا وألمانيا 1871م، وعن الحرب العثمانيَّة الرُّوسيَّة بتاريخ 6 مارس 1880م، ورسالته عن حرب (بروسيا- النمسا فرنسا- ألمانيا)، بتاريخ 13مارس 1880م. **ينظر:** جتين، نفس المرجع السابق، ص ص238 وما بعدها.

3) أبو حمدان، مرجع سابق، ص262؛ أمين، مرجع سابق، ص257؛ Carter, Op.Cit, p.242

فالسُّلطان كان يريد حكومةً وفيَّةً لشخصه وتأتمر بأوامره، وكان يُريد وزراء يعودون إليه في كل كبيرةٍ وصغيرةٍ، وقد عَمِلَ بعد أن تخلّى عمَّا تبقى من بنود دستور 1876م وتنحية خير الدِّين التُّونسي، إلى تغيير التَّسمية الحرفيَّة للصَّدر الأعظم إلى لقب "باش وكيل" bas vekil، الذي يقوم نيابةً عن السُّلطان ببعض أعباء السُّلطة وليس له من دورٍ سوى شرف التَّنسيق فيما بين الوزراء، والإشراف الصُّوري على جلسات أعمالهم[1].

ولعلَّ ما يُثبت تحوُّل الصَّدر الأعظم إلى وسيلةٍ بيد السُّلطان، ما حدث لِكُلٍّ من الصَّدر الأعظم كامل باشا* الذي تولَّى المنصب خلال الفترة (أوت 1908- فيفري 1909م) والصَّدر الأعظم كوجوك سعيد باشا** (1879- 1908م) من قَبلِهِ، هذا الأخير الذي عُرِفَ عنه قُربُهُ للسُّلطان عبد الحميد الثَّاني، كما يذكر رئيس دائرة الكتابة بقصر يلدز "تحسين باشا"*** في مذكّراته عند حديثه عن أركان حكم

1) Carter, Op.Cit, p.240.

* **الصَّدر الأعظم كامل باشا:** كامل باشا القبرصلي، نسبةً إلى جزيرة قبرص، تربَّى في مصر، وقد كانت له معرفةٌ باللُّغات الأجنبيَّة و بإدارة الدَّولة، لاشتغاله بعديد الوظائف: من قائمقامٍ إلى متصرفٍ، فوالي ثمَّ ناظرٍ، تولَّى الصَّدارة عدَّة مرَّاتٍ، كان آخرها في الفترة (أوت 1908- فيفري 1909م). **ينظر:** روحي الخالدي، مصدر سابق، ص203.

** **الصَّدر الأعظم سعيد باشا (1838- 1914م):** اشتهر بسعيد باشا الصغير (كوجوك سعيد) لقصر قامته وتمييزًا له عن ناظر الدَّاخلية سعيد باشا الكردي الأصل، كان له دورٌ في إبعاد مدحت باشا، وتعطيل أحكام القانون الأساسي، وتدخُّل المابين في جميع الشُّؤون العسكريَّة، وكانت كُلُّ الإرادات السُّنيَّة تصدر برأيه وتوقيعه، ومن دون رأي الباب العالي، حيث زالت مكانة الصَّدارة وانحصرت الأعمال والإدارة في المابين، تولَّى منصب الصَّدارة بعد مدحت باشا تسع مرَّاتٍ خلال الفترة (1879- 1912م)، واشتهر بالنَّزاهة والاستقامة، وأنشأ خلال صدارته قلمًا للتَّرجمة في المابين، ومجلس التَّفتيش والمعاينة في نظارة المعارف، وقلم مراقبة المطبوعات الداخليَّة والأجنبيَّة في الباب العالي، عدا دوائر وشُعَبْ الخُفية (الجواسيس)، وأدخل عديد الإصلاحات إلى غاية عزله عن منصبه سنة 1908م. **ينظر:** روحي الخالدي، مصدر سابق، ص ص199- 200؛ **ينظر أيضا:**

Oktay Güvemli, Türk Muhasebe Tarihinde Bir Kırılma Noktası 1879 – 1883 (Sadrazam Mehmed Said Paşa 1838-1914), Muhasebe ve Finans Tarihi Araştırmaları Dergisi , Vol ,Issue (11), July 2016, SS 265-268 . Retrieved from:

https://dergipark.org.tr/en/pub/muftad/issue/30118/324926

*** **تحسين باشا الأسود (1859- 1934م):** ابن سعود أفندي، ولد في استانبول، ونشأ وأكمل تعليمه في الباب العالي (مجمع الدَّوائر الحكوميَّة)، وصار ملازمًا، ثمَّ التحق بوظيفة قلم مراسلات وزارة الخارجيَّة سنة 1870م، ثمَّ رئيس المعاونين، كما شغل سنة 1884م وظيفة مُراسل في وزارة الحربيّة، وبعد وفاة ثريا باشا عين لرئاسة كتاب القصر الهمايوني (المابين) إلى غاية انقلاب سنة 1908م ونفيه إلى ميديللي. **ينظر:** تحسين باشا، **السلطان عبد الحميد الثاني خواطر تحسين باشا في يلدز**، تر: كمال أحمد خوجة، ط1، دار الفسطاط للنشر، 2005، ص3.

السُّلطان: "كان للسُّلطان ميلٌ خاصٌّ وضُعفٌ نحو سعيد باشا، وكما سأَقُصُّ عليكم حكايته فيما بعد، فإنَّ السُّلطان قال لي يومًا: (لا أدري لماذا أَميلُ إلى هذا الرَّجل)"، وقد نال سعيد باشا من الحُظوة عند السُّلطان –حتى في فترات بعده عن الصَّدارة- ما لم ينله غيره من رجال الدَّولة حيث جعل من قصر يلدز المرجع الوحيد، وسعى لسيطرة الطَّريقة المركزيَّة، وشكَّل قوةً عسكريةً حول القصر، ونظَّم جهاز الشُّرطة في البلاد [1] وسعى لاستقلال القضاء، وأنشأ غرفة استانبول التِّجاريَّة [2].

وعندما كان يقصد القصر لتقديم الولاء والطَّاعة يستقبله السُّلطان بنفسه، يقول تحسين باشا: "ويُمكنني أن أقول بأنَّ سعيد باشا كان أكثر من يستقبلهم السُّلطان من الشَّخصيات.. كان يُرسل إليه الأوراق أحيانًا فيأمره بقراءتها وإبداء رأيه فيها، أو يُبلِّغ شفويًا فيطلب منه إبداء الرَّأي شفويًا أو كتابيًا، حتى أنَّ السُّلطان أرسلني في هذا الصَّدد إلى منزل سعيد باشا ثلاث مرَّاتٍ" [3].

أمَّا كامل باشا ورغم فترة صدارته الطَّويلة (ستُّ سنواتٍ) والتي شجَّع فيها الشَّركات الأجنبيَّة، وإنشائه لشبكة الطرق والمواصلات والتَّأسيس لصناعاتٍ حديثةٍ إلَّا أنَّه كان آلةً في يد المابين، وهكذا فإن كُلًّا من الرَّجُلين لم يَكُن لهما تأثيرٌ حقيقي على شخصيَّة السُّلطان بل إنَّ كُلًّا منهما كان عليه أن يخشى على حياته خلال مسيرته العمليَّة في الصَّدارة، ففي سنة 1895م لجأ سعيد باشا إلى سفارة انجلترا في استانبول كما اضطرَّ كامل باشا أن يكون مُطيعًا لما يُلقى عليه من أوامر، وحين ظهرت شجاعته فَعَارَضَ وعَانَدَ أصابه ما أصاب سَلَفَهُ سعيد باشا، من سُوء الظنِّ والرِّيبة في أعماله ممَّا قضى بتنحيته عن الصَّدارة، ولما أصبح واليًا في آيدن اضطرَّ إلى طلب حماية قنصل انجلترا في ازمير [4].

---

1) تحسين باشا، مصدر سابق، ص ص، 119، 120، 122.

2) جورجو، **النزع الأخير 1878- 1908**، مرجع سابق، ص170.

3) تحسين باشا، المصدر السابق، ص 122.

4) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص203؛ جورجو، المرجع السابق، ص ص170.

لقد شهدت السَّنوات الأولى من حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني إثارة الشكِّ حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسيَّة مرحلة التَّنظيمات [1]، حيث لم يترك السُّلطان عبد الحميد الثَّاني الشُّؤون الدُّبلوماسيَّة للصُّدور العظام، بل أمسك مقاليدها بيده وكان رأيه الأوَّل في ذلك حماية الدَّولة العثمانيَّة، والحد من التَّدخُّل الأجنبي والحفاظ على حالة السِّلم والحياد، بالابتعاد عن التكتُّل في العلاقات الدوليَّة والاحتفاظ مع الدُّول الكبرى بمستوى من العلاقات يُمكن التَّحكم فيه، وعدم الانسياق إلى علاقات لا تُعرَفُ عواقبها [2].

2- إعادة تنظيم الحكومة المركزيَّة* أواخر القرن 19م

في عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (1876- 1909م) فَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، حيث صار الاتِّصال بالسِّفارات والولايات يتم مباشرةً عبر "سراي يلديز" وتحوَّل الصَّدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ مع إمكانيَّة التَّأثير على القرارات أحيانًا، دون البقاء كجهازٍ استشاريٍّ ساعدهم في ذلك ظهور التَّخصُّص في الإدارة وتأسيس المكاتب الجديدة واتِّبَاع "نظام الحافظة" في العمل البيروقراطي، وبذلك صارت معالجة القرارات سواءً في المركز أو في الولايات تتمُّ بصورةٍ أسرع ممَّا كانت عليه، وصار البيروقراطيون يُقدِّمُون اللَّوائح من تقاريرٍ واقتراحاتٍ في مختلف الموضوعات، ويتعرَّضون لأدقِّ التَّفاصيل [3].

ويُفصِّل المؤرخ "ستانفورد شو"، عمَّا يصفه بعض المؤرِّخين باستبداد السُّلطان عبد الحميد بالقول إنَّه كان يعمل كثيرًا، وربَّما أكثر من أيِّ سُلطانٍ آخر، حيث كان يحرص على الاطلاع على التَّفاصيل والانجازات التي يقوم بها مُوظَّفوه، حتى صارت

1) جورجو، مرجع سابق، ص165.

2) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص239.

* ينظر الملحق رقم (9)، ص290.

3) إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص365.

القوانين تصدر بطريقةٍ أكثر سرعةٍ وكفاءةٍ في ذلك الوقت منها في زمن التَّنظيمات أو في زمن البرلمان، حيث كانت العملية مُعقَّدةٌ جدًّا [1].

وفيما يخصُّ إعادة التَّنظيم الحكومي، فكان أمر تعيين الصَّدر الأعظم على رأس الحكومة المركزيَّة أو عزله منها بقرارٍ من السُّلطان، كما نصَّت على ذلك المادة 27 من القانون الأساسي الصَّادر سنة 1876: "إنَّ الحضرة الشَّاهانيَّة تُوجِّه الصَّدارة العظمى ومشيخة الإسلام الجليلة إلى الذَّاتين اللذين تركن إليهما وتعيين سائر الوكلاء يكون بإرادةٍ سَنِّيَّة"، والمادة 28: "يجتمع مجلس الوكلاء تحت رياسة الصَّدر الأعظم، ومن خصائص هذا المجلس النَّظر في جميع الأمور المهمَّة الدَّاخليَّة والخارجيَّة وما ينبغي إنفاذه بإرادة سَنِّيَّةٍ يُنفَّذ بها" [2].

ويكون الصَّدر الأعظم مسؤولًا أمام السُّلطان، كما أن نُظَّار الوزارات أعضاء هيئة الوكلاء التي يرأسها الصَّدر الأعظم، مسؤولون فرادى أمام السُّلطان أيضًا ويجري تعيينهم بموافقته*، وفيما يتعلَّق بالإدارة الحكوميَّة المركزيَّة نصَّ برنامج السُّلطان على تنظيم الوزارات للمرَّة الأولى منذ تأسيسها زمن التَّنظيمات، وإلغاء التَّداخُل في الاختصاصات، وتحقيق المستويات الحديثة في الكفاءة والأمانة، واختيار المسؤولين حسب قدراتهم [3].

كما عرف العهد الحميدي تأسيس لجنة سجل الأحوال* سنة 1879م، التي كانت تُسجِّلُ حالة مُوظَّفي الدَّولة وخط سيرهم [1]، لكن رغم كُلَّ هاته التَّنظيمات

1) صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات في قراءة المؤرخ ستانفورد شو**، في: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، ج2، مرجع سابق، ص947.

2) **القانون الأساسي**، مصدر سابق، ص7.

* تنصُّ المادتين 29 و30 على التَّرتيب: "كلُّ ناظر نظارة يُدير ضمن دائرة مُتعلِّقاته الأمور المتعلِّقة بنظارته وما هو خارجٌ عنها يُراجع به الصَّدر الأعظم الذي يُحيلها إلى مجلس الوكلاء ثم يُقدِّمُها إلى الأعتاب الشاهانيَّة أو يقررها بنفسه أو يُقدِّمها إلى الحضرة الشَّاهانيَّة لتنظُر في إيجابها.."، "إنَّ الوزراء مسئولون بما يفعلون". **ينظر: القانون الأساسي**، نفس المصدر السابق، ص7.

3) صوان، المرجع السابق، ص942.

* تضمُّ تلك السِّجلات المعروفة باسم دفاتر لجنة الأحوال "Sicill-i- Ahval"حوالي 60 مجلدًا ضخمًا، وبعد إلغائها خلفتها لجنة دفاتر "Me'mûrîn-i Mülkiyye" في 140 مجلدًا، وتحويان معًا سجلَّات 92137 موظَّف حكومي من=

الجديدة، إلَّا أنَّ الدَّولة العثمانيَّة تحوّلت إلى الحكم الملكي الدُّستُوري، حيث أُلغي وتفرَّق "مجلس المبعوثان"*، أهمَّ عُضوٍ في المجلس العمومي، في العام الثَّاني لجلوس السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وتعطَّلت الحياة البرلمانيَّة إلى غاية سنة 1908م، رغم بقاء القانون الأساسي على حاله، كما تغيَّر لقب الصَّدر الأعظم وصار يدعى "باش وكيل" (الوزير الأوَّل) لمدَّةٍ معيَّنةٍ فقط** وأصبح السَّراي آنذاك هو جهاز اتِّخاذ القرارات كما تأكَّدت أيضًا صفتهُ كمقامٍ للخلافة الإسلاميَّة، ومركز الإدارة الذي يُمثِّلُ السُّلطة بين الحين والآخر في مواجهة الباب العالي، الذي تحوّل إلى مجرَّد دائرةٍ رسميَّةٍ مُتخصِّصَةٍ تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كونه جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، وكان كلُّ ناظرٍ مسؤولٌ بحكم القانون الأساسي عما كُلِّف به من مهامّ، لكن قراراته لا تتمُّ إلاَّ بعد المناقشة مع الصَّدر الأعظم وتأكيدها بمرسومٍ سُلطاني، أي أنَّ الحكومة لم تُصبح موجودةً كمؤسَّسةٍ حقيقيَّةٍ[2].

=شتَّى الرُّتب والدَّرجات، وبذلك تعتبر أحد أهمُّ المصادر التَّاريخيَّة، حيث توضِّح سياسة التَّوظيف، وتراقب مراحل تطوُّر موظَّفي الخدمة المدنيَّة في الدَّولة العثمانيَّة. **ينظر: موسوعة TDV الإسلامية**، مج37، استانبول، 2009، ص ص136- 137.

Gulden Sariyildiz, **"Sicill-i-** Ahval Defterleri Osmanlılar'da devlet memurlarinin sicil kayıtlarını içine alan defterlerin adı", (سجلَّات مُوظَّفي الخدمة المدنيَّة في الدَّولة العثمانيَّة), islam ansiklopedisi. https://bit.ly/3ijpkPG

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص365.

* كان سبب تعطيله هو الكوارث التي حلَّت بالدَّولة من قرارات الوزراء والصِّراعات التي نشأت داخل أروقة المجلس واستشراف السُّلطان لمستقبل الدَّولة المظلم لو تنازعتها التَّيارات المتناقضة، وهو ما حدث بالفعل وبدقَّةٍ بعد إعلان الدُّستور للمرَّة الثَّانية سنة 1908م. **ينظر:** محمد شعبان صوان، **يوميَّات السُّلطان الحوادث الهامَّة في تاريخ الدولة العثمانية ودلالاتها**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع- دار الروافد الثقافية، الجزائر- بيروت، 2020، ص31؛ جودت باشا، **تاريخ جودت**، مصدر سابق، ص7.

** صدر الفرمان القاضي بإلغاء لقب (صدر أعظم) في 4 فيفري 1878م، واستبدل برئاسة الوكلاء التي أسندت إلى أحمد وفيق باشا رئيس مجلس المبعوثان مع رتبة الوزارة، وقد حضر الباش وكيل الأفخم إلى مجلس المبعوثان وقال لهم ما مُلخَّصه: "إنَّ جلالة السُّلطان الأعظم يريد في الحقيقة باطنًا وظاهرًا إدارة الملك كما تقضي أحكام القانون الأساسي، ولذا استبدلت رياسة الوكلاء بمسند الصَّدارة. فالوزارة الجديدة المؤسَّسة على قاعدة المسئولية لا ترغب إلَّا في سلامة الدَّولة وترقِّيها..". **ينظر:** روحي الخالدي، مصدر سابق، ص173.

2) إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص ص335، 366، 367.

حيث نجح السُّلطان عبد الحميد الثَّاني خلال بضع سنواتٍ من حكمه أن يُركِّز السُّلطة بين يديه، وهي سلطةٌ تستند أولًا إلى ضعف سلطة الباب العالي، أي سلطة منصب الصَّدر الأعظم الذي لم ينعم منصبه بالاستقرار، فقد استخدم السُّلطان سنوات حُكمه سبعة عشر صدرًا أعظمًا، وغيَّر الحكومة ستًّا وعشرين مرَّةً بدوافع متعدِّدَة وهكذا فقد جُرِّد الصُّدور العظام من السُّلطة التي اكتسبوها خلال عصر التَّنظيمات [1].

لقد ظلَّ السُّلطان حازمًا ومتوخِّيًّا قدرًا كبيرًا من الحذر عند اختيار قادته العسكريِّين والسِّياسيِّين، مُتخذًا شعار " ينبغي بتر الوزير المتردِّد" [2]، وفسَّر تغييراته المستمرَّة في هرم الصَّدارة، وإبعاد الكثير منهم على غرار أبرزهم مدحت باشا، بحُكمِ الظُّروف الاستثنائيَّة التي سادت الدَّولة العثمانيَّة أواخر القرن التَّاسع عشر، نتيجة كوارث الحروب الرُّوسيَّة، وبيع الذِّمم للمُوظَّفين من كبار المناصب، والفساد المتفشِّي إضافةً للمحاولات الانقلابيَّة*، واختراق الدُّول الغربيَّة للدَّولة العثمانيَّة، وحاجته لاتِّخاذ قراراتٍ حازمةٍ، كُلُّ هذا أجبره على الاعتقاد بضرورة الانتباه والإمساك بكل شيءٍ [3].

يقول السُّلطان في مذكِّراته عن الفساد الذي كان داخل الحكومة، وولاء بعض الصُّدور للخارج: "كُنتُ أَحُسُّ أنا أيضًا بأيدي هؤلاء (يقصد الأجانب) ليست فوق كبدي وإنَّما في داخله، إنَّهم يشترون صُدوري العِظام ووزرائي، ويستخدمونهم ضدَّ بلادي، كيف يحدث هذا وهم الذين أنفقت عليهم من خزائن الدَّولة، ولا أستطيع معرفة ما يعلمونه، وما

1) قيس جواد العزاوي، **التباسات الكتابات العربية عن التاريخ العثماني (المستور في محافظة عبد الحميد الثاني وحداثة مدحت باشا)**، دار بدائل للنشر والتوزيع، الجيزة مصر، 2018، ص82؛ جورجو، مرجع سابق، ص165.

2) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص95

* تعرَّض السُّلطان أُولى سنوات حُكمِهِ لعدَّة محاولاتٍ انقلابيَّةٍ أثَّرت عليه بشدَّةٍ، أبرزها واقعة قصر جيراغان التي تزعَّمها علي سعاوي في ماي 1878م، في محاولةٍ لإعادة تنصيب مراد الخامس إضافةً لمحاولة عزيز بك وصاقليري من أجل تهريب مراد إلى روسيا، وتقديم العلاج له، وتنصيبه بدلًا من عبد الحميد. **ينظر:** محمد يوسف عوض، **إخفاقات السلطان عبد الحميد الثاني**، في: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، مرجع سابق، ص1040.

3) سليمان جوقه باش، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، تر: عبد الله أحمد إبراهيم، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص157.

يُدبِّرُون وما يُعِدُّون؟" [1]، وبالتَّالي فقد كان السُّلطان عبد الحميد الثَّاني يُريد للإصلاح أن ينبُع من داخل دولته، لا أن يأخذه من الغرب، لأن للشَّرق حضارته الإسلاميَّة الخاصَّة وأفاد من الغرب بطريقته الخاصَّة، حيث أنشأ وطبَّق الإدارة المركزيَّة في جميع ولايات الدَّولة فأصبح الوُلَّاة بدورهم مُجرَّد مُوظَّفين لدى السُّلطان، وقُيِّدت صلاحيَّاتهم العسكريَّة والماليَّة [2] وبالتَّالي فإنَّ النِّظام السِّياسي الذي صاغه السُّلطان هو نتاج ردِّ فِعلٍ مُزدوجٍ ضدَّ إضعاف سلطة السُّلطان الذي رافق سياسة التَّنظيمات، وضدَّ النَّزعتين اللِّيبراليَّة والدُّستوريَّة لبعض الصُّدور العظام كمدحت باشا.

3- الصَّدارة وحكومة "المابين"

لقد ازدادت شكوك السُّلطان عبد الحميد الثَّاني منذ خلع واغتيال عمِّه السُّلطان عبد العزيز، وخلع شقيقه مراد من بعده، ثم جاءت مؤامرة "على سعاوي" لتزيد الأمور تعقيدًا، حيث أدَّى وقوع مؤامرةٍ كتلك، في دولةٍ واسعةٍ على وشك الانهيار وجيوش الأعداء تُحاصِرُ مُدُنَهَا، إلى إنشاء نظامٍ محكمٍ، وتشكيلات أمنيَّةٍ سرِّيةٍ تحمي الدَّولة وترتبط بالسُّلطان مباشرةً "الخُفية" [3]، ويُبرِّرُ السُّلطان تركيزه الشَّخصي على إدارة هذا الجهاز كونه كثيرًا ما تعرَّض لأخبارٍ مغلوطةٍ وغير دقيقةٍ، وكان ضحيَّةً للتَّآمر والتَّخابُر من قِبَلِ كِبَارِ مسؤوليه ومنهم الصَّدر الأعظم السَّابق سر عسكر حسين عوني باشا، الذي ثبت تواطؤه مع الانجليز وممَّا كتبه السلطان في مذكراته بهذا الشَّأن: "لا يمكن لدولةٍ أن تكون آمنةً إذا تمكَّنت الدُّول الكُبرى أن تُجنِّدَ لخدمة أهدافها أشخاصًا في درجة وزيرٍ أعظمٍ، بناءً على هذا قرَّرت إنشاء جهاز مخابراتٍ يرتبط بشخصي مباشرةً، وهذا هو الجهاز الذي يُسمِّيه أعدائي (الجُورنالجية) أو (الشُّرطة السرِّية)" [4]، وقد قام جهاز الخُفية

---

1) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص160.

2) زين الدين وحيد محفوظ، **الإدارة العثمانية في مرحلة التنظيمات 1839- 1909م**، رسالة ماجستير، إشراف: إبراهيم علاء الدين، جامعة تشرين، سوريا، 2016، ص122.

3) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص120.

4) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، المصدر السابق، ص ص158- 159.

على نظامٍ مُحكَمٍ (المراقبة)*، وأُقِيمَ له دائرةٌ مُنظَّمةٌ في المابين، يرأسه مدير السِّياسة الدَّاخلية (مدير سياسة المابين)، وكان له فروعٌ متعدِّدةٌ ومتشعِّبةٌ داخل الدَّولة وخارجها، إذ كان مُوظَّفُوها ينتشرون في كل الدَّوائر الحكوميَّة من الباب العالي إلى الوزارات المنفصلة عنه، إلى كل فرعٍ من فروعها [1]، كما برَّر السُّلطان عبد الحميد لجوءه إلى ذلك بالقول: "إنَّه ضروريٌّ في بلادنا، لأنَّه لا يوجد في أيِّ بُقعَةٍ من بقاع الأرض مؤامراتٌ ودسائسٌ مثل الَّتي في السَّلطنة العثمانيَّة لقد تعرَّضت لمحاولتي اغتيالٍ والفضل في نجاتي يعود إلى بعض رجالي المُخلصين" [2]، وأضاف في ذات السِّياق: "نعم أنا أسَّست جهاز الجورنالجية وأنا أَدَرتُهُ، متى حدث هذا؟ بعد أن رأيت صُدوري العِظَام يرتشُون من الدُّول الأجنبيَّة مقابل هدم دولتهم، والتآمر على سُلطانهم، لقد أسَّست هذا الجهاز لا لِيكُونَ أداةً ضدَّ المواطن ولكن لكي يعرف ويتعقَّبَ هؤلاء الذين خانوا دولتي، في الوقت الذي كانوا يتسلَّمُون رواتبهم من خزينتها" [3].

يُحِيلُنا هذا إلى التَّعرُّف على طبيعة الصَّدارة في مرحلةٍ حسَّاسةٍ من تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، وتحجيم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني لدورها، وإلى أهميَّة الاستخبارات آنذاك في إخماد الفتن والتَّصدي للأخطار قبل وُقوعها، حيث كان السُّلطان يرى بأنَّه على حقٍّ في كل ما يفعله [4]، كما كان يرى بأنَّ حُكمَه كان مُتَّزنًا، وأنَّ سياسته في

* كان ظهور عمليات المراقبة (التجسُّس) في الدَّولة العثمانيَّة في عهودٍ سابقةٍ للسُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وإن بشكلٍ مُتفرِّقٍ ومُتقطِّعٍ، لكنَّها اتَّخذت منذ الأربعينيَّات من القرن التَّاسع عشر شكلًا مختلفًا من خلال طريقة التَّنفيذ والعُملاء والأهداف، بسبب القطيعة التي تمَّت بين القديم والحديث في وضع الحكم العثماني، وإذا كانت المراقبة هَدفَت قبل الأربعينيَّات إلى إخضاع الرَّعايا واضطهادهم أحيانًا بسبب ما يُثيرونه من فتنةٍ، فإنَّ هدفها الجديد صار لا يرمي إلى مجرد السَّيطرة الاجتماعيَّة، بل إلى استشراف ممارسات الحكومة بناءً على استطلاع الآراء العامَّة عبر نظامٍ مُحكَمٍ ودقيقٍ، والسَّماح بقولبة السُّكان وإدارتهم، ممَّا يُظهر اهتمام السُّلطة السياسيَّة باكتشاف الرَّأي العام والاعتراف به، بدلًا من شجبه، واعتباره مصدرًا ضمنيًا لشرعيَّة الحكومة، وقد مثَّل ذلك شكلًا من أشكال تحوُّل الدَّولة التي لم تَعُد تُملِي فيه على الشَّعب، بل تستشيره وتستنير برأيه، كما مثَّل لحظة تشكُّل الرَّعايا كمواطنين سياسيِّين. **ينظر:** كيرلي، مرجع سابق، ص ص37، 41.

1) سليمان البستاني، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص ص84- 85.

2) السلطان عبد الحميد، **مذكراتي السياسية 1891 –1908**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982، ص220.

3) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص160.

4) جوقه باش، مرجع سابق، ص161.

الدَّولة إجمالًا قامت على أساس العدل والحقِّ، وليس بالاعتماد فقط على القوة: "الذين يفهمون التَّاريخ العثماني يعرفون أنَّ البلاد لم تقُم مستندةً على القوة، ولكنَّها قامت على العدل.. لأنَّ العدل هو أساس المشروعيَّة، والمشروعيَّة مسند الحاكميَّة، وأنَّ القوة مؤيدة المشروعيَّة، والحاكميَّة مضطرةٌ للاعتماد على العدل" [1].

هكذا فقد بدأ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني عهده بإعلان الدُّستور، ومن ثمَّ تعطيله، ثم قام بوضع جميع أمور الدَّولة في قبضة يد جماعةٍ من حاشية القصر "المابين" [2] ويتكوَّن هذا الجهاز من مُشير المابين، وهو الآمر الأكبر لهذا القسم، ثم رئيس المابين، ويليه كاتب المابين الهمايوني، وكانت هذه المناصب كالنظارات، ومن يَشغَلُهَا يصبح له نفوذٌ أكبر من نفوذ النُظَّار، بالإضافة إلى رئيس استخبارات ومُشاورين ومُرافقين وضُبَّاط الخدمات، ومكاتب للبرق، وغُرفٌ للشَّفرة وللتَّرجمة [3].

وصار قصر يلدز كمدينةٍ مُستقلَّةٍ*، حيث أصبحت كُلُّ شُؤون الدَّولة تُدار من هناك، وامتدَّ حُكمُ المابين إلى كُلِّ الأعمال، فأصبحت الأمور الماليَّة، الجيش والشرطة وسائر المخابرات الدَّولية مرتبطةٌ بالسَّراي [4]، الذي كان يتشكَّل في ذلك العهد من ثلاثة أقسامٍ رئيسيَّةٍ هي: دائرة المابين التي تضطلع إداريًا بعملية تنظيم العلاقة بين السَّراي وخارجه، ودائرة الباشكاتب التي تتولَّى إدارة المكاتبات الخارجيَّة، وتُنظِّمُ إدارة الأعمال الداخليَّة في السَّراي، وتَعرِضُ على السُّلطان تذاكر العرض القادمة من

1) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص ص160، 181.

2) حسين لبيب، **تاريخ المسئلة الشرقية**، نشرته مجلة الهلال، مصر، 1921، ص84.

3) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص ص154- 155.

* كان في قصر يلدز مجموعةٌ من الدَّوائر ذات قالبٍ رسميٍّ، ومسجَّلةٌ في حوليَّات الدَّولة، لكنَّ الدَّائرة الوحيدة التي لها الوصف الرَّسمي والحقيقي هي دائرة رئاسة الكُتَّاب، والتي كانت تتفوَّق على رئاسة الحكومة والوزارات الأخرى، يقول تحسين باشا رئيس الدَّائرة عنها:" يمكنني أن أقول بأن دائرة رئاسة الكتاب - ليس من باب التفاخر- من حيث النِّظام والانضباط وتبسيط سير المعاملات وسرعة إنجازها، تتفوَّق على الباب العالي .. فلا مجال هنا لضياع أيَّ ورقةٍ مهما كانت صغيرةً، أو لتسرُّب معاملةٍ دون مراقبةٍ أو تأشيرٍ عليها، أو المماطلة فيها وعدم إنجازها، لأنَّ كُلَّ المسائل الدَّاخلة لدائرة رئاسة الكُتَّاب والخارجة منها تمرُّ على عبد الحميد شخصيًا فيُدوِّنُ ملاحظته عليها". **ينظر: السلطان عبد الحميد الثاني خواطر تحسين باشا في يلدز**، مصدر سابق، ص8.

4) لبيب، المرجع السابق، ص86.

الصَّدارة العُظمى للتَّصديق إضافةً لدائرة التَّشريفات المكلَّفة بإدارة العلاقة مع السُّفراء الأجانب في استانبول [1].

فكان ممَّا عرقل تطور الصَّدارة العُظمى خلال فترة حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، هو الحيِّزُ الكبير للمابين Mabeyn على حساب الحكومة، فقد كان المابين حكومةً فوق الحكومة، وازداد القصر قوةً، حتى أنَّه في مقابل "الباب العالي" كانا يُشبهان أحيانًا دولتين منفصلتين، وقد كان الولّاة والقادة يُرسِلُون طلباتهم إلى السُّلطان مباشرةً دون المرور بالوزراء، وكذلك الأمور الخارجيَّة، فأصبح كُلَّ شيءٍ بيد السُّلطان، ولم تَعُد أهميَّةٌ تُذكر للباب العالي، لدرجة أنَّه في أواخر عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني صرَّح الصَّدر الأعظم "فريد باشا" Ferid Pasha (1903- 1908م) بأنَّه يُفضِّلُ أن يكون حمَّالًا على أرصفة ميناء "غلطة"، على أن يظلَّ صدرًا أعظمًا مُمزَّقًا بين الحكومة والمابين [2]، كما صرَّح الصَّدر الأعظم "أحمد وفيق"* للمستشرق البريطاني "ولفرد بلنت"** W.SC.Blunt سنة 1884م أنَّه يجب عزل السُّلطان عبد الحميد الذي

---

1) إحسان أوغلى، مج1، مرجع سابق، ص ص341- 342.

2) Carter, Op.Cit, p.243.

* **الصَّدر الأعظم أحمد وفيق:** شغل منصب حَاكِمٍ عَامٍّ لمدينة "بورصة" في الفترة (1879- 1882م)، واشتغل كوسيطٍ ثقافيٍّ مهم بين القسطنطينيَّة والغرب، كما شغل منصب الصَّدارة العظمى لفترتين قصيرتين عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، كانت الأولى: من مستهل صفر، إلى 15 ربيع الثاني 1295هـ، والثانية: لمدة ثلاثة أيام فقط (19- 22محرم 1300هـ)، اعتزل بعدها في بيته الواقع في رومللي حصاري حتى موته سنة 1891م. **ينظر:** زامباور، مرجع سابق، 249؛ مانسل، مرجع سابق، ص ص174- 175.

** **ولفرد سكاون بلنت W.SC.Blunt (1840- 1922م):** مستشرق وشاعر وكاتب انجليزي، عمل في السِّلك الدُّبلوماسي لإحدى عشر سنة، وبعد تقاعده قرر التِّرحال على نطاقٍ واسعٍ في الجزيرة العربيَّة والشَّرق الأوسط وشمالي إفريقيا والهند، واشتغل لتسع سنواتٍ في عمل تبشيري استعماري في سوريا، ورغم أنَّ رحلاته مع زوجته كانت بمبادرةٍ منه، إلَّا أنَّه حرص على إتاحة كُلَّ ما حصل عليه من معلوماتٍ لمن يهمُّهم الأمر في بريطانيا وأوربا عامَّةً، كما كانت علاقاته بكبار الزُّعماء في مصر محل اطِّلاعٍ ونقدٍ من طرف السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وقد ترك بلنت وزجته "آن إيزابيلا نويل" عدَّة مؤلَّفاتٍ منها: مستقبل الإسلام، التَّاريخ السرِّي لاحتلال انجلترا لمصر مرآة دمشق، الحجُّ إلى نجد، قبائل بدو الفرات. **ينظر:** تسنيم حرب، **رؤية المستشرقين البريطانيين للخلافة العثمانية ولفرد سكاون بلنت نموذجا**، في: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، ج2، مرجع سابق، ص ص720- 723.

يصفه بقوله: "إنَّه بائسٌ ومجنونٌ، لقد أَجَنَّه الخوف والغيرة.. ولا يهتمُّ إلَّا بالمكائد، وأن يظهر أذكى من كُلِّ من يقابلهم وأَرجَحُ منهم رأيًا" [1].

وحتَّى لما تولَّى "جواد باشا" منصب الصَّدارة العُظمى سنة 1891م، قُوبِلَ ذلك باستغرابٍ عامٍّ، كونه عسكريٌّ صغير السِّن، وغير مُتمكِّنٍ من السِّياسة، لكنَّه في حقيقة الأمر لم يكن قائمًا بوظيفة الصَّدارة، فهو معروف بسلميته [2]، حتَّى أنَّ السُّلطان عبد الحميد قال: "لقد وَجَدتُ أن ليس ثَمَّةَ ضَرُورَةً في الحصول على أيَّة قيمةٍ تُذكَر، في كُلِّ تغييرٍ للصَّدر الأعظم، وسواءً كان الصَّدر الأعظم هو كامل أو سعيد، فإنَّني الصَّدر الأعظم الأصلي المقيم في قصر يلديز" [3].

ولعلَّ هاته الأمثله وغيرها كثيرٌ، تبرز حجم ومكانة كل من مؤسَّستي الصَّدارة والقصر في تلك الفترة، ما يُبيِّن سياسة السُّلطان الحازمة وحُكمه المطلق، وبحثه الدَّائم عن تغيير صُدُورِه العِظَام، حيث استولى رجال السُّلطان (المابين) على الشُّؤون كافَّةً وصار في يدهم العزل والتَّوظيف، والحلُّ والرَّبط، وباتوا يتدخَّلُون في شُؤون الحكومة وهي تدخُّلاتٌ فرديَّةٌ غير مُؤسَّسيةٌ، ما زاد من الفساد داخل الحكومة [4].

وقد كانت شخصيات المابين، وهم ضمن مُوظَّفي البيت السُّلطاني، تقوم بدورٍ مُهِمٍّ في إسداء النَّصائح تحت قيادة المُشير، وكان القائد "الغازي عثمان باشا" هو صاحب هذا المنصب في معظم عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، وهو نفسه الذي صدَّ الروس عن "بلفنا" في حرب 1877م، وحمى العاصمة استانبول من الاحتلال، وكان بحُكمِ منصبِهِ يتحكَّم فيمن يتَّصل بالسُّلطان [5].

1) مانسل، مرجع سابق، ص174.

2) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص207.

3) جوقه باش، مرجع سابق، ص161.

4) العوض، **إخفاقات السلطان عبد الحميد الثاني**، مرجع سابق، ص1045.

5) صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات..**، مرجع سابق، ص ص947- 948.

فكان السُّلطان عبد الحميد يُعيِّن ويَعزِلُ ويُنصِّبُ الصُّدور العظام والنُّظَّار كما يريد [1]، وانتهت سُلطة الباب العالي، الذي فقد كُلَّ شيءٍ من النُّفوذ والسُّلطة، وصار الوزراء بلا حولٍ ولا قوةٍ في الكبير والصَّغير من الأمور [2]، كما صار السُّلطان نفسه أسير النِّظام الذي قام هو بتأسيسه، ما أضعف السُّلطان وهزَّ مركزه، وأصبح اللَّوم على التَّقصير والمشاكل يُوجَّه إلى يلدز بدلًا من الباب العالي [3].

والخلاصة هي أنَّ حُكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني كان مركزيًا ومستبدًّا وعمل بواسطة المجلس الخاصِّ، مجلس الدَّولة، الشُّرطة، الجواسيس، الرَّقابة والسكرتاريَّة والمابينجيَّة، لتحقيق حُكمٍ استبداديٍّ، لكن ماذا فعل بذلك وماذا نتج عنه؟ يُجيبنا المؤرِّخ ستانفورد شو: "لقد استخدم عبد الحميد الثَّاني استبداده بنجاحٍ من أجل إكمال الإصلاحات التي بدأها رجال التَّنظيمات، وقد طوَّرُوا نظامًا حكوميًا مركزيًا جدًا لتحديث الإمبراطوريَّة"، ويُكمِلُ بالقول: "إنَّهم قَبِلُوا تحت الضَّغط الشَّديد من العثمانيِّين الجُدُد بإدخال شكلٍ من التَّمثيل في الحكومة في العقد الأخير من التَّنظيمات وقد عاد السُّلطان عبد الحميد عن الفكرة الأصلية للتَّنظيمات، وتخلَّى عن العناصر الديمقراطيَّة المتأخِّرة وتمكَّن من تحديث طبقة البيروقراطيَّة، حين أسَّس مدارس للخدمة المدنيَّة، ارتادها طلبةٌ من جميع الملل في الدَّولة، فكانت النَّتيجة بيروقراطيَّةً مُخلِصَةً وأَمِينَةً كُفُؤَةً طَوالَ عهده، تسلَّمت زِمَامَ الأمور من جيل التَّنظيمات السَّابق، وتمكَّن بالحُكم الاستبدادي من حلِّ مشاكل الدَّولة الماليَّة والاقتصاديَّة التي عانت منها، وأثمرت معظم إصلاحاته" [4].

لذلك يمكن القول أنَّ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني هو آخر السَّلاطين العثمانيِّين العِظَام، فهو آخر من مَارَسَ الحُكم، والوحيد بعد السُّلطان محمود الثَّاني الذي قاد الحكومة وأدخل الإصلاحات، وبالتَّالي فقد استلهم تراث جدِّه محمود الثَّاني، الذي تميَّز بالمركزة وبالإصلاحيَّة السُّلطويَّة، التي استندت أساسًا على ضعف سلطة الباب

1) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص144.

2) لبيب، مرجع سابق، ص 86.

3) أوزتونا، مرجع سابق، ص154.

4) نقلا عن: صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات..**، مرجع سابق، ص ص948- 950.

العالي (الصَّدر الأعظم) الذي لم ينعم منصبه بالاستقرار، وهكذا فقد جُرِّد الصُّدور العظام من السُّلطة التي اكتسبوها خلال عصر التَّنظيمات، وانتهى - كما يقول المؤرِّخ التُّركي البير أورتايلي- "قرن الباب العالي"، فالسُّلطان يَمْلُكُ وَيَحْكُمُ.

الفصل الرَّابع

نماذجٌ من الصُّدور العظام

خلال القرن التَّاسع عشر

أولاً: مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)

ثانيًا: محمد أمين عالي باشا (1815- 1871م)

ثالثًا: مدحت باشا (1824- 1877م)

كان الإصلاح هو العنوان الرَّئيسي لوقائع القرن التَّاسع عشر، ونقطة التَّحوُّل بين نفوذ الدَّولة العثمانيَّة والنُّفوذ الأوربي من جهةٍ، وطموحات القوى المحليَّة بطلب دورٍ أكبرٍ من جهةٍ ثانيَّةٍ، القرن التَّاسع عشر الذي كانت فيه أطماع دول أوربا الاستعماريَّة ورغبتها في تفكيك الدَّولة العثمانيَّة، ومن ثمَّ السَّيطرة عليها، قد دخلت مرحلة التَّنفيذ وقد ظهر في هذه المرحلة كثيرٌ من رجال الدَّولة المصلحين الرَّسميِّين منهم وغير الرَّسميِّين، كان منهم بعض الصُّدور العظام في الباب العالي، لعلَّ أبرزهم الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)، صاحب الفضل في قيام النظام الدبلوماسي العثماني الجديد، و"أب التَّنظيمات"*، إضافةً إلى قادة حركة التَّنظيمات الآخرين: محمد أمين عالي باشا (1815- 1871م) أحد المخطِّطين لوثيقة الخطِّ الهمايوني (المرسوم السُّلطاني) الصَّادر سنة 1856م، والذي شكَّل برنامجا جديدًا للإصلاحات بعد حرب القرم، ومحمد فؤاد باشا (1815- 1869م) أحد أقرب معاوني عالي باشا، وإن كانت مسيرته أقلُّ شأنًا، إلَّا أنَّه واصل وبحزمٍ سياسة الإصلاح المؤسَّسي، وأخيرًا مدحت باشا (1822- 1884م) آخر المصلحين في ذلك العصر.

هؤلاء الصُّدور العظام جميعًا الذين تُظهر سيرتهم جميعًا تشابهاتٍ عديدةٍ مع سيرة مصطفى رشيد، شبابٌ مُكرَّس للدِّراسات الدِّينيَّة في بداية حياته، فترةُ إعدادٍ في المراتب الدُّنيا للبيروقراطيَّة العثمانيَّة، إقامةٌ أو عدَّة إقاماتٍ في أوروبا، وظائف إداريَّةٍ متنوِّعةٍ، وأخيرًا دخول المجالات القيادية في أغلب الأحوال عبر وزارة الشُّؤون الخارجيَّة باستثناء مدحت باشا الذي سار مسيرةً مختلفةً إلى حدٍّ ما عن مسيرة أسلافه، بعيدًا عن السِّلك الدُّبلوماسي، حيث ارتقى مدارج السُّلطة بتميُّزه في مجال إدارة الولايات، وفي

* يرى المؤرِّخ التُّركي "أوزتونا" بأنَّ أغلب مؤرِّخي التَّاريخ العثماني وقعوا في خطأٍ جوهري غير قابلٍ للنِّقاش، حينما قالوا بأنَّ "مصطفى رشيد باشا" هو رائد التَّنظيمات التي تعتبر بدايةً لتركيا الحديثة، والحقيقة أنَّ رائد هذه التَّنظيمات هو السُّلطان محمود الثَّاني، إذ لولا إصلاحاته الجذريَّة، و"الواقعة الخيريَّة" سنة 1826م، لما أَمْكَنَ تحقيق هذه التَّنظيمات. **ينظر:** أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص27.

جميع الحالات، التقى هؤلاء جميعًا في إيمانهم بضرورة الإصلاح*، الذي بذلوا فيه كُلَّ ما في وُسعِهِم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسات الباب العالي لا القصر، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب.

أولًا- مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)

قبل رصد الدَّور الهام الذي لعبه مصطفى رشيد باشا** في الصَّدارة العُظمى، من الضَّروري تقديم نبذةٍ عن نشأته وحياته علاوةً على ثقافته وتعليمه، ومساره العلمي والعملي، وتأثير ذلك على منصبه في الصَّدارة العُظمى وحركة الإصلاحات والتَّنظيمات التي تبنَّاها في الدَّولة في وقتٍ شهدت فيه الدَّولة العثمانيَّة تخلُّفها الاقتصادي، وتأزُّم أوضاعها الدَّاخليَّة نتيجة عددٍ من الأحداث.

1- حياته، وأهم المناصب التي تقلَّدها

مصطفى رشيد باشا Mustafa Reşit Paşa من مواليد 13 مارس 1800م بمدينة استانبول [1]، على اختلافٍ بين المصادر*، تربَّى في وسط عائلةٍ فقيرةٍ وجدٌّ متواضعةٍ حيث

* الحقيقة أن دعوات الإصلاح الدَّاخلية كانت أسبق زمنًا من حركة التَّنظيمات، حيث لم يكن وضع الدَّولة العثمانيَّة بخَافٍ لا على رجالها ولا على مُفكِّريها، ومن أهمِّ دعوات الإصلاح كتاب "مصطفى علي أفندي" المقدَّم للسُّلطان مراد الثَّالث (مفاخر النَّفائس في كفاية المجالس)، إضافة لتقرير "علي أفندي عيني" بداية القرن 17م للسُّلطان أحمد الأوَّل، أيضًا كتاب (الرِّسالة) الذي قدَّمه المستشار الخاص "مصطفى كوجي بيك" للسُّلطان مراد الرَّابع، ورسالة "مصطفى عبد الله" المعروف بحاجي خليفة (دستور العمل في إصلاح الخلل) للسُّلطان محمد الرابع ورسالة حسين هزارفن سنة 1669م (تلخيص البيان في قوانين آل عثمان)، كما دعا أيضا "محمد ساري" في نهاية القرن17م إلى إصلاح الدولة في كتابه (نصائح الوزراء والأُمراء). هذا وقد شكَّلت إصلاحات قيصر روسيا "بطرس الكبير" Peter the Great (1682 –1725م)، لا سيما فيما تعلَّق بمجال العسكريَّة والبحريَّة حافزًا كبيرًا لِمُنظِّر الإصلاحات المبكِّرة "إبراهيم متفرقة" الذي شرح التَّجربة الرُّوسيَّة في كتابه (أصول الحُكم في نظام الأمم). **ينظر:** زينب عصمت راشد، **تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، ج1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2005، ص 270 – 271؛ زيادة؛ **"المثقف والعسكري"**، مرجع سابق، ص31؛ قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1، **مركز الدراسات الوحدة العربية**، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994، ص ص39- 40.

** ينظر الملحق رقم: (1)، ص282.

1) كوندز وأوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة..**، مرجع سابق، ص413.

كان والده سيد مصطفى أفندي متولي الملقب "الروزنامجي" من موظَّفي الأوقاف الخيريَّة في استانبول [1]، أما جدُّه "عبد الكريم أفندي ولي الدين آغا" فقد كان مسؤولًا عن إدارة مسجد السُّلطان بايزيد الثَّاني [2].

وقد درس مصطفى العلوم الدينيَّة منذ صغره، إلَّا أنَّ تعليمه تأخَّر بسبب وفاة والده وضعف إمكاناته المادِّية، حيث درس القرآن الكريم في المسجد وتلقَّى مبادئ العلوم الإسلاميَّة وأجاد الخط ثمَّ تلقى تعليمًا في إحدى المدارس القريبة لدراسة العلوم الجديدة و بعض مبادئ اللُّغة الفرنسيَّة [3].

وبعد وفاة والده سنة 1815م، تكفَّل به صِهرُهُ (زوج شقيقته) علي باشا الاسبرطلي ورافقه عند تعيينه واليًا على "المورة" Morea سنة 1816م، ثم بروسة Prusa في أوت 1816م كما لازمه عند شغله الصَّدارة العظمى في الفترة 1820- 1822م، وفي ولايته على "المورة" للمرَّة الثَّانية سنة 1822م، وقد تعلَّم خلال تلك المرحلة كيف تُدَارُ أمور الدَّولة [4].

ولمّا بلغ سنَّ الثَّامنة والعشرين من عمره عُيِّن كاتباً بالجيش، وبفضل مساندة علي باشا تسنَّى له العمل كأمينٍ للباب العالي (السِّكرتير الأوَّل للآمدي) وهي خدمةٌ مسؤولةٌ عن إدارة الشُؤون الدَّاخليَّة والخارجيَّة للدَّولة [5] ونظرًا لجهوده الكبيرة في تلك الوظيفة وإجادته للُّغات الأجنبيَّة عيَّنه السُّلطان محمود الثَّاني لاحقًا كاتبًا لتحرير "صُلح أدرنة" عام 1829م [6].

---

[*] يشير "معلوف" أنه من مواليد سنة 1799م. **ينظر:** معلوف، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مصدر سابق، ص208.

1) دومون، **فترة التنظيمات 1839- 1878م**، مرجع سابق، ص67؛

William L.Cleveland; Martin Bunton, **A History of the Modern Middle East**, 4th ed, Westview Press, 2004, p.82.

2) عبدي، **مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية..**، مرجع سابق، ص42.

3) روحي الخالدي، **أسباب الانقلاب العثماني..**، مصدر سابق، ص65.

4) Muhammdiyye Munazarz, **Islam Ansiklopedisi**, Cilt.31, Istanbul, 2006, p.348.

5) دومون، المرجع السابق، ص67.

6) Erik Jan Zurcher, **"Reshid Pasha Mustafa"**, in Encylopedia of Islam, 8 (New ed), E.J. Brill, Leiden, 1995, p.484.

سمحت حنكة وتجربة مصطفى باشا بِتَدَرُّجِهِ في سلم الوظائف، حتى صار وزيرًا لديوان القصر السُّلطاني، ثم سكرتيرًا أوَّلًا لإدارة الشُّؤون الدَّاخليَّة والخارجيَّة للدَّولة العثمانيَّة عام 1832م، ونتيجةً لخدمته في إدارة البلاد، واتِّصاله ببعض رجال السِّياسة من السُّفراء الأجانب في استانبول اكتسب مزيدًا من الخبرات والمعلومات عن تلك الدُّول، ما فتح له المجال للاطِّلاع على الحضارة الأوربيَّة [1].

وفي عام 1834م فتح السُّلطان محمود الثَّاني سفاراته في العواصم الأوربيَّة من أجل تخليص الدَّولة العثمانيَّة من العزلة التي تتعرَّض لها، ودفع الخطر الرُّوسي [2] والتَّمكُّن من حل المسألة المصريَّة، ومحاولة إيجاد حل للمشكلة الجزائريَّة، وعن طريق تلك السِّفارات جرى تدريب المصلحين ومن بينهم مصطفى رشيد باشا، الذي تمَّ تعيينه سفيرًا مفوَّضًا على فتراتٍ متقطعةٍ في كل من باريس ولندن*، وساهم من هناك في كتابة التَّقارير التي تَحُثُّ المسؤولين العثمانيِّين على المُضِي قُدُمًا في الاقتباس من الأنظمة والقوانين الغربيَّة لإجراء الإصلاحات في الدَّولة العثمانيَّة [3]، كما شجّع السُّلطان محمود الثَّاني على القيام بإجراء إصلاحاتٍ واسعةٍ، والتَّركيز على ضرورة تعلُّم اللُّغات الأوربيَّة فأنشأ السُّلطان مكتبًا للتَّرجمة، تلتهُ بعد ذلك مكاتب مشابهةً في شتَّى إدارات الحكومة [4]، كما تولَّى مصطفى رشيد بعد عودته من أوربا منصب وزارة الخارجيَّة في

---

1) الكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية..**، مرجع سابق، ص31.

2) تشارلز بيلافيتش وباربارا بيلافيتش، **تفكيك أوربا العثمانية إنشاء دول البلقان القومية 1804- 1920**، تر: عاصم الدسوقي، د.ط، دار العالم الثالث، القاهرة، 2007، ص120.

* عُيِّن رشيد باشا سفيرًا عدَّة مرَّاتٍ، كان أوَّلها في باريس في الفترة (1834م - مارس 1835م)، ثم عُيِّن لفترةٍ ثانيةٍ (جويلية 1835- اكتوبر 1836م)، لِيُنقَلَ بعدها سفيرًا في لندن (سبتمبر 1836- 1837م) بعد قرار الباب العالي بالتَّبادل بينه وبين "نوري أفندي"، وهذا نظرًا لمعرفته بخبايا الدَّور البريطاني، وقدرته على حسم النِّزاع العثماني المصري، ثمَّ سفيرًا في لندن لمرَّةٍ ثانيةٍ سنة 1839م، كما عاد سفيرًا في باريس للمرَّة الثَّالثة في ديسمبر1839م، وللمرَّة الرَّابعة (جويلية 1841- ديسمبر 1842م)، وللمرَّة الخامسة والأخيرة (أكتوبر 1843- أكتوبر 1845م). **ينظر:** الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص56، 68، 72.

3) Celik Yuksel, **"Mustafa Resid Pasha"**, In Encylopaedia of the Ottoman Empire, Facts on File Inc, New York, 2009, p.423.

4) عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص ص193- 194.

الدَّولة العثمانيَّة لأوَّل مرَّةٍ في جويلية 1837م*، لِيُبَاشِرَ تنظيم هياكلها الإداريَّة، وتنفيذ سلسلةٍ من الإصلاحات، من خلال العمل على القضاء على الفساد والرَّشوة، وتسريح عددٍ من الموظَّفين الذين ثبت فسادهم، وانتقاء العناصر الجيِّدة للعمل داخل ديوان الوزارة، وعقد الاتفاقيَّات والمعاهدات الخارجيَّة لكسب تأييد الدُّول الأوربيَّة [1].

كان مصطفى رشيد باشا دائم الاتِّصال بالفئات المثقَّفة من المجتمع العثماني والتَّعرُّف عليهم عن كثبٍ، كالأدباء والصحفيين والنُّقَّاد، ودفعه ذلك إلى حضور المهرجانات الثَّقافية والسِّياسيَّة، كما كان على اطلاعٍ بخطط ومصالح الدُّول الأوربيَّة تجاه الدَّولة العثمانيَّة، ما شجَّعه إلى دفع دولتهُ لتبني الإصلاح، لوضع حدٍّ لتدخُّلها بالشؤُون الدَّاخليَّة للدَّولة العثمانيَّة [2].

وبذلك يُعتبر رشيد مصطفى رشيد باشا - كما يؤكد جودت باشا في مُذكِّراته- "واضع أُسُس النِّظام الدبلوماسي العثماني الجديد في الدَّولة العثمانيَّة" [3] حيث تشبّع بالفكر الإصلاحي الأوربي، وظهرت أفكاره في أوَّل ميثاقٍ دستوريٍّ للدَّولة العثمانيَّة والذي تمَّ إعلانه سنة 1839م، وظلَّ يدافع عن أفكاره الإصلاحيَّة حتى وفاته سنة 1858م [4].

* تولَّى رشيد باشا منصب وزارة الخارجيَّة في الدَّولة العثمانيَّة أربع مرَّاتٍ، لمدة تزيد عن ستِّ سنواتٍ في مجموعها كانت الأولى خلال الفترة (جويلية 1837- مارس1839)، والثَّانية (ديسمبر1839- مارس1841م) أمَّا المرَّة الثَّالثة فكانت خلال الفترة (أكتوبر1845- سبتمبر1846م)، وللمرَّة الأخيرة في الفترة (ماي 1853- ماي 1855م). **ينظر:** أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص58.

1) لهارد، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات..**، مصدر سابق، ص35.

2) شريف مردين، **"أثر الثورة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية"**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونيسكو، ع119، فيفري، مصر، 1989، ص25.

3) Cevdet Pasa, **Tezakir**, N.02, Ankara, 1953, SS.9-10.

نقلا عن : ألكسندروفينا دولينا، مرجع سابق، ص55.

4) **"أشهر الحوادث وأعظم الرجال (مصطفى رشيد باشا 1215- 1274هـ)"**، مجلة الهلال، ع85، ج22، السنة2، 15 يوليه 1864، ص678.

2- دوره في السِّياسة العثمانيَّة قبل الصَّدارة

2 .1- رشيد باشا وحركة التنظيمات (خط كلخانة 1839م)

بعد هزيمة الدَّولة العثمانيَّة في موقعة نزيب "نصيبين"، اشترطت عليها الدُّول الأوربيَّة للمساعدة، ضرورة تحديث مؤسَّساتها على أُسُسٍ مدنيَّةٍ (علمانيَّةٍ)، وإعطاء مزيدًا من الحقوق للرَّعايا غير المسلمين، بدعوى تهدئتهم حتى لا يسعوا للانفصال [1].

وقد رضخت الدَّولة العثمانيَّة لهذا الشَّرط بضغوطٍ من النُّخبة المثقَّفة، حيث وبعد وفاة السُّلطان محمود الثَّاني، تولَّى السَّلطنة ابنه صغير السِّن عبد المجيد سنة 1839م وكان رشيد باشا مُبعدًا عن منصبه، فَأُعِيد كوزيرٍ للخارجيَّة [2]، وشهدت بداية هذا العهد الدَّور الثَّاني من التَّنظيمات العثمانيَّة [3] إذ ألحَّ رشيد باشا على السُّلطان بضرورة التَّخلُّص من الأنظمة والقوانين القديمة*، وإكمال الإصلاحات الحكوميَّة على الطَّريقة الأوروبيَّة التي بدأها والده السُّلطان محمود الثَّاني، والتَّمادي في استحداث الوسائل الغربيَّة [4]، فافتتح عهده بإعلان المرسوم الإصلاحي خط شريف كلخانة [5].

وقد أُعلن هذا الخط في حفلٍ رسميٍّ بحدائق قصر "توب كابي" Palace of Topkapai، وقرأ نص البيان مصطفى رشيد باشا، في جوٍّ حافل بالاحتفالات وإطلاق المدفعيَّة، وبحضور الوزراء وسفراء الدُّول الأجانب وعلماء الدين، وسائر رجال الدَّولة والأعيان، وعلى مسمعٍ من السُّلطان، وتمَّ صياغة الخط بطريقةٍ مميَّزةٍ من خلال الدَّمج

---

1) مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة..**، مصدر سابق، ص18.

2) لهارد، مصدر سابق، ص39؛

Subasi,Op.Cit, p.1733.

3) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مصدر سابق، ص24.

* يُلقي البعض بالتُّهم على رشيد باشا، بأنه استغلَّ صغر سن السُّلطان عبد المجيد ليسيطر على شخصيته، مُستغلًا بذلك إصدار المراسيم الإصلاحية في الدَّولة، وأنَّه قلَّص بذلك من سلطات السُّلطان، إلَّا أنَّ أن رشيد باشا قام بتأدية دوره في تقوية دور الدَّولة. **ينظر:** صالح علي، مرجع سابق، ص77.

4) محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، د.ط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص26.

5) البستاني، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، مصدر سابق، ص13؛ فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، تر: عفيفة البستاني، ط9، ANEB - دار الفارابي، الجزائر- بيروت، 2007، ص139.

ما بين المفاهيم الدُّستوريَّة الأوربيَّة الحديثة من ناحيةٍ، والنُّظم العثمانيَّة التَّقليديَّة من ناحيةٍ أخرى [1]، وبذل رشيد باشا المتأثِّر بأسلوب الحُكم الدُّستوري الأوربي جهودًا واضحةً في إصدار الخط، حيث أقدم على إقناع السُّلطان بإصدار الخط للارتقاء بالدَّولة العثمانيَّة*، كما أوضح في رسالته** إلى وزير خارجيَّة بريطانيا "بالمرستون"، النتائج المُترتّبة على إصلاح المؤسَّسات العثمانيَّة: «...وفي نفس الوقت، ومع إدارة المؤسَّسة الجديدة بحكمةٍ وفِطنَةٍ سَيَحُسُّ كُلُّ شخصٍ بالمزايا الحقيقيَّة لوجود نظامٍ مُستقرٍّ راسخٍ، ومع انحسار الطُّغيان سيزداد التَّعاطف تجاه الحكومة وسيُساند النّاس بكل ما لديهم من عزمٍ هذا التَّجديد النَّافع والمفيد» [2].

وأوضح رشيد باشا أنَّه بعد مُدَّةٍ قصيرةٍ من اعتماد النِّظام الجديد ستحصل نتائج مربحةً، وأنَّ الإصلاحات أضافت خزيًا للأنظمة المستبدَّة الماضية، وأنه عندما يُسيِّرُ الدَّساتير الجديدة، بحكمةٍ وعدالةٍ، سيختبرُ كلَّ فردٍ إيجابيات النِّظام الجديد [3] وهي آراءٌ تدلُّ على تأثُّرهِ الواضح بأفكار التَّنوير، وبعد تعميم المرسوم على الولايات

1) **"أشهر الحوادث وأعظم الرجال.."**، مجلة الهلال، مصدر سابق، ص676.

* من أهمِّ المبادئ التي جاءت في هذا الخط ببنوده الاثنى عشر: حماية السُّلطان لرعايا الدَّولة، بغضِّ النَّظر عن معتقدهم الدِّيني أو انتمائهم القومي، وحفظهم من أيِّ اعتداءٍ، إصلاح النِّظام الإداري والقضائي، عدم إصدار العقوبة قبل إجراء محاكمةٍ علنيَّةٍ عادلة بمُوجب قوانين الدَّولة، تنظيم عمليَّة جباية الضَّرائب وتوزيعها، إلغاء أُصُولِ نظام الالتزام، تنازل السُّلطان عن بعض صلاحيَّاته لمجلس الأحكام العدليَّة، إجراء نظام القرعة العسكريَّة الشَّرعية للتَّجنيد، وتحديد مُدَّة خدمة المجنَّدين في الجيش بأربع أو خمس سنواتٍ . **للمزيد ينظر:** عوض، مرجع سابق، ص ص20- 22.

** هي رسالةٌ سريَّةٌ مهمَّةٌ، موجودةٌ في مكتب السِّجلات العامَّة في انجلترا، على شكل مخطوطٍ مكتوبٍ باللُّغة الفرنسيَّة، كتبها مصطفى رشيد –على الأرجح بخطِّ يده- أثناء إقامته كسفيرٍ في لندن قبيل عودته إلى استانبول وجَّهها لوزير خارجيَّة بريطانيا "بالمرستون" الذي تجمعه به علاقاتٌ جيِّدةٌ، وقد عثر عليها المؤرخ التُّركي "تورغوت" أثناء إعداد بحثه: "العلاقات البريطانيَّة- العثمانيَّة أثناء فترة التَّنظيمات"، والجدير بالذكر أن هاته المذكِّرة كتبت بعد يومٍ واحدٍ من اجتماعه بالملكة فيكتوريا، بعد فترةٍ من موت السُّلطان محمود الثَّاني بداية جويلية 1839م والذي كان رشيد باشا متردِّدًا من إبداء آرائه أمامه، على عكس السُّلطان الشَّاب عبد المجيد الذي يمكن أن يُوجَّه في الاتجاه الصَّحيح حسب رأيه. **ينظر:**

Subasi, Op.Cit, pp.1733-1735.

2) F.E. Bailey, **British Policy and the Turkish Reform Movement**, Mass Harvard University press, Cambridge, 1942, p.271.

نقلا عن: مردين، مرجع سابق، ص25.

3) Subasi, Op.Cit, p.1734.

للعمل بموجبه، واجه معارضةً شديدةً من قبل "الإقطاعيِّين الأَشَدُّ رجعيَّةً" – كما يصفهم السَّفير الفرنسي لهارد– إضافةً لكبار الموظَّفين ومُمَثِّلِي رجال الدِّين وتكفيرهم رشيد باشا، واعتبار الخط بِمُجمَلِهِ مُنَافِيًا لِنُصُوصِ الشَّريعة الإسلاميَّة وبخاصَّةٍ المساواة بين المسلمين والمسيحيِّين، حيث أصابت حركة التَّنظيمات المجتمع العثماني في الصَّميم* وبناءً على ذلك سقط رشيد باشا من أعين المسلمين، وفتح ذلك الباب أمام خصومه للتَّهديدات [1]، كما عملت الدُّول الأوربيَّة على استغلال هذه التَّنظيمات لخدمة مصالحها وبخاصَّةٍ بريطانيا وفرنسا، حيث سعت فرنسا لحماية الكاثوليك في الدَّولة العثمانيَّة وَسَعَتْ روسيا لحماية الأرثوذكس، في حين سعى المبشِّرُون البروتستانت البريطانيُّون والأمريكيُّون إلى تحويل مسيحيِّي الكنائس الشَّرقيَّة إلى الكنيسة البروتستنتيَّة [2] وقد أثنت الصُّحف الأجنبيَّة على هذا المرسوم، في حين استخفَّ به السَّفير الرُّوسي ونعته بالحركة المسرحيَّة [3]، ويُعلِّق المؤرخ الرُّوسي "ميللر" A.F.Miller على الخُطط الإصلاحيَّة لرشيد باشا بقوله: "فكَّر مصطفى رشيد في إجراء إصلاحاتٍ جذريَّةٍ حتى يضع بلاده على قدم المساواة مع أوربا.. وعلى الرَّغم من أنَّ الأمر كان يكتنفه الغموض والتَّشويش فقد تشكَّل هناك وعيٌ بأن تركيا يجب أن تتخلَّى عن أسلوب الاستبداد الشَّرقي للعصور الوسطى، وأن تنتقل إلى نظامٍ جديدٍ يضمن لها الحياة وحقوق الملكية" [4].

لقد كان للتَّنظيمات العثمانيَّة أثرها لدى الأوساط الأوربيَّة، لاسيما في بريطانيا وفرنسا، لأنَّها خدمت أغراضهم ومصالحهم، ولم يكن الضَّغط الأوربي وحده وراء هذه التَّنظيمات، بل كان هناك عاملٌ آخر تمثَّل باقتناع رجال الدَّولة والمتأثِّرين بحضارة

* لم يتحرَّج السُّلطان عبد المجيد نفسه من إبداء استيائه من الإصلاحات المرسومة، إذ كان قد وقَّع البيان مُكرهًا وكان يعتبر "التَّنظيمات" دائما كتنازلاتٍ، وحالما تُتَاحُ له الفرصة، كان يعمل كُلَّ ما في وسعه لعرقلة تنفيذها. **ينظر:** لوتسكي، مرجع سابق، ص 150 .

1) لهارد، مصدر سابق، ص ص42- 44.

2) عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص170.

3) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، مرجع سابق، ص562.

4) نقلا عن: ألكسندروفينا دولينا، مرجع سابق، ص ص110- 111.

وثقافة الأوربيِّين بضرورة الإصلاح [1]، إلَّا أنَّه سُرعان ما توقَّف العمل بهذه التَّنظيمات سنة 1841م، وعُزِلَ رشيد باشا عن منصبه، بسبب المشاكل المتعاقبة ودسائس معارضيه [2] وكذلك بسبب ضغط روسيا التي كانت ترى في حركة التَّنظيمات عائقاً دون تحقيق أطماعها، على عكس بريطانيا التي كانت تدعم رشيد باشا وإصلاحاته* وسعت للمحافظة على سلامة ممتلكات الدَّولة العثمانيَّة، لتكون حاجزًا في وجه التَّوسُّع الرُّوسي باتِّجاه المياه الدَّافئة، والذي يهدِّدُ مصالحها [3].

وفور عزل رشيد باشا أصدر السُّلطان عبد المجيد فرمانًا يحاول من خلاله تصحيح مسار الإصلاح في الدَّولة، جاء فيه: "لقد أراد بعض الأشخاص الذين لا يفهمون السِّياسة وضع بعض القوانين وإدخالها على الدَّولة من أجل تحسين الوضع ولكنَّهم لم يُقدِّرُوا الأضرار التي تنجم عنها، وقد علمت منذ مدَّةٍ بهذا الأمر، إنَّ مثل هذه الأمور لتؤدي إلى زعزعة الدَّولة وعدم استقرارها، ومنذ استلامي للحُكمِ وأنا أَسعَى جاهدًا إلى تحسين المعيشة وتأمين الرَّفاهية لشعبي وأُمَّتي، والقوانين الجديدة كان لها المبدأ نفسه ولكنَّ بعض تَفَرُّعَاتِهَا لم تكن كاملةً.. وسأسعى جاهدًا من أجل تكملة وتحسين القوانين الجديدة" [4].

لكن وعلى الرُّغم من النَّتائج السِّلبيَّة للمرسوم، الذي تمَّ وصفه بالمرسوم "التَّغريبي" Westernizing لأخذه ببعض القوانين وأساليب الإدارة الأوربيَّة، خاصَّةً الفرنسيَّة منها، فقد كانت له بعض الآثار الايجابية كتحسين الأوضاع الماليَّة للدولة

---

1) ساهرة حسين محمود الصامري، **أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز 1861 – 1876**، رسالة ماجستير، إشراف: حميد أحمد حمدان التميمي، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص23.

2) لهارد، مصدر سابق، ص47.

* قام "بالمرستون" بحَثِّ "بونسنبي" على التَّعاون مع السُّلطات النَّمساوية في مسألة دعم مصطفى رشيد، والتَّعبير للسُّلطان عن إدانة حكومة بريطانيا لفكرة الإبعاد، وإبداء تأييد بريطانيا له، وعند عزل رشيد باشا رسميًا كتب بالمرستون إلى بونسنبي تقريرًا يتَّهم فيه الدَّولة العثمانية بالتَّباطؤ في القيام بالإصلاحات الواردة في خط شريف كلخانة، وحذَّر في الوقت نفسه من أيِّ محاولةٍ للمسِّ بحُرِّيَّة أو سلامة رشيد باشا. **ينظر:** حسين عمر، مرجع سابق، ص ص76- 77.

3) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص200 –201؛ محمود شاكر حميد، **"رد الفعل البريطاني تجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية 1821– 1829م"**، مجلة آداب البصرة، ع45، جامعة البصرة، 2008، ص254.

4) لهارد، مصدر سابق، ص50.

بتعيين أشخاص من ذوي الخبرة والنَّزاهة في جباية الضَّرائب بالتَّساوي من كُلِّ رعايا السُّلطان، ممَّا أدَّى إلى زيادة الدَّخل، كما أصبحت إيرادات الدَّولة ومصروفاتها تُسجَّلُ في سجلَّاتٍ رسميَّةٍ، ولا تُصرَفُ إلَّا بموجب فرماناتٍ سُلطانيَّةٍ [1].

هكذا كانت الإجراءات والتَّنظيمات الإصلاحيَّة العثمانيَّة بداية الطَّريق الصَّحيح لتحسين أوضاع الدَّولة العامَّة، وإيقاف حالة التَّفكُّك والتَّدهور، إلَّا أنَّ اندلاع "حرب القرم" Crimean War سنة 1853م، أَوقَفَ كُلَّ جهود الإصلاح، وانكبَّت الدَّولة في الاستعداد لهذه الحرب.

2 .2- رشيد باشا وحرب القرم (1853- 1856م)

بعد تمكُّن رشيد باشا من حسم المسألة المصريَّة لصالح الدَّولة العثمانيَّة، حيث وضعت التَّسوية التي أقرَّتها معاهدة لندن سنة 1840– 1841م، المسألة المصرية تحت الإشراف الدَّولي، وفتح الباب على مصراعيه للتَّدخُّل الأجنبي، تهيأ رشيد باشا لحسم الموقف في جولةٍ جديدةٍ تمثَّلت في تجدُّد الصِّراع العسكري مع روسيا، بعد فترة الهدوء القصيرة التي نعمت بها الدَّولة [2].

فقد كانت حرب القرم* ضدَّ روسيا من الأزمات الصَّعبة التي واجهت رشيد باشا كوزيرٍ للخارجيَّةِ، حيث لم تعد الدَّولة خلال منتصف القرن التَّاسع عشر قادرةً على استرداد ما ضاع منها من أقاليمٍ، بل لم تَعُد قادرةً على حماية ما تبقَّى من أراضي، وفي

---

1) عوض، مرجع سابق، ص22.

2) سنو، مرجع سابق، ص10.

* **القرم:** شبه جزيرةٍ يُطِلُّ على السَّاحل الشَّمالي للبحر الأسود بجنوب روسيا الأوربيَّة، من مدنها سيمفيروبول وسباستبول، تاريخيًا سقطت القرم بيد التتار سنة 1475م، والذين أصبحت خاناتهم تابعةً للدَّولة العثمانيَّة منذ سنة 1478م، وفي عام 1774م أرغمت الملكة "كاترين الثانية" الدَّولة العثمانيَّة على إعلان استقلال الخانية، ثم ضمَّتها إليها سنة 1783م، ووَفَدَ عليها كثيرٌ من الرُّوس واليونانيين، وفي حرب (1853 – 1856م) كانت شبه الجزيرة ميداناً للمعارك بين الدَّولة العثمانيَّة وروسيا. **ينظر:** محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج2، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، 1987، ص1377.

ظِلِّ الإصلاحات التي عرفتها منطقة البلقان*، تجدَّد طموح روسيا في إثارة الفتن لتقسيم أملاك الدَّولة، واقترحت على انجلترا سنة 1853م تقسيم أملاك العثمانيين**، لكن الانجليز رفضوا لأن مصلحتهم كانت في الحفاظ على الدَّولة العثمانيَّة، وتأمين طُرُق مستعمراتهم للهند [1].

وأمام هذا الموقف استغلَّت روسيا مسألة النُّفوذ الفرنسي على الكاثوليك في فلسطين، وقام سفيرها في استانبول "منشيكوف"Aleksandr Sergeyevich Menschikov بالاعتراض على الإجراء المتَّخذ من قبل الدَّولة العثمانيَّة لصالح فرنسا وقد رضخت الدَّولة العثمانيَّة بعد موافقة فرنسا للتَّنازل عن حقِّها في رعاية الكاثوليك*** لكنَّ روسيا تمادت واقترحت في فيفري 1853م حق حماية جميع المسيحيين المقيمين في الدَّولة

---

* بعد حركة الإصلاحات التي أُطلقت بفرمان كلخانة 1839م، كان لصدور القانون الجديد سنة 1840م في ظلِّ الإصلاحات التي عرفتها منطقة البلقان، والذي تمَّ صياغته على أساس مبدأ المساواة بين جميع رعايا الدَّولة والأخذ بنظام الحكم المحلِّي الجديد، الذي يُقيِّد من سلطة حُكَّام الأقاليم البلقانيَّة، ويدعوا لتأسيس مجالس من النُّبلاء يدخل فيها أشخاصٌ من غير المسلمين، حافزًا جديدًا لروسيا من أجل التَّحرُّك مجددًا ضدَّ الدَّولة العثمانيَّة. **ينظر:** بيلافيتش، مرجع سابق، ص123.

** في جانفي 1853م جرت مقابلةٌ بين قيصر روسيا نيقولا الأوَّل، والسير "هاملتون" Sir Hamilton Seymour سفير بريطانيا في مدينة بطرسبورغ، إذ عَرَضَ عليه مُقتَرَحًا لاقتسام أملاك الإمبراطوريَّة العثمانيَّة التي وصفها بـ "الرجل المريض" الذي لا يُرجى شفاؤه، واقترح استيلاء روسيا على إستانبول ومضيق البسفور، في حين تأخذ بريطانيا مصر وجزيرة رَوُدس Rodoss وقبرص Cyprus، لكنَّ بريطانيا رفضت هذا المقترح انسجامًا مع سياستها التي تهدف إلى المحافظة على سلامة ووحدة أراضي الإمبراطوريَّة العثمانيَّة. **ينظر**: عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص232.

1) جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة، 2017، ص249.

*** لم تكن قضية الأماكن المقدَّسة وحماية الرَّعايا المسيحيِّين في الدَّولة العثمانيَّة، تَهُمُّ لا "نابليون الثَّالث"، ولا "نيقولا الأوَّل"، حيث كانت مُجرَّد غطاءٍ لقضايا أعمق وأَكثَرَ أهميَّةً، فقد أراد إمبراطور فرنسا تثبيت أركان حُكمِهِ في فرنسا نفسها، ولإبعاد بريطانيا والنَّمسا عن روسيا التي تتصادم مصالحهما في منطقة الشَّرق الأدنى مع مصالح روسيا، أمَّا قيصر روسيا فقد رأى في القضية وسيلةً لتوسيع نفوذ روسيا في الدَّولة العثمانيَّة، عن طريق استغلال فرصة وجود رعاياها من الأرثوذكس فيها. **ينظر:** الصامري، مرجع سابق، ص37.

العثمانيَّة، ونقل تبعية الأماكن المقدَّسة المسيحيَّة في القدس من الطائفة الكاثوليكيَّة إلى الطائفة الأرثوذكسيَّة، وكذلك حقُّ تعيين البطريرك اليوناني [1].

وكانت البداية عندما أرسل "منشيكوف" لرشيد باشا، يُخبِرُهُ بقدومه للأستانة بسفينةٍ حربيَّةٍ مع أميرال الأسطول الروسي في البحر الأسود، وأرفق بذلك مذكرةً تضمنَّت المطالب الرُّوسيَّة، لكنَّ الباب العالي رفض تلك المطالب، ومضى قُدُمًا في موقفه، بل ومنح الكاثوليك امتيازاتٍ إضافيَّةٍ [2].

وقد تلقَّى رشيد باشا خطابًا من وزير خارجيَّة بروسيا، اقترح فيه عقد اجتماع يضمُّ وزراء خارجيَّة كل من: بريطانيا فرنسا، بروسيا والنمسا، لصياغة تعهُّد عثماني لروسيا، فأكَّد رشيد باشا أنَّ الباب العالي لن يوافق أبداً على أيَّ تعهُّدٍ يخصُّ رعايا الدَّولة المسيحيِّين، وأنَّ إجراءً كهذا قد يهدم الدَّولة العثمانيَّة، وبالفعل تمَّ يوم 8 جويلية 1853م، صياغة آخر مذكرةٍ دبلوماسيَّة لتجنُّب الحرب، إلاَّ أنَّ روسيا قابلتها بالرَّفض* وأبلغ رشيد باشا سفير بريطانيا في إستانبول بالرَّفض الرُّوسي، وأنَّ الحكومة العثمانيَّة لم يعد أمامها سوى خيار الحرب، وأكَّد رشيد باشا أن إستانبول تنتظر الدَّعم الإنجليزي والفرنسي [3]، وعلى الفور جاء الرد من طرف روسيا باحتلال "الأفلاق والبغدان" (رومانيا)، في جويلية 1853م [4].

---

1) كارل ماركس، **المسألة الشرقية حول القوميات في الدولة العثمانية**،تر: جوزيف عبد الله، مر: سهيل القش، د.ط، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1929، ص ص186- 187.

2) Michael T. Florinsky, **Russia A History And Interpretation**, Vol.2, New York, 1953, p.862.

* يَصِفُ "كارل ماركس" فشل السِّياسة الدُّبلوماسيَّة الرُّوسيَّة، ورغبتها التَّوسُّعيَّة التَّقليديَّة بالقول: "فالرَّغبة في التَّوسُّع المتولِّدة بسرعةٍ، ما كانت نتيجة مخطَّطاتٍ مرسُومةٍ بمهارةٍ، بل نتيجةً طبيعيَّةً للتَّنظيم البدائي للغزوات الآتية من الشَّمال Normande، وهو ما أكَّدته مُجريات حرب القرم". **ينظر:** ماركس، مصدر سابق، ص179.

3) Bilal N. Simsir, **Kirm Savasi Arisfsende Mustafa Reşid Paşa nin, Yazismalari**, Turk Tarihi Kurumu, Ankara, 1987,pp.80-81.

نقلا عن: عبدي، مرجع سابق، ص127.

4) هربرت أ.ل. فيشر، **تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789- 1950**، تر: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص ص219- 220.

ليبدأ رشيد باشا مساعيه*، حيث اتَّخذ عدَّة خطواتٍ حاسمةٍ، أَوَّلُهَا جسُّ نبض انجلترا وفرنسا حول مدى جدِّيتهما في مساندة الدَّولة العثمانية في الحرب** حيث نجح في جعل سفيري باريس ولندن يُغادران العاصمة الرُّوسية في 6 أفريل 1854م وتمَّ بفضله توقيع معاهدة استانبول في 12 مارس 1854م، بين انجلترا فرنسا والدَّولة العثمانيَّة والتي تضمَّنت عدم عقد أَيٍّ منهما صُلحًا مُنفردًا مع روسيا مع تفاهم جيوشهم تحت قيادةٍ واحدةٍ في حربها ضدَّ روسيا [1].

ويرجع سبب اشتراك انجلترا وفرنسا في الحرب إلى جانب الدَّولة العثمانيَّة لحمايتها من الانهيار، ولحماية البحر الأسود من الرُّوس، كما استنجد السُّلطان عبد المجيد بعباس باشا والي مصر، وظلَّت الحرب مشتعلةً بين روسيا والقوات المتحالفة إلى غاية تراجع الرُّوس وإخلائهم "الأفلاق"، كما تمكَّن العثمانيون من تحرير "البغدان" ودخلوا "بوخارست" وسط تصفيقٍ حارٍّ من أهلها الذين ظلمهم الرُّوس [2]، وبانتصار الحلفاء في الحرب، عقد مؤتمر الصُّلح في باريس سنة 1856م، رغم معارضة بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا، إلَّا أنَّ نابليون*** أصرَّ على إنهاء الحرب [1]، وخلال فعاليات المؤتمر

---

* يوجد في أرشيف وزارة الخارجيَّة البريطانية أربعون وثيقةً يمتدُّ تاريخها حتى 24 أكتوبر 1853م، نصفها يحمل توقيع مصطفى رشيد كوزيرٍ للخارجيَّة، والنِّصف الآخر وثائق مرسلةً إليه لنفس الغرض، ما يؤكِّد أهميَّة الدَّور الذي لعبه رشيد باشا في أزمة حرب القرم. **ينظر:** عبدي، مرجع سابق، ص127.

** تمَّ ذلك من خلال مناورتين، تمثَّلت الأولى في افتعال معركةٍ بحريَّةٍ غير متكافئةٍ، استُدرِجَ فيها قائد الأسطول الرُّوسي في البحر الأسود، لإغراق قطعٍ حربيَّةٍ عثمانيَّةٍ قديمةٍ، كانت راسيةً في "سينوب" في 30 نوفمبر 1853م، ما أعطى انطباعًا لانجلترا وفرنسا أنَّ المضايق قد فُتحت أمام الأسطول الرُّوسي ودفعهما لدخول الحرب، وتمثَّلت الثَّانية في طلب التوسُّط من نابليون لعقد الصُّلح مع روسيا، فعرض على لندن مساعدة استانبول ووافقت على الفور خوفًا من احتمالات التَّحالف الفرنسي الرُّوسي، أو التحالف العثماني الرُّوسي، وكلاهما في غير مصلحة انجلترا. **ينظر:** أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص ص49- 50.

1) أوزتونا، نفس المرجع السابق، ص50.

2) صالح علي، مرجع سابق، ص ص70- 71.

*** **نابليون الثَّالث Napoleon III**: إمبراطور فرنسا (1852- 1870م)، ابن لويس بونابرت، عاش في الفترة (1808- 1873م)، وحُكِمَ عليه بالسِّجن مدى الحياة بعد محاولته مرَّتين مع أنصاره إعلان نفسه إمبراطورًا لفرنسا (1836- 1840م)، لكنَّه تمكَّن من الفرار، ثم عاد إلى فرنسا عقب اندلاع ثورة فيفري 1848م. أُنتخب عضواً في الجمعيَّة الوطنيَّة، ثمَّ رئيسًا للجمهوريَّة الفرنسيَّة الثَّانيَّة في ديسمبر 1848م، ووسَّع سلطاته تدريجيًا، ليُعلِنَ نفسه إمبراطورًا لفرنسا سنة 1852م، إلَّا أنَّه هُزم في الحرب الفرنسيَّة – البروسيَّة 1870 – 1871م، في واقعة "سيدان"=

اعترض "نابليون الثّالث" على تعيين مصطفى رشيد، وحاول عرقلة قبوله ممثلاً للدَّولة العثمانيَّة لحقده الشَّخصي عليه من جهة، ومعرفته بذكائه ودبلوماسيته من جهةٍ أخرى، لذا فقد مثَّل الدَّولة العثمانيَّة "عالي باشا"، وسفيرها في باريس محمد جميل باشا، ورغم المكاسب التي تحقَّقت من خلال معاهدة باريس، إلّا أنَّ رشيد باشا كان يتمنّى المزيد [2].

ممّا سبق يتَّضح أن رشيد باشا كان متابعًا جيدًا للتَّوتُّر الذي ساد ظروف العلاقات الرُّوسية العثمانيَّة، ونجح خلال تولِّيه منصب السِّفارة في باريس ولندن ووزارة الخارجيَّة الخروج بالدَّولة العثمانيَّة من عدَّة أزماتٍ خطيرةٍ، كان على رأسها المسألة المصريَّة كما نجح في تنظيم وزارة الخارجيَّة وإظهارها بثوبٍ جديدٍ، وتبنَّى الإصلاحات والتَّنظيمات العثمانيَّة، التي جعلت الدَّولة في مصاف المجموعة الأوربيَّة وأخَّر سقوطها ما أهَّله لتولِّي منصب الصَّدارة العُظمى في الدَّولة.

3- رشيد باشا صدرًا أعظمًا (1846- 1858م)

تولّى مصطفى رشيد باشا منصب الصَّدارة العظمى عدَّة مرَّاتٍ كان أَوَّلُهَا عام 1846م* إرضاءً لأوربا من جهةٍ، وتغطيةً على سوء معاملة الدَّولة العثمانيَّة للمسيحيِّين المارونيِّين في الانتخابات التي جرت في لبنان، وذلك بعد عزل رضا باشا رغم الإصلاحات

=التي أُسِرَ فيها وخُلع عن العرش سنة 1870م، وبقي في المنفى حتى وفاته سنة 1873م. **ينظر:** البعلبكي، مرجع سابق، ص450.

1) صالح علي، مرجع سابق، ص71.

2) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص ص57- 58.

* تولّى رشيد باشا منصب الصَّدارة العظمى ستَّ مرَّاتٍ، كُلُّها عهد السُّلطان عبد المجيد، حيث كانت الأولى في الفترة (1846- 1848م)، والثَّانية (1848- 1852)، والثَّالثة سنة 1852م من شهر أوت إلى غاية شهر أكتوبر أمَّا الرَّابعة ففي الفترة (1854- 1855م)، والمرَّة الخامسة دامت أقلَّ من سنةٍ في الفترة (1856- 1857م) وكانت آخر مرَّة تولَّى فيها الصَّدارة العظمى مابين (1857- 1858م). **ينظر:** سيّار الجميل، **العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص112؛ كوندز وأوزتورك، مرجع سابق، ص414؛

Zurcher,**"Reshid Pasha Mustafa"**, Op.Cit,p.485.

والخدمات الكبيرة التي قدَّمها للباب العالي، إلَّا أنَّ السُّلطان عبد المجيد كان يخشى من نفوذه المتزايد [1].

ونتيجة لما حقَّقه رشيد باشا من إصلاحاتٍ فقد عُدَّ من الشَّخصيات المهمَّة لدى الباب العالي، حيث ركَّز جهوده على الإفادة من الأفكار التي كانت تهمُّ فئات المجتمع العثماني، وكان من الدُّعاة المتحمِّسين للإصلاح، لاسيَما أنَّهُ كان مُؤمناً بأنَّ تلك الإصلاحات لأجل إنقاذ الدَّولة [2]، وخلال المدة الطويلة التي تولَّى فيها منصب الصَّدارة [*] حقَّق عديد الإنجازات السياسيَّة، الإداريَّة، القانونيَّة العسكريَّة، والاقتصاديَّة، ومسَّت إصلاحاته حتى الجوانب الاجتماعيَّة، الفكريَّة والعمرانيَّة في الدَّولة العثمانيَّة.

3 .1- إصلاحاته السِّياسية والعسكريَّة

استطاع رشيد باشا أن يجتاز بالدَّولة العثمانيَّة عديد الأزمات السِّياسيَّة، حيث ساعدت حركة التَّنظيمات الخيريَّة على تأخير محاولات روسيا والدُّول الأوربيَّة تقسيم الدَّولة بتأجيج مشاعر الغضب لدى الرَّعايا المسيحيِّين في دول البلقان، وقد أولى رشيد باشا العمل الدُّبلوماسي والسِّياسة الخارجيَّة للدَّولة العثمانيَّة اهتمامًا كبيرًا ساعده في ذلك خبرته كوزيرٍ للخارجيَّة، وسفيرًا لدى كلٍّ من فرنسا وبريطانيا، لذلك قام بتأسيس سفاراتٍ دائمةٍ في باريس ولندن وفيينا وبرلين، وظلَّ يُتابع أمور السِّياسة الخارجيَّة من خلالها، من أجل صيانة حقوق الدَّولة والدِّفاع عن مصالحها [3].

وقد واجه رشيد باشا تحدِّي الحروب الأوربيَّة التي اجتاحت منطقة البلقان في أعقاب الثَّورات الأوربيَّة[**]، والتي أسقطت نظام "مترنيخ" في النمسا 1848م، حيث دارت

1) لهارد، مصدر سابق، ص71.

2) مردين، مرجع سابق، ص25.

* بلغ مجموع الفترات التي تولَّى فيها رشيد باشا الصَّدارة العظمى، ستُّ سنواتٍ وعشرة أشهرٍ وثمانية عشر يومًا.

3) **"أشهر الحوادث وأعظم الرجال.."**، مجلة الهلال، مصدر سابق، ص ص676- 677.

** **ثورة 1848م**: بدأت في فرنسا وامتدَّت إلى الإمبراطورية النَّمساوية وألمانيا، حيث ثار التّشيك والمجريون ضد السُّلطة النَّمساوية، وكذلك حاول الإيطاليون طرد الحُكَّام النَّمساويين من شمالي إيطاليا، وفي ألمانيا اجتاحت الحركات السِّياسيَّة جميع أنحاء الاتِّحاد الألماني المكوَّن من بروسيا ومقاطعاتٍ أخرى مستقلةً. فَشلت ثورة عام 1848م بعد وقتٍ قصيرٍ على قيامها، ففي فرنسا أعلن "لويس نابليون" تنصيب نفسه إمبراطورًا، و سحق الجنود مظاهرات الوطنيين في=

الحرب بين المجر والنمسا، وساندت روسيا الأخيرة ممَّا أدَّى إلى تعرُّض المجر للهزيمة فلجأ بعض المجريِّين للدَّولة العثمانيَّة، وثارت "المسألة المجريَّة" مرة أخرى سنة 1849م بعد انضمام البولنديين الذين فرُّوا أمام القمع الرُّوسي إلى الجيش المجري الذي أوقع الهزيمة هذه المرة بالنَّمسا التي استنجدت بروسيا، فتدخَّل الجيش الرُّوسي وأغرق البلاد بالدَّم، ومرَّةً أخرى يلجأ عددٌ من المجريين إلى الدَّولة العثمانيَّة [1].

ممَّا أدَّى إلى تعرُّض الأستانة للضَّغط الرُّوسي- النَّمساوي من أجل تسليم اللَّاجئين ـأربعة جنرالاتٍ وآلاف المجريِّين والبولنديِّين- وفقًا لمعاهدة "كوتشوك كاناردشي"[*] Kutchouk Kainardshi، وإلَّا شنَّت الدَّولتان الحرب عليها، وهنا رفض رشيد باشا الرُّضوخ للضُّغوط، ومنع تسليم من له حقُّ اللُّجوء السِّياسي، اعتمادًا على مراسلة وزير خارجيَّة بريطانيا "بالمرستون" إلى سفيره في استانبول "ستراتفورد"[**] Stratford Caning والتي تعتبر مطالب روسيا أمرًا يتعارض مع المادة 18 من "اتفاقية بلغراد" الموقَّعة في 18 سبتمبر 1739م [2]، وأدَّى الموقف العثماني لقطع العلاقات مع روسيا والنَّمسا، وحاول

=النمسا، وهُزم الثوار الإيطاليون، كما سادت الملكيَّة معظم المقاطعات الألمانيَّة، ومع ذلك فقد تمَّ إنجاز هدفٍ واحدٍ للثَّورة ـ وهو إلغاء النِّظام الإقطاعي في ألمانيا والإمبراطوريَّة النَّمساوية ـ وأصبح حُكَّام أوربا أكثر تجاوبًا، وبدأوا في تشكيل حكوماتٍ تتمتَّع بحُرِّيةٍ أكثر. **ينظر:** آ.ج.ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوربا 1848- 1918**، تر: فاضل جتكر، ط1، كلمة والمركز الثقافي العربي، أبو ظبي- الدار البيضاء، 2009، ص ص43 وما بعدها؛ **وللاستزادة ينظر:**

Robertson Priscillq, **Revolutions of 1848, A Social History**, Princeton University Press, Princeton, 1952.

1) كريسي، مرجع سابق، ص650.

[*] **معاهدة كوتشوك –كاناردشي 1774م**: عُقدت بقريةٍ صغيرةٍ، تقع جنوب نهر الدَّانوب في بلغاريا الواقعة تحت السَّيطرة الرُّوسيَّة، واعترفت المعاهدة باستقلال القرم، وأعطت روسيا مَوطِئَ قَدَمٍ على سواحل البحر الأسود، بين نهري الدنيبر والبوغ، كما أعطتها أيضًا الحقَّ في الملاحة في البحر الأسود. **ينظر:** زوركر، مرجع سابق، ص42.

[**] **ستراتفورد كانينج (1786- 1880م) Stratford Redcliffe Caning**: التحق بالسلك الدُّبلوماسي الانجليزي في سنٍّ مُبَكِرَةٍ منذ سنة 1806م، عُيِّن سفيرًا لدى الباب العالي خلال الفترة (1825- 1831م)، ثم قدَّم استقالته لخلافه مع وزير الخارجية، لكنَّه أُعِيدَ مرَّةً أخرى بين سنوات (1842- 1857م) وهي الفترة التي شهدت انحدار أكبر للدَّولة العثمانيَّة بعد دخولها الطَّور الثَّاني من المسألة الشَّرقيَّة، وقد كان له تأثيرٌ كبيرٌ في البلاط العثماني، بل إنَّ البعض نظر للدَّولة العثمانيَّة كتابعٍ لبريطانيا وتحت حمايتها. **ينظر:** أحمد محمد عبد الوهاب سيد، **"ستراتفورد كانينج والدولة العثمانية نموذجًا لدور السفراء البريطانيين في صناعة الأحداث في القرن التاسع عشر"**، مجلة بحوث الشرق الأوسط؛ ع28، جامعة عين شمس- مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 2011.

2) تايلور، مرجع سابق، ص81.

رشيد باشا جَرَّ بريطانيا وفرنسا وتوريطهما في الحرب*، مؤكدًا أنَّ السُّلطان العثماني يُؤيِّده في كُلِّ ما يقوله ويفعله، وأنَّه يرفض رفضًا قاطعًا تسليم اللَّاجئين بقوله: "من المحال أن أُسَلِّمَ هؤلاء المساكين، وقد التجئوا إلى باب سلطنتي السُنِّيَّة، وهذا ما تقتضيه الحميَّة والعدالة" [1].

وطلب سفير بريطانيا "ستراتفورد" في نوفمير 1849م بعقد معاهدة تحالفٍ بين بلاده والدَّولة العثمانيَّة، واقترح على رشيد باشا توقيع معاهدة دفاعٍ مشتركٍ لتلافي أخطار العدوان الخارجي، لكن وزير خارجيَّته "بالمرستون" رفض فكرته، معتبرًا أنَّ حلَّ المشكلة يكمن في قيام الدَّولة العثمانيَّة بإصلاح نفسها [2]، كما أدَّت التَّحرُكات السِّياسيَّة والعسكريَّة** التي قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا، إلى تراجع روسيا والنمسا عن خطهما المتشدِّد مع الدَّولة العثمانيَّة، وفي ظلِّ تردُّد بريطانيا ورفض فرنسا دخول الحرب، أوفد رشيد باشا مبعوثه ناظر الخارجيَّة "فؤاد باشا" إلى قيصر روسيا ونجح في تسوية الأمر بشكلٍ نهائيٍّ بخصوص اللَّاجئين ومسألة دخول الأسطول البريطاني إلى مضيق "الدَّردنيل"، وإقناعه بعدم جدوى نشوب حرب روسيَّةٍ عثمانيَّةٍ جديدةٍ [3].

---

* كان الموقف البريطاني الرَّسمي من مسألة اللَّاجئين، ينبع من الرَّأي العام البريطاني الثَّائر ضدَّ روسيا، وفي 24 أكتوبر 1849م حصل سفير بريطانيا "ستراتفورد" على تخويلٍ من حكومته يُعطيه حقَّ استدعاء الأسطول البريطاني إلى استانبول إذا ما تطلَّب الموقف ذلك، كما اقترحت حكومة بريطانيا أن يذهب الأسطولان البريطاني والفرنسي في البحر المتوسط إلى ضواحي "الدَّردنيل" ليكونا جاهزان للذَّهاب إلى استانبول إذا ما طلب السُّلطان ذلك. **ينظر:**
Priscillq, Op.Cit, p.363

1) لهارد، مصدر سابق، ص ص75- 77؛ زيدان، مرجع سابق، ص250.

2) Harold Temberley, **England and the Near East The Crimea**, Longmans Green, London , 1936, pp.269-270.

** في أول نوفمبر 1849م قام الأسطول البريطاني بتشجيعٍ من "ستراتفورد"، وقُنصل بريطانيا في الدردنيل"كالفيرت" Calvert بالدُّخول منطقة "ناقارا" Nagara بمضيق الدَّردنيل، لكن الأسطول عاد وانسحب بعد أسبوعين نتيجة حركة الرياح القوية، وقد أثارت الحادثة روسيا، التي قدَّمت احتجاجًا شديدًا على ما أسمته خرق اتفاقية المضايق الموقَّعة سنة 1841م، وهدَّدت بأن أسطول البحر الأسود الروسي سيدخل "البسفور" ردًّا على الانتهاك، غير أنَّ بالمرستون اعترف فورًا بأن عمل الأسطول الانجليزي انتهاكًا، وتعهَّد بعدم دخوله مرَّةً أخرى، في محاولةٍ دبلوماسيَّةٍ من أجل تخفيف حدَّة التَّصعيد، وإعطاء الدُّبلوماسيَّة دورًا أكبر. **ينظر:** تايلور، مرجع سابق، ص83.

3) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص ص42- 43؛
Temberley, Op.Cit, pp.267.

وفيما يَخُصُّ إصلاحات رشيد باشا في المجال العسكري، فإنَّ الدَّولة العثمانيَّة كانت قد تأثرت كثيرًا عسكريًا، منذ أن قضى السُّلطان محمود الثَّاني على الجيش الانكشاري وأسَّس جيشه النِّظامي، لذلك فأغلب الإصلاحات العسكرية التي كانت في زمنه كان سببها الصَّدر الأعظم رشيد باشا الذي كان مُبعدًا عن منصبه، فَأُعِيدَ إلى مكانه [1]، وكان أهمَّ جديدٍ في تاريخ التَّشكيلات العسكريَّة العثمانيَّة في تلك الفترة وخلال القرن 19م بكامله، هو قانون الخدمة العسكريَّة الصَّادر سنة 1839م بموجب حركة "التَّنظيمات"، والذي حُدِّدَت فيه مُدَّة الخدمة في الجيش، وعدد المجنَّدين من كُلِّ ولايةٍ، وتأسيس الألوية الخمس [2]، لكنَّ تطبيق القانون لم يتم إلَّا في 16سبتمبر 1843م، ونُشِرَ هذا البلاغ من قبل حيدر باشا* الذي تولَّى مهمَّة شرح أحكام هذا القرار [3]، وبعد ثلاث سنواتٍ تقرَّر فرض الخدمة العسكريَّة على غير المسلمين مقابل رفع الجزية [4]، وقد اقترحت لجنةٌ خاصَّةٌ بوزارة الحربيَّة يرأسها القائد العام عمر باشا حصر الخدمة في الأرمن والبلغار (السُكَّان الأوفياء للسُّلطة المركزيَّة) لكن المشروع بقي حبرًا على ورقٍ بسبب رفض مُمثِّلي الطَّائفة الأرمينيَّة له [5]، ليتمَّ إعفاؤهم مقابل دفع "البدل العسكري" كضريبةٍ للتَّحرُّر من الخدمة [6].

كما أنشأ رشيد باشا عددًا من المدارس العسكريَّة العُليا، لتخريج ضُبَّاط الجيش والأسطول على السَّواء، وتدريس أصول الإصلاح، واستحدث هيئةً للرَّقابة على

1) لهارد، مصدر سابق، ص ص39- 40.

2) روحي الخالدي، **أسباب الانقلاب العثماني**..، مصدر سابق، ص70.

* مِمَّا جاء في نصِّ البلاغ الذي قرأه حيدر باشا: "تُحدُّد مدَّة الخدمة في الجيش بخمس سنواتٍ، ويخدم المتطوِّع في الجيش سبع سنواتٍ، وتكون الإجازة شهرًا.. وفي كُلِّ عامٍ يتجدَّد المتطوِّعون.. كما تَقَرَّرَ تأسيس خمس ألويةٍ: القوات الخاصَّة، لواء العاصمة، لواء بلاد الرُّوم، لواء الأناضول، لواء عربستان وبلاد العرب". **ينظر:** لهارد، المصدر السابق، ص65.

3) نفسه، ص65.

4) بنحادة، **العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة**، مرجع سابق، ص133.

5) مورو، مرجع سابق، ص54.

6) مانتران، مرجع سابق، ج2، ص98.

السُّجون، وكان يميل إلى عدم تدخُّل السلطان في أمور الحكومة، التي يجب أن تُدار حسب رأيه من طرف مُوظَّفي الإدارة العليا [1].

3 .2- إصلاحاته الإداريَّة والقانونيَّة

أدرك رشيد باشا أن تنظيم الإدارة من أهم عوامل التَّقدُّم والإصلاح، لذا كان اهتمامه بالإدارة وتحديثها على قمة أولويات عمليَّة الإصلاح والتَّنظيمات العثمانيَّة، حيث اهتمَّ - كما يؤكِّد أحمد جودت باشا- بإعداد كوادر من رجال الدَّولة إعدادًا سياسيًّا وإداريا، ملتزمًا في ذلك بالأصول والنُّظم التي وُضعت زمن السُّلطان محمود الثَّاني، مما وفَّر الكوادر الإداريَّة والفنيَّة، التي تحمَّلت تنفيذ الإصلاحات وساهم بالتَّدريج في نشأة طبقة البيروقراطيَّة العثمانيَّة، وهذا على عكس الصَّدر الأعظم عالي باشا، الذي وقف حجر عثرةٍ في سبيل ذلك، والذي أولى الأرمن الذين يَتَّفِقُون مع أفكاره عنايةً فائقةً، حيث امتلأت بهم إدارة وزارة الخارجيَّة، وزحفوا بالتَّدريج على الوظائف التي يشغلها المسلمون [2].

وكان من أهمِّ محاور الإصلاح الإداري التي اهتمَّ بها رشيد باشا، المساواة بين رعايا الدَّولة على اختلاف أديانهم وأجناسهم، وتأمين حياتهم وشرفهم وأملاكهم بإنشاء لجنةٍ لمراقبة الحرِّيات والمساواة بين المواطنين، وكانت تلك القرارات بمثابة ديمقراطيَّة حرَّةً، الأمر الذي لم يكن معروفًا، إذ كانت الشَّرائع القرآنية هي من يُشرف على الدَّولة، وتشير إلى عدم المساواة مع المسيحيِّين، لذا رفضه المسلمون ورحَّب به المسيحيُّون [3].

كما بادر بتشكيل مجالس في العاصمة وفي ولايات الدَّولة، تعتمد في تشكيلها على أهالي هذه المناطق، على أن تكون مجالس استشاريَّةٍ، تتولَّى تقديم المشورة

1) لهارد، مصدر سابق، ص ص 69- 70؛ أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص59.

2) مخلوف، مصدر سابق، ص ص36- 37.

3) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص202.

للحاكم وأنشأ نظارةً خاصَّةً بتقييم الإدارة وتطويرها، واستحدث نظام التَّفتيش بإرسال مندوبين لإدارات الولايات المختلفة، وتطوير أساليب العمل الإداري [1].

وقد اقتبس رشيد باشا نظام الإدارة المركزيَّة النابليونيَّة من فرنسا*، بهَرَمِ دوائرها الصَّاعد من "الكوميون" إلى المديريَّة، وأدخل عليه تعديلاتٍ ابتداءً من سنة 1840م، ومع ذلك لم ينضج هذا النِّظام إلَّا خلال مدة تزيد عن عشرين عامًا، حتى أخذت الأمور شكلًا نهائيًّا، مُمثَّلةً في قانون الولايات الصَّادر سنة 1864م [2].

أمَّا في المجال القانوني فقد استحدث رشيد باشا إدارةً لتدوين ومراجعة القوانين والتَّشريعات الجديدة، أشرف عليها شيخ الإسلام عارف حكمت مستعينا ببعض الفقهاء [3]، كما وضع قانونًا للعقوبات وفق النُّظم الحديثة، واستقدم الخبراء في القانون من فرنسا لوضع قانونٍ مدنيٍّ حديثٍ للدَّولة العليَّة، وأنشأ محاكم مختلطةٍ، تقبل شهادة المسلمين والمسيحيِّين على حدٍّ سواء، ومحكمةٍ مختلطةٍ سنة 1850م، للبتِّ في القضايا التِّجاريَّة التي يكون الأجانب طرفًا فيها، يعمل بها قضاةٌ عثمانيِّين وأوربيِّين، وأصدر قانونًا تجاريًا على النَّمط الفرنسي [4].

كما أنشأ مجالس الأحكام العدليَّة، للفصل في شكاوى الرَّعايا، بناءً على التَّحقيقات مع أطراف النِّزاع، لتُرفع القرارات الصَّادرة بأغلبيَّة الآراء إلى الصَّدر الأعظم، ومن ثمَّ التَّصديق عليها بالإرادة السنُيَّة التي يعتبر قرارها نهائيٌّ ولا يمكن نقضه، وقد عُرف عن رشيد باشا صرامته في تطبيق وتنفيذ القوانين العثمانيَّة، حيث

---

1) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص59، عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص204- 205.

* اقتبس رشيد باشا الكثير عن الفرنسيين- بحُكمِ مُكوثه فترةً في باريس- بما في ذلك "دره بارتمان" (البرلمان) حيث كانت المجالس العثمانيَّة تجتمع كُلَّ يومٍ للتَّباحث في الأمور الإداريَّة والماليَّة في الدَّولة، وهذا بالرُّغم من تداخلها مع بعض التَّشكيلات القديمة. **ينظر:** لهارد، مصدر سابق، ص 90.

2) دومون، مرجع سابق، ص ص99- 100.

3) وفاء أحمد قطب البستاوي، **فكرة الإصلاح في تذاكير جودت باشا**، د.د.ن، القاهرة، 2009، ص11.

4) عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص204.

أصدر تعليماتٍ بتنظيم أساليب كتابة الوثائق، وإجراءات سير الشَّكاوى، في إطارٍ من العمل الجاد لخدمة الدَّولة العثمانيَّة [1].

وهكذا فقد وجَّه رشيد باشا اهتمامه بمسألة القوانين والتَّشريعات العثمانيَّة واستحداث قوانين جديدةٍ تتَّفق مع النُّظم الغربيَّة، ومتأثرا بأسلوب الحكم الدُّستوري البريطاني، ومحاولًا التَّخلُّصَ من مساوئ الإدارة القديمة، في مقابل التَّشاور مع الهيئة الدِّينيَّة التي تقلَّص دورها تدريجيًا خلال القرن التَّاسع عشر، كما توسَّع في إنشاء المحاكم، من أجل سرعة الفصل في المنازعات وتحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من رعايا الدَّولة العثمانيَّة في الحقوق الشَّخصيَّة، إلَّا أنَّ تبنِّي أنظمة وقوانين عهد التَّنظيمات لنظام الحُكمِ والإدارة المركزيَّة والمغالاة في تطبيقها، أدَّى إلى ظهور الارتباك والفوضى في حُكمِ الولايات.

3 .3- محاولات الإصلاح الاقتصادي والمالي

كان من ضمن جهود رشيد باشا الإصلاحيَّة، الاقتصاد والأمور الماليَّة وبالأخصِّ المسكوكات التي فقدت قيمتها الحقيقيَّة، ما أثَّر على التِّجارة الدَّاخلية والخارجيَّة ولم ينفع تحديد الأسعار الذي أُعلن عنه*، ولنقص الخبرات في الحكومة** تمَّ مراجعة الدُّول الأوربيَّة سنة 1840م من أجل إصدار النَّقد الورقي وضُربت مسكوكات تُعادل المسكوكات الأوربيَّة، سُمِّيت "المجيديَّة"، ومنع تداول النُّقود الأجنبيَّة، كما أسَّس

---

1) لهارد، مصدر سابق، ص42.

* كان من أهمِّ أسباب تلك المشكلة إصدار مسكوكاتٍ مغشُوشةٍ وطرحها في السُّوق، من دون أن يكون هناك تأمينٌ لهذه النُّقود، بسبب عدم وجود إدارةٍ تعمل على إدارة الواردات وأمور الصَّرف، كما زاد انتشار المسكوكات الأوربيَّة في الأسواق من حِدَّةِ المشكلة، حيث فقدت المسكوكات العثمانيَّة قيمتها وانخفضت أسعارها، ممَّا ساهم في زيادة ارتفاع الأسعار. **ينظر:** لهارد، نفس المصدر السابق، ص ص85- 86.

** كان رجال التَّنظيمات يفتقرون إلى الخبرة بالنُّظم الاقتصاديَّة الأوربيَّة التي اقتبسوها عن الغرب، والتي لا تتَّفق مع النِّظام الاقتصادي العثماني، وفشلوا في تقدير نفقات الدَّولة الحقيقيَّة، واندفعوا إلى إضفاء مظاهر المدنيَّة الأوربيَّة على الدَّولة، بصورةٍ أرهقت خزانتها، وفي حين استفادت بعض الأقليَّات غير المسلمة من اليونانيين والأرمن واليهود، لم تحقِّق الدَّولة العثمانيَّة أدنى فائدةً من البنوك والاستثمار الصِّناعي. **ينظر:** مخلوف، مصدر سابق، ص ص26، 28.

البنك الوطني العثماني بعد عشر سنواتٍ [1]، وتمكَّن من تطهير الدَّولة العثمانيَّة من بقايا الإقطاع، وفرض ضرائب موحَّدةٍ [2]، وأعدَّ قانونًا تجاريًا يستند على النَّماذج الفرنسيَّة وهو الذي أثار اعتراضات بعض الفقهاء وفرضوا إيقافه*، ولم يصدر بصفةٍ رسميَّةٍ إلَّا سنة 1850م، وكان صدوره بمثابة أوَّل اعترافٍ رسميٍّ في الدَّولة العثمانيَّة بنظام القانون والقضاء المستقلِّ عن العلماء [3].

كما عمل رشيد باشا على تسهيل الأمور الخاصَّة بتجارة الأجانب الذين يعملون في مجال الصَّادرات والواردات، علاوةً على حرصه التَّام على المصالح التِّجارية الخاصَّة بالرَّعايا داخل حدود الدَّولة العثمانيَّة، مقابل سداد الرُّسوم المفروضة عليهم، في إطار الامتيازات الممنوحة لهم من السُّلطان، مع تعيين وكيلٍ عن كُلِّ طائفةٍ، مسؤولٌ عن حلِّ مشاكلهم، ونتيجةً لِكُلِّ الإصلاحات التي اتَّخذها رشيد باشا، انتعش الاقتصاد العثماني خاصَّةً في قطاع التِّجارة، حتَّى أنَّ وزير الخارجيَّة البريطاني، أعلن في مجلس العُموم البريطاني سنة 1853م أنَّ الدَّولة العثمانيَّة قد تحسَّنت أوضاعها الاقتصاديَّة خلال السَّنوات العشرين الأخيرة**، بدرجةٍ تفوق ما أحرزه أيَّ بلدٍ آخر [4].

لكن ورغم ما توصَّل إليه رشيد باشا من حلٍّ لبعض المشكلات الماليَّة وتحسين بعض الأوضاع الاقتصاديَّة، إلَّا أنَّ ديون الدَّولة ازدادت، حيث أصبح الاقتراض السِّمة المميِّزة للسِّياسة الماليَّة للتَّنظيمات، كما أصبحت أقاليم الدَّولة العثمانيَّة في ظلِّ اتفاقيَّات التِّجارة الحُرَّة التي وقَّعتها الدَّولة العثمانيَّة مع انجلترا، فرنسا وهولندا، في

1) لهارد، مصدر سابق، ص66.

2) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص60.

* عند تقديمه القانون التِّجاري للمجلس سنة 1841م سُئل رشيد باشا من طرف العلماء، عمَّا إذا كان موافقاً للشَّريعة؟ فأجاب: "ليس للشَّريعة علاقةٌ بهذا الموضوع"، فاحتجَّ العلماء الحاضرون واعتبروه "كفرًا"، وقام السُّلطان الشَّاب عبدالمجيد بطرد وزيره فورًا. **ينظر:** لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص140.

3) لويس، نفس المرجع السابق، ص ص140، 145.

** كان غرض "بالمرستون" من تصريحه سياسيٌّ بامتياز، على اعتبار أن إصلاحات رشيد باشا تتماشى مع سياسته لتقوية الدَّولة العثمانيَّة للوقوف في وجه التَّوسع الرُّوسي في آسيا، والذي يُشكِّلُ خطرًا على المصالح الاستعماريَّة البريطانيَّة في الهند. **ينظر:** عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص206.

4) عبد الرحيم مصطفى، نفس المرجع السابق ، ص206.

النِّصف الثَّاني للقرن التَّاسع عشر، سُوقًا للمنتجات الصِّناعيَّة الأوربيَّة، ومصدرًا لتصدير المواد الخام، وزادت الهجرة من القُرى إلى المدن، وانهارت الحرف اليدويَّة التَّقليديَّة وازداد اتِّساع المدن التي امتلأت برجال الأعمال الأوربيِّين، وأدَّى ذلك كله إلى سيطرة المشروعات الرَّأسماليَّة الأوربيَّة على الاقتصاد العثماني [1]، ما جعل الأحوال الماليَّة في الدَّولة جدُّ مُترديةٍ، واضطرَّ السُّلطان عبد المجيد إلى عزل رشيد باشا من الصَّدارة في جانفي 1852م، لكن لخبرته ودرايته بالأمور، أُعِيد إلى الحكومة وزيرًا للعدليَّة، ثمَّ إلى الصَّدارة مرة أخرى في 4 مارس 1852م [2].

3 .4- إصلاحاته التَّعليميَّة/الثَّقافيَّة والعمرانيَّة

إلى جانب اهتماماته السياسيَّة والإداريَّة في الصَّدارة، كان رشيد باشا يُولي الجوانب التَّعليمية والفكريَّة في الدَّولة اهتمامًا خاصًّا، وحرص على الاستفادة من النَّهضة التي عرفتها أوربا، حيث أدرك أنَّ الإصلاحات لا يمكن تحقيقها من دون إصلاح التَّعليم، فاستحدث خلال فترته صدارته الثَّانية (1848- 1852م) نظارة المعارف العموميَّة، ما أدَّى إلى ازدواجيَّة التَّعليم، بين مدارس الصبية الدينيَّة التَّابعة لشيخ الإسلام، والمدارس العسكريَّة التابعة لصاري عسكر وزير الحربيَّة [3].

كما أنشأ "لجنة التَّعليم" بهدف الحدِّ من نفوذ العلماء، وأسَّس الأكاديميَّة الإمبراطوريَّة "أنجمن دانش" Engumen –i Danis [4]، بهدف إعداد الكتب الدراسيَّة لمراحل التَّعليم المختلفة، وكان يُطلَقُ عليها "هيئة العلم"، حيث تمَّ تشكيل مجلس مؤقَّت لهذا الغرض، وأرسل رشيد باشا ملفًا كاملًا في 6 مارس 1851م، لعرضه على شيخ الإسلام "عارف حكمت" والحصول على موافقته، والذي ردَّ بأن التَّأسيس الفوري لهذا المجلس أمرٌ صائبٌ، وبناءً عليه تمَّ الافتتاح في 18 جويلية 1851م في احتفالٍ حضره

1) مخلوف، مصدر سابق، ص ص27- 28.

2) لهارد، مصدر سابق، ص ص86- 88.

3) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج2، مرجع سابق، ص531، صالح علي، مرجع سابق، ص79.

4) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص44.

السُّلطان عبد المجيد [1]، ثم ما لبث أن تغيَّر اسمه إلى (دار المعارف)، والتزمت بتطبيق نظامٍ تعليميٍ يهدف إلى إعداد وتخريج الموظَّفين الذين يتولَّون العمل في النِّظام البيروقراطي الجديد، إلى جانب تأهيل الطُّلَّاب للالتحاق بالجامعة (دار الفنون) التي خطَّطت الدَّولة لإقامتها، على أن تكون بيد العلماء وتحت إدارة الدَّولة [2].

وأخذت الجمعيات العلميَّة والمهنيَّة تتشكَّل بعد ذلك، فكانت أوَّلُها الجمعيَّة الشَّرقيَّة باستانبول Société Orientale De Constantinople التي أقامها المستشرقون الأوربيُّون سنة 1852م، والجمعيَّة الطبيَّة باستانبول Société Médicale De Constantinople خلال حرب القرم سنة 1856م، والتي لم تقبل لعضويتها أحدٌ من الأتراك، إلَّا بعضًا من كبار رجال الدَّولة، ما دفع المثقَّفين والأطباء الأتراك إلى تشكيل جمعياتٍ مشابهةٍ [3].

وفي مجال الصَّحافة، أصدر رشيد باشا عهد السُّلطان محمود الثَّاني أوَّل جريدةٍ عثمانيَّةٍ في إستانبول، باسم "تقويمي وقائع" Takvim-i Vekayi، بهدف تقوية سلطة الدَّولة العثمانيَّة وربطها برعاياها، وكانت تصدر أُسبوعيًا، حيث تولَّت نشر القوانين والمراسيم الصَّادرة، إلى جانب تغطية الأحداث الرئيسيَّة داخل الدَّولة وخارجها [4] ولم تلبث أن أُصدِرَت بعدها عديد الصُّحف والمجلَّات، فأصدر شناسى جريدة "ترجمان أحوال" مع "أكاه أفندى" سنة 1860م، وأعقب ذلك إصداره منفردًا جريدة "تصوير أفكار" سنة 1862م، التي تعتبر فاتحة النَّهضة التركيَّة الحديثة إنشاءً وأدبًا، واتجاهًا نحو العلمانيَّة [5]، كما أصدر علي سعاوي صحيفة "مخبر" سنة 1867م وأصدر نامق كمال صحيفة "عبرت" سنة 1872م، وهي كلُّها صحفٌ ومجلَّات ساهمت في تبسيط

---

1) عبدي، مرجع سابق، ص150.

2) لهارد، مصدر سابق، ص69.

3) إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية..**، مج2، مرجع سابق، ص ص580- 581.

4) **"أشهر الحوادث وأعظم الرجال.."**،مجلة الهلال، مصدر سابق، ص677؛ الفيكونت فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، مج1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913، ص32.

5) نامق كمال، **فاتحة الفتوحات العثمانية**، مرجع سابق، ص13، علي صالح، مرجع سابق، ص ص83- 84.

اللُّغة العثمانيَّة، التي كان يُصِرُّ رشيد باشا على تبسيط كتابتها، حينما أكَّد على ضرورة أن تكون العلوم والفنون التي ستضمن نشر المعارف بين النَّاس مكتوبةً بلُغَةٍ يمكن فهمها بسهولةٍ [1].

كما كان ترتيب وتصنيف أرشيف وثائق الدَّولة المختلفة، من اهتمامات رشيد باشا، حيث أصدر فرمان سلطاني في 9 نوفمبر 1846م لتشكيل لجانٍ تتولّى مهمَّة فرز الوثائق، الفرمانات، المواثيق، المعاهدات والاتفاقيات الدَّولية التي عقدتها الدَّولة العثمانيَّة مع الدُّول الأجنبية، وشيَّد لهذا الغرض مبنىً حجريًا على طرازٍ حديثٍ وبادر بتجميع الوثائق التي كانت تعجُّ بها المخازن المختلفة، ووضعها بصورةٍ منظَّمةٍ مستخدمًا الأساليب والطَّرائق الحديثة [2]، وقد سُمِّيَت دار المحفوظات هاته باسم "خزينة أوراق" Hazine- i Evrak وضمَّت آلاف الوثائق التي تعود للفترة مابين 1730- 1839م [3].

ورغم مظاهر التَّغريب والعلمنة التي غزت الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر، إلَّا أنَّ رشيد باشا حرص على أن تتوافق إصلاحاته التَّحديثيَّة في مجالات الحياة الفكريَّة مع متطلبات الشَّريعة الإسلاميَّة والالتزام بها، لذا رشَّحت له دار الإفتاء العالم والمؤرخ "جودت باشا"، كمستشارٍ يستعين به في شرح وتوضيح مدى توافق حركة التَّحديث المدني مع الشَّريعة، وهو الذي يصفه رشيد باشا بعد ذلك بأنَّه: "عَالِمٌ ناضجُ الفكر، وعلى دِرَايَةٍ جيِّدةٍ بالشَّريعة الإسلاميَّة"، وقد بادر جودت باشا في أُولى مهامه سنة 1848م، بارتداء زيِّ رجال الدَّولة المدني بدلًا من زيِّ العلماء ليتواءم ذلك مع متطلَّبات وظائفه المدنيَّة، ممَّا أوجد تقاربًا بينه وبين رجال الحُكم والإدارة [4].

1) إحسان أوغلى، مرجع سابق، ص16.

2) كنج يوسف حسن وآخرون، **دليل الأرشيف العثماني فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية**، تر: صالح سعداوي، تق: خالد أرن، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ارسيكا، استانبول، 2008، ص16.

3) أحمد الصفصافي القطوري، **الوثائق العثمانية (الدبلوماتيك) دراسة حول الشكل والمضمون**، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004، ص30.

4) مخلوف، مصدر سابق، ص14.

ومن جانبٍ آخر، فقد تطوَّرت الهندسة العمرانيَّة في الدَّولة العثمانيَّة خلال صدارة رشيد باشا خصوصًا في استانبول، حيث سعى لتطوير المدن، وتأسيس بلدياتٍ حديثةٍ بطابع الحواضر الأوربيَّة، فبدأ بمشروع توسيع الشَّوارع وإزالة الأزقَّةِ وتصميم الأحياء على نسقٍ واحدٍ، واستخدام الحجارة في البناء، علاوةً على شقِّ شوارع رئيسيَّةٍ جديدةٍ مُستعينًا في كل ذلك بالمهندس وضابط الحرس الملكي البروسي "فون مولتكه" Helmuth von Moltke، الذي عمل في إعادة تنظيم الجيش العثماني في الفترة 1835-1839م [1].

وقد لجأ رشيد باشا في تنفيذ هذه الإصلاحات العمرانيَّة إلى أُسُس الهندسة الحضريَّة، حيث أصدر سنة 1848م قانون الإنشاءات الأوَّل، الذي تضمن سلسلةً متكاملةً من الإجراءات التي تمَّ تنفيذها على فتراتٍ، بهدف تحسين النَّسيج الحضري ولم يقف رشيد باشا مكتوف الأيدي، عندما تعرَّض حي "أكسراي" في إستانبول إلى دمارٍ شاملٍ سنة 1856م بعد احتراق 750 منزلًا [*]، ونجح في إعادة تعمير الحي بالكامل عن طريق إنشاء شوارع واسعةٍ، بشكلٍ دقيقٍ، وأصبح وسط مدينة استانبول بين القرن الذهبي و"بحر مرمرة" Marmara Denizi بشكلٍ أفضل ممَّا كان عليه [2].

كما يُعدُّ قصر رشيد باشا الذي بناه قرب قصر "بالطة ليماني" بعد تولِّيه الصَّدارة سنة 1846م، تُحفةٌ فنِّيةٌ رائعةٌ بالزَّخرفة الإيطاليَّة، وهو من تصميم الأخوان الإيطاليان

1) دومون، مرجع سابق، ص113.

[*] كان سكان استانبول يُفضِّلون استخدام الخشب المستورد على الحجارة في بناء بيوتهم، رغم تساوي تكاليف المادَّتين، وهو ما شدَّ انتباه "ابن عثمان المكناسي" أثناء رحلته لاستانبول خلال القرن 18م، والذي علَّل الظَّاهرة بكثرة الزلازل، لكن بالمقابل فإن اللُّجوء للخشب كان يتسبَّب في كثيرٍ من الأحيان في نشوب حرائق في المدينة. **ينظر:** محمد بن عبد الوهاب المكناسي، **رحلة المكناسي إحراز المعلَّى والرَّقيب في حجِّ بيت الله الحرام وزيارة القدس الشَّريف والخليل والتبرُّك بقبر الحبيب 1785م**، تح: محمد بوكبوط، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبو ظبي- بيروت، 2003، ص72.

2) دومون، المرجع السابق، ص113.

"فوساتي" Fossati، واللذان أنجزا عديد المباني، كمبنى النُّصب التِّذكاري ومبنى وزارة الحربيَّة، ومستشفى بايزيد، ودار الفنون وغيرها [1].

كما استعان رشيد باشا أيضًا بالمهندس البريطاني "سميث" Smith الذي شيَّد قصر البلاط للسُّلطان عبد المجيد على شاطئ البحر الأسود سنة 1847م، وتوسَّع في تشييد عددٍ من النُّصب التِّذكاريَّة التي ارتبطت بشكلٍ أو بأخر بالتَّنظيمات، واهتمَّ بإنشاء المحاجر الصِّحية في استانبول، علاوة على إنشاء الفنارات التي تساعد على ملاحة البواخر في البحار العثمانيَّة [2].

ممَّا سبق يتَّضح اهتمام رشيد باشا بالمجالات الفكريَّة والعمرانيَّة، سواءً من خلال حرصه على إرسال البعثات إلى أوربا، أو إنشاء الصَّحافة، المكتبات، ودُور الوثائق والمحفوظات في الدَّولة، كما كان له الفضل أيضًا في تطوير أُسلوب الكتابة الدبلوماسيَّة ولغتها، وإنشاء المدارس والمعاهد العُليا، واعتنى بتطوير الإدارة التَّعليميَّة واستعان بالخبرة المعماريَّة الأوربيَّة من إيطاليا وبريطانيا لتطوير المدن العثمانيَّة وإجراء تغييرات في إدارتها وخدماتها، فسعى لتعمير المدن، وتحويل مبانيها الخشبية إلى مباني حجرية، ونظافة وإضاءة شوارعها.

في الأخير، وبعد هذا العرض المُوجز لأهمِّ إنجازات الصَّدر الأعظم رشيد باشا نجد أنَّه قد سعى جهده لتطبيق التَّشريعات الأوربيَّة وفرض هيمنتها على نظام الدَّولة العثمانيَّة (التَّعليم، القضاء، التِّجارة، الأراضي، التَّنظيم الجنائي..) من خلال عهد التَّنظيمات الذي شهدت خلاله الدَّولة العثمانيَّة ثُنائية في الهياكل السِّياسيَّة والتَّعليميَّة والقضائيَّة.. [3]، والذي لاقى ترحيبًا كبيرًا من طرف الدُّول الأوربيَّة، إلاّ أنَّه أثَارَ جَدلاً عنيفًا واستنكارًا في الرأي العام العثماني، لا سيما من طبقة العلماء التي عارضته

1) Francois Deroche and Antoinette Harri; Allison Ohta, **Turkish Art 10TH International Congress Of Turkish Art**, Geneve 17-23 September 1995, Fondation Max Van Berchem, Geneve, 1999, pp.208-209.
2) Ibid, p.211.
3) Hasan Aksakal, **"Two Aspects of Tanzimat : A Comparative Analysis of Reformismin Context of Operations and Values they Have (Midhat Psaha and Sultan Abdulhamid II)"**, Iuslararası Sosyal Aratırmalar Dergisi The Journal of International Social Research, Vol 2/9 Fall, Istanbul, 2009, p.13.

بشدَّةٍ، ما دفع بالسُّلطان عبد المجيد الثَّاني إلى تنحية الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا من منصبه عديد المرَّاتِ [1]، كما عارض الكثيرون فيما بعد إصلاحات الصَّدرين الأعظمين: فؤاد باشا وعالي باشا 1871م، حيث بلغت الاتِّجاهات الإسلاميَّة المناوئة لحركة التَّنظيمات ذروتها، وانبثق فكرٌ إصلاحيٌّ اجتماعيٌّ سياسيٌّ وجد جذوره في التَّقاليد الإسلاميَّة* وبدأ يأخذ بملامحه منذ عصر السُّلطان عبد العزيز، ثم وجد أرضيةً له على يد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني [2].

ومهما يكن فقد اختلفت الآراء –بل وتناقضت أحيانًا- في تقييم سيرة وإنجازات الصَّدر الأعظم رشيد باشا، فيرى بعض المؤرِّخين [3] أنَّه أكبر "صدرٍ أعظمٍ" وأكبر دبلوماسي في تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، آمن بأن العالم أصبح يُدار بالدُّبلوماسيَّة وليس بالقوَّة والعسكر، فهيَّأ فريقًا أعدَّهُ إعدادًا خاصًّا من أمثال: عالي وفؤاد وجودت وأحمد وفيق وصفوت وشناسي، وَهُم من أُطلِقَ عليهم "أنصار التَّنظيمات" وحوَّل بذلك إدارة الدَّولة من يد السُّلطان، إلى البيروقراطيَّة (كبار الموظَّفين)، ونذر حياته لأربعة مبادئَ أساسيَّةٍ هي: الإسلام، وسُلطانٌ من آل عثمانٍ، واستانبول عاصمة الدَّولة، والتُّركية كلغةٍ رسميَّةٍ، وكانت آراؤه في السِّياسة الخارجيَّة تتلخَّصُ في محاولة انتهاج سياسةٍ موازيةٍ على قدر الإمكان لبريطانيا وعدم مُجابهتها، وبذلك يمكن للدَّولة العثمانية- حسب رؤيته- مُجابهة جميع الدُّول الأخرى [4]، كما أنقذ الدَّولة من أزماتٍ عديدةٍ وهذا رغم ما كان يحيط عمله من عراقيل ومعارضةٍ وانتقاداتٍ [5].

---

1) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص203.202.

* ظهر في هاته الفترة تيارٌ إسلاميٌّ إصلاحيٌّ، دعا إلى إصلاح السَّلطنة من خلال العودة إلى تُراثها وأنظمتها الإسلاميَّة، لأن الإقبال على مدنيَّة الغرب أَفْقَدَ الدَّولة هويتها المتميِّزة، وسَلَخَهَا عن "شرقيتها"، وجرّدها من عناصر قُوَّتها الحقيقيَّة المتمثِّلة بالشَّريعة الإسلاميَّة وأوقعها في أزمةٍ حضاريةٍ، ومن أبرز دعاة الإصلاح الإسلامي أحمد جودت باشا، ونامق كمال بالرُّغم من ليبراليته. **ينظر:** عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ص226.225.

2) السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية النشأة الازدهار وفق المصادر العثمانية..**، مرجع سابق، ص 273.

3) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص59.

4) كوندز وأوزتورك، مرجع سابق، ص414.

5) أوزتونا، مج2، المرجع السابق، ص60.

وفي المقابل يرى آخرون أنَّه لم يكن مرضيًا عنه في نظر رجال الدِّين، لمناصرته للسِّياسات الأوربيَّة وبالأخصِّ البريطانيَّة، ومُناصرته للماسونيَّة* حينما كان سفيرًا، بل وأحد دُعاتها المتحمِّسين بعد عودته لتركيا [1]، ولعلَّ أُسلوب الشَّك في إفادة جودت باشا عن عاقبته في محلِّه حيث يقول: "اكتسب رشيد باشا مجدًا شخصيًّا عظيمًا، لكنَّه سلك نهجًا محتوم الفشل، بإدارة الدَّولة ضدَّ مُنافسيه اعتمادًا على رجالٍ فاسدين، فانثلمت قوَّة مجده بالنَّقص، ونزع عنه لباس البأس في كُلِّ مرَّةٍ غادر فيها الصَّدارة العظمى.. ومهما كان الحال، فلعلَّ تشييع جنازته دليلٌ على رحيله بحسن الختام" [2]، مع ذلك لا يمكن استبعاد العمد والقصد في التَّصريحات الماسونيَّة وضرورة الحذر منها.

ثانيًا- محمد أمين عالي باشا** (1815- 1871م)

1- حياته، وأهم مناصبه قبل الصَّدارة

محمد أمين عالي*** باشا، ولد في 5 مارس 1815م بحَيٍّ فقيرٍ بالقرب من البازار الكبير بمدينة استانبول [3]، وكان أبوه "مصر جارشيلي علي رضا أفندي" Mısır Çarşılı Ali Rıza Efendi'nin حانوتيًا، وطبيب أعشابٍ في سوق التَّوابل [4]، ولم يتمكَّن من

---

* تعود أُصُولها إلى طائفة "البنَّائين الأحرار" Free Mason التي ظهرت في أوربا خلال العصر الوسيط، حيث وبعد أن توحَّدت المحافل الانجليزيَّة الماسونيَّة الأربعة سنة 1717م، وانتخب "أندرسون" Jacob Anderson زعيمًا لها سنة 1723م أصدر كتابه "الدستور للماسونيِّين الأحرار والاعتباريِّين"، والذي وضع فيه القواعد الصَّارمة لعمل الحركة وشروط الانتساب لها، والتَّراتيب الهرميَّة داخلها، كما سمح باستخدام الإرهاب والثَّورات لتحقيق الهدف الأكبر وهو التَّخلُّص من الكاثوليكيَّة البابويَّة في روما. وقد تحوَّلت الماسونية بعدها إلى جماعةٍ روحيَّةٍ يهوديَّةٍ هدَّامةٍ، تسعى للسَّيطرة على العالم. **ينظر:** عصمت برهان الدين عبد القادر، **"تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية 1839- 1918م"**، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع1، العراق، فيفري 2001، ص207.

1) بني المرجة، مرجع سابق، ص53؛ دومون، مرجع سابق، ص68.

2) نقلا عن: كوندز وأوزتورك، المرجع السابق، ص414.

** ينظر الملحق رقم: (2)، ص283.

*** كان من عادة رؤوساء القلم في الدِّيوان الهمايوني تلقيب الموظَّفين لتمييزهم عن بعضهم، وكان محمد أمين Mehmet Emin Ali Paşa قصير القامة فَسُمِّيَ (عالي) تسميةً بالضِدِّ، وتفاؤلًا بعُلُوِّ هِمَّتِهِ. **ينظر:** روحي الخالدي، مصدر سابق، ص 75.

3) Rasim Marz, "Avrupa'nın Unutulmuş Devlet Adamı Âli Paşa **(Ali Pascha-Europas vergessener Staatsmann)**", Mustafa Gençer, Tarih Kritik, (3) 4, History Critique, Ekim, October 2017,S.87.

4) Kemal Beydilli, **"Âlî Paşa mehmed Emin 1814-1871 Osmanli Sadrazami"**, Islam Ansiklopedisi, 2.Cilt, S.425.

تعليمه رسميًا سوى بضع سنواتٍ، ورغم أن تعليم عالي باشا كان مُفَكَّكٌ وغير منتظمٍ [1]، إلَّا أنَّه أجاد مبادئ العلوم والخط، وتلقَّى دروسًا في اللُّغة العربيَّة في مسجد بيازيد لفترةٍ، وقرأ الفرنسيَّة بعد ذلك على يد طبيبٍ يونانيٍّ، وبما أنَّ إمكانات عائلته لم تسمح له بمواصلة تعليمه والحصول على تعليمٍ مُنتظَمٍ، فقد كان عليه أن يبدأ حياته العمليَّة في وقتٍ مُبكِّرٍ، حيث أدخله والده سلك الخدمة المدنيَّة، ثم قلم الدِّيوان السُّلطاني Divan-ı Hümayun بمساعدة رشيد باشا، وهو لم يزل دون العشرين من عمره [2].

كما عمل في دائرة التَّرجمة سنة 1833م، وأتيحت له الفرصة هناك لتحسين لغته الفرنسيَّة، وتمكَّن بفضل إجادته لها من الالتحاق بالسِّلك الدُّبلوماسي [3]، وعند افتتاح السُّلطان محمود الثَّاني لسفاراتٍ دائمةٍ في عواصم أوربا، أُرْسِلَ عالي باشا إلى سفارة فيينا سنة 1836م [4] رفقة هيئة التَّرجمة المرافقة للمبعوث الخاصِّ "أحمد فتحي باشا" وشغل هناك منصب سكرتير السِّفارة [5].

وكان ذلك بدايةً لسلسلةٍ من المناصب الدُّبلوماسيَّة التي ساعدته على التدرُّج السَّريع في المناصب العليا للدَّولة، وبعد تولِّي السُّلطان عبد المجيد للعرش سنة 1839م عاد عالي باشا إلى استانبول مع مصطفى رشيد باشا، وبينما كان يواصل عمله في دائرة التَّرجمة بالعاصمة، وبدعمٍ من وزير الخارجيَّة رشيد باشا، تمَّ تعيينه لأول مرة سفيراً في لنـدن سنة 1840م [6]، ثم عضواً في مجلس العدل سنة 1844م، شغل بعدها عددًا من المناصب الرَّفيعة بالاشتراك مع رشيد باشا حتى سنة 1852م، منها وزارة

---

1) Ahmet Gündüz, "**Yüzyilda Osmanli Develet Hayatinda Rol Oynayan Üç Büyük Devlet Adami: Mustafa Reşit, Ali Ve Fuat Paşalar**", Türk Dünyası Araştırmaları, Sayı 185, Nisan 2010 ,S.77.

2) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص75؛

Gündüz, A.G.E, SS.76-77.

3) صالح علي، مرجع سابق، ص79.

4) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص117.

5) نفسه، ص147.

6) Beydilli, A.G.E, S.425.

الخارجيَّة سنة 1846م في حكومة مصطفى رشيد باشا، وهو المنصب الذي شغله ثمان مرَّاتٍ، وهذا بعد أن تولَّى صدارته الأولى لفترةٍ قصيرةٍ جدًا سنة 1852م (شهران فقط) [1]، كما تمَّ تعيينه حاكمًا لإزمير Izmir سنة 1853م، ثمَّ حاكمًا لهودافيندیغار Hüdavendigar سنة 1854م وبينما كان يواصل واجباته هناك تمَّ تعيينه رئيسًا لمجلس التَّنظيمات Meclis-i Ali-i Organizimat سنة 1854م، الذي تمَّ تشكيله من خلال تقسيم مجلس الأحكام العدليَّة Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliye إلى قسمين، وهو الذي كان مؤسَّسةَ تنظيماتٍ مهمَّةٍ، مُجهَّزةٌ بصلاحيَّاتٍ واسعةٍ في المجال التَّشريعي [2].

كان عالي باشا عالمًا ولغويًا، وندًّا قويًّا لمعاصريه من سُفراء الدُّول الأوروبيَّة العظمى آنذاك في الدِّفاع عن مصالح بلاده رفقة فؤاد باشا*، وكان السُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م) يدرك مهارته السِّياسيَّة، ومكانته لدى السَّاسة الأوربيِّين خاصَّةً الفرنسيِّين الذين كان يميل إليهم، حتى أنَّه كان موضع إعجابٍ لدى نابليون الثَّالث (1808- 1877م) [3]، وقد بلغ من ثقة السُّلطان عبد العزيز، نيابته له أثناء سفره إلى فرنسا**، حيث كانت الأحكام تُمضى باسمه [1].

1) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص75.

2) Beydilli, A.G.E, S.425.

* **محمد فؤاد باشا (1815- 1869)**: من أبرز ساسة الإصلاح المؤسَّسي في الدَّولة العثمانيَّة، ولد في أسرة دينيَّةٍ بمدينة استانبول، درس الطِّب والتحق بالجهاز الطِّبي، إلَّا أنَّه سُرعان ما غيّر وِجهَتَهُ حيث عُيّن في مكتب التَّرجمة سنة 1837م لتمكُّنه من اللُّغة الفرنسيَّة، ثم مُترجمًا للسِّفارة العثمانيَّة في لندن سنة 1840م، ليتولَّى بعد عدَّة سنواتٍ منصب وزير الخارجيَّة لأربع مرَّاتٍ متتاليةٍ في الفترة (1852- 1869م)، كما شغل منصب الصَّدارة العظمى في الفترة (1861- 1863م)، ثم في الفترة (1863- 1866م)، وكان عضوًا في المجلس الأعلى للتَّنظيمات، وتولَّى رئاسته في الفترة (1856- 1858م). **ينظر**: دومون، مرجع سابق، ص69- 70.

3) معلوف، مصدر سابق، ص ص223- 224.

** كان عالي باشا ممن رغَّب السُّلطان لهاته الزِّيارة سنة 1867م، بهدف توطيد العلاقات بين ملوك أوربا والأسرة العثمانيَّة المالكة، ودخول الدَّولة العثمانيَّة دَوْرَ التَّرقي، وقد استغرقت الرِّحلة شهرًا ونصف، زار خلالها السُّلطان عبد العزيز إمبراطور فرنسا نابليون الثالث بصفةٍ رسميةٍ، بعد أن حضر معرضًا عامًّا دُعي له أغلب ملوك العالم، كما التقى ملكة انكلترا فيكتوريا والملك ليبولد الثَّاني، وملك بروسيا ولهلم الأول، وإمبراطور النّمسا وملك المجر. **ينظر**: أحمد صائب بك، **وقعة السلطان عبد العزيز**، تر: محمد توفيق جانا، مطبعة هندية بشارع الأزبكيه، مصر، 1319هـ، ص ص48- 49.

2- عالي باشا في الصَّدارة

شغل محمد أمين عالي منصب الصَّدر الأعظم خمس مرَّاتٍ، كانت الأولى وهو في الثَّامنة والثلاثين من عمره (5 أوت- 3 أكتوبر 1852م) [2]، وهذا بعد عزل رشيد باشا من منصبه، في فترةٍ كانت الدَّولة العثمانيَّة تعاني فيها من صُعُوباتٍ مختلفةٍ داخل البلاد وخارجها، وعلى الرُّغم من أنَّه لم يرغب في قبول هذا الواجب، بسبب الاحترام العميق الذي كان يكنُّه لراعيه رشيد باشا، إلَّا أنَّه وافق نتيجة إصرار السُّلطان عبد المجيد [3] ومنذ ذلك الحين بدأت خلافات الرَّأي بينه وبين رشيد باشا والتي استمرَّت حتى وفاته [4].

وقد لعب عالي باشا خلال فترات صدارته، دورا فعَّالا في إصدار فرمان التَّنظيمات الثَّاني (خط همايون)، الذي اهتمَّ فيه بحقوق غير المسلمين، فوسَّع من صلاحيتهم وحقوقهم، وأفسح لهم مكانًا في وظائف الدَّولة الهامَّة، وسعى لإصلاح قوانين الدَّولة، مُتأثِّرًا في ذلك بالقوانين الأوربيَّة الوضعيَّة وتعليم غير المسلمين إلى جانب المسلمين، وبذلك فقد كان تلميذًا لرشيد باشا في سياسة الاتِّجاه نحو الغرب [5]، غير أنَّه كان يميل بخلافه إلى الفرنسيين، فقام بعد تولِّيه منصب الصَّدارة بإبعاد سفير انجلترا "ستراتفورد" عن استانبول، ليصبح السَّفير الفرنسي أكثر تأثيرًا [6]، كما سعى لِحَلِّ مشاكل الدَّولة العثمانيَّة في البلقان في كل من صربيا وكريت ومحاولة التَّقليل من أثر الأزمة الماليَّة عليها.

2.1- عالي باشا وإصدار "خط همايون" 1856م

كان إعلان خط همايون Hatti Himayun هو الشَّرط لاشتراك الدَّولة العثمانيَّة في مؤتمر الصُّلح المنعقد في باريس في فيفري 1856م لتسوية حرب القرم (1853-

1) معلوف، مصدر سابق، ص223؛ أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية..**، مج3، مرجع سابق، ص71.

2) زامباور، مرجع سابق، ص246- 249.

3) Beydilli, A.G.E, S.425.

4) Gündüz, A.G.E, S.78.

5) مخلوف، مصدر سابق، ص36.

6) نفسه، ص ص41- 42.

1856م) بينها وبين روسيا، فبعد انتهاء الحرب وقبل عقد مؤتمر الصُّلح في باريس بأسبوع، وتحت ضغط كل من بريطانيا وفرنسا [1]، أصدر السُّلطان عبد المجيد يوم 18 فيفري 1856م بيانًا إصلاحيًا أَعَدَّهُ الصَّدر الأعظم عالي باشا قصد كسب الرَّأي العام الأوربي وللخروج بِربحٍ من مؤتمر باريس، وإظهار أنَّ الدَّولة العثمانيَّة لا تختلف عن الدُّول الأوربيَّة [2]، وقد قُرِئَ البيان في مقر الباب العالي، بحضور وُكلاء الدَّولة وأركانها ورُؤساء مختلف الطَّوائف الدِّينيَّة في الدَّولة العثمانيَّة" [3].

وقاد عالي باشا الدَّولة العثمانيَّة في هذا الخط لاتخاذ خُطواتٍ إصلاحيَّةٍ هامَّةٍ حيث أقرَّ كافّة المبادئ والضَّمانات التي وَرَدَت في خط كلخانة 1839م [4]، غير أنَّه كان أكثر دقّةً في مَراسيمه التي كانت صياغتها أكثر عصريةً واقتباسًا عن الغرب بصورة لم تُعهَد من قبل في الوثائق العثمانيَّة، فهو لم يستشهد بآيةٍ قرآنيَّةٍ، أو بقوانين الدَّولة العثمانيَّة كما كان يحدث سابقًا، فكان المرسوم يتطلَّع للمستقبل، أكثر ممَّا يستوحي الماضي [5].

وقد أكَّدت بنود المرسوم الإحدى عشر*، على المساواة والحريَّة التَّامَّة بين المواطنين أمام القانون من دون تمييزٍ بسبب الدِّين أو اللُّغة أو القوميَّة، إلَّا أنَّ هذا المبدأ لم يُطبَّق تمامًا، إذ بقيت الخدمة العسكريَّة حكرًا على المسلمين، لأنَّ المسيحيين دفعوا البدل النَّقدي**، كما ظلَّت الوظائف الإداريَّة والقضائيَّة مقتصرةً في الغالب على المسلمين، وبقيت الدُّول الأوربيَّة تدَّعي حمايتها للطَّوائف المسيحيَّة، مُستفيدةً من هذه

---

1) عوض، **الإدارة العثمانية..**، مرجع سابق، ص25.

2) أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية..**، مج3، مرجع سابق، ص55؛
Gündüz, A.G.E, S.81.

3) Davison, Op. Cit, P.3.

4) عوض، المرجع السابق، ص26.

5) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص211.

* للمزيد عن هذا الخط يراجع: فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 484 – 489؛ عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، د.ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1969، ص14- 16.

** **البدل النقدي:** هو أن يدفع من وجب عليه أداء الخدمة العسكرية، مبلغ من المال ليعفى من الخدمة. **ينظر:** فريد بك المحامي، نفس المصدر السابق، ص601 .

الأوضاع في الدَّولة العثمانيَّة [1]، رغم ذلك فقد تعرَّض إعادة تنظيم وضع غير المسلمين في الدَّولة بما يتماشى مع رغبات الدُّول الكُبرى بمرسوم الإصلاح لانتقاداتٍ شديدةٍ من قِبَلِ خُصُوم عالي باشا خاصَّةً رشيد باشا، ولهذا السَّبب تمَّ فصله من منصبه وَحَلَّ محلَّه رشيد باشا [2].

كما جاء خط همايون بما لم يأتِ في خط شريف كلخانة، فيما يخصُّ إلغاء نظام الالتزام حيث منع المرسوم مُوظَّفي الدَّولة من حقِّ التزام الضَّرائب، بعد أن كان خط كلخانة، قد ألغى العمل بنظام الالتزام العثماني، والقضاء على الرَّشوة والفساد وأكَّد من جديد تطبيق الخدمة العسكريَّة على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المُرتدّين عن الإسلام، وكفل حُرِّيَّة العبادة لكل الطَّوائف في الدَّولة، ومنع استعمال الألفاظ المهينة لهم، والسَّماح لهم بالتَّرقِّي في كُلِّ مناصب الحكومة*، إضافةً لإقرار امتيازاتٍ لصالحهم [3].

وتضمَّن الخطُّ أيضًا إنشاء محاكم مختلطةٍ للفصل في القضايا المدنيَّة والجنائيَّة أمَّا القضايا الخاصَّة بالأحوال الشَّخصيَّة والميراث، فَتُحَال إلى المحاكم الشَّرعيَّة بالنسبة للمسلمين، وإلى المحاكم الطائفيَّة بالنِّسبة إلى غير المسلمين، والسَّماح للأجانب بحق التَّملُّك وفق التَّعليمات والأنظمة البلدية المُتَّبعة في الدَّولة، وإشراك زعماء الطَّوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلِّقة بشُؤونهم، مع الإبقاء على امتيازات الطَّوائف غير المسلمة، بعد إعادة النَّظر في تنظيماتها بالاعتماد على المقترحات التي تُقدِّمُها كُلُّ طائفةٍ إلى الباب العالي، فأصبح لِكُلِّ طائفةٍ مجلسٌ له سُلطاتٌ محدَّدةٌ فيما يتعلَّق بالأحوال

1) ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص92.
2) Beydilli, A.G.E, S.426.
* قبل سنة 1856م كان تعيين غير المسلمين أمرًا عرضيًا واستثنائيًا، لكن بعدها استخدمت الدَّولة موظَّفين غير مسلمين ومنهم من نال حتى رتبة وزير، والي، سفير، من بين الرَّعايا الرُّوم والأرمن، لكن بالمقابل لم يحصلوا على مناصب أعلى كسر عسكر، أو صدر أعظم، كما بقي قبولهم في المدارس العسكريَّة حبرًا على ورقٍ. **ينظر:** أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية..**، مج3، مرجع سابق، ص ص56- 57.
3) فريد بك، مصدر سابق، ص556؛ ياغي، مرجع سابق، ص155.

الشَّخصيَّة، الأوقاف، الأديرة والكنائس، والمؤسَّسات الخيريَّة الخاصَّة بالطَّائفة [1] إضافةً للقيام بإصلاحاتٍ في مجال الماليَّة، المواصلات، المعارف التِّجارة والزِّراعة، والعمل على تنظيم الأمور الماليَّة، من خلال إصدار ميزانيَّةٍ عامَّةٍ سنويَّةٍ للدَّولة، وتأسيس المصارف [2]، كما نصَّ المرسوم على الإبقاء على الحقوق والامتيازات التي يتمتَّع بها رؤساء الطَّوائف والملل غير المسلمة، وكان هذا المرسوم نصرًا للاتِّجاه العلماني في الدَّولة [3].

كما أكَّد بيان الإصلاح على مبادئ أخرى أهمُّها: إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف، ومنع استخدام الألفاظ التي تحطُّ من قيمة أفراد هذه الطَّوائف ومساهمة جميع رعايا السُّلطان في خدمة الدَّولة عن طريق الانخراط في الوظائف والاستفادة من خدمات الدَّولة التعليميَّة، إضافةً لتنظيم شؤون الميزانيَّة، بتسجيل المصروفات والإيرادات بكُلِّ وُضُوحٍ ودِقَّةٍ في دفاتر وقيود خاصَّةٍ [4].

وقد طلب السُّلطان عبد المجيد من الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا، بإعلان هذا المرسوم للعمل به في كل أنحاء الدَّولة، والذي تأكَّد فيه اتِّجاه الدَّولة العثمانيَّة في منح غير المسلمين حقوق المواطنة بالمعنى الغربي، وإلغاء نظام الملل، وقطع شوطًا بعيدًا في مسألة التَّغريب، حين تخلَّصت الدَّولة العثمانيَّة من نُظُمِهَا الأصيلة، ومن ازدواجيَّة النُّظم والقوانين والإدارة التي أوجدها خط كلخانة، كما كان الخطوة الأولى والأساسيَّة في برنامج تفكيك الدَّولة [5]، ونتيجةً للجُهود التي بذلها عالي باشا في تطبيق بنود خط همايون، فقد عُدَّ من السِّياسيِّين الإصلاحيِّين، رُغم ما كان يتَّسِمُ به من استبدادٍ

---

1) عوض، مرجع سابق، ص ص26- 28.

2) ضرار خليل حسن وهادي جبار حسون، **"الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وآثارها اللاحقة"**، مجلة الملوية للدراسات التاريخية والأثرية، مج3، ع6، 2016، ص295.

3) جلال يحيى وجاد طه، **تاريخ العرب الحديث**، د.ط، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974، ص192.

4) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، مرجع سابق، ص56؛ عوض، مرجع سابق، ص ص28- 29.

5) مخلوف، مصدر سابق، ص ص19- 20؛ عوض، مرجع سابق، ص29

بالسُّلطة، وكان من دهاة الدُّبلوماسيَّة العثمانيَّة، وأظهر هذا خاصَّةً في مؤتمر باريس حتى وصفته الصَّحافة الأوربية بأنَّه أعظم سياسي في أوربا، سعى طوال فترة صدارته العُظمى من أجل تحويل الدَّولة العثمانيَّة إلى دولةٍ عصريَّةٍ [1].

2.2- عالي باشا ومؤتمر باريس* 1856م

بعد بضعة أسابيع من إصدار خط همايون 1856م، تمَّ التَّوقيع على معاهدة باريس Treaty of Paris لإنهاء حرب القرم [2]، والتي تضمَّنت الإشارة إلى ما ورد في هذا المرسوم من حقوق لرعايا الدَّولة العثمانيَّة المسيحيِّين، وتعهُّد الدُّول الأوربيَّة بعدم التَّدخُّل في شُؤون الدَّولة العثمانيَّة [3]، وقد افتتح المؤتمر بحضور وزراء كل من: بريطانيا فرنسا روسيا، النمسا، بروسيا ومملكة سردينيا، إضافةً إلى الصَّدر الأعظم عالي باشا** وسفير الدَّولة في باريس محمد جميل باشا، مُمثِّلان للدَّولة العثمانيَّة، للتوصُّل إلى تسويةٍ سلميَّةٍ للحرب [4]، واختتم المؤتمر أعماله في 30 مارس 1856م، بالتَّوقيع على المعاهدة التي تضمَّنت أربعًا وثلاثين مادةً ومُلحقًا [5]، وقَّعها عن الدَّولة العثمانيَّة عالي باشا، وعلى الرُّغم من محاولاته إزالة التَّنازلات التي تُشكِّلُ عقبةً رئيسيَّةً أمام تطوُّر الدَّولة، إلَّا أنَّه لم يُحقِّق النَّجاح المنشود في هذا الصَّدد [6]، وكان من أهم الشُّروط التي تضمَّنتها المعاهدة اعتراف السلطان بالمساواة التَّامة بين رعاياه على اختلاف أديانهم ومذاهبهم من دون تدخُّل الدُّول الأجنبيَّة.

---

1) Gençer, A.G.E, S.91.

* **مؤتمر باريس Congress of Paris**: مؤتمر دولي عُقِدَ في العاصمة الفرنسيَّة باريس خلال الفترة (25 فيفري- 30 مارس 1856م)، للتَّفاوض عقب نهاية حرب القرم (1853 – 1856م)، وقد شاركت فيه كُلٌّ من روسيا، بريطانيا فرنسا، بروسيا، النَّمسا والدَّولة العثمانية وانتهى بتوقيع معاهدة باريس. **ينظر:** البعلبكي، مرجع سابق، مج1، ص190.

2) عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516 – 1916**، ط1، دمشق، 1974، ص ص380 – 381.

3) Davison, Op.Cit, P.4.

** **ينظر:** الملحق رقم: (3)، ص284.

4) أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص57.

5) ينظر نص معاهدة باريس (25 فيفري- 30 مارس 1856م) في: فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص ص513– 521.

6) Beydilli, A.G.E, S.426.

- أمَّا (المادتين 15 ،22) فنصتا على حُرِّية المِلَاحة في نهر الطُّونة (الدَّانوب)، وتشكيل لجنةً دوليَّةً لتأمين تنفيذ ذلك، وتنازل روسيا عن ادِّعائها بحمايتها على ولايات الدَّانوب "مولدافيا وولاشيا" ووضعها تحت ضمانة الدُّول الكبرى.
- ونصَّت (المادتين 29.28) على ضمان الدُّول الموقِّعة على المعاهدة استقلال "صربيا" Serbie الذَّاتي، ومنع أي تدخل عسكري فيها، على أن تبقى تحت السِّيادة العثمانيَّة.
- تخلِّي روسيا عن الجزء الجنوبي من (بوجاق) "بسارابيا"* لصالح ولاية (البغدان) مولدافيا Moldavie التَّابعة للدَّولة العثمانيَّة، وإعادة مدينة وقلعة "قارص"** Kars إلى الدَّولة العثمانيَّة، مقابل "سيباستبول" Sebastopol وبعض المواقع الأخرى في القرم إلى روسيا.
- إعلان حياد البحر الأسود، حيث تكون مياهه وموانئه مفتوحةٌ أمام السُّفن التِّجاريَّة لجميع الدُّول، وإغلاقه أمام السُّفن الحربيَّة، ومنع إقامة أيَّ قواعد عسكريَّةً.
- (المادة السابعة): تعهُّد الدُّول باحترام سيادة الدَّولة العثمانيَّة واستقلالها، وعدم تدخُّلها في شُؤونها وضمان وحدة أراضيها، وقُبُولِهَا عُضواً في المحفل الأوربي [1].

وبذلك انتهت حرب القرم التي كلَّفت الدَّولة العثمانيَّة غاليًا، أمَّا روسيا فقد أُغلِقَ في وجهها الطَّريق إلى الأستانة، وحُرِمَت من ادِّعائها بحماية المسيحيِّين في الدَّولة العثمانيَّة [2]، كما اعتبرت بريطانيا المعاهدة نصرًا دبلوماسيًا، لاسيما من خلال البند السَّابع الذي ضمَّ الباب العالي إلى المجموعة الأوربيَّة للمشاركة في الأنظمة والقوانين

* **بسارابيا Bessarabie**: منطقة جنوب شرقي أوربا، يحدُّها أنهار الدنيستر، الدانوب والبروث، إضافةً للبحر الأسود. ضمَّتها الدَّولة العثمانيَّة في القرن 15م، واحتلتها روسيا سنة 1812. **ينظر:** شفيق غربال، نفس المرجع السابق، مج1، ص370 .

** **قارص Kars**: مدينةٌ تركيَّةٌ، تقع إلى الشَّمال الشَّرقي من الأناضول، احتلتها روسيا أثناء حرب 1828- 1829م، وتمَّ حصارها مرَّةً أخرى سنة 1853م من قبل روسيا أيضًا، ولم تستسلم إلَّا بعد مقاومةٍ شديدةٍ. **ينظر:** موستراس، مرجع سابق، ص380 – 381.

1) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص ص57- 58.

2) خيرية قاسمية، **"روسية القيصرية والمشرق العربي"**، مجلة دراسات تاريخية، ع9 - 10، أكتوبر، جامعة دمشق، 1982، ص51.

العامَّة، حيث كان ذلك مطلب الدُّول الكبرى الاستعماريَّة، والذي تحقَّق في زمن الضَّعف والتَّراجع والهزيمة التي عانت منها الدَّولة العثمانيَّة [1].

وقد علَّق الصَّدر الأعظم عالي باشا في تقريره على المعاهدة خلال إقامته في جزيرة كريت سنة 1867م بقوله:"إنَّ معاهدة باريس جعلت سلامة الممالك العثمانيَّة تحت كفالة خمس دول، وكان من شروطها أنَّ هذه الدُّول لا تتدخَّل مُفردةً أو مجتمعةً في علاقة السُّلطان مع رعاياه فحصل بهذه الشُّروط تأمينٌ على الدَّولة من الخارج، وتيسيرٌ لعلاقة السُّلطان برعيته النَّصارى، فكان المأمول مراعاة هذا التَّأمين وتلك الشُّروط، وأن يكون الباب العالي قادرًا على إدارة مصالحه بوجهٍ مُرضي، غير أنَّ أصول هذه السِّياسة لم تلبث أن تغيَّرت تغيُّرًا حيَّر النَّاس جميعًا، فإنَّ علاقة هذه الدُّول اعتراها التَّكدير، فلم يَعُد بِوُسعِ الباب العالي أن يعتمد على تأمينها الذي علَّق بها أمله" [2]، ومنه فقد كان التَّعهُّد بضمان استقلال الدَّولة وسلامتها، وقَبُولِها في المجتمع الأوربي مُجرَّد خِداعٍ، فَبِمُوجَبِ التَّعهُّد نفسه تمَّ اقتطاع كثيرٍ من أراضي الدَّولة العثمانيَّة، كما جرَّ عليها قبولها في المجتمع الأوربي مزيدًا من التَّدخُّل في شُؤونها الدَّاخليَّة.

3.2- عالي باشا والأزمة الماليَّة في الدَّولة

خلال حرب القرم، تحديدًا يوم 28 جوان 1855م، بدأت الدَّولة العثمانيَّة الاستدانة من الخارج لأوَّلِ مرَّةٍ في تاريخها، حيث اقترض عالي باشا الذي تولَّى صدارته الثَّانيَّة (1855- 1856م) بعد استقالة رشيد باشا، مبلغ خمسة ملايين قطعةً ذهبيَّةً من انجلترا بفائدةٍ قدرها خمسة بالمائة لتغطية نفقات الحرب [3]، عجزت بعدها خزينة الدَّولة عن دفعها، خاصَّةً مع نفقات القصر التي بلغت حدَّ الإسراف*، وقد أبقى عالي باشا باب

1) مصطفى كامل، **كتاب المسئلة الشرقية**، ط1، مطبعة الآداب بمصر، القاهرة، 1898، ص138.

2) نقلا عن: سليم فارس الشدياق، **كنز الرَّغائب في منتخبات الجوائب**، ج6 في القانون الأساسي، ط1، مطبعة الجوائب بالأستانة العلية، استانبول، 1294- 1295هـ، ص ص138.139.

3) أوزتونا، **تاريخ الامبرطورية العثمانية..**، مج3، مرجع سابق، ص54.

* يشير جودت باشا أنَّ السُّلطان عبد المجيد كان يُبدي اهتمامًا بالغًا للحدِّ من القروض، حتى أنَّه أصدر خطابًا للوزراء بذلك، وكان يُراقبُ مُوازنة الدَّولة بدقَّةٍ شديدةٍ، لكنَّه لم يستطع الصُّمود أمام ضرورات العصر، كما=

القروض مفتوحًا، نتيجة عجزه حتى عن دفع المرتَّبات الشَّهريَّة التي أصبحت مشكلةً نتيجة انهيار موازنة الدَّولة، وصارت الدَّولة تقترض للمصاريف اليوميَّة بعد أن كانت تستدين للمصاريف الحربيَّة فقط [1].

كما احتدم الجدل حول مشكلة النُّقود، وحدث خللٌ كبيرٌ في المعاملات والأسهم، وبلغت فوائد النُّقود المقترضة من التُّجَّار والصَّيارفة للقصر سنة 1857م إلى خمسة وأربعين في المائة من المبلغ الإجمالي، فانهار المركز المالي للدَّولة، ووصل حَدَّ الإفلاس، وكان الكُلُّ لا يريد تحمُّل الخطأ، ويُلقي بالتَّبعة على الآخر، فالوزراء يقولون إنَّ مصروفات القصر هي السَّبب، أما المعارضون للوزراء، فيقولون إنَّ عالي باشا عجز عن ضبط نفقات دائرته الباهظة، وبسبب هذا الوضع السَّيئ جرى كتابة تقرير يتعلَّق بتشكيل لجنةٍ من خواصِّ الوزراء (مجلس مالي) ضمَّ ثلاثة أجانب للتَّوجيه والباقي أتراك، لمناقشة أمور الماليَّة وتعديل المصروفات*، لأن المال الذي ستقترضه الدَّولة سيتمُّ صرفه على المراكز المهمَّة في الدَّولة [2]، وقد ألقى السُّلطان باللائمة عند تشريفه للباب العالي على الصَّدر الأعظم عالي باشا، وخاطبه قائلا: "وأنت كيف تصبح صدرًا أعظمًا، ولا تهتمُّ بمثل هذه الأمور.. إنَّ المسؤوليَّة تقع على عاتقك" [3]، وبعد فترة انقطاع عاد عالي باشا للصَّدارة للمرَّة الثَّالثة (1858- 1859م)، ومع اشتداد الأزمة الماليَّة وجَّه السُّلطان خطًّا سلطانيًّا إلى الباب العالي، ممَّا جاء فيه: "لمَّا كان النُّهوض بالدَّولة يتوقف

=هاجر من مصر نحو استانبول في فترة ولاية عباس باشا الكثير من الباشاوات والبكوات والسيدات، وامتلكوا القصور والمنازل السَّاحليَّة الغالية، وأنفقوا أموالًا كثيرةً وأسرفوا، وأصبح الوزراء وأغنياء الدَّولة يتنافسون، وبلغ الإنفاق في دائرة عالي باشا وحده حوالي أربعة آلاف ذهبي شهريًا. **ينظر:** مخلوف، مصدر سابق، ص ص45- 47.

1) نفسه، ص45.

* قدَّمت انجلترا بدورها اقتراحاتٌ لتسوية الأزمة الماليَّة، وهذا استنادًا للبند الأوَّل من المعاهدة مع الدَّولة العثمانيَّة المتعلِّقة بالأمور الماليَّة، ببيع وتأجير أملاك الدَّولة في المناطق التي يسكنها الأجانب، إضافةً إلى أداء الضَّرائب المكلَّفين بها، على أن يُحسَبَ ثمنها من الدُّيون التي لم تُسددها الدولة من قبل، وتُحوَّلُ إلى دُيونٍ مُنظَّمَةٍ كما ألحَّت على تغيير إدارة الأوقاف، وأن تكون الإدارة الماليَّة للدَّولة العثمانيَّة مشتركةً بين الطَّرفين. **ينظر:** لهارد، مصدر سابق، ص140.

2) لهارد، نفس المصدر السابق، ص139.

3) مخلوف، المصدر السابق، ص ص52- 55.

على قُدرتها الماليَّة والوضع المالي للدَّولة مضطربٌ منذ أمدٍ بعيدٍ.. لهذا يجب بذل كُلَّ الجُهود لإيجاد حُلُولٍ لهذه الأزمة "، فكان رد عالي باشا: "إنَّ دولتكم العليَّة انتهت، وتحتاج إلى هِمَّتِكُم السُّلطانيَّة"، كما تضمَّنت مضبطة مجلس الوزراء للردِّ على الخطِّ السُّلطاني، كلماتٌ شديدة اللَّهجة، منها: "من المستحيل حلُّ هذه الأزمة إذا لم ترجع الدَّولة إلى ما كانت عليه في أعوام 1263- 1265هـ (1846- 1848م)" وقد انزعج السُّلطان عبد المجيد من رد عالي باشا ومضبطة الباب العالي، وأمر بعزل عالي باشا الذي لم يستطع إيجاد حلٍّ جذريٍّ ودائمٍ للأزمة، واختار فقط تقليل نفقات القصر [1]، وتمَّ تعيين محمد باشا قبريسلي صدرًا أعظمًا لكن لفترةٍ قصيرةٍ جدًا (8 أكتوبر - 24 ديسمبر 1859م) [2] بسبب اشتداد الأزمة الماليَّة أكثر وتمَّ بعدها تعيين عالي باشا كرئيسٍ لمجلس التَّنظيمات، وتولَّى الصَّدارة رشدي باشا [3] الذي أعلن في إطار بحثه عن حلول للأزمة عن إلغاء العملات الورقية تمامًا، ورفعها من التَّداول في كل الولايات العثمانيَّة [4]، كما قام ببحث كيفيَّة الاقتراض، التَّأمين والضَّمانات مع المجلس المشكَّل لاسيما فيما يتعلَّق بالضَّرائب والنَّقص فيها، وسوء استعمالها، لكن كل إجراءاته المتَّخذة لم تنجح في إنقاذ الدَّولة من أزمتها [5].

ممَّا سبق نلحظ عدم قدرة الصَّدر الأعظم عالي باشا على التَّحكُّم في الأزمة الماليَّة التي بدأت تَعصِفُ بالدَّولة العثمانيَّة خلال النِّصف الثَّاني من القرن التَّاسع عشر لأسبابٍ عدَّةٍ، لعلَّ أبرزها الحرب ضدَّ روسيا، واكتساح النِّظام الرأسمالي الأوربي لأسواقها، حين سعت الدُّول الأوربيَّة الكبرى إلى فرض التَّبعية الاقتصاديَّة التي أوجدتها الرَّقابة الماليَّة، التي كان جانبها (الإيجابي) هو تحسين الإدارة للسَّماح بمزيدٍ من القُروض، لكنَّها في نفس الوقت –كما يرى هنري لورنس- كرَّست النُّفوذ القومي

1) Beydilli, A.G.E, S.426.

2) زامباور، مرجع سابق، ص248.

3) لهارد، مصدر سابق، ص138.

4) مخلوف، مصدر سابق، ص65.

5) نفسه، ص ص 141- 142.

للدُّول الاستعماريَّة، وكانت مقدمةً لاقتطاع أراضي الدَّولة [1]، وكما يظهر فإنَّه لا القصر، ولا الصُّدور العظام الذين تناوبوا على منصب الصَّدارة العظمى مع عالي باشا استطاعوا إيجاد الحُلول اللَّازمة، ويبدوا أنَّ وضع الدَّولة العام ككُلٍّ كان يسير إلى انحدارٍ، حيث بلغت الأزمة الماليَّة بعد سنواتٍ قليلةٍ - تحديدا سنة 1881م- حدَّ إعلان الإفلاس العام، وتأسيس لجنة الدُّيون العموميَّة، وفقًا للمرسوم الذي أصدره السُّلطان عبد الحميد الثَّاني لمعالجة مشكلة الإفلاس، وإنقاذ الدَّولة من مصير الاحتلال الذي سقطت فيه بعض الولايات المستقلَّة كمصر وتونس [2].

4.2- دور عالي باشا في إصلاح قوانين الدَّولة

شهدت الدَّولة العثمانيَّة خلال السَّنوات الخمس الأخيرة من حُكم السُّلطان عبدالمجيد (1856–1861م)، خطواتٍ حثيثةٍ في عملية الإصلاح، حيث أصدر الباب العالي أثناء صدارة كل من عالي وفؤاد باشا عديد القوانين الإصلاحيَّة، منها "قانون الجزاء" (العقوبات) الذي كان يعتبر خطوةً أكثر تقدُّمًا، وقُدِّم بشكلٍ أكثر تفصيلًا ووُضِعَ بعنايةٍ أكثر من سابقه الصَّادر سنة 1840م، إضافةً لقانون الأراضي "الطابو"* وقوانين التِّجارة التي كانت عبارة عن تطوير للمبادرة الأولى التي قام بها رشيد باشا إضافةً أيضًا لقوانين البحريَّة وتنظيمات الإدارة الأخرى، وقد استُلهِمَت معظم نصوص تلك القوانين من الشَّريعة الإسلاميَّة من جانبٍ، ومن القوانين المدنيَّة الأوربيَّة الفرنسيَّة

---

1) هنري لورنس، **الأزمات الشرقية المسألة الشرقية واللعبة الكبرى 1768- 1914**، تر: بشير السباعي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018،ص284.

2) صوان، مرجع سابق، ص177.

* **الطَّابو:** أُختُلِفَ في أصل المصطلح، فذُكر بأنَّه من الكلمة (طابوس) بالرُّومانيَّة وتعني الأرض، كما قيل بأنَّه مصطلحٌ تُركيٌّ، أصله (الطابوق) ويعني "الطَّاعة"، أو مُشتقٌّ من الفعل (ثاب– ماك)، أي الاعتراف بالجميل وتقديم الولاء للمُزارع الإقطاعي، أمَّا معناها في قانون الأراضي فتقابل مصطلح "السِّجل العقاري"، فالطَّابو هو نظام التَّصرُّف بالأرض، وتُخوِّلُ الحكومة بموجبه التَّصرُّف بالأراضي العائدة للخزانة العامَّة، بعد وضعها بالمزايدة العلنيَّة، وتُفوِّضُ من تَؤُول إليه قطعةً من الأرض الأميريَّة حق الانتفاع بعد دفع البدل ويبقى المُلكُ للدَّولة، كما يرث الأبناء حقَّ الانتفاع عن آبائهم، وإذا أُهمل إصلاحها لمدَّة أربع سنواتٍ تُعطى لغيرهم. **ينظر:** الجميل، **تكوين العرب الحديث**، مرجع سابق، ص398.

من جانبٍ آخرٍ، لكن مع العديد من الإسقاطات التي لها مغزًى وإضافاتٍ وتصحيحاتٍ كما يشير إلى ذلك المؤرخ لويس برنارد [1].

فكان صدور قانون الأراضي العثماني يوم 21 أفريل 1858م [2]، والتَّصديق عليه يوم 6جوان من نفس السَّنة، والذي صدر في 132 مادة، وكان إصدارُهُ يَهدِفُ إلى الفصل بين مُلَّاك الأراضي والحكومة، من حيث الحيازة والحقوق، وللتَّخَلُّصِ من بقايا نظام الالتزام والإقطاعات العسكريَّة وتحسين حال الفلاح، بتمليكه قطعةً من الأرض تمليكًا غير مُطلَقٍ يرتزق منها [3]. ولكي يُنفَّذَ قانون الأراضي، ويُحدِّدَ مِلكيَّة الأراضي حسب القانون، أصدرت الدَّولة يوم 13جانفي 1859م، "قانون الطابو" الذي تضمَّن ثلاثةً وثلاثون مادَّةً مع مُلحقين للتَّعليمات، أُنشئ بموجبها نظام قانوني لسجل الحُجج والعقود المخصَّصة للأراضي لتسوية الحقوق المتعلِّقة بالأراضي الأميريَّة [4].

وبعد قانون الطابو أصدر عالي باشا يوم 29 فيفري 1860م، ما يسمى بـ "لائحة تعليماتٍ بحق سندات الطَّابو"، "وقد عالجت هذه التَّعليمات أمر تسجيل الأراضي الذي تُذكَرُ فيه حدود الأرض حسب الموقع، ونصَّت التَّعليمات أيضًا على عدم الاعتراف بأيِّ سندٍ آخر يَدَّعي حامله حقَّ التَّصرُّف بالأرض، وإبطال أيَّ تَعَامُلٍ بها يقع خارج نطاق دائرة الطَّابو، إلَّا أنَّ سُوء الإدارة وعدم نزاهة الموظَّفين أظهر مالكين جُدُد دخلوا في صراعٍ مع المُلَّاك القدماء، حيث تضاءلت كثيرًا حقوق المزارعين الفعليِّين وأوضاعهم وأصبح المزارع والأجير، أو العُمَّال المأجورون تحت رحمة طبقة المُلَّاك الأقوياء، الذين كانوا المستفيدين الرئيِّسيين من الإصلاح، ولم يتم تعديل الآثار الضارَّة المترتبة سوى بعد ثبوت عدم كفاءة تطبيقها [5].

1) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص148.

2) لوتسكي، مرجع سابق، ص160.

3) الجميل، **تكوين العرب الحديث**، مرجع سابق، ص396

4) نفسه، ص398.

5) لويس، المرجع السابق، ص149.

كما أصدر عالي باشا أيضًا قانون شورى الدَّولة في الأوَّل من أفريل 1868م مُتمِّمًا بذلك قانون تشكيل الولاية* الذي أعلنه فؤاد باشا منذ سنة 1864م، وضمن المساواة بين الرَّعايا في المجالس المحليَّة [1]، واستُتبِعَ لاحقًا بسلسلةٍ مُتلاحقةٍ من القوانين التي تُنظِّم أحوال "التَّبعة العثمانيَّة" (الجنسيَّة) سنة 1869م وتنظيم القضاء وتوزيعه بين محاكم شرعيَّةٍ، محاكم مِلِّيةٍ، ومحاكم نظاميَّةٍ [2]، وقد تأسَّس بموجب قانون شورى الدَّولة "مجلس عالي تنظيمات"، ثم "مجلس والا" (مجلس العدل) والذي ضمَّ مجلسين سُمِّيَ أحدهما شُورى الدَّولة، والآخر ديوان الأحكام العدليَّة** كما أراد عالي باشا في مجال الحقوق المدنيَّة اقتباس القانون الفرنسي ، لكنَّ جودت باشا منعه، ودّوَّنَ أحكام الحقوق المدني بالتَّعاون مع هيئةٍ باسم مجلة الأحكام العدليَّة***، والتي تعرف اختصارًا بـالمجلة Mecelle، والتي أُعتُبِرت ذروة القانون العثماني، حيث ظهر القسم الأوَّل منها سنة 1869م، وتمَّ الانتهاء منها سنة 1876م، وظلَّت أحكامها تُطبَّق في تركيا حتى سنة 1926م [3].

* شُرِّع هذا القانون عهد السُّلطان عبد العزيز، لإعادة تنظيم الولايات وضبط مركزيتها الإداريَّة اعتمادًا على التَّنظيم الإداري الفرنسي، حيث تشكَّلت مجالس الولاية في الولايات، ومجالس اللِّواء في الألوية، ومجالس القضاء في الأقضية، ويُنتَخَبُ المُمثِّلون في هاته المجالس حسب عدد المنتسبين على أديانهم ومذاهبهم، ورغم أنَّه لم تكن لهاته المجالس صلاحياتٌ إجرائيَّةٌ كونها استشاريَّةٌ فقط، فقد كانت مرحلةً مهمَّةً للمشاركة في الإدارة. **ينظر**: لهارد، مصدر سابق، ص162؛ أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، مرجع سابق، ص74؛ الجميل، **تكوين العرب الحديث**، المرجع السابق، ص400.

1) Engelhardt, **La Turquie et le Tanzimat**, Vol.1, Op.Cit, P.235.

2) وجيه كوثراني، "**التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوي نصا وتطبيقا ومفهوما**"، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، مج1، ع3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص8.

** لتفاصيل أكثر حول مجلس الأحكام العدليَّة، يُراجع الفصل الأول، ص188.

*** ينظر صورة التَّقرير الصادر في 12أفريل 1869م، والذي تقدَّم به ناظر ديوان الأحكام العدليَّة أحمد جودت باشا ومفتش الأوقاف الهمايونية السيد خليل، وأعضاء الدِّيوان: سيف الدين، السَّيد أحمد خلوصي، السَّيد أحمد حلمي ومحمد أمين الجندي، للصَّدر الأعظم عالي باشا فيما يتعلَّق بالمجلة في: **قوانين الشريعة الإسلامية التي كانت تحكم بها الدولة العثمانية**، جمع وترتيب: وحيد عبد السلام بالي، ج1، ط1، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 2013، ص ص18.11.

3) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص ص74- 75؛ لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص ص152- 153.

لكن لم يكن من السَّهل تطبيق أغلب الأنظمة والقوانين التي أصدرها الباب العالي، بسبب ضُعف الجهاز الإداري، وعدم تعاونه مع الحكومة لتحقيق الإصلاح إضافةً لعدم كفاءة مُوظَّفيه من جهةٍ، ومعارضة رجال الدِّين وبعض الفئات للإصلاح بوصفه مخالفًا للشَّريعة الإسلاميَّة، وتقليدٌ للدُّول الأجنبيَّة من جهةٍ أخرى كما كان لعدم احترام الدُّول الأوربيَّة للنَّص الوارد في معاهدة باريس، بعدم التَّدخُّل في شُؤون الدَّولة أثره الواضح والسَّيئ في عرقلة سير عمليات الإصلاح [1].

نستنتج من خلال دراستنا لإصلاحات القوانين التي أدخلها عالي باشا في الدَّولة العثمانيَّة بموجب حركة الإصلاح، أنَّ تطوُّرًا كبيرًا قد لَحِقَ بمرافق الدَّولة العثمانيَّة الإداريَّة نتيجة تطبيق تلك القوانين، والتي غدت بمثابة تحوُّلاتٍ كبيرةٍ من أجل بناء مؤسَّساتٍ حديثةٍ، لها نُظُمُها وارتباطاتها المركزيَّة، لكن تلك التَّجارب لم تكن كافيةً، كما أُسِيءَ استخدامها من طرف رعايا الدَّولة في ولاياتها المختلفة، لإعطاء فُرَصٍ أكبر أمام النَّزعات القوميَّة.

5.2- محاولات عالي باشا لحل أزمات البلقان*

كانت فترة الصَّدارة الأخيرة لعالي باشا، هي الأكثر نشاطًا له على مستوى الدَّولة العثمانيَّة، والتي استمرَّت من ديسمبر 1867م حتى وفاته في سبتمبر 1871م حيث اندلعت أزمتان في هذه الفترة، فقد بدأ العصيان في جزيرة كريت** بدعمٍ من

1) خليل أحمد وعلي مراد، **إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، د.ط، د.د.ن، الموصل العراق، 1991، ص220.

* كان إشغال الدَّولة العثمانيَّة بالثَّورات عمل الأوربيِّين الذي لا ينقطع، وقد تحدَّث المؤرخون باستفاضةٍ عن الدَّعم العلني ماديًا ومعنويًا، الذي كانت تُقدِّمُهُ الدُّول الأوربيَّة للأقليَّات والقوميات، كي تُعلن الثَّورة على الدَّولة العثمانيَّة بدايةً من القرن التَّاسع عشر في البلقان واليونان وشرق أوربا وشرق المتوسط، وما إن ترى الأوضاع قد مالت إلى التَّهدئة حتى تُثير مشاكل جديدةً، وهو ما حدث في خمسينيات القرن التَّاسع عشر، بإثارة جزيرة كريت وصربيا، ثم في الأفلاق والبغدان (رومانيا)، ولاحقًا بإثارة صربيا والجبل الأسود، وهكذا حتى تمزيق الدَّولة العثمانيَّة. **ينظر:** صوان، مرجع سابق، ص238.

** كانت انجلترا قد منحت اليونان سنة 1864م الجزر السَّبع الأيونيَّة، لتزداد أطماع اليونانيِّين، بعد دخول الدَّولة العثمانيَّة حرب القرم، وهذا بمساعدة روسيا التي كانت تحشد السِّلاح في جزيرة كريت، وتُحرِّض ملك اليونان "يورغي" Yorgi المتزوج بدُوقةٍ روسيَّةٍ. **ينظر:** أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص70.

روسيا واليونان، يقول عالي باشا عن روسيا في أحد تقاريره سنة 1867م: ".. وكلٌّ يعلم أنَّ الرُّوسيَّة لم تبرح من عهد بطرس الأكبر طامحةً إلى الاستيلاء على بلاد الدَّولة العليَّة فلم تزل تَبُثُّ فيها الدَّسائس والمكايد.. إنَّ مُرادها تهييج رعيَّة الدَّولة العليَّة النَّصارى على الشَّكوى والصُّراخ من الظلم وعلى العصيان، ويعتمد على الافتراء والتَّجنِّي، لِتُلقِيَ التُّرَابَ في أعين أهل أوربا، وتُخرِجَ المُولَعِينَ بالحُرِّيَّةِ وانضمام الجنسيَّة، وعلى هذا حرَّضت الصِّرب والجبل الأسود وبلاد اليونان وبرَّأت نفسها من التَّغلُّبِ على بلاد غيرها.. فالعجب أنها بعد معاملتها لبولاند (بولندا) تلك المعاملة التي محت جنسيتها، تجرَّأت على أن تُحرِّض النَّاس على الجنسيَّة ضدَّ الباب العالي ويؤيِّد ما قلته الرَّقيم (الرسالة أو المكتوب) الذي وصل إلى الباب العالي من سفارتها وسفارتي فرنسا وبروسية من جهة فتنة كريد (كريت)" [1].

وكما يورد "لورنس" في كتابه فقد "قامت صربيا واليونان بعقد معاهدة سرِّيةٍ في 14 أوت 1867م في سياق الأزمة الكريتية لمحاربة العثمانيين... والتَّحرير التام لجميع السكان المسيحيِّين في تركيا الأوربية وجزر الأرخبيل" [2]، لتتقاسم الدَّولتان المكاسب على الأرض [*].

وبعد استقالة الصَّدر الأعظم محمد رشدي باشا في فيفري 1867م، وتعيين عالي باشا صدرًا أعظمًا للمرَّة الخامسة، كانت أُولى أعماله تعيين "عمر باشا" كقائدٍ عامٍّ لجميع الجيوش المحاربة، وإرساله إلى الجزيرة لقمع التَّمرُّد، لكنَّ الدُّول الأوربيَّة تدخَّلت وطالبت بإرسال لجنةٍ دوليَّةٍ لتسوية وضع الجزيرة، فرفض الباب العالي واقترح عالي باشا إرسال مندوبٍ سامي للنَّظر في شُؤون الجزيرة، حيث أرسلت الدَّولة "كريتلي محمد باشا" للتَّفاوض مع الثائرين، لكنَّه لم ينجح بسبب ما كان بينه وبين أعيان الجزيرة أثناء ولايته عليها [3]، كما سافر الصَّدر الأعظم عالي باشا بنفسه في الرابع

1) الشدياق، ج6، مصدر سابق، ص140.

2) لورنس، مرجع سابق، ص128؛ صوان، **يوميات السلطان..**، مرجع سابق، ص128.

* كان من المفترض وفقًا للمعاهدة أن تكسب اليونان إيبيروس وتساليا، وأن تَضُمَّ صربيا البوسنة والهرسك، هذا دون إغفال الاحترام الواجب بالنسبة للجماعات السُّكانيَّة المسيحيَّة الأخرى في البلقان بعد حملها السلاح في وجه الدولة العثمانيَّة للانضمام إلى أحد الطَّرفين المتعاقدين، أو في تشكيل دول مستقلَّةٍ داخل اتحاد كونفدرالي معهما. **ينظر:** لورنس، نفس المرجع السابق، ص ص128- 129

3) فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 544.

أكتوبر 1867م، وبذل جهودًا في تسكين خاطر الأعيان بمنحهم الرُّتَبَ والنَّياشين [1] وتمَّ حل مشكلة جزيرة كريت* بجهوده، حيث أكَّد في مراسلاته من هناك على ضرورة منح الجزيرة شكلاً من أشكال الحكم الذَّاتي [2]، وخوفًا من احتمال التَّدخُّل الأجنبي، اتَّبع عالي باشا سياسةً حَذِرَةً، بعد أن ترك المتمرِّدُون أسلحتهم بعد العفو العام الذي أصدره يوم 4 جانفي 1868م، وتلا بنفسه فرمان تنظيم الإيالة من جديدٍ [3]، وتمَّ قطع الاتصالات بين اليونان والجزيرة، وقد تسبَّب ذلك في قطع العلاقات العثمانيَّة اليونانيَّة لفترةٍ**، وجعل عالي باشا اليونانيين شريكًا في الإدارة الجديدة التي أنشأها في الجزيرة، وشارك المسلمون والمسيحيون في إدارتها الجديدة بعددٍ متساوٍ من الممثِّلين [4] كما وافقت الدَّولة العثمانيَّة على أن تكون اليونانيَّة هي اللُّغة الرسميَّة في الجزيرة مع اللُّغة التُّركيَّة [5]، وقد أسعدت تلك المراسيم الإصلاحيَّة التي أعلنها عالي باشا سكان الجزيرة، ومنعت حركات التَّمرد [6].

يقول عالي باشا في تقريره خلال إقامته بكريت سنة 1867م: "وحيث أنَّ أَعداءَنَا قَسَّمُوا جهدهم ليبيدنَّ السَّلطنة والمسلمين، فلا يبقى لنا عمدٌ إلى وسائل يسيرةٍ لنجاة أنفسنا فلا بدَّ لنا والحالة هذه من تحمُّل خسائر عظيمةٍ.. ولنقابل ما أضمَرَهُ علينا عدوُّنا فإنَّ تعدِّي الرُّوسيَّة .. لا بدَّ وأن تأتي علينا بشَرٍّ، فلا يكون في وُسعِ الباب العالي مع قِلَّةِ ما عنده من

1) المحامي، مصدر سابق، ص ص544- 545؛ لهارد، مصدر سابق، ص210.

* **ثورة كريت 1867م**: لم تكن القلاقل في جزيرة كريت ناشئةً عن نقصٍ أو ضعفٍ في الجهاز الإداري، بقدر ما كانت بدافعٍ من اليونانيِّين الذي حاولوا ضمَّ الجزيرة "مشروع أنوسيس"، إلَّا أنَّ مصالح الدُّول الأوربيَّة لم تسمح لهم هذه المرَّة بتأييد مطالب اليونان، ومساعدة الجزيرة الثائرة. **ينظر**: فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص542؛ إحسان أوغلى، **الدولة العثمانيَّة..**، مج1، مرجع سابق، ص ص120- 121.

2) Beydilli, A.G.E, S.426.

3) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص70.

** سعى عالي باشا لإعلان الحرب ضدَّ اليونان في شتاء 1868- 1869م، حيث طوَّق الأسطول العثماني جميع الموانئ اليونانيَّة، وقدَّم الباب العالي مُذكِّرةً إخطاريَّةً لليونان، كما انعقد مؤتمر باريس باجتماع الدُّول الكبرى والذي طلب من اليونان وقف تدفُّق السِّلاح إلى كريت، ومنع المظاهرات المعادية للدَّولة العثمانيَّة في أثينا. **ينظر:** أوزتونا، مرجع سابق، ص76.

4) Beydilli, A.G.E, S.426; Gündüz, A.G.E, S.80.

5) أوزتونا، مج2، المرجع السابق، ص71.

6) Gündüz, A.G.E, S.80.

الوسائل أن يُقاوم هذه المكاره والمحن في بلاده.. فإذا كُنَّا نسمح للنَّصارى بمقتضى اقتراح الدُّول بعُشرِ المطلوب بدلًا من أن نُخَوِّلَهُم ذلك عن طِيبِ نفسٍ واختيارٍ لم يَبْقَ لاستقلالنا أَثَرٌ أَفَلَيسَ من الحزم أن نطرح من السَّفينة جانبًا من شُحنتها لنجاتها" [1]، وقد صدرت الإرادة السُنِّية بتاريخ 19 سبتمبر 1869م بمنح جزيرة كريت بعض الامتيازات، وإعفاء أهلها من دفع أموالِ سَنَتَيْنِ كانت مُتأخِّرةً، ومن الخدمة العسكريَّة [2]، وبذلك انتهت الثَّورة مؤقَّتًا، حيث أنَّه أُعِيد بحث وضع الجزيرة بعد سنواتٍ قليلةٍ في مؤتمر برلين سنة 1878م، وضُمَّت تحت حكم اليونان عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، نتيجة الضُّغوط الخارجيَّة [3]، وقد تسبَّب هذا الشَّكل من الحلِّ، في ردود فعلٍ واسعةٍ في استانبول*، بل وزُعِمَ أنَّ عالي باشا أعطى جزيرة كريت لليونانيِّين [4].

هكذا بعد كل جهود الإصلاح التي بذلها الصَّدر الأعظم عالي باشا، وطموحه إلى تحويل الدَّولة العثمانيَّة إلى دولةٍ عصريَّةٍ، حيث كان سياسيًا إصلاحيًا رغم ما كان يتَّسِمُ به من استبدادٍ بالسُّلطة [5]، حتى وصفته الصَّحافة الأوربيَّة بأنَّه أعظم سياسي في أوربا [6] وبعد شهورٍ من معاناته الشَّديدة مع مرض السُّل، تُوفِّي أمين عالي في منزله باستانبول في 7 سبتمبر 1871م [7]

ودخلت الدَّولة من بعد وفاته – كما يرى المؤرِّخ التُّركي أوزتونا- في دورة "قحط الرِّجال"، فكان جُلُّ الصُّدور العظام الذين خلفوه قاصرين عن سَدِّ الفراغ الذي أحدثه

---

1) الشدياق، **كنز الرغائب**..، ج6، مصدر سابق، ص141.

2) فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص545.

3) أوغلى، **الدولة العثمانيَّة تاريخ وحضارة** ..، مج1، مرجع سابق، ص121.

* آذت قرارات عالي باشا الشَّعب المسلم في كريت، ولم يُعِرها الرُّوم من جهتهم أيَّ أهميَّةٍ، حيث بدأت سياسة إفناء المسلمين في الجزيرة، وإجبارهم على الهروب رغم تَكَلُّمِهِم اللُّغة اليونانيَّة. **ينظر:** أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص71.

4) Beydilli, A.G.E, S.426.

5) معلوف، مصدر سابق، ص ص223- 224.

6) أوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص77.

7) Gençer, A.G.E, S.98.

حيث كانت غايتهم الحصول على المناصب وتسخير الدَّولة في جمع الثَّروة، ففسدت أُسُسُ التَّنظيمات [1].

ثالثًا- مدحت باشا (1824- 1877م)

1- حياته وأهمُّ مناصبه قبل الصَّدارة

1.1- نشأته، تعليمه وأهم وظائفه قبل الولاية

مدحت باشا[*] أو أحمد شفيق[**]، وُلِدَ في استانبول سنة 1824م، وهو ابن الحاج حافظ محمد أشرف أحد علماء الدَّولة العثمانيَّة وقُضاتها الشَّرعيين[***]، وأصل أسرته من "روستشوك" في بلغاريا [2]، استقرَّ والده في استانبول سنة 1836م، حيث حفظ القرآن الكريم وهو في العاشرة من عمره، وبدأ تعلُّم اللُّغتين الفارسيَّة والعربيَّة، وبعض علوم الدين في جامع الفاتح، على يد "كتخدا زاده مراد ملَّا"، وواصل دراساته الإسلاميَّة من دينٍ ونحوٍ ومنطقٍ في المدرسة العرفانيَّة التي أنشأتها الحكومة سنة 1838م، وأرسلت إليها بعض الأذكياء من شُبَّان الباب العالي، غير أنَّه لم يقتنع بدروسها، وتوجَّه لحلقات "الخوجة حسام الدين أفندي" واستمرَّ فيها حتى سنة1841م [3]، كما واصل دراسته بعد ذلك بتعلَّم اللُّغة الفرنسيَّة وهو في الخامسة والثلاثين من عمره [4]، واكتسب من رحلاته

---

1) أوزتونا، مج2، المرجع السابق، ص78.

[*] ينظر الملحق رقم: (4)، ص285.

[**] أحمد شفيق هو اسمه الحقيقي، أمَّا اسم "مدحت" Midhat Paşa الذي اشتهر به، فهو اسمٌ وظيفيٌّ ديوانيٌّ في الحكومة. **ينظر:** أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، د.ت، ص31؛ **ينظر أيضا:**

Aksakal, Op.Cit, p.14.

[***] على عكس بعض المؤرِّخين يذهب المفكر الإسلامي الأردني "عبد الله التل" للقول بأن مدحت باشا هو ابن حاخام يهودي مجري، اشتهر بالمكر والخداع والدهاء، متظاهرًا بالإسلام، مبطنًا اليهوديَّة. **ينظر:** عبد الله التل، **الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام**، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، 1971، ص76.

2) لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، مرجع سابق، ص201؛ محمد مصطفى الهلالي، **"مدحت باشا بين الحقيقة والخيال"**، مجلة الفيصل، السنة 36، ع421- 422، المملكة العربية السعودية، رجب- شعبان 1432هـ، ص45.

3) **مذكرات مدحت باشا**، تر: يوسف كمال بك، ط1، مطبعة أمين هندية، مصر، 1913، ص ص4- 5.

4) Mutaaz Hammed Khalaf, **"Medhat Basha and His Reform Role in Iraq"**, Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.10 (37), Iraq, 2018, p.248.

الدِّراسيَّة الاستطلاعيَّة نحو عواصم أوربا: باريس لندن، فيينا وبلجيكا، مزيدًا من الانفتاح على الغرب، أين تعرَّف على النُّظم السياسيَّة والاجتماعيَّة في أوربا، والتي أعدَّته ليكون إصلاحيًا مستنيرًا يسعى لإعادة النَّظر في نظام الحكم العثماني [1].

وفيما يخصُّ وظائفه، وبحكم منصب والده قاضيًا في عديد ولايات الدَّولة، فقد كان يتنقَّل معه باستمرارٍ، وعندما بلغ سنَّ الثَّامنة عشر عيَّنه في أحد أقلام الصَّدارة بالباب العالي، ثمَّ عُيِّن رفيقًا لكُتَّاب تحريرات الشَّام، ومكث في صيدا سنتين ونصف عاد بعدها إلى استانبول، ثم تمَّ تعيينه كاتبًا للدِّيوان بولاية "قونية" سنة 1845م، ثم بولاية "قسطموني" سنة 1847م، وبعد فترةٍ وجيزةٍ من عودته إلى استانبول سنة 1848م تولَّى رئاسة القلم في الباب العالي [2]، ويظهر من ذلك أنَّ مسار تعليمه المزدوج، واشتغاله في عديد الوظائف الإداريَّة العثمانيَّة، قد ساعداه على التَّرقي السَّريع لمناصب سياسيَّة أكبر وأهم.

أُرسِلَ مدحت باشا سنة 1852م للكشف والتَّحقيق في خلافٍ حصل بين مُلتزمي جمارك ولايتي دمشق وحلب، فنجح في مهمته وتمكَّن من استرداد مبلغ مالي مهم لخزينة الدَّولة، ممَّا لفت انتباه الصَّدر الأعظم رشيد باشا، الذي عيَّنه عضوًا في المجلس العالي*، وبقي في المنصب أثناء صدارة رشيد باشا، عالي باشا ورفعت باشا كما كلَّفه بكتابة مذكِّرات حل مسألة القرم [3]، واستدعاه "عالي باشا" عند توليه الصَّدارة للاشتراك في لجنة وضع قانون إصلاح الولايات سنة 1864م، ووضع نظام مركزي للحفاظ على الدَّولة [4].

---

1) أمين، مرجع سابق، ص27.

2) قدري قلعجي، **مدحت باشا أبو الدستور وخالع السلاطين**، ط3، دار العلم للملايين، 1958، ص ص9- 10.

* **المجلس العالي للتنظيمات Meclis –i Ali –i Tanziamt** : مجلسٌ تشكَّل من أجل إعداد القوانين واللَّوائح الخاصَّة بالتَّنظيمات، وَوَضعِ قواعد وأُسُسِ الإصلاحات، وقد ظهر سنة 1853م نتيجة فصل بعض الصَّلاحيات التي كانت من ضمن مهام المجلس الأعلى للأحكام العدليَّة، وأُلغِيَ سنة 1861م. **ينظر:** صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور**، مج3، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016، ص1234.

3) **مذكرات مدحت باشا**، مصدر سابق، ص10؛ زيدان، مرجع سابق، ص375.

4) Goodwin, Op.Cit, p.37.

1 .2- مدحت باشا وحركة المعارضة

كان عهد السُّلطان عبد العزيز مُناخًا مثاليًا لظهور العديد من الحركات، إذ وبمجرد عودة شباب الدولة الذين تلقَّوا تعليمهم في الخارج، واطِّلاعهم على التَّقدُّم الأوربي، ومع ظهور حركة التَّنظيمات، ظهر العثمانيون الجُدد* (تركيا الفتاة) كمجموعةٍ إصلاحيَّةٍ، في إطارٍ مختلفٍ عن جهود الإصلاح الرَّسمي من أمثال: رشيد باشا وعالي باشا وغيرهم من رجال الإصلاح الرَّسميِّين، بعد أن أدركوا عدم مقدرتهم وطالبوا وبدعمٍ من الدُّول الأوربيَّة، بإعلان الحياة الدُّستوريَّة، وتقليص سلطة السُّلطان لكن رفض السُّلطان عبد العزيز مطالبهم، كما لم يستطيعوا الصُّمود في وجهه ولجأ معظمهم لأوربا، وقد كان أوَّل ظهورٍ لتركيا الفتاة في المهجر سنة 1860م وبين سنتي 1864- 1865 كان الظُّهور الرَّسمي للحركة، حين ظهرت أوَّل جريدةٍ معبِّرةٍ عن آرائهم باسم "حرية" Hürriyet، خاصَّةً فكرة أن يكون الولاء الأوَّل والأخير للوطن وليس للسُّلطان، ولا وزرائه أو للأمَّة الإسلاميَّة [1].

أمَّا مدحت باشا، فلم يكن على صلةٍ مباشرةٍ بالحركة ونشاطها القائم في باريس ولندن [2]، حيث كان متعقِّلًا جدًا، وسعى للإصلاح من الدَّاخل، والعمل على تأسيس حكومةٍ شُورِيَّةٍ، ولكنَّه ظَلَّ على ولائه لتركيا الفتاة، وحاول تهدئة رجالها بمقولة "الصَّبر نصير العقلاء"، وإقناعهم بتأجيل ثورتهم، وهذا ما أقرَّه لهم سنة 1857م، قبل التَّأسيس الرَّسمي للجمعيَّة: "..لا ينجح الأمل إلَّا بالعمل والصَّبر.. فعليه متى تمَّت الاستعدادات، وصارت البلاد صالحةً لِقبُولِ النِّظام الدُّستوري، فحينئذٍ نَفُوزُ بما نتمنَّاه.. فَخُطَّةُ

---

* كان من بينهم: مصطفى فاضل باشا، نامق كمال بك، ضيا باشا، سعد الله باشا، أبو الضيا توفيق بك، عبد الحق حامد بك، علي سعاوي، رضا بك، محمد بك، رشاد بك، أكاه أفندي، وشناسي، وصبحي باشا زادة آية الله بك. **ينظر:** روحي الخالدي، مصدر سابق، ص ص 81- 83؛ محمد حرب، **"تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"**، مرجع سابق، ص ص39- 40.

1) علي صالح، مرجع سابق، ص124؛ عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، 228.

2) السيد رجب حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، 1840- 1909**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص49.

الإصلاحات التي نحن عليها الآن أَوْفَى بالغرض، وأَكْفَلُ بالنَّجاح"[1]، وكثيرًا ما قامت الصَّحافة الأوربيَّة بتمجيد مدحت باشا، ووصفه كأقوى وُلَّاة الدَّولة العثمانيَّة، وسارت صُحُفُ العثمانيِّين الجُدد على نهجها، بل ونصَّبُوا منه قائدًا لتحقيق أهدافهم، ليكون بداية توغُّلهم في وظائف الدَّولة، مثل ضياء باشا الذي تولَّى منصب الصَّدارة[2].

1 .3- مدحت باشا واليًا

بفضل قوَّة شخصيَّة مدحت باشا وخبرته، واصل تدرُّجه في مناصب الدَّولة العُليا حيث أُوكِلَت إليه إدارة العديد من ولايات البلقان، وبغداد والشَّام، فأُرسل بدايةً واليًا على "الطونة" (بلغاريا) لإخماد الثَّورة وقمع التَّمرد، ثم ولاية "نيش"* التي أعاد إليها الهدوء والاستقرار أيضًا، بحماية حدودها مع صربيا، وإلقاء القبض على العصابات المتمرِّدة ومُدبري الثَّورة، وبفضل أعماله منحه السُّلطان عبد المجيد رتبة الباشوية نهاية سنة 1860م[3]، حيث أعاد هيكلة الإدارة والوظائف في تلك الولاية، ونظَّم مجالس البلديَّة وسعى لتطبيق القوانين بصرامةٍ[4]، وبعد أن قضى ثلاث سنواتٍ في ولاية "نيش"، تمَ تعيينه واليًا على "الطونة" (الدانوب)** سنة 1864م، التي أنجز فيها برنامجًا إصلاحيًا شاملًا، وأظهر كفاءةً في التَّسيير، حيث أنشأ المستشفيات وأصلح الطُّرق وبنى الجسور، علاوةً على إنشاء المباني العامَّة، وإصلاح النِّظام الاقتصادي، من خلال بناء

---

1) عزرا سمويل ساسون، **تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، ط1، مطبعة جرجي غرزوزي، الإسكندرية، 1910، ص ص76- 78.

2) اوزتونا، مج2، مرجع سابق، ص31.

* **ولاية نيش (Nish (Niaissus**: نايسوس أو نيسا، مدينةٌ في تركيا الأوربيَّة، تقع جنوب الصِّرب على الطَّريق الواصل بين استانبول وسالونيك، وهي تقع حاليا على الحدود البلغاريَّة، وكانت مقر الأسقفيَّة اليونانيَّة التَّابعة لبطركية القسطنطينيَّة. **ينظر**: موستراس، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، مرجع سابق، ص483.

3) علي صالح، مرجع سابق، ص101.

4) سمويل ساسون، مرجع سابق، ص ص27- 28.

** رأى كل من عالي باشا وفؤاد باشا، أنه يمكن استخدام إصلاحات مدحت باشا، كأساسٍ عامٍّ لنظام الولايات وتدارسا معه الموضوع، واتَّفقوا على ضمِّ ولايات "سلسترة وودين ونيش" لتُكَوِّن ولاية "الطونه"، التي سَتُنَفَّذُ فيها أوَّل تجربةٍ لإصلاح الولايات، يُشرِفُ عليها مدحت باشا. **ينظر**: عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص354.

المصانع، وفتح بنوك الائتمان الزِّراعي، وإنشائه لمزارعٍ يعود دخلها المادِّي على الدَّولة [1] وهذا بمساهمة وتبرُّعات أهالي الولاية، حيث أوجد آليةً عصريَّةً لتجاوز الصُّعوبات الماليَّة مُمَثَّلَةً في صناديق الدَّعم والمساعدة [2]، وهذا بعد أن حسَّن مدحت باشا من علاقة الرَّعايا بالدَّولة العثمانيَّة، بصرف النَّظر عن أعراقهم ودياناتهم، كما استغلَّ مساندة السُّلطان لإصلاحاته بتأسيس الخط الحديدي الرَّابط بين الدَّانوب وبلفنا، وأسَّس دارًا للأيتام في صوفيا [3].

غير أنَّ الحكومة العثمانيَّة اعترضت على اقتراحه بإضافة الصَّليب على العلم العثماني، ليكون علم المنطقة محليًّا، بحجَّة تهدئة رعايا الدَّولة وتقليل الثَّورات في البلقان، كما عارضه بعض ولاة الولايات البلقانيَّة المجاورة للطُّونة، ولم يُطَبَّق هذا الاقتراح أبدًا [4]، باعتباره يُعزِّز النَّزعة القوميَّة لدى ولايات البلقان، ومطالبهم بالاستقلال التَّام، وهو ما حدث بالفعل حيث زادت الفتن والثَّورات، خاصَّةً في الجبل الأسود، بلغاريا والبوسنة والهرسك وغيرها، وبعد ولايته على الطونة، عاد مدحت باشا إلى استانبول بأمرٍ من السُّلطان عبد العزيز، ليشغل منصب رئيس "مجلس شورى الدولة"* الذي تأسَّس سنة 1866م، ويذكر السُّلطان عبد الحميد الثَّاني في مذِّكراته سبب ذلك: "كان الغرض من تعيين الباشا (يقصد مدحت باشا) مقصودًا به فتح طريق الصَّدارة أمامه، لكنَّ مدحت باشا لم يستطع أن يستمرَّ كثيرًا في شُورى الدَّولة.. لأنَّ السُّلطان عبد العزيز لم يكن يُحبُّ إزعاج عالي باشا" [5].

---

1) Goodwin, Op.Cit, p.38.

2) بنحادة، **العثمانيون..**، مرجع سابق، ص110.

3) William Miller, **The Ottoman Empire 1801-1913**, Cambridge University Press, London, 1913, p.343.

4) بني المرجة، مرجع سابق، ص56.

* كان يرأس المجلس وزير، ويتلوه سكرتير وثلاثة عشر عضوًا، وستَّة عشر مُستشارًا، وثلاثة نواب من العناصر غير الإسلاميَّة، لذا نال ثقة العامَّة، وأصبح له سلطةً ونفوذًا كبيرًا في الدَّولة، حيث أنشأ المجالس الحقوقيَّة والجزائيَّة والتِّجاريَّة، وَسَنَّ القوانين للمعارف، ونشر الأمن في الولايات، وأنشأ البنوك الزراعيَّة في مراكز الولايات لمساعدة الفلاحين في التَّمويل. **ينظر:** صالح علي، مرجع سابق، ص105.

5) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تر: محمد حرب، ط3 مزيدة ومنقحة، دار القلم، دمشق- بيروت، 1991، ص74.

وقد نظَّم مدحت باشا المجلس على نسق مجلس الشُّورى الفرنسي، وجعله على ثلاثة أقسامٍ: إداريٌّ حقوقيٌّ وجزائيٌّ [1]، لكن ورغم الإصلاحات التي أنجزها مدحت باشا وهو على رأس مجلس الشُّورى، إلَّا أنَّه لم يمكث طويلًا بالمنصب، حيث استقال بعد عامٍ واحدٍ، بعد تخييره بينه وبين الولاية، وانتقل واليًا على بغداد، خلال الفترة (1869- 1871م) [2]، وقام بحملةٍ إصلاحيَّةٍ واسعةٍ، تاركًا بصمةً إداريَّةً وعمرانيَّةً كبيرةً، فقسَّم الولاية إلى عشرة سناجق (ألوية)، وطبَّق قانون الولايات الصَّادر سنة 1864م، حيث جمع ولايتي البصرة والموصل في ولايةٍ واحدةٍ مع بغداد، وأخضع القبائل الثَّائرة بسرعةٍ، وسمَّاه الباب العالي مُشيرًا للفيلق السَّادس ووالي بغداد، ما زاد من قُوَّتِهِ ومَكَّنَهُ أكثر من الإصلاح [3]،

وبالرُّغم من كُلِّ جهود الإصلاح التي بذلها مدحت باشا في العراق، إلَّا أنَّ الكثير منها كان ينتهي بالفشل، بسبب زيادة نفوذ الطَّبقة الجديدة من كبار مُلَّاك الأراضي الزِّراعيَّة، وبعد وفاة الصَّدر الأعظم عالي باشا سنة 1871م، تولَّى مكانه محمود نديم باشا*، ولأنَّه كان على خلافٍ مع مدحت باشا قام بعزله من بغداد وعيَّنه على ولاية "أدرنه"، فما كان من مدحت إلَّا تنفيذ قرار النَّقل، لكن وقبل انتقاله إلى ولايته الجديدة توجَّه إلى استانبول، وقابل السُّلطان عبد العزيز، عارضًا عليه وجهة نظره في إصلاح شُؤُون الدَّولة، وأقنعه بفكره الإصلاحي، وعلى الفور أصدر السُّلطان قراره بتعيين مدحت باشا في منصب الصَّدارة بدلًا من نديم باشا [4].

---

1) سمويل ساسون، مرجع سابق، ص51.

2) نفسه، ص54.

3) زيدان، مرجع سابق، ص380 وما بعدها.

* **الصَّدر الأعظم محمود نديم باشا**: ولد سنة 1818م، عمل سكرتيرًا لمجلس الوزراء، ثم مستشارًا للصَّدارة، كما شغل ولاية كل من صيدا والشَّام وازمير، تولَّى منصب الصَّدارة للمرَّة الأولى بعد وفاة عالي باشا سنة 1871م ثمَّ مرَّةً ثانيةً سنة 1875م، توفي سنة 1883م. **ينظر**: مخلوف، مصدر سابق، ص 42.

4) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص98؛ بني المرجه، مرجع سابق، ص56.

2- صدارة مدحت باشا والتَّوجُّه نحو الدستور

2 .1- صدارة مدحت باشا الأولى 1872م

تولَّى مدحت باشا منصب الصَّدارة العظمى في 31 جويلية 1872م، بعد تقارير المابين التي تقدح في نديم باشا بسبب تجاوزاته، فكانت صدارته مدعاةٌ للارتياح بشكلٍ عامٍّ، خاصة من غير المسلمين [1]، وسرعان ما شرع في تنفيذ برنامجه الإصلاحي في كل ولايات الدَّولة العثمانيَّة، خاصَّةً وأنَّه كان قد اشترك رفقة عالي وفؤاد باشا وجودت باشا في إصدار قانون إصلاح الولايات، وإخضاعها للسُّلطة المركزيَّة في استانبول منذ سنة 1864م [2].

فأعاد بدايةً الولاة والموظَّفين المبعدين، من ذوي الكفاءة إلى وظائفهم الأولى كما سمح بعودة المنفيِّين المؤيِّدين للإصلاح، فأصدر عفوًا عن حسين عوني، وعن "رشدي باشا المترجم"* وعيَّنه ناظرًا للأوقاف، وعيَّن سفير الدولة في باريس "جميل باشا" للخارجيَّة، و"صادق باشا" للماليَّة، كما أَبعَدَ "جودت باشا" من مجلس الوزراء غير أنَّه سمح له بإتمام مؤلفه "مجلة الأحكام العدليَّة" [3].

وبعد اطلاع مدحت باشا على الأوضاع الماليَّة للدَّولة، لاحظ اختلال الميزانيَّة العامَّة، حيث وصلت قيمة العجز ما يقرب من ثلاثة ملايين ليرة، وبعد التَّحقيقات وجَّه تُهمة الاختلاس لمحمود نديم باشا وقام بمحاكمته وإدانته، لكن السُّلطان عبد العزيز أصدر قرار العفو عنه [4]، ممَّا يُوضِّح عدم ثقته في قرارات مدحت باشا، وعدم قبوله لإصلاحاته التي شرع فيها، وهو ما سيتطوَّر لاحقًا ويظهر بصورةٍ أكبر في علاقتهما

1) لهارد، مصدر سابق، ص295.

2) سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، مرجع سابق، 176.

* **الصَّدر الأعظم محمد رشدي باشا المترجم:** ولد سنة 1811م، وقد أطلق عليه لقب المترجم لاشتغاله بالتَّرجمة عن الفرنسيَّة في مقر وزارة الحربيَّة، تولَّى منصب الصَّدارة خمس مرَّاتٍ، أوَّلُها سنة 1860م، وآخرها سنة 1878م. تُوفِّيَ سنة 1874م. **ينظر:** مخلوف، مصدر سابق، ص50.

3) مخلوف، نفس المصدر السابق، ص130.

4) **مذكرات مدحت باشا**، مصدر سابق، ص ص189- 193.

فقد شرع مدحت باشا في الحدِّ من سلطة السُّلطان وحاشيته، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالمال العام، وتوجَّه لإصلاح شُؤُون الدَّولة الدَّاخليَّة [1]، لكن بقيت أغلب إصلاحاته عقيمةً بسبب الضَّعف العام الذي أصاب الدَّولة، وقِصَرِ فترة صدارته.

ساءت العلاقة أكثر بين مدحت باشا والسُّلطان عبد العزيز، خاصَّةً بعد وشاية حسين عوني، إضافةً لرفض مدحت باشا لطلب خديوي مصر* للاقتراض من الخارج بدعوى الإصلاح**، لكن السُّلطان عبد العزيز أرسل فرمانًا يمنحه بموجبه أحقِّيَّة الاقتراض دون الرجوع للباب العالي، ونتيجة لذلك لم يمضِ سوى شهران ونصف على صدارة مدحت، حتى أصدر السُّلطان قرارًا بعزله، وتولية سعيد باشا مكانه، ثم رشدي باشا المترجم بعد فترةٍ قصيرةٍ أيضًا، ليتولَّى مدحت باشا نظارة العدليَّة، وكتب من منصبه الجديد تقريرًا عن شُؤون الإصلاح، ممَّا جاء فيه: "لقد صرَّحتَ جلالتكم في خطاب العرش بأنَّكم تلتزمون خُطَّة الإصلاح المنشود، ومع هذا فقد سَاءَ الحَالُ.. واختلَّت ماليَّة الدَّولة.. وقد اضطرَّتنا وطنيتنا إلى عدم السُّكُوتِ والوُقُوعِ فِيمَا لا تُحمَدُ عُقباه.. فإذا أصدرتم خطًّا همايونيًّا جديدًا، حتَّمتُم به إتِّبَاعَ القوانين والنُّظم.. وأرجعتم المُنشآت الخيريَّة إلى أصلها، وَصَرَفتُم الأموال في سبيل ما خَصَّصَهَا له الواقِفُونَ وأَعَدتُّم مرجع الدَّولة إلى الباب العالي، فَيُقِرُّ قراراته ويعرضها جلالتكم.. إذا تمَّ ذلك كُلُّهُ حصلت النَّتيجة المطلوبة بعون الله تعالى" [2].

1) **مذكرات مدحت باشا**، مصدر سابق، ص ص193- 194.

* **الخديوي إسماعيل (1863- 1879م)**: إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، عمل خلال فترة حكمه على توثيق علاقاته بالدّولة العثمانيَّة، إلى غاية خَلعِهِ من طرف السُّلطان عبد الحميد الثّاني سنة 1879م بعد ضغطٍ من فرنسا وانجلترا. **ينظر**: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل 1863-1879م**، د.ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1967، ص15 وما بعدها.

** كان مدحت باشا يُدرِكُ نوايا كُلاًّ من فرنسا وانجلترا اتجاه مصر، بإغراقها في المديونيَّة وتسهيل عملية التَّدخُّل في شُؤونها واستقلالها الإداري. **ينظر: مذكرات مدحت باشا**، مصدر سابق، ص196.

2) قلعجي، مرجع سابق، ص23.

وَفَورَ قراءة السُّلطان عبد العزيز للتَّقرير، أمر بعزل مدحت باشا من الوزارة وإبعاده عن العاصمة واليًا في "سالونيك"*، كما عزل رشدي باشا ونقله إلى حلب وأعاد نديم باشا إلى الصَّدارة، وقد بقي مدحت واليًا على "سالونيك" بضعة أشهرٍ حتى صدور قرار عزله، ليعود بعدها إلى استانبول، واتَّفق مع بعض رجال الدَّولة منهم: رشدي باشا حسين عوني باشا وسليمان باشا قائد الحربيَّة على عزل السُّلطان فمن وجهة نظرهم لا يمكن أن يوجد إصلاحٌ بوجود السُّلطان عبد العزيز، ولا بد من التَّخلُّص منه لإعلان الدُّستور وتفعيل الشُّورى [1].

وبالفعل فقد قام مدحت باشا وأعوانه في النِّهاية بالانقلاب على السُّلطان عبدالعزيز في 30 ماي 1876م، وتنصيب الأمير مراد على عرش السَّلطنة، بسبب الوعد الذي قطعه على نفسه باستكمال عملية الإصلاح [2]، وذلك بعد أن استغلُّوا نفي المعارضين الإصلاحيِّين من أعضاء (تركيا الفتاة)، وحادثة اغتيال قُنصُلَي فرنسا وبروسيا في سالونيك، مِمَّا دفع الأُلوف من أعضاء الحزب العمومي وعشرون ألفًا من السَّفطا** وعُموم الشَّعب، للتَّظاهر ضدّ السُّلطان (عند مدخل قصر طولمة بهجة) وتقديم عريضةٍ تطالب بفصل الصَّدر الأعظم محمود باشا وشيخ الإسلام "حسن فهمي أفندي"

* **سالونيك Salonique**: مدينةٌ في تركيا الأوربيَّة (مقدونيا) فتحتها الدَّولة العثمانية منذ سنة 1430م، وهي مركز اللواء والولاية في عمق خليج سالونيك. **ينظر:** موستراس، مرجع سابق، ص ص301- 302.

1) قلعجي، المرجع السابق، ص ص22- 23؛ علي صالح، المرجع السابق، ص ص144- 145.

2) Goodwin, Op.Cit, p.40.

** **السَّفطا (السُّوفتاس):** هم طلبة المدارس الدِّينيَّة في الدَّولة العثمانيَّة، وقد وصل عددهم أواخر القرن الثَّامن عشر إلى حوالي خمسة آلاف "سوفتاس" في استانبول وحدها، يُتابعون دراساتهم لفترةٍ طويلةٍ، ويعيشون أغلب الأحيان في ظروفٍ صعبةٍ جدًا، وعلى عكس العديد من كبار العلماء العثمانيِّين الذين اقتنعوا بأن مصير الإسلام ومصيرهم أيضا يعتمدان على وجود واستقرار الدَّولة، والشَّريعة قد وُجدت للمساعدة على نشر المعتقد الإسلامي لا لِتَكُونَ حجر عثرةٍ في طريقه، فقد شكَّل طُلَّاب المدارس الدِّينيَّة خلال تاريخ الدَّولة العثمانيَّة أرضًا خصبةً للتذمُّر وافتعال المشاكل وقد نما عدم رضاهم في القرنين 18- 19م نتيجة فضائح الفساد في قيادة العلماء، كما شكَّل "السوفتاس" أحد المراكز الأساسيَّة لمعارضة العديد من الإصلاحات المقتبسة عن الغرب والتي طالت الحكومة والمجتمع العثمانيِّين. **ينظر:** أورييل هايد، **"موقف العلماء من الإصلاحات في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني"**، مجلة الاجتهاد، ع45- 46، السنة 11، بيروت، شتاء وربيع 2000، ص ص26- 29.

المتَّهمين بالتَّراخي ومحاباة الرُّوس [1]، وبعد رفض السُّلطان لبعض المطالب، اضطرَّ إلى عزل الصَّدر الأعظم وشيخ الإسلام، وتشكيل حكومةٍ جديدةٍ برئاسة رشدي باشا ضمَّت من بين أعضائها مدحت باشا، وحسين عوني كوزيرٍ للحربيَّة [2]، رغم ذلك اختار الانقلابيُّون المتآمرون التّوجُّه إلى شيخ الإسلام الجديد "خير الله"، وطلبوا منه إصدار فتوى خلع السُّلطان*.

لقد تعهَّد السُّلطان مراد الخامس، لعبد العزيز بحُسْنِ المعاملة، ولـمّا بلغه خبر موتِهِ**، صاح بأعلى صوته "خُنتني يا حسين عوني، وقد ألبستموني ثوب عارٍ لا يفنى لأنّني تعهَّدتُ له أن أحفظ حياته، فيا للعار"، وأوقع مراد التُّهمة على عوني ورديف باشا وكان يأبى أن يصدِّق أن عبد العزيز قد انتحر، ومنذ ذلك الوقت وهو يُعاني من حُزنٍ شديدٍ، فكان يبكي مرارًا، واستولى عليه الحزن، وأصبح منذ ذلك اليوم غير مسؤولٍ عمَّا حدث، لأنه كان يُكرِّرُ قوله: "أُريد أن أستقيل أو أذهب إلى فرنسا أو ايطاليا التماسًا للرَّاحة والعافية". واستلم زمام السُّلطة إذ ذاك مدحت باشا، رشدي باشا وشيخُ الإسلام خير الله أفندي، وأَجَّلُوا حفلة السُّلطان في جامع السُّلطان أيوب، إلى شهرين بالتّسويف والتّأخير، ونَشَرُوا إشاعة مرض السُّلطان بالحُمَّى، حيث ظَلَّ مرضُهُ الحقيقي غير معلومٍ، إلى أن أذاعته جرائد أوربا [3].

---

1) سركيس، مصدر سابق، ص ص25- 31.

2) لهارد، مصدر سابق، ص40.

* كان نصُّ فتوى الخَلع: "متى لم يَعُد السُّلطان قادرًا على الملك هل يجوز خلعه شرعًا؟ ومتى بدَّد الأموال وأوجب فقر شعبه بملاهيه الذّاتية هل يجوز خلعه شرعًا؟" وكان الجواب: "بعونه تعالى نعم يمكن أن يُخلع السُّلطان إذا خرَّب بلاده بإصراره وإسرافه، لأن السُّلطان يجب أن يكون أبًا لرعيّته، لا ظالـمًا لها سامحه الله، إنَّه العظيم الجبَّار". **ينظر:** سركيس، المصدر السابق، ص ص37- 38.

** يتبنّى بعض المؤرخين قصَّة انتحار السُّلطان، ويُرجِعُون السّبب إلى اختلال قواه العقليَّة، لكنَّ رسالته للسُّلطان مراد قبل وفاته بيوم واحد، لا تدلُّ على أدنى اضطراب عقلي: "بعد اتّكالي على الله تعالى وجّهت اتّكالي عليك فَأُهَنِّئُكَ بجُلُوسِكَ على تخت السُّلطة، وأبيّنُ لك ما بي من الأسف، على أَنِّي لم أَقْدِر على أن أَخْدُمَ الأُمَّة حسب مُرادِهَا فأؤمل أنَّك أنت تَبلُغُ هذا الأرب، وأَنَّك لا تنسى أنِّي تشبَّثتُ بالوسائل الفعَّالة لصيانة المملكة وحفظ شرفها وأوصيك بأن تتذكَّر أنَّ من صَيَّرني لهذه الحالة، هُم العساكر الذين سلَّحتُهم أنا بيدي..". **ينظر:** علي حسّون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمَّان، 1994، ص201.

3) سركيس، المصدر السابق، ص ص137- 139.

وبعد انتشار خبر مرض السُّلطان، فاوض مدحت باشا وليُّ العهد عبد الحميد أفندي، في مسالة تولِّي كَفَالة المُلك إلى أن يُشفَى شقيقه فرفض، فسأله مدحت إن كان يقبل أن يكون سُلطانًا ومرادٌ حيٌّ يُرزق، فأجابه بالقبول إذا كان لا أمل من شفائه، ليتمّ عقب ذلك استدعاء الدكتور "ليورسدوف" رئيس مستشفى المجانين في فيينا، والذي تعهَّد أن يشفي السُّلطان في شهرين، لكن وفيما كان النّاس يترقّبُون شِفاء السُّلطان، طرأ ما يُعجِّل في خَلعِهِ، حيث أفتى شيخ الإسلام بذلك*، ولعل السّبب كان في الخلاف بين مدحت باشا، والصَّدر الأعظم رشدي باشا حول مسألة تركيا الفتاة، ومسألة الصِّرب والجبل الأسود، فطُلِبَ من شيخ الإسلام خير الله أفندي إصدار فتوى الخَلع، وتسلّم عبد الحميد الثّاني عرش السَّلطنة العثمانيَّة، فيما تمَّ نقل مراد الخامس من سراي "طولمه بهجة" إلى سراي "جيراغان" [1].

2 .2- الصَّدارة الثَّانيَّة 1876- 1877م وإعلان المشروطيَّة**

بعد أن تولَّى السُّلطان عبد الحميد العرش يوم 31 أوت 1876م، وبعد مُبايعته من كافَّة طوائف الشَّعب، وإبلاغ كافَّة الدُّول، أصدر قراره بعزل رشدي باشا من منصب الصَّدارة وتعيين مدحت باشا بدلًا عنه في 19 ديسمبر 1876م، وقد كلَّفه السُّلطان بتشكيل لجنةٍ من العلماء والموظَّفين المدنيِّين لعمل مسودَّة الدُّستور، كما كلَّف جودت باشا بإدخال تعديلات جزئية، حيث بدأت الشُّكوك تتزايد بين الطَّرفين [2]، فجاءت

---

* أفتى "حسن خير الله" أنه إذا جنَّ إمام المسلمين جُنونًا مُطبقًا ففات المقصود من الإمامة، يَصِحُّ حلَّ الإمامة من عهدته". **ينظر:** شكيب ارسلان، **مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه 1800- 1950 حسب التسلسل الزمني**، إشراف يوسف حسين إيبش وآخرون، ط2، الدار التقدمية، المختارة- الشوف لبنان، 2011، ص44.

1) سركيس، مصدر سابق، ص ص139- 142.

** **المشروطيَّة Masrutryot:** مصطلحٌ أطلقه المؤرخون على الفترة الممتدَّة من 16 مارس 1876م إلى 14 فيفري 1877م واستُعمِلَ للدَّلالة على الحياة الدُّستوريَّة، باعتبار أنَّ القانون الأساسي قبل تعليقه من طرف السُّلطان، يجعل حُكمَ السُّلطان "مشروطًا" بمراعاة القُيود المقرَّرة فيه، كما تمَّ خلال فترة المشروطيَّة الأولى تشكيل أوَّل مجلسٍ نيابيٍّ في الدَّولة العثمانيَّة (مجلس المبعوثان)، وأمَّا المشروطيَّة الثَّانيَّة فهي المرسوم الذي أصدره السُّلطان عبد الحميد الثَّاني في 24 جوان 1908م بإعادة المجلس بعد تعطيله أكثر من ثلاثين عامًا. **ينظر:** صابان، **المعجم الموسوعي..**، مرجع سابق، ص209؛ السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، جامعة الأزهر، القاهرة، 1979، ص110.

2) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص122؛ **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص81؛ قلعجي، مرجع سابق، ص ص54- 56.

مواد الدُّستور كامتدادٍ للتَّجارب والممارسات العثمانيَّة السَّابقة، يقول السَّفير الفرنسي لهارد: "إنَّ شيخ الإسلام أفندي وكبار العلماء عند التَّباحث في موضوع القانون الأساسي كانوا مع المجتمعين، حيث إنَّهم كانوا مُكلَّفين بالحفاظ على الأحكام الشَّرعيَّة، ولا يمكن أن يوافقوا على أي مقرَّرٍ يمسُّ الشَّرع والدِّين، وهذا ليس من قبيل الدِّعاية، ولكنَّه الحقيقة" [1]، وبذلك لم يكن الدُّستور مُجرَّد نسخةٍ طبق الأصل عن الدَّساتير الغربيَّة [2] كما ادَّعى البعض وقت إعلانه.

هكذا ورغم انشغال الدَّولة العثمانيَّة بمؤتمر "التِّرسانة"* في استانبول، إلَّا أنَّ مدحت باشا كان مُنشغلًا بترسيخ المبادئ الدستوريَّة وتعزيز الحريات، ووضع الضَّمانات لحياد المؤسَّسات القضائيَّة [3]، ويرجع له الفضل في صدور الدُّستور، حتى أنَّ البعض ينسبه إليه [4]، وهذه حقيقة فقد كان الدُّستور في أصله من وضع مدحت باشا نفسه وحمل بعض أفكاره الحُرَّةَ التي كان أساسها الحدُّ من سلطة السُّلطان والمساواة في المعاملة بين الأجناس المختلفة الخاضعة للدَّولة العثمانيَّة.

وبعد إعلانه للدُّستور يوم افتتاح مؤتمر استانبول في 23 ديسمبر 1876م، تقرَّر بعدها إجراء انتخاباتٍ عامَّةٍ لأوَّل مرَّةٍ في تاريخ الدَّولة العثمانيَّة، ونتيجةً لِكُلِّ الصُّعوبات

1) لهارد، مصدر سابق، ص332.

2) عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص233.

* **مؤتمر التِّرسانة (25 ديسمبر 1876م)**: وصلت حركة التَّمرُّد والعصيان في ولايات البلقان إلى ذروتها بين عامي 1875- 1876م، فبدأت البوسنة والهرسك وبلغاريا في نهاية حُكم السُّلطان عبد العزيز، ولحقتها الصِّرب والجبل الأسود بإعلان الحرب على الدَّولة عهد مراد الخامس، وبالرُّغم من أنَّ الجيش العثماني حقَّق العديد من الانتصارات ضد الصِّرب، إلَّا أنَّ الدَّولة العثمانيَّة أُرغِمَت على قبول اقتراح انجلترا بعقد مؤتمر استانبول لدراسة المسألة الشَّرقيَّة من جديد، وقبول احتجاج روسيا حول إيقاف الحرب مع الصِّرب، وبعد أن تولَّى السُّلطان عبد الحميد الثاني، عُقِدَ مؤتمر الترسانة واتخذت فيه قراراتٌ تُرغِمُ الدَّولة على تقديم تنازلاتٍ في البلقان، لكنَّ السُّلطان رفضها واعتبرها تدخُّلات في شُؤون الدَّولة. **ينظر:** علي صالح، مرجع سابق، ص89؛ وللتَّوسُّع حول موضوع الأقليَّات والثَّورات في البلقان. **ينظر:**

Geneviève-Lea Raso, **La Quête Identitaire De L'Etat Turc : Etats, Nations, Nationalismes De 1839 A Nos Jours**, Directrice de Thèse: Anne Rainaud, Université Côte d'Azur, France, 2017.

3) علي صالح، مرجع سابق، ص160.

4) الدقن، مرجع سابق، ص110.

التي كانت تواجهها الدَّولة، قرَّر مدحت باشا أن تجري الانتخابات لمجلس المبعوثان من المجالس المنتخبة في الولايات والألوية، ويكون عدد مبعوثي كُلَّ لِواءٍ بحسب عدد السُّكان [1].

وقد اختلف الباحثون حول الهدف من إعلان الدُّستور، فيرى البعض أنَّه صدر للإبقاء على وجود الدَّولة العثمانيَّة، وإبطال إدِّعاءات القوى الكُبرى ضدَّها [2] في حين يرى البعض الآخر أنَّه جاء تتويجًا للاتِّجاه الإصلاحي الذي بدأ منذ أواخر القرن الثَّامن عشر [3]، وبالتَّالي فالقول أنَّه "مُجرَّد ذرٍّ للرَّماد في العيون" هو أمرٌ مبالغٌ فيه، رغم ذلك يمكن القول أن "القانون الأساسي" قد مثَّل تتويجًا لجهود السِّياسيين والمثقَّفين العثمانيِّين على مدى نحو أربعين سنةٍ من زرع الثَّقافة الغربيَّة في الدَّولة والعمل على إزاحة الثَّقافة الإسلاميَّة، وتتويجًا لجهود النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة في الاتجاه نحو الغرب كما مثَّل البداية للجيل الذي تلا جيل مدحت باشا، لإنشاء مؤسَّساتٍ ديمقراطيَّةٍ على النَّسق الغربي، وليس على النَّسق الشَّرقي الإسلامي، هذا بالرَّغم من أنَّ أكثريَّة الشَّعب العثماني "الأتراك المسلمون" رأوا فيه تحقيقًا لمكاسب الأقلِّيات، من خلال اعترافه بالقوميَّات، وتعزيزه لفكرة "المواطنة" على النَّموذج الغربي*، التي تمَّ طرحها منذ سنة 1869م، وينتهي بهم حتمًا إلى الاستقلال عن الدَّولة [4].

وبعد إعلان نتائج مجلس المبعوثان، انعقدت أُولى دوراته في الفترة 19 مارس- 28 جوان 1877م، وكانت ايجابيَّةً من حيث المناقشات، لكن شهد انعقاد الدَّورة الثَّانيَّة

---

1) لهارد، مصدر سابق، ص333.

2) فتحي زغروت، **النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي**، ط1، الأندلس الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص612.

3) عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، مرجع سابق، ص233.

* يستخدم بعض المؤرِّخين مصطلحي "الجنسيَّة" و"المواطنة" بالتَّبادُل، وهما في الحالة العثمانيَّة غير متقابلان، لأنَّ مصطلح الجنسيَّة (التَّبعة العثمانيَّة) يُقصَدُ به الانتماء للأمَّة، أمَّا مصطلح المواطنة، فهو بمعناها الرُّوماني اللَّاتيني Civitas أي حقَّ سكان البلد، فكلمة "عثمانلي" تعني جميع المواطنين من جميع الأديان والمذاهب. **ينظر:** لهارد، المصدر السابق، ص331.

4) Geneviève-Lea Raso, Op.Cit, p.10.

31ديسمبر- 14فيفري 1877م نقاشاتٍ حادَّةٍ بين النُّواب المسلمين والمسيحيِّين وانتقاداتٍ لرجال الدَّولة وللسُّلطان نفسه، نتيجة الهزائم المتوالية في البلقان، عندها شعر السُّلطان بالخطر على وحدة الدَّولة، واضطرَّ لتعطيل المجلس حفاظًا على وحدتها وتماسكها [1] لينتهي عهد "المشروطيَّة الأولى" بعد أقلٍّ من عامٍ وقد شرح السُّلطان عبد الحميد سبب تعطيله للدُّستور في مذكراته، إذ كان يرى بأنَّه غيرُ كَافٍ لمعالجة أَدوَاءَ الأمَّة الإسلاميَّة، وإنَّما وضعه مدحت باشا لخدمة مرامي انجلترا، أمَّا عن قبوله له من البداية، فقد أُجبر عليه لأنَّ الأمَّة انخدعت بأفكار مدحت باشا، كما يقول: "لم أكن أستطيع الوقوف أمام تيار ذلك العهد، وقلت: (مادامت الأمة تريد تجربة مسؤوليتها عن مقدراتها وحكم نفسها، فليكن ما تريده الأمَّة) واخترت من بين لوائح القوانين الأساسية لائحة مدحت باشا، وصدّقت عليها بعد أن أدخلت عليها تعديلاتٍ جزئيَّةٍ، وأصدرت المرسوم السُّلطاني المعروف" [2]، كما أنَّ المجتمع العثماني حسب رأيه لم ينضج بعد لخوض هاته التَّجربة، ولا زال يرى أن الدَّولة فوق المجتمع.

3- الصِّراع على السُّلطة ونهاية مدحت باشا

3 .1- مدحت باشا والسُّلطان عبد الحميد الثَّاني

تزايدت قُوَّة الصَّدر الأعظم مدحت باشا بعد إعلان الدُّستور، لكن الأحداث الأخيرة التي شارك فيها من عزل ومقتل السُّلطان عبد العزيز، إلى خلع السُّلطان مراد وتنصيب السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، كانت كفيلةً بأن تصنع اضطراباتٍ كبيرةٍ حول شخصه، حيث وصل به الأمر حدَّ الغُرور، ويذكر السُّلطان عبد الحميد في مذكراته بهذا الصَّدد: "وجدته (يقصد مدحت باشا) يُنصِّبُ من نفسه، ومنذ اليوم الأوَّل آمرا عليَّ ووصيًّا وكان في معاملته معي بعيدًا عن المشروطيَّة، وأقرب إلى الاستبداد" [3] وكان مدحت باشا عندما يجلس في مجالس الخمور، يُفشي أدقَّ أسرار الدَّولة، فقد

---

1) عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني- مذكرات**، تر: صالح سعداوي، ط1، دار البشير، عمّان، 1991، ص ص20- 21؛ دومون، مرجع سابق، ص153.

2) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص82.

3) نفسه، ص76.

تحدَّث عن عزمه إعلان الجمهوريَّة، وأنه سيصبح رئيسها ثم إمبراطورها [1] بمعنى أنَّه كان يريد الانقلاب على السُّلطان وآل عثمان، كما ظلَّ مُتحمِّسًا لتوطيد سلطته في الصَّدارة، وقام بافتتاح أُولى جلسات "مجلس المبعوثان" بخطابٍ مُطوَّلٍ، تطرَّق فيه للنِّظام الذي ستنتهجه الدَّولة وعند استعراضه للثَّورة والتَّمرُّد في ولايات البلقان، علَّق عليها أنَّها بفعل التَّدخُّل الرُّوسي، رافضًا الرُّضوخ لمطالب تلك الولايات بالاستقلال ولمطالب الدُّول الأجنبيَّة [2] وقام بعدها بتشكيل لجنةٍ استثنائيَّةٍ من الجنرالات لدراسة وضع الجيش العثماني وكانت دهشته كبيرةٌ، إذ لم يكن لديهم أيَّ معلوماتٍ موثوقةٍ* وبالرَّغم من ذلك وبناءً على التَّقرير الذي قدَّمه وزير الحربية "رديف باشا" للقصر [3] أصرَّ مدحت باشا على دخول الحرب ضِدَّ روسيا**، ولكي يُجبر السُّلطان عبد الحميد حرَّض طلاب الكُلِّيات المؤيّدين للحرب للقيام بمظاهراتٍ في شوارع استانبول، بل قام أنصاره بشن حملةٍ على معارضيها، واتِّهامهم بالخيانة [4].

وفي 2 مارس 1877م أعلنت الدَّولة العثمانيَّة الحرب على روسيا، وتمَّ تطبيق المادَّة 113 من القانون الأساسي بإعلان حالة الاستنفار، وإيقاف سائر القوانين والأنظمة مُؤقَّتًا، ورغم وقوف الجيش العثماني أمام تقدُّم الجيش الروسي لمدة ستة أشهر، لكنَّه

---

1) علي محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2010، ص16.

2) الشدياق، **كنز الرغائب..**، ج6، مصدر سابق، ص37؛ علي صالح، مرجع سابق، ص180.

* عَقِبَ تحقيقاته قدَّر مدحت باشا تعداد الجيش العثماني بحوالي 650 ألف جندي، بينما قدَّر محمود باشا ورديف باشا العدد بحوالي 700 ألف جندي، ومع ذلك أبلغ مختار باشا القصر مُسبقًا بأنَّ التَّقدير ينبغي ألَّا يتخطى 300 ألف أمَّا على جبهات الحرب فقد قارب تعداد الجيش الرُّوسي 500 ألف رجل. **ينظر:** مورو، مرجع سابق، ص ص46، 47، 50.

3) مورو، نفس المرجع السابق، ص45.

** نتيجة إصرار مدحت باشا، قامت الدُّول الأوربيَّة بالاجتماع مرَّةً أخرى في لندن في 21 مارس 1877م وقرَّرت تخفيف شروط الصُّلح التي تمَّ عرضها في مؤتمر الترسانة، وإبلاغ الدَّولة العثمانيَّة بالقرارات، غير أنَّ مدحت باشا رفضها مرَّةً أخرى، كما رفض مقترحات القيصر الرُّوسي "الكسندر الثاني" الذي صرَّح بأنَّه يمكن منع قيام الحرب في حال تخلِّي الدَّولة العثمانيَّة عن قصبة "نكشيك" للجبل الأسود، وبدون أيَّ تَرَدُّدٍ أعلنت روسيا الحرب على الدَّولة في 19 أفريل 1877م. **ينظر:** محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار 1842-1920**، ط2، دار القلم، دمشق، 1996، ص38.

4) حرب، **السلطان عبد الحميد..**، مصدر سابق، ص38.

لم يستطع الصُّمود أكثر، وبعد الهزائم المتوالية في عديد الجبهات، قرَّر السُّلطان حل مجلس المبعوثان، وتعليق العمل بالدُّستور في 14 فيفري 1878م [1] وانتهت الحرب بهزيمة العثمانيين في البلقان، وتوقيع "معاهدة سان استيفانوس" في 15 فيفري 1878م، والتي كانت بنودها قاسيةً جدًّا على الدَّولة العثمانيَّة، ليتمَّ تعديلها بعد ذلك بفرض "معاهدة برلين" في 13 جوان 1878م على روسيا من قبل الدُّول الكُبرى، وإعادة رسم الخريطة الإستراتيجيَّة الأوربيَّة، حيث كرَّست استقلال الولايات الأوربيَّة في صربيا ورومانيا وبلغاريا، واحتلال البوسنة والهرسك من النَّمسا والمجر، واحتلال شرق الأناضول من الرُّوس (باطومي قارص وأردهان) [2].

ومن الواضح أن مدحت باشا والمجلس النِّيابي هُمَا من تسبَّبا في الحرب، لذا كان قد عزله السُّلطان عبد الحميد عن الصَّدارة، ولم تَدُم صدارته أزيد من خمسون يومًا وصدر المرسوم السُّلطاني بنفيه إلى ايطاليا، على متن الباخرة السُّلطانيَّة (عز الدِّين) وتعيين أدهم باشا صدرًا أعظمًا [3]، ويذكر السُّلطان بهذا الصَّدد: "وقد اعتقد مدحت باشا أن الأمَّة تُحبُّه حُبًّا جمًّا، ولم يَرَ داعيًا لكتمان قوله بأن لو عزلته فستقوم في البلاد ثورةً ضخمةً.. الذي حدث أن لم يفتح فمه عندما أبعدت مدحت باشا إلى أوربا، بل وصل الأمر أن هنَّأني كثيرٌ من الوزراء ورجال الدَّولة" [4].

3 .2- محاكمة "يلدز" ونهاية مدحت باشا

عاش مدحت باشا فترةً ليست قليلةً مُبعدًا في انجلترا، وأثناء إقامته في انجلترا التقى السَّفير العثماني في لندن، الذي أبلغه عفو السُّلطان عبد الحميد عنه، وتخصيص راتبٍ شهريٍّ له، والسَّماح له بالإقامة في جزيرة كريت مع أسرته [5]، وبعد مرور شهرين من إقامته الجديدة تلقَّى مدحت باشا أمرًا بتعيينه واليًا على سوريا (1879- 1880م)

1) علي صالح، مرجع سابق، ص183.
2) مورو، مرجع سابق، ص44.
3) روحي الخالدي، مصدر سابق، ص133.
4) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص85.
5) قلعجي، مرجع سابق، ص ص86- 87.

التي بادر فيها بالإصلاحات، لينقل بعدها إلى ولاية ازمير (1880- 1881م)، وفي ظلِّ انشغاله بإصلاحات الولاية الجديدة، وصله خبر إحياء قضيَّة مقتل السُّلطان عبد العزيز [1].

فبعد خمس سنواتٍ تقريبًا من جُلُوس السُّلطان عبد الحميد الثّاني على العرش تمَّ يوم 16 جويلية 1881م إثبات الحُكمِ على المتهمين بمقتل السُّلطان عبد العزيز، وصادق مجلس التّمييز على حُكم دائرة الحقوق، وأعلنت جريدة (الوقت) رسميًا أنَّ المحاكمة ستكون علنيَّةً، وفعلاً عقدت أوَّل جلسةٍ، وتَرَأَّسَهَا سُرور أفندي وثلاثة قضاةٍ، وبحضور بعض السُّفراء وكبار رجال الدَّولة، وقد قرأ كاتب المحكمة أوراق الدعوى في ثلاث ساعات، ضد من دعا للقتل، وكذا المتَّهمين بإجراء القتل فعلا: فخري بك ومصطفى البهلوان*، مصطفى الجزائرلي، الحاج أحمد آغا، نجيب بك، علي بك، سعيد بك ورضا بك، كما جرى استنطاقهم، فاعترف بعضهم وأنكر بعضهم الآخر، كما قدَّم الشُّهود شهاداتهم [2].

ظلَّت المحكمة في انعقاد دائم إلى غاية يوم 29 جويلية 1881م، وهي تستمع لكل المتّهمين [3]، وبعد الاستماع مُجدّدًا للشُّهود الذي لا يُحصى عددهم، وفي جلسةٍ ثانيةٍ وبناءً على إشارة شيخ الإسلام خير اللّه أفندي [4]، تمَّ تلاوة الحكم المبني على الإثبات والشَّهادة المقرَّرة**، وأخذ بعدها الذين أنكروا اشتراكهم في القتل يعترفون بإلقائهم

1) **مذكرات مدحت باشا**، مصدر سابق، ص ص45- 46.

* جاء في اعترافاته كثيرٌ من تفاصيل حادثة الاغتيال، حيث يقول أن محمود جلال الدين باشا، استدعاه هو ورفيقه مصطفى الجزائرلي، وعيّن لكل منهما مائة ليرةٍ عثمانيَّةٍ كل شهر، إذا قتلوا السُّلطان عبد العزيز مع كتمان الأمر، وأنَّ العمليَّة تمَّت فعلاً بقطع أوردة ذراعيه بمُوسٍ حادَّةٍ. **للمزيد ينظر:** سركيس، مصدر سابق، ص88- 89.

2) سركيس، مصدر سابق، ص ص82- 84.

3) A.De La Jonquiere, **Histoire de L'Empire Ottoman Depuis Les Origines Jusqu' a nos jours**, Paris, 1914, p.47.

4) سركيس، المصدر السابق، ص104.

** كان مَنطُوق الحكم كالتَّالي: "إنَّ المحكمة قد حكمت على مصطفى البهلوان والحاج أحمد آغا ومصطفى الجزائرلي وفخري بك وعلي بك ونجيب بك بالإعدام، وفقًا للمادَّة 170 من قانون الجزاء، وعلى محمود باشا ونوري باشا ومدحت باشا بالإعدام أيضًا بموجب المادَّة 45 لأنهم مشاركون للجُنَاة في الجريمة..". **ينظر:** قلعجي، مرجع سابق، ص115.

الذَّنب بعضهم على بعضٍ [1]، ووجَّه قاضي المحكمة تهمة قتل السُّلطان عبد العزيز إلى مدحت باشا، وتهمة الخيانة العُظمى، بعد فراره إلى القنصليَّة الفرنسيَّة في إزمير، لكن مدحت باشا رفض التُّهم الموجَّهة إليه [2]، وتمَّ في آخر يومٍ من انعقاد المحكمة، النُّطق بحكم الإعدام على مدحت باشا وأعوانه، لكن سرعان ما قدَّم سفير انجلترا "اللورد دافرين" وبطلب من الملكة، التماسه إلى السُّلطان بمراجعة قرار المحكمة وتخفيف الحكم، فاستجاب السلطان بالفعل وخفَّف الحكم بحق مدحت ومحمود باشا إلى المؤبَّد مع النَّفي إلى الطَّائف، لكن ونتيجة المراسلات السرِّية بين "عبد المطلب" شريف مكة ومدحت باشا وبتواطؤ الانجليز، لتهريب مدحت من قلعة الطَّائف ظهرت فكرة التَّخلُّص منه بقتله [3].

وقد تضاربت الآراء في حادثة مقتل مدحت باشا، تمامًا كما حدث في مقتل السُّلطان عبد العزيز، فورد في التَّقرير الرَّسمي المُرسل إلى العاصمة، أنَّ مدحت باشا مات ميتةً طبيعيَّةً يوم 6 ماي 1884م، بسبب مرض الجمرة الخبيثة، وتوفي الدَّاماد محمود باشا بمرض القلب، لكن يذكر بعض المؤرِّخين أن الرَّجلين نفذ فيهما حكم الإعدام وقُتِلَا خنقًا في سجنهما بالطائف يوم 10 أفريل 1883م [4]، غير أنَّ السُّلطان عبد الحميد الثَّاني ينفي في مُذكِّراته، أيَّ صلةٍ له بمقتله، إذ يقول: "في الحقيقة إني كنت دائم التَّخوُّف من مدحت باشا، ولكن وقت صدور حكم المحكمة، رأيت أنَّ إنسانًا معروفًا بهذا القدر يجب ألَّا يُنفَّذ فيه حكم الإعدام، ثمَّ ما الفائدة فيما لو قتلته!؟ بكلِّ تأكيدٍ إنِّي لن أفيد شيئًا إذا وضعت عدوِّي في مصافِّ الشُّهداء.. يدَّعون أن مدحت باشا ومحمود باشا قُتِلَا خنقًا ذات ليلةٍ في سجون قلعة الطَّائف بأيدي ضبَّاطٍ وجنود معروفين بالاسم، وحتى لو كان هذا صحيحًا فليس لي دخلٌ فيه، بل ولا أرضى عنه" [5].

---

1) سركيس، مصدر سابق، ص116.

2) Jonquiere, Op.Cit, p.94.

3) سليمان جوقه باشا، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، تر: عبد الله أحمد إبراهيم، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص205.

4) بنحادة، **العثمانيون..**، مرجع سابق، ص110.

5) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص ص79، 91.

كما ردَّت الأميرة عائشة في مذكراتها على تلك الاتهامات، واعتبرتها مجرد أكاذيبٌ وافتراءاتٌ بقولها: "إنَّ وفاة مدحت باشا نقطة من النقاط التي لا زالت مظلمةٌ بين أحداث التَّاريخ، ولا يقبل العقل والمنطق في الأساس أن يقوم والدي –وهو الذي أصدر عفوه حتى عن الذين تآمروا بإلقاء القنبلة عليه- ويُوعِزُ بقتل الباشا في الطَّائف بعد أعوامٍ طويلةٍ من عفوه عنه رغم قرار المحكمة بإعدامه.." [1].

من كل ما سبق يتَّضح أنَّ علاقة الصَّدر الأعظم مدحت باشا بالسُّلطان عبدالحميد ظلَّت متوتِّرةً إلى حدٍّ بعيدٍ، نتيجة اختلاف وجهات النَّظر في إدارة نظام الحكم[*]، وقد أثار المسار السِّياسي لمدحت باشا، جدلًا كبيرًا في الأوساط العثمانية والأوربيَّة[**]، ممَّا يدلُّ على شخصيته القويَّة والمؤثِّرة، فقد كان إداريًا محنَّكًا، وواليًا إصلاحيًّا، وصدرًا أعظمًا مؤثرًا في صنع القرار السِّياسي العثماني، وحتى في الصِّراعات السياسيَّة التي شهدتها الدَّولة العثمانيَّة، خلال النِّصف الثَّاني من القرن التَّاسع عشر بين مؤسَّسة الصَّدارة العظمى (الباب العالي) ومؤسَّسة القصر، أي بين دُعاة الإصلاح والتَّحديث، ودُعاة الحفاظ على التَّقاليد الإسلاميَّة الأصيلة للدَّولة لكن يمكن القول

1) عائشة أوغلي، مصدر سابق، ص414.

[*] يضع المؤرخ "ستانفورد شو" الخلاف بين السُّلطان عبد الحميد من جهةٍ ومدحت باشا وأنصاره من جهةٍ أخرى ليس في صيغة خلافٍ بين استبدادٍ وديمقراطيَّةٍ، بل خلافٌ على من يكون هو الحاكم المستبد، حيث وعلى الرُّغم من تظاهر مدحت باشا بنُصرة الدِّيمقراطيَّة، فإنَّ أنصاره لم يكونوا على استعدادٍ لخسارة نفوذهم، إذ كان كُلٌّ من الطَّرفين يريد القيام بالإصلاح بنفسه. **ينظر:** محمد شعبان صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات في قراءة المؤرخ ستانفورد شو**، في: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، تحرير: محمد إلهامي، تحرير: محمد الهامي، ج2، ط1، دار الأصول العلمية، اسطنبول، 2019، ص946.

[**] كان مدحت باشا مُنحازًا إلى السِّياسة البريطانيَّة، كما حاول استجلاب التَّدخُّل الغربي لضمان تطبيق الدستور العثماني، وكان من رؤوس المؤامرة لخلع السُّلطان عبد العزيز وقتله، ورغم أنَّه كان وزير دولة فقد طلب مساعدة السَّفير البريطاني وتدخُّل الأسطول البريطاني لحماية القائمين بالعملية، ولمَّا عُزل من الصَّدارة عهد السُّلطان عبد الحميد الثاني استاءت بريطانيا من نفيه، وتدخَّلت فرنسا لإعادته، وقد جاء في (موسوعة دليل الخليج ـ القسم التَّاريخي، ج4)، التي وضعها ج.ج. لوريمر بأمرٍ من اللورد كيرزون في بداية القرن العشرين، لتكون مرشدًا ودليلًا لبريطانيا وعملائها في الخليج، وعُدَّت من الوثائق السِّريَّة إلى غاية سنة 1955م، وكل ما طُبع منها لا يتجاوز مائة نسخة: "وقد كان مدحت صنيعة لدائرة خارجيتنا"، أي عميلًا لوزارة الخارجيَّة البريطانيَّة بالمصطلح المعاصر. نقلا عن: **السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج2، مرجع سابق، ص ص1001.1002.

كما اتَّهمه السُّلطان عبد الحميد الثَّاني في مذكراته بذلك، وأنَّه لو كان يعلم حقيقته زمن توليته ما أَسنَدَ إليه تلك المناصب، وذلك رغم اعترافه بقدراته الإداريَّة. **ينظر: مذكرات السلطان عبد الحميد**، مصدر سابق، ص110.

أنَّ سياسته وإدارته للباب العالي لم تنجح كما أراد، لأنَّه وضع كُلَّ اهتمامه وتفكيره بأنَّ الدَّولة لن تخرج من كبوتها، وتعود لمكانتها بين الدُّول، إلَّا بإعلان المشروطيَّة (الدستور)، ممَّا أوقعه في مشاكل كُبرى، أودت في النِّهاية بحياته.

الخاتمة

الخاتمة

فرض تَطَوُّر الدَّولة العُثمانيَّة عبر مسارها التَّاريخي الطَّويل، إيجاد نظام سياسي وإداري مَتَطَوِّرٌ تجلَّى في مُؤسَّساتها القويَّة، وحول ذلك يقول المؤرِّخ التُّركي "خليل إينالجيك" في كتابه (التَّاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدَّولة العثمانيَّة): "لَيسَ بِإمكَانِ أيِّ مُؤرِّخٍ الإدِّعَاءَ بأنَّ نِظَامًا سِيَاسِيًّا اِستَمَرَّ لِفَترَةٍ طَويلَةٍ جدًّا، مِثلَمَا اِستَمَرَّت الدَّولَةُ العثمانيَّة يُمكِنُ أن يَقُومَ عَلَى مُؤسَّسَاتٍ غَيرَ فَعَّالَةٍ".

فليس مُبالغةً إذًا القولَ بأنَّ الدَّولة العثمانيَّة كانت من أكثر الدُّول في تاريخ الإسلام عنايةً بالمؤسَّسات في نظام حُكمِهَا، وحافظت على الاستقلاليَّة الدِّينيَّة واللُّغوية والإثنيَّة لرعاياها، ضمن نظامٍ سياسيٍّ قويٍّ بما فيه الكفاية لحماية حياتهم ومُمتلكاتهم مقتبسةً من تجارب الأُمَمِ المختلفة.

وقد أدرك العثمانيون ضرورة إصلاح مؤسَّساتهم، بعد الاختلالات الكبرى التي شهدتها الدولة، خاصَّةً منذ تزايد الاتِّصالات بينها وبين الدُّبلوماسيَّة الغربيَّة بعد الهزيمتين العسكريَّتين اللَّتين تعرَّضت لهما سنوات: (1683- 1699) (1716- 1718م) وما عَرَفَتهُ من خسائر عسكريَّةٍ مُتلاحقةٍ خلال القرنين 18- 19م، ونتيجةً لفشل محاولات تجديد المؤسَّسات من الدَّاخل وِفقًا للثَّوابت الإسلاميَّة لجأ المصلحون إلى الحل الأسهل وهو استيراد النَّماذج الأوربيَّة.

ومن الاستنتاجات الَّتي توصَّلت إليها الدِّراسة، بخصوص مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الاصلاحات والتنظيمات (الصدارة العظمى أنموذجا)

- أنَّ السُّلطان والسَّراي العثماني خلال القرن 19م ومع اتِّساع الأجهزة البيروقراطيَّة، فَقَدَ بعض وظائفه حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية بعد الصَّدارة العظمى خاصَّةً خلال عهد التَّنظيمات (1839- 1876م)، لكنَّه عاد كمركزٍ للإدارة واتِّخاذ القرارات عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (1876- 1908م)، وصار يمثل السُّلطة في مواجهة الباب العالي، بل ويُسيطر عليه.

- كان إصلاح المؤسَّسة العسكريَّة خلال نهاية القرن 18م ضرورةً، وتعتبر معاهدة "كوتشوك كاينارتشي" سنة 1774م، بداية لأزمةٍ داخليَّةٍ خطيرةٍ فتحت النِّقاش واسعًا حول مستقبل السَّلطنة، وإن اختلفت التَّوصيات المتعلِّقة بالإصلاحات العسكريَّة فإنها أجمعت على ضرورة استخدام الخبرات الأوربيَّة، ويعتبر سليم الثَّالث رائد الإصلاح في القرن 19م. كما جرت سنة 1826م محاولة إعادة تنظيم المؤسَّسة العسكريَّة على يد السُّلطان محمود الثَّاني (1808- 1839م)، وفي عهد السُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م) اعتمد قانون 1869م، وتطوَّرت الدَّولة العثمانيَّة من سيطرةٍ مركزيَّةٍ مباشرةٍ على رعاياها إلى حالةٍ مُتوسِّطةٍ من السَّيطرة المشتركة بين المركز والأطراف، ونجحت بذلك التَّنظيمات في إنشاء جيشٍ عثمانيٍّ حديثٍ، أَتَاحَ توسيع السُّلطة المركزيَّة للدَّولة، لكنَّه لم يستطع الصُّمُود أمام التَّحديات الخارجيَّة، ممَّا استنفذ المؤسَّسة العسكريَّة، كما استنفذ مواردها الماليَّة التي كانت بحاجةٍ إليها في عمليات التَّحديث، كما جرت العديد من الإصلاحات أواخر العهد الحميدي، كان نهايتها الفشل لانشغال قيادات المؤسَّسة العسكريَّة بأمور السِّياسة والانقلاب على السُّلطان.

- أمَّا المؤسَّسة الدينيَّة فقد تعرَّضت خلال القرن التَّاسع عشر لإعادة هيكلةٍ تَرَاجَعَ من خلالها منصب شيخ الإسلام، نتيجةً لظهور المؤسَّسات الجديدة المنظَّمة على الطَّريقة الأوربيَّة، ويمكن تقييم أوضاعها ضمن إطارين: تراجع النُّفوذ، وتطوُّر المؤسَّسات الإداريَّة.

- دفع تطبيق الإصلاحات خلال القرن 19م إلى تحجيم صلاحيَّات المؤسسات المحلية في الولايات، ومضاعفة حجم السُّلطة المركزيَّة، حيث تحوَّل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى مُوظَّفين، وبدأ تنظيم البلديات الحديثة بعد صُدور "اللَّائحة التَّنظيميَّة للولايات" سنة 1864م، أمَّا الأُسُس الحقيقيَّة للتَّنظيمات البلديَّة فقد جرى وضعها سنة 1876م، وكان ظهور البلديات العثمانيَّة كمؤسَّسات محليَّة خلال القرن 19م، في فترة اكتساح النِّظام المركزي السُّلطوي وكانت امتدادًا له.

- أمَّا مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى، فقد تنازعها خلال القرن 19م تياران: تيار الإصلاح اللِّيبرالي من جهةٍ، وتيار الأصالة والمحافظين، الذين دافعوا أمام حركة التَّغيير والتَّغريب، لكنه ورغم الاستجابة القويَّة لهم من قطاعات الأمَّة المختلفة، لم يكن لهم نفوذُ وسلطةُ النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحكم.

- إداريا تميَّز الباب العالي بأنه تنظيمٌ دائم التَّغير والتَّطوُّر، وكان عهد التَّنظيمات تقريبًا هو الفترة التي ظهرت فيها النَّظارات (الوزارات)، وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة (الصَّدارة)، حيث تمتَّع الباب العالي سبعينات القرن 19م، بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة، العدل، الماليَّة الأوقاف الخيريَّة، التِّجارة، الزِّراعة والأشغال العموميَّة.

- ظهر خلال القرن 19م العديد من الصُّدور العظام في الباب العالي، لعلَّ أبرزهم الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)، إضافةً إلى قادة حركة التَّنظيمات الآخرين- محمد أمين على باشا (1815- 1871م)، ومدحت باشا (1822- 1884م)، وفي جميع الحالات التقى هؤلاء جميعًا في إيمانهم بضرورة الإصلاح، الذي بذلوا فيه كُلَّ ما في وُسعِهِم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسات "الباب العالي" لا "القصر"، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب.

- يعتبر رشيد باشا صاحب الفضل في قيام النظام الدُّبلوماسي العثماني الجديد ونجح في العبور بالدَّولة العثمانيَّة من أزماتٍ جسامٍ خلال تولِّيه منصب الصَّدارة العظمى وعلى رأسها أزمة الثَّورة الأوربيَّة عام 1848م، والحرب النَّمساوية- المجريَّة، وحرب القرم.

- كما يعتبر الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا من رجال الجيل الثَّاني من الإصلاح، ونظرًا لأنَّه كان أكثر اطمئنانًا وأمنًا من رشيد باشا، سواءً في قناعاته أو مواقفه الشَّخصيَّة، فقد استطاع أن يكون عمليًا أكثر، بقدر ما كان شديد الحذر

فكان أحد المخطِّطين لوثيقة الخطِّ الهمايوني الصَّادر سنة 1856م، الذي ركَّز على المساواة بين الجماعات والطَّبقات، وساهم في الإعلانات والإصدارات التَّنظيميَّة والقانُونيَّة فيما بعد، كقانون الولايات سنة 1864م، فكان سياسيًّا إصلاحيًّا، طمح إلى تحويل الدَّولة العثمانيَّة إلى دولةٍ عصريَّةٍ، ودخلت الدَّولة من بعد وفاته – كما يرى المؤرِّخ التُّركي أوزتونا- في دورة "قحط الرِّجال"، حيث كان جُلُّ الصُّدور العظام الذين خلفوه قاصرين عن سَدِّ الفراغ الذي أحدثه.

- تحقَّق زمن الضَّعف والتَّراجع والهزيمة، حُلُمُ الدولة العثمانية بالانضمام لمجتمع الدُّول الأوربيَّة بعد حرب القرم 1853- 1856م، وتأكَّد اتجاه الدَّولة نحو تغريب المؤسَّسات والمجتمع بعد صدور مرسوم التَّنظيمات الثَّاني "خط همايون" سنة 1856م، والذي حقَّقَ مرَّةً أخرى إصلاحاتٍ داخليَّةٍ لكن وِفقَ وَصَفَات خارجيَّةٍ، وكان للصُّدور العظام أقطاب رجال التَّنظيمات (رشيد، عالي وفؤاد باشا) دورٌ هامٌّ في إصدار المرسومين الأوَّل والثَّاني وانخدعت الدَّولة العثمانيَّة بمنحها امتيازين هُما:"التعهُّد بضمان استقلال الدَّولة العليَّة وسلامتها"، وهو المبدأ نفسه الذي سُلخت بموجبه العديد من ولاياتها ومقاطعاتها، و"الاتفاق على جعل الدَّولة العليَّة دولةً أوربيَّةً وقُبُولِهَا في المجتمع الأوربي"، ولم تَرَ الدَّولة فائدةً لهذا الامتياز، بل كانت نتيجته مزيدًا من التَّدخُّلات في شُؤون الدَّولة، بعد ازدياد ونمو ظاهرة تمرُّد القوميَّات والأقليَّات، وبالتَّالي فقد مثَّل المرسومان الخطوة الأولى والأساس في برنامج تفكيك الدَّولة العثمانيَّة.

- أمَّا مدحت باشا فقد أَثَارَ مساره السِّياسي جدلًا كبيرًا، بسبب الصِّراعات السياسيَّة التي شهدتها الدَّولة مؤسَّسة الصَّدارة العظمى و القصر، لكن يمكن القول أنَّ سياسته وإدارته للباب العالي لم تنجح كما أراد، لأنَّه وضع كُلَّ اهتمامه في إعلان المشروطيَّة (الدستور) ممَّا أوقعه في مشاكل كُبرى أودت في النِّهاية بحياته.

- يرى البعض أنَّ حركة الإصلاح والتَّنظيمات التي أقدم عليها الصُّدور العظام كانت أحد أهمِّ أسباب هدم الدَّولة العثمانيَّة، بيد أبنائها وباسم الإصلاح، في حين يرى آخرون أنَّها حقَّقت تطوُّرًا ملمُوسًا رغم مساوئها، حيث سعت لإقرار العلاقة بين الدَّولة

ورعاياها، على أساسٍ جديدٍ قِوامُهُ اشتراك الشَّعب، وهيمنته على أمور الدَّولة لكن استمرار ثورات الشُّعوب المسيحية في البلقان، واستمرار الضَّغط الأوربي على الدَّولة وولاياتها، صرفها عن التَّفكير في الأمور الإصلاحيَّة إلى الدِّفاع عن ولاياتها المهدَّدة بالاحتلال الأجنبي، وهذا يوضِّح أنَّ التَّنظيمات العثمانيَّة التي تزعَّمتها مؤسَّسة الصَّدارة كانت تحت تأثير دافعين أساسيين، الأوَّل: اقتناع الصُّدور العِظَامِ من أمثال رشيد باشا عالي باشا ومدحت باشا بضرورة إصلاح الدَّولة، والثاني: محاولة الحدُّ من التَّدخُّل الأجنبي تحت شعار إصلاح أحوال الرَّعايا المسيحيِّين.

- في العهد الحميدي بوجهٍ خاصٍّ لم يكن "الباب العالي" إلَّا دائرةً رسميَّةً متخصِّصةً، تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كَونِهِ جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، وقضت الدَّولة نصف القرن الأخير من عمرها بحكمٍ فرديٍّ دستوريٍّ، حيث شهدت السَّنوات الأولى من حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني إثارة الشكِّ حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسيَّة مرحلة التَّنظيمات، وبالتالي فَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، وتحوَّل الصَّدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ، مع إمكانيَّة التَّأثير على القرارات أحيانًا.

- كان ممَّا عرقل تطوُّر الصَّدارة العُظمى خلال فترة حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، هو الحيِّزُ الكبير للمابين Mabeyn على حساب الحكومة، فقد كان حكومةً فوق الحكومة، وجُرِّد الصُّدور العظام من السُّلطة التي اكتسبوها خلال عصر التَّنظيمات.

في النِّهاية فإن لإصلاح مؤسَّسات الحكم تاريخاً طويلاً وحاضراً مستمراً وإخفاق الدَّولة العثمانيَّة في إصلاح مؤسَّساتها في القرن 19م، والذي كان مُؤمَّلاً منه أن يَحُلَّ "المسألة الشَّرقيَّة"، كان أحد أبرز أسباب تفكُّكِ وزوالِ الدَّولة، وما يُخشى منه هو أن يُشكِّل إخفاق الإصلاحات في دولنا اليوم، في ظلِّ التَّحديات الخارجيَّة، وعدم إصلاح مؤسَّسات الحُكمِ من الدَّاخل، وحلِّ مسائل الثَّقافة والهويَّة سبباً في الانكماش والتفكُّكِ، وإن واجهت مسيرة الإصلاح مصاعب موضوعيَّةً، فهي تظلُّ ضروريةً لمواكبة

تطوُّر الدُّول الحديثة، ومعياراً لِحُسنِ أدائها وتخلِّيها التَّدريجي عن الاستبداد السُّلطوي المتوارث، فالدُّول التي أجادت توجيه عمليات الإصلاح في مختلف المراحل هي وحدها التي حقَّقت ثوراتٍ اجتماعيَّةٍ حقيقيَّةٍ وموضوعيَّةٍ.

الملاحق

الملحق رقم (1):

صورة الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا Mustafa Reşit Paşa

(1846- 1858م)

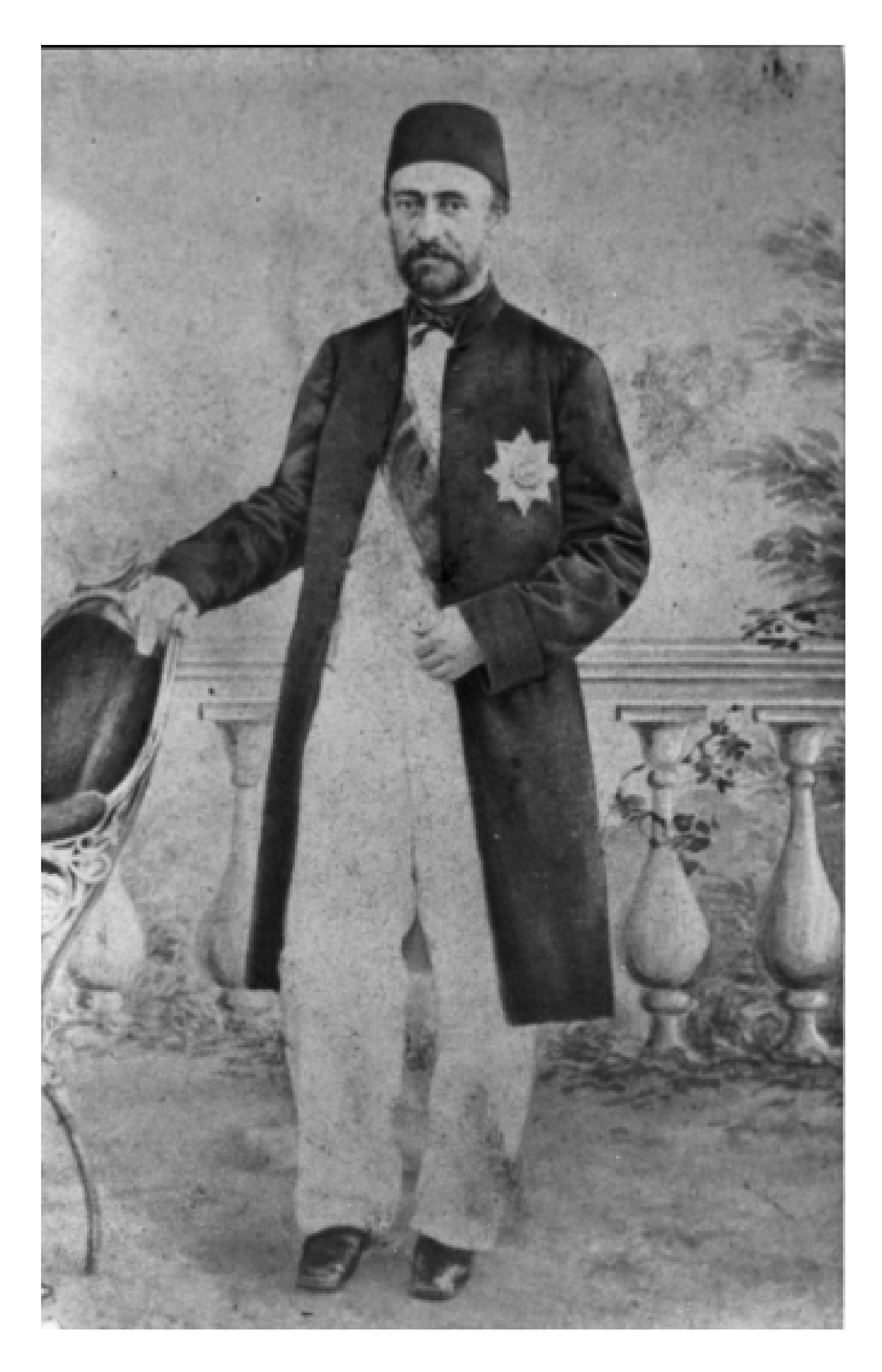


المصدر: يوسف نعمان معلوف، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام، نيويورك، 1899، ص207.

الملحق رقم (2):

صورة الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا Mehmed Emin Âli Pasha

(1854- 1871م)



المصدر: الموقع الرقمي لمكتبة الفارابي ارسيكا IRCICA FARABI DIGITAL LIBRARY

https://library.ircica.org/Flipbook/FlipBook/16002

الملحق رقم (3):

صورة الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (جالسًا على اليمين)

مع وزراء أوربا في مؤتمر باريس (1856م)



Rasim Marz, **Avrupa'nın Unutulmuş Devlet Adamı Âli Paşa (Ali Pascha-Europas vergessener Staatsmann)**, Mustafa Gençer, Tarih Kritik, (3) 4, History Critique, Ekim, October 2017, S.87.

الملحق رقم (4):

صورة الصَّدر الأعظم مدحت باشا Midhat paşa

(1872- 1877م)



المصدر: الموقع الرقمي لمكتبة الفارابي ارسيكا IRCICA FARABI DIGITAL LIBRARY

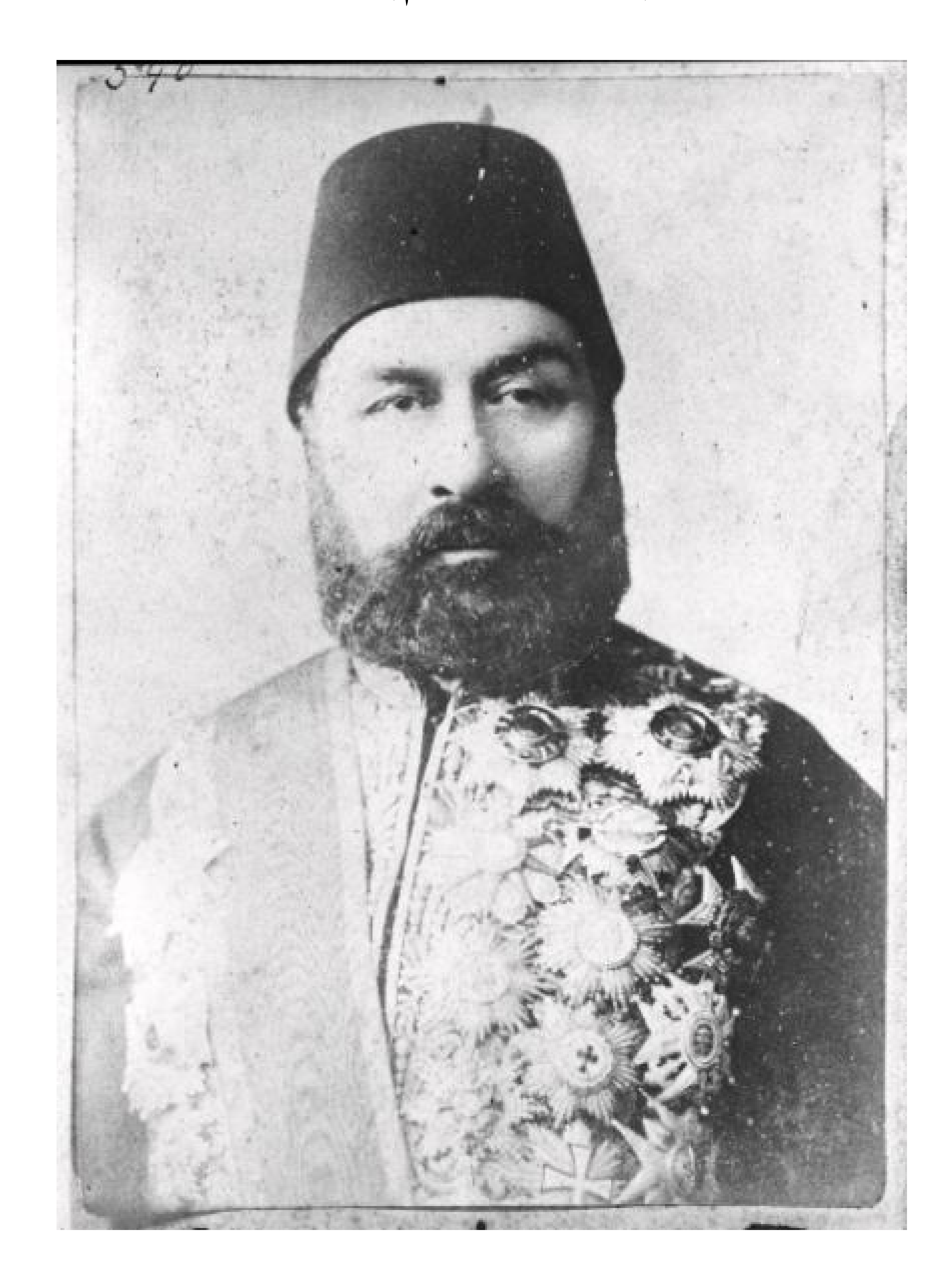
https://library.ircica.org/Flipbook/FlipBook/16037

الملحق رقم (5):

صورة الصَّدر الأعظم خير الدين باشا

Sadrazam Tunuslu Hayreddin Paşa

(1878- 1879م)

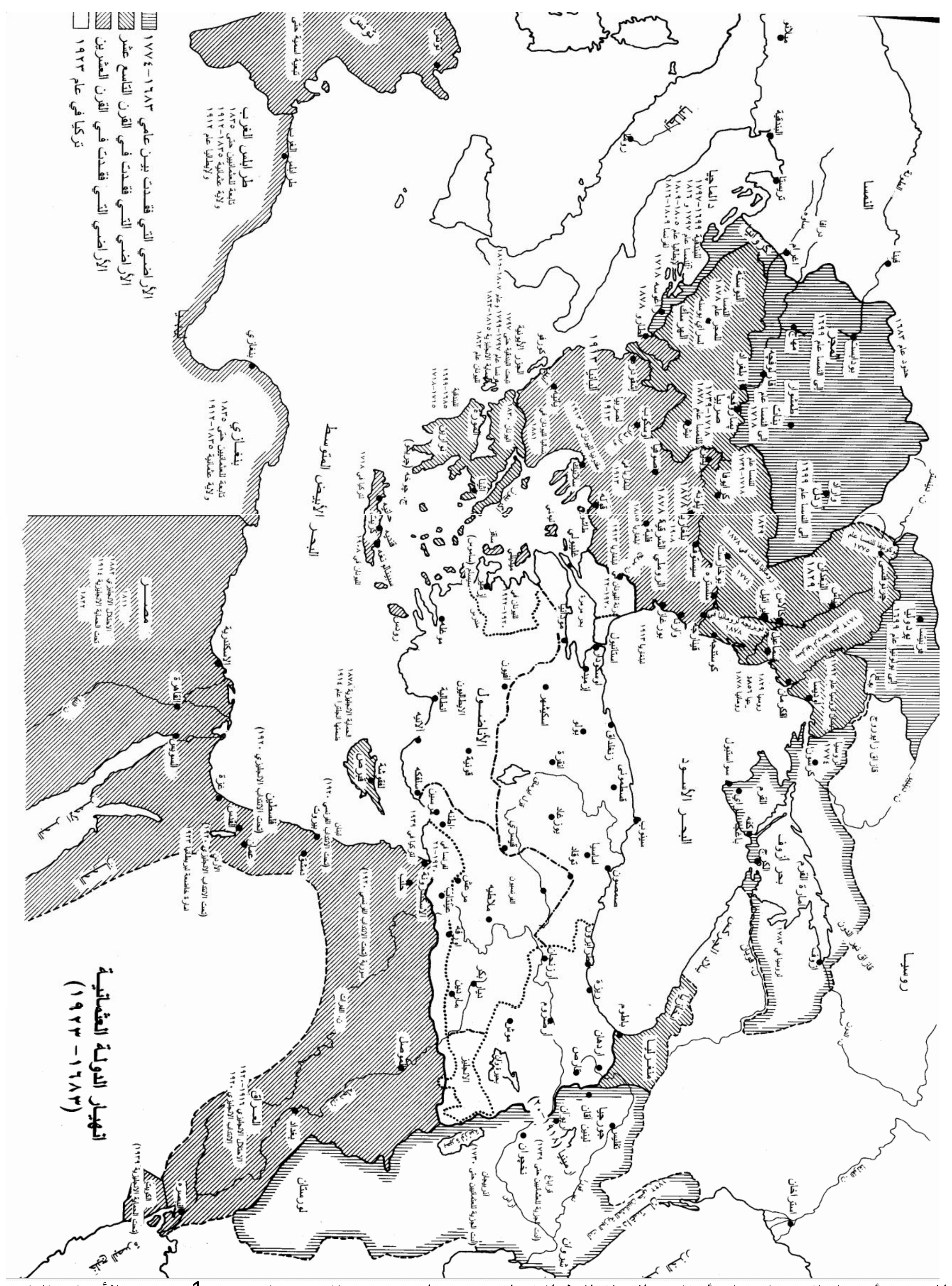


المصدر: الموقع الرقمي لمكتبة الفارابي ارسيكا IRCICA FARABI DIGITAL LIBRARY

https://library.ircica.org/Flipbook/FlipBook/21691

الملحق رقم (6):

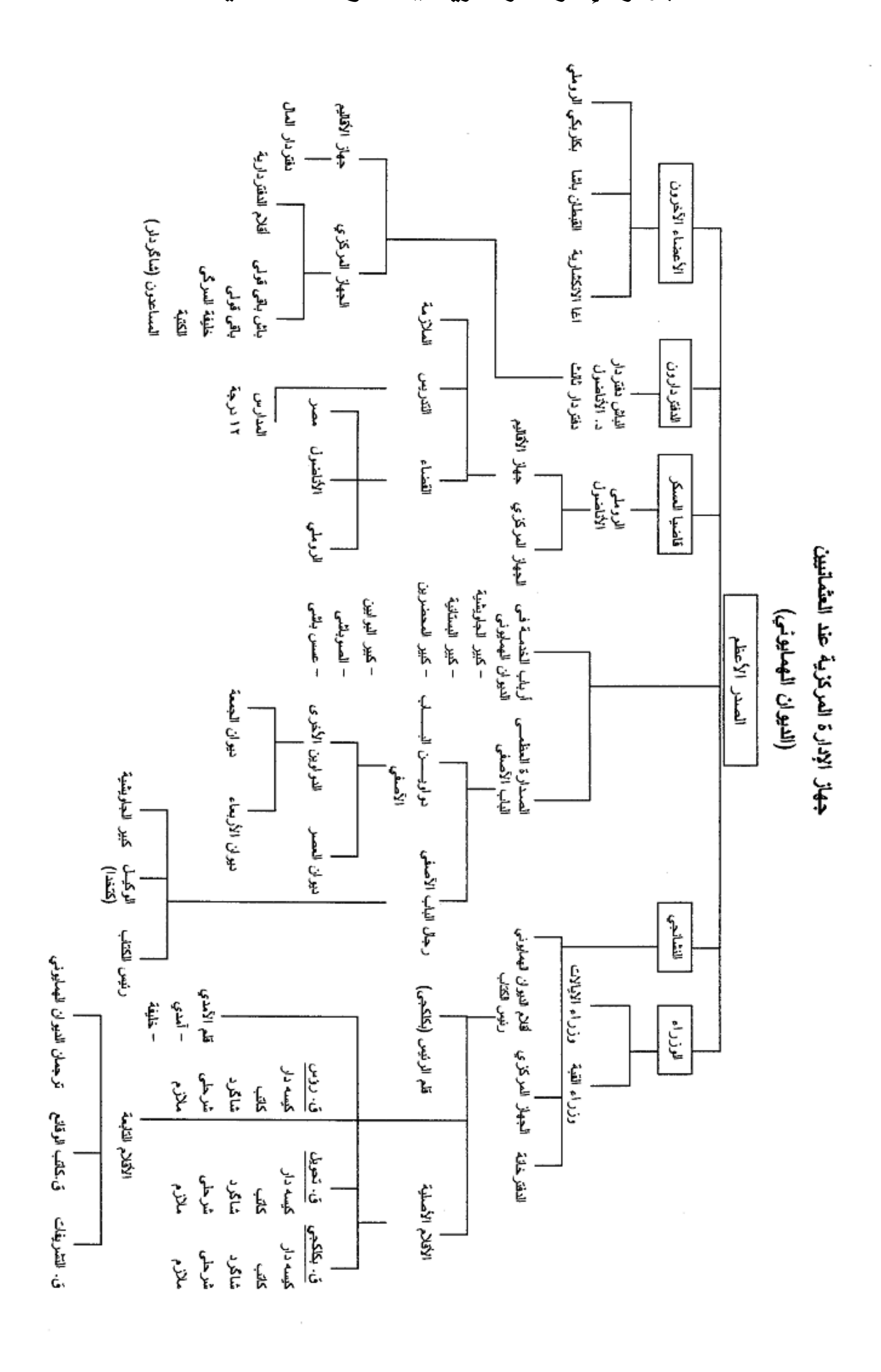
خارطة توضح ضعف وتراجع الدَّولة العثمانيَّة (1683- 1923م)



المصدر: أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مج1،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (ارسيكا)، استانبول، 1999، ص71.

الملحق رقم (7):

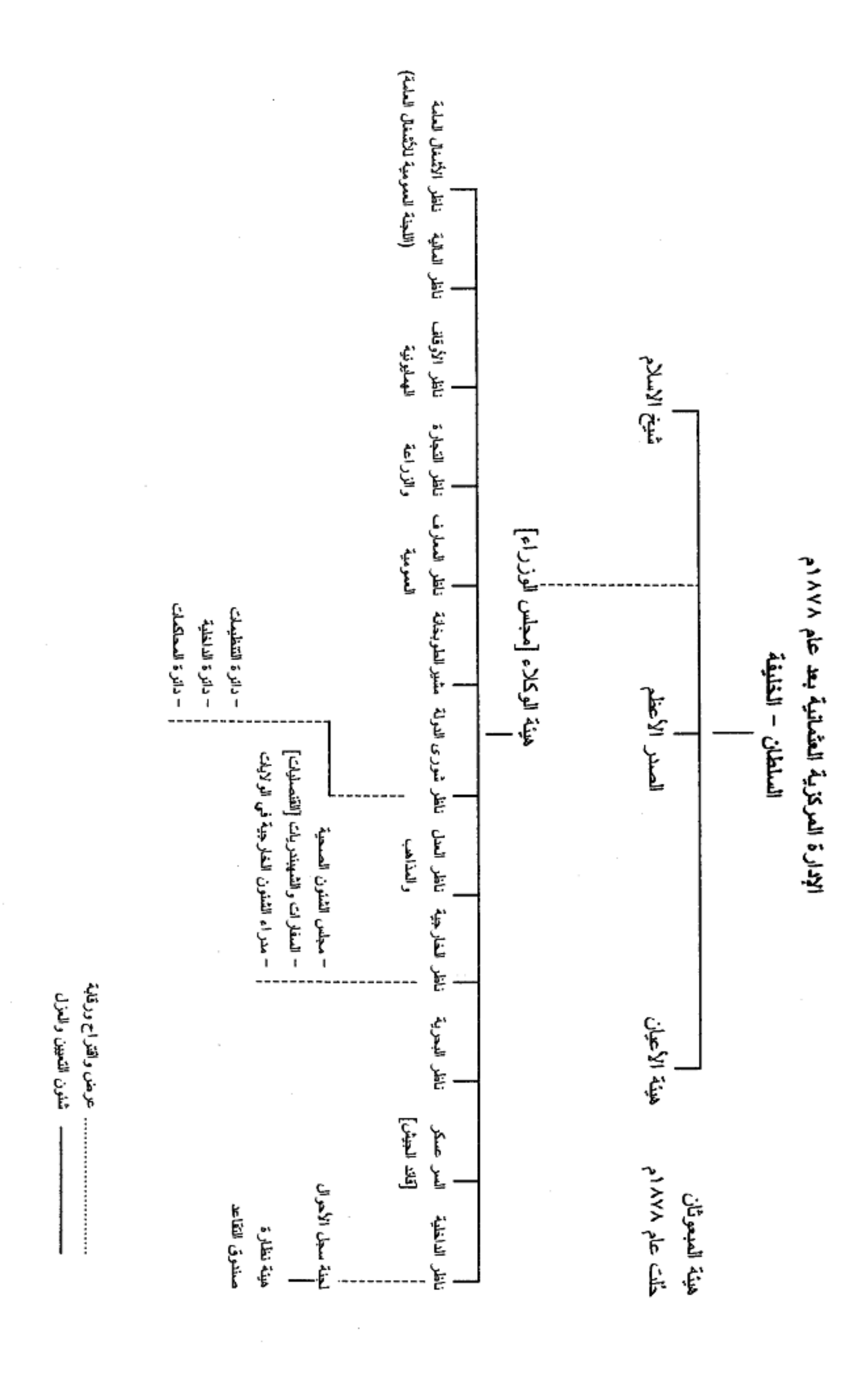
جهاز الإدارة المركزيَّة في الدَّولة العثمانيَّة



المصدر: إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص242.

الملحق رقم (8):

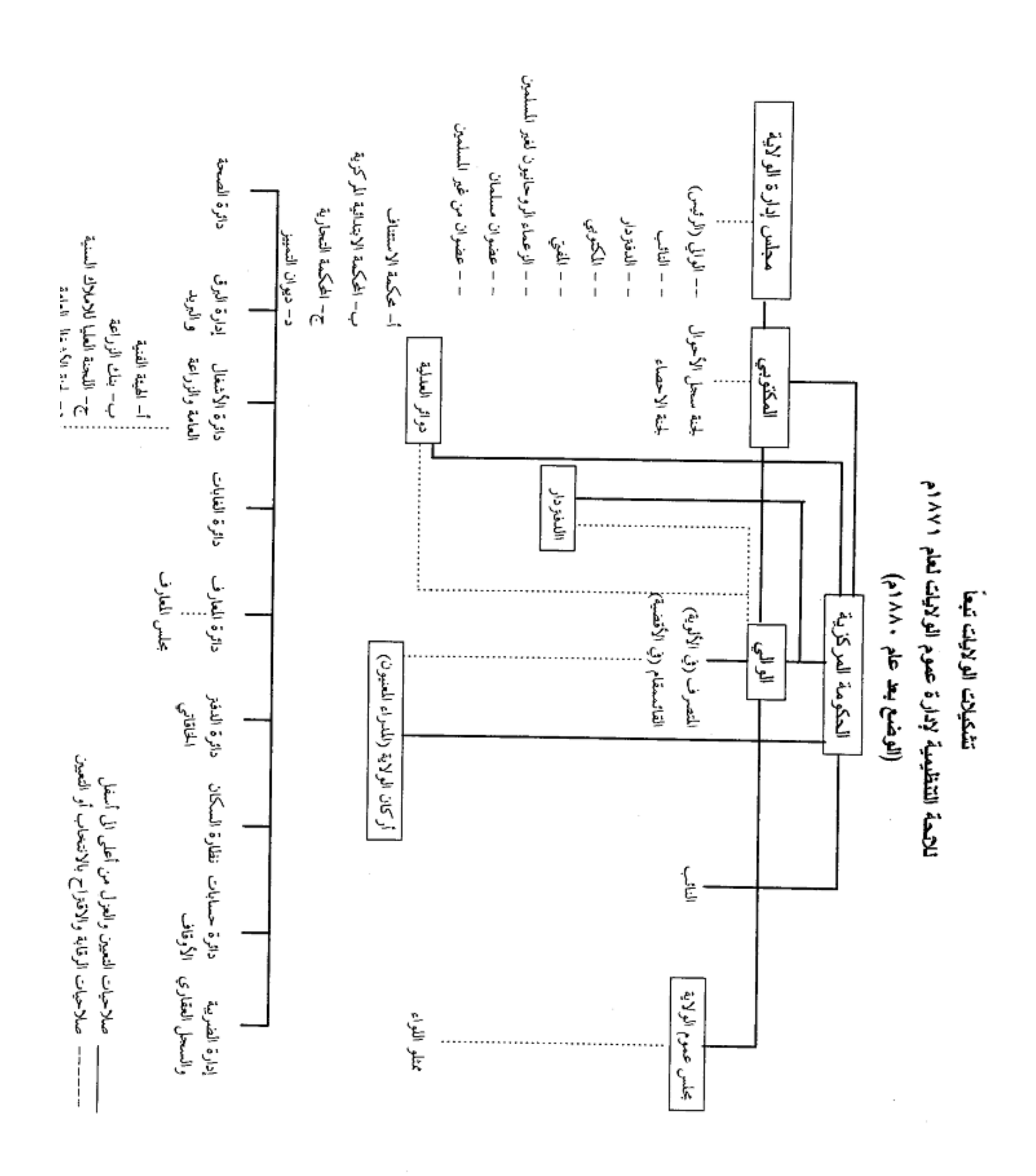
موقع الصدر الأعظم في الإدارة المركزية بعد سنة 1878م



المصدر: إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص378.

الملحق رقم (9):

تركيبة الحكومة المركزية في الدَّولة العثمانيَّة بعد سنة 1880م



المصدر: إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج1، مرجع سابق، ص377.

الملحق رقم (10):

قائمة الصُّدور العِظَام في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر

عهد السُّلطان سليم الثَّالث (1789- 1807م):

1. يوسف ضيا باشا	22 أكتوبر 1798م
2. حافظ إسماعيل باشا	23 أفريل 1805م
3. حلمي إبراهيم باشا	12 أكتوبر 1806م
عهد السُّلطان مصطفى الرَّابع (1807- 1808م):	
4. جلبي مصطفى باشا	2 جوان 1807م
عهد السُّلطان محمود الثَّاني (1808- 1839م):	
5. علمدار مصطفى باشا	28جويلية 1808
6. مميش باشا	22 سبتمبر 1808م
يوسف ضيا باشا (للمرَّة الثَّانية) .... فيفري 1809م	
7. أحمد باشا	جانفي 1811م
8. خورشيد أحمد باشا	جوان 1812م
9. محمد أمين رؤوف باشا	12 جوان 1808م
10. درويش محمد باشا	5 جانفي 1818م
11. سيد علي باشا	3 جانفي 1820م
12. بندرلي علي باشا (تسعة أيام)	20 أفريل 1821م

13. الحاج صالح باشا	29 أفريل 1821م
14. عبد الله باشا	10 نوفمبر 1822م
15. سلحدار علي باشا	3 مارس 1823م
16. غالب محمد سعيد باشا	ديسمبر 1823م
17. سليم محمد باشا	14 سبتمبر 1824م
18. عزت محمد باشا	25 أكتوبر 1828م
19. رشيد محمد باشا	جانفي 1829م
محمد أمين رؤوف باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 16 فيفري 1833م	
عهد السلطان عبد المجيد الأول: (1839- 1861م)	
20. خسرو محمد باشا	7 جويلية 1839م
محمد أمين رؤوف باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 28 ماي 1841م	
عزَّت محمد باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 16 أكتوبر 1841م	
محمد أمين رؤوف باشا (للمرَّة الرَّابعة) .... 2 سبتمبر 1842م	
25. مصطفى رشيد باشا	30 جويلية 1846م
26. إبراهيم صارم باشا	27 أفريل 1848م
مصطفى رشيد باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 12 أوت 1848م	
محمد أمين رؤوف باشا (للمرَّة الخامسة) .... 26 جانفي 1852م	
مصطفى رشيد باشا (للمرَّة الثَّالثة) .... 6 مارس 1852م	

27. محمد أمين عالي باشا	5 أوت 1852م
28. محمد علي باشا	3 أكتوبر 1852م
29. مصطفى نائلي باشا	13 ماي 1853م
30. محمد قبريسلي باشا	29 ماي 1854م
مصطفى رشيد باشا (للمرَّة الرَّابعة) .... 23 نوفمبر 1854م	
محمد أمين عالي باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 3 ماي 1855م	
مصطفى رشيد باشا (للمرَّة الخامسة) .... 30 نوفمبر 1856م	
مصطفى نائلي باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 1 أوت 1857م	
مصطفى رشيد باشا (للمرَّة السَّادسة) .... 22 أكتوبر 1857م	
محمد أمين عالي باشا (للمرَّة الثَّالثة) .... 10 جانفي 1858م	
محمد قبريسلي باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 8 أكتوبر 1859م	
31. مترجم محمد رشدي باشا	24 ديسمبر 1859م
محمد قبريسلي باشا (للمرَّة الثَّالثة) .... 27 ماي 1860م	
عهد السُّلطان عبد العزيز: (1861- 1876م)	
32. قبريسلي محمد باشا	
محمد أمين عالي باشا (للمرَّة الرَّابعة) .... 5 أوت 1861م	
33. محمد فؤاد باشا	21 نوفمبر 1861م
34. يوسف كامل باشا	5 جانفي 1863م

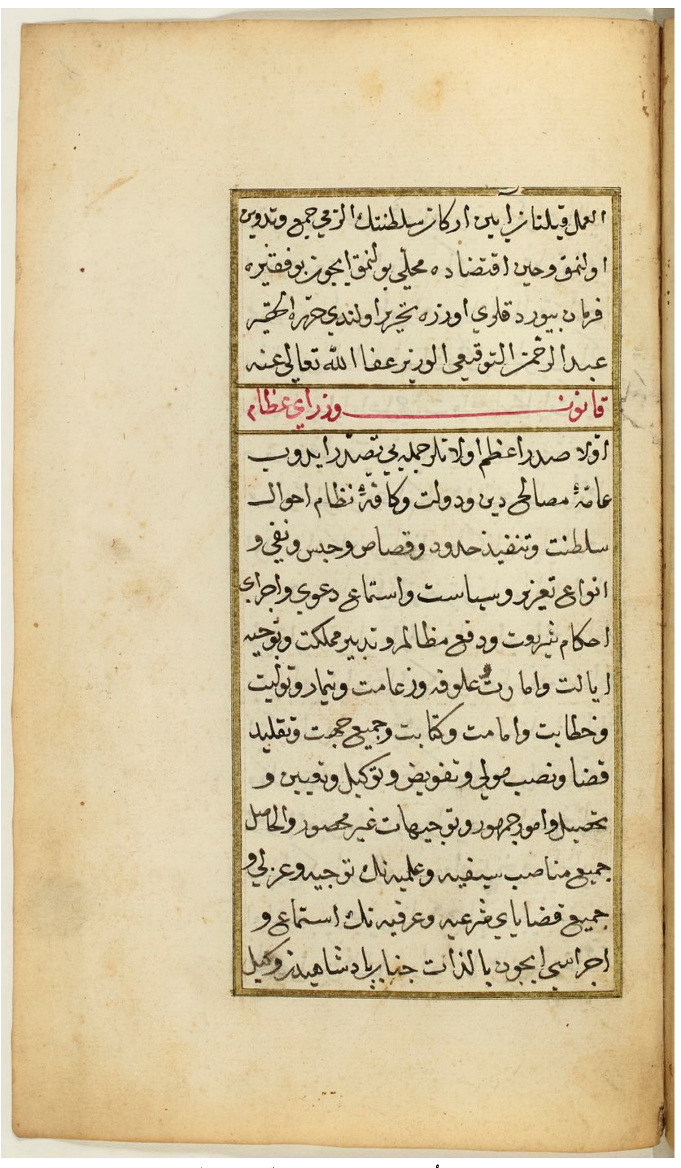
محمد فؤاد كججي زاده باشا (للمرَّة الثَّانية) .... 2 جوان 1863م	
مترجم محمد رشدي (للمرَّة الثَّانية) ....4 جوان 1866م	
محمد أمين عالي باشا (للمرَّة الخامسة).................... 13 ديسمبر 1866م	
35. محمود نديم باشا	7 سبتمبر 1871م
36. مدحت باشا	30 جويلية 1872م
مترجم محمد رشدي باشا (للمرَّة الثَّالثة) .... 18 اكتوبر 1872م	
37. أحمد أسعد باشا	14 فيفري 1873م
38. شرواني زاده محمد رشدي باشا	15 أفريل 1873م
39. حسين عوني باشا	13 فيفري 1874م
أحمد أسعد باشا (للمرَّة الثَّانية)...............................25 أفريل 1875م	
محمود نديم (للمرَّة الثَّانية) .... 25 أوت 1875م	
مترجم محمد رشدي باشا (للمرَّة الرَّابعة) ....12 أفريل 1876م	
عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني: (1876- 1909م)	
40. أدهم باشا (أسبوع)	4 فيفري 1877م
41. أحمد حمدي باشا	10 فيفري 1877م
42. أحمد وفيق باشا	فيفري 1878م
43. صاريق باشا	17 أفريل 1878م
مترجم محمد رشدي باشا (للمرَّة الخامسة) .... 26 ماي 1878م	

44. صفوت باشا	3 جوان 1878م
45. خير الدين باشا التونسلي	3 نوفمبر 1878م
46. عريفي أحمد باشا	28 جويلية 1879م
47. سعيد باشا	17 نوفمبر 1879م
48. قدري باشا	9 جوان 1880م
49. سعيد باشا (للمرَّة الثَّانية) 11سبتمبر 1880م	
50. عبد الرحمن باشا	1 ماي 1882م
سعيد باشا (للمرَّة الثَّالثة) .... 10 جويلية 1882م	
أحمد وفيق باشا (للمرَّة الثَّانية) أربعة أيام .... 29 نوفمبر 1882م	
سعيد باشا (للمرَّة الرَّابعة) .... 2 ديسمبر 1882م	
51. كامل محمد باشا	24 سبتمبر 1885م
52. جواد باشا	سبتمبر 1891م
سعيد باشا (للمرَّة الخامسة) .... 8 جوان 1895م	
كامل محمد باشا (للمرَّة الثَّانية) ....2 أكتوبر 1895م	
53. خليل رفعت باشا	6 ديسمبر 1895م
سعيد باشا (للمرَّة السَّادسة) .... 17 نوفمبر 1901م	

المصدر: جدول من إنجاز الطالب اعتمادًا على: زامباور، **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص246- 249.

الملحق رقم (11):

مكانة الصَّدر الأعظم في نظام الحُكم العثماني حسب "قانون نامة آل عثمان"


العمل وبلنتار ايبن اركان سلطنتك الزجي جمهور وتدوين
اولنموروحين اقتضا ده محلي بولنفا ايجون بو دفتره
فرمان بيورده فلري اوزره تحرير اولندي حرره الحقير
عبد الرحمن التوقيعي الوزير عفا الله تعالى عنه

قانون وزراي عظام

اولا صدر اعظم اولانلر جمله يي تصدر ايدوب
عامه مصالح دين ودولت وكافة نظام احوال
سلطنت وتنفيذ حدود وقصاص وحبس ونفي و
انواع تعزير وسياست واستماع دعوى واجراي
احكام شريعت ودفع مظالم وتدبير مملكت وتوجيه
ايالت وامارت علوفه وزعامت وتيمار وتوليت
وخطابت وامامت وكتابت وجميع جهت وتقليد
قضا ونصب وعزل وتفويض وتوكيل وتعيين و
تحسيل امور جمهور وتوجيهات غير محصور والحاصل
جميع مناصب سيفيه وعلميه نك توجيه وعزلي
جميع قضاياي شرعيه وعرفيه نك استماع و
اجراسي ايجون بالذات جناب پادشاهيدن وكيل

أولا الصدر الأعظم الوكيل المطلق باسم السُّلطان في أمور الدِّين والدَّولة، وتأمين نظام الدَّولة وتنفيد أحكام الحَدِّ والقِصَاصِ والحَبس والنَّفي وأنواع التَّعزير، وسياسة وسماع الدَّعاوى وتطبيق الأحكام الشَّرعية والعُرفيَّة، ورفع الظُّلم وإدارة البلاد، والتَّعيين في شؤون الولايات والسناجق (الألوية) والتّيمار والقضاء والإمامة والخطابة، وإصدار قرارات التَّعيين في جميع المناصب السَّيفيَّة والعلميَّة ...

المصدر: عبد الرحمن عبدي باشا، مخطوط قانون نامة آل عثمان، ص8.

- MS.TURC.138 قانون نامه ال عثمان, « Abdürrahmān Abdī Pāşā, « عبد الرحمن عبدى پاشا », Collections patrimoniales numérisées de la Bulac, consulté le 18/12/2020 https://bina.bulac.fr/TURC/MS.TURC.138

الملحق رقم (12):

إلغاء لقب الصَّدر الأعظم واستبداله برئيس الوكلاَ

4 فيفري 1878م

الغآء لقب الصدر الاعظم واستبداله برئيس الوكلآ

وتوجيه هذه الرئاسة الى حضرة فخامتلو دولتلو احمد

وفيق باشا وذلك فى غرة صفر الخير ١٢٩٥

الموافق ٤ شباط ١٨٧٨

وزيرى سمير المعالى احمد وفيق باشا

لما وجد لزوم لعزل حمدى باشا وتبديله وكانت وكلاؤنا مسؤلة بمفردها من جهة المصالح المتعلقة بمأمورياتها كل منهم على حدته ومسؤلين كذلك باجمعهم من جهة المصالح العمومية فبنآء على حكم قاعدة المسؤلية المذكورة كان على وكلائنا ان يعرضوا لدينا تلك المواد التى تجرى تحت مسؤليتهم المنفردة لتقابلها بالتصديق عليها بيد اننا بحسب الايجاب قد استصوبنا الغاء خدمة الصدارة واحداث وتأسيس مأمورية رئاسة الوكلاء بدلا عنها لقصد ان تجرى الرئاسة على مجلس الوكلاء ويكون الواسطة لدينا بتقديم قرارات الخصوصات الواقع عليها التذكر فى مجلس الوكلاء بالهيئة الاجتماعية وعرض القوانين التى ينظمها مجلس المبعوثان ويصادق عليها مجلس الاعيان فبحسب ابائكم واهليتكم واستقامتكم حولنا لعهدتكم رئاسة الوكلآء المنضم اليها نظارة الداخلية وقد حصرت مأمورية الوكلآء بهذه النظارة المضافة الى رئاسة الوكلاء كما ذكر وبالمشيخة والسرعسكرية ونظارات الخارجية والبحرية والعدلية ورئاسة شورى الدولة ومشيرية الطوبخانه ونظارات المالية والاوقاف والمعارف والنافعة والتجارة اما الذوات المنتخبون لهذه المأموريات فقد صادقنا على انتخابهم وتقرر تعيينهم بها فبادروا لاعلان ذلك ومن الله التوفيق

المصدر: سليم فارس الشدياق، **كنز الرَّغائب في منتخبات الجوائب**، ج6 في القانون الأساسي، ط1، مطبعة الجوائب بالأستانة العلية، استانبول، 1294- 1295هـ، ص ص165- 166.

الملحق رقم (13):

إحدى لوائح الإصلاح المقدَّمة من طرف الصَّدر الأعظم خير الدين باشا للسُّلطان عبد الحميد الثَّاني بتاريخ 12 جوان 1879م (المصدر الأرشيف العثماني)

حسبما هو مفروض بذمة صداقتي من بذل النصح الأكيد الذي لا يشوبه غرض ولا يعتريه
خلل لزم ان اعرض للاعتاب الملوكية ذاتا وتكرار سلطنتها المقدسة معانا ما لاح
في خاطري وتقرر عندي وظهر لي في مدة تشرفي بخدمة الصداره من الاسباب
والعوارض المانعة لاجراء المصالح المهمة على الوجه المطلوب ومع شمول علم حضرتكم السامي
الشريف اقتضى الايضاح عن حقيقة وظائف مقام الصداره على مقتضى تأسيسه
القديم وحقيقة ما هو جار عليه اليوم من الاصول والعادات ولاجل تنوير الاذهان
والافكار لزم استطرادا ذكر بعض وقايع مخصوصة وقبل ان اشرع بالمقصود ارجو
من فضل الحضرة العلية التي لا اقدر على ايفاء بعض شكرها ان لا تظن بعبدها
ان ذكر الوقايع هو التشكي او التألم من المامورين او الذوات الذي لزم ذكر
ما وقع على يدهم بل انما مقصد عبدكم فقط بيان الموانع للاجراءات ليس التعرض
للذات فعزوا بلطفكم واستنادا على عفو حضرتكم وحلم للنصح المبني على الحق
اقول ان مقام الصدارة قديما في الدولة العلية هو التشرف بوكالة الحضرة
السلطانية في اجراء حسن سياسة المملكة داخلا وخارجا فلذا صار مركز رياسة
سائر الرياسات والنظارات وبواسطته تجري المكافآت والمجازات والاصلاحات
والتنسيقات وتحال المناصب وتنتخب المامورين وما يشابهها وتفرع عليها
من كافة الامور والحاصل هو منبع الاوامر السلطانية ومصدر الاجراءات
العمومية وللصدر الاعظم مقدرة ان يجمع كافة الوكلاء والمامورين منفردا او مجتمعا

بالي

لاسيما السرعسكر وقبودان باشا وناظر الضبطيه عندما يرى لزوما في اي وقت
شاء وفي اي مكان اراد وذلك للتفاوض في مصالح الدولة العليه التي لا تقبل
التأخير والتأجيل واعطاء التعليمات والاوامر المناسبه وما عدا جميعهم فهم طبيعيا
يترددون عليه ويتوددون اليه وعلى الخصوص رؤية امور الاداره الداخليه واجراء
سياسة المصالح الخارجيه من القديم جارية تحت رياسته بالمشورة مع الوكلاء
ومن المعلوم ان المكلف باجراء امور السياسه كالمكلف برياسة جيش وقت الحرب
فكما يجب على امير الجيش المحارب اغتنام الفرصه الموصله الى الانتصار على العدو
كذلك يجب على المكلف باجراء السياسه تدارك الامور اللازمه لدفع المفسده
وجلب المصلحه بدون تضييع ادنى وقت وعندكم لي ما يزيد على الستة اشهر
في هذه الخدمه المباركه فلم يقدم من تلقاء نفسه احد الوكلاء واكثر متحري المأمورين
لمحلي ما عدا ناظر الخارجيه وذلك لمذاكرة المصالح الا اذا طلبناه فغاية الوحدة والتقارب
بيني وبينهم رؤيتي لهم يوم مجلس الخاص وما يعرضونه من بعض المصالح تحريرا ومن
الاشياء الدالة على ما عرضته للاعتاب الملوكيه ان حضرة نامق باشا لما توجه لمقابلة
امبراطور روسيه بالاراده السنيه وعاد لم يقابلني الا في الآيين الملوكي بعد ايام تصادفا
مع ان العاده تقتضي ان يقدم لي بعد مجيئه ليعرفني ما ظهر له من سياسة الروسيه
مع الدولة العليه وهي من اهم المهمات ومنها ان من المصالح المهمة ترتيب
الجاندرمه على الاصول الجديده فقد كنت طلبت من الحضرة العليه تشكيل قومسيون

في الباب العالي لاجل النظارة على تسريع مصالحه وتدقيق اموره فصدر الاذن
والامر العلي بان يكون ذلك في باب السرعسكر وكان قد كلفت بكرات قبل ذلك
بترتيب تقرير متعلق بهذا الخصوص وتفاوضت معه مرارا واخبرني عن صورة
التشكيلات وبعدها لم اره قط فلما سألته اخبرني عن سبب عدم اعلامي بالمادة
وما جرى وصار اجابني بانه صدر له التنبيه من باب السرعسكر بان لا يخبر مقام الصدارة
بشيء وافادني بان اللوائح التي رتبها هو ومن معه في هذا الخصوص عرضها على
باب السرعسكر منذ اشهر ولم يصدر لهم فيها جواب لا بالقبول ولا بالرد والحال ان
هذه المسألة من اهم المسائل ومن الغريب انه لم يبلغني من باب السرعسكر عن هذا
البحث شيء سواء كان تحريرا او شفاهيا غير جواب التذاكر المرسلة من طرف عبدكم
في اعطاء معنا لهذا التنبيه الذي هو خلاف القاعدة الجارية من لزوم اطلاع
الصدر الاعظم على مثل هكذا مواد مهمة لا تتعلق بباب السرعسكر فقط بل انما هي من امور
الضابطة الداخلية التي مسؤول عنها مقام الصدارة ومنها اني لم ار ناظر الضبطية
الى اليوم نفسه ولا قدم جرنال لمقام الصدارة وللنظارة الداخلية الذي هو من اهم
وظائفه والحال انه مكلف بمأمورية مقتضاها وهي حفظ راحة سكان دار الخلافة
والتيقظ والتبصر على الامور الجارية لاستراحة الفكر والامنية العمومية باخذ التعليمات
والتنبيهات من مقام الصدارة في كل وقت على ما تقتضيه السياسة الجارية ومنها
ان اكثر اعيان المأمورين في المابين الملوكي ضدي حسبما بلغني وتفرسته ولاحظته
واني

واظن اعظم اسبابه عدم الاصغاء لترويج ملتمساتهم ومنعي لهم من التداخل في غير مأمورياتهم وينشأ من هذه الضغينة ترويجهم لما لم يصدر مني من الاقوال والافعال لسفير الحضرة العلية مني وهو من المفاسد المعطلة نجاحي في الخدمة ولا يخفى ان منفعة الدولة ومصلحتها قد تقتضي في بعض الامور والحالات اختيار حركة سياسية لا توافق سياسة بعض الدول وكتمان هذا الامر الخطير وعدم شيوعه قبل وقوعه من الزم اللوازم فاذا كان من في حوالي الحضرة العلية من المقربين الذين لهم اطلاع على حقايق المواد ربما يفشوا هذه الاسرار ويذيعوها قبل الحصول على فايدتها المقصودة للدولة وذلك اما قصدا لاجل عدم نجاحي في الخدمة او لسبب اخر فيما عدا فقدان المنفعة ينتج حينئذ من ذلك انواع المحاذير والمخاطرات ومنها ان سفراء الدول يتوجهون للمابين الهمايوني بدون علم الباب العالي وقد كانت العادة قديما ان نزول السفراء لدى الحضرة العلية يقع بعد الاستيذان من مقام الصدارة ويحضر اذ ذاك ترجمان الديوان الهمايوني الذي صفته نظارة الخارجية وبسبب ذلك لزوم اطلاع الصدر الاعظم على ما يجري من المفاوضات مع السفير في حضور الحضرة السلطانية حذرا ان لا يقع من الباب العالي خلاف ما صدر من الحضرة العلية في تلك المادة التي اراد السفير الكلام فيها ومنها ان اغلب الولاة ومأمورين الدولة لهم مخابرات ومراسلات مع كبراء مأمورين المابين فيما يتعلق بمأمورياتهم العائدة نظارتها للباب العالي ولا علم لمقام الصدارة عنها ومنها ان بعض

المعروضات من جانب الصداره تتأخر في المابين الهمايوني ولا تقدم محققاً الا بعد
ايام الارادة السنيه وذلك لاجل التدقيق في اهميتها فتكون مورخه كذلك بتاريخ
اصل العرض والحال ان الارادة السنيه هي التي عليها العمل في كافة الامور والقوانين
والنظامات تابعة لها فاذا تقدم عرض وتأخر مده ثم سنحت بحكمه واجازة الاراده
السنيه فيحدث من تفاوة هذه المده مضرات عديده لا تسوغها المصلحه وكنت قد
اخطرت الى رئيس كتاب الحضرة الملوكيه عن ذلك تحريراً فاجابني شفاهاً ان
العاده هكذا جاريه فرأيت ان هذه العاده الجاريه تقابل ما تولد من المضرات
في تأخير تاريخ الارادة السنيه ومنها انه مهما دعوت بعض الوكلا للطعام او
لمصلحة اخرى يبلغني ان اناس خفيه يتجسسون على حوالي محلي والدليل على
ذلك عندما كان قد دعوت مرخصين الدول الذين حرروا قوانين الروملي
الشرقي للطعام على العاده المعتاده فارسل الباشا يحيى ابنه مع بعض اتباعه لمحلنا
وسئلوا العربجيه والقواصيه الذين اتوا بالمدعوين لقولهم من الذي اتيتم به لمحل
الصدر وبقوا يتجسسون حوالي محلي الى بعد رواح المدعوين ولا شك ان
مثل هذا التجسس هو السبب في تباعد المامورين عني حيث يعلمون وقوعه وهذه
الحاله لا تليق بالصدر الذي هو لا يكون الا امين الامين لذات الحضرة السلطانيه
خصوصاً وللدولة العليه عموماً ومن العادات القديمه ان كبرا المابين الهمايوني
يكونوا ممن يعينوا الصدر على تنفيذ مصالح الدوله لا ممن يعارضوه ولذا تركوا

احياناً



احياناً في تعيين من يليق بتلك الخدمة العظيمة أي الصدارة العظمى لاسيما [illegible]
الذي هو الواسطة بين الحضرة السلطانية وبين الصدارة وبناءً على ما تقدم بيانه
واستناداً على كمال لطف الحضرة العلية ان في نظر هذا العبد العاجز اذا بقيت
امور الدولة جارية على هذا المنوال فلا [illegible] التشرف بخدمة الصدارة اجراء المصالح
على الوجه المطلوب مهما يكن بالغاً [illegible] في المعرفة والادراك وسواء كانت
ادارة المملكة طبق احكام القانون الاساسي ام على غيرها لاسيما في هذا الوقت
الذي حصل فيه من الخلل ما لا يخفى [illegible] في الاحوال الداخلية والخارجية مالم يحصل
[illegible] بهذه الدولة العلية [illegible] كما يتحقق بان لا مخلص للدولة من ذلك
الا باتحاد المأمورين وتناصحهم قلباً وقالباً على حفظ حقوق الحضرة العلية الذاتية
واجراء ادارة المملكة وعدم استخدام من لم يكن اهلاً لذلك ثم [illegible]
[illegible] لبعض الشكاوى من قبل احد من [illegible] ذاته بل انما المراد [illegible]
الموانع [illegible] للسلطنة السنية والافكار في شرح [illegible]
[illegible] لدى الحضرة العلية [illegible] ورأي حضرتكم الملوكية اعلى واجلى في حصول
[illegible]
[illegible]

334

حسبما هو مفروضٌ بذِمَّة صداقتي من بَذلِ النُّصحِ الأكيدِ الذي لا يَشُوبُهُ غَرَضٌ ولا يَعتَريهِ خَلَلٌ، لَزَمَ أن أَعرِضَ للأعتاب المملوكيَّة ذاتًا، ولِكُرسيِّ سلطنتها المقدَّسة مقامًا، ما لَاحَ في خاطري وتقرَّر عندي، وظَهَرَ لي في مُدَّة تَشَرُّفِي بخدمة الصَّدارة من الأسباب والعوارض المانعة لإجراء المصالح المهمَّة على الوجه المطلوب، ومع تحوُّل عِلمِ حضرتكم السَّامي الشَّريف اقتضى الإيضاحُ عن حقيقة وظائف مقام الصَّدارة على مقتضى تأسيسه القديم، وحقيقة ما هو جارٍ عليه اليوم من الأصول والعادات، ولأجل تنوير الأفكار لَزَمَ استطراد ذِكرِ بعض وقايع مختصر. وقبل أن أشرع بالمقصود أَتَرَحَّمُ من فضل الحضرة العليَّة التي لا أَقدِرُ على إيفاء بعض شكري أن لا تَظُنَّ بعده أنَّ ذكر الوقايع هو التَّشكِّي أو التَّأَلُّم من المأمورين، أو الذَّوات الذي لزم ذكر ما وقع على يديهم، بل إنَّما مَقصَدُ عَبدِكُم فقط بيانُ الموانع للإجراءات، ليس التَّعَرُّضُ للذَّات، فَغُرُورًا بلُطفِكُم، واستنادًا على عفو حضرتكم، وحُبِّكُم للنُّصح المبني

على الحقِّ، أقول أنَّ مقام الصَّدارة قديمًا في الدولة العليَّة هو التَّشَرُّفِ بوكالة الحضرة السُّلطانيَّة في إجراء حُسنِ سياسة المملكة داخلًا وخارجًا، فلذا صار مركز رياسة سائر الرياسات والنَّظارات، وبواسطته تجري المكافآت والمجازات والإصلاحات والتَّنسيقات، وتُحَالُ المناصب، وتُنتَخَبُ المأمورين وما شابهها وتَفَرَّعَ عليها من كافَّة الأمور، والحاصلُ هي مَنبَعُ الأوامر السُّلطانيَّة، ومصدر الإجراءات العموميَّة، وللصَّدر الأعظم مقدرة أن يجمع كافَّة الوكلاء والمأمورين منفردًا ومجتمعًا، لا سيما السِّر عسكر وقبودان باشا وناظر الضَّبطيَّة، عندما يرى لُزُومًا في أيِّ وقتٍ شاء وفي أيِّ مكانٍ أَرَادَ، وذلك للتَّفاوض في مصالح الدولة العليَّة التي لا تقبل التَّأخير والتَّأجيل، وإعطاء التَّعليمات والأوامر المناسب (المناسبة)، وماعدا جمعهم، فَهُم طبيعيًّا يتردَّدُون عليه ويَتَوَدَّدُونَ إليه، وعلى الخصوص رؤية أمور الإدارة الداخليَّة، وإجراء سياسة المصالح الخارجيَّة، من القديم جاريةً تحت رياسته بالمَشُورَةِ مع الوكلاء، ومن المعلوم أنَّ المكلَّف بإجراء أمور السِّياسة كَالمُكَلَّفِ برياسة جيشٍ وَقتَ الحَربِ، فكما يجب على أمير الجيش المحارب اغتنام الفرصة المُوصِلَةِ إلى الانتصار على العدو، كذلك يجب على المكلَّف بإجراء السِّياسة تدارك الأمور اللَّازمة لدفع المفسدة وجلب المصلحة، بدون تضييع أدنى وقتٍ، وعَبدُكُم لي ما يزيد على الستة أَشهُرٍ في هذه الخدمة المباركة،فلم يَقدِم من تِلقَاءِ نفسه أَحَدُ الوُكلاء وأكثر مُتحيِّزي المأمورين لِمَحَلِّي، ما عدا ناظر الخارجيَّة وذلك لمذاكرة المصالح إلَّا إذا طلبناه، فغاية الوَصلَةِ والتَّفاوُض بيني وبينهم رياستي لهم يوم مجلس الخاص، وما يعرضوه من بعض المصالح تحريرًا، ومن الأمثلة الدَّالة على ما أعرضه للأعتاب الملوكيَّة أنَّ حضرة نامق باشا لمَّا تَوَجَّه لمقابلة إمبراطور الرُّوسيَّة بالإرادة السنُّيِّة وعَادَ، لم يُقابلني إلَّا في المابين الملوكي تَصَادُفًا،مع أنَّ العادة تقتضي أن يَقدُمَ لي بعد مجيئه، لِيُعَرِّفَنِي ما ظهر له من سياسة الرُّوسيَّة مع الدولة العليَّة وهي من أهمِّ المُهمَّات، ومنها أنَّ من المصالح المهمَّة ترتيب الجندرمة على الأُصُولِ الجديدة، فقد كنت طلبت من الحضرة العليَّة تشكيل قومسيون في الباب العالي لأجل النَّظارة على تسريع مصلحه وتدقيق أموره، فَصَدَرَ الأمر والإذن العلي بأن يكون ذلك في باب السِّر عسكر، وكان قد كَلَّفتُ بيكر باشا قبل ذلك بترتيب تقرير مُتَعَلِّقٌ بهذا الخصوص، وتفاوضت معه مِرَارًا، وأخبرني عن صورة التَّشكيلات، وبعدها لم أره قَطٌّ، فَلَمَّا سألته أخيرًا عن عدم إعلامي بالمادَّة وما جرى وصار، أجابني بأنَّه صَدَرَ له التَّنبيه من باب السِّر عسكر بأن لا يُخبِرَ مقام الصَّدارة بشيء، وأفادني بأنَّ اللَّوائح التي رَتَّبَهَا هو ومن معه في هذا القومسيون عَرَضَهَا على باب السِّر عسكر منذ أشهرٍ، ولم يَصدُر له فيها جوابٌ لا بالقبول أو الرَّد، والحَالُ أنَّ هذه المسألة من أَهَمِّ المسائل، ومن الغريب أنَّه لم يَبلُغنِي من باب السِّر عسكر عن هذا البحث شيءٌ، سواءً كان تحريرًا أو شفاهًا، عبر جواب التَّذاكر المُرسَلَةِ من طَرَفِ عَبدِكُم، فما أعطيت معنًى لهذا التَّنبيه الذي هو خِلَاف القاعدة الجاريَّة من لُزُومِ اطلاع الصَّدر الأعظم على مثل هكذا موادٍ مهمَّةٍ، لا تتعلَّق بباب السِّر عسكر فقط، بل إنَّما هي من أمور الضَّابطة الدَّاخليَّة التي مسؤولٌ عنها مقام الصَّدارة، ومنها أَنِّي لم أَرَ ناظر الضَّبطيَّة إلا يوم نَصبِهِ (تنصيبه)، ولا قَدَّمَ جُرنال لمقام الصَّدارة ولا لنظارة الدَّاخليَّة، الذي هو من أهمِّ وظائفه، والحال أنَّه مُكَلَّفٌ بمأموريةٍ مُعتَنَى بها، وهي حفظ راحة سكَّان دار الخلافة، والتَّيَقُّظِ والتَّبَصُّرِ على الأمور الحالية، لاستراحة الفكر والأمنية العموميَّة، بأخذ التَّعليمات والتَّنبيهات من مقام الصَّدارة في كُلِّ وقتٍ على ما تقتضيه السِّياسة الجاريَّة، ومنها أنَّ أكثر أعيان المأمورين في المابين الملوكي ضدٌّ لي حَسبَمَا بلغني وتَفَرَّستُهُ ولَاحَظتُهُ، وأَظُنُّ أَعظَمَ أسبابهِ عدم الإصغاء لترويج مُلتَمَسَاتِهِم، ومَنعِي لهم من التَّدخُّل في غير مأمورياتهم، ويَنشَأُ من هذه الضِّدِّيَّةِ ترويجهم لما يصدر من الأقوال والأفعال لتنفير الحضرة العليَّة منِّي، وهو من المفاسد المُعَطِّلَةِ نجاحي في الخدمة، ولا يَخفَى أنَّ منفعة الدَّولة ومصلحتها قد تقتضي في بعض الأمور والحالات اختيار حركةٍ سياسيَّةٍ لا تُوافِقُ سياسة بعض الدُّول، وكتمان هذا الأمر الخطير وعدم شُيُوعِهِ قبل وُقُوعِهِ من ألزم اللَّوازم، فإذا كان من حوالي الحضرة العليَّة من المقرَّبين الذين لهم اطِّلَاعٌ على حقائق المواد، لربما يُفشُوا هذه الأسرار ويُذِيعُوهَا قبل الحصول على فائدتها المقصودة للدَّولة، وذلك إمَّا قصدًا لأجل عدم نجاحي في الخدمة أو لِسَبَبٍ آخر، فما عدا فُقدان المنفعة ينتج حينئذٍ من ذلك أنواعُ المحاذير والمخاطرات، ومنها أنَّ سُفراء الدول يتوجَّهون للمابين الهمايوني بدون علم الباب العالي، وقد كانت العادة قديمًا أنَّ مُثُولَ السُّفراء لدى

الحضرة العليَّة يقع بعد الاستيذان من مقام الصَّدارة، ويحضر إذ ذاك تُرجُمانُ الدِّيوان الهمايوني الذي مقرُّه نظارة الخارجيَّة، وسبب ذلك لزوم اطِّلاع الصَّدر الأعظم على ما يجري من المفاوضات مع السَّفير في حضور الحضرة السلطانيَّة، حَذَرَ أن لا يقع من الباب العالي خِلَافَ ما صَدَرَ من الحضرة العليَّة في تلك النَّازلة التي أراد السَّفير الكلام فيها، ومنها أنَّ أغلب الولاة ومأموري الدولة لهم مُخَطَّطَاتٌ ومراسلاتٌ مع كُبراء مأموري المابين فيما يتعلَّق بمأمورياتهم العائدة نظارتها للباب العالي ولا عِلمَ لمقام الصَّدارة عنها، ومنها أنَّ بعض الموضوعات من جانب الصَّدارة تتأخر في المابين الهمايوني ولا تَصدُرُ بِحَقِّهَا إلَّا بعد أيامٍ الإرادة السُّنيَّة وذلك لأجل التَّدقيق في أهمِّيتها، فتكون مُؤرَّخَةً كذلك بتاريخ أصل العَرَضِ، والحال أنَّ الإرادة السُّنيَّة هي التي عليها العمل في كافة الأمور والقوانين والنِّظامات تابعةً لها، فإذا تقدَّم عرضٌ وتَأَخَّرَ مُدَّةً، ثم مُنحت بحُكمِهِ وإجرائه الإرادة السُّنيَّة، فيحدث من نفاذة هذه المدة مَضَرَّاتٌ عديدةٌ لا تَسُوغُهَا المصلحة، وكنت قد أَخطَرتُ إلى رئيس كُتَّابِ الحضرة الملوكيَّة عن ذلك تحريرًا فأجابني شفاهًا أنَّ العادة هكذا جاريةٌ، فما رأيت أنَّ هذه العادة جاريةً تقابل ما يتولَّد من المضرَّات في تأخير تاريخ الإرادة السُّنيَّة، ومنها أنَّه مهما دعوت بعض الوكلاء للطَّعام أو لمصلحةٍ أخرى يبلغني أنَّ أُنَاسًا خفية يَتَجَسَّسُونَ حوالي محلِّي والدَّليل على ذلك عبدكم كان قد دعوتُ مُرَخِّصِي الدول الذين حَرَّرُوا قوانين الروميلي الشَّرقي للطَّعام على العادة المعتادة، فأرسل الباش مابينجي ابنه مع بعض أتباعه لمحلِّنا وسئلوا العربجية والقايقجية الذين أتوا بالمدعوين بقولهم من الذي أتيتم به لمحل الصَّدر، وبَقَوا يَتَجَسَّسُونَ حوالي محلِّي إلى بعد رواح المدعوين، ولا شكَّ أنَّ مثل هذا التَّجسُّس هو السَّبب في تباعد المأمورين عنِّي حيث يعلمون وقوعه، وهذه الحالة لا تليق بالصَّدر الذي هو لا يكون إلَّا من أُمَنَاءِ الأُمَنَاءِ لذات الحضرة السُّلطانيَّة خصوصًا، وللدَّولة العليَّة عمومًا. ومن العادات القديمة أنَّ كُبراء المابين الهمايوني يكونون مِمَّن يُعِينُونَ الصَّدر على تنفيذ مصالح الدولة لا مِمَّن يُعارضُوه، ولذا شاركوا أحيانًا في تعيين من يليق بتلك الخدمات العظيمة رأي الصَّدر الأعظم لا سيما الباش كاتب الذي هو الواسطة بين الحضرة السُّلطانية وبين الصَّدارة. وبناءً على ما تقدَّم بيانه واستنادًا على كمال لطف الحضرة العليَّة إنَّ في نظر هذا العبد العاجز إذا بقيت أمور الدولة جاريةً على هذا المنوال فلا يتيسر للمتشرِّف بخدمة الصَّدارة إجراء المصالح على الوجه المطلوب مهما يكون بالغًا مبلغه في المعرفة والإدراك، وسواءً كانت إرادة المملكة طبق أحكام القانون الأساسي أم على غيرها لا سيما في هذا الوقت الذي حصل فيه من الخلل النَّاشئ عن الحرب في الأحوال الداخليَّة والخارجيَّة ما لم يحصل مثله منذ ابتداء هذه الدولة العليَّة المباركة، كما يتحقَّقُ بأن لا مَخلَصَ للدولة من ذلك إلَّا باتحاد المأمورين وتناصحهم قلبًا وقالبًا على حفظ حقوق الحضرة العليَّة الذاتيَّة، وإجراء إرادة المملكة وعدم استخدام من لم يكن أهل لذلك، ثمَّ أُكَرِّرُ العرض بأنَّ مقصد عبدكم الحقيقي ليس الشِّكَايَةَ من فِعلِ أَحَدٍ عن شَخصِهِ و ذَاتِهِ، بل إنَّما المراد ذات المواد نفسها الراجعة منافعها للسَّلطنة السُّنيَّة، وإلَّا فلا داعي لشرح عادات الدولة المألوفة المعروفة لدى الحضرة العليَّة ورجالها، ورأي حضرتكم الملوكيَّة أعلى وأَجَلُّ في حُصُولِ موفقية عبدكم الصَّادق الذي جُلُّ آماله ونُخبَةُ أفكاره التَّوصُل إلى مراضي عنايتكم في حُسنِ خدمته، والأمر لحضرة سيدي وَلِيُّ النَّهي والأَمرِ. في 21جمادى الآخرة سنة 96/(12جوان 1879).

المصدر: أتيلا جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، تر: مصطفى الستيتي، مر وتق: أكمل الدين إحسان أوغلى، مراجعة تاريخية: خالد شاطر، ط1، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2005 ص ص329- 334.

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

أولًا- المصادر

- القرآن الكريم
- الحديث الشَّريف

1.المخطوطات:

1) **Ḳānūn Nāme-i Āl-i ʻOsmān**, Abdürrahmān Abdī Pāşā, Cérémonial de l'Empire ottoman, rédigé pour Merzifonlu ḳara Mustafa Pāşā (f.1v), sous le règne de Mehmet IV (r.1648-1687)(f.1v), par le Nīşānğī Abdürrahmān Abdī Pāşā (cf. f.2). Bibliothèque universitaire des langues et civilizations, **MS.TURC.138**. Bibliographie: F.Babinger, Die Geschichtsscheiber der Osmanen und ihre Werke, Leipzig, 1927, n° 198, https://bina.bulac.fr/TURC/MS.TURC.138

2.المصادر باللغة العربية:

1) ابن تيميّة أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام، **السِّياسة الشّرعية في إصلاح الرّاعي والرعيَّة**، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 1429هـ.

2) ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الجزء1، الطبعة1، دار يعرب، دمشق، 2004.

3) ابن طولون الصَّالحي شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، **مفاكهة الخلّان في حوادث الزمان**، الجزء2، وضع حواشيه: خليل المنصور، الطبعة1، دار الكتب العلمية،بيروت، 1998.

4) أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، **تفسير أبي السُّعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تحقيق: عبد القادر أحمد عطاء، الجزء1، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دون تاريخ.

5) أرسلان شكيب، **مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه 1800 -1950 حسب التسلسل الزمني**، إشراف: يوسف حسين إيبش وعريضة توما توفيق وخوري يوسف قزما، الطبعة2، الدار التقدمية، المختارة- الشوف لبنان، 2011.

6) أفندي إبراهيم، **مصباح السَّاري ونزهة القارئ**، الجزء1، بيروت، 1272هـ/1855م.

7) الآقحصاري حسن كافي، **أصول الحكم في نظام العالم**، تحقيق: نوفان رجا الحمود، تقديم: محمد عدنان البخيت، منشورات الجامعة الأردنية، عمَّان، 1986.

8) أوغلي عائشة عثمان، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني- مذكرات**، ترجمة: صالح سعداوي، الطبعة1، دار البشير، عمّان، 1991.

9) البستاني سليمان، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، دون طبعة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مطبعة الأخبار، القاهرة، 2014.

10) بن طباطبا محمد بن علي، **الفخري في الآداب السُّلطانية والدَّولة الإسلامية**، دار بيروت للطباعة والنشر، 1966.

11) بون أتفيانو، **سراي السلطان**، ترجمة: زيد عيد الرواضية، مراجعة: عز الدين عناية، الطبعة1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

12) بيهم محمد جميل، **أوليّات سلاطين تركيا المدنية والاجتماعية والسياسية**، مطبعة العرفان، صيدا لبنان، 1931.

13) بيهم محمد جميل، **فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها**، دون طبعة، دون دار نشر، دون مكان نشر، 1954.

14) بيهم محمد جميل، **فلسفة التاريخ العثماني كيف نشأت وارتقت السلطنة العثمانية وإلى أي حد بلغت عظمتها**، الجزء2، مكتبة صادر، بيروت، 1925.

15) تحسين باشا، **السلطان عبد الحميد الثاني خواطر تحسين باشا في يلدز**، ترجمة: كمال أحمد خوجة، الطبعة1، دار الفسطاط للنشر، 2005.

16) الجاحظ أبو عثمان عمر، **التاج في أخلاق الملوك**، تحقيق: أحمد زكي باشا، الطبعة1، المطبعة الإدارية، القاهرة، 1914.

17) جب هاميلتون وبون هارولد، **المجتمع الإسلامي والغرب دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن18م**، ترجمة: أحمد إيبش، الطبعة1، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2012.

18) الجبرتي الحنفي عبد الرحمن بن حسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، الجزء1، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

19) جلبي أفندي محمد، **جنة النساء والكافرين**، تر وتقديم: خالد زيادة، دون طبعة، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة، 2003.

20) جودت باشا أحمد بن إسماعيل، **تاريخ جودت**، ترجمة: عبد القادر أفندي الدنا، المجلد1، مطبعة جريدة بيروت، بيروت، 1308هـ.

21) **الدستور العثماني**، ترجمه من اللُّغة التركيَّة إلى العربيَّة: نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل الخوري، الجزء1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883.

22) دوسون مراد جه، **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر**، ترجمة: فيصل شيخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942.

23) الرجبي خليل بن أحمد، **تاريخ الوزير محمد علي باشا**، تحقيق: دانيال كريسيليوس وآخرون (بدر حمزة عبد العزيز وإسماعيل حسام الدين)، الطبعة1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1997.

24) روحي الخالدي محمد، **أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، تقديم وتحقيق: خالد زيادة، الطبعة2 مزيدة ومنقحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

25) رئيف أفندي محمود، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية**، تعريب وتحقيق وتقديم: خالد زيادة، الطبعة1، منشورات جرّوس برس، بيروت، 1985.

26) زاده طاشكبري، **الشَّقائق النُّعمانيَّة في علماء الدولة العثمانيَّة ويليه العِقْدُ المنظُوم في أفاضل الروم**، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975.

27) الزمخشري أبي القاسم الله محمود بن عمر بن أحمد (ت538هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الجزء2، الطبعة1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

28) سركيس سليم، **سرُّ مملكة تاريخ حياة عبد العزيز وقتله، ولاية مراد وخلعه، محاكمة مدحت باشا وأعوانه**، الجزء1، مصر، 1895.

29) سرهنك إسماعيل، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، الجزء1، الطبعة1، مطبعة الأميرالية ببولاق، مصر، 1312هـ.

30) السلاوي يحي، **عقد الجمان في خلاصة تاريخ آل عثمان**، استانبول، 1313هـ.

31) السلطان عبد الحميد، **مذكراتي السياسية 1891 – 1908**، الطبعة3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.

32) شاكر علي رضا، **القول السديد في حرب الدولة العلية مع اليونان**، مطبعة الموسوعات، مصر، 1321هـ

33) الشدياق سليم فارس، **كنز الرَّغائب في منتخبات الجوائب**، الجزء 6 في القانون الأساسي، الطبعة1، مطبعة الجوائب بالأستانة العلية، استانبول، 1294- 1295هـ.

34) صائب بك أحمد، **وقعة السلطان عبد العزيز**، ترجمة: محمد توفيق جانا، مطبعة هندية بشارع الأزبكيه، مصر، 1319هـ.

35) الصديقي البكري محمد أبي السرور، **المنح الرَّحمانيَّة في الدَّولة العثمانيَّة وذيله اللَّطائف الربَّانيَّة على المنَح الرَّحمانية**، تحقيق: ليلى الصبّاغ، الطبعة1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

36) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الجزء3، القاهرة، 1959.

37) فريد بك المحامي محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، الطبعة1، دار النفائس، بيروت، 1981.

38) **القانون الأساسي**، طبع بنفقة أمين الخوري المطبعة الأدبية، بيروت، 1908.

39) **قوانين الشريعة الإسلامية التي كانت تحكم بها الدولة العثمانية**، جمع وترتيب: وحيد عبد السلام بالي، الجزء1، الطبعة1، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

40) كامل مصطفى، **كتاب المسئلة الشرقية**، الطبعة1، مطبعة الآداب بمصر، القاهرة، 1898.

41) كنج يوسف حسن وآخرون (يلديرم حاجي عثمان، كوجوك مصطفى، قراجه إبراهيم، يلماز ناظم، صانار سنان، دوغدي راشد كون)، **دليل الأرشيف العثماني فهرسٌ جامعٌ**

لوثائق الدَّولة العثمانيَّة في أرشيف رئاسة الوزراء التُّركيَّة، ترجمة: صالح سعداوي، تقديم: خالد أرن، مركز الأبحاث للتَّاريخ والفنون والثَّقافة الإسلاميَّة باستانبول ارسيكا، استانبول، 2008.

42) لبيب حسين، **تاريخ المسئلة الشرقية**، نشرته مجلة الهلال، مصر، 1921.

43) لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان الوقائع التاريخية للدولة العثمانية حتى عام 961هـ/1553م**، ترجمة: محمد عبد العاطي محمد، تقديم: سيد محمد السيد، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2016.

44) لطفي باشا، **خلاص الأمة في معرفة الأئمة**، تحقيق: ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، 2011.

45) لهارد أنكه، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**، نقله إلى العثمانية: علي رشاد، ترجمة: محمود علي عامر، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017.

46) الماوردي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت، 2010.

47) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة: محمد حرب، الطبعة3 مزيدة ومنقحة، دار القلم، دمشق- بيروت، 1991.

48) **مذكرات مدحت باشا**، ترجمة: يوسف كمال بك، الطبعة1، مطبعة أمين هندية، مصر، 1913.

49) معلوف يوسف نعمان، **خزانة الأيام في تراجم العظام**، مطبعة جريدة الأيام، نيويورك، 1899.

50) المكناسي محمد بن عبد الوهاب، **رحلة المكناسي إحراز المعلَّى والرَّقيب في حجِّ بيت الله الحرام وزيارة القدس الشَّريف والخليل والتبرُّك بقبر الحبيب 1785م**، تحقيق: محمد بوكبوط، الطبعة1، دار السويدي للنشر والتوزيع- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبو ظبي- بيروت، 2003.

51) النيسابوري عبد الملك محمد بن إسماعيل الثّعالبي (ت1038م)، **تحفة الوزراء**، تحقيق: حبيب الراوي، مطبعة العاني، بغداد، 1997.

4- المصادر باللُّغة الأجنبيَّة:

1) Brydges Harford Jones, **An Account Of Transaction of his Majestiys Mission of the Court of Persia (A brief History of the Wahauby)**, Volume.2, London, 1834.
2) Creasy M.A Edward.S, **History of the Ottoman Turks from the Beginning of the Empire to the Present Time**, Henry Holt and Company, New york, 1877
3) Dohsson Mouradja, **Tableau General de L'Empire Ottoman 1788-1824**, Tom.VII, paris, 1824.
4) Engelhardt Edouard, **La Turquie et le Tanzimat ou Histoire des Réformes dans L'empire Ottoman Depuis 1826 Jusqu'à nos Jours**, volume.2, A. Cotillon, Paris, 1882-1884.
5) Hammer J.De, **Histoire De L'Empire Ottoman, Depuis Son Origine Jusqu'à Nos Jours**, Traduit De L'Allemand Par: J.J. Hellert, Tom.1, Bellizard, Paris, 1835.
6) Lybyer Albert Howe, **The Governement Of The Ottoman Empire In The Time Of Suleiman The Magnificent**, Volume.XVIII, Cambridge Harvard University Press, Henry Frowde Oxford University Press, London, 1913.
7) Sadlier G.F., **Account of Journey from Katif on the persian Gulf to Yanbo on the Red Sea tran Sactions of the Literary Society of Bombay**, London, 1843.
8) Zboinski H, **L'Armée Ottomane**, Librairie militaire de J.Dumaine, Paris, 1877.

ثانيًا- المراجع

1. **المراجع باللغة العربية:**

1) أبو النصر محمد عبد العظيم يوسف، **السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري**، الطبعة1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2001.
2) أبو حمدان سمير، **خير الدين التونسي**، دون طبعة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993.
3) أحمد خليل ومراد علي، **إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، دون طبعة، دون دار نشر، الموصل العراق، 1991.
4) أرمغان مصطفى، **السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب**، ترجمة: مصطفى حمزة، الجزء1، الطبعة1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.
5) الأرناؤوط م. محمد، **دراسات في التَّاريخ الحضاري للإسلام في البلقان**، تقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي زغوان، تونس، 1996.
6) أسامة زيد محمد، **منهل الضمآن لإنصاف دولة آل عثمان**، الجزء1، دار ابن رجب، الطبعة1، القاهرة، 2012.

7) إقبال عباس، **الوزارة في عهد السلاجقة**، ترجمة: أحمد كمال الدين، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1984.

8) ألتر عزيز سامح، الأتراك **العثمانيون في شمال افريقيا**، ترجمة: محمود علي عامر، الطبعة1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

9) أمين أحمد، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، الطبعة1، بيروت، دون تاريخ.

10) أمين أحمد، **فيض الخاطر مجموعة مقالات أدبية واجتماعية**، الجزء 6، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

11) أورتايلي البير، **العثمانيون في ثلاث قارات**، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، الطبعة1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014.

12) أوزتونا يلماز، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231-1922**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، المجلد3، الطبعة1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.

13) أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، مجلدين، منشورات مؤسسة فيصل للتَّمويل، استانبول، 1990.

14) أوغلى أكمل الدين إحسان وآخرون (آيدين محمد عاكف، بكديللي كمال، آمجن فريدون، إيشيرلي محمد، أوغلى مباهات كوتوك، أوزجان عبدالقادر، يلديز بهاء الدين يدي)، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة: صالح سعداوي، المجلدين1- 2، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إرسيكا، استانبول، 1999.

15) أوغلي خليل ساحللي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إرسيكا، استانبول، 2000.

16) إينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد.م. الأرناؤوط، الطبعة1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

17) براون كارل، **السياسة الدولية والشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الهادي حسين جياد، بغداد، 1978.

18) بروس ماسترز، **عرب الإمبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي واجتماعي (1516-1918م)**، ترجمة: عبد الحكيم ياسين عبد الله، الطبعة1، دار الرافدين، بيروت، 2018.

19) بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة5، منشورات دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

20) بري ممدوح غالب أحمد، **تاريخ التَّصوُّف في الدَّولة العثمانيَّة الطَّريقة البكتاشيَّة نموذجًا دراسة حول علاقة الدِّين بالسِّياسة في الدَّولة العثمانيَّة**، الطبعة1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019.

21) البستاوي وفاء أحمد قطب، **فكرة الإصلاح في تذاكير جودت باشا**، دون طبعة، دون دار نشر، القاهرة، 2009.

22) بن بشر عثمان، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، الجزء1، الطبعة4، الرياض، 1983.

23) البنا سونيا محمد سعيد، **فرقة الانكشارية ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

24) بنحادة عبد الرحيم، **العثمانيون المؤسسات الاقتصاد والثقافة**، تقديم عبدالرحمن المودن، الطبعة1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

25) بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، دون طبعة، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، 1984.

26) بوركهارت جون لويس، **ملاحظات حول البدو والوهابيين جرى جمعها خلال التجوال في الشرق**، ترجمة: صبري محمد حسن، مراجعة: محمد صابر عرب، الجزء2، دون طبعة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007.

27) بيات فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرًا (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر)**، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

28) بيات فاضل، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية**، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، 2003.

29) بيهم جميل، **الدولة العثمانية تتهم سلاطينها**، الطبعة1، دار الصفدي، دمشق، 2003.

30) تايلور آ.ج.ب، **الصراع على سيادة أوربا 1848- 1918**، ترجمة: فاضل جتكر، الطبعة1، كلمة والمركز الثقافي العربي، أبو ظبي- الدار البيضاء، 2009.

31) التل عبد الله، **الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام**، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، 1971.

32) جانبولات أورهان صادق، **التَّحوُّلات الفكريَّة في العالم الإسلامي أعلام وكتب وحركات وأفكار من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري**، الطبعة1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، 2014.

33) جتين أتيلا، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ترجمة: مصطفى الستيتي، مراجعة وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلى، مراجعة تاريخية: خالد شاطر، الطبعة1، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2005.

34) جرانت أ.ج وتمبرلى هارولد، **أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950**، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 2001.

35) الجميل سيّار، **العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**، الطبعة1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

36) الجميل سيار، **بقايا وجذور التكوين العربي الحديث**، الطبعة1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمَّان، 1997.

37) الجميل سيّار، **تكوين العرب الحديث**، الطبعة1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان، 1997.

38) جوقه باش سليمان، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، الطبعة1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008.

39) حاطوم نور الدين، **تاريخ الحركات القومية**، الجزء1، دون طبعة، بيروت، 1967.

40) حبيب كمال السعيد، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (1- 1325هـ/621- 1908م)**، الطبعة1، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

41) الحجار جوزيف، **أوربا ومصير الشرق حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، تر: بطرس الحلاق وماجد نعمه، بيروت، 1976.

42) حراز السيد رجب، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، 1840- 1909**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

43) حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار 1842- 1920**، الطبعة2، دار القلم، دمشق، 1996.

44) حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دون طبعة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.

45) حرب محمد، **المثقفون والسلطة تركيا نموذجا**، الطبعة1، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2017.

46) حسّون علي، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، الطبعة 3، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمّان، 1994.

47) الحصري أبو خلدون ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، الطبعة2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

48) حماش خليفة، **الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1821- 1827 قراءة جديدة في رواية مشاركة الأسطول الجزائري وتحطمه في معركة نفارين**، الطبعة3 محكمة ومنقحة ومزيدة، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع وكلية الآداب والحضارة الإسلامية بقسنطينة، الجزائر، 2021.

49) حوراني ألبرت، **تاريخ الشعوب العربية**، تر: أسعد صقر، الطبعة1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1997.

50) الخادمي نور الدين بن مختار، **علم المقاصد الشرعية**، الطبعة1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

51) خزعل حسين خلف الشيخ، **حياة محمد بن عبد الوهاب**، دون طبعة، بيروت، 1968.

52) درويش مديحة أحمد، تاريخ **الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**، الطبعة1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة المملكة العربية السعودية، 1980.

53) الدقن السيد محمد، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، دون طبعة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1979.

54) ده ده أوغلو عبد القادر، **ألبوم العثمانيين**، ترجمة: محمد صالح بن علي جان، الدار العثمانية للنشر، استانبول، 1976.

55) دودويل هنري، **الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة: أحمد عبد الخالق بك، المركز القومي للترجمة، الطبعة1، القاهرة، 2007.

56) دولينا نينل الكسندروفنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، القاهرة، 1999.

57) دي طرازي الفيكونت فيليب، **تاريخ الصحافة العربية**، المجلد1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913.

58) راشد زينب عصمت، **تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، الجزء1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2005.

59) رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيون 1516- 1916**، دون طبعة، دون دار نشر، دمشق، 1974.

60) الرديني يوسف عبد الكريم طه مكي، **المؤسسة العسكرية العثمانية 1299- 1839**م **دراسة تأريخية**، الطبعة1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2014.

61) رفعت محمد، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة 1798- 1849م**، الجزء1، الطبعة1، مطبعة الشعب، القاهرة، 1920.

62) زغروت فتحي، **النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي**، الطبعة1، الأندلس الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

63) الزهراني محمد مسفر، **نظام الوزارة في الدولة العباسية 334- 590هـ العهدان البويهي والسلجوقي**، الطبعة1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.

64) زوركر إريك، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، مراجعة: سعد ضاروب، الطبعة1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013.

65) زيادة خالد، **اكتشاف التقدم الأوربي دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، دون طبعة، دار الطليعة، بيروت، 1981.

66) زيادة خالد، **الكاتب والسلطان من الفقيه إلى المثقف**، الطبعة1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.

67) زيد محمد أسامة، **منهل الظمآن لإنصاف ملوك آل عثمان**، المجلد1، الطبعة1، دار ابن رجب ودار الفوائد، القاهرة، 2012.

68) الزين حمزة، **الدولة العثمانية في الميزان**، الطبعة1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.

69) ساسون عزرا سمويل، **تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية**، الطبعة1، مطبعة جرجي غرزوزي، الإسكندرية، 1910.

70) السبكي آمال، **أوربا في القرن التاسع عشر فرنسا في مائة عام**، دون طبعة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1993.

71) سليمان نوار عبد العزيز و نعنعي عبد المجيد، **التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

72) سليمان نوار عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.

73) سليمان نوار عبد العزيز، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

74) سوفاجيه جان وكاين كلود، **مصادر دراسة التاريخ الإسلامي دليل ببليوغرافي**، ترجمة: عبد الستار حلوجي وعبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

75) السيد محمود سيد محمد، **تاريخ الدولة العثمانية النشأة الازدهار**، الطبعة1، مكتبة الأدب، القاهرة، 2007.

76) شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، الطبعة4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000.

77) شقيرات أحمد صدقي، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 828-1341هـ/1425- 1922م**، مجلدين، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

78) شكري محمد فؤاد، **الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر**، د.د.ن، القاهرة، 1949.

79) شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دون طبعة، دار ابن كثير- دار التربية، دمشق، 2001.

80) شمس الدين نجم زين العابدين، **تاريخ الدولة العثمانية**، الطبعة2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان، 2014.

81) الشناوي عبد العزيز محمد ويحي جلال، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، دون طبعة، دار المعارف، الإسكندرية، 1969.

82) الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

83) صاريجك مراد، **نقابة الأشراف في الدولة العثمانية**، الطبعة1، دار القاهرة، القاهرة، 2006.

84) صالح علي أحمد، **الإصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن 19م دراسة لإصلاحات مدحت باشا**، تقديم رأفت غنيمي الشيخ، الطبعة1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017.

85) الصباغ ليلى، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**، الطبعة1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1973.

86) الصفصافي أحمد القطوري، **الوثائق العثمانية دراسة حول الشكل والمضمون**، الطبعة1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004.

87) الصلابي علي محمد محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، الطبعة1، المكتبة العصرية، بيروت، 2010.

88) صلاح أحمد هريدي علي، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، الطبعة1، عين للدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، 1990.

89) صوان محمد شعبان، **يوميَّات السُّلطان الحوادث الهامَّة في تاريخ الدولة العثمانية ودلالاتها**، الطبعة1، ابن النديم للنشر والتوزيع- دار الروافد الثقافية، وهران- بيروت، 2020.

90) الضيقة حسن، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، الطبعة1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

91) طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، الطبعة2، دار النفائس، بيروت، 2008.

92) ظاهر محمد كامل، **الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

93) عامر محمود علي، **الدولة العثمانية تاريخ ووثائق**، الطبعة1، دار الرحاب للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 2001.

94) عامر محمود علي، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية (دراسة تاريخية اجتماعية)**، الطبعة1، دار الصفدي، دمشق، 2004.

95) عبد الرحيم مصطفى أحمد، **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل 1863-1879م**، دار المعارف، دون طبعة، 1967، الإسكندرية، 1967.

96) العريض وليد، **تاريخ الدولة العثمانية التاريخ السياسي والإداري**، دون طبعة، دار الفكر، عمان، 2012.

97) العزاوي قيس جواد، **التباسات الكتابات العربية عن التاريخ العثماني (المستور في محافظة عبد الحميد الثاني وحداثة مدحت باشا)**،دون طبعة، دار بدائل للنشر والتوزيع،الجيزة مصر، 2018.

98) العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الطبعة2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

99) العظم حقي، **تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان**، الطبعة1، مطبعة الترقي، مصر، 1902.

100) علي أحمد مبدر محمد، **الدولة العثمانية عهد السلطان أحمد الثالث 1703-1730م**، الطبعة1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

101) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر**، الجزء1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

102) عمر يوسف حسين، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية 1839- 1909**، الطبعة2، دار نور للنشر، ساربروكن ألمانيا، 2016.

103) عميراوي حميدة، **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827- 1840**، الطبعة1، مطابع دار البعث، قسنطينة، 1987.

104) عوض عبد العزيز محمد، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864- 1914**، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دون طبعة، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969.

105) عوض عبد العزيز محمد، **العرب والأتراك دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة**، دون طبعة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1961.

106) عوض عبد العزيز محمد، **مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500- 1918**، الجزء1، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960.

107) غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916**، الطبعة2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

108) فاروقي ثريا، **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**، ترجمة: حاتم الطحاوي، مراجعة: عمر الأيوبي، الطبعة1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008.

109) فاسيلييف أليكسي، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، ط1، شركة المطبوعات، بيروت، 1995.

110) فيشر هربرت، **نابليون**، ترجمة: محمد مصطفى زيادة، الطبعة1،دار المعارف، 1952.

111) فيشر هربرت، **تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789- 1950**، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة6، دار المعارف، القاهرة، 1972.

112) قاسم عبد الحكيم عبد الغني ، **العلاقات الدولية بين أوربا والشرق 1789- 1919م**، الطبعة1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.

113) قلعجي قدري، **مدحت باشا أبو الدستور وخالع السلاطين**، الطبعة3، دار العلم للملايين، لبنان، 1958.

114) كريسي إدوارد شيفرد، **تاريخ الأتراك العثمانيين**، ترجمة: أحمد سالم سالم، الطبعة1، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، 2019.

115) كواترات دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922م**، ترجمة: أيمن الارمنازي، الطبعة1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004.

116) كوثراني وجيه، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني وسائط السلطة في بلاد الشام**، الطبعة2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

117) كوران آرجمنت، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.

118) كولن صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ترجمة: منى جمال الدين، الطبعة1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014.

119) كوندز أحمد آق وأوزتورك سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، دون طبعة، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008.

120) كيدو أكرم، **مؤسَّسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانيَّة**، ترجمة: هاشم الأيوبي، الطبعة1، منشورات جرس برس، لبنان، 1992.

121) كينروس جون باتريك، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، ترجمة: ناهد إبراهيم دسوقي، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

122) لوتسكي فلاديمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة: عفيفة البستاني، الطبعة9، ANEB - دار الفارابي، الجزائر- بيروت، 2007.

123) لورنس هنري، **الأزمات الشرقية المسألة الشرقية واللعبة الكبرى 1768- 1914**، ترجمة: بشير السباعي، الطبعة1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.

124) لوسون فرد، **الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي**، ترجمة: عنان الشهاوى، مراجعة وتقديم: رؤوف عباس، الطبعة1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

125) لويس برنارد، **استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، تعريب: سيد رضوان علي، الطبعة2 مزيدة ومنقحة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982.

126) لويس برنارد، **اكتشاف المسلمين لأوربا**، ترجمة: ماهر عبد القادر، الطبعة1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

127) لويس برنارد، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم وسامية محمد، الطبعة1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006.

128) ماركس كارل، **المسألة الشرقية حول القوميات في الدولة العثمانية**، ترجمة: جوزيف عبد الله، مراجعة: سهيل القش، دون طبعة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1929.

129) مانتران روبير وآخرون (بيلديسينو ايرين، فاتان نيقولا، بيلديسينو نيكورا، جرامون جان لوى باكى، فاينشتاين جيل، ريمون أندريه، دومون بول، جورجو فرانسوا، بول رو جان، بازان لوي)، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، جزءان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

130) مانسيل فيليب، **القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم 1453- 1924**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الجزء2، عالم المعرفة، الكويت، 2015.

131) متولي محمود، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن 19م**، الطبعة1، دار وهدن للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.

132) متولي محمود، **حوض الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، 1977.

133) محافظة علي، **الاتجاهات الفكرية عند العرب (1798- 1914)**، الطبعة3، الدار الأهلية للنشر، بيروت، 1980.

134) محمود سيد محمد السيد، **تاريخ الدولة العثمانية النشأة الازدهار وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة**، الطبعة1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.

135) مخلوف ماجدة، **تحوُّلات الفكر والسياسة في الدولة العثمانية رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني**، الطبعة1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009.

136) مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، الطبعة3، دار الشروق، القاهرة، 2003.

137) مورو أوديل، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال النظام الجديد العسكري وأفكاره 1826- 1914**، ترجمة: كارمن جابر، الطبعة1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر- بيروت، 2018.

138) مؤنس حسين، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، الطبعة2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938.

139) نادية محمود مصطفى وآخرون (شتا أحمد عبد الونيس، إسماعيل سيف الدين عبد الفتاح، صقر عبد العزيز، أبو زيد عبد العزيز، منجود مصطفى محمود، عارف نصر محمد، بدران ودودة عبد الر حمن) ، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، الجزء11، الطبعة1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996

140) نوار عبد العزيز سليمان، **التاريخ الحديث الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند**، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.

141) هاثاواي جين و بربيرك كارل، **البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516- 1800**، ترجمة: محمد شعبان صوان، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ناشرون، وهران- بيروت، 2008.

142) هريدي صلاح أحمد، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، الطبعة1، عين للدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، 2004.

143) ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، الطبعة3، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

144) يحي جلال وطه جاد، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.

145) يحي جلال وطه جاد، **تاريخ العرب الحديث**، دون طبعة، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974.

146) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231- 1922م**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة: محمود الأنصاري، المجلد4، الطبعة1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.

147) بيلافيتش تشارلز وبيلافيتش باربارا، **تفكيك أوربا العثمانية إنشاء دول البلقان القومية 1804- 1920**، ترجمة: عاصم الدسوقي، دون طبعة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2007.

2. **المراجع باللُّغة الأجنبيَّة:**

1) Anderson M, **The Eastern Question (1774-1923)**, London, 1966.

2) Barker John, **Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey**, Volume 2, New York, 1973.

3) Bozarslan Hamit**, Histoire De La Turquie de l'empire a nos jours**, Edition Talandier, Paris, 2013.

4) Carter V.Findley, **Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire The Sublime Porte 1789-1922**, A Princeton University Press E-Book, New Jersey, 1980.

5) Cleveland William L; Bunton Martin, **A History of the Modern Middle East**, 4th edition, Westview Press, 2004.

6) Davey Richard, **The Sultan And His Subject**, Chatto and Windus, London, 1907.

7) Deroche Francois; Harri Antoinette and Ohta Allison, **Turkish Art 10TH International Congress Of Turkish Art**, Geneve 17-23 September 1995, Fondation Max Van Berchem, Geneve, 1999.

8) Florinsky T. Michael, **Russia A History And Interpretation**, Volume 2, New York, 1953.

9) Gazetesi Milliyet, **Bũyűk Larousse**, Sözlűk Ve AnsikLopedisi, 19 cilt ,Istanbul, 1986.

10) Gazetesi Sabah, **Grolter International Americana Encyclopedia**, cilt. II, Medya Hoding, A.S, Istanbul, 1993.

11) Goodwin Kevin, **The Tanzimat And The Problem Of Political Authority In The Ottoman Empire 1839-1876**, Rhode Island College, U.S.A, 2006.

12) Hertly W.A and Others, **A short History of Greece From Early Times to 1964**, Cambridge, 1965.

13) Hurewitz J.C, **Diplomacy In The Near And Middle East, A Documentary Record 1535-1914**, Volume 1, D.Van Nostrand Co, London, 1948.

14) karpat Kemal H, **The Ottoman State and its Place in World History**, E.J. Brill, Leiden,1974

15) Kelly J.B, **Britain and the Persian Gulf 1795-1880**, The Clarendon Press Oxford, London, 1968.

16) La Jonquiere A.De, **Histoire de L'Empire Ottoman Depuis Les Origines Jusqu' a nos jours**, Paris, 1914.

17) Lewis Bernard, **The Emergence of Modern Turkey**, Second Edition, Royal University Press, London, 2015.

18) Miller William, **The Ottoman Empire 1801-1913**, Cambridge University Press, London, 1913.

19) Munazarz Muhammdiyye, **Islam Ansiklopedisi**, Cilt.31, Istanbul, 2006.

20) Philiou M.Christine, **Biography of an empire governing ottomans in an age of revolution**, University of California press LTD, London, 2011.

21) price M. Philips, **A History of Turkey from Empire to Republic**, London, 1956.

22) Priscillq Robertson , **Revolutions of 1848, A Social History**, Princeton University Press, Princeton, 1952.

23) Rentz G, **Wahabism and Saudi Arabia**, (n.ed), London, 1972.

24) Ricaut Sir Paul, **The Present State of The Ottoman Empire**, Harvard Univ Library, 1958.

25) Roderic H. Davison, **Reform in the Ottoman Empire 1856-1876**, princeton university press, new jersey, 1963.

26) Serres J, **La Politique Turque En Afrique Du Nord Sous La Monarchie De Juillet**, Paris, 1925.

27) Shaw Stanford. J, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Empire of the Gazis the Rise and Declin of the ottoman Empire 1280-1808**, Volume I, Cambridge Rep, 1977.

28) Sonyel Salahi Ramsdan, **The Ottoman Armenians**, London, 1987.

29) Stanley Lane-Poole, **The Life of Right Honourable Stratford Caning, Viscount Stratford de Redcliffe from his memoirs and private and official papers**, Volume II, Longmans Green and Co, London, 1888.

30) Temberley Harold, **England and the Near East The Crimea**, Longmans Green, London , 1936.

31) William Allen E.D, **The Turks in Europe A sketch-Study**, Santiniketan Viswa Bharati Library, London, 1919.

ثالثًا- المقالات والدَّوريَّات

1. المقالات باللُّغة العربيَّة:

1) **"أشهر الحوادث وأعظم الرجال (مصطفى رشيد باشا 1215- 1274هـ)"**، مجلة الهلال، العدد85، الجزء 22، السنة 2، 15 يوليه 1864.

2) آل صالح عباس عبد الوهاب علي، **"السياسة الروسية اتجاه الصراع العثماني - المصري في مرحلته الأولى 1831- 1833م"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد3، جامعة الموصل، العراق، 2011.

3) أوغلي خليل ساحلي، **"قانون نامة آل عثمان ترجمة"**، مجلة دراسات، المجلد13، العدد4، استانبول، 1986.

4) إيزاخ فيصل حبطوش، **"الشراكسة ومنصب الصدارة العظمى في تركيا العثمانية والحديثة"**، مجلة نارت، العدد83، الجمعية الشركسية، عمان، مارس 2006.

5) برهان الدين عبد القادر عصمت، **"تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية 1839- 1918م"**، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد1، العراق، فيفري 2001.

6) حبيب صالح محمد، **"الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر"**، مجلة دراسات تاريخية، العدد67- 68، دمشق،كانون الثاني- حزيران 1999.

7) حرب محمد، **"تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 31، القاهرة، يناير- مارس 2003.

8) الحنبلي محمد وائل، **"الصدر الأعظم كوبريلي فاضل أحمد باشا (ت1087هـ/1676م)"**، مجلة الوعي الإسلامي، السنة 53، ع616، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سبتمبر- أكتوبر 2016

9) خليل أحمد إبراهيم، **"السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث"**، مجلة دراسات تاريخية، العدد2، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

10) خليل حسن ضرار وحسون هادي جبار، **"الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وآثارها اللاحقة"**، مجلة الملوية للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد3، العدد6، 2016.

11) الدوري رائد سامي حميد، **"قراءة في أسباب مقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا عام 1536م"**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد7، العدد21، بغداد، 2015.

12) الدوري غسان عبد الله، **"النظام الداخلي للجيش الانكشاري في الدولة العثمانية"**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد17، بغداد، 2013.

13) الرديني يوسف عبد الكريم طه، "**رسائل الإصلاح العثمانية وأثرها في إصلاح البنية الداخلية للدولة العثمانية**"، مجلة آداب البصرة، العراق، العدد36، 2003.

14) زادة سليمان سعد الدين مستقيم، "**دوحة المشايخ مع الملحق مشايخ الإسلام في الدولة العثمانية**"، عرض: عبد الخالق عبد الكريم عبد الفتاح، مجلة كلية اللغات والترجمة، العدد17، القاهرة، 1987.

15) زيادة خالد، "**المثقف والعسكري**"، مجلة تبيين، المجلد4، العدد13، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

16) زيادة خالد، "**دور فئة الكتاب الإداريين في علمنة الدولة العثمانية**"، مجلة الاجتهاد، العدد3، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، ربيع 1989.

17) سعيدي خير الدين، "**قراءة في المهمة السرية للمير آلاي كامل باشا إلى قسنطينة سنة 1836م**"، مجلة عصور الجديدة، مجلد11، العدد2، الجزائر، جوان 2021.

18) سنو عبد الرؤوف، "**العلاقات الروسية العثمانية 1687- 1878 سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد73- 74، بيروت، 1984.

19) سنو عبد الرؤوف، "**تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني**"، مجلة المنهاج، العدد5، بيروت، 1997.

20) شاكر حميد محمود، "**رد الفعل البريطاني تجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية 1821– 1829م**"، مجلة آداب البصرة، العدد45، جامعة البصرة، 2008.

21) عبد الوهاب سيد أحمد محمد، "**ستراتفورد كانينج والدولة العثمانية نموذجًا لدور السفراء البريطانيين في صناعة الأحداث في القرن التاسع عشر**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط؛ العدد28، جامعة عين شمس- مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، 2011.

22) العريض وليد، "**الإحصاء السكاني في الدولة العثمانية**"، أبحاث اليرموك، المجلد13، العدد3، عمّان، 1997.

23) عماش عبد الله أحمد، "**نظرة جديدة على هدف السلطان محمود الثاني في استدعاء القوات الروسية إلى اسطنبول في 1833 دراسة من الأرشيف العثماني**"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد36، جانفي 2019.

24) عمر يوسف حسين يوسف، **"موقف روسيا من المسألة المصرية من اتفاقية بلطة ليمان حتى نهاية الأزمة 1838- 1841م دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، جامعة البحرين، شتاء 2017.

25) كامل فؤاد، **"حركات الإصلاح في الدولة العثمانية والتنظيمات"**، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، العدد38، القاهرة، 2006.

26) قاسمية خيرية، **"روسية القيصرية والمشرق العربي"**، مجلة دراسات تاريخية، العدد9 - 10، أكتوبر، جامعة دمشق، 1982.

27) القسنطيني الكراي، **"حول تجربة خير الدين الصدر الأعظم باسطنبول: المصاعب والمعوقات ديسمبر 1878- جويلية 1879"**، الكراسات التونسية، العدد174، تونس، 1996.

28) الكندري فيصل بن عبدالله، **"الفرمانات السلطانية دراسة في نظم الفرمانات الهمايونية ورسومها"**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد21، العدد151، الكويت، 2001.

29) كوثراني وجيه، **"التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري نصًّا وتطبيقًا ومفهومًا"**، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد1، العدد3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

30) كوثراني وجيه، **"المسيحيون من نظام الملل إلى الدولة الحديثة"**، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد32، بيروت، 1981.

31) كوثراني وجيه، **"من الدولة السُّلطانية إلى الدولة الوطنية"**، مركز الدراسات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد122، 2006.

32) كيرلي جنكيز، **"المراقبة وتشكل الحيز العام في الامبراطورية العثمانية"**، مجلة عمران، مجلد2، العدد6، خريف 2013.

33) مخلوف ماجدة، **"بدايات اتجاه المسلمين إلى الغرب إصلاحات السلطان سليم الثالث 1789- 1808"**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 31، القاهرة، 2003.

34) مدلح أميرة علي، **"تاريخ البيلربكية العثماني في بعض الولايات العربية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي"**، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة- مركز الدراسات الشرقية، المجلد 8، العدد 4، 1999.

35) مردين شريف، **"أثر الثورة الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية"**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونيسكو، العدد119، فيفري، مصر، 1989.

36) مروان محمد عمر، **"الانكشارية قوة الدولة العثمانية وضعفها"**، المجلة العلمية لكلية التربية، السنة3، العدد 8،مصراته ليبيا، 2017.

37) المنصوري سامي ناظم حسين، **"الجريدة الرسمية تقويم وقايع مصدرًا لدراسة تطوُّر التَّقسيمات الإداريَّة في سوريا 1908- 1918م"**، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد22، جامعة القادسية، الأردن، 2016.

38) هايد أورييل، **"موقف العلماء من الإصلاحات في عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني"**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، السنة11، العدد 45- 46، دار الاجتهاد للترجمة والأبحاث والنشر، بيروت، شتاء وربيع 2000.

39) الهلالي محمد مصطفى، **"مدحت باشا بين الحقيقة والخيال"**، مجلة الفيصل، السنة 36، العدد421- 422، المملكة العربية السعودية، رجب- شعبان 1432هـ.

40) هياجنة إيمان عبد الرحمن، **"الصدر الأعظم إبراهيم باشا، دراسة في دوره السياسي (898هـ/1492م/942هـ/1535م)"**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 2، العراق، 2015.

2. المقالات باللُّغة الأجنبيَّة:

1) Aksakal Hasan, **"Two Aspects of Tanzimat : A Comparative Analysis of Reformismin Context of Operations and Values they Have (Midhat Psaha and Sultan Abdulhamid II)"**, luslararası Sosyal Aratırmalar Dergisi The Journal of International Social Research, Volume 2/9 Fall, Istanbul, 2009.

2) Beydilli Kemal, **"Âlî Paca mehmed Emin 1814-1871 Osmanli Sadrazami"**, Islam Ansiklopedisi, 2.Cilt.

3) Celik Yuksel, **"Mustafa Resid Pasha"**, In Encylopaedia of the Ottoman Empire, Facts on File Inc, New York, 2009.

4) Pal Fodor, **"Sultan, Imperial Council, Grand Viziier: Changes in the Ottoman Ruling Elite and the Formation of the Grand Vizieral (TELḪĪṢ)"**, Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, Vol.47, No.1/2, Budapest, 1994

5) Gündüz Ahmet , **"Yüzyilda Osmanli Develet Hayatinda Rol Oynayan Üç Büyük Devlet Adami: Mustafa Reşit, Ali Ve Fuat Paşalar"**, Türk Dünyası Araştırmaları, Sayı 185, Nisan 2010.

6) Kaşikçi Osman, **"Osmanli Devlettinde Vezir-i-Azam (SADRAZAM) (Grand Vizier in The Ottoman Empire)"**, Marmara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Hukuk Araştırmaları Dergisi 21, volume. 21, No. 2, Janvier. 2016.

7) Khalaf Mutaaz Hammed, **"Medhat Basha and His Reform Role in Iraq"**, Journal of Historical and Cultural Studies, Volume10 (37), Iraq, 2018.

8) Marz Rasim, "Avrupa'nın Unutulmuş Devlet Adamı Âli Paşa **(Ali Pascha-Europas vergessener Staatsmann)**", Mustafa Gençer, Tarih Kritik, (3) 4, History Critique, Ekim, October 2017.

9) Moreau Odell, **"The Recruitement of Bosnian Soldiers During the 19th Century 1826-1876"**, Islamic studies, volume.36, nos.2-3, islamabad, 1997.

10) Oktay Güvemli, **"**Türk Muhasebe Tarihinde Bir Kırılma Noktası 1879 **– 1883 (Sadrazam Mehmed Said Paşa 1838-1914)"**, Muhasebe ve Finans Tarihi Araştırmaları Dergisi , Istanbul, Volume, Issue (11), July2016.

11) Rutsi Inari, **"The Eastern Question Revisited Case Studies in Ottoman Balance Of Powers"**, Thesis of Doctor, The Faculty of Social Seines of the University of Helsinki, 1993.

12) Satis Ihsan, **"Sadaret'ten Basvekalet'e Sadrazamlik"**, Turkish Studies-International Periodical For The Languages, Vol. 6/3, Turkey, Summer 2011.

13) Subasi Turgut, "**Anglo Ottoman Relation In The Nineteenth Century Mustafa Resid Pasa's Lemorandum To Palmerston 11 August 1839"**, International Journal Of Human Sciences, Volume 8, Issue.1, 2011.

14) yildirim Zeyneb, **"Understanding The Tanzimat Facility Of Mustafa Resit Pasa In The Solution Of The Egypt Issue"**, Ersoy Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Dergisi, Cilt.10 sayi.25, 2018.

15) Zurcher Erik Jan, **"Reshid Pasha Mustafa"**, in Encylopedia of Islam, 8 (New ed), E.J. Brill, Leiden, 1995.

رابعًا- الرَّسائل والأطروحات الجامعيَّة

1. الرَّسائل والأطروحات باللُّغة العربيَّة:

1) أوغلي يعقوب جايماز، **حقوق الأقليَّات في الدَّولة العثمانية من خلال فتاوى شيخ الإسلام أبي السعود في القرنين الخامس عشر والسادس عشر**، رسالة ماجستير، المعهد الأعلى لأصول الدين جامعة الزيتونة، تونس، 2002.

2) البقمي نورة بنت عبد الله هلال، **الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية 1421- 1922م دراسة تاريخية حضارية**، أطروحة دكتوراه، إشراف: تركية بنت حمد الجار الله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015.

3) البياتي وليد خالد خضر خلف، **"منصب الصدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التنظيمات"**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، جامعة تكريت، العراق، 2009.

4) حسين محمد عمر علي، **دور الانكشارية في سياسة الدولة العثمانية 1330- 1826**، رسالة ماجستير، إشراف: حسن حلاق ومحمد علي القوزي، كلية الآداب قسم التاريخ جامعة بيروت العربية، بيروت، 2010.

5) الرويلي البزاز عمار محمد كاظم فرج، **السياسة الداخلية في عهد السلطان محمود الثاني 1808- 1839م**، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، إشراف: حميد أحمد حمدان التميمي، جامعة البصرة، العراق، 2006.

6) الصامري ساهرة حسين محمود، **أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز 1861 – 1876**، رسالة ماجستير، إشراف: حميد أحمد حمدان التميمي، جامعة البصرة، العراق، 2010.

7) الصمادي إيناس زكريا، **صدارة آل كوبرولي في العـهد العثـماني 1656- 1702م**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: وليد صبحي العريض، كلية التاريخ قسم التاريخ جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

8) عبدي رشيد ميكائيل محمد، **مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية 1800- 1858م**، رسالة ماجستير، إشراف: إبراهيم العدل المرسى، ورياض محمد الرفاعي، كلية الآداب جامعة المنصورة، القاهرة، 2014.

9) العكيلي علي مزهر، **النظام السياسي في الإسـلام دراسة تحليلية مقـارنة حول النظم السياسية عند المسلمين**، أطروحة دكتوراه، إشراف: ياسين العيثاوي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، الدنمارك، 2014.

10) العمري منصور بن معاضة بن سعد، **الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة 1709- 1805م دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة دكتوراه، إشراف: يوسف بن علي الثقفي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010.

11) ليلى دامس عقيل، **السلطان محمود الثاني وإصلاحاته 1808- 1839**، رسالة ماجستير، إشراف: وليد العريض، جامعة اليرموك، الأردن، 2012- 2013.

12) محفوظ زين الدين وحيد، **الإدارة العثمانية في مرحلة التنظيمات 1909.1839م**، رسالة ماجستير، إشراف: إبراهيم علاء الدين، جامعة تشرين، سوريا، 2016.

2- الرَّسائل والأطروحات باللغة الأجنبيَّة:

1) Geneviève-Lea Raso, **La Quête Identitaire De L'Etat Turc : Etats, Nations, Nationalismes De 1839 A Nos Jours**, Directrice de Thèse: Anne Rainaud, Université Côte d'Azur, France, 2017.

خامسًا- الموسوعات، القواميس، المناجد والتَّراجم

1. **باللغة العربية:**

1) بركات مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات1517- 1923م**، دون طبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

2) بريل أ. جي، **موجز دائرة المعارف الإسلاميَّة**، إعداد وتحرير: إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، الجزء 21، الطبعة1،مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998.

3) البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد**، الطبعة1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

4) الجوهري إسماعيل بن حمّاد ، **معجم الصّحاح**، دار المعرفة، بيروت، 2005.

5) حلاق حسان وصباغ عباس، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، الطبعة1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999.

6) زامباور إدوارد فون، **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي**، أخرجه: زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود، ترجمة: كاشف سيدة إسماعيل و حمدي حافظ أحمد وحمدي احمد ممدوح، دار الرائد العربي، بيروت، 1980.

7) الزركلي خير الدين، **الأعلام**، الأجزاء1، 4، 7، الطبعة15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

8) زيدان جرجي، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، الجزء1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2017.

9) سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور**، المجلد3، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016.

10) شلبي أحمد، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، الطبعة7، مكتبة النهضة العربية، 1986.

11) الشوكاني محمد بن علي، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، وضع حواشيه: خليل المنصور، الجزء 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

12) صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرازق محمد حسن بركات، دون طبعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

الصفصافي أحمد المرسي، **معجم صفصافي تركي-عربي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1979.

13) غربال محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد2، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، 1987.

14) الغزي نجم الدين، **الكواكب السّائرة في أعيان المائة العاشرة**، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، الجزء 1، الناشر محمد دمج،بيروت، 1945.

15) الكيالي عبد الوهاب وآخرون (نعمة ماجد، عمارة محمد، البشري طارق، عودة عبد الملك، شقير لبيب، قرقوط ذوقان، الخوند مسعود، شبل يوسف، الكيالي ماهر، منيف عبد الرحمن، بشور معن، الرميحي محمد، شاهين جيروم، هلال علي الدين، القرعي محمد يوسف، حمودة هدى، ناصف عبد الهادي، عقل بيار)، **موسوعة السياسة**، الجزء1، الطبعة2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.

16) مجيب المصري حسين، **معجم الدولة العثمانية**، الطبعة1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004.

17) موستراس قسطنطين جورغيفيتش، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، ترجمة: عصام محمد الشحادات، الطبعة1، الجفان والجابي للطباعة والنشر- دار ابن حزم، قبرص- بيروت، 2002.

18) نجيب العقيقي، **المستشرقون**، الجزء2، الطبعة5، دار المعارف، القاهرة، 2006.

2. **باللغة الأجنبية:**

1) Gabor Agoston and Bruce Masters, **Encyclopedia of the Ottoman Empire**, Facts On File Library of World History, New York, 2008

2) Kramers J.H and Bulliet R.W, **Shaykh AL-Islam**, **The Encyclopedia of Islam**, Tome.9, New Edition, E.J. Brill, Leiden Holland, 1997.

3) Walsh j.R, **Fenari-Zade, The Encyclopaedia of Islam**, Tome2.

سادسًا- الملتقيات والنَّدوات

1) غربي الغالي، **"الدعم العثماني للمقاومة الشعبية في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى"**، ندوة دولية بعنوان: العلاقات التركية الجزائرية، تنظيم الأكاديمية العثمانية للعلوم OSIA وجمعية دعم العلوم ILDES، وبالتعاون مع جمعية الشرق الأوسط وإفريقيا ORDAF، ومخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور بجامعة يحي فارس المدية- الجزائر، Ildes Zoom Programi، Meeting ID729 272 1003، 2020/12/04، 21.00، رابط الندوة:
https://bit.ly/3xMbegp

سابعًا- الوسائط الالكترونيَّة

1) الموقع الرقمي لمكتبة الفارابي ارسيكا IRCICA FARABI DIGITAL LIBRARY

https://library.ircica.org/Flipbook/FlipBook/20441

2) موسوعة TDV الإسلامية، المجلد 37، استانبول، 2009.

Gulden Sariyildiz, **"Sicill-i-** Ahval Defterleri Osmanlılar'da devlet memurlarının sicil kayıtlarını içine alan defterlerin adı**"**, islam ansiklopedisi. https://bit.ly/3ijpkPG

3) Abdürrahmān Abdī Pāşā, **قانون نامه ال عثمان** - MS.TURC.138, Collections patrimoniales numérisées de la Bulac, consulté le 18/12/2020. https://bina.bulac.fr/TURC/MS.TURC.138

4) Özok-Gündogan Nilay, **"Ottoman Empire"**, **in The Encyclopedia of Empire Ottoman**, edited by John M. Mackenzie, published by John Wiley & Sons, Inc, Mardin Artuklu University, Turkey 2016.
https://onlinelibrary-wiley-com.www.sndl1.arn.dz/doi/10.1002/9781118455074.wbeoe408

5) İlgurel Mucteba, **"Koprulu Mehmed Pasa"**,Türkiye DiyanetVakfi Islam Ansiklopedisi, cil26. https://islamansiklopedisi.org.tr/koprulu-mehmed-pasa

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الأماكن والبلدان

أ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كليَّة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة
جامعة يحي فارس بالمدية- الجزائر
الطالب: حسن بربورة

التخصص: تاريخ الدولة العثمانية
الدرجة العلمية: أطروحة دكتوراه
الطور الثالث نظام (LMD)

التاريخ: 2023- 2024
عدد الصفحات: 356

عنوان الأطروحة:

مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات
(الصَّدارة العُظمى أنموذجًا)

المستخلص:

تهدف الدِّراسة إلى بحث تطوُّر مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة من مرحلة الإصلاحات وحتى فترة التَّنظيمات، واستعراض تاريخها تحليلًا وتفسيرًا، من أجل فهم سِرِّ استمرار الدَّولة خلال القرن التَّاسع عشر، رغم حالة الضَّعف التي كانت تعيشها، ومن أهمِّ تلك المؤسَّسات: الصَّدارة العظمى (الحكومة)، التي تأتي في الدَّرجة الثَّانية في نظام الحكم العثماني بعد مؤسَّسة السُّلطان، بل تعدَّتها أحيانًا خلال بعض الفترات من القرن التَّاسع عشر، وغدت محور كُلِّ المؤسَّسات الإداريَّة والسياسيَّة، من خلال الصَّلاحيات الواسعة التي مُنحت إياها خلال مرحلة التَّنظيمات (1839- 1876م)، وإن شهدت تراجعًا خلال العهد الحميدي (1876- 1909م).

الكلمات المفتاحيَّة:

الدَّولة العثمانيَّة؛ مؤسَّسات الحُكمِ؛ الإصلاحات، التَّنظيمات، الصَّدارة العُظمى.

College of Humanities and Social Sciences Yahya Fares University Medea, Algeria **Student**: Hissen Barboura	**Specialization**: History of the Ottoman Empire. Doctoral Thesis (LMD)	**Date**: 2023-2024 **Number of pages**: 356

Thesis Title

The Governance Institutions in The Ottoman State Between The Reforms Era And The Tanzimat (The Grand Viziership As A Sample)

Abstract

Thus study aimed at tackling the development of the governance institutions in the ottoman state from the reforms era until TANZIMAT era,and review its history, analysis and interpretation, in order to understand the secret of the state's survival during the nineteenth century, despite the state of weakness, and the most important of these institutions: THE GRAND VIZIERSHIP (The Ministry), which comes in second place in the Ottoman system of government After the Sultan's institution, it sometimes exceeded it, and became the basis of all administrative and political institutions, due to the wide powers granted to it during the TANZIMAT period (1839-1876), but it witnessed a decline during the reign of Sultan Abdul Hamid II (1876-1909).

key words:

Ottoman Empire; Institutions of Governance; Reforms; Tanzimat; The Grand Viziership.

مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات
(الصَّدارة العُظمى أنموذجًا)

ملخَّص الأطروحة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة على أفضل الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين وبعد، اشتملت الأطروحة على مُقدِّمةٍ، وأربعة فصولٍ ضمَّت عدَّة مباحث، تعالج مواضيع الدِّراسة، إضافةً إلى خاتمةٍ، ملاحقٌ، وقائمةٌ للمصادر والمراجع.

المقدِّمة: وتضمَّنت أهميَّة الموضوع، أسباب اختياره، الصُّعوبات المواجهة في إعداد الدِّراسة، ثم عرضٌ موجزٌ لأبرز المصادر والمراجع المعتمدة.

هدف الدِّراسة: هدفت الدِّراسة إلى بحث تطوُّر مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة، من مرحلة الإصلاحات وحتى فترة التَّنظيمات، واستعراض تاريخها تحليلًا وتفسيرًا، من أجل فهم سرِّ استمرار الدَّولة خلال القرن التَّاسع عشر، رغم حالة الضَّعف التي كانت تعيشها، ومن أهمِّ المؤسَّسات التي أُخِذَت كنموذجٍ: "الصَّدارة العُظمى" (الوزارة)، التي تأتي في الدَّرجة الثَّانية في نظام الحكم العثماني بعد مؤسَّسة السُّلطان بل تعدَّتها أحيانًا خلال بعض الفترات من القرن التَّاسع عشر، وغدت محور كُلِّ المؤسَّسات الإداريَّة والسياسيَّة، من خلال الصَّلاحيات الواسعة التي مُنحت إياها خلال مرحلة التَّنظيمات (1839- 1876م)، وإن شهدت تراجعًا خلال العهد الحميدي (1876- 1909م).

الفصل الأوَّل بعنوان: (الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة وإصلاح المؤسَّسات مطلع القرن 19م) ضمَّ ثلاثة مباحث، بداية بالأوضاع الداخليَّة في الدَّولة العثمانيَّة في المبحث الأوَّل، وأهمَّ التَّحديات الخارجيَّة وأثرها على سياسة الدَّولة عهد السُّلطان محمود الثَّاني في المبحث الثَّاني، وصولًا إلى تحديد أهمَّ ملامح الإصلاح العثماني قبل عهد التَّنظيمات في المبحث الثَّالث.

الفصل الثَّاني بعنوان: (المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة العثمانيَّة) وجاء ضمن خمسة مباحث تناولت أهمَّ مُؤسَّسات الحُكمِ العثماني، بدايةً بمؤسَّسة السُّلطان عصب النِّظام السِّياسي، ومؤسَّسة الصَّدارة العُظمى (الحكومة العثمانيَّة) في المبحث الثَّاني كما استعرض المبحث الثَّالث: تطوُّرات المؤسَّسة العسكرية منذ التَّأسيس، والمؤسَّسة العلميَّة في المبحث الرَّابع، وتناول المبحث الخامس المؤسَّسات المحليَّة (حكومات الأقاليم) ودورها في إدارة الولايات خلال القرن التَّاسع عشر حتى ظُهور البلديات العثمانيَّة الحديثة.

الفصل الثالث بعنوان: (الصَّدارة العُظمى بين القوة والتَّراجع، من مرحلة الإصلاحات إلى التَّنظيمات)، ويتناول من خلال ثلاثة مباحث رئيسيَّة، أولًا: هيكلة الصَّدارة العُظمى وتطوُّراتها قبل مرحلة التَّنظيمات، ثانيًا: تطوُّر الصَّدارة خلال مرحلة التَّنظيمات (1839- 1876م)، وثالثًا: الصَّدارة العُظمى خلال العهد الحميدي (1876- 1909م)، تطرَّق لتراجع دور الصَّدارة، وإعادة تنظيمها أواخر القرن التَّاسع عشر.

وأخيرًا جاء **الفصل الرَّابع** بعنوان: (نماذجٌ من الصُّدور العِظَامِ خلال القرن التَّاسع عشر) ويتعرَّض لدراسة ثلاثةٍ من أبرز الصُدُورِ العِظَامِ، ومواقفهم من أهمِّ الأحداث والتَّحوُّلات السِّياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر، بدايةً بالصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م) في المبحث الأوَّل، ثمَّ الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (1815- 1871م) في المبحث الثَّاني، والصَّدر الأعظم مدحت باشا (1822- 1884م) في المبحث الأخير. أمَّا **الملاحق** فاشتملت على بعض الوثائق الأرشيفيّة، الصُّور، الخرائط، الجداول والمخطَّطات التَّوضيحيَّة، التي ساعدت على توثيق الدِّراسة.

ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن تَطَوُّر الدَّولة العُثمانيَّة عبر مسارها التَّاريخي الطَّويل، فرض عليها إيجاد نظام سياسي وإداري مَتَطَوِّرٌ تجلَّى في مُؤسَّساتها القويَّة، لكنَّ وبعد الاختلالات الكبرى التي شهدتها الدولة، نتيجة الهزائم العسكرية

التي تعرضت لها منذ القرن 17م، وتزايد الاتِّصالات بينها وبين الدُّبلوماسيَّة الغربيَّة أدركت ضرورة إصلاح مؤسَّساتها الحاكمة أكثر فأكثر، ونتيجةً لفشل محاولات تجديد المؤسَّسات من الدَّاخل وِفقًا للثَّوابت الإسلاميَّة، لجأ المصلحون إلى الحل الأسهل وهو استيراد النَّماذج الأوربيَّة، ولوجود جيشٍ مغلوبٍ كان من الطَّبيعي أن يؤمن العثمانيُّون بأنَّ الإصلاح ينبغي أن يبدأ من الجيش، ما سهَّل تَدَخُّل الدُّول الغربيَّة في شُؤونها أكثر.

فكان إصلاح المؤسَّسة العسكريَّة خلال نهاية القرن 18م ضرورةً، ويعتبر سليم الثَّالث رائد الإصلاح في القرن 19م، كما جرت سنة 1826م محاولة إعادة تنظيم المؤسَّسة العسكريَّة على يد السُّلطان محمود الثَّاني (1808- 1839م)، بعد إلغاء الانكشاريَّة وإنشاء الجيش الجديد "العساكر المحموديَّة"، وفي عهد السُّلطان عبد العزيز (1861- 1876م) اعتمد قانون 1869م، ونجحت بذلك التَّنظيمات في إنشاء جيشٍ عثمانيٍّ حديثٍ، أَتَاحَ توسيع السُّلطة المركزيَّة للدَّولة، لكنَّه لم يستطع الصُّمُود أمام التَّحديات الخارجيَّة، والتَّصدي لجيوش الدُّول الأوربيَّة الأفضل تدريبًا وتسليحًا ممَّا استنفذ المؤسَّسة العسكريَّة، كما استنفذ مواردها الماليَّة التي كانت بحاجةٍ إليها في عمليات التَّحديث، وفي عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني صدر قانونٌ جديدٌ للخدمة العسكريَّة سنة 1886م بقيادة الخبراء الألمان، كما جرت العديد من الإصلاحات أواخر العهد الحميدي، كان نهايتها الفشل لانشغال قيادات المؤسَّسة العسكريَّة بأمور السِّياسة والانقلاب على السُّلطان.

أمَّا السُّلطان فقد مثَّل قمَّة الجهاز الحكومي، وتمتَّع بسُلُطَاتٍ كثيرةٍ، إلَّا أنَّ السَّراي العثماني خلال القرن 19م ومع اتِّساع الأجهزة البيروقراطيَّة، فَقَدَ بعض وظائفه حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية بعد الحكومة، خاصَّةً خلال عهد التَّنظيمات (1839- 1876م)، لكنَّه عاد كمركزٍ للإدارة واتِّخاذ القرارات عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (1876- 1908م)، وصار يمثل السُّلطة في مواجهة الباب العالي، بل ويسيطر عليه. كما تعرَّضت المؤسَّسة الدينيَّة خلال القرن 19م لإعادة هيكلةٍ، تَرَاجَعَ من خلالها

منصب شيخ الإسلام، نتيجةً لظهور المؤسَّسات الجديدة المنظَّمة على الطَّريقة الأوربيَّة ويمكن تقييم أوضاع الهيئة العلميَّة خلال القرن 19م في إطار تراجع النُّفوذ، وتطوُّر المؤسَّسات الإداريَّة. كما دفع تطبيق الإصلاحات خلال القرن 19م إلى تحجيم صلاحيَّات المؤسسات المحلية في الولايات، ومضاعفة حجم السُّلطة المركزيَّة، حيث تحوَّل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى مُوظَّفين، وبدأ تنظيم البلديات الحديثة بعد صُدور "اللَّائحة التَّنظيميَّة للولايات" سنة 1864م، أمَّا الأُسُس الحقيقيَّة للتَّنظيمات البلديَّة فقد جرى وضعها سنة 1876م، حيث قام مجلس المبعوثان العثماني الأوَّل بمناقشة قوانين وأساليب عمل البلديات على ضوء تجارب عهد التَّنظيمات، واكتسبت البلديات في الأراضي العثمانيَّة قُوَّةً أكبر تتعدَّى التَّركيب الإداري، والخلاصة أنَّ البلديات العثمانيَّة كمؤسَّسات محليَّة في القرن 19م، ظهرت في فترة اكتساح النِّظام المركزي السُّلطوي وكانت امتدادًا له.

وفيما يخص مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى، فقد تنازعها خلال القرن التَّاسع عشر تياران: تيار الإصلاح اللِّيبرالي من جهةٍ، وتيار الأصالة والمحافظين، الذين دافعوا أمام حركة التَّغيير والتَّغريب، لكنه ورغم الاستجابة القويَّة لهم من قطاعات الأمَّة المختلفة لم يكن لهم نفوذُ وسلطةُ النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحكم، وفي كثيرٍ من الفترات كان الصُّدور العظام وبحكم الصَّلاحيات المخوَّلة لهم هم الحكَّام الفعليُّون المشرفون على شُؤون الدَّولة، وبفضل قيادتهم حافظت الدَّولة على نفسها أَطولَ مُدَّةٍ مُمكِنَةٍ، إلَّا أنَّ منصب الصَّدر الأعظم وعلى الرّغم من السُّلطات والصَّلاحيات الواسعة التي حصل عليها، لم يستطع أن يَحِلَّ محلَّ السُّلطان.

كما تميَّز الباب العالي بأنه تنظيمٌ دائم التَّغير والتَّطوُّر، نظرًا للمهام الإداريَّة الكثيرة التي نهض بها خلال القرن 19م، كأعلى تنظيمٍ إداريٍّ في الدَّولة العثمانيَّة وطبيعة علاقته بالأجهزة الإداريَّة الأخرى، وكانت الصَّدارة العُظمى في الباب العالي تُقسَّم في تلك الفترة إلى ثلاثة أقسامٍ رئيسيَّةٍ: دائرة الحريم، دائرة السلاملك، ودائرة رئيس الكُتَّاب (نظارة الشُّؤون الخارجيَّة منذ سنة 1835م)، وبذلك فقد شغل الباب

العالي وتنظيماته حيّزاً كبيراً من عمل الصُّدور العظام ومجهوداتهم، وقد تطلّبت عمليَّة تجديد نُظُم الإدارة العثمانيَّة وفقًا لتطوُّرات القرن 19م وجود طبقةٍ بيروقراطيَّةٍ عصريَّةٍ وهي النُّخبة التي ظهرت في مؤسَّسات الدَّولة كنتاجٍ لعمليَّات التَّغريب المحدودة منذ القرن 18م، ونجح المصلحون العثمانيُّون في الصَّدارة العُظمى تحديدًا في قلب مفاهيم الحُكم، وأنشأوا في غضون بضعة عقودٍ إدارةً مركزيَّةً تُماثل في شكلها الإدارة المركزيَّة لدولةٍ ذات تراثٍ بيروقراطي غني كفرنسا، وكان عهد التَّنظيمات هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات (الوزارات) وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة (الصَّدارة)، على شكل هيئاتٍ استشاريَّةٍ Office Chancellery، ثمَّ ما لبثت أن تحوَّلت إلى وزاراتٍ مُستقلَّةٍ.

كان من أهمِّ المظاهر في الإدارة المركزيَّة في القرن 19م أيضًا، كثرة المجالس الاستشاريَّة والتَّنفيذيَّة، فمنذ سنة 1836م جرى تشكيل عديد المجالس، وكان نواة البرلمان الأوَّل عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني سنة 1877م، كما تمتَّع الباب العالي أوائل سبعينات القرن 19م، بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة، العدل، الماليَّة الأوقاف الخيريَّة، التِّجارة الزِّراعة والأشغال العموميَّة، ويُدار كلُّ جهازٍ من هذه الأجهزة إمَّا من طرف وزيرٍ (ناظر)، أو مستشار يُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من مجلس الوزراء.

ظهر خلال القرن 19م العديد من الصُّدور العظام في الباب العالي، لعلَّ أبرزهم الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)، إضافةً إلى قادة حركة التَّنظيمات الآخرين- محمد أمين على باشا (1815- 1871م)، ومدحت باشا (1822- 1884م)، وفي جميع الحالات التقى هؤلاء جميعًا في إيمانهم بضرورة الإصلاح، الذي بذلوا فيه كلَّ ما في وُسعِهم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسات "الباب العالي" لا "القصر"، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب، حيث يرى البعض أنَّ حركة الإصلاح والتَّنظيمات التي أقدم عليها الصُّدور العظام كانت أحد أهمِّ أسباب هدم الدَّولة

العثمانيَّة، بيد أبنائها وباسم الإصلاح، في حين يرى آخرون أنَّها حقَّقت تطوُّرًا ملمُوسًا رغم مساوئها، حيث سعت لإقرار العلاقة بين الدَّولة ورعاياها، على أساسٍ جديدٍ قِوامُهُ اشتراك الشَّعب، وهيمنته على أمور الدَّولة لكن استمرار ثورات الشُّعوب المسيحية في البلقان، واستمرار الضَّغط الأوربي على الدَّولة وولاياتها، صرفها عن التَّفكير في الأمور الإصلاحيَّة إلى الدِّفاع عن ولاياتها المهدَّدة بالاحتلال الأجنبي، وهذا يوضِّح أنَّ التَّنظيمات العثمانيَّة التي تزعَّمتها مؤسَّسة الصَّدارة العظمى، كانت تحت تأثير دافعين أساسيين: الأوَّل: اقتناع الصُّدور العِظَامِ من أمثال رشيد باشا، عالي باشا ومدحت باشا بضرورة إصلاح الدَّولة، والثاني: محاولة الحدُّ من التَّدخُّل الأجنبي تحت شعار إصلاح أحوال الرَّعايا المسيحيِّين.

وفي العهد الحميدي بوجهٍ خاصٍّ لم يكن "الباب العالي" إلَّا دائرةً رسميَّةً متخصِّصةً، تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كَونِهِ جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، وقضت الدَّولة نصف القرن الأخير من عمرها بحكمٍ فرديٍّ دستوريٍّ، حيث شهدت السَّنوات الأولى من حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني إثارة الشكِّ حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسيَّة مرحلة التَّنظيمات، وبالتالي فَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، وتحوَّل الصَّدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ، مع إمكانيَّة التَّأثير على القرارات أحيانًا، وكان ممَّا عرقل تطوُّر الصَّدارة العُظمى خلال فترة حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، هو الحيِّزُ الكبير للمابين على حساب الحكومة.

في النِّهاية فإن لإصلاح مؤسَّسات الحكم تاريخاً طويلاً وحاضراً مستمراً وإخفاق الدَّولة العثمانيَّة في إصلاح مؤسَّساتها في القرن 19م، والذي كان مُؤمَّلاً منه أن يَحُلَّ "المسألة الشَّرقيَّة"، كان أحد أبرز أسباب تفكُّكِ وزوالِ الدَّولة.

The Governance Institutions in The Ottoman State
Between The Reforms Era And The Tanzimat
(The Grand Viziership As A Sample)

THESIS SUMMARY:

Praise be to God, Lord of the Worlds, and blessings upon the best of the prophets and messengers, and all his family and companions. The thesis included an introduction a entrance, and four chapters that included several sections, in addition to a conclusion appendices, and a list of sources and references.

Introduction: It included the importance of the topic, the reasons for choosing it the difficulties encountered in preparing the study, and then a brief presentation of the most prominent approved sources and references.

Objective of the study: Thus study aimed at tackling the development of the governance institutions in the ottoman state from the reforms era until TANZIMAT era, and reviewing their history, analysis and interpretation, in order to understand the secret of the state's survival during the nineteenth century, despite its weakness. Among the most important institutions that were taken as a model: the Grand Viziership (Ministry), which comes in the second place in the Ottoman system of government after the Sultan's institution, and even exceeded it sometimes during some periods of the nineteenth century, and became the basis of all administrative and political institutions, through the wide powers granted to it during of TANZIMAT period (1839_1876), but it witnessed a decline during the reign of Sultan Abdul Hamid II (1876-1909).

The entrance: It contained a brief and general historical overview of the most important events and political transformations in the Ottoman state, since the period of inception and the development of the Ottoman emirate into a sultanate, Then a global state, under the reign of Sultan

Suleiman the Magnificent, reached the stages of weakness and decline as a result of successive military defeats, from the late seventeenth century until the nineteenth century, and the emergence of TANZIMAT.

The first chapter is entitled: (The Political Situation in The Ottoman State and The Institutions Reform at The Dawn Of The 19th Century), Is divided into three topics: the first one presents the domestic conditions in the ottoman state, The second section is concerned with the most significant external challenges and their impact on the state's policies during the reign of sultan Mahmud II, The third section aims at identifying the most important features of the ottoman's reform before the TANZIMAT era.

The second chapter is entitled: (Ruling Institutions in the Ottoman State) and came in five sections that dealt with the most important institutions of Ottoman rule beginning with the Sultan Institution, the basis of the political system in the first section and the Grand viziership Institution (Ottoman Government) in the second section , in the third section the developments of the military institution since its establishment, the scientific institutions in the fourth , then the local institutions, (Regional governments) during the nineteenth century, until the emergence of modern municipalities in the last section.

The third chapter is entitled: Historical Development of the grand viziership and deals with: First, the structure of the grand viziership and its developments before the TANZIMAT, second: the development of the grand viziership during the TANZIMAT (1839-1876), and third: the grand viziership during the reign of Sultan Abdul Hamid II (1876-1909), dealt with the decline of the role of the grand viziership, and its reorganization in the late nineteenth century.

Finally, **the Fourth Chapter** came under the title: (Models of the Grand Viziers During the Nineteenth Century) and deals with the study of three of the most prominent great viziers, and their positions on the most important events and political transformations in the Ottoman

state during the nineteenth century, beginning with the Grand Vizier Mustapha Rachid Pasha (1800-1858) The first section, then the Grand Vizier Muhammad Amin Ali Pasha (1815-1871) in the second section, and the Grand Vizier Medhat Pasha (1822-1884) in the third and final section. As for **the Appendices**, they included some archival documents, pictures, maps, tables and illustrative charts, that helped document this study.

